

حزب العمال الاشتراكي العربي - لبنان



التقرير السياسي

الصادر عن المؤتمر الوطني الثاني
المنعقد بين ٢ - ٧ - ايلول ١٩٨٠

منشورات «الثوري»

يَا عَمَّالَ الْعَالَمِ وَيَا أَيُّهَا الشُّعُوبُ! مَضْطَّهِدَةٌ ائْتَمِدُوا
تَحْرِيرَ - دِيمِقْرَاطِيَّةِ - اِشْتِرَاقِيَّةِ - وَحُدَّةِ

التقرير السياسي

الصّادر عن المؤتمر الوطني الثاني
لحزب العمل الاشتراكي العربي - لبنان

الطبعة الأولى أيلول ١٩٨٠

الطبعة الثانية آب ١٩٨٤

حزب العمال الاشتراكي العربي - لبنان



التقرير السياسي

الصادر عن المؤتمر الوطني الثاني

المنعقد بين ٢-٧-١٩٨٠ ايلول ١٩٨٠

منشورات «الثوري»



الرفيق الشهيد
محمد عياش
عضو المكتب السياسي



الرفيق الشهيد
يحيى ديب
عضو المكتب السياسي



الرفيق الشهيد
عبد الحكيم المصطفى
مسؤول عسكري



الرفيق الشهيد
خالد حمداش
عضو اللجنة المركزية

مقدمة الطبعة الثانية :

الطبعة التي حرمت من رؤية النور

صدرت الطبعة الاولى لتقريرنا السياسي في ايلول ١٩٨٠، وبعد سنة تقرر اعادة طباعته. غير ان ظروف الحرب والقبضة الفاشية على بيروت، وكلفة الطباعة المرتفعة جداً في دمشق، قد حالت دون صدور الطبعة الثانية، رغم انها معدة للتصوير والطبع منذ اكثر من سنتين. وبهنا بعد تحطى العقبات، التي تتقدمها العقبة المالية، ان نطالع مقدمة الطبعة الثانية التي منعت من رؤية النور طيلة اكثر من عامين:

تقول المقدمة التي كتبت قبل نشوب الحرب:

١

«إذا كانت المقدمة هي : استهلال يفتح بها الموضوع لتكون ديباجته التي تستعرض أبرز عناوين مضمونه، بحيث يطالع القاريء فكرة موجزة ومركزة عن الموضوع والهدف الذي يرمي اليه ويبرر طرحه بين أيدي القراء ويجعله قيد التداول والتأثير المتبادل مع الافكار والمفاهيم الاخرى!... إذا كان هذا هو تعريف المقدمة، فان تقريرنا السياسي قد حرم منها، في طبعته الأولى. ولكن هل بوسعه أن يتلافى حرمانه، بطبعته الثانية هذه؟»

٢

لقد مضت على وضع التقرير السياسي قيد التداول بين أعضاء الحزب وجماهيره، فترة تتخطى

١

السنة، خاض خلالها صراعاً مع تقارير سبقتها واخرى اعقبته. وحق له أن يتحدث عن استقبال الجماهير له، وعن الموقع الذي بات يشغله، وحديث كهذا من شأنه أن يجعل مقدمة الطبعة الثانية تخرج عن المفهوم الذي حدده التعريف المومي إليه. ذلك أن هذا التعريف قد فقد أهميته بعد أن أصبح التقرير بين يدي القراء لدرجة واسعة، أولاً، ولأن الغوص باستعراض موضوعات التقرير قد يجرنا من توضيح ضروري يتعلق بالسعر الجديد الذي يزيد عن سعره القديم، ثانياً، فضلاً عن انه يجرم التقرير، من الإشارة ولو بإيجاز لاستقبال القراء له، عن المكانة التي بات يشغلها لدى أعضاء الحزب وجماهيره، ثالثاً!...

٣

ان نفاذ الكميات المطبوعة، مؤشر كاف للاستقبال المرموق الذي حظى به تقريرنا السياسي من لدن جماهيرنا الوفية، وإذا تذكرنا أننا طبعنا من تقرير اللجنة المركزية الصادر أوائل عام ١٩٧٦ تحت عنوان «نهجان في مواجهة أزمة النظام اللبناني» ثلاثين ألف نسخة، ولم تنفذ هذه الكمية إلا قبل ما يزيد على سنة، أي استغرقت عملية بيعه فترة تقرب من خمس سنوات مع أن كميات كبيرة منه وزعت مجاناً. إذا تذكرنا هذه الواقعة، فسندرك القيمة المعنوية الكبيرة لنفاذ الطبعة الاولى خلال فترة تعتبر وجيزة جداً إذا ما قارنا الكمية الضخمة الموزعة بما سبقه من أدبيات. ومع ذلك، لا تجوز المبالغة، بهذا الشأن. صحيح أن حماس رفاقنا ومنظماتنا للتقرير كان عظيماً جداً، بيد أن الثمن الزهيد (خمس ليرات) قد لعب دوره في عملية البيع وبالتالي نفاذ الكمية بأقل من نصف المدة المقدرة للنفاذ، لذا، يجب عدم الافراط بالحديث عن مكانة التقرير لدى جماهيرنا الشعبية. ان اقتناء التقرير ومطالعة من قبل عشرات الالاف، كان عاملاً فاعلاً من عوامل العلاقة الايجابية التي يعيشها حزبنا مع جماهيره، والتي نلمسها في الجنوب وطرابلس والبقاع وبيروت والتي زادتنا ثقة وعززت معنوياتنا، ومع ذلك فان الامر الاخر الذي يستحق الحديث بتفصيل أكثر، يتعلق بالزيادة الكبيرة التي طرأت على سعر التقرير، الامر الذي يمس القاريء مباشرة ويرهق موازنته!

يقينا اننا مبهجون لنفاذ طبعة تقريرنا الأولى، بيد أن الابتهاج هو المظهر الابرز لمشاعرنا، ليس الا. صحيح أن الشعور الذي يخالجنا لا يحمل نقيضه، ولكن نوعاً من القلق ما زال ينتابنا بسبب الخسارة، التي لحقت بصندوق مالتنا المركزي!...

- ٤ -

ان التناقض بين انتشار المطبوع وبين سعره، قائم في كل زمان ومكان. فبقدر ما تدفع عوامل الانتشار إلى التوسع والانفلاش، فان عوامل السعر وتلافي الكلفة تشد الى الانحسار والانكماش. وقد واجهنا هذا التناقض لدى المباشرة في الطبعة الاولى، اذ كانت رغبتنا في نشر تقريرنا السياسي وتوسيع دائرة توزيعه، تحدونا إلى طبع أكبر عدد ممكن، غير أننا واجهنا معضلة الكلفة وبالتالي

ب

السعر، فليس الغرض من طبع الاعداد الكبيرة ان نكدس عشرات الاف النسخ في مكاتب الحزب وبيوت اعضائه، وانما الغرض هو التوزيع على أكبر عدد من أبناء شعبنا، كي يطلعوا على وجهة نظر الحزب ورؤيته إلى الماضي والحاضر والمستقبل!..

ان المطبوع كلما كان سعره أقل، كلما كان توزيعه اكثر وانتشاره أوسع. وبما أن قدرتنا على التوزيع محدودة، بحكم كون تقريرنا لا يباع بالمكاتب، وانما يقتنيه اعضاء الحزب وجماهيره. فقد قدرنا كمية لسد حاجتنا المقدرة على وجه التقريب. ولكننا اصطدنا بحاجز السعر، إذ قدرت الكلفة بأكثر من ضعف السعر المقرر، فاضطررنا لمضاعفة الكمية لأكثر من مرة بغية تخفيض الكلفة، ومع ذلك تكبدت مالية الحزب خسارة ناهزت الليرة الواحدة بكل نسخة. لكي نحصر سعره بالليرات الخمس المقررة من قبل قيادة الحزب!..

لماذا نسرد هذه القصة التي قد تبدو غير مهمة بالنسبة للقاريء؟

٥

يوم أصدرنا الطبعة الاولى، خاصة بعد مضاعفة العدد المقدر، لم يرد بحسابنا اننا سنعيد طباعته ثانية، الأمر الذي جعل نفاذ التقرير امرا غير متوقع اطلاقا. وبما اننا اضطررنا لاعادة طباعته، فلا بد من مصارحة القاريء الكريم بمعضلة الخسارة المالية التي تكبدتها ماليتنا وضرورة استعادتها، من جهة، وان نتجنب الوقوع بخسارة جديدة، من جهة أخرى!..

قد لا يرى «البعض» أهمية لهذا الموضوع. بيد أن حزبا لا يسمح وضعه المالي بتقديم فئان القهوة أو الشاي مجانا في مكاتبه، على قلبها لا يستطيع تحمل عشرات آلاف الليرات بغية اعفاء القاريء من التضحية بليرة واحدة زيادة على كلفة التقرير!..

إذا أمكن الحديث عن احزاب فقيرة، من حيث الامكانيات المالية في لبنان، فليس بالامكان منافسة حزب العمل الاشتراكي العربي في هذا المجال، ان الحاجة المالية التي نعانيها ناجمة عن وضوح خطنا السياسي واصرارنا على التمسك بوجهة نظرنا المبدئية ورفضنا القاطع للخضوع لمبدأ «من يدفع يسير»!..

ان شظف العيش الذي نعانيه منبعث من رغبتنا في تجنب العبث بالمباديء ورفض المتاجرة بدماء الشهداء. ومن حقنا على جماهيرنا أن تتحمل معنا بعض الابعاء المالية، طالما هي راغبة في دعم الكلمة الثورية ورفع شأنها بين الكلمات التي تكتظ بها الساحة اللبنانية!..

وإذن، فإن السبب وراء سرد هذه القصة يتجلى برغبتنا في تفسير الزيادة التي قد تبدو كبيرة.

٦

هذه هي اهم نصوص الطبعة الثانية التي حرمت من رؤية النور طيلة اكثر من عامين. وفيها نلاحظ شرحاً مسهباً لتبرير مضاعفة السعر، أي جعله عشر ليرات بدلاً من خمس. فماذا ينبغي ان

نقول للرفاق والاصدقاء وقد تجاوز المبلغ الذي اعتذرت عنه مقدمة الطبعة الثانية قبل اكثر من عامين؟

ان الكلمة التي يمكن الادلاء بها، تتمثل باعتبار ما سيدفع ثمناً للتقرير، تبرعاً من القراء لحزب العمل الاشتراكي العربي، لكي نحافظ على التزامنا بموقفنا المبدئي في وقت انعدم فيه الالتزام بالمباديء لتحل محله المتاجرة بكل القيم. فلا الكلمة بقيت لها قيمة ولا دمء الشهداء بمنأى عن سوق المبادلات التجارية، لدرجة بات الانسان معها يرى فيمن يدعون «الشيوعية» مجرد تجار في سوق المساومات الرخيصة!..

ولكن لماذا نصدع رؤوس القراء، ونحن نشهد السعر المرتفع منهم؟
ان تقريرنا السياسي قد صدر قبل ما يقرب من اربع سنوات، اي قبل الحرب الخامسة والمنعطف التاريخي الذي رسمته، وبهنا وبهم قراءنا ايضاً ان يطالعوا رؤية حزبهم: حزب العمل الاشتراكي العربي، في الاوضاع العالمية والعربية واللبنانية مطالعة نقدية جذرية، لكي تساعدوا قيادة الحزب والهيئة المكلفة، بالاعداد والتحضير لمؤتمرنا الوطني الثالث، على رؤية الجوانب الخاطئة فيه، بغية تحويلها الى دروس هادية لكفاحنا، وتأكيد الجوانب الصائبة. لتتكرس باعتبارها حقائق مشفوعة بشهادة الوقائع التي هي اشياء عنيدة!

فالى مطالعة الطبعة الثانية بعد اطلاق سراحها، والى مراجعتها والتدقيق في مضامينها، التي نعتقد انها ما تزال مبرورة، اعتقاداً يعزز ثقتنا بصواب رؤيتنا الاستباقية ویرسوخ الالتزام بالشعارات والمفاهيم التي صاغها مؤتمرنا الوطني الثاني، والتي يتقدمها شعار: «الشيوعية من طراز جديد» الذي يحدد طريقنا... طريق التحرير والديمقراطية والاشتراكية والوحدة والتضامن البروليتاري الاممي!

اللجنة المركزية الوطنية

لحزب العمل الاشتراكي العربي

بيروت

في ٧ / ٨ / ١٩٨٤

تمهيد:

الشعارات والمفاهيم

التي حكمت عملية التحضير للمؤتمر

ان الشعارات والمفاهيم التي حكمت عملية الاعداد والتحضير للمؤتمر الوطني الثاني، عديدة، بيد ان اهمها ثلاثة. وقبل البحث في هذه الشعارات والمفاهيم، لا بد من لفت الانتباه الى أن اسلوب المراجعة النقدية ليس جديداً على حزبنا، اذ نلحظه في جميع ادبياته: في التقرير السياسي الصادر عن مؤتمره الوطني الأول، في تقرير لجنته المركزية الوطنية «نهجان»، وفي مجلته المركزية «الثوري» وفي تعاميمه.

ان اسلوب المراجعة النقدية ليس جديداً، بيد ان ما يميزه في مرحلة الاعداد والتحضير للمؤتمر الوطني الثاني، يتمثل في شمولية المراجعة وعمقها وصراحتها وجرأتها والمفاهيم التي حكمتها، اذ فاقت في مواصفاتها كل محاولات المراجعة السابقة. وكان اول مفاهيم المراجعة النقدية المفهوم اللينيني:

«من المهم جداً ان ننظر الى اخطائنا نظرة انتقادية»

ان هذا الشعار او المفهوم، هو صياغة جديدة لامفهوم اللينيني:

«من المهم جداً ان ينظر المرء الى اخطائه نظرة انتقادية».

واضح ان لينين صاغ مفهومه في ظل صراعات كتل وتيارات حزب العمال الاشتراكي-الديمقراطي الروسي، وكان للفرد دور هام في ذلك الصراع، لذلك جاءت الصياغة فردية. اما في وضع حزبنا، فان الامر تطلب «عصبة»... «جماعة»... قيادة تأخذ على عاتقها انجاز مهمة المراجعة، اذ بدون توفر هذا الشرط فان الحزب سيواجه واحداً من امرين: اما ان ينفرد بعض قيادة الحزب بالقيام بمهمة المراجعة ضد البعض الآخر، وهو الأمر الذي اعتادت عليه الأحزاب الاخرى، وقت جنوحها نحو الانشقاق، وإما أن تكون عملية المراجعة عملية خجولة... مترددة... سطحية وهامشية. وقد وجدنا ان كلا الأمرين لا يفي بالغرض المطلوب. وكان مطلوباً، ان نقوم بعمل جماعي يصنع تجربة ويخلق مثلاً ويشخص علاجاً لمرض مزمن تعاني منه حركة التحرر الوطني العربية عامة والساحة اللبنانية على وجه الخصوص. وهذا

المرض نلاحظه فيما يمكن ان نسميه بـ«اللااخلاقية» و«الفردية» التي عملت على تمزيق الحزب الواحد الى عدة احزاب والمنظمة الواحدة الى عدة منظمات . ولدى البحث في اسباب الانشقاقات والتمزقات، تبرز الذات . . . الانتهازية . . . النفعية، باعتبارها الدافع والمحرك للغالبية العظمى من عمليات الانشقاق التي حدثت، والتي اساءت كثيرا لقوى الثورة العربية، وخلقت بلبلة بين اوساط الجماهير واسهمت بنشر اليأس وفقدان الثقة .

لا ريب في أن ، ضحالة الوعي والتخلف ، عوامل اساسية من العوامل التي تدفع بتأجيج الصراعات وتفاقمها وايصالها الى درجة الانشقاق ، بيد أن التستر على الاخطاء والاحجام عن مجابتهها وفضحها ، يفقد القيادة اهم ضمانات من ضمانات مكائنها ، نعني الاحترام المنبعث من شعور كوادر الحزب وقواعده ، باهمية دورها وضرورة وجودها في المركز القيادي . ذلك أن القيادة التي تتستر على اخطائها ، سواء بالتبرير ام بالتهرب ، او الاعتراف الشكلي لدى انكشاف الخطأ واستحالة اخفائه . . . ان هذه القيادة ، تخلق نزعة ذرائعية ، تتفشى تدريجياً في صفوف الحزب عامة والكوادر خاصة ، بحيث يصبح كل خطأ مبرراً بخطأ مماثل سبق وقوعه ، دون اجراءات ومحاسبة ملموسة ومقنعة ، وفي ظل اجواء التبرير والذرائعية ، تفقد القيادة احترامها ، وتنشأ حولها مراكز قوى متعددة ، هي عبارة عن مراكز لتجمع الاخطاء وتبريرها . فكل مركز يسعى لكسب الانصار بأي ثمن ، فتضيع الحقيقة ، ويصبح تبرير الاخطاء نهجاً سائداً ، للعناصر والكتل ، ويصبح اشغال المركز شرفاً يناله العضو ومغنياً يسعى اليه بدلاً من ان يكون تكليفاً باداء مهام معينة تتطلب كفاءة واهلية معينة ! . .

ومعلوم ان الحفاظ على وحدة الحزب أو المنظمة في ظل تعدد مراكز القوى يتطلب اطارا واسعا من الليبرالية القادرة على استيعاب كل النزعات النفعية والانتهازية . وبما ان اطار الوحدة الذي تصنعه المركزية الديمقراطية لا يتسع لاستيعاب ظاهرة مراكز القوى لدى استفحائها فان الانشقاق يصبح حلا وحيدا لاعادة تشكيل وحدة الحزب من جديد، بعد التحرر من بعض مراكز استقطاب الاخطاء والانفلاش والشللية! . .

ان المراجعة في ظل الانشقاق، تفقد موضوعيتها وتتحول الى تبرير لعملية الانشقاق، مهما كانت حيثياتها. اما المراجعة في ظل الوحدة الشكلية، فانها تجيء محكومة بعدم استفزاز اي من عناصر القيادة او ما يعرف بـ«مراكز» القوى في الحزب أو المنظمة والحركة، الأمر الذي يفقدها قيمتها (المراجعة) ويحولها الى عملية تجميل لبشاعة القيادة وتزيين لقباحتها. لذلك لحظنا ان المراجعة النقدية الجذرية تتطلب وحدة ارادة جماعية اسميناها «عصبة»، تقرر عن قناعة وسبق اصرار ان تتولى عملية المراجعة بنزاهة واخلاص وزهد في المركز القيادي، وكانت اولى الخطوات التي خطوناها قد تحققت في اجتماع اللجنة المركزية الوطنية المنعقد في اواخر حزيران ١٩٧٧، حيث بادر أحد الرفاق الاساسيين الى طلب تخليه عن مركز كان يشغله، موضحا أنه بات مقتنعا بعدم قدرته على تغطية كافة مهام مركزه، ونصح رفاقه بأن يعتبروا بمبادرته ويتخذوا منها مثالا يقتدى به لتطوير حزبنا. يومها لم تكن القيادة موحدة تماما، بيد أن المبادرة كانت مشجعة وهادية الى الطريق الذي سلكناه، والذي حمل التعميم الصادر عن ذلك الاجتماع تقييما مسهبا لتلك المبادرة وتركيزا اساء فهمه العديد من الرفاق في حينه، اذ اعتبروه اطناباً لا مبرر له.

وإذا أردنا الدقة، فلا بد من الاعتراف بأن أزمة المصير التي عاشها الحزب والتي جعلته يقف على مفترق طرق خلال أواخر عام ١٩٧٦ وأوائل عام ١٩٧٧، هي التي جعلت عملية المراجعة ملحّة بالنسبة للحزب. ولكن العقبة التي واجهتنا تمثلت في كيفية اخراج عملية المراجعة، بعد ان اجمع الصف القيادي الأول على ضرورتها!..

من هنا، جاء مفهوم «العصبة»... «الجماعة»... «القيادة» التي تتقدم بجرأة متناهية الى المؤتمر كي تمثل أمام أعلى سلطة في الحزب، معلنة الطاعة التامة والولاء الذي لا تشوبه شائبة للحزب وللعقيدة التي يعتنقها، ومستعدة لتلقى توجيهاته وتعليماته وقصاصه ان استحق الأمر عقابا وقصاصا... ونجحنا، نحن قيادة حزب العمل الاشتراكي العربي في ان نكون تلك «العصبة» والقُدوة والطلّيعَة المبادرة لترجمة المفهوم اللينيني:

«من المهم جدا ان ننظر الى اخطائنا نظرة انتقادية»

لقد رفعنا شعار.

«ان اشغال المراكز الحزبية تكليف تفرضه طبيعة المهام المحددة، وليس تشريفا يناله العضو القيادي او مغنما يسعى اليه، وان عدم النجاح في اداء المهام يحتم اعادة النظر بعملية التكليف واستبدال الاعضاء العاجزين باكفأ منهم». وما كان سهلا رفع مثل هذا الشعار وتطبيقه لولا ان غرس النهج اللينيني كان عميقا في تربيتنا وتوجيهنا.

أما ثاني الشعارات والمفاهيم التي حكمت عملية الاعداد للمؤتمر الوطني الثاني، فكان شعار:

«خطوتان الى الوراء، من اجل التقدم خطوة الى امام!»

مرة اخرى، فان هذا الشعار، مفهوم مستخلص من تعاليم لينين نفسه. اذ استندنا الى تعليماته

القائلة:

«ان حزبا سياسيا لن يستحق، اي اعتبار اذا لم يجرؤ على أن يسمى المرض الذي يشكو منه باسمه الحقيقي ويشخصه تشخيصا صارما لا هوادة فيه، ويبحث عن الوسائل اللازمة لشفائه».

«ان مسلك الحزب السياسي تجاه اخطائه هو أحد المقاييس الأكثر أهمية والأكثر ضمانا فيما إذا كان هذا الحزب جديا، وفيما إذا كان يقوم حقا بواجبه تجاه طبقته والجماهير العاملة. ان يعترف الحزب صراحة بخطئه، وان يكشف السبب ويحلل الوضع الذي أدى له ويعالج بانتباه الوسائل لاصلاح هذا الخطأ» هذه هي سمات الحزب الجدي، وهذا ما يدعى بالنسبة له القيام بواجباته وتربية وتعليم الطبقة العاملة ومن ثم الجماهير».

« لقد لوحظ من زمان أن نواقص الناس ترتبط في معظم الحالات بفضائلهم ، وهكذا هي نواقص

الكثيرين من الشيوعيين القادة. فطيلة عشرات السنين، قمنا بعمل عظيم: دعونا الى الاطاحة بالبرجوازية وعلّمنا الحذر من الاختصاصيين البرجوازيين، وفضحناهم وانتزعنا منهم السلطة وقمعنا مقاومتهم. انه عمل عظيم، تاريخي عالمي. ولكن حسبنا ان نضحّم قليلا حتى تثبت الحقيقة القائلة بانه لا يفصل العظيم عن المضحك غير خطوة واحدة».

وقد فهمنا قول لينين: «لا يفصل العظيم عن المضحك غير خطوة واحدة»، فهما جدليا، واعتبرنا ان «العظيم» الذي يعنيه لينين يتمثل في الاعمال والممارسات الصائبة، اما «المضحك» فيتمثل في الجوانب الخاطئة. وان «الخطوة الواحدة»، المقصودة بقوله، تتمثل في الاعتراف بالخطأ علنا وعلى رؤوس الاشهاد. وخلصنا من ذلك كله إلى المعادلة التالية:

«خطوتان الى الوراء من اجل التقدم خطوة الى امام»:

خطوة نرى من خلالها ما هو «عظيم» في حياتنا، وخطوة تمكننا من رؤية ما هو «مضحك» في ممارساتنا واعمالنا.

وانطلاقا من فهمنا هذا فقد اصدرنا تعميميا داخليا تضمن توجيهها للقاعدة الحزبية، وكلف المندوبون المركزيون الى المؤتمرات الرابطة بقراءته امام المؤتمرات وشرحه بغية تمكين الاعضاء من فهم حقوقهم ومحاسبة قياداتهم.

هكذا ترجمت لجنة حزبنا المركزية السابقة، ايمانها المطلق بحق اعضاء حزب العمل الاشتراكي العربي، في ان يطلعوا على تاريخ حزبهم العلني والسري، وان يروا «العظيم» الذي انجزته و«المضحك» الذي اقترفته، وبهذه المسلكية الحزبية اللينينية، عبرت عن زهدنا بالمراكز القيادية والتزامها الشديد بمبدأ اعتبار «اشغال المراكز تكليفا وليس تشريفا».

إن هذه الأخلاقية اللينينية، والمسلكية البروليتارية، لم تتجل في فصح المجال واسعا للديمقراطية كي تعبر عن نفسها من خلال علاقتها الجدلية بالمركزية، بين صفوف الحزب من القاعدة حتى القمة، فحسب، وإنما تجلت أيضاً في حيز نظرنا الانتقادية للقوى الاخرى، واننا لنطالع في مقدمة «تقرير الوثائق العام»، كلاما عن مبدئية المراجعة النقدية، جديرا بأن تطلع عليه جماهيرنا وقواها التقدمية والوطنية:

«لقد تناولنا بالتحليل والنقد برامج ومناهج وممارسات العديد من القوى الشيوعية والوطنية وقد اتفقنا مع بعضها وعارضنا بعضها الآخر. وبما أننا شاركنا هذه القوى الرؤية والممارسة خلال الفترة موضوعة المراجعة، فان التحليل الذي سردناه، والنقد الذي وجهناه والتأييد الذي منحناه، والمعارضة التي ابديناها، ان هذه الامور كلها تشكل جزءاً من منهجنا وتعبر عن فهمنا لكيفية التعامل مع الماضي بغية استخراج الدروس المفيدة لاغناء التجربة وافادة الكفاح، وارشاده الى المستقبل الذي نندفع اليه تحت ضغط حاضرننا. وبما ان حاضرننا هو الحصيلة النهائية لماضينا بكل جوانبه الايجابية والسلبية، فان مراجعته بغية غربلته واخراج الزؤان من غلته، تصبح ضرورية لضمان سلامة مسيرتنا وتأكيد صحة وجهتنا.

ولكن هذا النهج الذي سلط الضوء على الآخرين بدون رحمة، يحتاج كي يستقيم، إلى تسليط الضوء نفسه على انفسنا، كي نكون مكشوفين شأننا شأن الآخرين، وإلا فإنه (النهج)، يتحول الى نوع من انواع السباب والشتائم واللااخلاقية.

هل يرضينا ان نعرض الآخرين للاهانة وجرح المشاعر، اذا كنا نرى في ممارسة النقد اهانة وجرح مشاعر؟

وإذا كنا لا نرى في التزام المنهج اللينيني النقدي الثوري، ما يجرح ويهين، وإذا كنا نعتبره دليل سلامة وصحة، فضلا عن كونه واجبا نضاليا وخدمة رفاقية نسديها للآخرين، أفلسنا أوى بهذه الخدمة تؤديها لأنفسنا كي نظهرها من ادران ماضينا واوصابه، وكى نجعل من انطلاقتنا الى المستقبل متحررة من قيود اخطائنا واوحال ممارساتنا الخاطئة، كما تنطلق القديفة من فوهة سليمة ونظيفة الى هدفها بدون تعثر او شرود؟

لهذا كله نتبين اهمية فصول المراجعة النقدية من تقريرنا العام. لأنها (الفصول) هي التي تتولى عملية مراجعة ماضينا ونقد ممارساتنا وكشف اخطائنا. انها بحق تقريرنا السياسي للمرحلة التي تفصل بين مؤتمري حزبنا، الأول والثاني، وفيها نفتح سجل ممارساتنا ونقرأ صفحة اعمالنا، انها الوثائق التي تمنح نقدنا للآخرين سمته الموضوعية وتكسبه صفته العلمية. ومنها تتأكد كل الاطراف التي تعرضنا لها، من سمو غايتنا وموضوعية نظرتنا وعدالة منهجنا، لقد ابتذل النقد بطغيان الذاتية عليه، وعلينا الاسهام برد الاعتبار اليه! ..

إذا كانت الانانية، مكروهة في كل شيء، فإنها مجبذة في مجال المراجعة النقدية الذاتية، ليس لأنها تظهرنا بمظهر موضوعي وعلمي مقبول، فحسب، وإنما لأنها (المراجعة) تساعدنا على تصويب مفاهيمنا وبلورة وعينا وادراك حدود نجاحاتنا واخفاقاتنا.

ان هذا الكلام محفوظ بوثيقة داخلية طالعها ودرسها كل عضو من اعضاء حزب العمل الاشتراكي العربي. ان مطالعة الاعضاء لتقرير الوثائق العام، الذي تضمن موضوعات تقريرنا السياسي كلها. قد جعل المراجعة تبلغ هدفها المطلوب بعد ان كشفت نجاحاتنا واخفاقاتنا، واصبح كل عضو بغض النظر عن فترة اكتسابه للعضوية ملماً بتاريخ الحزب منذ عام ١٩٧٢ حتى الآن بحيث علمت جبهة الاعضاء ان قيادة الحزب تدعوها لممارسة حقها الذي ضمنته لها الديمقراطية في قانون حياتنا الحزبية: « المركزية الديمقراطية » واصبحت ممارسات قيادات فرعنا على مختلف مستوياتها: (اللجنة المركزية ومكتبها السياسي، لجان المناطق والروابط)، مكشوفة امام اعضاء الحزب وقد اردنا من ذلك كله ان نمكن المؤتمرات، باعتبارها السلطات العليا، من ممارسة حقوقها واداء واجباتها، سواء تعلق الأمر بصياغة نظرية الحزب او بانتخاب القيادات الحزبية. ولذلك تجلت وحدة الحزب الفكرية والسياسية والتنظيمية، بافضل صورها وامتنها.

ولذلك فقد ذهبنا الى مؤتمرننا الوطني الثاني وكلنا شعور بالارتياح والثقة بقدره سلطتنا العليا على اداء مهامها وانجاز جدول اعمالها على الوجه الاتم.

وهكذا تحقق مضمون جهدنا، ولكن المضمون كما هو معروف يرتبط بالشكل، الذي يتجلى في مثل وضعنا في الاسلوب الذي اتبعناه لانجاز عملية المراجعة النقدية الجذرية ومشاركة الاعضاء كافة فيها، والذي يمكن تلخيصه على الوجه التالي :

كنا نعد التقرير العام فصولا واقساما وبعد ان تفرغ لجنة حزبنا المركزية الوطنية من عملية الاعداد والصياغة، نقوم بتوزيع فصول واقسام تقريرنا العام على اعضاء لجان الروابط والمناطق وندعوهم فيما بعد لعقد مجلس حزبي وطني عام «كونفرانس» وقد انعقد اول مجلس في ١٩٧٩/٤/٨ ضم كادر الحزب كله ليشارك في صياغة التقرير العام. وبعد ان انجزناه بدأنا بطرحه على اعضاء الخلايا، للاطلاع عليه ومناقشته، وقد عقدنا لهذا الغرض عشرات الندوات العامة لتوضيح موضوعات تقريرنا العام (تقرير الوثائق)، بحيث تمت مساعدة القاعدة الحزبية على فهم كل ما هو «عظيم» في حياتنا واطلعت على كل ما هو «مضحك» من اعمالنا وممارساتنا، وبهذه الطريقة فقد مكناها من التعبير عن رأيها واتخاذ التوصيات التي تراها بغية رفعها الى مؤتمرننا الوطني الثاني! . . .

هكذا كانت الدورة تبدأ من اللجنة المركزية الى المجالس الحزبية (الكونفرانسات) الى القاعدة الحزبية، ثم تعود لتدور من تحت الى فوق: من القاعدة الحزبية الى مؤتمرات الروابط ومن مؤتمرات الروابط الى المؤتمر الوطني الثاني، لتكتسب المفاهيم والمقولات والقواعد والدروس شرعيتها القانونية وتصبح جزءا من نظرية حزبنا الملتزمة التي ستوجه عملنا خلال المرحلة القادمة التي تفصلنا عن مؤتمرننا الوطني الثالث.

ولكن هذه العملية ذات الدورتين تتعلق بمحاكمة ممارسات ونشاط قيادة الحزب خلال الفترة ما بين المؤتمرين ونظرتها لماضينا وحاضرنا ومستقبلنا. ومعلوم فانها (العملية) ليست كافية، فهناك قيادات الروابط والمناطق التي لها صحائف اعمال تتطلب المراجعة ايضا. لذلك قامت هذه اللجان بكتابة تقارير مفصلة عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وعن علاقاتها مع القوى السياسية والمقاومة الفلسطينية وعن سير الثقيف الداخلي في الحزب وعن المالية والقضية القتالية (العسكرية) في الحزب، وقد تضمنت هذه الموضوعات جميعها تقارير متعددة ومفصلة قدمتها لجان الروابط الى قواعدها الحزبية، وقد نوقشت هذه التقارير في المؤتمرات الرابطة واجيزت بعد ان اجريت عليها التعديلات من قبل المؤتمرات.

لقد عقدنا اربعة وعشرين مجلسا حزبيا ابتداء من ١٩٧٩/٤/٨، حتى ١٧/آب ١٩٨٠ حيث عقدنا آخر مجلس. وبفضل ذلك الجهد كله، اقتنعنا بضرورة رفع الشعار الثالث: «ليكن مؤتمرننا الوطني الثاني خطوة جديدة نحو بناء حزب شيوعي من طراز جديد»، كي يمثل هدف المراجعة والتحضير والنتيجة التي ينبغي ان يسعى اليها نضالنا.

ان تقريرنا السياسي الذي نقدمه الى جماهيرنا وقواها التقدمية والوطنية، يمثل حصيلة جهود كوادر وقواعد حزب العمل الاشتراكي العربي، على امتداد ثلاث سنوات متواصلة، من العمل المثابر الذي لم يوقفه سوى الانشغال بالمهمات اليومية المفروضة بارادة استمرار الحزب في اداء واجباته الكفاحية. وهذا التقرير هو عبارة عن ملخص لـ«تقرير الوثائق العام» الذي بلغت صفحاته اكثر من الف وخمسين صفحة، تضمنت كل وثائق المراجعة النقدية الثورية، واقنعتنا، بكون حزبنا يسير بثقة نحو اهدافه، رغم كل

الدسائس واعمال التخريب التي تشارك فيها بعض الجهات «الشيوعية» التي تزعمها رؤيته شعار يدعو الى قيام «حزب شيوعي من طراز جديد»، والتي تعارض كفاح حزبنا من اجل تشكيل هيئة اركان لنضال شعبنا، بغية تحقيق اهدافه في التحرير والديمقراطية والاشتراكية والوحدة والتضامن البروليتاري الاممي!...

وفي ختام هذا التمهيد، تبقى لنا كلمة لنفر آخر من المناضلين والمتحدثين باسم اليسار والثورية: في رسالته الى العمال الاميركيين، يحدد لينين احدي اهم صفات المناضل الثوري، حين يستشهد بقول تشير نيشيفسكي: «... ان النشاط التاريخي ليس مستقيماً كرصيف جادة ليفسكي...»!... ونحن في حزب العمل الاشتراكي العربي، نعلم بان لبنان يضيق بالعديد من المناضلين الضائعين وسط جموع المتقولين والمتشدقين والمتذمرين الذين يخفون جزعهم الشخصي، بذرائع «نظرية» يتخذون منها مبرراً للهروب من مواجهة مشاق العمل الثوري ومصاعبه. ولكي يخفوا حقيقتهم ويبرروا هروبهم فانهم يتحدثون عن عمل ثوري «مستقيم كرصيف جادة ليفسكي»!...

اما نحن، في حزب العمل الاشتراكي العربي، فنعتقد ان الخط الوحيد الذي يجب ان يبقى مستقيماً كرصيف جادة ليفسكي هو خط الالتزام بالثورة وابقاء شعارها مرفوعاً يجرى الجماهير ويعلمها بان الحل الوحيد المجدي والبديل لمعاناتها، يتمثل في مواجهة العنف الرجعي الفاشي بالعنف الثوري المسلح، وما عدا ذلك فان كل الخطوط تبقى عرضة للتغيير وقابلة للتعديل والتبديل، وفقاً لمتطلبات قضية العمل من اجل الثورة وفي سبيلها!...

هذا هو تمهيدنا لتقريرنا السياسي، الذي نعتقد انه سيضيف جديداً لمكتبة العمل الشيوعي الثوري العربي، ومهما كان حجم الجديد الذي سيضيفه، فان امرين نعتقد انهما جديداً وهامان، قد انطوى عليهما تقريرنا هذا. اما اولهما، فيتمثل في أسلوب المراجعة النقدية الجذرية الذي طبقناه، وأما ثانيهما، فيتجلى في النتائج والدروس التي توصلت اليها عملية المراجعة والتي شكلت مساهمة متواضعة في الاجابة على السؤال الهام التالي:

«ما هي مهمة الشيوعيين في لبنان والوطن العربي؟»
ولعل الامر الذي يهم المعنيين في تقويم الاعوجاج وتصويب الخطأ يتمثل في مدى استعدادنا لتقبل النقد لآرائنا ومفاهيمنا، مهما كان هذا النقد عنيفاً في شكله ومضمونه، اننا لا نستطيع ان نحدد مدى الاسهام الذي قدمناه، فهذا الامر حق للجماهير ولقواها التقدمية والوطنية، بيد أن ما نستطيع ان نعد به، هو امتناننا المسبق لكل مبادر في نقدنا وتوجيهنا، فهل من مبادر نتعلم منه، وهل من ناقد يساعدنا على اكتشاف اخطائنا؟

إننا في حزب العمل الاشتراكي العربي، نشعر بحاجة الى مزيد من المعرفة، فهل بوسع المبادرين والناقدين ان يسدوا خدمة رفاقية لنا!...

اللجنة المركزية الوطنية

بيروت في ١٩٨٠/٧٧ لحزب العمل الاشتراكي العربي - لبنان

البَابُ الأَوَّلُ

المَوْضِعُ العَالَمِيُّ

القسم الأول: في الوضع العالمي.

القسم الثاني: في رؤية حزب العمل الاشتراكي العربي للوضع العالمي.

ينشطر هذا الباب، من ابواب تقريرنا السياسي الى قسمين يتناولان الوضع العالمي، خلال المرحلة ما بين مؤتمرينا الاول والثاني، وسيغلب طابع المراجعة على قسمني هذه المرحلة، بيد ان تقريرنا سيتناول- اضافة الى ذلك- حاضرتنا ومستقبلنا، تناولا سنحدد معه طبيعة عصرنا وسمته الاساسية والتناقض الرئيسي على الصعيد العالمي، وسنقف امام عوامل تفوق الاشتراكية على الرأسمالية في عملية الصراع والمباراة الدائرة بينهما، وسنبحث في تدهور الرأسمالية وتفاقم ازمتهما العامة. كما سيهتم بتناقضات الثورة الوطنية الديمقراطية وشروط نجاحها في بلدان القارات الثلاث، اهتماما سيحتويه القسم الاول من هذا الباب، اما القسم الثاني، فسيراجع مواقف الحزب ويمحص رؤيته لتطور الوضع العالمي منذ انعقاد المؤتمر الاول حتى الان، بغية تكريس الصائب منها، وكشف ما هو خاطيء وتحويله الى درس وعبرة! . .

ان تقريرنا السياسي، لن يكون سوى صحائف موجزة لتقرير الوثائق العام الذي يمثل اهم وثائق مؤتمرنا الوطني الثاني، لذلك فان الايجاز الذي يطبعه لن يجرمنا من مطالعة تفاصيل رؤيتنا بكل ايجابياتها وسلبياتها، التي تحولت بفضل اسلوب المراجعة النقدية الجذرية الذي اتبعناه الى دروس تغني تجربتنا وتصلب ارادتنا وتوطد ثقتنا بأنفسنا، وبجماهيرنا .

القسم الأول

فِي الوضِعِ العَالَمِيِّ

الفصل الأول: الاتجاهات الرئيسية في عصرنا الراهن.

الفصل الثاني: التناقضات في صفوف الحركة الشيوعية.

الفصل الثالث: تقدم الاشتراكية وتفوقها على الرأسمالية.

الفصل الرابع: تدهور الرأسمالية وتفاقم ازمتها العامة.

الفصل الخامس: شروط نجاح الثورة الوطنية الديمقراطية في بلدان القارات الثلاث.

الفصل الاول

الاتجاهات الرئيسية في عصرنا الراهن

اولا- حول طبيعة العصر والعلاقة المصيرية بين قوى معسكر الثورة العالمية .

١- منذ انعقاد مؤتمرنا الاول(١٩٧٢) حتى الان، شهد العالم احداثا هامة، كانت تعبيراً عن احتدام الصراع بين قوى الثورة الاشتراكية والتحرر الوطني- الديمقراطي وبين قوى الامبريالية وعملائها الرجعيين .

ان هذا الصراع المحتدم، الذي يشمل العالم بأسره، هو تعبير عن طبيعة عصرنا الراهن، يعكس سمته الاساسية التي هي الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية، والتي تؤكد على ان الغلبة في نهاية هذه المرحلة ستكون للنظام الاشتراكي الذي تبني نموذج تشكيلته الاجتماعية-الاقتصادية البلدان الاشتراكية وطليعتها الاتحاد السوفياتي العظيم، وان الهزيمة المؤكدة ستكون للنظام الرأسمالي الامبريالي العالمي، لانه نظام قائم على اساس الاستغلال والاضطهاد والقهر وتجزئة المجتمع الى سادة وعبيد... الى اغنياء وفقراء، الامر الذي يتعارض مع حاجة الانسان للتحرر والديمقراطية والسلم والعيش الرغيد.

٢- إن عصرنا الراهن .. عصر الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ... عصر الصراع بين النظامين الاجتماعيين المختلفين : الاشتراكي والرأسمالي ... عصر الثورات الاشتراكية .. عصر الثورة الوطنية الديمقراطية بقيادة الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي ... عصر نهاية الاستعمار والامبريالية ... عصر تطهير مجتمعا بشري من دنس الامبريالية والرجعية وفسادهما في العالم بأسره .. ان عصرنا الراهن يرتبط بثورة اكتوبر الاشتراكية العظيمة . وانتصار الاتحاد السوفياتي في الحرب العالمية الثانية وقيام المعسكر الاشتراكي العظيم الذي يمثل اكبر انجاز للطبقة العاملة العالمية وحركات التحرر الوطني الديمقراطي في قاراتنا الثلاث : آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية .

٣- ان قيام المعسكر الاشتراكي، قد ادى الى تشكيل معسكر الثورة العالمية، بفصائله الثلاث : البلدان الاشتراكية وطليعتها الاتحاد السوفياتي وحركات التحرر الوطني في القارات الثلاث، وحركة الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية المتطورة .

ان هذه القوى التي يتشكل منها معسكر الثورة العالمية، هي القوى الاساسية المحركة للثورة العالمية

وهي قوى عظيمة التأثير والحجم اذ انها تغطي كل مساحة الكرة الارضية، وترتبط فيما بينها، من الناحية الموضوعية، بروابط المواجهة الموحدة ضد الامبريالية وعملائها، مما يحتم عليها ان توطد علاقات التحالف فيما بينها من جهة، ويفرض على حركات التحرر الوطني ليس ادراك ضرورة التحالف مع البلدان الاشتراكية وطليعتها الاتحاد السوفياتي، فحسب، وانما يفرض عليها وعي كون البلدان الاشتراكية هي العامل الحاسم في الصراع العالمي، وان ثوراتنا الوطنية الديمقراطية عاجزة عن بلوغ كامل اهدافها في التحرير والديمقراطية والاشتراكية والوحدة بالنسبة للامم المجزأة، ما لم تنطلق من كونها جزءا لا يتجزأ من الثورة الاشتراكية العالمية وتلتزم بمبدأ التضامن البروليتاري الاممي، من جهة اخرى.

ثانياً - التناقضات الرئيسية على الصعيد العالمي .

ايها الرفاق

عندما نلقي نظرة الى عالمنا المعاصر، سنلاحظ اربعة تناقضات رئيسية، تتحكم بحركة التطور البشري على صعيد العالم باسره، هي:

١- التناقض بين العمل ورأس المال.

٢- التناقض بين الشعوب المضطهدة والامبريالية.

٣- التناقض بين الامبرياليين انفسهم.

٤- التناقض بين الاشتراكية والرأسمالية.

لا ريب في ان اقدم هذه التناقضات، هو التناقض الاول، الذي بدأ مع نشؤ العمل ورأس المال وراح يعبر عن نفسه بالصراع الدائم والمستمر والذي لن ينتهي ابدا الا بالقضاء على الرأسمالية وتحرير البشرية باسرها من شر الرأسماليين ورأسماليتهم البغيضة.

اما التناقض بين الشعوب المضطهدة والامبرياليين، فانه شديد الارتباط بالتناقض بين العمل ورأس المال، الامر الذي يجعل كفاح هذه الشعوب جزءا لا يتجزأ من معسكر الثورة العالمية. وعلى واقع هذا التناقض قامت الثورات ضد الامبريالية.

ويمكننا ملاحظة التناقض بين الامبرياليين انفسهم، حين ندرك ان عملية التمرکز الرأسمالي، التي تتجسم في الكارتلات والتروستات الاحتكارية التي قامت على انقاض رأسمالية المزاحمة الحرة ان عملية التمرکز هذه ترتبط بهذا التناقض وتتحرك على ارضه. ويكفي ان نتذكر الحربين العالميتين كي نقنع بأن التناقض بين الامبرياليين انفسهم واحد من التناقضات الاساسية التي كانت وما تزال تلعب دورها على الصعيد العالمي، وتلقي بوطأة حركتها على الامبرياليين فتزيد من تفاقم ازمتهم العامة.

اما التناقض بين الاشتراكية باعتبارها نظاما قائما، وبين الرأسمالية، فقد ظهر مع انتصار ثورة اكتوبر ونجاحها في اقامة نموذج التشكيلة الاجتماعية-الاقتصادية لنظام الطبقة العاملة العالمي الجديد، ولذلك فانه يعتبر تناقضا جديدا تعيشه حركة الجدل العالمي والصراع الطبقي لأول مرة في تاريخها.

إذا كان التناقض هو تفاعل وصراع بين المتضادات، فلا بد أن تكون درجة ذلك التفاعل والصراع وشدتها، متناسبة مع قوة محتوى التناقض وجوهره أي متضاداته الداخلية وعلاقته المتناقضة مع الأشياء الأخرى. وحين ندقق في وزن وحجم وقدرة كل تناقض من التناقضات الأربعة التي تحكم حركة الصراع الاجتماعي والاقتصادي والفكري والثقافي والسياسي والعسكري على صعيد العالم بأسره... حين نفعل ذلك فسنجد أن التناقض بين الاشتراكية والرأسمالية، يحتل مركز الأولوية، لأسباب عديدة لا تتوفر لغيره وأن توفرت فبحدود أضيق مما تتوفر له.

ثالثاً - خصائص التناقض الأساسي على الصعيد العالمي .

للتناقض الأساسي على الصعيد العالمي خصائص أساسية لا تتوفر لغيره من التناقضات. ومجموع هذه الخصائص تشكل مقياساً علمياً وموضوعياً لتحديد من بين جميع التناقضات الرئيسية على الصعيد العالمي، وبوسعنا أن نوجز خصائص تناقض عصرنا الأساسي على الوجه التالي:

- ١- أن يكون تناقضاً بين أسلوبين مختلفين للإنتاج.
 - ٢- أن يكون تناقضاً بين أيديولوجيتين مختلفتين.
 - ٣- أن يكون امتداداً متطوراً للتناقض بين العمل ورأس المال.
 - ٤- أن يكون تناقضاً بين نظامين اجتماعيين عالميين مختلفين ومتصارعين، تقف على رأس كل منهما الطبقة العاملة العالمية والطبقة البرجوازية العالمية، وهذه الخاصية تملئها طبيعة العصر بكونه عصراً انتقالياً من الرأسمالية إلى الاشتراكية.
 - ٥- أن يكون لصراع هذين النظامين الاجتماعيين المتناقضين والمتصارعين على صعيد العالم بأسره، انعكاس مباشر وغير مباشر على حركة الجدل في العالم وتأثير إيجابي من جهة، وسلبى من جهة أخرى، معجل من ناحية، ومعرقل من ناحية أخرى.
- هذه هي أهم الخصائص الموضوعية والذاتية للتناقض الأساسي على الصعيد العالمي، وهي تحتم، ليس مجرد وجود التناقض والصراع، فقط، وإنما تحتم وجود التأثير المباشر وغير المباشر على سائر التناقضات الأخرى بحيث يتقرر تطورها ويتعين اتجاهها الرئيسي من جراء هذا التأثير. وحين ندقق بكل التناقضات على الصعيد العالمي، فلن نجد غير التناقض بين الاشتراكية والرأسمالية بين بلدان المعسكر الاشتراكي وبلدان المعسكر الرأسمالي، يتحلى بهذه الخصائص التي تمثل مجموعها خصائص البديل الطبقي التاريخي الاجتماعي-الاقتصادي والأيديولوجي والثقافي والسياسي، والتي تسم العصر الراهن بميسم جوهرها وطبيعة شكلها.

من كل ما تقدم يتأكد «المقياس العلمي والموضوعي لتحديد التناقض الأساسي على صعيد العالم، ويتعين التناقض بين الاشتراكية والرأسمالية باعتباره تناقضاً أساسياً ترتبط به كل التناقضات الأخرى ويتقرر مصيرها واتجاهها الرئيسي التاريخي بتأثير حركة تفاعله وصراعه وعلاقته» .

الفصل الثاني

التناقضات في صفوف الحركة الشيوعية

اولا- ظروف نشؤ الخلافات في صفوف الحركة الشيوعية .

نلاحظ بين فترة واخرى ظاهرة خلافات في صفوف الحركة الشيوعية، تبلغ احيانا خروج بعض البلدان من المعسكر الاشتراكي وانضمامها الى معسكر اعداء الاشتراكية . ويبرز هنا الانحراف الصيني باعتباره اوضح مؤشر على ظاهرة الارتداد عن الشيوعية .

وحيث ندقق في ظروف منشأ هذه الظواهر، نجد انها تجيء مترافقة مع انعطاف تاريخي جديد يبدأ التطور على الصعيد العالمي يعيشه، وعلى سبيل المثال، فحين نتأمل ظروف الانحراف الصيني سنلاحظ من ناحية، ان تكوين الحزب يغلب عليه الطابع البرجوازي الصغير، مما يترك مجالا واسعا للمثالية والمغامرة، ويكفي للتدليل على ذلك ان نشير الى نظرية «القفزة الكبرى» التي عبرت عن رغبة القيادة الصينية الذاتية في تحطيم مراحل التطور الموضوعي، والقفز على الواقع الصيني المتخلف. الامر الذي ادى الى تكريس التخلف بدلا من ان يحقق «قفزة كبرى». وتتجلى مثالية الفكر الصيني ايضا في نعت الاتحاد السوفياتي بـ «الامبريالية الاشتراكية»، واعتباره اكثر خطرا على الشعوب من الامبريالية الاميركية، اما نظرية «العولم الثلاثة»، فتكشف ارتدادا كليا عن منهج المادية الديالكتيكية وبالتالي عن الشيوعية . . . ومثلما نلاحظ تخلف الصين الاجتماعي-الاقتصادي، وهيمنة البرجوازية الصغيرة على تكوين الحزب الشيوعي الصيني، فاننا نلاحظ من ناحية ثانية ان الاشتراكية بدأت تشق طريقها نحو السوق العالمية لتزاحم الرأسمالية العالمية في ميدان التجارة الخارجية مزاحمة جعلت المباراة الاقتصادية بين النظامين: الاشتراكي والرأسمالي، تشمل العالم برمته، ومن ناحية ثالثة نلاحظ ان قيام المعسكر الاشتراكي بات يشكل سندا اكيدا لحركات التحرر الوطني في القارات الثلاث، فبعد ان توسعت رقعة الاشتراكية وتكون معسكرها، ازداد الدعم المادي والمعنوي لقوى الثورة العالمية، ومن ناحية رابعة، نتبين ان الرأسمالية بدأت تعيش المرحلة الثالثة من مراحل ازمتها العامة، الامر الذي جعل العالم كله يعيش حرباً باردة، عيشاً بات يذكر بالظروف التي سبقت الحربين العالميتين. فمقابل تقدم الاشتراكية وصعودها، بدأت الامبريالية تعيش انحسارها وتراجعها وتدهورها.

ان تلك التطورات كلها عرضت الحركة الشيوعية العالمية، اي الاممية الثالثة وبلدانها الاشتراكية

لخلافات بدأت صغيرة بين الصين والاتحاد السوفياتي، ثم كبرت على امتداد العقدين الماضيين، حتى بلغت لدى بعض الاحزاب «الشيوعية» درجة التنصل عن مبادئ الشيوعية وقواعدها العامة، كما يتضح ذلك من تحلي الاحزاب الشيوعية الاوروبية عن مبدأ ديكتاتورية البروليتاريا، ومبدأ التضامن البروليتاري الاممي مع البلدان الاشتراكية. وارتماء هيسا وبينغ وبول بوت باحضان اميركا، مما يذكر بافلاس ابطال الاممية الثانية: كاوتسكي واضرابه، من قضايا الثورة البروليتارية العالمية ومبادئها الاساسية، تذكيراً يلقي على عاتق الشيوعية فضح عناصر الارتداد عن حركة الطبقة العاملة ونظريتها الشيوعية العلمية وشن حرب لا هوادة فيها ضد رموزه التي تتصدرها زمرة هيسا وبينغ الذي لا يهمنه ان يكون القط الذي يأكل الفأر اسود او احمر، المهم ان يتم اصطياد الفأر، اما بول بوت فيكافيء شعبه الذي قدم ستمائة الف شهيد في سبيل انتصار الثورة، بوضعه في قفص رغباته الذاتية وحماسه الفائق الحد الذي حول كمبوديا الى مجزرة اساءت الى الشيوعية، والذي تصادم مع وعي الشعب الكمبودي، تصادما بدلا من أن تأخذ منه زمرة بول بوت العبرة وتتعلم من شعبها وتحترم كرامته ومشاعره وتسعى لاعادة تشكيل قناعاته وعاداته وتقاليده القديمة تدريجياً، بشكل يراعي دورة التطور ويتلاءم معها. . . بدلاً من أن يكون بول بوت وزمرته (١) خدام الشعب الكمبودي سلطوا انفسهم جلادين وجزارين فكلفوا الشعب الكمبودي الابي ثلاثة ملايين ضحية في وقت أن عدد شهداء الثورة لم يتعد الستمائة ألف شهيد! . . .

ان هذه التطورات والظواهر التي تعكسها، باتت تتطلب تفسيراً علمياً يساعد على وضعها في نصابها الموضوعي، لكي لا يترك الشيوعيون جماهيرهم هدفاً سهلاً يعث به المنحرفون والاصلاحيون .

ثانياً- كيف ينبغي فهم تناقضات الحركة الشيوعية .

١- ان ارتداد بعض الاحزاب والبلدان عن الشيوعية يرتبط في تقديرنا بعوامل عديدة، تتعلق اساساً بضخامة المصاعب التي تواجهها هذه الاحزاب والبلدان وعجزها عن تذليلها، ليس لاستحالة تخطي هذه المضاعفات، وانما لعلة في طبيعة هذه الاحزاب نفسها، ذلك ان الشيوعية ليست عقيدة جامدة، وانما هي تستكمل نضجها من قدرتها على استيعاب معطيات التجربة الحسية، وحين يعجز الشيوعيون عن فهم حركة التطور التاريخي واتجاهاتها العامة، فان الشيوعية التي يمثلونها تغدو شيوعية متخلفة عن حركة التطور الموضوعي لدرجة تنفشي معها الازمة في طرفي التناقض الرئيسي وينفتح الباب على مصراعيه للعوامل الخارجية لتضاعف تأثيرها المباشر على العوامل الداخلية التي تحكم تلك الاحزاب الشيوعية والبلدان الاشتراكية .

ويجدر بنا هنا، أن نذكر بنشوء الأممية الأولى وتدهورها، ثم قيام الأممية الثانية على أنقاضها وكذلك فان الأممية الثالثة (الشيوعية)، قد عبر قيامها عن نشوء مرحلة جديدة في تطور حركة الطبقة العاملة الشيوعية، ومعلوم ان كل اممية من تلك الامميات قد مثلت مرحلة من مراحل ذلك التطور، ففي

(١) أعلن عام ١٩٨٠ ناطق بلسان هذه الزمرة تخليها عن الشيوعية وتحييدها للرأسمالية .

كل مرة تنهار فيها وحدة الحركة الشيوعية الاممية تنهض وحدة جديدة على انقاضها، بفضل العناصر والقوى الشيوعية التي تبقى متمسكة بالتزامها الشيوعي، بقاء تبرهن معه على استيعابها لمعطيات التطور الجديدة. وكان معلمو الطبقة العاملة الخالدون: ماركس، انجلز، لينين، في طليعة من برهنوا على ثبات الالتزام ورسوخ العقيدة الشيوعية، وتوظيف قدراتهم وطاقاتهم في خدمة حركة الطبقة العاملة العالمية.

ولكن مقابل وعي ماركس وانجلز للتطورات الجديدة، كانت هناك اطراف في الاممية عاجزة عن متابعة التطور واستيعاب معطياته، مما ادى الى هلاك الاممية الاولى (١٨٦٤-١٨٧٢) اذ خلال السنوات التسع التي عاشتها تدهورت البرودونية واللاسالية لدرجة الاحتضار. وبعد حالة التفكك والانفلاش التي عانتها حركة الطبقة العاملة العالمية، عادت من جديد، لتشكل اميتها الثانية عام ١٨٨٩، بشكل يتناسب والتطور الجديد، مما جعل انجلز يهتف باعتزاز: «الليت ماركس الى جانبي ليرى بعينه كل هذا»، النهوض لحركة الطبقة العاملة العالمية، بيد ان ذلك النهوض الذي استحق اعتزاز انجلز به، لم يصمد امام تطور حركة التاريخ ومعطياتها الجديدة فسقطت الاممية الثانية حين واجهت ظروف نشوء ازمة الرأسمالية العامة وعجزت عن وضع بيان بال ١٩١٢ موضع الترجمة العملية، الامر الذي دفع لينين لان يتمسك بنهج ماركس وانجلز، تمسكا جعله يقف على طرفي نقيض من ابطال الاممية الثانية.

ولكن لماذا نذهب بعيدا، فها هي الاممية الثالثة نفسها تعلن حل تنظيمها المركزي «الكومنترن» عام ١٩٤٣، لعدم ملاءمته للظروف الجديدة التي نشأت بانتقال بلدان اوربية جديدة الى الاشتراكية واتساع رقعتها.

يقول انجلز:

«ان حركة البروليتاريا تمر حتما بمختلف درجات التطور، وفي كل درجة يتوقف قسم من الناس ولا يضي الى ابعد»^(٢).

واذن فان الانقسام في صفوف حركة الطبقة العاملة الشيوعية، امر ليس جديداً من جهة، وانه يرتبط بالتطور وعجز بعض الشيوعيين عن استيعاب معطياته من جهة اخرى.

مما تقدم، نستنتج ان الحركة الشيوعية، في كل مرة تتعرض فيها للامتحان، من جراء مواجهتها لمنعطيات التطور التاريخي، تقف بثبات امام مراحل التطور الجديدة، وقوفا تستمر معه عناصرها الحيوية وحملة راياتها الاكثر وعيا والارسخ ايمانا والاشد صلابة، في قيادة الحركة بعد تحررها من عناصرها التي فسدت بسبب عفويتها.

ان الحركة الشيوعية، تحمل تناقضاتها الخاصة وفي كل مرحلة جديدة تفرض الحياة وقوانينها الموضوعية اعادة تشكيل وحدتها من جديد، بحيث تستمر عناصرها المتقدمة بقيادة الحركة محتفظة بكل ما

(٢) فريدريك انجلز: رسالته الى اوغست بيبيل: المختارات ج ٤ ص ١٦٢.

يلائم المرحلة الجديدة ومتحررة من كل متخلف تجاوزه التطور، ولا فظة كل من يتخلف عن تطور الحركة ويشكل عائقا في طريقها.

ان فهم هذه البدهيات سهل علينا تفسير تناقضات الحركة الشيوعية، فحين نقف لتأمل طبيعة عناصر تكوين الاممية الاولى ومن بعدها تكوين الاممية الثانية والثالثة وتكوين بلدان المعسكر الاشتراكي... حين نتأمل طبيعة عناصر هذه التكوينات ونتابع تطورها نجد ان العناصر التي تعجز عن مسايرة التطور، تتساقط باحضان الرأسمالية والامبريالية، الامر الذي يكشف عن ضعف شيوعيتها وعدم نضج وعيها، كشفا يتضح بعد مرحلة من التطور وانكشاف ما كان مستورا بعدم اكتمال نضج الظروف الموضوعية وعدم وضوح اتجاهات حركة قوانينها العامة. ولا غرابة اطلاقا ان ينتقل هيساوبينغ وبول بوت واضرابها الى استجداء دعم الامبريالية التي ثار عليها الشعبان الصيني والكمبودي. فقبلهما انتقل كاوتسكي الى صف البرجوازية حين دخل في صراع مع لينين واللينينية..

٢- ان الثورة الاشتراكية حين تحدث في بلدا ما، تخلق ظروف ملائمة لتحرير التناقضات من طابعها العدائي وهذا الامر بقدر ما يتحقق داخل المجتمعات السائرة بطريق الاشتراكية، فانه يتحقق ايضا بين هذه البلدان حين تحل العلاقة البروليتارية الاممية محل العلاقات القومية السابقة. ولكن العلاقة الاممية البروليتارية، باعتبارها قانونا يحكم صلة البلدان الاشتراكية مع بعضها يتطلب لكي يتابع نشاطه ظروف ملائمة تتجلى في استيعاب الخلافات بين هذه البلدان. وفهمها على انها حتمية بحكم كونها ناجمة عن التطور المتفاوت فيما بينها، وحلها لصالح تدعيم العلاقات الاخوية الاممية، ولكن اذا سمحت الاحزاب الشيوعية التي تهيمن على السلطة في البلدان الاشتراكية لخلافاتها بالاحتدام والتفاقم، فان طابع العداء سرعان ما يعود للتناقضات بينها، الامر الذي يوفر ظروف مناسبة لعمل قانون التطور المتفاوت فيما بينها، الامر الذي يساعد على تعميق الخلافات، بدلا من حلها، كما حدث في الخلاف الصيني- السوفياتي، ذلك ان القوانين الموضوعية تعمل حين تتوفر ظروف عملها الملائمة ولا تتميز بين اشتراكية ورأسمالية خاصة وان الثورة الاشتراكية قامت وما تزال تقوم في اضعف حلقات الرأسمالية، مما يبقي للامبريالية قوة التأثير على البلدان الاشتراكية وتعميق تناقضاتها، وهذا هو السبب الاساسي الذي يوضح دوافع العدوان الصيني على فيتنام!..

٣- ان المتبع لحركة الصراع على الصعيد العالمي، يلحظ ظاهرة تشير الى انه مثلما تمارس الاشتراكية تأثيرها على الرأسمالية، فان الرأسمالية هي الاخرى تمارس التأثير المضاد على الاشتراكية ايضا، بغض النظر عن حجم كل من التأثيرين المتبادلين بين الاشتراكية والرأسمالية.

وحيث نحاول رؤية مواقع هذه العملية الجدلية، فسرها واضحة في اضعف حلقات كل من المعسكرين المتصارعين.. ففي وقت تتركز فيه حلقات ضعف الرأسمالية الشديد، في بلدان القارات الثلاث، وبعض البلدان الاوروبية الضعيفة التطور. في هذا الوقت تتركز حلقات ضعف الاشتراكية في بلدان المعسكر الاشتراكي الضعيفة التطور، الامر الذي يجعل البلدان الاشتراكية تحت التأثير المباشر للبلدان الرأسمالية المتطورة في حين ان الثقل الاساسي لتأثير البلدان الاشتراكية، يقع في اطراف البلدان

الرأسمالية المتطورة، مما يبقيا بعيدة عن رياح الثورة الاشتراكية في الوقت الراهن! ...

ان هذا التركيز ناجم عن كون الثورة الاشتراكية حدثت اساسا في اضعف حلقات السلسلة الرأسمالية، وتابعت انتشارها في بعض بلدان القارات الثلاث وبعض البلدان الاوروبية، بحكم كون هذه البلدان كانت وما تزال تمثل اضعف حلقات التطور، الامر الذي جعل المعركة تحدث فيها لدرجة نلاحظ معها ان هذه البلدان بقدر ما هي هدف مباشر لتوظيف جهد الاشتراكية الاممي ودعم حركات التحرر الوطني فيها، بغية تمكينها من التحرر من سيطرة الامبريالية، فانها (بلدان القارات الثلاث) كانت وما تزال هدفا مباشرا للامبريالية التي تحاول بشتى الطرق ومختلف الوسائل ابقاء سيطرتها عليها، فان فقدت زمام الهيمنة المباشرة التامة، فانها تلجأ الى اسلوب العودة من جديد لكي تبعدها عن التضامن مع البلدان الاشتراكية وتقطع صلتها الاممية بها، اولا، ومن اجل ان تعيدها الى نفوذها من جديد، ثانيا. اما الامثلة على تصاعد وتيرة الصراع العالمي بين الاشتراكية والرأسمالية فعديدة وكثيرة.

٤- ان الحركة الشيوعية باعتبارها وحدة جدلية تحتوي تناقضاتها الخاصة، وتضم عناصر ضعف مثلما تضم عناصر قوة، اذ يتسع المجال فيها لدرجات متباينة ومستويات مختلفة لاحزاب وحكومات تدعي الشيوعية وتلتزم بها، اداء والتزاماً يتعرض لعاملين متناقضين يضغطان باتجاهين مختلفين، اولهما يتمثل في تطور الحركة الشيوعية وطليعتها البلدان الاشتراكية، وثانيهما يتمثل في الامبريالية وعملائها وحلفائها ومن خلال تصادم هذين النهجين وتصادم وتيرة الصراع بينهما خاصة في المنعطفات التاريخية، يشتد الضغط على طرفي الصراع العالمي، اشتدادا يتركز اكثر ما يتركز على حلقات الضعف في كلا المعسكرين: معسكر الثورة العالمية ومعسكر الامبريالية، فتتهار تحت وطأة القيادات الضعيفة للاحزاب او للحكومات، على حد سواء، وتنحاز الى هذا الطرف او ذاك، بحيث نشهد ثورة في افغانستان تدفعها لربوع الاشتراكية، في وقت تتركب فيه الحكومة الصينية مطية التحالف مع الامبريالية! ..

واذن، فان سعي الاشتراكية للتقدم والتطور، هو الاخر وفي ظل مرحلة الانتقال التي نعيشها مثلما يلعب دورا هاما في تضييق الخناق على الرأسمالية والامبريالية فانه يعرض وحدة الحركة الشيوعية للتغيير بحيث تتحرر من عناصر ضعفها التي تعجز عن متابعة مسيرة التطور، تحررا يعاد معه تشكيل هذه الوحدة على اسس جديدة متقدمة. طبعا ان هذه العملية لا تتم بتخطيط من هذا الطرف او ذاك وانما هي عملية مفروضة بقوة القوانين الموضوعية، سواء رغب الشيوعيون ام لم يرغبوا، لان وحدة الحركة الشيوعية سوف تبقى معرضة لمؤثرات حركة الواقع وبقدر ما تتصلب وتغتني بخبرتها ووعيتها وتجربتها فانها تتعرض للانشقاقات والانحرافات بين فترة واخرى. هذه هي طبيعة التطور ولا مرد لها بغير القضاء التام على الرأسمالية. .

ان موقف الفيتنام الراهن، مؤشر واضح على اضطرار الشيوعيين لمواجهة الخيارات الصعبة رغم الضغط الكبير الذي تمارسه الصين عليها. ان التطور المتفاوت واختلاف التجارب، يعكسان وعيا متفاوتا تنجم عنها اختلافات في الرؤى، ما لم تتمكن القيادات الشيوعية من كبح جماح هذه الاختلافات التي هي انعكاس لاختلاف الواقع الموضوعي وتطويقها بارادة الوعي للمصير المشترك، فان الحركة

الشيوعية سوف تبقى عرضة لسلبات عناصر ضعفها ومؤثرات عدوها الرأسمالي عليها، ولن نفاجاً حين نلحظ أحداثاً خطيرة كاحداث بولندا وسياسة منحرفة كسياسة رومانيا.

٥- نستنتج مما تقدم: ان الحركة الشيوعية، بقدر ما ستحقق انتصارات جديدة مؤكدة، فانها قد تتعرض لفقدان بعض حلقاتها الضعيفة، ولكن فقدان مثل هذه الحلقات بقدر ما يشكل خسارة مؤقتة فانه مؤشر لمستوى اعلى وافضل بلغته الحركة الشيوعية. لقد ولد انهيار الاممية الاولى، اممية ثانية افضل واغنى، ! وولد انهيار الاممية الثانية اممية ثالثة اكثر التزاما وثورية وستولد التطورات الراهنة حركة شيوعية ومعسكراً اشتراكياً اقوى واشد عزيمة، بكل تأكيد، لان هذه هي حتمية التطور التاريخي التي لا مرد لها ولا مهرب منها!..

الفصل الثالث

تقدم الاشتراكية وتفوقها على الرأسمالية

اولا- واصبحت الاشتراكية واقعا ملموسا.

الاشتراكية هي المرحلة الادنى من الشيوعية، ومهمتها الاساسية هي بناء القاعدة المادية والتكنيكية التي يقوم عليها بناء المجتمع الشيوعي في مرحلته العليا حيث يصبح مجتمعا لا طبقيًا يقوم على اساس الملكية العامة لوسائل الانتاج، والمساواة الاجتماعية التامة بين جميع اعضائه، والتي يصبح بالامكان تحقيقها بفضل التطور الشامل للشعب ونمو القوى المنتجة على اساس العلم والتقنية المتطورين باستمرار وبدون انقطاع، وتصبح مصادر الثروة الاجتماعية في حالة نمو مستمر بحيث يزداد الانتاج لدرجة يتحقق معها المبدأ الشيوعي العظيم «من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته».

ان تحقيق الثورة الاشتراكية واقامة المجتمع الاشتراكي لم يعد مجرد حلم، وانما اصبح واقعا وباتت الشعوب لا تعرف وتشاهد مجتمع التشكيلة الشيوعية، فحسب، وانما اصبحت تعرف طريق بلوغ هذا المجتمع ايضا. وشعبنا العربي العظيم قد برهن على انه يريد ويرغب ويناضل من اجل تحطيم نظام الاضطهاد والسيطرة الطبقية والاستغلال. اما نحن معشر الشيوعيين فإيماننا بقضية الشيوعية وانتصارها الحتمي، ايمان راسخ لا يتزعزع وقد زادت رسوخا مسيرة التطور التاريخي وتحول احلام ماركس وانجلز ولينين الى حقائق ملموسة ومجسدة في الاتحاد السوفياتي العظيم وفي بقية البلدان الاشتراكية وحركة الطبقة العاملة العالمية وثورتها الاشتراكية المظفرة. من كان يصدق غير الشيوعيين ان لينين سيحقق حلمه، ومن كان يصدق عام ١٩٣٣، يوم وقف ديمتروف امام اكبر اعوان هتلر في محكمة لا يزيغ وهو يصرخ بوجه النازيين: ان احدا لن يستطيع الوقوف في طريق انتصار الشيوعية، مهما تمادى في تدابير الاعتقالات واحكام الاعدام والابادة الجماعية^(٣). . . من كان يصدق ان حلم ديمتروف سيتحقق بعد اربع عشرة سنة! . . .

(٣) جورج ديمتروف: في الجبهة الوطنية الموحدة ص ١٨.

ثانيا- الاشتراكية تتقدم وتتفوق على الرأسمالية .

١.. ان البلدان الاشتراكية تبرهن على تفوقها على البلدان الرأسمالية باستمرار . وان كل سنة تمر تعطي برهانا جديدا على تفوق الاشتراكية . فالبلدان التي كانت متخلفة قد اصبحت بفضل الاشتراكية بلدانا متطورة . وفي وقت تعاني فيه البلدان الرأسمالية ، تفاقم ازمتها العامة ، فان البلدان الاشتراكية وطلبتها الاتحاد السوفياتي ، تقدم الدعم لحركات التحرر الوطني وتساعد بكل قواها السياسية والاقتصادية والعسكرية، الثورة في بلدان قاراتنا الثلاث .

اما الاسباب والعوامل المساعدة على استمرار اطراد تطور البلدان الاشتراكية والتي لا تتوفر للبلدان الرأسمالية ، فكثيرة ويمكن الاشارة الى اهمها:

ان اول عوامل تفوق الاشتراكية واطراد تطورها ، يتمثل في كون تطور القوى المنتجة ، لا يواجه عوائق تحول دون اطراده كما هو الشأن في البلدان الرأسمالية ، ويتبع ذلك عامل هام آخر نعني به استمرار تحسين نوعية الانتاج وزيادته ، الامر الذي يساعد البلدان الاشتراكية على تسريع وتائر تفوقها على البلدان الرأسمالية ، اما مميزات الاقتصاد الاشتراكي على الاقتصاد الرأسمالي ، وكونه اقتصادا يعتمد على الخطة والتخطيط وليس على الفوضى كما هو شأن الاقتصاد الرأسمالي . . اما هذه المميزات ، فتشكل عامل تفوق هام جدا .

وينجم عن هذه العوامل الثلاثة ، ارتفاع مستمر في مستويات الحياة المعيشية والثقافية للشعوب الاشتراكية ، من جهة ، وتخطي البلدان الاشتراكية لواقعها الراهن ، تخطيا تتمكن معه من تحقيق تطور افضل وافضل ، ليس لبلد اشتراكي على حساب آخر ، وانما لكل بلدان المنظومة الاشتراكية بفضل التعاضد فيما بينها والتماثل الاجتماعي - الاقتصادي الذي تسعى لتحقيقه بين مجتمعاتها من جهة ثانية ، وبحكم تسارع هذه التوائر فان ازدياد نسبة انتاج البلدان الاشتراكية في الانتاج العالمي تصبح مضمونة ومؤكدة ، من جهة ثالثة ، وان انتشار الافكار الشيوعية مقرونة بالامثلة الحسية المتمثلة في الانظمة الاشتراكية ، يصبح هو الاخر مؤكدا ، فتأثير الافكار الشيوعية العظيمة يتسع باستمرار وان افكار ماركس وانجلز ولينين ، تستحوذ على عقول ونفوس ملايين جديدة من الناس ، في مختلف بلدان العالم ، استحوذا يدعم الحركة الشيوعية العالمية ويعظم دورها وقدرتها على مواصلة النضال من اجل اضعاف الامبريالية ، من جهة رابعة ، وبتأثير هذه العوامل فان الاشتراكية اتسمت بطابع الانتشار والنمو السريعين بالقياس لانتشار ونمو الرأسمالية من جهة خامسة .

ان هذه العوامل جميعها سوف تلعب دورا يساعد على استمرار تفوق المعسكر الاشتراكي على المعسكر الرأسمالي الامر الذي يزيد من قوة الاول ويضعف قوة الثاني ضعفا من شأنه ان يعاظم تفاقم الازمة العامة التي تعانيها الرأسمالية . ومبادرة الاتحاد السوفياتي لدعم الثورة الافغانية دليل جديد تقدمه الاشتراكية على حتمية تفوقها وانتصارها .

٢- لقد ثارت البروليتاريا عام ١٨٧١ ولكنها عجزت عن حماية ثورتها ، واكتسبت من ذلك الفشل درسا علمها كيف تقيم ثورة ناجحة بعد سبعة وأربعين عاما . وعلى امتداد ما يزيد على ربع قرن صمدت

ثورة العمال والفلاحين ضمودا مكنها من اقامة نظامها الاشتراكي العالمي وجاء قيام الثورة الكوبية ليحمل برهانا قاطعا على اطراد تقدم الاشتراكية، اما انتصار الثورة الفيتنامية فقد انعكس ايجابيا على شعوب العالم وحركات تحررها الوطني الديمقراطي بما اعطاه من مثل ملموس على امكانية مناهضة الامبريالية ودحرها، وجاء قيام الثورة الافغانية ودعم الاتحاد السوفياتي الحازم لها ليشكل لطمة قوية للامبريالية واذنابها الرجعيين! ..

٣- ان الخصائص التي تتحلى بها الاشتراكية، والتي تعرضنا لاهمها فيما تقدم من البحث، تعمل في ظل جميع الظروف، بيد ان ظروف السلم ترفع وتائر فعلها اكثر من ظروف الحرب، التي تعرقل عمل العديد منها. الامر الذي يجعل السلم جزءا من مضمون الاشتراكية وجوهرها.

ومن هنا تكتسب الاشتراكية خاصية جديدة تميزها عن الرأسمالية، فضلا عن ارتباط السلم بالاشتراكية التي تحبذ وتجنح اليه وتعمل من اجله، لدرجة تضطر معها احيانا، الى خوض الحرب في سبيل تحقيقه واستتبابه. . فضلا عن علاقة الاشتراكية الحميمة بالسلم، فانها(الاشتراكية) تحقق انتشارها وانتصارها وتطورها عن طريق التطور السلمي التاريخي، وان اضطرت لاستخدام وسيلة العنف بما فيها الحرب، فانها(الاشتراكية)، تعود الى السلم لتحقيق اهدافها التي يتقدمها هدف الغاء الطبقات وتوحيد المجتمع بعد تحريره من علاقات التمزق والصراع الطبقي التناحري. ومعلوم فان الغاء الطبقات يستهدف تحرير المجتمع من الحرب الطبقيّة وصراع الطبقات، ويجعل الشعب يعيش بسلام واخاء ومحبة! ..

يتضح مما تقدم ان الاشتراكية تحقق ذاتها في ظل مختلف الظروف وخاصة ظروف السلم، وبوسع الاشتراكية الاستغناء عن الحرب، في حين ان الرأسمالية لا يمكنها التخلي عن الحرب كوسيلة من الوسائل الحاسمة في حل تفاقم ازمته العامة الا اذا اجبرت على ذلك. من هذه الحقائق يمكننا استخلاص الاستنتاج التالي:

« انتصار الاشتراكية على الصعيد العالمي، امر حتمي بحكم الاتجاه العام للتطور البشري وقوانينه

الموضوعية» .

الفصل الرابع

تدهور الرأسمالية وتفاقم ازمتها العامة

اولا- خصائص الامبريالية ومكانها في التاريخ.

١- إن الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية، ولذلك فانها رأسمالية احتكارية متعفنة او طفيلية ومحتضرة. وبلوغها هذه المرحلة دليل واضح على ان البرجوازية في البلدان الامبريالية عاجزة عن حل تفاقم ازمتها العامة.

ان قيام ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى وصمودها بوجه التحدي الامبريالي واتساع الاشتراكية وقيام المعسكر الاشتراكي وانفجار الثورات الوطنية الديمقراطية بوجه السيطرة الامبريالية... ان هذه الوقائع ترسم امام انظارنا براهين لا يمكن تفنيدها، على صحة التشخيص اللينيني للرأسمالية.

٢- ان صيرورة الرأسمالية، نظاما اقتصاديا عالميا(الامبريالية)، يعني ان الظروف الموضوعية العالمية قد اصبحت ناضجة للثورة الاشتراكية. ولكننا نلاحظ انها(الثورة) قد حدثت في اضعف حلقات الرأسمالية، بدلا من حدوثها في البلدان الاكثر تطورا. اما سبب هذه المفارقة، فقد اوضحه لينين حين لاحظ ظاهرة التطور المتفاوت بين المجتمعات الرأسمالية بحيث تسارع تطور المجتمعات الاكثر تطورا وتباطأ تطور المجتمعات الاقل تطورا، مما وفر اساسا ماديا ناضجا لحدوث الثورة الاشتراكية في بلد واحد او عدة بلدان.

إن التشخيص اللينيني يعني ان الظروف الموضوعية للثورة الاشتراكية قد اصبحت ناضجا على صعيد العالم كله، نتيجة الازمة العامة للرأسمالية وانتقالها الى مرحلة الامبريالية، بيد ان العامل الذاتي، لا يتوفر بالشكل المطلوب كما توفر الظروف الموضوعية، اي ان التفاوت في التطور قد خلق تفاوتاً بين نضج المقدمات الموضوعية ونضج الشروط الذاتية. بحيث بات ممكناً أن يكون مجتمع ما مهياً للثورة من الناحية الموضوعية، ولكن القوى الذاتية للطبقات صاحبة المصلحة في احداث الثورة غير مهياً للقيام بالثورة وانجازها، كما هو شأن مجتمعنا العربي، مثلاً.

من هنا، انطلقت الرؤية اللينينية للقول بإمكانية حدوث الثورة في البلد او البلدان التي يتوفر فيه او فيها الشروط الذاتية لانجاز مهمة الثورة. وعلى اساس هذه النظرة قامت ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى.

٣- ان الازمة العامة للرأسمالية هي عملية تاريخية عالمية لتحلل الرأسمالية من الداخل وهلاكها نهائيا بفضل الثورة الاشتراكية . ولذلك فان انقسام العالم الى نظامين اجتماعيين اقتصاديين مختلفين ، يمثل سمة اساسية لازمة للرأسمالية العامة ، بحكم كون هذا الانقسام قائما رغم ارادة البرجوازية الامبريالية العالمية ، اما انحلال النظام الامبريالي الاستعماري فيمثل السمة الثانية لازمة العامة ، في حين ان اشتداد تناقضات المجتمعات الامبريالية الداخلية يمثل السمة الثالثة ، وهي سمة تتجلى في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والايديولوجية! . .

ان الازمة العامة ، ظاهرة حديثة في تطور الرأسمالية ، اذ بدأت بالظهور مع الحرب العالمية الاولى وتكرست نهائيا بقيام ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى . وانقسام العالم الى نظامين اجتماعيين ، لذا ، فمن الخطأ ارجاعها لتاريخ سابق لهذا التاريخ .

ثانيا- عوامل استمرار ازمة الرأسمالية العامة وتفاقمها .

١- ان البحث عن عوامل استمرار ازمة الرأسمالية العامة وتفاقمها ، امر لا يلاقي صعوبة كبيرة بسبب استثناء تناقضات الرأسمالية الداخلية والخارجية . فحركة الطبقة العاملة التي تعكس التناقض بين العمل ورأس المال ، تلعب دورا بالغ الاهمية في استمرار الازمة وتفاقمها . لقد كان عدد العاطلين عن العمل اكثر من خمسة عشر مليونا في عام ١٩٧٧ ، وازداد هذا الرقم مليونين عام ١٩٧٨ ، ويقدر عدد العاطلين عن العمل خلال عامنا الراهن (١٩٨٠) بعشرين مليونا . فاذا تذكرنا ان العدد كان تسعة ملايين عام ١٩٧٤ ، فاننا سندرك ان الطبقة العاملة مسوقة بسوط تفاقم الازمة للكفاح ضد الرأسمالية .

اما الامر الملفت للنظر ، فيتجلى في كون تصاعد عدد العاطلين عن العمل ، يترافق مع تصاعد عدد المضربين . ففي عام ١٩٧٣ تجاوز عدد العمال المضربين ، سبعة عشر مليونا ، وفي عام ١٩٧٤ ، ارتفع هذا الرقم الى ما يقرب من اثنين وعشرين مليونا ، اما في عام ١٩٧٦ ، فبلغ ما يقرب من ثمانية وعشرين مليونا ، وفي عام ١٩٧٧ ، قفز الى حوالي خمسين مليونا! . .

اما عدد ايام الاضراب ، فبلغ في بريطانيا وحدها اكثر من ثلاثة ملايين يوم عمل خلال عام ١٩٧٦ ويتضاعف هذا الرقم عام ١٩٧٧ ، فبلغ ما يقرب من عشرة ملايين يوم عمل .

وبلغ عدد ايام الاضراب ، عام ١٩٧٧ ، في الولايات المتحدة الاميركية ، خمسة وثلاثين مليون يوم عمل .

وفي ايطاليا بلغت ايام الاضراب خلال شهر كانون الثاني عام ١٩٧٨ ، وحده ما يقرب من اربعة ملايين يوم عمل ، اي ضعف ما كانت عليه في العام ١٩٧٧ .

ان الخط البياني للاضرابات يشير الى تصاعد الحركة الاضرابية ، الامر الذي يعكس عجز الرأسمالية عن استغلال جيش العاطلين في كسر حدة الاضرابات واتساعها . والى تفاقم ظاهري الاضرابات والعطالة هن العمل ، فقد برزت ظاهرة انخفاض وتاثر الانتاج الصناعي في البلدان المتطورة .

حيث بلغت نسبته (الانخفاض)، عام ١٩٧٥ في الولايات المتحدة الاميركية ١٣٪، وفي بريطانيا ١٧٪، وفي المانيا الاتحادية وايطاليا ٢٢٪ وفي اليابان ٢٥٪ وفي فرنسا ٣٠٪، ورغم محاولات هذه الحكومات التقليل من تدهور اوضاعها الاقتصادية، فان كل جهودها قد باءت بالفشل حيث تابع التدهور خطاه بدون توقف، تارة يسرع واخرى يتباطأ، ولكنه مستمر! ..

هذه امثلة محددة، تشير الى دور الطبقة العاملة في تعميق الازمة العامة وتفاقمها. اما صراع الاشتراكية والشعوب المضطهدة مع الرأسمالية واما التناقضات بين الرأسمالين انفسهم فكلها عوامل مساعدة في تكريس الازمة وتعميقها واستفحالتها.

٢- ان الامبريالية عاجزة عن انقاذ نفسها، هذه حقيقة وليست شعارا يردده الشيوعيون، انظروا الى كوبا التي تقف على انف الامبريالية والثورات في اميركا اللاتينية، نيكاراغوا، السلفادور، وانظروا الى افغانستان ودعم الاتحاد السوفياتي لها، والى الثورة الايرانية والى الثورات في افريقيا. . انظروا الى الفساد الذي يستشري في اوساط الطبقات الحاكمة في البلدان الرأسمالية نفسها، وسترون حالة العجز التي تعانيها الامبريالية! ..

في القرن الماضي، حركت فرنسا جيوشها لاحتلال الجزائر متذرعة باهانة سفيرها، في حين ان اصغر الشعوب في عالمنا المعاصر بات قادرا على تحدي الامبريالية واجبارها على الرضوخ لارادته وحرية في اختيار نظام حياته.

٣- مما تقدم، يتضح أن الرأسمالية تعيش ازمة عامة شاملة كل نواحي حياتها الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والسياسية، وان ازمته قاتلة، بيد ان هذا كله لا ينبغي ان يدفع الى الوهم بأنها (الامبريالية) لم تعد قادرة على الفعل، ان الكلام والامثلة المعطاة هنا كلها منسوبة للتدليل على ان الاتجاه العام الاساسي للتطور التاريخي يشير الى هبوط حركة الطبقة البرجوازية العالمية وانهارها مقابل صعود حركة الطبقة العاملة العالمية واتساع دائرة فعلها.

الفصل الخامس

شروط نجاح الثورة الوطنية الديمقراطية في بلدان القارات الثلاث

اولا- البرجوازية ومهمات التحرر الوطني الديمقراطي .

١- لقد لعبت وما تزال تلعب حركات التحرر الوطني في القارات الثلاث : اسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ، دورا ثوريا هاما ، جعلها احدى قوى معسكر الثورة العالمية الهامة . فعلى امتداد نصف القرن . الاخير تمكنت شعوب اسيا وافريقيا واميركا اللاتينية من تحقيق منجزات واهداف كبيرة ، لعل تحرر الغالبية الساحقة من بلدان هذه القارات ، من السيطرة الاستعمارية المباشرة ، وما تحقق من تقدم اجتماعي- اقتصادي وسياسي وثقافي ، يؤكد الدور الهام والمنجزات الضخمة التي تحققت .

ان بلدان قاراتنا الثلاث ، تعيش اليوم واقعا يختلف عن واقعها الذي كانت تعيشه في اوائل هذا القرن . والامر الذي لا شك فيه اطلاقا هو ان انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى وقيام الاتحاد السوفياتي ، قد فتح آفاقا واسعة لتطور بلدان قاراتنا الثلاث . ويكفي ، للتدليل على هذه الحقيقة الملموسة ، ان ننظر الى الشعوب التي كانت تعاني من سيطرة الرجعية الروسية ، ونقارن بين واقعها المتخلف السابق وواقعها الاشتراكي الذي تعيشه اليوم بعد ان حظت بدعم ثورة اكتوبر العظمى ، ولكن المثل الاهم والاشمل ، يتجلى في تجاوز الاشتراكية للبلد الواحد وانتصارها في البلدان الاخرى وقيام المعسكر الاشتراكي . ومنظومته الاشتراكية التي تشكل قلعة الطليعة الامامية للثورة العالمية .

٢- لقد تغير كثيراً واقع بلداننا الاقتصادي- الاجتماعي والسياسي والثقافي بالقياس لواقعها السابق ، بيد ان ما تحقق رغم ضخامته لم يكن كافيا لتغطية كافة مجالات حياة . شعبنا ولتلبية حاجاتها المستجدة . فقد كان التحرر من الهيمنة الاستعمارية المباشرة هدفا ناضلت قوى التحرر الوطني الديمقراطي من اجله ، وقد تحقق هذا الهدف بانتزاع الاستقلال وقيام انظمة وطنية مستقلة . غير ان جماهيرنا في اغلبية بلدان القارات الثلاث لم تنل ما كانت تحلم بنيله ولم تحصل على ما ناضلت من اجله . فالاستقلال السياسي لم يكن يعني بالنسبة للجماهير ، علما وجيشا وحكومة ودولة فقط ، وانما كان يعني ان العلم والجيش والدولة وحكومتها ، هي ركائز لنظام وطني ديمقراطي يوفر لها (الجماهير) الحرية والتقدم والعيش اللائق بها ، ويتيح لها ان تكون هي السلطة التي ترفع العلم وتشكل الجيش وتعين الحكومة وتقيم الدولة . اما واقع الحال ، فان مظاهر الاستقلال قد افرغت لدى العديد من بلدان القارات الثلاث من مضامينها الوطنية

الديمقراطية، بعد ان تعثر تطورها وعجزت الثورة فيها عن تحقيق اهدافها، بسبب تخلي البرجوازية عن مسار الثورة وتراجعها عن مقارعة الامبريالية والرجعية وارتدادها وارتمائها باحضان اعداء شعوبها القوميين بعد أن تبلورت مصالحها واندجت مع بقايا الطبقات الرجعية التي اسقطتها اندماجاً ادى الى تشكيل طبقة برجوازية تجارية- صناعية- زراعية جديدة يمينية عاجزة عن قيادة التطور ونقل مجتمعاتنا من اوضاعها المتخلفة الى اوضاع متقدمة، ولكنها في الوقت نفسه، مصرة على فرض دكتاتوريتها على الشعوب وممارسة انواع من الاضطهاد والقمع لم تتجرأ حتى السلطات الاستعمارية على ممارستها، فهذه الانظمة الدكتاتورية لم تتردد عن اقرار ابشع الجرائم وافظعها ضد كل من يحاول رفع صوته بالشكوى او بطلب الحرية! . .

ان دلائل تخلف بلداننا تتجسم بوضوح اكثر، اذا علمنا بان هذه البلدان تكتسب اهمية كبيرة من حيث عدد سكانها ومن حيث مساحتها وثرواتها الاقتصادية، ان مساحة قاراتنا الثلاث تزيد على نصف مساحة الكرة الارضية برمتها، وتعادل مساحة البلدان الرأسمالية المتطورة مرتين، وتضم من السكان ما يزيد على نصف سكان العالم، وما يساوي مرتين ونصف المرة تقريبا، لمجموع سكان البلدان الرأسمالية المتطورة. ومع ذلك فان حكامها لم ينجحوا بعمل مثلما نجحوا في اتقان العمالة والتبعية للمستعمرين. الامر الذي جعل البلدان التي لم تسلك طريق التطور الاشتراكي تبقى جزءا من النظام الرأسمالي الامبريالي.

ثانيا- الاتجاهات التي افرزها التطور في مجتمعات القارات الثلاث.

ان المتفحص لاوضاع بلدان القارات الثلاث، يلاحظ اكثر من اتجاه سائد في هذه البلدان. فهناك الاتجاه الذي يمثله كبار الرأسماليين الذين يرتبطون بالرأسمالية الاحتكارية الامبريالية ونظامها الاقتصادي العالمي، وهذا الاتجاه يستند الى تكريس التبعية للامبريالية، كما هو الحال في البلدان العربية المرتبطة بالامبريالية العالمية اقتصاديا. كما يلاحظ اتجاه ثان تمثله البرجوازية الوطنية(الصغيرة وبعض فئات البرجوازية المتوسطة)، ويستهدف هذا الاتجاه تحقيق تطور متسارع للرأسمال الوطني، بيد انه سرعان ما يبلغ حالة من العجز عن مواصلة السير بذات الطريق التي انطلق منها، تدفعه للتحالف مع الرجعية والارتقاء باحضان الامبريالية. ولعل ابرز مثال يتجسد في هذا الاتجاه، يتجلى في مصر والبلدان العربية التي على غرارها. اما ثالث هذه الاتجاهات التي تسود اليوم في بلدان القارات الثلاث، فيتمثل في حركة العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين وينبع موضوعيا من التناقضات التي يفرضها وضع هذه البلدان في النظام الرأسمالي العالمي واستمرارية هذا الاتجاه ترجع الى الظروف العامة للعصر الراهن، والى عجز البرجوازية الوطنية عن قيادة الثورة، وتولي الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي قيادة العمل الوطني وانجاز المهمة الثورية بالتصدي للامبريالية وعملائها الرجعيين ودحرهم بقوة السلاح المستند الى ارادة الجماهير الشعبية واقامة انظمة ديمقراطية شعبية على انقاض انظمتهم الرجعية، ويتمثل هذا الاتجاه في كوبا والفيتنام واليمن الديمقراطية وافغانستان وانغولا والعديد من بلدان اميركا اللاتينية واسيا وافريقيا.

مما تقدم يتضح ان الاتجاهين الاول والثاني يعبران عن طريق التطور الرأسمالي رغم اختلاف بداية انطلاق كل منهما، بينما يعبر الاتجاه الثالث عن طريق التطور اللارأسمالي نحو الاشتراكية، اي

الثورة الوطنية الديمقراطية بقيادة الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي .

ثالثا- التناقض الذي يحكم الثورة في البلدان المتخلفة .

ان الثورة الوطنية الديمقراطية في بلداننا تعيش تناقضا بين طبيعتها الديمقراطية البرجوازية وبين طبيعة هدفها المباشر. فهي تولد عاجزة عن تحقيق نظام رأسمالي متطور على غرار ما تم في البلدان الاوروبية المتطورة واميركا واليابان، بحكم وقوف الامبريالية بوجه اطراد تطورها الرأسمالي والحيلولة دون بلوغها درجة التطور التي تتحرر معها من قيود التخلف واوزاره، من جهة، وبحكم ضعف امكانياتها الاقتصادية التي لا يمكن ان تساعد على تحقيق تقدم متطور ومطرود اذا ما خضعت لارادة الافراد الرأسماليين من جهة ثانية، الامر الذي يطرح امامها مهمة مباشرة، هي مهمة بناء الاساس المادي- التكنيكي الذي تتطلبه عملية الانتقال الى الاشتراكية، التي تشكل الاتجاه التاريخي الحتمي للتطور في بلداننا، بيد ان انجاز هذه المهمة يحتم هيمنة الدولة على زمام التطور الاقتصادي والاجتماعي في البلاد وتجميع الامكانيات الاقتصادية وتوظيفها لخدمة تقدم المجتمع وتطوره بالاستناد الى التخطيط ودعم البلدان الاشتراكية من جهة ثالثة.

ان هذا التناقض الذي يحكم مسيرة الثورة الوطنية الديمقراطية في بلداننا، ينبغي ان يحل عن طريق احداث تغيير جذري خلال مدى محدد في طبيعة الثورة، حلا يحولها الى الثورة الاشتراكية، وهو الامر الذي لن يتحقق ما لم تتول الطبقة العاملة مهمة قيادة الثورة، وتتبع برنامجا بروليتاريا خلاقا يأخذ الظروف الخاصة بنظر الاعتبار ويعمل على اساس تحقيق مهمة الثورة المباشرة وهدفها المرحلي. وهو هدف يفرض تحقيقه على قيادة الثورة ان تدرك انها مطالبة بتجميع كافة القوى الوطنية في اطار جبهة شعبية تقدمية موحدة، على اساس برنامج مرحلي محدد وواضح يضمن المصالح الانية لكافة القوى التي تحتم طبيعة درجة تطور المجتمع مشاركتها من جهة، وانها(قيادة الثورة) مطالبة بان تدرك ايضا ان مشاركة اي من القوى الوطنية ينبغي الا تكون على حساب تطور الثورة وتحولها، بل على العكس تماما اذ يجب ان تتم المشاركة على اساس اسهام هذه القوى الايجابي في تحقيق المهام المرحلية المباشرة المطروحة بالحاح على صعيد التنفيذ والانجاز من جهة اخرى.

رابعا- دور بروليتاريا البلدان المتخلفة الثوري .

يصف بعض المثقفين البرجوازيين بروليتاريا البلدان المتخلفة بانها بروليتاريا رثة، اي غير ثورية وعاجزة عن قيادة الثورة واحداث التغيير بحياة المجتمع، فضلا عن ان دور الرثا تخريبي في حياة المجتمع.

ان هؤلاء المثقفين يتعمدون طمس الدور الثوري الملموس الذي تلعبه بروليتاريا بلداننا، ويتجاهلون ان سمة التخلف التي ينعتون البروليتاريا بها، تشمل طبقات المجتمع كله، بما فيها الطبقات الثورية كلها، اما البروليتاريا فانها تتفوق على بقية الطبقات ليس في كونها قوة انتاجية كبرى، فحسب، بل انها تتفوق بكونها تمتلك ايدولوجية واسلوبا للانتاج من اكثر الايدولوجيات واساليب الانتاج تقدمية

وجذرية، واقدرها على اعادة صنع حياة المجتمعات عامة والمجتمعات المتخلفة على وجه الخصوص .
وعلاوة على ان اسلوب الانتاج الرأسمالي قد اثبت فشله وعجزه عن احداث تغيير جذري في حياة
الشعوب المتخلفة، فانه يمثل اليوم اكبر عائق في طريق تحرير شعوب البلدان الرأسمالية المتقدمة نفسها من
نير الاستغلال الرأسمالي الذي يأخذ بخناق ملايين العمال والجمهير الكادحة في هذه البلدان .

واكثر من هذا كله، فان البروليتاريا الفتية التي يخلقها الاستعمار في المستعمرات لخدمة وجوده
وسيطرته الغاشمة ليست اكثر ثورية وجذرية من جميع الطبقات في بلدانها، فحسب، بل وتصبح مع
تمرسها في النضال الثوري اكثر ثورية حتى من بروليتاريا البلدان الرأسمالية المتقدمة نفسها . ففي مرحلة
صدام شعوب المستعمرات مع المستعمرين، يرتفع دور البروليتاريا من بين سائر الطبقات الثورية لدرجة
ان بروليتاريا البلدان الامبريالية تتأثر بحركة بروليتاريا المستعمرات، وتتعلم منها ضرورة توحيد النضال
ضد المتروبول والتضامن من اجل الاطاحة بسيطرة الامبريالية على شعوب المستعمرات لتسهل بالتالي
الاطاحة بالامبريالية ذاتها وبالنظام الرأسمالي في البلدان الرأسمالية نفسها .

ان قيادة الطبقة العاملة للثورة الوطنية الديمقراطية في المستعمرات واشباه المستعمرات مسألة
تكتسب ضرورتها من حاجة الثورة في القارات الثلاث الى القيادة البروليتارية لكي تستطيع الثورة الوطنية
الديمقراطية بلوغ نهاياتها الحاسمة التي تنقلها الى الثورة الاشتراكية، وان الثورة الاشتراكية في البلدان
الرأسمالية هي الاخرى تحتاج اليها، ذلك ان تصفية الاستعمار على الصعيد العالمي ستتيح فرصة اوسع
للطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية لاحداث الثورة الاشتراكية في بلدانها .

صحيح ان المهمات المطروحة على الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية المتطورة ذات طبيعة متقدمة
على طبيعة المهمات المطروحة على الطبقة العاملة في بلدان القارات الثلاث بحكم كون الثورة التي ينبغي
على الطبقة العاملة في البلدان المتقدمة، احداثها، هي ثورة اشتراكية، تأخذ على عاتقها مهمة بناء مجتمع
الطبقة العاملة الاشتراكي على انقاض المجتمع الرأسمالي القائم حاليا، بينما الثورة التي ينبغي على الطبقة
العاملة في البلدان المتخلفة القيام بها هي ثورة وطنية ديمقراطية مهمتها ايجاد القاعدة المادية والتكنيكية
للثورة الاشتراكية التي لا يمكن ان تتحقق بدون توفر هذه القاعدة . . . صحيح، هذا كله، وبالتالي فان
الثورة التي تفجرها بروليتاريا البلدان الصناعية، ستكون ثورة ذات طبيعة متقدمة عشرات السنين على
طبيعة الثورة في بلداننا، ولكن هذا المقياس يتضاءل امام الحقيقة القائلة بان الثورة حدثت في روسيا وفي
العديد من بلدان اوروبا واسيا التي هي بلدان متخلفة جدا بالمقياس للبلدان الصناعية، وان بلدان
المعسكر الاشتراكي تتفوق اليوم بفضل الطبقة العاملة وبفضل قيادتها للثورة الوطنية الديمقراطية والانتقال
بها الى الثورة الاشتراكية، من جهة، وفضلا عن هذا كله، فاننا نلاحظ بان بروليتاريا البلدان الرأسمالية
المتقدمة تتبع اسلوب النضال السلمي، وهو اسلوب يتسم بالاصلاحية، سواء في ميدان النضال
الاقتصادي (التقاي) او في الميدان السياسي (البرلماني)، اي ان نضال الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية
المتطورة، يستهدف في المدى المنظور التخفيف من شدة ضغط الاستغلال الذي تتعرض له الجماهير
الكادحة، وفي احسن الاحوال، يحقق بعض التحسن في الاوضاع المعيشية في حين ان طبيعة الظروف
المادية التي تعيشها الجماهير الكادحة وفي مقدمتها الطبقة العاملة في البلدان المتخلفة، تفرض عليها اللجوء

للعنف الثوري، ردا على العنف الرجعي الذي تمارسه الطبقات الرجعية ضدها من جهة أخرى .
من هنا، يمكن القول انه اذا كانت الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية تناضل من اجل التخفيف
من وطأة الاستغلال وفي احسن الاحوال من اجل تحسين اوضاعها المعيشية، فان الطبقة العاملة في البلدان
المتخلفة، مجبرة على النضال من اجل احداث الثورة وتحطيم اعدائها الذين لم يتيحوا لها التعايش معهم على
اساس النضال الديمقراطي السلمي .

اننا، لا نجعل او نتجاهل الاثر الكبير والهام الذي يحدثه نضال البروليتاريا الصناعية في البلدان
الرأسمالية المتطورة، اذ ان نضالها على اصلاحيتها وعدم عنفه ذو اثر فعال في تفاقم ازمة الرأسمالية العامة،
بيد ان الفرق في كون الطبقة العاملة في البلدان المتخلفة مجبرة على اللجوء الى حمل السلاح وحشد سائر
الجماهير الكادحة لخوض غمار الكفاح المسلح واحداث الثورة، اي ان الطبقة العاملة وحلفاءها الفلاحين
يؤدون مهمات اصعب بما لا يقاس من المهمات التي يؤديها رفاقهم في البلدان الرأسمالية، فهم يناضلون
من اجل نقل بلدان تقف اليوم في ادنى درجات سلم التطور الى مستوى الاشتراكية، واذا اخذنا بنظر
الاعتبار ظاهرة عجز البرجوازية المتوسطة والصغيرة، سواء تلك التي اتبعت طريق التطور الرأسمالي او
التي اتبعت طريق التحولات الاجتماعية الموجهة من قبل الرأسمالية في دولتها . . . نقول اذا اخذنا بعين
الاعتبار عجز البرجوازية عن تحقيق التقدم في حياة شعوبنا، وان اوسع الجماهير باتت تدرك هذه
الظاهرة، فاننا نستطيع ان نقول بان دور الطبقة العاملة في البلدان المتخلفة سوف يزداد اهمية وتأثيرا، اذ
سيكون دورها، كما اسلفنا: ان تقضي على الوجود الاستعماري نهائيا، وان تحرر بلدانها من التبعية
الاقتصادية والارتباط التبعية بالسوق الرأسمالية العالمية من جهة، وان تربط بلدانها مع المعسكر
الاشتراكي مصيريا من جهة ثانية، وان تدعم كما هو شأن البلدان الاشتراكية، نضال البروليتاريا في
البلدان الرأسمالية من جهة ثالثة .

ولكي ندرك هذه الاهمية لدور الطبقة العاملة في بلدان القارات الثلاث، علينا ان نتذكر الدور
الكبير الذي لعبته حركات التحرر في الفترة الماضية، ولولا انها اخضعت في العديد من البلدان لقيادة
البرجوازية، التي انحرفت بالثورة عن مسارها الطبيعي، لاستطعنا القول، بان الرأسمالية اصبحت اليوم
في خبر كان، ذلك ان الغالبية الكبرى من بلدان القارات الثلاث قد حققت استقلالها السياسي، بيد ان
طبيعة قيادتها البرجوازية افرغت هذا الاستقلال من مضمونه الوطني التقدمي .

القسم الثاني

في رؤية حزب العمل الاشتراكي العربي

للموضع العالمي

الفصل الأول: نظرة الحزب للبلدان الاشتراكية.

الفصل الثاني: نظرة الحزب لوضع البلدان الرأسمالية الامبريالية

الفصل الثالث: نظرة الحزب لسياسة الصين وموقفها اللاممي .

الفصل الرابع: موقف الحزب من الثورة الافغانية .

الفصل الخامس: نظرة الحزب للثورة في بلدان القارات الثلاث .

خلال السنوات التي اعقبت مؤتمرنا التأسيسي الوطني الأول، تعاقبت الاحداث على صعيد العالم، تعاقبا حمل في طياته نتائج تفاعل عوامل الصراع بين اطراف التناقضات الاساسية في العالم عامة، وبين المعسكر الاشتراكي وطيئته الاتحاد السوفياتي، وبين المعسكر الامبريالي الرجعي وزعيمته الولايات المتحدة الاميركية خاصة، وكان لحزبنا موقف ووجهة نظر، بكل حدث هام، فما هي شهادة تطورات الاحداث فيما اتخذنا من مواقف وما طرحنا من وجهات نظر؟

ان مهمة القسم الثاني من الباب الأول، هي الاجابة بصدق وأمانة على هذا السؤال!

الفصل الأول

نظرة الحزب للبلدان الاشتراكية

اولاً: تطرف نحو اليسار عن الموقف الذي حدده المؤتمر .

ان نظرتنا الى البلدان الاشتراكية تختلف عن نظرتنا للبلدان الرأسمالية، اختلاف الشيوعية عن الامبريالية بحكم كوننا نرتبط مع الاولى بعلاقة تضامن بروليتاري اممي مصري، وبتناقض مع الثانية تناقضاً عدائياً تناحرياً ومصيرياً ايضاً.

وقد أكد تقريرنا السياسي على هذا الاختلاف بوضوح حين قال:

«يهمنا كثيراً أن نرى صورة مستقبلنا الذي نشدد النضال من أجل بلوغه، في الأمثلة الحسية الملموسة التي يصنعها رفاقنا في البلدان الاشتراكية».

ولربما تنتابنا الغرابة، حين نجد أن نظرة التقرير السياسي، أقل خطأ من نظرتنا اللاحقة في موضوعة التعايش السلمي بين النظامين الاجتماعيين العالميين وتجسيدها العملي الممثل في توقيع نيكسون على معاهدة عدم المجابهة العسكرية بين اميركا والاتحاد السوفياتي والاتفاق على الحد من الاسلحة الاستراتيجية وبقية الاتفاقات والمعاهدات العسكرية والتجارية! ..

ان التقرير السياسي اميل إلى موقف الاتحاد السوفياتي، في مسألة الخلاف الصيني- السوفياتي لأن مجمل العرض والاستشهادات المنقولة من الادبيات والوثائق الصينية تحمل ادانة، وان كانت غير محددة لموقف الصين.

أما تقرير اللجنة المركزية (نهجان) فيتناول سياسة التعايش السلمي التي كانت الصين تعارضها بلهجة اخرى ونظرة مغايرة، تحمل من الادانة ما يجعل موقفنا اقرب الى موقف الصين السابق الذي كنا اميل إلى معارضته عام ١٩٧٢.

ان «نهجان» يلقي وهو على حق، مسؤولية الهزائم التي مني بها نضال شعبنا على عاتق القوى الرجعية، ولكن ما يفسد صوابه ويشوش على سلامته، الاصرار على أن التعايش السلمي عام ١٩٧٦، كان ينعكس سلباً على اوضاع «قطرنا اللبناني خاصة»، الأمر الذي يترك انطبعا لدى القارىء وكان الاتحاد

السوفيياتي راض وموافق على ما كان يتعرض له شعبنا من مذابح ومجازر، اولا، وكون(نهجان)يعتبر سياسة التعايش السلمي الذي يسميه «الوفاق الدولي» لا يمكن أن تنعكس ايجابا على حركات التحرر الوطني وكأنها بديهية ومسلمة ، ثانياً .

ولشدة بؤس نظرتنا هذه ان «الوفاق الدولي» الذي نشكو منه : وكأنه هو المسؤول عما اصابنا، لم يمنع الاتحاد السوفيياتي وكوبا وغيرهما من البلدان الاشتراكية، من ان تلقي بدعمها السياسي والاقتصادي والعسكري الى جانب الثورة في افريقيا وفي افغانستان . وبسبب نظرتنا الضيقة هذه، فقد فوجئنا بوقوف رئيس مجلس السوفييات الاعلى في الاتحاد السوفيياتي على شلالات فكتوريا ليهتف ضد التفرقة العنصرية ونصد الامبريالية وليعلن عن استعداد الاتحاد السوفيياتي لتقديم كل الدعم لثوار شعب زيمبابوي وسائر الشعوب الافريقية .

ان الفارق بين النظرتين واضح ، مما يؤكد على أننا عجزنا عن رؤية ما حملته تطورات الاحداث منذ انعقاد المؤتمر الأول (١٩٧٢) حتى وقت انعقاد الاجتماع الموسع للجنة المركزية (١٩٧٦)، من تخطئة للموقف المعارض لسياسة السوفييت السلمية، التي لم تمنع الاتحاد السوفيياتي ولا اي بلد اشتراكي آخر من تقديم ما يستطيع تقديمه من مساعدات ودعم لحركات التحرر الوطني في القارات الثلاث، وقد تأكد ان استمرار التعايش السلمي بين النظامين الاجتماعيين، لصالح الاشتراكية اكثر مما هو لصالح الرأسمالية، وان الدعم الذي تقدمه البلدان الاشتراكية في اوقات السلم لحركات التحرر الوطني، قد تعجز عن تقديمه في اوقات الحرب .

ان انعدام الرقابة المركزية على سياسة الحزب العامة، ترك الحبل على الغارب لقيادة الحزب لان تقرر المواقف على هواها وحسب مشيئتها ، دون اكرات لتوجيهات مؤتمر الحزب والخط السياسي الاممي الذي رسمه .

ولكن، بعد تسجيلنا ادانة هذا التطرف الذي انجرفت في تياره قيادة الحزب، لا بد أن نعترف بأن جذوره (التطرف) موجودة في التقرير السياسي نفسه، ويكفي لتأكيد هذه الحقيقة ان نشير هنا إلى أن مساواة التقرير السياسي بين الاتحاد السوفيياتي والصين، في المسؤولية تجاه وحدة المعسكر الاشتراكي، تتعارض مع حقائق الموقف السوفيياتي ومحاولاته اقناع الصين بوضع حد للخلافات واعادة الوحدة بين البلدان الاشتراكية .

ان العرض الذي تضمنه التقرير السياسي لكلا الموقفين السوفيياتي والصيني، ينطوي على ادانة لموقف الصين، وكان المفروض ان ينسجم التقرير مع نفسه وان يحمل الصين مسؤولية تمامها في تخريب وحدة المعسكر الاشتراكي .

من هنا يتبين ان جذور «التطرف اليساري» ، كامنة في التقرير السياسي نفسه . وانه (التطرف) بدأ يتبلور تدريجيا حتى تمكن من وسم نظرتنا الى البلدان الاشتراكية بميسمه البغيض، خلال السنوات اللاحقة! . . .

ثانيا- نظرنا الى الاتحاد السوفياتي وموقفنا من سياسته الدولية .

١- لأية غاية عارضنا الاتحاد السوفياتي؟

ان حزبنا، حزب العمل الاشتراكي العربي، لا تربطه علاقة مباشرة مع الاتحاد السوفياتي، وبقية البلدان الاشتراكية الاخرى، ومع ذلك كان موقفنا، يتحدد وفقا للقواعد والاعتبارات المبدئية بين الشيوعيين. ورغم بعض الاخطاء التي شابت نظرنا الى سياسة الاتحاد السوفياتي، فإن رؤيتنا العامة لم تفقد صوابها في تحديد موقف الحزب من بلد اكتوبر العظيم وموطن لينين الخالد ! . .

لقد عارضنا اطلاق نظرية «التطور اللارأسمالي» على التطور الرأسمالي في مصر والاقطار العربية المشابهة لها، من قبل البلدان الاشتراكية والحزاب الشيوعية العربية، كما عارضنا سياسة الاتحاد السوفياتي بخصوص حل القضية الفلسطينية وفقا لما يسمى بـ«الحل السلمي» و«التسوية السياسية» و«السلام العادل والدائم»، ليس لاننا مشغوفون بالحل العسكري، ولكننا نرى القضية من جانبها المبدئي المتعلق بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني الذي يتعرض لعملية ابادة وتشريد مستمرة منذ غزوة الصهيونية لفلسطين واغتصابها لوطنه، من جهة، ولاننا نرى خطأ السياسة القائمة على اساس شعار «ازالة آثار العدوان» و«اقامة الدولة الفلسطينية الوطنية المستقلة المقاتلة . . .» إلى آخر ما هنالك من الصفات التي اطلقها منظرو «التسوية السياسية»، ليس من الناحية المبدئية فقط، وإنما من ناحية كونها (سياسة التسوية) تخدم في نهاية المطاف الامبريالية والصهيونية والرجعية، وتعرض الوجود السوفياتي الذي نحرص على استمراره في المنطقة والمكاسب التي حققتها حركة الثورة العربية لمخاطر الضياع والاندثار، من جهة ثانية .

ان السياسة، التي تقوم على اساس الاعتراف باسرائيل وتكريس الاغتصاب الصهيوني، لا تستطيع احقاق حق او انصاف مظلوم، وإنما على العكس تماما، لان الاعتراف باسرائيل يعني من الناحية العملية التسليم بادعاءات الصهيونية وابقاء المنطقة رازحة تحت النير الاستعماري- الصهيوني لسنوات عديدة من جهة ثالثة، ولاعتقادنا، بان سياسة «الحل السلمي» القائم على اساس مشروع روجرز والقرار ٢٤٢، تكرر اصلاحية الحركة الشيوعية العربية وتبقيها تابعا يدور في فلك البرجوازية، بدلا من ان تتخذ من مناهضة اسرائيل وسيلة نضالية تمكن الشيوعيين من اشغال مراكزهم الكفاحية الطليعية، واحتلال مواقعهم القيادية في حركة الشعب العربي القومية والطبقية، وانتشال الثورة العربية من مأزقها القيادي، ودفعتها في طريق التحرير والديمقراطية والاشتراكية والوحدة والتضامن البروليتاري العمي، من جهة رابعة .

ويبقى السؤال: لأية غاية عارضنا الاتحاد السوفياتي؟

لا ننكر ولا نستحي من الاعتراف بان شعورنا العربي، عامل يلح علينا في معارضة سياسة «الحل السلمي». ولكن منذ متى كان الشيوعيون عديمي المشاعر القومية؟ أليست مشاعرنا بالظلم الذي يتعرض له شعبنا هي التي تدفعنا للكفاح والتضحية لدرجة الاستشهاد؟ واي ظلم افدح من تشريد شعب من وطنه

وتحويله الى شعب لاجيء يعيش العمر كله في مخيمات البؤس والفاقة والذل؟ الا يثير الاستغراب موقف اولئك الشيوعيين الذين تستبد بهم الحمية وتنهض بهم الغيرة فيبادرون للتعاون مع الرجعية بغية ازالة اثار العدوان الواقع عليها، ولا تحركهم حالة اللاجئين الفلسطينيين والعدوان الواقع عليهم طيلة ربع قرن من الزمن؟

اننا لا نعترف بخطأ، حين نبدي اعتراضنا بمشاعرنا العربية، ولا نخال رفاقنا السوفيات يطالبونا بنبد هذه المشاعر. والا لحق لنا ان نطالبهم بنبد مشاعرهم السوفيتية! ..

ولكن هل ان معارضتنا، لهذا السبب فقط؟ اندا. ان الغاية الاساسية التي حركت وما تزال تحرك معارضتنا لسياسة «الحل السلمي»، تتجلى في حرصنا على الحفاظ على المكاسب التي تحققت بتضحيات جماهيرنا، وفي تصميمنا على خوض النضال في اسمى سيادينه وارقى اشكاله، ومتابعته بدون هوادة حتى تحقق الطبقة العاملة العربية وحركتها الشيوعية اهدافها في التحرير والديمقراطية والاشتراكية والوحدة والتضامن البروليتاري الاممي. ونحن على يقين، بأننا سنلتقي مع الاتحاد السوفياتي وكل الشيوعيين في نهاية المطاف كما التقى معهم كاسترو، رغم كل التعارضات والاختلافات في المواقف والرؤى. ان طريقنا واحد وسنبلغ نهايته المشتركة، ومهما تباعدت مواقفنا، فان تطورات الاحداث ووعينا، كفيلا ان يزيل التباعد وارساء العلاقات على اساس امتن واوطد.

٢- الجرأة المبدئية التي كنا نفتقدها.

لقد كانت نظرتنا تميل الى جانب الاتحاد السوفياتي باستمرار، ومع ذلك عجزنا عن التعبير عن قناعتنا، ولا بد من الاعتراف باننا كنا تحت تأثير علاقاتنا العربية الامر الذي افقدنا الجرأة المبدئية. مما جعلنا نحجم عن تحديد وجهة نظرنا في الخلاف الصيني-السوفياتي، وكنا نتشبث بموضوعة وحدة المعسكر الاشتراكي دون ان ندرك شروط تحقيق مثل هذه الوحدة، اذ كان الشرط الوحيد الحاضر امام انظارنا هو ان تتفق الصين والاتحاد السوفياتي. وكان واضحاً تماماً ان ثقل الصين البشري، ووزنها السياسي والكفاحي، يضغطان على مشاعرنا ويغديان رغبتنا في رؤية البلدان الاشتراكية كتلة مترابطة وفريقا كفاحيا موحداً ضد الامبريالية والرجعية، ومن اجل دعم كفاح الشعوب وانتصار قضية الطبقة العاملة العالمية. ولكن لا بد من الاعتراف هنا ايضا ان تمسكنا بوحدة المعسكر الاشتراكي وتحديد موقفنا من الخلاف الصيني-السوفياتي، على اساس رغبتنا الذاتية في ضرورة عودة الصين الى صفوف المعسكر الاشتراكي، لم يكونا يستندان الى نظرة علمية تدرك ان الواجب كان يميل علينا تحديد موقفنا على اساس تدقيق وتمحيص حقائق الموقفين الصيني والسوفياتي وابداء وجهة نظرنا بوضوح، خدمة للشيوعية ولوحدة معسكرها الاشتراكي، وإنما كان موقفنا من هذه القضية (الخلاف) يستند فقط الى الموقف الفيتنامي، استناداً هو الآخر لا يعتمد على معلومات دقيقة عن حقيقة نظرة الفيتناميين الى الصين، وكونهم يعانون من تجاوزاتها وتجريرها وضغطها منذ زمن بعيد، يقول الفيتناميون انه يمتد لثلاثين سنة خلت! ..

لقد خطفنا بعض العبارات من الادبيات الفيتنامية، التي تشيد بالاتحاد السوفياتي والصين، وبنينا

موقفا تابعا لشكليات الموقف الفيتنامي ، ومفتقرا للمستندات الموضوعية والعلمية . بدلا من ان نحدد موقفنا على اساس حقائق كل من الموقفين والسياسيين الصينية والسوفياتية .

لقد كانت خشيتنا من اداة سياسة الصين ، تمنعنا من تحديد وجهة نظرنا في الخلاف الصيني-السوفياتي وكذلك كنا نحجم عن ابداء رأي صريح في مبدأ التعايش السلمي لكي لا نقلل من وجهة نظرنا القائلة بأن سياسة الاتحاد السوفياتي السلمية تنعكس سلبا على حركات التحرر الوطني في القارات الثلاث ، وكان دليلنا المحدد ، يتمثل باستمرار في سياسة «الحل السلمي» للقضية الفلسطينية . علما بأننا نعلم أن مبدأ التعايش السلمي ، هو مبدأ لينيني صائب ومطلوب لضمان تجنب البشرية حربا نووية وان الاخطاء التي قد ترتكب اثناء تطبيق السياسة المعبرة عن هذا المبدأ لا يجوز اتخاذها ذريعة لرفض مبدأ التعايش السلمي بين الانظمة الاجتماعية المختلفة .

لقد كنا نلاحظ ايجابية سياسة التعايش السلمي ومع ذلك لم نكن نمتلك الجرأة الكافية لاعلان هذا الموقف الداخلي الى الجماهير . اذ بقيت نظرنا منذ اواخر عام ١٩٧٢ حتى عام ١٩٧٨ داخلية ولم تجد طريقها الى الجماهير وقواها التقدمية والوطنية ، لدرجة بقي معها الحزب يتبنى موقفين : داخلي وآخر خارجي ، الأول أكثر موضوعية من الثاني ، الامر الذي اوقع الحزب في ازدواجية النظرة الى سياسة التعايش السلمي والخلاف الصيني-السوفياتي .

٣- حقائق السياسة السوفياتية تفرض نفسها .

رغم التطورات السياسية التي طرأت على مواقف الاتحاد السوفياتي ، فان نظرنا إلى سياسته السلمية بقيت مشوبة بالحذر ، ولكن مبادرات القيادة السوفيتية لدعم الثورة في افريقيا ، بدأت تفرض نفسها على نظرنا ، ففي تعميمنا الصادر اوائل نيسان ١٩٧٧ ، بدأنا نراجع نظرنا ، رغم ان الحذر بقي يطبع موقفنا . وقد بلغت هذه المراجعة مداها في منتصف عام ١٩٧٨ ، حيث حمل تعميمنا الصادر آنذاك تصويبا لنظرنا للوضع العالمي :

«ينبغي النظر الى ما يدور في كل افريقيا بصورة عامة وفي القرن الافريقي على وجه الخصوص ، من منظار الوضع العالمي وطرفي تناقضه الرئيسي الاساسي ، اي الاشتراكية والرأسمالية .

ان تطورات السياسة السوفياتية تؤكد الحقيقة القائلة ان موضوع التعايش بين المعسكرين اللذين يتزعمهما ، الاتحاد السوفياتي واميركا ، لم تكن نتيجة تفاهم حبي بين حكومات انظمة هذين المعسكرين وإنما هي نتيجة محكومة بموازن القوى والخوف من الحرب النووية وهذا الامر بحد ذاته ينطوي على اعتراف الامبريالية بقوة البلدان الاشتراكية وجبروت الاتحاد السوفياتي النووي ورضوخها للامر الواقع الذي بات مفروضا على كل البلدان الامبريالية .

ان الاعتراف بكون طبيعة العصر هي انتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، ينبغي ان يستند الى

رؤية صعود الاشتراكية وانحدار الرأسمالية، لذلك فإن التعايش السلمي لن يكون عائقا امام الثورة العالمية، بل على العكس يمكن ان يشكل صمام امن يحول دون الانفجار النووي من جهة، ويتيح لفصائل الثورة العالمية الثلاث: البلدان الاشتراكية وحركات التحرر الوطني والطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية المتطورة، لان تتابع كفاحها الثوري ضد الامبريالية وعملائها دون هوادة من جهة اخرى.

هكذا بدأت حقائق السياسة السوفيتية تفرض نفسها، فرضا حاصر نظرتنا القومية الضيقة التي كانت تحاكم السياسة السوفيتية من منظار مشاعرنا القومية البرجوازية، في حين ان العلمية والموضوعية والالتزام بالنظرة الاممية التي هي نقيض النظرة القومية البرجوازية الضيقة، كانت تحتم علينا التفريق بين هذا الموقف او ذاك، هذه المنطقة او تلك لأن البلدان الاشتراكية عامة والاتحاد السوفياتي على وجه الخصوص، ايضا لها حساباتها وتقديراتها، وهي حسابات وتقديرات محكومة باعتبارات وطنية ودولية وتنطوي على احتمال الوقوع بالخطأ مثلما تنطوي على امكانية النجاح والظفر بكسب نتائج صراعها ضد الامبريالية وعملائها.

ان موضوعة التعايش السلمي، لم تكن مجرد تعبير عن رغبة هذا الحاكم او ذاك، هذه الدولة او تلك، وإنما هي نمط من انماط العلاقات الدولية المفروضة بحتمية تاريخية حديدية لا يسع الدول الرأسمالية او الاشتراكية، على حد سواء، تجاهله (نمط علاقات التعايش) أو عدم مراعاته، طالما هي تخشى الحرب النووية، رغم الفارق الكبير بين حيثيات التزام البلدان الاشتراكية ودوافعها لسياسة التعايش السلمي، وبين حيثيات التزام البلدان الرأسمالية ودوافعها لسياسة التعايش السلمي، اذ يدفع الاولى حرصها على تجنب البشرية مخاطر الحرب النووية، في حين ان عجز الثانية هو الذي يلجمها ويردعها عن استخدام وسيلة الحرب في صراعها مع الاشتراكية.

وبعبارة اخرى، ان حدوث الثورة الاشتراكية في اضعف حلقات التطور الرأسمالي، امر بقدر ما خلق نموذج التشكيلة الاجتماعية-الاقتصادية الشيوعية النقيضة للتشكيلة الرأسمالية فإنه وبالقدر نفسه قد خلق مرحلة انتقال طويلة من الرأسمالية الى الاشتراكية، بحكم كون الرأسمالية ما تزال تتحكم بمصير أكثر البلدان المتطورة صناعيا، فضلا عن تحكمها في معظم بلدان القارات الثلاث.

لذلك فإن التعايش السلمي أمر مفروض بحكم الواقع الموضوعي الجديد الذي يتسم ان صح التعبير بوجود ازدواجية سلطة بين الاشتراكية والرأسمالية على الصعيد العالمي.

لذا، يصح القول، بأن التعايش السلمي بين الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية ضرورة موضوعية مفروضة على طرفي الصراع العالمي بضغط قوة اعظم من رغبة وإرادة أي من الحكومات والطبقات المتصارعة، ومن تكن هذه القوة الأعظم غير العلاقات الاقتصادية العالمية المشتركة والخشية من التدمير النووي! مما يجعل الاتصال بين الدول ذات الانظمة المختلفة، والتفاهم على نوع من علاقات التعايش السلمي، هو الخيار الوحيد الممكن، خلال مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية.

ان وقائع السنوات الستين الماضية، تؤكد على أن نهج اكتوبر وسياسة الاتحاد السوفياتي تتجلى بخط

بياني صاعد ، تجلياً تجد فيه قوى الثورة العالمية سنداً ثابتاً ونصييراً دائماً لقضيتها الثورية ضد الامبريالية وعملائها . وان مؤتمرنا الوطني الثاني إذ يؤكد على هذه الحقائق فإنما يقدم هدية كفاحية اعمية لثورة اكتوبر العظمى في ذكرى عيدها الثالثة والستين ! . .

ان مبادرة الاتحاد السوفياتي لدعم الثورة الافغانية ، هي أعظم هدية لكل المناضلين في قاراتنا الثلاث ، انها دفعة قوية تتناسب والزخم الذي اصبحت عليه ثورة اكتوبر العظمى بعد مضي ثلاثة وستين عاما على قيامها . . «

لقد كنا عاجزين فعلا عن رؤية حقائق السياسة السوفياتية نتيجة اندفاعنا القومي ، ولكن لا بد من الاشارة الى أن عجزنا ليس ناجما فقط عن قصور فكري ، أو تعصب قومي ، فنحن ما نزال مقتنعين بخطأ اطلاق نظرية «التطورة اللارأسمالي» على التطور الرأسمالي في بلداننا . وما نزال مقتنعين أيضا بخطأ سياسة الحل السلمي التي حكمت نظرة الاتحاد السوفياتي لقضيتنا الكبرى ، قضية فلسطين ، ومثلما أكدت التطورات على الصعيد العالمي خطأ نظرنا الى الاتحاد السوفياتي ، فان التطورات على صعيد منطقتنا قد أكدت خطأ النظرة السوفيتية ، ونحن بقدر ما نعز بصواب رؤيتنا وسلامة تقديرنا لآفاق التطورات في الوطن العربي ، فإننا وربما بقدر اكبر نشجب اندفاعنا وعدم تروينا في معارضة السياسة السوفيتية والتصادم معها ، ليس لأننا نعتبر الافصاح عن قناعتنا خطأ ، ولكن الاعراب عن الرأي في قضايا الصراع بين الاشتراكية والامبريالية ، يجب ان يبقى مقيدا بالحدود التي لا تخدم الامبريالية ولا تجعلنا نقف متناقضين مع البلدان الاشتراكية ، لأن المسألة في النهاية ليست مسألة تعبير عن رأي صائب أو موقف سليم بقدر ما هي مسألة مع من يجب أن يقف الشيوعيون في الصراع الدائر بين الشيوعية واعدائها . ومعلوم فأن أي انتصار تحققه الامبريالية سيضرنا في النهاية . ولا يعود القول ينفعنا أننا قدرنا الموقف تقديرا صائبا . لا بد من الحذر والتدقيق والتروي ، في القضايا المصيرية ! .

ثالثا- نظرة استباقية لانتصار الثورة الفيتنامية .

منذ نشأته وحزبنا يبشر بحتمية انتصار الثورة الفيتنامية ، ولم يكن مصدر ذلك التبشير عاطفة انسانية تشد حزبنا الى الشيوعيين الذين جسدوا مبادئ الماركسية- اللينينية ووضعوها موضع تطبيق خلاق على أوضاع تتشابه وأوضاع بلداننا . مما يؤكد على أن رؤية حزبنا كانت قائمة على أساس موضوعي وعلمي وأن رؤيتنا إلى الثورة في بلداننا العربية كانت تختلف تماما عن نظرنا الى الثورة في الفيتنام ، وكان الفارق بين النظرتين يتجلى في طبيعة القيادة الطبقية والفكرية لدى كل من الثورتين الفيتنامية والعربية .

بعد تسجيل ادائه وشجبه للعدوان الاميركي على فيتنام ، وبعد تنديده بالامبريالية وعملائها ، تنبأ التقرير السياسي بانتصار الثورة الفيتنامية ، مسجلا نظرة استباقية لتطورات الأحداث في الهند الصينية ، اعتمادا على صلابة الموقف الفيتنامي وتأكيده قادة الثورة على متابعة الكفاح حتى الانتصار .

وقد تابع الحزب التعبير عن ايمانه هذا طيلة مراحل كفاح الشعب الفيتنامي البطل ، حتى انتصاره الذي تكلل بتحرير الفيتنام الجنوبي وتوحيد الشعب الفيتنامي الذي جزأته الامبريالية .



الفصل الثاني

نظرة الحزب لوضع البلدان الرأسمالية الامبريالية

أولاً- التطورات تؤكد صواب نظرة التقرير السياسي .

لدى مراجعة نظرنا لأزمة النظام الرأسمالي وعواملها الأساسية، نتأكد من صواب رؤيتنا وسلامة تحديدها، وقد سجل فرعنا سبقاً بالنسبة لفروع حزب العمل الاشتراكي العربي الأخرى، إذ كانت نظرنا استباقية لتحديد التناقض الرئيسي على الصعيد العالمي، وقد جاءت التطورات العالمية، ونضج الوعي العلمي بين صفوفنا، لتشهد على علمية رؤية الفرع اللبناني وموضوعيتها. فلقد قلنا في تقريرنا السياسي: «أننا نستطيع ان نقول بان التناقض الأساسي على الصعيد العالمي هو اساساً بين الطبقة العاملة العالمية والطبقة البورجوازية العالمية، ويجد هذا التناقض انعكاسه على الصعيد العالمي، متجسداً بالتناقض بين النظامين العالميين: الاشتراكي والرأسمالي، الامر الذي يجعل كل التناقضات الأخرى مثل التناقض بين حركات التحرر الوطني والامبريالية والتناقض بين الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية والبرجوازية مرتبطة بهذا التناقض الأساسي» .

ولعل هزيمة اميركا في انفيتنام، تمثل أكبر الأدلة وأسمى البيئات على صحة تأكيد تقريرنا السياسي، على أن «الامبريالية تعيش سنوات تدهورها وانحطاطها، والاشتراكية تخطو خطوات كبيرة نحو انتصارها على صعيد العالم كله. وسوف تبقى الشعوب التي لا تبني نضالها على أساس هذه الحقائق متخلفة عن اللحاق بركب التطور الثوري، متخبطة في متاهات التفسير المثالي والتعليل الخاطيء، والتوسل بالأوهام لتبرير تخبطها. ان طريق التحرير واضحة وما علينا إلا أن نعقد العزم على السير بقوة وتصميم ونسترشد بقول لينين العظيم: «ان الاخلاص والتفاني للثورة والدعاية الثورية في صفوف الشعب لا تذهب عبثاً حتى ولو فصلت عقود برمتها بين البذار والحصاد».

اننا إذ نعيد اليوم تأكيد نظرنا هذه، لتتكرس في وعي جماهيرنا وتتحول الى قناعة عامة وقوة مادية تحفز نضالنا وتلهب حماسنا، فإنما نعيد ثقنا بمستوى معرفتنا وموضوعية رؤيتنا.

ثانياً- مع الشيوعيين شريطة أن يكونوا في المقدمة

إننا لسنا بحاجة لاستعراض موقف الحزب من الامبريالية والرأسمالية، لأنه (موقفنا) واضح

ومعروف . فنحن لا يمكن أن نخطيء في نظرتنا وفي تحديد موقفنا ، لأننا معادون ومناضلون ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية ، ومؤيدون لكل المناضلين من أجل تحرر الشعوب واستقلالها وتقدمها ، ولسنا نذبح سرا إذا ما سجلنا أن تأييدنا للمناضلين منحاز إلى جانب الشيوعيين شريطة أن يكونوا في طليعة المكافحين الثوريين ، لأن العقيدة الشيوعية ترفض أن يجلس حملة راياتها على الشواطئ الجميلة للتفرج على الذين يصارعون اعاصير اعداء الشعوب القوميين والطبقيين .

ان الشيوعيين لا يستمدون مبرر وجودهم من الالتزام الايديولوجي بنظرية الطبقة العاملة ، ولا يكفي لتأكيد سلامة التزامهم الايديولوجي ، اسهامهم بكفاح شعبهم ، فحسب ، وإنما الشرط الأساسي لسلامة الالتزام بالعقيدة الشيوعية ، ولتأكيد إيمان الشيوعيين بعقيدهم ، يتجلى في وقوفهم باستمرار في طليعة المكافحين الثوريين ، لأن مكان الشيوعيين يجب أن يكون في المقدمة دائما وأبدا . ففيهم يضرب المثل على الايثار والتضحية والتفاني في سبيل الشعب ، ومن مواقفهم يستمد مناضلو الطبقات الوطنية الأخرى القدوة والمثال في الصلابة وممارسة العنف الثوري ردا على العنف الرجعي ، وبرنامجهم يهتدى كفاح شعبهم الوطني- الديمقراطي- الاشتراكي ، وبتعاضدهم الأممي يتجسد مبدأ التضامن البروليتاري الأممي على صعيد العالم بأسره .

ان حزبنا ، حزب العمل الاشتراكي العربي ، مع هذا النمط من الشيوعيين على طول الخط ، ومن خلاهم مع كافة المناضلين ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية .

الفصل الثالث

نظرة الحزب لسياسة الصين وموقفها اللأممي

منذ نشوئه والحزب يراهن على تراجع الصين عن موقفها اللأممي وعودتها للاسهام ببناء وحدة المعسكر الاشتراكي وتمتين قوته ضد الامبريالية وعملائها الرجعيين في العالم . وقد تابع مراهنته هذه طيلة الفترة الماضية، ورغم وضوح خطأ السياسة الصينية، في الفترة الأخيرة فإن حزبنا بقي يتشبث بـ«حلمه» و«أمنيته» في تراجع الصين، إلى أن بلغ الانحراف الصيني عن الشيوعية ذروته في عدوان زمرة هسياو بينغ- هواكوفينغ على الفيتنام في شباط ١٩٧٩ فاضطر الحزب تحت ضغط تطورات الأحداث، وحيث لم يبق مجال للتشبث بالأوهام، إلى ادانة العدوان الصيني والتحق بركب الحركة الشيوعية العالمية التي اجتمعت على ادانة السياسة الصينية، ونهج الزمرة الحاكمة في بكين.

اولا- تطورات الاحداث تعري المراهنة على الأوهام.

كان الحزب مشدودا إلى «حلمه وأمنيته» في عودة الصين عن انحرافها، وتحت تأثير ذلك الانشداد، كان يلتقط كل حادثة مهما صغرت كي يستخرج منها دليلا على «صحة» أوهامه .

يكفي لكي ندرك مدى هيمنة الأوهام على تفكيرنا، أن نعيد إلى ذاكرتنا ما كتبناه عام ١٩٧٤، بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لانتصار الثورة الصينية والاحلام التي طفح بها تعمينا الداخلي، والآمال التي بنيناها على عودة الصين إلى البلدان الاشتراكية، أما الواقعة التي شيدنا عليها كل تلك الاحلام والآمال، فلا تتعدى الأخبار التي تناقلتها وسائل الاعلام عن «الرسائل المتبادلة بين القيادتين السوفيتية والصينية. إذ ارسل السوفييات رسالة تهنئة بمناسبة مرور ٢٥ عاما على انتصار الثورة الصينية، دعوا فيها القيادة الصينية إلى ضرورة انهاء حالة التوتر في العلاقات واعادتها إلى طبيعتها المنطقية» أما القيادة الصينية، فقد بادرت إلى إرسال تهنئة بمناسبة مرور سبعة وخمسين عاما على قيام ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى، وضمنتها رغبته «في التفاهم وعودة العلاقات بين البلدين إلى طبيعتها».

أما تعليقنا على هذه الرسائل الروتينية فكان على الوجه التالي:

«إن هذه الرسائل لا تعني أن الخلاف الصيني- السوفياتي، قد حسم لصالح الثورة الاشتراكية بيد انها ادلة جديدة على صواب وجهة نظرنا القائلة بضرورة اعادة وحدة المعسكر الاشتراكي وضرورة حل

الخلافاً ضمن نطاق الاسرة الاشتراكية والحركة الس. عية العالمية عن طريق النقد الذاتي والاستقلال لكل حزب شيوعي ووفق اسلوب رفاقي ينطلق من مبدأ التضامن البروليتاري الاممي» .

أليست هذه أوهام لا تمت للحقائق بصلة؟ هل يصح بناء نتائج واستخلاص « ادلة جديدة على صواب وجهة نظرنا من هذه الحقائق»؟ وإذا كنا نستخلص مثل هذه النتيجة الهامة والمصيرية من مجرد تبادل رسائل ، فما عسى أن نستخلص من اعلان الطرفين انهاء خلافاتها ودعوتها لعقد مؤتمر للأحزاب الشيوعية والعمالية ، وصياغة استراتيجية موحدة للثورة العالمية يا ترى ؟

لقد كنا منقادين لعواطفنا، كما ينقاد الأعمى للطفل الذي يتولى هدايته وإرشاده، نهرف بما لا نعرف دون صديق يوجهنا ووازع يردعنا! .

ثانياً- المؤتمر العاشر يكرس الانحراف ويخب الأمل .

طلب الحزب وهلل كثيرا لانعقاد المؤتمر العاشر على أمل أن يقدم ما يضع حداً للبلبله التي ولدها النهج الصيني في أوساط الشيوعيين عامة واليسار الجديد خاصة، ولكن ذلك المؤتمر لم يتمخض عن غير خيبة الأمل، الأمر الذي لفت نظر الحزب وجلب انتباهه إلى تجاهل الحزب الشيوعي الصيني للقضايا الأساسية وإهماله «لوضع الثورة العالمية» واستمرار السياسة الصينية الداخلية والخارجية مكبله بمزالقها، ولكن رغم خيبة أملنا، ورغم الإشارة المقتضبة التي تضمنها تعميمنا الصادر في أوائل ١٩٧٣، فإن نظرنا بقيت اسيرة رغبتنا الذاتية في ان تعود الصين إلى سياستها الأممية وترمي بثقلها إلى جانب شقيقاتها البلدان الاشتراكية عامة، والاتحاد السوفياتي على وجه الخصوص .

ثالثاً- التطورات تحاصر نظرنا الخاطئة وتجبرنا على تصويب موقفنا الاممي .

كان الموقف الفيتنامي يلعب دورا كبيرا في تغيير نظرنا إلى الصين ولكن ذلك التغيير بقي يفتقر إلى الجذرية والحسم الأمر الذي منعنا من تصويب موقفنا الاممي قبل العدوان الصيني على الفيتنام . ولكن وفاة ماوتسي تونغ، وافتضاح السياسة الصينية، كانا يضغطان علينا باستمرار ويدفعاننا إلى تتبع تطورات الوضع في الصين باهتمام بالغ، عكسه التعميم الصادر عن لجنة حزبنا المركزية في اواسط كانون الأول ١٩٧٨ والذي نشرته مجلتنا المركزية (الثوري)، والذي عالج الوضع الصيني بصورة علنية لأول مرة، رغم أنه لم يحسم موقفنا نهائيا ولكنه كان خطوة هامة وكبيرة على طريق تصحيح نظرنا وموقفنا .

هنا لا بد من الاعتراف بأن الفضل في ذلك كله يرجع إلى صواب السياسة السوفياتية والفيتنامية وافتضاح حقيقة الصين امام أعيننا لدرجة لم تعد قابلة للضبابة والغموض .

لقد كانت الوقائع عنيدة . والحقائق دامغة، لدرجة لم نعد معها قادرين على تبرير أوهامنا، ومع ذلك فإن موقفنا العلني كان عبارة عن دعوة للانتظار فترة زمنية اخرى كي تنكشف أكثر ملامح انحراف الصين نحو الرأسمالية «لان القيادة الحالية لا تمثل أكثر من محاولة للانعطاف بتاريخ صين الثورة وحرفها عن مسارها ومجراها الشيوعيين» .

هكذا كنا إلى ما قبل أقل من سنتين نتشبت بالأوهام ونصر على أن اتهام قيادة هسياو بينغ- هواكو

فينغ «بالتخطيط للارتداد عن الثورة والانقلاب عليها»، مجرد افتراض يحتم التسليم به، الانتظار كي تتضح الحقائق أمام أنظارنا، وكنا نتساءل «هل يعقل أن تتلاشى كل انجازات الثورة الصينية لمجرد حدوث خلافات بين الصين والاتحاد السوفياتي على مدى اقل من خمس عشرة سنة؟ ثم نجيب بالنفي القاطع: «اننا لا نعتقد بذلك»! . .

ان المشكلة كانت كامنة في وعينا الذي كان يعاني من هيمنة الاوهام باشتراكية الصين وشيوعيتها. اننا مطالبون باجتثاث كل الرواسب التي غرست نفسها في عقولنا ولعبت دورها في ترددنا وعجزنا عن تحديد نظرة امية سليمة. لقد كنا اسرى تفكيرنا الذي يحمل نوعا من عدم الرضى وربما عدم الاقتناع بجدوى النهج السوفياتي والذي كان يردعنا كلما عاجلنا اخطاء السياسة الصينية وقضايا الخلاف الصيني-السوفياتي ويشدنا الى مواقعنا السابقة، كنا نخشى من مواجهة الحقيقة التي اكدتها الوقائع والتي تقول بان كل موقف معارض للاتحاد السوفياتي إذا ما بلغ حد المناهضة والعداء، فإنه سيفقد مبرراته الموضوعية والعلمية وسيتحول دغاته، لا محالة إلى صف اعداء الطبقة العاملة وحركتها الشيوعية العالمية! . .

لقد اقتربنا من هذه الحقيقة التي اكدتها وقائع نصف القرن الاخير، رغم كل التردد والانشداد للآمال والأحلام، في تعميمنا موضوع البحث، حين تناولنا الوضع في الصين وأكدنا على أن «الموقف الصيني بدأ يخرج عن منطقته ومعقوليته حين امتطى مركب التطرف باعتبار الاتحاد السوفياتي نظاما غير اشتراكي أو اشتراكية امبريالية على حد تعبير الصينيين «الخاطيء» ثم اننا نعتقد أن جذور الارتداد والانحراف تمتد لبضع سنوات خلت، يوم بدأت الصين تقيس الصواب والخطأ بمقياس الموقف من الاتحاد السوفياتي، ولعل التعبير الفكري الواضح عن بداية الانحراف يتجلى في التزام النظام الصيني بنظرية «العوامل الثلاثة»، التي شكلت خروجاً عن نهج المادية الديالكتيكية وقوانين الصراع الطبقي وقادت ارتداد الصين عن الاشتراكية والشيوعية العلمية.

«ان الذهاب بالخلافات التي تقع بين البلدان الاشتراكية لدرجة القطيعة فيما بينها والانقياد الكلي لمؤثرات ردود الفعل. . . ان التماذي بالخلافات الى الحد الذي بلغته الصين، والذي اعتبر الاتحاد السوفياتي هو العدو الأول، لم يكن امراً مبالغاً فيه فقط، وإنما كان يعبر عن رؤية خاطئة ويكشف انطلاقة أكدت الوقائع عدم صوابها. وقد قال انجلز: ان «التفكير الخاطيء البالغ نهايته المنطقية، يصل حتما الى عكس نقطة انطلاقه». وما هي صين ماوتسي تونغ تنقلب ضده وتصل الى عكس نقطة انطلاقها. . .» .

هكذا بدأت الوقائع تحاصر موقفنا ونظرتنا الخاطئة، وما أن وقع العدوان الصيني على الفيتنام حتى وجدنا أنفسنا في موقف مناهض للصين ومندد بجريمتها.

لقد بلغ السيل الزبي، ولم يعد للسكوت متسع. وقد تصدت «الثوري» مجلة حزبنا المركزية للعدوان الصيني الغاشم على الفيتنام شاجبة ومنددة.

رابعا- دلالة التحول النوعي في رؤيتنا للخلاف الصيني- السوفياتي.

إذا انطلقنا، من التزامنا بالنهج النقدي اللينيني، واعدنا النظر بموقفنا من السياسة الصينية ونهج الانحراف الذي كنا نلمسه في دعم الصين لايران الشاه، وللنميري ومصافحة يده المملوطة بدماء

المحجوب وشفيع الشيخ وقرنغ والعطا وسائر الشهداء الشيوعيين والديمقراطيين الثوريين، ودعمها للسادات وزائير موبوتو، الى آخر ما هنالك من مواقف سياسية تصرخ بصوت عال وتنطق بوضوح لا يشوبه غموض، بادانة النهج الصيني وتناقضه مع الشيوعية . . . إذا أعدنا النظر بموقفنا ذاك وتذكرنا المرارة التي كنا نعانيها من جراء سياسة الصين ومسلكتها اللاشيوعية، فسنستطيع ان نتبين الخلط الذي كان يلعب بنظرتنا ويغلب عواطفنا، لدى المحاكمة، على ضرورات الالتزام المبدئي بمحاكمة موقف الصين وسياستها التي الحققت ضررا فادحا بقضية الثورة العالمية.

ان التناقض في رؤيتنا للخلاف الصيني-السوفيياتي ما يزال غير مرتبط بأي نوع من أنواع العلاقة، لا بالصين ولا بالاتحاد السوفيياتي ولا بالاحزاب الشيوعية العربية . . . ان التحول النوعي في رؤيتنا للوضع العالمي يرجع اساسا إلى قناعاتنا وصحة التزامنا بالشيوعية واخلاصنا لعقيدتنا الشيوعية . وما نعترض عليه وندينه ليس التباطؤ في ادراك الحقائق فهذه مسألة دياكتيكية طبيعية لان عملية الادراك تتحكم بها عوامل متعددة لعل اهمها عدم معرفتنا بحقائق الموقفين الصيني والسوفيياتي، لذا، فإننا لا ندين تأخرنا لادراك الصواب، وتباطؤنا في تحرير نظرتنا من الخطأ الذي كان يعبت بها ويشوهها، وإنما ندين وقوعنا بالخطأ بغض النظر عن حجمه وطول المسافة التي استغرقها. اننا مهتمون بكشف خطئنا بوضوح كي نتحرر منه اولا، ولكي نتحصن من احتمال الوقوع فيه ثانيا.

الفصل الرابع

موقف الحزب من الثورة الافغانية

عند وقوع الانقلاب الافغاني، بادر حزبنا إلى تأييده دون تردد لمجرد علمنا بأن الشيوعيين على رأس الانقلاب العسكري. ففي تعميم لجنة حزبنا المركزية الصادر في نيسان ١٩٧٨، تناولنا الحدث الافغاني بالتحليل والتقييم والاستنتاج، تناولاً اكدت تطورات الاحداث في افغانستان على صحته وصوابه. أما أهم دلائل الانقلاب الافغاني، فقد اوجزناها على الوجه التالي :

اولا- مغزى الانقلاب الافغاني ودلائله .

ان الانقلاب الافغاني يختلف جوهريا عن المبادرة السوفياتية- الكوبية في افريقيا، بحكم اختلاف الحدين والمبادرتين، ففي افغانستان اعتمدت عملية قلب النظام على الجيش الذي تحرك لينفذ خطة انقلابية سريعة للاطاحة بنظام محمد داود، لدرجة ظهر معها لأول وهلة وكأن ما جرى في كابول لا يعدو عن كونه حدثا من احداث الانقلابات العسكرية التي تستخدمها البورجوازية بغية الوصول للسلطة، بينما المؤسسة العسكرية هنا لم تكن أكثر من وسيلة وأداة استخدمها الحزب الشيوعي للاطاحة بالنظام شبه الرأسمالي الحاكم واقامة نظام وطني ديمقراطي على انقاضه، يتأسس جمهوريته ورئاسة وزارته زعيم الحزب الشيوعي نفسه، وهو حدث فريد من نوعه، إذا ما قيس بثورات البلدان الاشتراكية، فلو استثنينا استخدام الطراد فرورا في ضرب قصرالشتاء وانبثاق ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى عام ١٩١٧، وانقلاب هاشم العطا في السودان عام ١٩٧١... لو استثنينا هذين الحدين فاننا سنلاحظ انه لأول مرة في التاريخ يتسلم الشيوعيون السلطة بوساطة المؤسسة العسكرية، في حين ان الانقلابات العسكرية التي حدثت في بلدان القارات الثلاث، قاطبة كانت انقلابات ديمقراطية بورجوازية ما تكاد تقطع شوطا على طريق الثورة حتى ترتد وتراجع على اعقابها كما حدث في بلداننا العربية، وغالبا ما استخدمت المؤسسة العسكرية من قبل الطبقات الرجعية العميلة للاطاحة بحكومات وطنية تقدمية كما حدث في التشيلي وغيرها من بلدان القارات الثلاث.

واذن، فان عملية التغيير الجذري التي ارتدت طابع المفاجأة أو لنقل الحرب الخاطفة وانتزاع الانتصار بسرعة مذهلة... ان هذه العملية تختلف عما حدث في افريقيا حيث بادر الكوبيون والسوفييات لدعم ظاهرة الكفاح المسلح وتمكينها من ايصال الثورة الى كرسي السلطة أو دعم سلطة

قائمة كما حصل في اثيوبيا.

ان الحدث الافغاني، يمثل نموذجا جديدا من نماذج الاحداث الثورية لم يسبق ان ارتدت الثورة الشيوعية لباسه، فقبلا كانت المؤسسة العسكرية كأداة للتغيير حكرا على الطبقات البرجوازية الوطنية وبقية الطبقات الرجعية، أما اليوم فقد أصبحت هذه المؤسسة مفتوحة أمام الشيوعيين ومسخرة لمبادرتهم الثورية ونضالهم في سبيل استلام السلطة.

قبلا كان الانقلاب العسكري وسيلة مرفوضة من قبل الشيوعيين، أما اليوم فبوسع الشيوعيين ان يركبوا دبابات وطائرات المؤسسة العسكرية ركوباً يوصلهم الى السلطة واحداث الثورة . .

ان التطور الجديد في السياسة السوفياتية، إذا ما نظرنا إليه من زاوية موضوعية، يعتبر تحصيل حاصل لاختلال ميزان القوى على الصعيد العالمي، لصالح الاشتراكية، ولكن هذه النظرة تبقى وحيدة الجانب، فلكي تكتمل لا بد من رؤية هذا التطور من زاوية ذاتية، وهنا نلمس تأثير الثورة الكوبية والفيتنامية، وحتى انقلاب هاشم العطا في تطور نظرة الشيوعيين للمؤسسة العسكرية.

ثانيا- الشيوعيون والانقلابات العسكرية .

منذ قيام الانقلاب، بادرنا لتأييده، مدركين ان حزبا شيوعيا اصلاحيلا لا يمكن أن يقدم على الاعداد والتحضير للثورة وتفجيرها ولذلك كان حماسنا لاولئك الرفاق الشيوعيين الذين وضعوا دماءهم في ايديهم وتقدموا صفوف المناضلين من ابناء شعبهم من اجل انقاذ جماهيرهم وفي سبيل تحرير الانسان الافغاني من الاستغلال والاضطهاد والعبودية .

ان الشيوعيين يجب ان يكونوا حملة بنادق الثورة وراياتها الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والسياسية، وإذا ما توفرت لهم فرصة حمل السلاح والتعلم على استعماله فلا بد ان يبادروا بدون تردد لاغتنامها كي يعدوا انفسهم وقواهم من أجل استلام السلطة .

ولكن المسألة بالنسبة للشيوعيين ليست مسألة استلام السلطة فقط، فالاحزاب الانتهازية تؤيد استلام السلطة السياسية ايضا. ولكنها ضد دكتاتورية البروليتاريا، ولذلك فإن الشيوعيين الثوريين ينبغي ان يتميزوا عن الانتهازيين، بالاعتراف بدكتاتورية البروليتاريا .

من هنا، كانت ثقتنا، وتأكيدنا ودعمنا بدون تردد للثورة في افغانستان . . . «ان الانتفاضة المظفرة تتطلب تحضيراً طويلاً دقيقاً وحازماً وتضحيات عديدة»^(٤)، وليس معقولا ان يتمكن الشيوعيون الافغان من تحقيق انتفاضتهم المظفرة بدون توفر هذه الشروط. ولكن التحضير والاعداد للثورة لا يتحقق ما لم يندفع بايمان الشيوعيين بالعنف الثوري لان الاشتراكية لن تقدم لهم «على طبق مزين بظرافة، ذلك لن يحدث ابدا ولم يسبق وحدث ابدا بعد، أن أية مسألة تتعلق بالصراع الطبقي حلها

(٤) لينين: في الثورة البروليتارية ودكتاتورية البروليتاريا ص ٥

التاريخ بغير العنف، نعم، نحن نؤيد العنف عندما يصدر عن الشغيلة، عن جماهير المستثمرين وعندما يصوب ضد المستثمرين»^(٥) «بدون ثورة عنيفة، يستحيل احلال الدولة البروليتارية محل الدولة البرجوازية»^(٦).

واذن، كان الشيوعيون الافغان، يعدون للثورة، ولكن وسيلتهم لتحقيقها كان الجيش، وهنا قد يحدث بعض الالتباس لدى البعض، كيف يجوز للشيوعيين اللجوء الى الجيش واعتماد الانقلاب العسكري وسيلة لاستلام السلطة؟

اننا في حزب العمل اشتراكي العربي، ناقشنا هذه المسألة وطرحنا على انفسنا السؤال التالي:

اننا نؤمن بالعنف الثوري وباستخدام السلاح والحرب الاهلية، وعندما نجد انفسنا امام امكانية اشعال فتيل الحرب الاهلية، من موقع السلطة فهل نفعل، ام نفضل الذهاب الى الجبال والغابات لنشن حرب عصابات، ثم نطورها الى حرب تحرير شعبية تتكامل بانتفاضة مظفرة؟

وكان جوابنا واضحا حازما: اننا نفضل اشعال فتيل الحرب الاهلية من موقع السلطة وليكن الجيش هو الوسيلة لبلوغ جبال السلطة وغاباتها التي نطلق منها حربنا الثورية ضد اعداء شعبنا الطبقيين والقوميين ومن صميم هذه الاجابة، تدفق دعمنا للثورة الافغانية وانبرت اقلامنا تسطر آيات التأييد والاعجاب بالحزب الذي قادها وبالاتحاد السوفياتي الذي دعمها! ..

(٥، ٦) لينين: المرجع السابق ص ١٣، ١٤، ٢٥ على التوالي

الفصل الخامس

نظرة الحزب للثورة في بلدان القارات الثلاث

أولاً- نظرة التقرير السياسي لحركات التحرر الوطني

تعكس نظرة تقريرنا السياسي الى حركات التحرر الوطني، فهما لينينيا، وهي (نظرة التقرير) على درجة من الوضوح بحيث انها لا تحتاج الى تفسير او تعديل. والملاحظة الوحيدة التي يمكن أن تسجل على نظرتنا التي أقرها مؤتمر حزبنا الأول، تتمثل في التعبير الضيق الذي كان يملأ ادبياتنا. عنينا تعبير: «القيادات البرجوازية الصغيرة»، وخطأ هذا التعبير انه يحصر عجز البرجوازية الوطنية عن قيادة الثورة الوطنية الديمقراطية، في «القيادات البرجوازية الصغيرة» في حين ان فئات البرجوازية الوطنية، سواء كانت متوسطة أو صغيرة، عاجزة عن لعب دورها التاريخي وبالتالي عاجزة عن قيادة التطور الرأسمالي واقامة مجتمعات رأسمالية متطورة كما فعلت البرجوازية الأوروبية. ان استبدال تعبير «القيادات البرجوازية الصغيرة» بتعبير «البرجوازية الوطنية»، يجعل نظرة التقرير السياسي سليمة وصائبة ومعبرة بدقة عن النظرية اللينينية.

ثانياً- نظرة الحزب للتجربة التشيلية

منذ فوز جبهة الوحدة الشعبية في الانتخابات واستلامها للسلطة عن طريق البرلمان كانت نظرتنا واضحة ومحددة، فقد ايدنا ذلك الفوز وباركناه، وفي الوقت نفسه حذرنا من مغبة التراخي تجاه القوى الرجعية وطالبنا بضرورة فرض دكتاتورية الطبقات الثورية وتصفية الطبقات الرجعية. وكنا ننطلق من النظرة اللينينية القائلة بأن القضايا الكبرى المتعلقة بحياة الشعوب لن تحل الا بالقوة. وان الطبقات الرجعية هي اول من يلجأ عادة الى العنف، الى الحرب الاهلية، الى وضع الحراب على جدول التعامل مع الجماهير.

وقد وقف مؤتمرنا الأول أمام تجربة التشيلي وقفة مسؤولة، عبر عنها تقريرنا السياسي الصادر عنه، على الوجه التالي:

«ان تجربة التشيلي ما تزال معرضة للسقوط بسبب التآمر الرجعي الاستعماري الذي يحيط بها وان سياسة حكومة التشيلي لا يبدو انها تعي مخاطر خضوعها لضغوط القوى الرجعية المدعومة من قبل

الامبريالية، هذه الضغوط التي حققت حتى الآن الجزء الأول من مخطتها الهادف اسقاط حكومة جبهة الوحدة الشعبية والذي يتمثل في ان يحافظ الرجعيون على حرية العمل ليتمكنوا من حرك مؤامرتهم واعدادها للتنفيذ في جناح الظلام.

ان حكومة التشيلي مطالبة بأن تعيد النظر بسياساتها لتحافظ على وجودها ولتجتث عناصر الفساد والتآمر من جذورها».

هذه النظرة التي أكدت تطورات الاحداث دقتها وصوابها، كرسها وتوسعت في شرحها كل ادبياتنا التي صدرت بعد مؤتمرننا الأول. فمجلتنا «الثوري» وتعاميمنا ومقالاتنا، تناولت تجربة التشيلي بالتحليل والاستنتاج، تناولنا في كل مرة يعيد تأكيد قناعتنا بضرورة استغلال قوى الوحدة الشعبية للسلطة التي في ايديها، واستخدامها بحزم يقطع الطريق نهائيا على القوى الرجعية ويجول دون امكانية عودتها للسلطة.

ان التشاؤم الذي كنا نبديه تجاه سلطة القوى الشعبية الاشتراكية في التشيلي، كان يفصح عن عدم ثقتنا بقدرتها على قيادة الثورة الوطنية الديمقراطية حتى النهاية والانتقال بها الى الاشتراكية وقد تحققت مخاوفنا وسقط المناضل الوطني التقدمي الكبير الليندي شهيد غفلته وليبراليته، وتلقن الحزب الشيوعي التشيلي درسا قاسيا، نتيجة اصلاحيته.

لقد أدان حزبنا الانقلاب الفاشي ورفعنا صوتنا الى جانب كل القوى الوطنية والديمقراطية والشيوعية، ضد المجازر البشرية التي اقامها الفاشيون، وعبرنا وما زلنا نعبر عن ايماننا الراسخ بأن اليوم الذي ستمكن فيه جماهير التشيلي الشعبية التي تتقدمها الطبقة العاملة وقواها الثورية، من الاقتصاص من القتلة ليس ببعيد وسيأتي حتما...

ان نضالنا اللبناني والعربي، مطالب بان يستوعب تجربة التشيلي ويحفظ درسها القاسي كي يقطع الطريق على الاصلاحية ونهجها البرلماني البائس، وكي يتعلم ان استلام السلطة عن اي طريق وبأية وسيلة سلمية او عنيفة، لا يعني غير استلام وسيلة قمع القوى المعادية وكل شيوعي يتجاهل او ينسى هذه الحقيقة، فانه يكشف عن جهل بألف الشيوعية وبائها ونسيان قواعدها العامة واهم دروس تجربة حركة الطبقة العاملة العالمية.

ان الاصلاحية في الحركة الشيوعية تدعي ان دكتاتورية البروليتاريا لا تلائم اوضاعها ولكنها لم تجب على السؤال: كيف تحقق الاشتراكية اذا ما استلمت السلطة؟

ان البؤساء من الشيوعيين، حين يرددون المفاهيم الليبرالية عن الديمقراطية البرجوازية وعن احترامها والتزام اصولها وقواعدها، وحين يتخلون عن دكتاتورية البروليتاريا، ويعلنون عن استعدادهم للتخلي عن السلطة وفق الاسلوب البرلماني الليبرالي، يتجاهلون ان الجماهير عندما تصوت الى جانب المرشحين الشيوعيين وانصارهم وحلفائهم، فإنما تعبر بوضوح عن ارادتها ورغبتها الجارحة في وضع حد للاستغلال الذي تتعرض له والاضطهاد الذي يكبل تطورها وتقدمها، وانها (الجماهير) حين تصوت

الى جانب الشيوعيين ، إنما تحملهم مسؤولية القضاء على الرجعية والامبريالية وكل القوى المعادية ، اولاً ، وتدعوهم لاستخدام السلطة لتحقيق اهدافها في الديمقراطية والاشتراكية ، ثانياً ، وان الشيوعيين الذين يستلمون السلطة ، ويتقاعسون عن تصفية القوى الرجعية واطلاق الحريات للجماهير ورفع مستويات حياتها الاقتصادية وتحسين اوضاعها الاجتماعية ، فوراً . . . ان هؤلاء الشيوعيين ، يخيبون الأمل الذي عقدته الجماهير عليهم ويسبئون الى نضالهم ومفاهيمهم التي تحدثت لابناء الشعب عن امكانية تحرير الانسان من الاستغلال والاضطهاد وتحقيق حياة عصرية متطورة لائقة بانسان عصرنا ، عصر الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، ويدفعونها (الجماهير) لحالة من اليأس ، والضياغ والعجز عن مجابهة تأمر القوى الرجعية ، ثالثاً .

ان الشيوعيين الذين يتوهمون تحقيق الاشتراكية بدون دكتاتورية البروليتاريا بحاجة ماسة لدرس قاس كالدرس الذي تلقنه الشيوعيون في التشيلي! . . .

ثالثاً- تقدير الحزب لافاق تطور الانقلاب الاثيوبي .

منذ حدوث الانقلاب العسكري في اثيوبيا ، ورغم تصوير الاعلام اليميني حركة الضباط على انها فاشلة ، فإن حزبنا تنبأ عام ١٩٧٤ بتحول الانقلاب الى ثورة وطنية ديمقراطية .

ان نظرة حزبنا وتقديره الذي سجله تعميمه الصادر عام ١٩٧٤ ، صائبة ، ومتقدمة على كل التقديرات التي عاجلت الموقف في اثيوبيا آنذاك ، ولكن ماذا بعد ذلك؟ وما هي رؤيتنا ، للاوضاع بعد اتضاح هوية النظام واعلانه عن التزامه بالاشتراكية العلمية؟

اذا تبادر الى الذهن ، أننا نبدي هذا الاعتداد بصواب نظرنا الإستباقية ، كي نمهد للتعبير عن اعتداد جديد غير مشروط بوصول الرفيق منغيستو مريام الى السلطة . . . إذا تبادر الى الذهن تصور من هذا القبيل ، فان مطالعة تعميمنا الصادر في نيسان ١٩٧٨ ، ستخيب امل الذين يراهنون على نظام ما يزال يتعامل بضبابية وعدم وضوح مع القضية القومية ، وهي اهم واخطر القضايا التي يواجهها النظام الوطني الديمقراطي القائم اليوم في اثيوبيا . ان قضية حق الشعوب في تقرير مصيرها قد وجدت حلها على يد لينين . اما الشيوعيون الذين يديرون الظهر او يعجزون عن ايجاد الحلول المناسبة لهذه القضية الاساسية ، فإنما يرسمون علامة استفهام كبرى حول مدى جدية التزامهم بالشيوعية ، وعن مدى بعدهم عن العقائد والنظرات البرجوازية . اننا لا نطالب نظام مريام بحل جاهز وإنما نطالبه بإيجاد حل ملائم يجعل كل الماركسيين- اللينينيين في صف معاكس لصف الرجعيين ، فأين هو الحل؟ وكيف يمكن ايجاده بدون الاتصالات والمفاوضات بين رفاق العقيدة الشيوعية الذين يحملون السلاح بوجه بعضهم البعض؟ . لقد حدث اقتتال بين الاتحاد السوفياتي والصين ، وارتفعت الأصوات المخلصة في حينه مستنكرة ، ولكن ذلك الاستنكار لم يكف إذ اتضح بعد فترة ان ايجاد الحل للخلاف الصيني- السوفياتي غير ممكن طالما ان الصين ترسم سياستها على اساس العداة للسوفيات لدرجة دفعتها لأن ترتمي باحضان الامبريالية وتشن حرباً غاشمة وقدرة على الفيتنام . واليوم يتكرر الخلاف بين الذين يدعون التزام

ايدولوجية الطبقة العاملة واعتناقها عقيدة توجه اعمالهم وتحكم تصرفاتهم وتحدد مسلكيتهم، ويتبجح مريام بالمجازر التي تقترفها قواته تحت يافطة الشيوعية في اريتريا لدرجة تذكر بمجازر بول بوت التي اساءت للشيوعية وشوهت جوهرها..

إننا إذا كنا نأسف لشيء، فإنما نأسف، لكون التحفظ والتحذير اللذين سجلناهما في تعميمنا المشار إليه آنفا، ما يزالان قائمين.

ولكن منغيستو ونظامه، طرف واحد من طرفي معضلة «حق تقرير المصير» موضوعة الجدل اما الطرف الثاني، فهو الشعب الاريترى وطليعته الثورة الاريترية، ولذلك لا بد من تحديد وجهة نظرنا بوضوح في كيفية تطبيق مبدأ تقرير المصير للقوميات في اثيوبيا.

ان تقرير المصير، من وجهة النظر الشيوعية، حق لكل شعب من الشعوب التي تناضل من اجله، وليس بوسع الشيوعيين تجاهل ترجمة هذا المبدأ وتطبيقه، ومساعدة الشعوب على التمتع بحقها في اختيار الحياة التي تروق لها..

هذه هي النظرة الشيوعية العامة، التي تلزم الشيوعيين بموقف مبدئي عام. بيد أن هذا المقياس العام، ليس أكثر من قاعدة عامة، تتعرض لدى تطبيقها وترجمتها على ارض الواقع إلى مقاييس متعددة تفرضها خصوصية كل قضية من قضايا حق تقرير المصير للشعوب، فرضا يعرضها (القاعدة العامة) الى خيارات متعددة ومتباينة، قد تجري عليها تعديلات جوهرية قبل اقرارها وتنفيذها. وتعدد خيارات تطبيق المبدأ العام لحق تقرير المصير، نابعة من تباين اوضاع الشعوب واختلاف طبائع قواها السياسية التي تصدر كفاحها في سبيل الحرية والاستقلال.

وأول خيارات الترجمة العملية، لمبدأ تقرير المصير، يتجلى في وجود طليعة موحدة ومنسجمة طبقياً وايدولوجياً، وفي هذه الحالة، تكون ارادة الشعب المناضل من أجل تقرير مصيره، موحدة ومتجسدة في ارادة طليعته، ويكون حق تقرير المصير للشعب، موقوفاً على حريته في اختيار البقاء ضمن اطار الوحدة السابقة ام الانفصال..

وثاني خيارات الترجمة العملية لتطبيق مبدأ تقرير المصير، يتجلى في انقسام طليعة الشعب الى فريقين، وهنا يصبح الشيوعيون ملزمين بالاتفاق على كيفية تطبيق هذا المبدأ العام، مع الفريق الأكثر تقدمية من غيره ومع الشيوعيين قبل غيرهم، بحيث يكون اتفاق شيوعي القوميات المختلفة وتقدميها، هو العنصر الأساسي والفعال في تقرير شكل الوحدة بين القوميات ومضمونها، وانطلاقاً من اتفاق الشيوعيين والتقدميين تتحول المعركة من معركة سياسية بين القوميات الى معركة طبقية-اجتماعية-اقتصادية-ايدولوجية وسياسية تدور بين التقدميين والرجعيين، بين الوطنيين واللاوطنيين.

ان الظروف الموضوعية والشروط الذاتية، لكل شعب من الشعوب، تلعب دوراً هاماً واساسياً في تحديد كيفية تطبيق مبدأ تقرير المصير، لانها (الظروف والشروط) تمثل خصوصية واقع الترجمة العملية لهذا المبدأ العام. ومعلوم ان العام يرتبط بعلاقة جدلية مع الخاص، وهذه العلاقة تجعل كلا منهما

خاضعا للآخر اي أن اخضاع الخاص للعام، يجتم على ما هو عام (الثورة الاثيوبية) ان يخضع لما هو خاص (القوميات)، ويتكيف معه، تكيفا بقدر ما يحافظ على جوهره (العام)، فانه يربطه بالخاص ويمكنه من تبادل التأثير معه.

ان مبدأ تقرير المصير، يكتسب جوهره من خصوصية الوضع الذي يطبق فيه، وبدون هذه الخصوصية فان عموميته تبقى مجرد مبدأ حقوقي عائم... مجرد شعار غير مرتبط بعلاقة تبعية متبادلة مع وضع خاص ومعين، وبالتالي غير قابل للتطبيق والترجمة العملية. لذلك فاننا لا نتحدث عن الحق العام الذي يمنحه مبدأ تقرير المصير للشعوب فحسب، وإنما نتحدث عن كيفية تطبيق هذا الحق العام على واقع القوميات في اثيوبيا. وبما أننا نجهل حقائق وضع هذه القوميات، من جهة، وبما أننا معنيون بسلامة النظام الاثيوبي وتطوره نحو الاشتراكية، مثل عنايتنا بحل المعضلة القومية، من جهة اخرى، نظرا لهذه الاعتبارات، فإننا نلح على ضرورة حل معضلة القوميات التي تواجه الثورة الاثيوبية، كي تنصرف الجهود وتوظف الامكانيات في خدمة تطوير المجتمع الاثيوبي وحل مشكلاته الاجتماعية-الاقتصادية والفكرية وقضية بناء الحزب الشيوعي الاثيوبي.

ان خيارات تطبيق مبدأ تقرير المصير، ما تزال تنتظر وحدة التقدميين، وستبقى أنظارنا مشدودة الى الحرب الدائرة بين القوميات التي كانت الامبراطورية الحبشية تضمها، ومع وعينا التام لوجود فصائل وعناصر رجعية وعميلة بين صفوف الاريتيريين، سيكون حكمها للشعب اسوأ من حكم الامبراطور... مع ذلك فإننا سنبقى عاقدين الأمل على قيادة الثورة في ايجاد حل لهذه المعضلة التي تواجهها.

خاتمة القسم الثاني وتقييم خط الرؤية العام.

أيها الرفاق

انكم تعلمون ولا شك أن الحزب قد اتخذ مواقف تجاه العديد من بلدان العالم وابدى تأييده الحار على صفحات مجلة حزبنا المركزية «الثوري»، وبقية نشرات الحزب وبياناته، فقد كان تأييدنا لانغولا وكفاح الجبهة الشعبية وانتصارها منقطع النظير كما كان حماسنا لنجاح كفاح شعوب موزمبيق وغينيا بيساو (الرأس الأخضر) وبقية شعوب افريقيا، لا حدود له، وقد وقفنا مع جمهورية كوريا الديمقراطية ضد كوريا الجنوبية الرجعية العميلة وابدينا، واعلنا من منبر مؤتمرننا الأول، صوتنا واضحا الى جانب انتصار ارادة الشعب البنغالي ضد «طغمة العملاء في باكستان الغربية» وقد حمل تقريرنا كلاما واضحا بخصوص هذه القضية.

لقد ارتفع صوتنا، الى جانب كفاح الشعوب وحقها في تقرير مصيرها، دون تردد او مراعاة لاية جهة كانت، ولو أن صفحات هذا التقرير تتسع لأفضنا في هذا المجال، افاضة تغطي كل مواقف الحزب ورؤيته للاحداث العالمية وآفاق تطوراتها ولكننا اكتفينا بعرض عدد من الوقائع للتدليل على اهتمام حزبنا ووعيه للعلاقة الكفاحية الاممية التي تربطنا بالشعوب المناضلة.

أيها الرفاق

ان التقييم الأخير لرؤيتنا للاحداث وتطوراتها على الصعيد العالمي ، يؤكد سلامة خط الرؤية العام وبدلنا على أن صواب تقدير آفاق تطورات الأحداث ، من قبلنا يشكل النسبة الأكبر في المحصلة العامة لمواقفنا ، الامر الذي يسمح لنا بالاعتداد بأنفسنا وبالاعتماد على قدراتنا التي سيلعب اتباعنا لاسلوب المراجعة النقدية دورا هامة في تنميتها وبلورة مواهبها .

ان مراجعة رؤية الحزب لتطورات الاحداث الدولية ، يمكن ايجازها على الوجه التالي :

أولاً - يتبين من خلال مسيرة السنوات الثماني ، ان مناهضة الامبريالية والرجعية ، كانت احدي ابرز سمات سياسة الحزب وخطه العام . فمعاداة حزبنا للامبريالية لا يشوبها لبس ولا يعترها غموض أو ابهام ، فقد كنا مع الشعوب ، نناصر كفاحها ونناهض اعداءها ولم نخطف في هذا المجال اطلاقا .

ثانياً- كما ان نظرة حزبنا الى البلدان الاشتراكية انطلقت وما تزال تنطلق من التزامنا بمبدأ التضامن البروليتاري الاممي . فكنا مع الثورة الفيتنامية ، ضد اميركا وعملائها وضد الصين وعدوانها ، كما كنا مع افغانستان وبقية البلدان الاشتراكية ، ورغم ايجابية موقفنا تجاه الاتحاد السوفياتي وعدم انجرارنا لمعاداته ، بيد أننا ارتكبنا خطأين ، احدهما يعتبر من الوجهة المبدئية فادحا ، وهذان الخطآن هما :

١- تمسكنا بوحدة المعسكر الاشتراكي ، واتخاذها (الوحدة) سنارا لاختفاء حياد موقفنا تجاه الخلاف الصيني- السوفياتي ، مما جعلنا عاجزين عن تحديد موقف واضح من الخلاف رغم أنه يهمننا باعتبارنا شيوعيين بحكم كونه يمس عقيدتنا الشيوعية ، الامر الذي ابقى موقفنا ذليلا لتطورات الاحداث .

٢- بقاءنا اسرى نزعتنا القومية البرجوازية ، وعجزنا عن رؤية عمومية ظاهرة التعايش السلمي ، وادراك جوهرها ، وبذلك كان تثقيفنا ينطوي على تشويه لمبدأ التعايش السلمي ، إذ اعتبرنا خصوصية قضيتنا القومية مطلقة وعامة شاملة للوضع العالمي كله ، الامر الذي طمس جوهر مبدأ التعايش السلمي ، بكونه ظاهرة لم تفرض نفسها على الأوضاع العالمية ، لولا صيرورة الاشتراكية امرا واقعا لا مفر للامبريالية من الرضوخ له ، والتعامل معه من منطلق التسليم المسبق له . ولولا ان ضعف عنصر المعرفة لدينا هو العامل الاساسي الذي دفعنا لاقرار هذا الخطأ الشنيع ، لاعتبرنا محرفين نتجاهل ما هو عام ونجعل ما هو وحيد وخاص مطلقين وفي ذلك تشويه لديالكتيك العام والوحيد والخاص .

ان هذين الخطأين ، كانا افدح الاخطاء التي عجزت قدراتنا المعرفية عن رؤيتهما ، ولولاهاما لكانت نظرة حزبنا الى البلدان الاشتراكية والحركة الشيوعية الاممية سليمة . ورغم فداحتها فان المحصلة النهائية والخط العام جدير بان يعزز ثقتنا بأنفسنا وبقدراتنا الفكرية والسياسية .

ثالثاً- على صعيد بلدان القارات الثلاث ، كان الصواب حليف رؤيتنا . وإذا استثنينا ، خطأ تقدير آفاق تطورات الثورة الايرانية ، وهو خطأ لا يعتبر ذوبال ، فان نظرة الحزب واستنتاجاته كانت دائما

تغني وتتعزيز بشهادة الوقائع وتطوراتها اللاحقة . فنظرتنا وتقديرنا لتطورات الاوضاع في التشيلي وفي القارة الافريقية، اكدت مدى دقة الرؤية الشيوعية عندما تتحرر من اوهام الاصلاحية وبؤس النهج الشيوعي عندما يسعى لتحقيق الاشتراكية عن طريق البرلمان البرجوازي .
ايها الرفاق،

ان حزبنا، حزب العمل الاشتراكي العربي سيتابع مسيرته الثورية، ولن تستطيع العوائق حرقنا عن نهجنا الشيوعي الثوري، ولا تقلل ضالة امكانياتنا من حماسنا أو تحبط معنوياتنا، اننا نعلم أن المسافة التي تفصلنا عن الثورة ما تزال طويلة، ومع ذلك نرفع شعار الثورة كي يبقى حاضرا باستمرار يحفزنا للكفاح في سبيل تحقيق اهدافنا في التحرير والديمقراطية والاشتراكية والوحدة، ومن أجل تضامن بروليتاري اممي، قائم على اساس النهج الثوري وتمكين الطبقة العاملة من استلام السلطة واقامة نظامها الاشتراكي على انقاض انظمة الرجعية والاستسلام البرجوازية.

البَاب الثاني

الوضع العربي

القسم الأول: في الوضع العربي.

القسم الثاني: في رؤية حزب العمل الاشتراكي العربي للوضع العربي.

القسم الثالث: المقدمات الموضوعية والذاتية للخيانة القومية، ودور الطبقة العاملة في مواجهة مهام المرحلة الجديدة.

ليس بوسع الباب الثاني من أبواب تقريرنا السياسي أن يلم بموضوعاته على الوجه الأشمل . لان مثل هذا الامام يتطلب دراسات خاصة، بالحركة القومية العربية وتطوراتها، وبالحركة الشيوعية العربية ومواقفها ولذلك سنكتفي بالعرض الموجز . اما بصدد قضية وجود الامة العربية ووحدتها، فبوسعنا اعتبار دراستنا «العمل الشيوعي الثوري العربي الموحد» محاولة اولية لتغطية هذا الموضوع، يفترض اغناؤها واستكمالها بالحوار مع رفاقنا قيادات فروع حزب العمل الاشتراكي العربي .

وبناء عليه فان دراستنا المسمى اليها، ستكون جزءا متما للفصل الاول «الامة العربية ووحدتها القومية» . . . من القسم الأول من هذا الباب .

وتبقى ملاحظة اخيرة لا بد من ايرادها بغية الانتباه الى اننا استخدمنا اصطلاح (تقليدي) عند الكلام عن مرحلة نشؤ الحركة القومية العربية أي المرحلة الأولى، كما استخدمنا اصطلاح (حديث) عند الكلام عن حركة البرجوازية العربية، اي المرحلة الثانية، وقد اضطررنا لاستخدام هذه المصطلحات كي نميز بين الحركة القومية التي قادت الثورة ضد العثمانيين وبين الحركة القومية التي قادت الثورة ضد المستعمرين الاوروبيين .

القسم الأول

فِي الْمَوْضِعِ الْعَرَبِيِّ

الفصل الأول: الأمة العربية ووحدتها القومية.

الفصل الثاني: حركة الطبقة البرجوازية العربية القومية.

الفصل الثالث: حركة الطبقة العاملة العربية الشيوعية وحركة الأمة العربية القومية.

الفصل الأول

الأمة العربية ووحدتها القومية

اولا- الاسلام ونشأة الأمة العربية .

ترجع نشأة الأمة العربية لقرون عديدة وترتبط بشكل وثيق بالدعوة الاسلامية، التي عملت على صهر القبائل العربية ودمجها في تكوين تاريخي تثبت على مر الأيام والسنين^(٧).

ثانيا- الاسلام يبلور الجماعة العربية ويكرس وحدة العرب القومية .

١- ان الدين الاسلامي يختلف عن الاديان الاخرى كالمسيحية مثلا، في كونه لا يكتفي بالتبشير بدعوته، ولا يقف عند حد «اللهم اشهد اني بلغت»، وإنما يتخذ من ابلاغ الدعوة حجة لفرضها بقوة السيف على اولئك الذين يرفضونها، ولذلك فإن اعتبار الاسلام دين الامة العربية ومذهبها الروحي، من جهة، ومنظم حياتها الاقتصادية- الاجتماعية والسياسية والعسكرية من جهة اخرى... ان هذا الاعتبار لا يجانب الحقيقة. فالاسلام حمل الدعوة الروحية وحمل السيف لفرضها بالقوة، وبذلك وحد القبائل العربية وصهرها في بوتقته الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والسياسية والعسكرية (الجهاد في سبيل الله). ولسنا نبالغ إذا ما قلنا أن الدين الاسلامي قد لعب دور القوة المادية التي كانت تحفز الجماهير للوحدة وتدفعها لمقاومة التجزئة.

٢- وقد لعب الاسلام دوره التوحيدي في ظرف كانت فيه التجارة العالمية بحاجة ماسة إلى سلطة مركزية تؤمن حرية التداول التجاري بين قارات العالم. فاذا اضفنا حاجة المنطقة الزراعية الى مثل هذه السلطة لتنظيم الري، فإننا سندرك الدور الهام الذي لعبته الدعوة الاسلامية.

ان هذه الحقائق التاريخية، تجعل من نمط التطور الذي حكم الشعب العربي، خاصة، والمناطق المماثلة الاخرى، عامة، يختلف عن نمط التطور الذي ساد في اوروبا.

(٧) راجع دراستنا (العمل الشيوعي الثوري العربي الموحد) الصادرة في ٢٠ كانون الثاني ١٩٨٠ عن اللجنة المركزية الوطنية للاطلاع على عرض تاريخي مفصل لموضوع نشوء الامة العربية وتطورها وتحقيق وحدتها في التاريخ العربي- الاسلامي.

ان عدم استيعاب الشيوعيين لخصائص التاريخ العربي وسماته المميزة، كان وسيبقى من ابرز الاسباب الكامنة وراء عجزهم عن لعب دورهم التاريخي الطبيعي في الثورة العربية.

٣- يجمع المؤرخون على أن استقرار العقيدة العربية الاسلامية في وعي ابناء القبائل لم ينجم عن القسر والارهاب الذي اشاعه حد سيف الدين الجديد، فحسب، وانما لعبت الخيرات والمغانم المادية التي كان المحاربون يجنونها من وراء مشاركتهم في القتال، دورا في ترسيخ العقيدة الاسلامية، خاصة وأن تلك الغنائم كانت تمنح بتأييد من «الله» والاسلام الذي نزل ليكون خاتمة للاديان السماوية.

ان سرعة انتشار العقيدة الجديدة، تدل على ان المنطقة كانت من الناحية الموضوعية مهياة تماما لاستقبال الدعوة، خاصة وان عملية الانتشار تمت خلال فترة وجيزة بعد وفاة النبي محمد وحروب الردة.

٤- لقد نجح العرب في تحقيق شعار «خير أمة اخرجت للناس» واجبروا الأقوام والشعوب الاخرى على الرضوخ لدعوتهم واعتبارها خاتمة الدعوات السماوية، التي يجب على كل المؤمنين بالتوحيد اعتناقها، والا اعتبروا مشركين او ملحدين! . . .

كان العرب قبل الاسلام، قبائل منتشرة في صحارى العرب وبلدانهم، فجاءت الدعوة الاسلامية حاملة راية التوحيد على أساس الدين الاسلامي، وحمل القرآن لغتها العربية الواحدة، التي قامت على انقاض اللهجات القبلية العربية المتعددة، وراح العرب المسلمون يبشرون بالدين الجديد وينشرونه بين صفوف العرب، فاصبحت لغة القرآن هي لغة التخاطب العربية وبذلك نشأ رباط اللغة الذي راح يلعب دوره في جمع العرب وتآلفهم وانصهارهم في بوتقة التكوين التاريخي للامة العربية فيما بعد.

ولكن الاسلام لم يفرض توحيد اللغة وجعلها لغة واحدة لكل الناطقين بالضاد، فحسب، وإنما وحد الأرض والسوق العربية وانشأ دولة اقطاعية شرقية مركزية بلغت ذروتها منذ اواخر عهد الخليفة عثمان حين بدأت بغزو الأمم الاخرى، بداية اتسعت وتركزت مع العهدين الأموي والعباسي، وبذلك أوجد الصلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ووجد الخصائص النفسية، توحيدا استكملت معه الأمة العربية وحدتها القومية واصبحت متلاحمة بفضل تكون عوامل وجودها: اللغة والأرض والاقتصاد والخصائص النفسية.

هكذا بدأ تيار الوحدة العربية يشق طريقه، مع نجاح الدعوة الاسلامية واصبح الاتجاه الرئيسي الذي لا ينازع منذ قيام الدولة الاسلامية المركزية الاولى لغاية انهيار الدولة العربية في نهاية العهد العباسي وبقي العرب موحدين حتى خلال خضوعهم للاستعمار العثماني.

ثالثا- طبيعة التشكيلة الاجتماعية- الاقتصادية التي اقامها الاسلام.

١- عندما نحاول العودة إلى الاوضاع ومستويات تطور الناس، في منطقتنا، قبل أربعة عشر قرنا، نلاحظ أن تصور الناس آنذاك، للتغيير لم يرتبط، كما هو شأنهم اليوم، في قلب العلاقات الاقتصادية وتغيير أسلوب الانتاج. فقبلا كانت الافكار ودعوات الاصلاح، تعبىء الناس من أجل تحسين الأوضاع المعيشية والمعتقدات الدينية القائمة نفسها، أو من أجل الاستيلاء على أراضي الغير وممتلكاتهم، أو قمع تمرد بعض فئات المجتمع القائم.

٢- وقد أدت التطورات اللاحقة، إلى جعل الاقطاع قوة مهيمنة في المنطقة العربية، الأمر الذي جعل الطابع الزراعي يسم الحياة الاقتصادية ويطلع نظام الحياة الاجتماعية الذي أقامه الاسلام بطابعه العام.

٣- لا بد من الاعتراف ايضا بأن الاسلام، بقدر ما لعب دورا محفزا وناشطا جدا في محاربة القبلية وتزيين صورة الاندماج في وحدة الجماعة- الامة، فان دوره (الاسلام) في المجال الاقتصادي- الاجتماعي، كان معاكسا لدوره الفكري- السياسي الوحدوي. إذ غرس روح الاتكالية، من خلال الحاجة على العزوف عن الحياة الدنيا والتعلق بوهم نعيم الدار الاخرى! . .

ان الاسلام قد لعب دوراً أساسياً في إبقاء مجتمعاتنا تحت وطأة التخلف الاقتصادي- الاجتماعي الذي تكرر خلال الأربعة عشر قرناً الماضية، ان المجتمع العربي- الاسلامي، قد قام على أساس طبقي. فالاسلام منذ نشأته الأولى افرز وضعاً طبقياً، فرزا تبلور مع تحول الدعوة الاسلامية الى ايدولوجية لخدمة دولة الطبقات الحاكمة في العهدين الأموي والعباسي، وفيما بعد العثماني.

رابعاً- خلاصة الفصل الأول وخاتمته.

خلاصة القول، ان الامة العربية قد نشأت مع ظهور الدعوة الاسلامية وانصهار القبائل العربية في بوتقة النظام العربي- الاسلامي. نشوءاً بلغ ذروته في العهد الأموي. ومنذ ذلك التاريخ مرورا بالعهد العباسي تكونت دولة مركزية اقطاعية شرقية وانتشرت اللغة العربية بعد ان اصبحت اللغة الرسمية لكل اقاليم الدولة وتم تغيير العملة وتوحيدها وطبعها بالطابع العربي- الاسلامي، وكذلك ساد نظام اقتصادي زراعي- تجاري موحد رغم الصلاحيات الواسعة الممنوحة لحكام الاقاليم. وتحددت حدود الوطن العربي الحالي واصبح التغيير شاملا كل نواحي الحياة ومجالاتها الاجتماعية- الاقتصادية والفكرية والسياسية، وباختصار شمل التغيير اساس التشكيلة الاجتماعية- الاقتصادية وبناءها الفوقي.

ان الامة العربية، باعتبارها واقعا موضوعيا موجودة منذ ذلك التاريخ، اما التعبير القومي عنها، فقد اتخذ اشكالا متعددة، تمثل الحركة القومية الحديثة اكثر تلك الانماط بلورة ووضوحا.

«ان فكرة العروبة او الوحدة العربية، تعود الى حقبة الامويين»^(٨).

ان الوحدة العربية باعتبارها تيارا رئيسيا، كانت في العهد العثماني وما تزال حتى وقتنا الحاضر. ففي وجه حركة التتريك العثماني، نشبت الثورة العربية التي كانت حصيلة نضال مرير استغرق وقتا طويلا وعبر عن نفسه باشكال متعددة ومتباينة، تعبيرا بلغ ذروته خلال اواخر القرن الماضي واوائل هذا القرن حيث تكللت الثورة بهزيمة المستعمرين العثمانيين. وقد تحققت ذلك النصر والنضال الذي استهدفه، تحت شعارى (الوحدة والاستقلال)، حيث كانت قضية الوحدة العربية عامل تحريض وتحريك للجماهير

(٨) جاك بيرك- مقابلة مع مجلة «النهار العربي والدولي» العدد ١٤٦ في ١٨ / ٢ / ١٩٨٠.

العربية، ولو لم تكن كذلك لما كانت شعار الثوار وهدفا من اهم اهداف الثورة. ان مجرد رفع شعار الوحدة العربية من قبل قيادات الثورة العربية، يمثل دليلا قاطعا على ما للمشاعر الوحدوية من مكانة بين اوساط الجماهير العربية.

الفصل الثاني

حركة الطبقة البرجوازية العربية القومية

اولا- ثورة العرب القومية بوجه مركز الخلافة الاسلامية!

لقد بقي العرب يعانون من الاضطهاد والسيطرة الاستعمارية العثمانية قرونا عديدة، وكان العثمانيون يتخذون من «الاسلام» وسيلة لفرض سيطرتهم باسم الدين على العرب، وذريعة لاستعمارهم ونهبهم للثروات العربية تحت ستار حق الخلافة الاسلامية في الواردات والمداخيل الاقتصادية! . . .

ولم يكتف العثمانيون باستغلال العرب واضطهادهم، وانما عمدوا الى سياسة تترك العرب والغاء وجودهم القومي، الامر الذي سعد من وتيرة التدمير والحقد والكفاح العربي ضدهم وباتت قضية الوحدة العربية والاستقلال، شعارات تستنفر فئات واسعة من الطبقات الكادحة، وتحركها للنضال ضد المستعمر العثماني، وكانت استجابة الفلاحين وسائر فئات الشعب العربي، لنداءات الوحدة والاستقلال تستقطب العرب المسلمين ضد العثمانيين المسلمين ايضاً، مما جعل العرب، ولاول مرة في تاريخهم العربي- الاسلامي يميزون بين قوميتهم العربية وبين القومية العثمانية، على اساس غير الاسلام ووفقاً لاحكام غير احكام الاسلام، مما اتاح فرصة واسعة للعرب من معتنقي الاديان الاخرى لان ينخرطوا في حركة الامة العربية القومية ويلعبوا دوراً بارزاً في علمنتها وتحديد مفاهيمها .

كان هذا التطور هاما جدا في حياة الامة العربية، اذ للمرة الاولى في تاريخهم العربي- الاسلامي، وعلى امتداد ما يقرب من ثلاثة عشر قرنا، يرفض العرب المسلمون الانصياع لمركز الخلافة الاسلامية بدوافع غير دينية .

ثانيا- العفوية قادت الحركة القومية الى الفشل

كانت نشأة الحركة القومية العربية، عفوية ومشوهة، فهي من ناحية تركيبها الطبقي لم تكن متجانسة وانما كانت خليطا من الفئات والعناصر المتنافرة، وكان الرابط العام الذي يربطها خاصة ابان الثورة ضد العثمانيين هو العداة للعثمانيين وضرورة التخلص منهم . لذلك كانت تضم البرجوازي التاجر والمثقف العربي الى جانب الاقطاعي ورجل الدين، اما من ناحية تركيبها الفكري، فقد كان التنافر اكثر وضوحا. ففي حين كان البرجوازي التاجر يلتقي مع المثقف العربي في نقل الافكار والمفاهيم القومية

الاوروبية غير الملائمة لواقعنا، كان رجل الدين والاقطاعي يزيد من تنافر تلك الافكار والمفاهيم القومية مع ظروف بلداننا، عندما يلجأ الى استخدام جانبها الرجعي وتوظيفه في خدمة مصالحه الطبقية الرجعية .

لكن هذا التركيب المتنافر وغير المتجانس طبقيًا، وفكريًا قد جمعتة تطورات الاحداث السياسية من جهة، ومخططات المستعمرين الاوروبيين من جهة ثانية، ومصالح اطرافه وعناصره المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المشتركة التي تبلورت اكثر فاكثر خلال تفاقم الصراع مع العثمانيين ونشوب الثورة ضدهم من جهة ثالثة، مما جعل ذلك الجمع الخليط ينخرط في معركة طغت ضرورتها النضالية والسياسية على تناقضاته الطبقية والفكرية، طغيانا لعب دوره في تعبئة جماهير الفلاحين والبرجوازية التجارية والحرفية في صفوف قاعدته العريضة التي انخرطت في ميادين القتال ضد العثمانيين ومن اجل الوحدة والاستقلال من جهة رابعة .

ان عفوية الحركة القومية العربية لا تتجلى في تركيبها الطبقي والفكري المتنافر الذي ضمه اطار الثورة السياسي العام، فحسب، وانما تتجلى في عدم الوعي لطبيعة الواقع العربي وآفاق تطوره، وبالتالي في عدم القدرة على ادراك طبيعة المهمات المنوطة بحركة قومية يفترض فيها ان تكون حركة تحرر قومي وثورة وطنية ديمقراطية ضد الاستعمار وضد التخلف ومن اجل تطوير المجتمع ونقله الى اوضاع صناعية متقدمة وان تحقيق هذه المهمات لا يتطلب التحرر من العثمانيين فقط، وانما يتطلب ايضا الحيلولة دون الوقوع بقبضة الاستعمار الاوروبي الغربي .

ان هذا التركيب العفوي والمشوه، يرجع الى كون الحركة القومية في مرحلة نشوئها الاولى كانت عبارة عن ردة فعل للاضطهاد القومي الاستعماري العثماني الذي كان يتخذ من الدين الاسلامي ذريعة وستارا في واقع اجتماعي- اقتصادي متخلف، من جهة، وكون عناصرها المثقفة تمت بصلة وثيقة للثقافة الاوروبية الغربية، وتقوم بنقل المفاهيم والصيغ الاوروبية البورجوازية عن الامة وحركتها القومية وتعميمها على واقع موضوعي وذاتي مختلف عن الواقع الاوروبي من جهة أخرى .

لقد حققت الحركة القومية التقليدية انجازات اقتصادية- اجتماعية وسياسية ليس من الموضوعية نكرانها، وبكفي للتذكير بها ان نشير الى انجاز الثورة على العثمانيين والتحرر من سيطرتهم ووضع الحركة القومية من الناحية العملية على طريق العلمنة وازعاف هيمنة الدين الاسلامي عليها .

ولكن ما تحقق من انجازات خلال تلك المرحلة، لم يؤكد عنصر الوعي لطبيعة المرحلة ومهامها وآفاق التطور اللاحقة، لان الحركة القومية ربطت مصيرها من الناحيتين الفكرية والممارسة العملية بالنظرة الاوروبية للقضايا القومية وبالاعتماد على دعم الاوروبيين وتصديق وعودهم . ولذلك كانت النتيجة ان ما تحقق رغم انه وضع المجتمعات العربية على طريق التطور الرأسمالي، وكان يدفع باتجاه اضعاف الاقطاعية وتنمية البورجوازية وتطويرها، ولكنه(التطور) لم يخرج عن نطاق التبعية للامبريالية وعلاقتها الرأسمالية المتخلفة التي فرضت نفسها على اساس تكريس التناقض الرئيسي القديم في المجتمع، والتعايش مع العلاقات الاقطاعية، والحلول محلها بشكل تدريجي، ووفقا لصيغة ضمان

مصالح الاقطاعيين والرأسماليين المشتركة ضمن اطار التبعية للمستعمرين .

ان اي تقييم علمي وموضوعي للحركة القومية في تلك المرحلة لا بد ان يحكم بالفشل عليها، ويؤكد عجزها عن تحقيق اهدافها في الوحدة والتحرر والاستقلال، ومعلوم فأن المقياس للنجاح والفشل، لا يمكن ان يتمثل بالجزئيات وانما يتمثل في النهايات الحاسمة وتحقيق الاهداف الكاملة. اما الجزئيات فتحصيل حاصل تفرضه مسيرة التطور وطبيعة الاشياء. لذلك فان اعترافنا بانجازات الحركة القومية التقليدية، لا يعني سوى اعتراف بالجوانب الايجابية لهذه الحركة وهي جوانب جزئية اذا ما قيست بالاهداف الاساسية التي عجزت الحركة عن تحقيقها.

ان طبيعة التركيب الطبقي للحركة القومية «التقليدية» واعتمادها على المفاهيم الاوروبية النظرية، جعلها اسيرة التجريبية واللاوعي لطبيعة التطور اللاحق في بلداننا، لذلك قادتها عفويتها إلى الفشل.

ثالثا- الجناح القومي التقدمي يصعد النضال ضد الجناح الرجعي .

إن التقاء مصالح البرجوازية الكبيرة مع الاقطاع تحت الهيمنة الاستعمارية الغربية الجديدة، دليل على تخلف هذه البورجوازية وانحطاطها وفقدانها للطموح الثوري الذي تحلت به البرجوازية الاوروبية، لذلك كان طبيعيا ان تنفجر التناقضات بعد هزيمة العثمانيين وانحسار هيمنتهم الاستعمارية لان الصراع ابان السيطرة العثمانية كان بين حركة الامة العربية القومية، وبين المستعمرين العثمانيين، في حين ان تحرر العرب من السيطرة العثمانية، جعل حركتهم القومية تواجه مرحلة جديدة من النضال، حتمت عليها ان تباشر الترجمة العملية لشعاراتها في الوحدة والتحرر والاستقلال، لذلك انتقل الصراع الى صفوفها إذ انقسمت على نفسها، الى جناحين: جناح رجعي عميل اكتفى من الثورة بطرد العثمانيين وراح يعمل وفقا لمخططات المستعمرين الجدد، وهي مخططات لخصتها اتفاقية سايكس-بيكو بتجزئة القسم الاسيوي من الوطن العربي وتقسيمه إلى مناطق نفوذ بين المستعمرين الانكليز والفرنسيين وقد بدأ هذا الجناح يفقد قدرته على التعبير عن إرادة الأمة العربية، ويعجز عن عكس مصالحها القومية والطبقية، وبالتالي بدأ يتحول تدريجيا ليكون جزءا من معسكر اعدائها القوميين والطبقيين .

أما الجناح القومي التقدمي الآخر، فقد أخذ يقاوم المستعمرين الجدد وعملائهم، مقاومة بدأت كرد فعل عفوي، ثم تطورت مع الزمن وتفاقم التناقضات وتصاعد الكفاح، لتتحول الى تيار قومي عريض حديث يناهض الطبقات الرجعية ويعاكس مصالحها، ويعبر عن مصالح الطبقات الكادحة التي كان يغلب عليها الطابع الفلاحي، وقد شمل هذا التيار فئات البورجوازية الوطنية الناشئة والمتطورة عامة والمثقفين والضباط الاحرار من بينها خاصة، كما شمل العمال وسائر الفئات الكادحة .

وقد أدى هذا الانقسام، الى تمركز الجناح الرجعي العميل في مواقع السلطة واستخدامها لقمع الجناح التقدمي والوطني، وبطبيعة الحال فإن القمع كان يشمل كل الجماهير الشعبية وتعبيراتها الفكرية والسياسية التقدمية والوطنية بدون استثناء .

رابعاً- الشعارات القومية ترتفع من جديد بوجه الاستعمار الغربي .

لقد قام الانكليز والفرنسيون بمعاونة الحركة القومية ومساعدتها ضد العثمانيين ، وتظاهروا بأنهم يقدمون الدعم كي يمكنوا العرب من تحقيق استقلالهم ووحدتهم ، وفي الوقت نفسه كان مخططهم يهدف الى ازاحة العثمانيين والحلول محلهم وتجزئة الوطن العربي ، بحيث يجعلون من تمزيق الامة العربية أساساً لسيطرتهم الاستعمارية . وكان يمكن ان يتابع التضليل خطاه لأمد اطول ، قبل أن ينكشف تماماً ، بمثل تلك السرعة ، لولا قيام ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى ونشرها لنصوص معاهدة سايكس- بيكو ، وفضحها لمخططات المستعمرين التي اعدت في الخفاء ، والتي استلهمت من تجربة الحروب الصليبية ، ضد العرب والمسلمين في القرنين الثاني عشر والثالث عشر يوم تعلم الغرب الاوروبي الاستعماري ، أن مسألة اخضاع العرب وفرض السيطرة عليهم لا تتوفر في ظل وحدتهم اطلاقاً ، وأنها (السيطرة) ممكنة فقط في ظروف تجزئة العرب واضعافهم! ..

هكذا كان المستعمرون الغربيون واعين لتجربة التاريخ ودروسه . ، في مقابل عدم وعي العرب الوطنيين وغفلتهم . وفي هذا الفارق النوعي ، الذي يتجلى بين الوعي واللاوعي ، يكمن نجاح المستعمرين وهزيمة القوميين الوطنيين في الوقت نفسه! ..

وهكذا أيضاً ، وقعت الواقعة ، بعد أن تحول اللاوعي إلى وعي قومي وطني مقابل تصميم استعماري سافر . فبعد هزيمة العثمانيين ، والانتقال لمرحلة تطبيق الشعارات ، وقيام ثورة اكتوبر بفضح المخططات الاستعمارية ، انقسمت الحركة القومية على نفسها ، انقساماً أدى إلى انتفاضة الثلاثين من حزيران ١٩٢٠ في العراق ضد الانكليز ، ومعركة ميلسون في الرابع والعشرين من تموز ١٩٢٠ ايضاً في سوريا ضد الفرنسيين ، ثم تعددت الانتفاضات وتصاعد الكفاح ضد المستعمرين في فلسطين وفي غيرها من البلدان العربية .

هكذا بدأ الجناح الوطني في الحركة القومية العربية يعيش مرحلة جديدة من النضال ، اتسمت برفع شعارات الوحدة والتحرر والاستقلال ، من جديد ، وتكن هذه المرة ضد الانكليز والفرنسيين واعوانهما . فنشأت أحزاب ومنظمات قومية جديدة ، ولكنها عجزت عن تجاوز واقع التجزئة الذي فرضه المستعمرون الجدد ليكون اساساً مادياً لسيطرتهم .

خامساً- الحركة القومية تجدد نفسها وتفجر ثورتها الوطنية الديمقراطية .

ان مرحلة ما بعد الانتصار على العثمانيين والخضوع للاستعمارين الغربيين حتى اوائل الخمسينات ، قد اتسمت بالاقليمية وتكريس التجزئة التي فرضها المستعمرون ، لذلك طرحت قضية الوحدة العربية نفسها من جديد باعتبارها الرد القومي على واقع التجزئة الجديد الذي فرضه المستعمرون ، ومنذ ذلك التاريخ بات شعار الوحدة يتقدم صفوف القوى الطبقيّة البرجوازية الجديدة . وما أن وقعت هزيمة القوى الرجعية امام العصابات الصهيونية عام ١٩٤٨ ، حتى فرضت قضية الوحدة نفسها على النضال العربي كأقوى ما يكون الفرض ، حيث أصبحت صيغة فكرية وسياسية لنشوء احزاب ومنظمات

قومية عربية، فكان حزب البعث العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب، وتنظيم الضباط الاحرار وثوراة تموز الناصرية، وثوراة الجزائر والعراق... الخ.

هكذا ارتفع شعار الوحدة العربية من جديد، ارتفاعاً تبنته حركات واحزاب ومنظمات قطرية، انتشرت في مختلف اقطار الوطن العربي، معبرة عن حركة الأمة العربية القومية الحديثة.

منذ ذلك التاريخ بدأ الفكر القومي العربي الحديث يتعد تدريجياً عن النظرة الأوروبية لقضايا التقدم والتحرر والاستقلال والوحدة، ابتعاداً ساعده على الاقتراب من الاشتراكية العلمية، بيد أن عزلة الحركة الشيوعية العربية عن القضايا القومية نتيجة التزامها هي الاخرى بالنظرة الاوروبية لهذه القضايا، جعل الفكر القومي الحديث يعيش تناقضاً بين طبيعة كونه فكراً برجوازيًا وبين شعاراته واهدافه التي يناضل من أجلها والتي هي شعارات واهداف موجهة ضد الامبريالية وعملائها، فهو يكافح في سبيل ثورة وطنية ديمقراطية، يفترض اطراد نجاحها وبلوغها نهاياتها الحاسمة، وعياً لارتباطها بالثورة الاشتراكية، وكون مهمتها بسبب هذا الارتباط، ليست بناء نظام رأسمالي على غرار ما تحقق في اوروبا وإنما أصبحت مهمتها تتلخص في ايجاد الاساس المادي-التكنيكي للشروع في الثورة الاشتراكية. وبقي هذا التناقض كامناً وغير واضح أمامه (الفكر القومي) حتى اصطدم بنتائج ما انجز من مهام الثورة الوطنية الديمقراطية التي احدثها وعجز عن ايصالها الى نهاياتها الحاسمة.

هكذا بدأت الحركة القومية تجدد نفسها وتعبر عن طبيعتها بشكل أوضح من ذي قبل، بحيث تبلور فكرها وتحررت من ذلك الخليط الغوغائي وبياتت تعكس مصالح طبقية برجوازية تقدمية ووطنية. لذلك لحظنا ان ثورة الثالث والعشرين من تموز عام ١٩٥٢ في مصر، لم تحظ بتأييد الجماهير العربية، الا يوم بدأت تؤكد مناهضتها للامبريالية والصهيونية والرجعية، والتزامها بقضية الوحدة العربية تأكيداً تجلي في كسر طوق السلاح والاصلاح الزراعي وطرده الانكليز من مصر وتأميم قناة السويس ومجابهة العدوان الثلاثي، وتحقيق الوحدة بين مصر وسوريا... الخ.

سادسا- العلاقة الجدلية بين الكفاحين : الطبقي والقومي .

لقد تحرك الوطن العربي بأسره مع حركة عبد الناصر القومية، لدرجة كشفت عن المضمون الطبقي لقضايانا القومية، وأكدت على أن النضال القطري يرتبط بالنضال القومي بروابط اللغة والتاريخ والمصير المشترك لجماهير الأمة العربية. ان القضية الفلسطينية لم تلعب دورها التحريضي المعروف بشدة فاعليته منذ ظهورها على مسرح الكفاح القومي حتى الآن، إلا أنها تعكس مضمونا طبقيا مترابطا مع مضمونها القومي، عكسا يتأكد معه أن الصراع ضد الامبريالية والصهيونية هو صراع قومي وطبقي في آن معا. وما دام الوجود الاستعماري، هو وجود رأسمالي في الأساس فان كفاح العمال والفلاحين وسائر فئات الشعب العربي الكادحة، يرتبط بحكم الضرورة بأفقه القومي، لذلك فان الفصل بين الاثنين، يشكل مأزق دعائه وفشلهم المؤكد مهما ارتفعت ارادتهم ومهما حققوا من انتصارات، فإنهم سيعودون القهقري نحو مواقع اسلافهم الاقليميين. قد نصعد الكفاح، وقد نحقق الثورة القطرية ولكننا حين نتجاهل العلاقة الجدلية

بين الأوضاع القطرية والأوضاع العربية ، فان التعثر والفشل سيحكما مصيرونا المحتوم والعكس صحيح ايضا، حين نرمي بثقلنا كله في المجال القومي ونتجاهل او نهمل الوحدة الوطنية في الداخل . ان مراعاة العلاقة الجدلية بين النضالين الطبقي والقومي ، ضرورة وشرط من شروط النجاح! ..

ان ربط الكفاح القطري بالكفاح العربي، شرط من شروط النجاح لاي عمل ثوري، لا يقل اهمية عن بقية الشروط التي يتقدمها شرط قيادة الطبقة العاملة للثورة العربية .

سابعاً- موقع البرجوازية الوطنية في دائرة الصراع الأساسية في وطننا العربي .

ان التفسير العلمي لعجز الحركة القومية لا بد أن يتجه نحو الأساس المادي الذي تقف عليه حركة البرجوازية العربية سواء كانت رجعية أم وطنية، لأن الفرق بين الاثنين جزئي رغم اهميته . فكلاهما عاجزان، بحكم طبيعتهما الطبقية، عن تجاوز نطاق اسلوب الانتاج الرأسمالي، وهو اسلوب عاجز عن انجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية على الوجه الاتم في بلداننا! ..

كانت تجربة اوروبا القومية ماثلة أمام الحركة القومية التقليدية، ومع ذلك عجزت عن تحقيق اهدافها، وكانت تجربة الحركة القومية التقليدية ماثلة امام شقيقتها الحركة القومية الحديثة، ومع ذلك عجزت عن تحقيق اهدافها، لذلك يمكن القول أن عجز الاخيرة هو امتداد لعجز الأولى، رغم الفارق الكبير بين الحركتين والمرحلتين .

لقد تبنت الحركة القومية الحديثة صيغة لوحدة الأمة العربية منقولة بشكل مشوه عن صيغة الوحدة الالمانية والايطالية، وهما صيغتان اوروبيتان قائمتان على أساس التطور الرأسمالي ونهضة الطبقة البرجوازية الأوروبية وحركتها القومية القائمة على وحدة السوق واسقاط الاقطاعية .

ان تبني النظريات الأوروبية، في قضايا وحدة الأمة ومهمات الحركة القومية، وتعميمها على واقع موضوعي يختلف كلية عن الواقع الاوروبي، يكشف عن عفوية الحركة القومية، وعدم وعيها لكون حركة الصراع الطبقي في مجتمعاتنا لم تنح المنحى الاوروبي، وإنما اتخذت شكلا آخر عبر عن نفسه بالصراع ضد المستعمر الاجنبي، تعبيرا طغى عليه الطابع الوطني، لذلك كانت الحركة القومية تتسم بالصعود كلما كانت تواجه مستعمرا، بينما تنخفض حركتها ويضيق افقها وينكمش نفوذها بين أوساط الجماهير الشعبية كلما خفت صراعا مع الامبريالية والصهيونية وهدأت من عنفها ضد اعداء الشعب القوميين .

مما تقدم، يصبح بوسعنا القول، دون أن نتجاوز على الحقيقة، ان الحركة القومية الحديثة، قد مثلت امتدادا متطورا لجذورها التاريخية القديمة، التي حملها الجناح التقدمي الوطني من الحركة القومية التقليدية، لأنه هو الذي وضع صيغة العمل القومي وحدد مفاهيمه ومقولاته، التي كان اساسها وجوهرها النظرة الاوروبية، بيد أن ضغط الحلف الامبريالي- الصهيوني- الكومبرادوري- الاقطاعي، خلط الشعارات والمفاهيم وباتت البرجوازية الوطنية وحركتها القومية الحديثة، جزءا لا يتجزأ من حركة الجماهير الشعبية المناهضة للحلف الامبريالي- الصهيوني- الرجعي، مثلما اصبح الجناح الرجعي من الحركة القومية جزءا لا يتجزأ من حركة الامبريالية في المنطقة . . .

ان اقرار هذه الحقيقة . . . حقيقة كون الحركة القومية الحديثة، هي امتداد متطور لمرحلة نشوئها الاولى، ان من حيث العلاقة مع النظرة الاوروبية لطبيعة دور الحركة القومية، وان من حيث نظرتها لطبيعة المرحلة وآفاق التطور الاجتماعي-الاقتصادي والفكري والسياسي اللاحق . . . ان اقرار هذه الحقيقة، يجعلنا نؤكد ونحن معتمدون على وضوح فشل تجربة الحركة القومية في تحقيق أهدافها، على أن حركة البرجوازية الوطنية في بلداننا حركة عفوية، الأمر الذي يشير بوضوح الى ان علة هذا العجز ومكمنه، يتجلىان في واقع الطبقات التي قادت الكفاح وليس في واقع الأمة العربية التي تنقسم الى طبقات عدة، هنا تتأكد حقيقة كون التطور في كل مرحلة من مراحلها يتطلب طبقة تقوده، فإن كانت هذه الطبقة صاعدة فإنه (التطور) يطرد ويسارع الخطى، وإن كانت عاجزة فإنه يتعثر ويتباطأ.

ان برجوازية بلداننا ليس أمامها سوى طريق واحد ان ارادت لعب دورها التاريخي، هو طريق التحالف مع الطبقة العاملة والا فانها سوف تبقى تدور في فلك الامبريالية والصهيونية والرجعية.

ان تحالف البرجوازية الوطنية مع الطبقة العاملة، يجعلها مساعدا قويا على تحول المجتمع من حالة التخلف التي يعيشها الى حالة التقدم وتحقيق الاهداف القومية والطبقية. لان دورها في هذه الحالة يتحقق من خلال التزامها ببرنامج الطبقة العاملة وخططها الاقتصادية-الاجتماعية، التي تستهدف في النهاية القضاء التام على الملكية الخاصة، وبالتالي القضاء التام على وجود الطبقات وانقسام الأمة الى فئات متناحرة، بحيث يتحول الشعب الى شعب شغيل ولا يعود بوسع العاطل عن العمل ان يحصل على حاجات العيش الاساسية. فالانسان في ظل سلطة دكتاتورية البروليتاريا محرم عليه استغلال واستثمار جهود اخيه الانسان، ومحكوم بقوانين تفرض عليه الالتزام بمبادئ معينة واخلاقية معينة، تحددها قواعد الحياة التي تقوم في المرحلة الأولى من الشيوعية على اساس من لا يعمل لا يأكل ومن كل حسب قدرته ولكل حسب عمله.

ثامناً- خلاصة الفصل الثاني وخاتمته.

لقد نشأت الحركة القومية العربية، محكومة بتناقض بين ارتباطها بعقلية الماضي العربي الذي يسمح لرجال الدين والاقطاعيين بالتعبير عن المشاعر القومية، كما كان الحال في القرون السابقة، وبين صلة عناصرها البرجوازية التجارية والثقافة في الافكار الاوروبية عن الامة والحركة القومية البرجوازية، الأمر الذي دفعها للانقسام على نفسها.

ان القيادات البرجوازية التي تحملت اعباء قيادة الثورة في المرحلة السابقة، والتي تتراجع عن النهج الثوري الذي انتهجته في مرحلة الخمسينات واولئ الستينات، تراجعوا افرغ المنجزات التي حققتها الثورة في مرحلة صعودها من مضامينها، ودفعها للتحالف مع الرجعية والامبريالية والصهيونية . . . ان هذه القيادات تعيش اليوم حالة مشابهة في بعض وجوهها، لتلك الحالة، من التراجع عن الشعارات والنكوص عن بلوغ الاهداف، التي عاشتها القيادات القومية التقليدية في مرحلة ما بين الحربين العالميتين.

ان الحالة التي نعيشها اليوم، هي حالة ارتداد ونكوص عن الغايات والاهداف الكبرى التي تطمح جماهير الأمة العربية لتحقيقها.

أما الذين ينكرون حالة الارتداد والنكوص عن الغايات والاهداف، فلا يفعلون اكثر من التماذى فى تضليل الجماهير، والامعان فى خداعها، متجاهلين دموع الفتيات العربيات التى انهمرت لمراى العلم الاسرائيلى وهو يرتفع فى القاهرة، ومعتبرين الخيانة القومية التى جسدها اتفاقات «معسكر داوود» مكسبا وضمانة لمصالحهم الطبقيّة! . . .

لا شك فى ان الحالة الكفاحية التى عاشتها اقطار الوطن العربى فى اوائل هذا القرن والتي انتهت بتحقيق نوع من الاستقلال لهذه الاقطار، كانت تمثل درجة افضل من الحالات التى سبقتها كما ان حدوث الثورة الوطنية الديمقراطية فى اوائل الخمسينات، قد مثل حالة نوعية ارقى من تلك الحالة التى سبقتها .

ولكن، فى مقابل ذلك فان حالة الارتداد والنكوص القومية التى نعيشها اليوم، تتميز عن تلك التى اعقبت هزيمة الاستعمار العثماني، فآنذاك، تمثلت حالة الارتداد والنكوص، باستبدال مستعمر بمستعمر، بحجة حاجة العرب للتحالف مع الغرب، اما اليوم فإن الحركة القومية تنازل عن جزء من الوطن للصهيونية، والفرق كبير بين الحالتين، فالاستعمار حالة مؤقتة، اما التنازل عن الوطن، فحالة دائمة! . . .

وفى هذا الفارق، نلاحظ ان حالة الارتداد والنكوص القومية الراهنة تتميز عن حالة الارتداد والنكوص فى عشرينات هذا القرن، تميزا يؤكد عجز حركة البرجوازية القومية عن تجاوز ازمته الراهنة، وبالتالي يؤكد عجزها عن تجديد نفسها كما فعلت اثناء مرحلة ازمته الاولى التى نشبت عقب انتصارها على العثمانيين، مما يجعل من ظاهرة عجز البرجوازية، ابرز سمات مرحلتنا الراهنة .

ان القيادة البرجوازية لثورة بلداننا، تؤدى الى استفحال التناقض بين طبيعة ارتباط الثورة بأفق تطورها التاريخى وبين طبيعة البرجوازية الطبقيّة، وكلما تقدمت الثورة خطوة الى امام، كلما صعدت وتيرة ذلك التناقض حتى اذا ما بلغت الثورة درجة معينة، توقفت عن مسارها وتعطلت مسيرتها بسبب تفاقم تناقضاتها فترتد وتعجز عن بلوغ نهاياتها الحاسمة .

ان ارتفاع العلم الاسرائيلى فى القاهرة، هو محصلة لنهج البرجوازية القومية وشعار سلامها البائس مع اسرائيل . ان البرجوازية العربية تجدد نفسها مسوقة بحكم عجزها الى الالتقاء مع البرجوازية الاسرائيلية مثلما التقت مع الامبريالية . ولن يحول دون هذا اللقاء غير حدوث اختلال فى موازين القوى لصالح العرب، لدرجة ترى معها البرجوازية امكانية اسقاط النظام الصهيونى وتحرير فلسطين، وبدون حدوث مثل هذا الاختلال فان برجوازيتنا وحركتها القومية محكومة بالعجز والاستسلام .

ولكن تسجيل هذه الحقائق عن ازمة البرجوازية العربية، يطرح سؤالا هاما يتعلق بالطبقة العاملة وطلبتها الشيوعية العربية، وهذا السؤال هو: اذا كانت الحركة القومية هي انعكاس لواقع الامة الاجتماعى-الاقتصادى والجغرافى والتاريخى والثقافى، واذا كانت حركة الطبقة البرجوازية العربية تتخبط بازمته، فماذا عن حركة الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين من ابناء الامة العربية، وما هو دور الشيوعيين فى تحقيق اهداف التحرير والديمقراطية والاشتراكية والوحدة؟

ان الفصل الثالث من هذا القسم سيحاول الاجابة على هذا السؤال المصيرى! . . .

الفصل الثالث

حركة الطبقة العاملة العربية الشيوعية وحركة الامة العربية القومية

كان السؤال الذي طرحناه في نهاية الفصل الثاني من هذا القسم يتعلق بحركة الطبقة العاملة العربية ودور الشيوعيين في حركة الامة العربية القومية. وسنحاول في هذا الفصل الاجابة على هذا السؤال ضمن سياق البحث في الحركة الشيوعية العربية ونظرتها لقضايانا القومية وازمتها وشروط ادائها لدورها التاريخي.

اولا- العوامل السلبية التي حكمت الحركة الشيوعية العربية.

لقد انبثقت الأحزاب الشيوعية العربية، من أوساط بورجوازية الاقليات، وهي أوساط تعيش بحكم طبيعة تلك الظروف الاجتماعية المتخلفة، حالة من التقوقع والعزلة عن الجماهير الواسعة.

ان تلك النشأة حكمت على الاحزاب الشيوعية العربية بالعزلة ليس عن جماهير الفلاحين الواسعة، فحسب، وانما جعلتها(الاحزاب الشيوعية)، منذ بدئها عاجزة عن استغلال الانقسام الذي كانت الحركة القومية تعيشه، فهي بدلا من ان تلتقط قضايا الخلاف بين جناحي الحركة القومية التقليدية وتتبنى شعار الثورة الوطنية الديمقراطية تبنياً يجعلها طرفاً مباشراً في الصراع القومي الدائر آنذاك، بحيث يتحول الجناح القومي الوطني التقدمي، مع مسيرة النضال، الى حليف مرتبط بها ومستوعب من قبل حركتها العامة «الجبهة الوطنية».. بدلا من ذلك، كانت نشأة الاحزاب الشيوعية اوروبية تقليدية، بكل ما لهذه الكلمة من مضمون: بعض العناصر البرجوازية المثقفة تقوم بمهمة التبشير بالشيوعية «الاوروبية»، وتهتم بقضايا الناس المطلبة: بيانات تدعو للاضراب بأول ايار او بمناسبة ثورة اكتوبر او تحتج على الغلاء. وباختصار شديد، نشأت على اساس انها احزاب اقصى المعارضة العمالية في وسط برجوازي لا يمت للعمال الا بالاسم.

هكذا نشأت الاحزاب الشيوعية العربية ضمن اوساط الاقليمية والاقلية، نشأة تركت المجال واسعا امام نمو حركة قومية برجوازية عربية جديدة مستقلة عنها وغير مرتبطة بها، الامر الذي جعل هذه الاحزاب تعيش منذ البدء اجواء ونزعات العداء للمشاعر القومية، والذي ادى في النهاية لان يقف جناح الحركة القومية الوطني- التقدمي، موقفا معاديا للشيوعية، ليس بسبب طبيعته الطبقيّة والفكرية، فحسب، وانما بسبب استقلاليته وعدم ارتباطه بالحركة الشيوعية ايضا، مما جعل الاحزاب الشيوعية

تواجه الحركة القومية بجناحيها، مواجهة عدائية تعمقت واتضحتم تماماً خلال الاربعينيات وعلى وجه الحصر اثناء تطورات احداث اغتصاب الوطن الفلسطيني . آنذاك واجهت الاحزاب الشيوعية مأزق نظرتها الاوروبية وعزلتها عن الشارع القومي وجماهيره العريضة، فراحت تهتف كمن يصرخ في واد «تسقط الحرب بين العرب واليهود»، مع ان الحرب لم تكن بين يهود وعرب، بقدر ما كانت حرباً شنتها الاطراف الامبريالية-الصهيونية-الرجعية ضد الجماهير العربية الكادحة، وفقاً للدوار المحددة لكل طرف منها.

ان الاحزاب الشيوعية العربية لم تقم بدورها الوطني الديمقراطي القومي حسب توجيهات اللينينية، ولم تلعب دور الزعامة لحركة التحرر الوطني العربية، منطلقة من كون قضايا الكفاح القومي تخص البرجوازية، اما هي (الاحزاب الشيوعية)، فدورها ينحصر في ارشاد الحركة القومية البرجوازية ونصحها بضرورة مراعاة حقوق العمال والفلاحين ومنحها (الاحزاب الشيوعية) حرية العمل العلني كي تدافع عن الاجراء والمظلومين! . . .

ان انعزال الحركة الشيوعية العربية عن قضايا فلسطين والوحدة العربية، قد ادت الى تفرد البرجوازية الوطنية العربية عامة والبرجوازية الصغيرة خاصة بتوجيه الجماهير الشعبية ونشر الديماغوجية وصرف الانتباه عن النضال الطبقي واغراقه بالشعارات القومية والمكاسب الاقتصادية الانية: اصلاح زراعي فاشل، ومشاركة في الارباح لم يجن العمال منها شيئاً بسبب ارتفاع الاسعار واتخاذها ستاراً لتوزيع الارباح على البرجوازية الادارية واستغلال ذلك كله لطمس الفوارق الطبقة بين العمال والفلاحين وبين البرجوازية الحاكمة من جهة، والدعوة الى التعاون الطبقي وانكار موضوع الصراع الطبقي واعتباره جريمة يعاقب عليها القانون، الامر الذي اضطر بعض الاحزاب الشيوعية للتخلي عن الشيوعية والاقدم على حل نفسها والاندماج مع حركة البرجوازية او السير بذيلها، من جهة اخرى! . . .

ان الحركة الشيوعية العربية، نشأت في ظل اربعة عوامل موضوعية وذاتية حكمتها منذ البدء وحددت وجهتها الفكرية والسياسية والنضالية، وهذه العوامل هي: الواقع الموضوعي المتخلف اولاً، وبيئة الاقليات البرجوازية المعزولة عن بيئة جماهير الفلاحين الواسعة، ثانياً، وتفاقم ازمة الحركة القومية التقليدية وانقسامها (الحركة القومية) على نفسها بين جناح رجعي فرض هيمنته واقام سلطته بالاستناد الى قوى الاستعمار والاقطاع، وبين جناح وطني-تقدمي ناشيء ولكنه نام، ثالثاً، ونظرة الحركة الشيوعية نفسها الى مجمل تلك الظروف والقضايا، نظرة اوروبية حددت مهمتها (الاحزاب الشيوعية) بالدفاع عن مصالح الجماهير المطلبة، فقط، في وقت كان يفرض عليها (الاحزاب الشيوعية) دورها الطبيعي التاريخي ان تجعل من النضال المطلي جزءاً من النضال في سبيل الثورة الوطنية الديمقراطية، رابعاً.

ثانيا- نظرة الاحزاب الشيوعية العربية للقضايا القومية ولطبيعة التطور في البلدان

العربية .

١- الاحزاب الشيوعية . . . والنهج اللينيني .

لقد عجزت الاحزاب الشيوعية العربية عن ادراك مضمون النهج اللينيني ، خاصة فيما يتعلق الامر بالتعبير عن المشاعر القومية ، اولا ، وبفهم ارتباط الثورة الوطنية- الديمقراطية بالثورة الاشتراكية وضرورة قيادة الطبقة العاملة لحركة التحرر الوطني لكي تتمكن الثورة من بلوغ نهاياتها الحاسمة التي تنقلها الى الاشتراكية ثانيا ، وعندما نطالع تعاليم لينين حول هذه المسائل ونستقرىء تاريخ الاحزاب الشيوعية العربية ونهجها على امتداد نصف قرن ، نجد هوة واسعة بين النهجين! . . .

٢- الاحزاب الشيوعية وقضايانا القومية .

لقد نشأت الحركة الشيوعية ، على أساس أنها حزب أقصى المعارضة في ظروف انقسام الحركة القومية ونشوء البرجوازية الاقليمية الوطنية في ظل هيمنة الاستعمار الغربي والتجزئة القومية التي اوجدها .

وانطلاقا من اساس نشأتها ، فقد تخلت عن دورها القومي الذي اناطته بها النظرة اللينينية مما جعل تصادمها مع الرجعية العربية يقوم على اساس قطري يرتبط بعلاقة عداء مع البرجوازية الوطنية ذات الاتجاه القومي ، من جهة ، ويرتبط بعلاقة تحالف تبعي مع البرجوازية الوطنية ذات الاتجاه الاقليمي ، من جهة ثانية ، مما جعلها (الحركة الشيوعية) تعجز عن طرح نفسها بديلا طبقيًا وايدولوجيا للرجعية بحكم تخليها عن دورها القومي من ناحية وبحكم تبعيتها للبرجوازية الاقليمية من جهة أخرى .

ان الحركة الشيوعية لن تكون بديلا طبقيًا وايدولوجيا للرجعية بمجرد التزامها بفكر الطبقة العاملة ، لأن الشيوعية تصبح مجرد يافطة لا مضمون لها ما لم ترتبط بقضية الثورة واستلام السلطة . لذلك لحظنا ان الطابع الطبقي الذي تعكسه قضايانا القومية قد استثمرته الحركة القومية البرجوازية الحديثة ، واستغلته لاحداث ثورتها الوطنية الديمقراطية .

لقد نظرت الاحزاب الشيوعية منذ نشأتها الى التطور الموضوعي في بلداننا على أساس أنه تطور رأسمالي تقوده البرجوازية ، وانطلاقا من هذه النظرة الاوروبية الخاطئة ، حددت دور الطبقة العاملة وبالتالي دورها هي باعتبارها طليعة هذه الطبقة ، بدور المناهض للرجعية ، والمساعد للبرجوازية كي تقوم بقيادة التطور وفق النهج البرلماني الاصلاحي ، وبذلك تخلت من الناحية السياسية عن قيادة حركة التحرر الوطني العربية ، اي انها اختارت الطريق المنشفي وادارت الظهر للطريق البولشفي . وفضلت تربية العمال والفلاحين وسائر الكادحين وتنظيمهم في البرلمانات والنقابات الشرعية ، على تربيتهم وتنظيمهم في ميدان الانتفاضة المسلحة . وبذلك قسمت حركة الثورة العربية الى جناحين : اصلاحي تقوم هي بقيادته وتوجيهه ، وثوري تقوده البرجوازية الوطنية ، الأمر الذي ساعد الرجعية على البقاء في السلطة حتى الخمسينيات .

ان شعارات: الوحدة، جيش واحد لا سبعة جيوش، التحرير... الخ، التي رفعتها الحركة القومية خلال وبعد هزيمة ١٩٤٨، كانت تحمل مضامين ثورية تنامت وتضاعفت لتبلغ الذروة خلال فترة الاربعينات والخمسينات الامر الذي مكن البرجوازية الوطنية من ملء الفراغ النضالي القومي، وقيادة الثورة الوطنية الديمقراطية، متجاوزة الرجعية العربية والاحزاب الشيوعية في آن سوية، بحيث دفعت الاولى ثمن خيانتها وجنت الثانية حصيلة نهجها الاصلاحى وموقفها الخاطيء من القضايا القومية، ومعارضتها للحرب ودعوتها للاخوة العربية اليهودية في ظروف كانت خلالها مشاعر الجماهير تتأجج حماسا قوميا عادلا مدفوعا بالعديد من العوامل والاسباب الموضوعية والذاتية!..

هكذا وجدت الحركة الشيوعية العربية نفسها ضحية نظرتها الشيوعية الاوروبية للقضايا القومية، مثلما وجدت الرجعية نفسها مضطرة لان تدفع ثمن تخليها عن شعاراتها وارتمائها باحضان العمالة للامبريالية والصهيونية!..

٣- الأحزاب الشيوعية وطبيعة التطور في مجتمعاتنا.

ان التزام الحركة الشيوعية العربية للنظرة الشيوعية الاوروبية للتطور وللقضايا القومية، افقدها الطموح البروليتاري الثوري الذي تستمده من النظرية اللينينية وليس من النظرة الاوروبية التقليدية.

معلوم ان البرجوازية هي التي قادت التطور الرأسمالي في اوربا واميركا واليابان، قيادة فرضت على الطبقة العاملة ان تكون حليفها (البرجوازية) القوى ضد الاقطاع وبقايا القرون الوسطى، ومن اجل نقل المجتمعات الاوروبية من أوضاعها الزراعية المتخلفة الى اوضاع صناعية رأسمالية متقدمة، ولكن مساندة الطبقة العاملة للبرجوازية وحركتها القومية لم تكن بغير حدود، وإنما كانت تقوم على اساس دعم النضال الطبقي والقومي الذي يتطلبه تطور المجتمع وتقدمه، والذي تخوضه البرجوازية ضد الاقطاع والتخلف وفي سبيل وحدة الامة القومية، ولكنها (البروليتاريا) كانت تعارض الاستغلال الذي تمارسه البرجوازية ضد الطبقة العاملة وسائر الجماهير الكادحة، وشجب السياسة القومية الشوفينية ضد الشعوب والامم الاخرى، وباختصار فان موقف الطبقة العاملة وطلبتها الحركة الشيوعية كان يؤيد الايجابيات ويعارض السلبيات في مواقف وسياسة البرجوازية التي كانت تقوم ببناء الاساس المادي والتكنيكي لتطور المجتمع وتقدمه، وكانت هي (البرجوازية) المعنية والمسؤولة عن تحقيق مهام الثورة الديمقراطية، ورسم شعارات واهداف مرحلة التطور الرأسمالي الطبقي والقومية، اما الطبقة العاملة وطلبتها الشيوعية فليست معنية بغير النضال في سبيل انتزاع حقها في ممارسة حريتها السياسية والنقابية ومعارضة السياسة القومية الشوفينية للبرجوازية.

واذن، فان البروليتاريا وحركتها الشيوعية كانت تؤيد البرجوازية في مرحلة نضالها التحرري وثورتها الديمقراطية، ولكن ذلك التأييد كان يتضاءل كلما تقدمت البرجوازية على طريق تطورها الرأسمالي واقتربت من مأزق أزمتها، ولم تكن البروليتاريا هي التي اختارت تلك السياسة، وارتضت ذلك الموقف وإنما فرضته عليها طبيعة التطور في المجتمعات الاوروبية، التي كانت حياتها محكومة بالتناقض الاساسي بين البرجوازية الصاعدة وبين الاقطاعية المنحدرة، وكانت البروليتاريا الصناعية نفسها احدى نتائج

التطور الرأسمالي وأسلوب انتاجه . وكان محكوما على البروليتاريا وحركتها الشيوعية ان تؤيد نضال البرجوازية التحرري، ضد الاقطاعية، ولكنها(البروليتاريا)بدأت بعد انتصار البرجوازية تعيش مرحلة جديدة قائمة على اساس تحول التناقض الثانوي بينها وبين البرجوازية، الى تناقض رئيسي، وصيرورتها (البروليتاريا) قطبا طبقيًا في مواجهة البرجوازية، وطرفًا من طرفي التناقض الرئيسي في المجتمع الرأسمالي، الذي باتت حركة تطوره محكومة بقوانين الصراع الطبقي بين البرجوازية والبروليتاريا.

من هنا نلاحظ ان مسؤولية تحقيق مهام الثورة الديمقراطية الطبقيّة والقومية (القضاء على الاقطاع وتحقيق وحدة الوطن القومي وبناء المجتمع الرأسمالي المتطور... الخ)، كانت تقع على عاتق البرجوازية بحكم قدرتها على ادائها وكفاءتها في قيادة مرحلتها، اما البروليتاريا فكانت تلي البرجوازية في المسؤولية، في مرحلة نضال البرجوازية التحرري، ومن ثم انتقلت الى مركز المسؤولية الأولى في سبيل الكفاح من أجل الاشتراكية، أي أن مهمة البروليتاريا منذ نشأتها حتى اليوم كانت تتلخص في النضال من أجل قضاياها المطلوبة باعتبارها اهدافًا آنية، اولًا، وفي سبيل قضية الثورة الاشتراكية باعتبارها هدفًا استراتيجيًا بعيدًا، ثانيًا.

مما تقدم يتضح أن طبيعة التطور الذي تحقق في اوروبا وفيما بعد في اميركا واليابان، فرض على حركة الطبقة العاملة الشيوعية ان تلعب دور حزب أقصى المعارضة، وهو دور يجعل منها، من الناحية العملية، تابعا لحركة الطبقة البرجوازية رغم استقلالها الايديولوجي والتنظيمي خلال مراحل صعودها (البرجوازية) وتعاضم كفاحها التحرري ضد الاقطاعية واثناء قيامها بثورتها وبناء نظامها الرأسمالي. لذلك كانت نظرة الحركة الشيوعية الاوروبية للقضايا القومية، تعكس موقع الطبقة العاملة ودورها النضالي ابان مراحل التطور الرأسمالي الصاعد في المجتمعات الاوروبية، وهو موقع ودور حددته القوانين الموضوعية التي حكمت التطور هناك والتي توفرت لها (القوانين) ظروف عملها الطبيعي في ظل صراع البرجوازية مع الاقطاعية وقدرتها (البرجوازية) على قيادة مرحلتها على اساس أسلوب انتاجها الرأسمالي.

أما التطور في بلدان القارات الثلاث وسائر البلدان المتخلفة عامة، وفي بلداننا العربية خاصة، فانه يتطلب مجرى آخر مختلفًا، رغم كل التطور الرأسمالي الذي تحقق. اما سبب هذا الاختلاف فيمكن في عجز البرجوازية وأسلوب انتاجها عن لعب ذات الدور الذي لعبته البرجوازية في اوروبا واميركا واليابان، ولذلك فان التزام الحركة الشيوعية العربية بالنظرة الشيوعية الاوروبية للتطور، ادى من الناحيتين النظرية والعملية، الى وضع الطبقة العاملة وطلبيتها السياسية في موقع تابع للبرجوازية، كما هو الشأن في اوروبا، وبما أن برجوازيتنا عاجزة عن قيادة مرحلتها الوطنية الديمقراطية وبالتالي عاجزة عن قيادة تطور مجتمعاتنا الرأسمالي، فإن التزام النظرة الاوروبية من قبل الاحزاب الشيوعية، لا يعني اكثر من التزام العجز الذي تعانيه برجوازيتنا وحركتها القومية، في حين ان المطلوب منها ان تتجاوز البرجوازية وتتولى قيادة الثورة الوطنية الديمقراطية وبالتالي قيادة تطور مجتمعاتنا نحو الاشتراكية دون المرور بمرحلة التطور الرأسمالي التي مرت بها المجتمعات الاوروبية.

من هنا، يتأكد صواب قولنا، ان الحركة الشيوعية العربية، بالتزامها للنظرة الاوروبية، فقدت طموحها اللينيني الثوري، وولدت، بسبب انعدام ذلك الطموح، عاجزة عن استغلال تناقض ازمة الحركة

القومية التقليدية وفشلها في تحقيق شعارات التحرر والوحدة والاستقلال، وطرح نفسها (الحركة الشيوعية) باعتبارها الجهة المسؤولة عن قيادة حركة الأمة العربية القومية التحررية، والبديل الطبقي والايديولوجي المسؤول عن تولي قيادة كفاح الجماهير العربية القومي والطبقي، وتحقيق مهام الثورة الوطنية الديمقراطية والانتقال الى الاشتراكية، وارساء نضالها على هذا الاساس منذ نشوئها في العشرينات من هذا القرن.

يعارض انجلز موقف ليبكنشت المناهض لسياسة بسمارك، مؤكدا على «ان بسمارك، اليوم (١٨٧٠) كما في ١٨٦٦، يؤدي جزءا من عملنا، بطريقته الخاصة، وكأنه لا يقصد ذلك، ولكنه مع ذلك يؤدي العمل، انه يفتح الطريق لنا بشكل افضل من ذي قبل»^(٩).

والسؤال، هو هل كان الملك فاروق والملك فيصل والامير عبد الله ونوري السعيد ومن هم على شاكلتهم الطبقي والسياسية، يؤدون جزءا من عمل الحركة الشيوعية العربية ويفتحون الطريق بشكل افضل لجماهيرنا العربية الكادحة كما كان يفعل بسمارك وامثاله، كي تبرر الحركة الشيوعية العربية موقفها القائم على اساس الالتزام بالنظرة الاوروبية؟

لا ريب في ان الحكام الرجعيين رغم عمالتهم قد حققوا انجازات معينة ومعلومة، بيد ان ما حققوه، لم يكن سوى قليل، قليل، مما كان يمكن ان يتحقق. لذلك فإنهم لم يلعبوا الدور الذي لعبه بسمارك بطل وحدة الأمة الالمانية ورمز انتصاراتها القومية!..

ان الحركة الشيوعية العربية، بالتزامها للنظرة الاوروبية، قد حددت دور الطبقة العاملة العربية، بكونه دورا مساعدا للبرجوازية، وداعما لقيادتها (البرجوازية)، للثورة او للتطور، في حين ان المطلوب من وجهة التطور التاريخي لبلدانها، ان يكون دور الطبقة العاملة، طليعياً قائداً للطبقات التقدمية بما فيها البرجوازية القومية نفسها. وبهذا التحديد، فان الحركة الشيوعية العربية، قد سمحت لنفسها بتوجيه نضال جماهير العمال والفلاحين، وجهة خاطئة، واجازت لذاتها التعامل مع الاوضاع العربية على اساس الجهل التام بالتاريخ العربي، وبذلك، فانها، لم تتخل عن مسؤوليتها تجاه قضايانا القومية، فحسب، وإنما التزمت، من الناحية العملية، بقيادة البرجوازية واسلوب الانتاج الرأسمالي للتطور دون ان تدرك، من شدة جهلها، انه (الاسلوب) عاجز عن تحقيق تطور مجتمعاتنا، لذلك ارست نضالها على اساس من العفوية وعدم الادراك لآفاق التطور لمجتمعاتنا^(١٠).

(٩) راجع الماركسية والمسألة القومية: تأليف الياس مرقص- اصدار دار الطليعة.

(١٠) راجع دراسة الحزب (العمل الشيوعي الثوري العربي الموحد) للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول كيفية عمل اسلوب الانتاج الرأسمالي والاشتراكي، وكيف يمكن من الناحية العملية، التزام الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي، في مرحلة قيادة البرجوازية للتطور الاجتماعي في بلدها باسلوب الانتاج الرأسمالي.

ثالثا- العامل المشترك لازمة الحركتين .

القومية والشيوعية، والفارق الاساسي بينهما .

١- العامل المشترك للازمة .

حين نرجع الى اوائل هذا القرن ونشهد كفاح الحركة القومية التقليدية ضد العثمانيين، لا بد أن نسلم بدورها (الحركة القومية) الثوري، ولكن سقوطها السريع بمستنقع العمالة والخيانة والعجز افضى بها الى الانقسام، بحيث فقد جناحها الرجعي العميل قدرته على التعبير عن طموح الامة العربية وارادتها وبالتالي عجز عن تحقيق اهدافها. وحين نتابع تطور الحركة القومية فسنشهد لجناحها التقدمي، بنجاحه في تجديد الحركة القومية وتحديثها، وتمكينها من قيادة الكفاح القومي ضد المستعمرين الاوروبيين، وتفجير الثورة الوطنية الديمقراطية، بيد ان ارتدادها ونكوصها، جعلها عاجزة عن تحقيق اهداف الامة العربية القومية والطبقية، وحين ندقق في اسباب ذلك العجز نلاحظ أن تلك الحركة بجناحها قد قامت على اساس الالتزام بالنظرة الاوروبية للتطور وبنيت نضالها على اساس التطور الرأسمالي وأسلوب انتاجه المنقول من اوروبا واستعمارها لبلداننا، هنا يكمن اساس عفويتها وعدم ادراكها لآفاق التطور اللاحق .

وحين نرجع الى تلك المرحلة، ونشهد كفاح الحركة الشيوعية، لا بد ان نسلم بدورها الكبير في توعية الجماهير الشعبية ضد الاستغلال وتعبئتها ضد الحكام الرجعيين .

ولكنها وقعت في المأزق نفسه، حين التزمت بالنظرة الاوروبية واسلوب انتاجها الرأسمالي خلال مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية: ان التزامها النظري هذا جعلها اسيرة مقتضيات التطور الرأسمالي، بحيث ان حركتها ونشاطها كانا محكومين بالحدود التي يسمح بها هذا التطور، وهي حدود ضيقة جدا في بلداننا، الأمر الذي جعل الطبقة العاملة تسير بذيل البرجوازية الوطنية، في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية فيما بعد .

انه لأمر طبيعي ان تلتزم البرجوازية باسلوب الانتاج الرأسمالي، اما التزام الحركة الشيوعية به، فهو امر غير طبيعي .

وحين نقارن بين التزام الحركتين النظري، نكتشف ان «العفوية» التي تجلت بأوضح صورها في عدم ادراكها لآفاق التطور اللاحق، تمثل عاملا مشتركا لازمة الحركتين: القومية والشيوعية رغم انفصالهما عن بعضهما البعض .

ان «العفوية» التي تجلت بقصر نظر الحركتين، بقدر ما جمعت، بينهما، فانها كانت سببا اساسيا في فصلهما عن بعضهما، ففي بلد مستعمر يجب ان تكون الحركتان: الشيوعية والقومية متحدتين كي تستطيعا تحقيق اهدافهما، في حين ان العكس هو الذي حصل في البلدان العربية، الأمر الذي يدل على عدم الوعي لطبيعة المهمات المنوطة بهما! . . .

ولكن «العفوية» باعتبارها نظرة فكرية وسياسية، لا بد ان تعكس واقعا طبقيا . فما هو هذا الواقع الذي عكسه موقف الحركتين؟

ان اساس عجز البرجوازية القومية، الطبقي يتمثل في كونها لا تمتلك اساسا للتطور غير أسلوب الانتاج الرأسمالي، وهو أسلوب عاجز عن تطوير مجتمعاتنا.

أما التزام النظره الاوروبية، من قبل الحركة الشيوعية، فينسجم مع طبيعة موقع انطلاقتها الاولى، فالنظره الاوروبية تتلاءم مع واقع الاقليات ومصالحها الفئويه. لان وضعها الطبقي والفكري لا يسمح لها ان تعيش بسهولة، الاحاسيس والمشاعر القومية لدى الجماهير الشعبية الكادحة. بل على العكس فإنها بحكم معاناتها القومية في ظل الانظمة الرجعية تتولد لديها نعرات معداء هذه الاحاسيس والمشاعر، وهذا شيء طبيعي، ولذلك فان التزام النظره الشيوعية الاوروبية، ينسجم مع وضعها (الاقليات) الطبقي الذي هو برجوازي في طابعه العام، والايديولوجي الاوروي المناهض للقومية، وبما ان قضايا القومية تختلف عن قضايا الحركة القومية الاوروبية، بحكم كونها قضايا جماهير العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين، فان الحركة الشيوعية في مرحلتها الاولى، ساعدت على تكريس التجزئة ولعبت دورا كبيرا في صرف انتباه الجماهير عن العلاقة الموضوعية بين القضايا الطبقيه القطرية والقضايا القومية العربية، ورمت بثقلها في سبيل تمكين البرجوازيات القطرية الوطنية كي تلعب دورها الوطني- الديمقراطي، وبذلك كان دورها ذيليا للبرجوازية، الامر الذي سبب ضررا فادحا للطبقة العاملة وحال بينها وبين ان تلعب دورها القيادي لحركة الثورة العربية. وعندما طرحت القضية الفلسطينية نفسها باعتبارها قضية الجماهير العربية القومية الاولى، وجدت الحركة الشيوعية العربية نفسها اسيرة نظرتها الشيوعية الاوروبية وسياستها الاقليمية وبرامجها الذيلية.

وعندما ادركت عزلتها عن القضايا القومية، واعلنت تخليها عن موقفها ونظرتها السابقتين لم يكن اعلانها يجسد تصويبا لخطأ موقفها السابق، وانما عاجلت الخطأ بخطأ جديد، فانتقلت نتيجة ذلك من موقف العزلة الى موقف التبعية للبرجوازية، وبذلك كشفت عن استمرارها بالابتعاد عن النظرية اللينينية القائلة بضرورة قيادة الطبقة العاملة للثورة الوطنية الديمقراطية.

٢- الفارق الاساسي بين الحركتين: القومية والشيوعية.

ان الحركتين: القومية والشيوعية، كلتاهما نشأت محكومة بعفوية جعلتها عاجزة عن ادراك طبيعة التطور وآفاق حركة قوانينه الموضوعية، بيد أن جمع الحركتين في مأزق العجز، أن دلت عليه وقائع المراحل المنصرمة، واكدته باعتباره (الجمع) امرا واقعا لا مناص أو فائدة من نكرانه، فإنه (الجمع) يفرض علينا التطلع الى المستقبل ورؤية الدور الذي يمكن ان تلعبه الحركتان في المرحلة المقبلة، ومعرفة ما اذا كان العجز الذي تعانيه الحركتان سوف يبقى يقيد كلامهما أم أن ثمة فارقا اساسيا يميز بينهما يميزا يجعل دور الحركة الشيوعية مختلفا عن دور الحركة القومية في المرحلة القادمة؟

ما دام اساس عجز الحركتين، يتمثل بالتزام النظره الاوروبية واسلوب الانتاج الرأسمالي لتطور مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، فان الحركة الشيوعية العربية، بوسعها استغلال الأزمة التي تعانيها الحركة القومية البرجوازية، واعادة النظر بتجربتها وموقفها وسياستها واتباع النهج اللينيني وطرح نفسها بديلا. طبقيا وايديولوجيا لحركة الطبقة البرجوازية القومية، والتزام اسلوب الانتاج الاشتراكي كأساس

لاستكمال مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية . وقيادة كفاح الأمة العربية .

الحركة الشيوعية العربية ، اذن ، بوسعها الاستفادة من تجربتها ، وتجديد نفسها ودورها على اساس المنهج اللينيني الثوري ، بحيث تتصدى لقيادة حركة التحرر الوطني القومي العربية . في حين ان الحركة القومية البرجوازية ، ليس امامها فرصة لتجديد دورها ، الا اذا تحالفت مع الحركة الشيوعية والتزمت ببرنامجهما الثوري . لا ريب في ان مسألة تخلي الحركة الشيوعية عن اصلاحياتها وقيامها بدور الطليعة الثورية ، ليست سهلة ، ولكنها ممكنة وغير مستحيلة! ..

. يتضح ان الفارق بين الحركتين : الشيوعية والقومية ، يتجلى في كون الاولى ، ما تزال تمتلك امكانية تجديد نفسها ودورها ، في حين ان الثانية فاقدة لهذه الفرصة ، وان شرط استمرارها يتمثل في تحالفها مع الاولى ، وإلا فإنها سوف تفقد فرصة استمرارها وتساق مرغمة الى نهايتها فصيلا بعد فصيل ، وعنصرا اثر عنصرا! ..

رابعاً- حركة الطبقة العاملة الشيوعية العربية وحركة الامة العربية القومية .

١- عرض المسألة من الناحية الموضوعية .

ان الفارق بين حركة الطبقة العاملة الشيوعية وبين حركة الامة القومية في مرحلة التطور الديمقراطي ، هو ذات الفارق بين الثورة الديمقراطية والثورة الاشتراكية ، وبلاستناد اليه (الفارق) لعبت الطبقة البرجوازية دورا طليعيا قائدا ، في الثورة الاوروبية ، وايدتها الطبقة العاملة ودعمت نضالها التحرري ضد الاقطاعية . وقد تحقق بفضل الدور القائد والدور المساند ، مجمل التطور الرأسمالي والتقدم الهائل الذي حققته البلدان الرأسمالية المتطورة .

فإذا كانت حركة الطبقة البرجوازية القومية تفرض على الطبقة العاملة وكل قوى الامة الوطنية والتقدمية تأييد نضالها الثوري في مراحل صعودها ، وبذلك تمثل (البرجوازية) ارادة كل قوى الامة الخيرة ، وتقودها نحو تقدم المجتمع وتطوره .

إذا كان هذا الأمر لا مناص منه في مرحلة التطور الديمقراطي بقيادة البرجوازية ، افلا يكون من المفروض ايضا على الطبقة العاملة ان تمثل ارادة الامة باسرها في مرحلة اضطرارها لقيادة الثورة الوطنية الديمقراطية نتيجة عجز البرجوازية الوطنية عن النهوض باعباء انجاز مهام ثورتها؟

بعبارة اخرى ، اذا كانت البروليتاريا قد اضطرت بحكم مقتضيات التطور الى تأييد البرجوازية في اوروبا يوم كانت هذه البرجوازية ثورية ، افلا يتوجب على برجوازية بلداننا العاجزة عن اداء دورها التاريخي ان تؤيد قيادة الطبقة العاملة لثورتها الوطنية الديمقراطية؟

وإذا كان الجواب ، ايضا لا مهرب للبرجوازية من تأييد الطبقة العاملة ، كي تتمكن البرجوازية من ان تلعب دورها الوطني والتقدمي ، فان السؤال يعود من جديد لي طرح نفسه على الطبقة العاملة وطلبيعتها الشيوعية : هل بالامكان اجبار البرجوازية الوطنية على التزام برنامج الثورة التي تقودها الطبقة العاملة ، ما لم تلمس كل قوى الامة وتشهد بكفاءة الطبقة العاملة وقدرتها على التعبير عن مشاعر الجماهير الشعبية

القومية والطبقية ونهوضها باعباء النضال في سبيل الاهداف القومية والطبقية معا؟

وإذا كان الجواب، مرة اخرى، لا مفر من التسليم به، فإن السؤال نفسه، يعود لي طرح نفسه مرة اخرى: هل تتمكن الطبقة العاملة من عكس مشاعر الجماهير القومية والتعبير عن آمالها ومطالبها الوطنية والديمقراطية، ما لم تكن هي حركة الامة القومية، بالمعنى البروليتاري للكلمة بطبيعة الحال؟

ان برجوازية بلداننا عاجزة عن تحقيق مهام ثورتنا الوطنية- الديمقراطية، وبالتالي فهي عاجزة عن جعل حركتها القومية حركة شاملة للامة العربية بأسرها، لذلك فان التطور التاريخي يلقي على عاتق الطبقة العاملة العربية مسؤولية قيادة الثورة الوطنية الديمقراطية نيابة عن البرجوازية وبالتالي فانها (البروليتاريا العربية) مطالبة بأن تجعل من حركتها السياسية الشيوعية حركة للامة العربية بأسرها، بحيث لا يبقى مجال لاي طبقة او فئة اجتماعية- اقتصادية او فكرية او سياسية، اذا ما رغبت في العمل الوطني والتقدمي، غير مجال التحالف مع الشيوعيين والتعاون معهم في سبيل صياغة برنامج الثورة العربية وقيادة كفاح جماهيرنا العربية الثوري نحو اهدافه القريبة والبعيدة، الطبقة والقومية!..

٢- عرض المسألة من وجهة نظر الماركسية- اللينينية.

إذا كانت الماركسية قد حددت مهمة البروليتاريا في اسقاط سلطة البرجوازية ونظامها الرأسمالي واقامة دكتاتوريتها بغية انجاز مهام مرحلة الانتقال الى الاشتراكية والشيوعية، فان الماركسية- اللينينية واميتها الشيوعية، اضافت مهمة قيادة الثورة الوطنية الديمقراطية الى مهام البروليتاريا التقليدية. وبهذه الاضافة اصبح واجبا على الطبقة العاملة ان تقود نضال الامة وان تكون هي الامة قبل بلوغ المرحلة الاشتراكية. وما لم تتمكن الطبقة العاملة وحركتها الشيوعية من قيادة النضال الوطني الديمقراطي وتحقيق الثورة القومية. فإن وضع النظرية اللينينية موضع تطبيق يصبح امراً مستحيلاً. ولعل عدم نهوض الحركة الشيوعية العربية بمهمة قيادة نضال الامة العربية وبالتالي عجزها عن ان تكون هي الامة العربية نفسها، دليل يؤكد هذه البدئية!..

ان الاستحالة تتأتى من كون قيادة نضال الامة، تعني قيادة النضال الاقتصادي- الاجتماعي والفكري والسياسي، واجبار قوى الامة الاخرى على الانخراط ضمن نطاق الحركة العامة للطبقة العاملة والالتزام ببرنامجهما المرحلي، لذلك فان تقاعس الشيوعيين عن صياغة مثل هذا البرنامج لا يمكن تفسيره بغير اشاحة وجوههم عن القضايا القومية، هرباً من مصاعبها وتبعات النهوض بها وتقليص مهمتهم الى درك المطالبة النقابية الاصلاحية، وهي مهمة سهلة وثمانها بخس جدا اذا ما قيس بالثمن الباهظ الذي يدفعه الشيوعيون حين ينهضون بقيادة الامة كما هي الحال في الفيتنام مثلاً، ولكن. لماذا نذهب بعيداً وأمامنا جبهة التحرير الجزائرية والجبهة القومية في اليمن الديمقراطية الشعبية والمقاومة الفلسطينية، هذه الحركات القومية قدمت جهداً وتضحيات تفوق بما لا يقاس الجهد والتضحيات التي قدمتها الحركة الشيوعية. فكيف يمكن لحركة بلداننا الشيوعية ان تقود نضال الامة العربية وتصبح هي الامة العربية وهي تهرب من اداء مهمتها التاريخية وتبحث عن مهمة هي اقرب الى مهام النقابات ونضالها المطليبي؟

مثلاً: هل كان بوسع الحزب الشيوعي الجزائري ان يقود نضال الشعب الجزائري وهويتبني النظرية الاستعمارية القائلة باعتبار الجزائر جزءاً من فرنسا، في وقت يقاوم فيه الشعب الجزائري عملية اللاحاق هذه؟

وهل كان بوسع الشيوعيين ان يقودوا كفاح الامة العربية ضد الصهيونية وهم يهتفون بحياة الاخوة العربية اليهودية وبسقوط الحرب بين العرب واليهود، في وقت تفتح فيه مكاتب التطوع في جيش الانقاذ وعلان حرب التحرير الشعبية ضد الصهيونية والامبريالية؟

ان الطبقة العاملة وحركتها الشيوعية في بلداننا لا تستطيع ان تلعب دورها التاريخي على الوجه الأتم ما لم تعتمد أساساً على تحالفها مع الفلاحين، كي تجعل من حركتها حركة للاغلبية الساحقة للأمة، ولذلك فإنها مطالبة بأن تكون فعلاً هي حركة الامة اذا فهمنا الحركة القومية هي الانعكاس الفكري والسياسي والثقافي لوجود الامة الاقتصادي- الاجتماعي والتاريخي والجغرافي.

خامساً- خلاصة الفصل الثالث وخاتمته .

ان العوامل السلبية التي اشرنا اليها، وطبيعة ظروف نشوء الاحزاب الشيوعية العربية، بقدر ما توضح المصاعب التي واجهتها هذه الاحزاب، فإنها وبقدر اكبر تكشف كم كانت بعيدة عن مضمون الاساس النظري الذي يفترض بها التزامه وارساء كفاحها على اساسه! . . .

إن ادارة الظهر للقضايا القومية واعتبارها مهاماً للبرجوازية، جعل هذه الاحزاب على هامش حركة التاريخ، تاركة للحركة القومية، أهم قضايا التحريك والاثارة والتعبئة ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية. وقد جاءت تطورات الاحداث لتجبر احزابنا الشيوعية على مراجعة موقفها من قضايا جماهيرنا القومية ولكن هذه المراجعة التي اعادت الشيوعيين الى واقعهم العربي لم تصحح الخطأ الفادح، ولم تشكل نقلة جذرية، وإنما كانت عملية انتقال جزئي وقفت عند حدود الاعتراف بالمضمون الطبقي التقدمي والوطني للقضايا القومية، وقفة نقلتها من العزلة عن قضايا الجماهير القومية، الى التبعية للبرجوازية، في حين ان المطلوب كان وما يزال، انتقالاً يجعل الشيوعيين طليعة للطبقة العاملة العربية وحلفائها الفلاحين ولكل فئات شعبنا العربي الكادحة. . . طليعة تتبنى القضايا القومية والوطنية والطبقية، وتطرح نفسها طليعة للامة العربية.

لقد اخطأت الاحزاب الشيوعية، بتبنيها للنظرة الاوروبية، سواء في عزلتها عن القضايا القومية، أو في تبعيتها للبرجوازية وفي تبريرها لذلك التبني، باعتمادها لمفهوم «التطور اللارأسمالي بقيادة البرجوازية»، ولكن امكانية تصحيح تلك الاخطاء، ما تزال واردة، اذ بوسع هذه الأحزاب مراجعة موقفها وتصويبه. وما يساعدها على ذلك ان الحركة القومية بعد اعترافها باسرائيل وعجزها عن قيادة تطور مجتمعاتنا، قد فقدت كل إمكانية لتجديد نفسها كما فعلت في عشرينيات هذا القرن واربعينياته. . .

ان حركة الطبقة العاملة العربية مطالبة بأن تجعل من نفسها حركة لجماهير الامة العربية، وطلية لثورتها الوطنية الديمقراطية المرتبطة بالثورة الاشتراكية، والمتداخلة معها.

القسم الثاني

في رؤية حزب العمل الاشتراكي العربي للاوضاع العربية

الفصل الأول- رأي التقرير السياسي في قضايا الثورة العربية الفكرية والسياسية.

الفصل الثاني- رؤية الحزب لتطورات الاوضاع في الأقطار العربية.

الفصل الثالث- اتفاقات «معسكر داوود» منعطف حاسم في تاريخ المنطقة.

الفصل الرابع- الحزب يدعم كفاح الشعب العربي في الصحراء الغربية.

هذا القسم من تقريرنا السياسي، يتميز بخصوصية عن بقية اقسام هذا الباب، نظرا لكونه يتضمن مراجعتنا النقدية لرؤية حزبنا للاوضاع العربية. اذ مثلما نقدنا وقيمنا رؤيتنا للاوضاع العالمية، فاننا نعود لنتقد ونقيم رؤية حزبنا للاوضاع العربية.

اننا إذ نراجع مفاهيمنا وآراءنا، إنما نهدف من وراء ذلك تبيان الجوانب الصائبة كي نكرسها في وعينا ونرسخها في اذهاننا، ونحدد الخاطئة منها كي نسقطها من قناعاتنا ونتحرر منها نهائيا، بعد أن تصبح مكشوفة للعيان عارية مفضوحة. ان احتفظنا بها تشغل حيزا من ادبياتنا فلأننا لا نستطيع مسحها بعد أن أصبحت تاريخا ولم تعد ملكنا لوحدنا وإنما أصبحت جزءا من ماضينا الذي يرتبط بحاضرنا، أولا، ولأننا نرغب في استذكارها لتبقى حاضرة كما الصواب، بقاء، يحصننا ضد احتمالات تكرارها أو الوقوع بما يشابهها، ثانيا.

ان النظرية العلمية، لا تؤكد صوابها بالاستناد الى جوهرها وثقتها بنفسها، فحسب، وإنما بالاستناد، ايضا، الى استحضار النظريات المثالية الخاطئة، ونحن حين نشخص اخطاءنا ونبقيها حاضرة أمام أنظارنا، فإنما نؤكد صوابنا، ونجدد مناعتنا ضد احتمالات تكرار اخطاء الماضي ذاتها وتوقيا لاحتمالات اقتراف اخطاء مماثلة او مشابهة.

هذه هي احدى مكاسب المراجعة النقدية لأدبياتنا، عامة وادبياتنا الرسمية على وجه الخصوص.

الفصل الأول

رأي التقرير السياسي في قضايا الثورة العربية الفكرية والسياسية

لقد أولى مؤتمرنا التأسيسي وبالتالي التقرير السياسي الصادر عنه، قضايا الثورة العربية الفكرية والسياسية والطبقية، اهتماما ملحوظا، شغل أكثر من ثلث صفحاته. وقد استهل التقرير تناوله للموضوع العربي، بالوقوف امام موضوع «التطور اللارأسمالي» فعارض اطلاقها على الثورة العربية ومنجزاتها التي تحققت في بعض البلدان العربية، بمدخلة فكرية كشفت طبيعة تناقضات الثورة العربية. كما وقف التقرير أمام مجازر ايلول وتموز في الاردن، وقفة نقدية، وتعرض لمجازر النميري في السودان فأدانها، وأعاد إلى الأذهان معارضة الحزب لقبول مصر لمشروع روجرز، فأكدها، وسجل رؤيتنا الى آفاق الصراع الذي كان قائما على السلطة في مصر آنذاك، ورفضنا لاتحاد الجمهوريات واسلوب تحقيقه، ورفع التقرير شعار الحزب الشيوعي العربي الموحد، وشرح بايجاز أهمية هذه الصيغة وضرورتها لتجاوز التجزئة وحدودها التي فرضتها القوى الاستعمارية... الخ.

وعلى سبيل المثال، وليس الحصر، سنقتطف بعض الأمثلة لأهم موضوعات تقريرنا السياسي الصادر عن مؤتمرنا الأول:

أولا- رأي التقرير السياسي في موضوعة التطور اللارأسمالي.

ان تطورات الأحداث في وطننا العربي، تدفعنا للقول بأن فهمنا لموضوعة التطور اللارأسمالي كما سجله مؤتمرنا الأول، صائب مئة بالمئة، الأمر الذي يعزز ثقتنا بأنفسنا، خاصة وأن هذه الموضوعة قد طرحتها الحركة الشيوعية في لقاءاتها الاممية. ان تقريرنا السياسي قد سجل رأيا يمكن اعتباره مرجعا فكريا للتدليل على خطأ نظرة الأحزاب الشيوعية العربية لموضوعة التطور اللارأسمالي. وبوسعنا أن نغني وجهة نظرنا بمزيد من التفسير والتحليل لتكون اسهاما فكريا متواضعا في بلورة دليل الثورة ونظريتها.

واضح أن محاكمة تقريرنا لموضوعة «التطور اللارأسمالي»، لم تكن محاكمة نظرية مجردة، وإنما كان مصدر اهتمامنا ودافعنا للتصدي لدعاتها يرجع إلى تقديرنا لمبلغ الضرر الذي تلحقه مثل هذه المفاهيم بحركة الطبقة العاملة السياسية. فكلنا يتذكر كم اولت بعض الاحزاب الشيوعية العربية هذه القضية التي طرحنا لتشكيل اساسا نظريا وصيغة فكرية لتبرير قيادة البرجوازية الوطنية للثورة وتكريس ذيلية الحركة

الشيوعية لها. وقد كنا واعين تمام الوعي بؤس ذلك التنظير وبعده الشاسع عن النظرية اللينينية. إذا استبدلنا تعبير «القيادات البورجوازية الصغيرة» بتعبير «البورجوازية الوطنية» فإن وجهة نظرنا التي تضمنها تقرير مؤتمرنا الأول تشكل اسهاماً حقيقياً في بلورة مفاهيم الثورة العربية.

ثانياً- نظرة التقرير السياسي لموقف الحزب الشيوعي السوداني من انقلاب هاشم العطا.

لقد وقف المؤتمر الوطني الأول أمام أحداث السودان الدامية، التي اقترفتها الفاشية السودانية، اثر فشل انقلاب هاشم العطا، وسجل رأياً كفاحياً في احدى أهم وأخطر القضايا التي واجهت وما تزال تواجه حركة الطبقة العاملة العربية، عنيماً: قضية الانقلابات العسكرية ودور الجيش في أحداث الثورة.

ان الاعتزاز ليملاً اذهاننا، ونحن نطالع الصفحات الخمس التي احتوت رأي حزب العمل الاشتراكي العربي ووجهة نظره، في قضية لا تعني ادارة الظهر لها سوى التشبه بالنعامة.

لقد اتهمنا بأننا حاكمنا موقف الحزب الشيوعي السوداني بفهم واسلوب حزب العمل الاشتراكي العربي وليس بفهم واسلوب الحزب الشيوعي السوداني، الأمر الذي انطوى على شيء من التعسف بحق الرفاق السودانيين! ..

ان اقدام الضباط الوطنيين والديمقراطيين على الانقلاب ونجاحهم في السيطرة، على زمام الأمور، يحتم على الشيوعيين، من وجهة نظرنا، ان يبادروا الى دعم الانقلابيين بحمل السلاح والنزول الى الشارع والسيطرة على المواقع الاستراتيجية وتصفية رموز الرجعية والعمالة التي يتقدمها جعفر النميري نفسه، وأن يجعلوا من مبادرتهم مساهمة فعلية في الانقلاب بغية تحويله الى ثورة وطنية ديمقراطية تحقق امانى الشعب السوداني واهدافه الطبقيّة والوطنية، وقد انصب نقدنا لرفاقنا الشيوعيين في السودان، الى انهم انشغلوا بتنظيم المظاهرات وقيادتها طيلة ايام الانقلاب الثلاثة، بدلا من حمل السلاح ومقاتلة اعدائهم الطبقيين. لذلك، فان تبريرهم لموقفهم، بحجة عدم امتلاكهم للسلاح وجهلهم لكيفية استخدامه، امر غير مقبول وغير مقنع، لأنه يتعارض مع تعاليم لينين التي تؤكد على ضرورة امتلاك السلاح والتعلم على استخدامه.

ان مراجعة ما كتبناه، آنذاك، لا تدعونا، اطلاقاً الى التراجع عنه، ليس لاننا نتعصب لفهمنا واسلوب نضالنا، بل لأن هذا الفهم والاسلوب لا يمكن للحركة الشيوعية العربية الاستغناء عنها ويكفيها دليلاً على صحة منطقتنا، ان نجلب انتباه اولئك الشيوعيين الذين ما يزالون متسمرين عند النظرة القديمة تجاه المؤسسة العسكرية، الى ما حدث في افغانستان! ..

ان الشيوعيين الافغانيين، قد اعطوا دليلاً حسياً ملموساً، على ضرورة الاهتمام بالمؤسسة العسكرية واختراق جدار انضباطها بغية استخدامها لدعم كفاح الجماهير وتمكينها من أحداث الثورة واستلام السلطة.

ان الحدث الافغاني لذو دلالة بالغة الأهمية، لتأكيد قناعتنا، وإذا قيل أن ظروف افغانستان تختلف عن ظروف السودان، فان قولاً كهذا لا يعدو عن كونه حقاً يراد به باطل، ووجه الحق فيه يتجلى في كون

الظروف مختلفة فعلا ، ولكننا لا نحتكم الى خصوصية كل من القطرين وإنما احتكامنا يستند الى ما هو عام في مسألة استخدام المؤسسة العسكرية، وفيما إذا كانت ممكنة ام لا؟! .

ان جواب حزب العمل الاشتراكي العربي، الذي حمله تقرير مؤتمره الأول، أكد على هذه الامكانية وانطلاقا من قناعته حاكم موقف الحزب الشيوعي السوداني، أما رد الرفاق السودانيين، أو تفسيرهم لخطأ موقفهم فليس كافيا ، وإذا جاز التذرع به (التفسير) لتبرير الخطأ فإنه لا يكفي . لذلك يجب أخذ التجربة المريرة مأخذ جد ودرس، واجراء تعديل أساسي ، على أسلوب الكفاح بحيث يعاد النظر بفهم الشيوعيين لدور المؤسسة العسكرية بكونه دورا هاما في قضية احداث الثورة واستلام السلطة، ومثل هذه الاعادة لا تلغي ولا تتعارض مع الاعتماد على الجماهير، بل على العكس تماما فإن امتلاك السلاح والتعلم على استعماله نهج لينيني سليم ومؤكد، هدفه دعم كفاح الجماهير وتمكينها من تحقيق اهدافها بقوة ارادتها المسلحة! ..

وها هي تجربة السودان نفسه تؤكد على خطأ تغييب المنهج اللينيني الداعي إلى ضرورة امتلاك السلاح والتعلم عليه واستعماله، وقد كان الثمن الذي دفعه رفاقنا في السودان باهظا جدا، نتيجة عدم التزامهم الصارم بالمنهج اللينيني بخصوص اساليب الكفاح المتباينة والمتعددة والتي يتقدمها كلها العنف الثوري المسلح. ثم ألم تؤكد الوقائع على أن تطورات الوضع في السودان قد تجاوزت اسلوب الكفاح السلمي، مما يشير إلى أن الرفاق كانوا مشدودين لتجربتهم الكفاحية عام ١٩٦٤ دون أن يأخذوا مستجدات الوضع السوداني بنظر الاعتبار! ..

لقد آن الأوان، لأن يتحرر الشيوعيون من جمود النظرة السابقة تجاه المؤسسة العسكرية وأن يتعلموا كيفية استخدامها في إحداث الثورة. أليس الجنود والضباط الصغار من ابناء شعبنا: العمال والفلاحون، والبورجوازية الصغيرة في المدن وسائر فئات الكادحين؟

فلماذا لا نولي هؤلاء الجنود ما يستحقونه من اهتمام ورعاية تضعهم في صلب قضية الثورة وتفجيرها.

ثالثا- حزب العمل الاشتراكي العربي وقضية الوحدة العربية.

١- انطلاقا من ايمانه بوحدة الأمة العربية فقد أولى حزبنا قضية قيام «اتحاد الجمهوريات العربية» اهتماما كبيرا، وحذر من نتائجه الضارة.

كان حزبنا حازما في معارضته المبدئية لاتحاد لا يمت لقضية الوحدة بصلة:

«ان الاسم الذي سمي به الاتحاد لا يعبر عن مضامينه الحقيقية»^(١)

ان معارضتنا، كانت مبنية ومنطلقة من كون الاتحاد محاولة لتزييف قضية الوحدة التي نؤمن بها ونذود عن جوهرها وحق الجماهير في تقريرها .

لحزبنا وجهة نظر محددة بقضية الوحدة العربية مدونة بتقريره السياسي وفي العديد من ادبياته

ولكننا نؤيد أية وحدة تقوم بها أية قوة من قوى أمتنا العربية التقدمية والوطنية شريطة ان تتوفر فيها شروط الحدود الدنيا، التي يتقدمها شرط موافقة الجماهير الشعبية وضمان مصالحها (الجماهير) في الخريات الديمقراطية ورفع مستويات حياتها الاجتماعية-الاقتصادية والثقافية، وان تكون الخطوة الوحيدة، مثلا يقتدى به وحافزا لتدعيم التيار الوحدوي ومساندة قواه التقدمية والوطنية.

«أن الوحدة في رأي حزبنا، حزب العمل الاشتراكي العربي، هي مطلب رئيسي من مطالب الجماهير العربية وهدف كبير سوف يسهم حزبنا في النضال الفعال والجاد من اجل تحقيقها»^(١٢).

لا ريب في أن نبؤة مؤتمرننا الأول بانحياز الاتحاد قد تحققت برمتها. وحين نطالعها بعد مضي تسع سنوات على اطلاقها، نشعر كما لو أننا اخترقنا الحاجز الزمني وتمكنا من مشاهدة بلوغ فكرة قيام الاتحاد الى نهايتها المنطقية، لأن الفكر الخاطيء يصل عكس نقطة انطلاقه عندما يبلغ نهايته المنطقية. فحينما اطلق اهل الاتحاد فكرة الوحدة العربية على اتحادهم. اتهمناهم بالزيف وتشويه فكرة الوحدة، وقلنا ان الايام ستكشف الباطل وستؤكد سلامة موقفنا، ولم نكن نفتعل معركة أو نعتبط امرا، أو نرجم بالغيب ونهرف بما لا نعرف، وإنما كنا ننطلق من كون فكرة الاتحاد لا تمت لفكرة الوحدة بصلة، وبما أن الممارسة هي مقياس صحة المفاهيم النظرية او خطئها، فقد راهنا على عدم نجاح الاتحاد وانهاره. ولم ننتظر طويلا، كي تنجح مراهنتنا، فقد تشتت شمل الاتحاد خلال فترة وجيزة، وتحطم كيانه على صخرة تنافر المصالح الطبقية للبرجوازيات العربية.

لقد اعتبرنا الاتحاد «مثلا سيئا عن الوحدة، سواء في المقدمات التي أدت إلى قيامه أو في النتائج المتوقعة لمصيره...»^(١٣). وعندما انهار وتلاشت معالمه، فقد شعرنا بالمرارة لهذا التخبط الذي يعانیه كفاحنا العربي، رغم النهاية المنطقية التي بلغها الاتحاد والتي اكدت صحة رؤيتنا وصواب فهمنا لقضية وحدة امتنا العربية.

٢- لقد كنا سابقين أيضا لرفع شعار الحزب الشيوعي العربي الموحد ورغم أنه «الشعار» تنظيمي، بيد أن ابعاده الطبقية والفكرية والسياسية، واضحة وعلى درجة كبيرة من الأهمية. فبدون تحديد صيغة واضحة للعمل الشيوعي الثوري العربي الموحد، فان كل الدعوات والمحاولات واللقاءات، سوف تبقى تدور في اطار التكتيك المتبدل، الذي يجعل كل طرف مدفوعا بمصلحته الحزبية الذاتية الضيقة، بغية الاستفادة على حساب قضية العمل الشيوعي الثوري العربي الموحد نفسها. وفي مثل هذه المسلكية الانتهازية، تنحر المبادئ والقواعد الاخلاقية البروليتارية، وتداس القضية الكبرى، على اعتبار المصالح الحزبية الضيقة.

ايها الرفاق اعضاء المؤتمر الثاني

ان الوثيقة المدرجة على جدول اعمال مؤتمركم العتيد، والمتعلقة بالعمل الشيوعي الثوري العربي الموحد والمقدمة الى قيادات فروع حزبنا في ٢٠ كانون الثاني ١٩٨٠ ان هذه الوثيقة، بقدر ما تسجل

(١١، ١٢، ١٣) التقرير السياسي: مرجع سابق ص ٨٤، ٨٥ على التوالي.

لحزبنا مبادرة كفاحية نظرية، تعبر عن ايماننا بوحدة امتنا العربية وبواجب الشيوعيين النضالي تجاهها، فانها (الوثيقة) تستند الى مبادرة قيادة حزبنا، حزب العمل الاشتراكي العربي، التي كرسها اجتماعها في حزيران ١٩٧١، المشار إليه في تقريرنا السياسي وتشكل امتدادا متطورا لشعار الحزب الشيوعي العربي الموحد الذي أقره مؤتمرنا الوطني الأول ايمانا بما أقرته قيادة حزبنا العربية.

ان مؤتمرنا مدعو لأن يقر وثيقة العمل الشيوعي الثوري العربي الموحد، لتكون وجهة نظر حزبنا المعتمدة في التعامل مع بقية الأحزاب الشيوعية والمنظمات الماركسية-اللينينية وسائر الأطراف المكونة لحركة الثورة العربية.

الفصل الثاني

رؤية الحزب لتطورات الأوضاع في الأقطار العربية

مثلاً كان حزبنا يرصد تطورات الأحداث في العالم، باستمرار وبشكل اسبوعي تقريباً، فقد كان يراقب أوضاع الأقطار العربية ويحلل تطوراتها ويستخرج الاستنتاجات المنطقية التي تشكل أساساً لتحديد نظرتة وموقفه. وانطلاقاً من التزامنا بنظرية التحول نحو الشيوعية، التي تحتم على من يلتزم بها مراجعة رؤيته والتدقيق بصحة تحليله واستنتاجاته، وكشف الأخطاء المقترفة فإننا سنقف وقفة مسؤولة نراجع خلالها أهم النجاحات والاختلالات في رؤيتنا، كي نكشف لأنفسنا ولجماهيرنا حقائق نظرتنا، بأمانة علمية بقدر ما نعتد وتعز بالصواب، فإنها تكشف الخطأ وتندد به. فما هو حجم الصواب، وما هي حدود الخطأ في رؤيتنا ومواقفنا التي حددناها خلال الفترة المنصرمة؟

أولاً- رؤية الحزب لتطور العلاقات المصرية- السوفياتية.

١- عندما نراجع نظرة تقريرنا السياسي إلى آفاق تطورات الأحداث في الوطن العربي، لا بد ان نسلم بصوابها. وعلى سبيل المثال فقد تنبأنا بارتقاء السادات باحضان اميركا ومعاداته للاتحاد السوفياتي: «ان الدلائل كلها تشير إلى أن الامبريالية عامة والاميركية خاصة سوف تدعم الحكم القائم- في مصر- وسوف تحقق له حلاً جزئياً يزيع بعض العبء عن كاهله»^(١٤).

ان الثقة في صحة الاستنتاجات تتجلى في اللهجة الجازمة التي كنا نتحدث بها:

«ان كلام السادات هو التمهيد النهائي للتعامل مع الامبريالية... انه يبيت اجراءات اخرى لتخريب العلاقات مع المعسكر الاشتراكي لضعاف، قدرة مصر القتالية واخضاعها لان تستسلم للامر الواقع...»^(١٥).

هذه هي لهجة التقرير الجازمة التي كنا نتحدث بها في وقت كان فيه بعض الشيوعيين الآخرين، يطلبون ويزمرون للمعاهدة التي عقدها السادات مع الاتحاد السوفياتي، وغط آخر من «الشيوعيين» كان يبني موقفه على اساس انقاذ مصر من «سنارة الحوت الاميركي»!

١٤، ١٥) التقرير السياسي: الصادر عن المؤتمر الاول، ص ٧٦، ٨٢ على التوالي.

٢- ولدى مراجعة أول تعميم صدر في أواخر عام ١٩٧٢، أي بعد انتهاء أعمال المؤتمر الوطني الأول، نطالع كلاما بصدد العلاقات المصرية- السوفياتية، أكدت تطورات الأحداث صحته وصوابه.

واضح ان حزبنا معارض للنظام المصري وسياسة السادات، ومن موقفه المعارض هذا، كان يرى مدى الظلم والتعسف الذي يتعرض له الاتحاد السوفياتي، تعرضا بقدر ما يضر اصدقاء العرب السوفيات فانه يلحق افساد الضرر بقضايانا القومية والوطنية.

٣- وانطلاقا من موقفه المعارض للسادات وبقينه بعمالته، فقد بادر الحزب بعد مضي اسبوع على نشوب الحرب الرابعة الى جلب انتباه اعضاءه وجماهيره لضرورة فضح حقيقة موقف اميركا وايضاح حجم دعم الاتحاد السوفياتي، وواجب اداء دورهم (الاعضاء) في كشف اغراض حملة الدعاية المصرية الخبيثة المناهضة للاتحاد السوفياتي.

ومثلما اذان التعميم الصادر في ١٤/١٠/١٩٧٣ سياسة معاداة السوفيات فانه أكد على أن المعركة قد كشفت من جديد خطأ السياسة التي كانت تحلم بتحديد اميركا، وتقليل من اهمية التحالف مع البلدان الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفياتي الذي يلعب دورا واقعيا ملموسا في دعم حلفائه.

ثانيا- نظرة الحزب لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

١- كانت وما تزال نظرة حزبنا تحمل من التفاؤل قدرا كبيرا تجاه جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وتعتقد على تطورها الوطني- الديمقراطي آمالا هي في جوهرها، ومضمونها، آمال الجماهير العربية العريضة... العمال... الفلاحين... المثقفين الثوريين، وسائر الذين لهم مصلحة في التقدم وتحقيق نموذج اجتماعي لحياة عصرية تليق بانساننا العربي.

ولدى العودة إلى أول تعميم صدر بعد المؤتمر الوطني الأول، نطالع تأكيدا لهذه النظرة المميزة.

٢- ان جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية قد لا تستطيع ان تجعل دورها بحجم الأدوار التي تلعبها الانظمة العربية الغنية، بالسكان والثروات، بيد أن المسألة ليست مسألة كم بشري وثروات نفطية وغيرها، وإنما المسألة تتعلق، برأينا، بنوعية دور الجمهورية الصغيرة التي تحمل رايات الوطنية والديمقراطية والاشتراكية العلمية، فهذه الجمهورية الصغيرة، بوسعها أن تكرر نموذجا لتشكيلة اجتماعية- اقتصادية، جديدة في المنطقة، تكريسا يبلور ويجسم نموذجا من نماذج التطور الاجتماعي-الاقتصادي- الثقافي، لم تشهده المنطقة من قبل، وبذلك تكون جمهوريتنا الصغيرة رائدة في خلق المثال المعبر عن نمط التطور القائم على اساس اسلوب الانتاج الاشتراكي، وهو مثال ما يزال كفاحنا العربي التقدمي يفتقر إليه.

بيد ان اهمية هذه الجمهورية الفتية، لا تتجلى في اعطاء مثال التطور الوطني الديمقراطي المرتبط بالثورة الاشتراكية والمتداخل معها، والقائم بحكم هذا الارتباط والتداخل، على اساس اسلوب الانتاج الاشتراكي... ان اهمية اليمن الديمقراطية الشعبية، لا تتجلى في اعطاء هذا المثال وهو عمل مهم جدا، فحسب، وإنما تتجلى اهميتها (اليمن الديمقراطية) ايضا، في كونها تحاول صنع المثال الوحدوي بين

اليمنين . وهو مثال لا يقل أهمية عن المثال الاجتماعي الاقتصادي- الثقافي الداخلي ، لانه (المثال الوجودي) هو الآخر جديد على المنطقة ، ليس بكونه يختلف من حيث مضمونه وأسلوب تحقيقه ومدى ثباته عن الأمثلة الوجودية التي تحققت والتي عكست مصالح وذهنية برجوازية اكدت تطورات الأحداث عجزها عن صنع مثال وجودي ناجح . . . ليس في اختلافه (المثال الوجودي) عن الأمثلة الوجودية البرجوازية ، يتميز نهج اليمن الديمقراطية الوجودي ، فحسب ، وإنما تتجلى أهميته أكثر ما تتجلى في كونه نهج يتجاوز ذهنية واسلوب الحركة الشيوعية العربية الاقليمي التقليدي ، تجاوزا ستكون له انعكاسات مؤثرة على مجمل الحركة الشيوعية العربية في المستقبل .

ان اليمن الديمقراطية ، بمحاولتها صنع المثاليين ، الطبقي والقومي ، تتميز عن الحركتين التقليديتين : القومية البورجوازية والاحزاب الشيوعية العربية ، وفي هذا التميز تتجلى أهمية دورها وضرورته .

ثالثا- الجانب الخاطيء في نظرة الحزب للانظمة البورجوازية .

١- ما دام الغرض من المراجعة ، كما حددناه ، هو تكريس الصواب ، وكشف الخطأ ، بغية تجنب تكراره ، فلا بد من الاعتراف بأن نظرنا إلى الانظمة البورجوازية العربية ، ليست كلها صائبة ، فعندما نرجع إلى التعميم الصادر في أوائل ايلول ١٩٧٣ ، اي قبل نشوب الحرب الرابعة ، بشهر واحد ، سندرك أننا لم نترك أي حيز لاحتمال أن تبادر الانظمة العربية الى شن الحرب واخذ زمام المبادرة في اعلانها . وبسبب هذه النظرة الجامدة ، عجزنا عن فهم النشاط المكثف الذي شهدته المنطقة خلال الفترة السابقة للسادس من تشرين الأول ١٩٧٣ ، فقد فسرنا الحديث الذي كان يدور عن تعزيز الجبهة الشرقية ضد اسرائيل ، على أنه نوع من أنواع الخداع الذي لا يمت لقضية الحرب والاعداد لها بصلة وفسرناه على أنه يريد تحقيق التسوية السياسية .

لا ريب في أن شيئا كثيرا مما تحدثنا عنه وتوقعناه قد حدث ، بيد أن الكثير الذي حدث لا يبرر الاطلاق والمبالغة التي تنفي اية امكانية لدى الأنظمة العربية ، للمبادرة بشن الحرب .

لقد اخذتنا مفاجأة الحرب ، واربكت العديد من كوادر حزبنا ، رغم اننا كنا واثقين من أن نظرنا لحكام مصر لا يمكن ان تخطيء الهدف ، بيد أن وضع المقاومة الفلسطينية وسوريا مع مصر في سلة واحدة ، ما كان يحدث لولا تمادينا في رؤية العملية الجدلية من وجه واحد في وقت أن الديالكتيك يتطلب رؤية الظواهر من كل جوانبها ووجوهها . لو أننا تركنا حيزا للاستثناء الذي تمثل في وقوع الحرب الرابعة ، اي لو أننا توقعنا الحرب ونبها الى أنها ستتخذ ستارا للاستسلام وقلنا انها لن تكون حربا وطنية ، لجنبنا رؤيتنا صفة الاطلاق التي جعلت مجرد وقوع الحرب- الخديعة برهانا كافيا لاتهامنا بالمغالاة والتحامل على الأنظمة «الوطنية»! . . .

كان هذا الأمر مهماً ، بيد أن الأهم منه ، يتجلى في اسلوب تحليلنا السياسي ، للواقع اللبناني والعربي والعالمي . ان المنهج المادي- الديالكتيكي يؤكد على أن كل بداية تحمل بذور النهاية ، وانطلاقا من هذا

القانون، فإن واقع الأنظمة البرجوازية العربية يحمل ما فيه الكفاية لاقتناعنا بعجزها عن تحقيق أهداف شعبنا في التحرير والديمقراطية والاشتراكية والوحدة العربية، غير أن هذه هي الحقيقة المطلقة، وكما هو معروف فهي تتكون من حقائق نسبية عديدة، ولذلك فإن رؤية الشيء من زاوية ما هو مطلق، تبتعد عن الواقع بعض الشيء، ما لم تنظر إليه (الشيء) من الزوايا النسبية التي يتكون منها. وهذا الأمر على درجة كبيرة من الأهمية. فحين نصدر حكماً بالعجز على الأنظمة البرجوازية بصورة عامة ومطلقة، دون أن نعود وندقق بالفوارق النسبية التي تميز بين قطر وآخر، فإننا سنبقى عرضة للمفاجآت، وهدفا سهلا للمباغطات والمناورات وعلى سبيل المثال، فإن مصر وسوريا أعدتا للحرب الرابعة وخاضتاها سوية، من أجل تحقيق التسوية السياسية مع إسرائيل، بيد أن منطلق كل منهما كان مختلفاً، كما تبين فيما بعد. فمصر خاضت الحرب بالاستناد إلى تفاهمها مع أميركا حول مشروع روجرز القاضي بعبور القوات المصرية والتفاوض مع إسرائيل، في حين أن سوريا قد خاضت الحرب، بهدف الحاق هزيمة بإسرائيل تجبرها على الانسحاب من الجولان والتفاوض حول القضية الفلسطينية. وكانت سوريا تعتمد على قواها الذاتية ودعم الاتحاد السوفياتي لها. ولذلك لحظنا، أن مصر بادرت إلى قبول وقف النار في حين أن سوريا دعت إلى استمرار الحرب! ..

إن العجز صفة عامة مشتركة لكل الأنظمة البرجوازية، هذه هي إحدى خصائص البرجوازية العربية. ولكن هذه العمومية، منبثقة مما هو عام ومشترك، أما ما هو خاص لكل قطر عربي فينبثق من طبيعة ظروف كل قطر على انفراد. وعندما ندقق بما هو خاص، سنجد فوارق تفرض علينا أخذها بنظر الاعتبار، وعكسها على رؤيتنا بحيث تصبح لدينا رؤية عامة مطلقة ورؤى خاصة بكل قطر عربي، كي نتمكن من تحديد نقطة التصويب التي نسدد إليها سهامنا، دون أن نغفل النقاط الأخرى.

إن الأمر الأهم، إذن، لا يتمثل في رسم خطوط رجعة تكتيكية تلافياً للأحراج، وتجنباً لردود فعل آنية غير مدركة ولا واعية. فنحن لا ندعي العصمة، ولا نخاف من الوقوع في الخطأ طالما لدينا استعداد لكشفه والاعتراف به وتحويله إلى درس يخدم نضالنا، وإنما نحن نريد أن نمتلك الأمر الأهم، الذي يتمثل في الاستخدام الصحيح لمنهج المادية-الديالكتيكية في التحليل واستخلاص النتائج! ..

عندما نتحدث عن قدرات البرجوازية وحدود إمكانياتها وإبعاد اندفاعاتها وحجم أفعالها، لا بد أن نستخدم باستمرار أدوات الاستدراك، لكن، بيد أن، غير أن. كأن نقول: «إن البرجوازية العربية عاجزة عن تحقيق أهداف شعبنا الكبرى، غير أن التسليم بهذه الحقيقة لا يعفينا من رؤية الاعتبارات القطرية التي تحكم موقف النظام... والنظام...»، وندخل في تفاصيل هذه الفوارق، دخولا يبين بوضوح حدود هذا العجز الطبقي وإبعاده الزمنية، على ضوء الرؤية العلمية الموضوعية، بحيث يكون لدى حزبنا موقف محدد من كل نظام من هذه الأنظمة وكل قضية من القضايا المتعلقة بها، والتي نجد ضرورة لا بداء رأي فيها أو نحدد موقفا منها، سواء كان هذا الرأي أو الموقف مستورا، أي داخليا أو علنيا.

وإذن، فإن الجانب الخاطيء في نظرنا إلى الأنظمة البرجوازية، يكمن في كوننا جعلنا حكماً عليها بالعجز مطلقاً لدرجة نفينا معها إمكانية شن الحرب من قبلها، دون أن نحسب حساباً لحركتها وتكتيكاتها

ومحاولاتها تبرير وجودها بافعال وممارسات ، قد تجد نفسها مضطرة في بعض الاحيان الى القيام بها كي تدفع عنها التهم وتعزز منطقتها وادعاءاتها، فضلاً عن كون الحرب وسيلة من اهم وسائل التضليل! ..

لقد وقعت الحرب الرابعة وتأكدت وجهة نظرنا القائلة بعجز الأنظمة عن مجابهة إسرائيل والامبريالية، ولكن هل كانت صحيحة مساواة سوريا مع مصر السادات، رغم الاختلافات في طبيعة تكوين تاريخ كل منهما السياسي والطبقي؟

رابعاً- الرؤية البروليتارية العلمية في مواجهة الحرب الرابعة!

١- رغم اقتناع المكتب السياسي الوطني بان وراء اعلان الحرب الرابعة من قبل مصر وسوريا ضد اسرائيل، مخططاً غير وطني يهدف الى اتخاذ الحرب ستاراً لتمرير خيانة قومية، فانه بادر الى اتخاذ موقف قومي داعم لمصر وسوريا. فاصدر بياناً حث فيه اعضاءه وجماهيره لدعم الموقف العربي، وطالب بضرورة استمرار القتال حتى تتحرر فلسطين من الاستعمار الصهيوني الاستيطاني، وحذر من مغبة ايقاف القتال وحمل مقترفيه مسؤولية تبعاته:

«اننا اذ ندعو كافة القوى الوطنية والتقدمية والمقاومة الفلسطينية لان ترمي بكل ثقلها في المعركة الى جانب مصر وسوريا، فاننا نحذر من مغبة الخضوع للضغوط الامبريالية ونعتبر ايقاف القتال مؤامرة استعمارية وخيانة لارواح الشهداء ولأقدس قضية عربية».

٢- هذا هو الموقف العلني الذي واجه به حزبنا مخطط الانظمة العربية الهادف شن حرب محدودة بغية تحسين مواقعها في المساومة السياسية مع اسرائيل، ولولم نكن على ثقة بأن هذه الانظمة دون مستوى قيادة حرب كالحرب التي يتطلبها تحرير فلسطين، لما اقدمنا في مثل تلك الظروف على طرح ذلك الموقف الجريء. ولكن هل كنا مغامرين او متجنين ومتعسفين بحق من وضعوا خطة الحرب ونفذوها؟

ان القائد العربي الذي يصل، من موقع المسؤولية التاريخية، لقناعة بإمكانية شن حرب على اسرائيل والحاق هزيمة بها تجبرها على الرضوخ للحق العربي، سيكون خائناً اذا هو قبل بما قبل به السادات الذي وضع خطة الغدر والخيانة القومية ونفذها في السادس من تشرين الاول بعد ان خدع الجماهير والاتحاد السوفياتي وسوريا.

ان حقنا العربي في فلسطين واضح والمفروض بالقادة العرب الذين يخططون للحرب ضد اسرائيل ان يبنوا خططهم على اساس تحرير فلسطين، والا فان الحرب ستكون نمطاً من انماط استنزاف القوى العربية لا فائدة من ورائه. لذلك فان الاقدام على الحرب الخاطفة سيكون مغامرة خطيرة ما لم يقم على واحد من اساسين: اما ان تكون هذه الحرب جزءاً من حرب تحرير شعبية شاملة وطويلة المدى، واما ان تعد على اساس توجيه ضربة قاصمة لاسرائيل واجبارها على الاستسلام والرضوخ للارادة العربية في اقامة نظام وطني ديمقراطي تقدمي يتعايش في ظله المسلمون والمسيحيون واليهود.

٣- في اليوم السابع من تشرين الاول اي في اليوم الثاني للحرب، قدر المكتب السياسي الوطني ان الحرب الرابعة ستكون ستاراً «لفرض التسوية وفقاً للشروط الاسرائيلية». وعندما نعود الى تقديرنا هذا،

بعد سبع سنوات، نلاحظ ان رؤيتنا لم يربكها ضجيج الحرب، فشقت طريقها الى المستقبل لترى التسوية وقد تحققت «وفقا للشروط الاسرائيلية» فقد اخترقت رؤيتنا السياسية حجاب الزمن واكتشفت توقيع السادات على اتفاقات «معسكر داوود» وانهاء حالة الحرب وتطبيع العلاقات ودخول الصهيونية الى مصر وارتفاع العلم الاسرائيلي في القاهرة.

٤- ان المعلومات والبدхийات التي اعتمدناها لتقدير الموقف وتحديد طابع الحرب وعدم وطنيتها، قد ساعدتنا على الرؤية السليمة فيما يتعلق بمسألة وقف القتال والتنازلات امام اسرائيل وانفراد القوى اليمينية بتقرير مصير الحرب.

عام ١٩٤٨، باعت البرجوازية الكومبرادورية والاقطاع، فلسطين الى الحركة الصهيونية وجعلت وعد بلفور وحلم الصهيونية، حقيقة واقعة، وعام ١٩٧٧، جعل السادات الحرب الرابعة مركبه الى «معسكر داوود»، الا تكفي خيانتان قوميتان كي نقتنع بتوالي الخيانات وتعاقب الهزائم ما دامت البرجوازية تهيمن على قيادة معاركنا القومية؟

تأكد تقدير الحزب، وراح السادات يطلب وقف اطلاق النار بحجة ان اميركا دخلت الحرب وانه على غير استعداد لمحاربتها. حجة مضحكة ومفضوحة، بل ومخجلة. ولكن منذ متى كانت العمالة والخيانة تخجل من منطقتها؟

عبرت اسرائيل الى ضفة القناة الشرقية وطوقت الجيش الثالث (٤٥٠٠٠ جندي) وحطمت قواعد صواريخ سام وحاصرت مدينة الاسماعيلية. وكانت خيانة السادات، من اهم العوامل التي قلبت الانتصار الذي حققه الجيش المصري الى هزيمة وركوع على عتبة الكيلو متر ١٠١ امام احذية الضباط الاسرائيليين! ..

خامسا- الرؤية التي لا تخفيء الهدف!

بمناسبة الذكرى السابعة لهزيمة الخامس من حزيران ١٩٦٧، اصدر الحزب بيانا، اعاد فيه تسجيل نظرتة لواقع الانظمة العربية وحدد ابرز سمات المرحلة في ضوء ظروف عام ١٩٧٤، تحديدا اكدت الوقائع صحته بنسبة عالية. فلو تجاوزنا اسلوب الجزم والتركيز الذي ينم عن الاعتداد بالنفس والرؤية لدرجة المغالاة، والذي اعاد الى الازهان خطأ كان يشوب نظرة الحزب، عنينا «الاطلاق» فتعبير ان اتفاقات فك الارتباط قد كرس «نهائيا» عجز الانظمة بالمطلق غير دقيق. ويجب ان يقلع عنه الحزب، اذ ان لكل قطر ظروفه واوضاعه المختلفة ولا يصح تجاهل دور هذا الاختلاف في ابراز العجز او تأخير ظهوره. ذلك ان التطور المتفاوت بين الاقطار العربية يجعل نظرتها وتعاملها متفاوتا ايضا مع مجمل القضايا. ولكن مع ذلك فان الرؤية التي جسمها اسلوب الجزم والتركيز لم تجانب الصواب، وتكفي رؤية موقع النظام المصري الحالي وعقد اتفاقات «معسكر داوود»، والحرب الاهلية اللبنانية، لتأكيد صواب نظرة الحزب والتسليم بدقة الرصد السياسي الذي حققه. أليست الوقائع اشياء عنيدة؟

لقد قال الحزب ان حرب تشرين ليست وطنية، وانفرد بتحديد طابعها هذا، ولاقت وجهة نظره

معارضة واسعة بلغت لدى البعض درجة الاستنكار ، ولكن الوقائع ارغمت جميع التقدميين والوطنيين الذين عارضوا تحديدنا لطابع الحرب على الاعتراف بأن رؤية حزب العمل الاشتراكي العربي لطابع الحرب الرابعة لم تخطئ الهدف!

سادسا- عندما تتمركز العمالة في موقع السلطة .

١- منذ استفراده في مركز السلطة، كان السادات موضع اتهام بالعمالة من قبل حزبنا، ولقد مر معنا رأي تقرير مؤتمرا الأول فيه وكيف أن تطورات الأحداث كانت تزيدنا قناعة، يوما بعد يوم بارتباطه باميركا. كانت كل تحركاته وممارساته وكلماته مثار شك ومصدر ريبة لدينا.

ومن منظار عدم ثقتنا بالسادات، رأينا في زيارته إلى أميركا في الأول من نيسان ١٩٧٧، مؤشرا لتحول مصر الى قاعدة للامبريالية الاميركية واسرائيل! . . .

لقد نظر الحزب الى تلك الزيارة باهتمام بالغ عكسه تعميمه الداخلي الصادر في ذلك الوقت، والذي جاء فيه:

«يبدو ان السادات يحمل في جعبته مقترحات بتحويل مصر الى قاعدة من قواعد انطلاق النشاط الاميركي في افريقيا، لتكون كما هو وضع ايران (الشاه) قلعة من قلاع الوجود والانطلاق الاميركي العسكري والاقتصادي». وستكون «التسوية مع اسرائيل تحصيل حاصل ونتيجة حتمية» لسياسة السادات الرجعية».

٢- كتب هذا الكلام في اوائل نيسان ١٩٧٧، وبعد سبعة شهور ونصف، ركب السادات الطائرة الى مطار بن غوريون، وزار القدس وخطب باللغة الانكليزية في الكنيسة الاسرائيلي، ومن يومها قطعت مصر الرسمية علاقتها بالعرب والعروبة وتحولت الى قاعدة لاميركا واسرائيل، تحولا يحمل درسا قاسيا لكل ابناء الامة العربية، كي يعلموا ان الشعب الذي يسمح للعمالة بالتمركز في مواقع السلطة يناله ما نال شعبنا العربي في مصر! . . .

كان لنبا زيارة السادات إلى اسرائيل وقع مؤلم في نفوس الجماهير العربية، وقد عكس بيان الحزب الصادر في ١٩/١٧/١٩٧٧ رأي الحزب ونظرتة للزيارة باعتبارها نتيجة للنهج الاستسلامي ومؤشرا لتردي حالة الطبقات الحاكمة. ووسط جو صخب الاستنكار وتحويل الانظار عن العوامل التي دفعت الى الخيانة القومية وانجبتها، اعلن حزبنا رأيه بصراحة وجرأة موضوعية:

«ان اقدام السادات على الذهاب الى اسرائيل خطوة خطيرة، بدون ريب، ولكنها ليست اخطر من خطوة توظيف انتصارات الحرب الرابعة من أجل المفاوضات المباشرة مع العدو الصهيوني. ألم يستغلوا استعداد الجندي العربي للقتال ضد العدو الصهيوني ويستثمروا الانتصارات التي حققها المقاتلون العرب في حرب تشرين في سبيل تضليل الجماهير والذهاب الى «جنيف»! . . .

إن الحكام الذين يفرطون بدماء جيوشهم وشعوبهم من أجل ان يحققوا للعدو اهدافه وغاياته لا يثيرون الاستغراب عندما يركبون الطائرات المدنية بغية مصالحه العدو، طالما انهم ركبوا الانتصارات التي

حققتها المقاتل العربي من اجل الغاية نفسها! . .

٣- لقد اعتبرنا زيارة السادات مولود طبيعي لسياسة الحل السلمي . لأنها (الزيارة) نتيجة لاسباب وعوامل سابقة لوقوعها . وحزبنا على كامل الحق ، حين يؤكد على أن استراتيجية «السلام العادل والدائم» ، تجعل من التنازلات لاسرائيل والاستسلام لاميركا تكتيكا لها . وللتدليل على الترابط بين الاستراتيجية والتكتيك يوفر لنا التعميم الصادر في أواسط كانون الأول ١٩٧٧ ، عددا من الأمثلة على ذلك^(١٦) .

٤- لا ريب في ان السادات محكوم بالمصالح الطبقية التي يمثلها ، ولذلك فان أية محاولة لتفسير زيارته لاسرائيل على أنها تصرف فردي ، لن تكون محاولة خاطئة ، فحسب ، وإنما هي التضليل بعينه ، خاصة بعد أن وقف اركان النظام القائم الى جانبه واعلنوا تأييدهم له ، وحين تتخذ البرجوازية الحاكمة في مصر مثل هذا الموقف المستسلم للامبريالية والصهيونية فانها تعطينا مثلا واضحا وبرهانا قاطعا على ان البورجوازية العربية ، بمختلف فصائلها وفئاتها من الوجهة العامة ، قد فشلت في تأكيد قدرتها على قيادة التطور ونقل مجتمعاتنا من واقع التخلف والجوع ، إلى واقع التقدم والرفاهية . ومع أن هذا الفشل لا يعني أن كل فصائل البورجوازية قد فقدت كلية دورها في النضال الوطني الديمقراطي ولكنه يشير بوضوح إلى أن تجربة ربع القرن الأخير قد اضافت فشلا جديداً لفصائل جديدة من البرجوازية العربية . وفي تكرار الفشل ، تأكيد لكون العجز يمثل سمة عامة لبرجوازيتنا العربية! . .

سابعاً- موقف الحزب من الجبهة القومية للصمود والتصدي .

١- عندما نراجع مسيرة جبهة الصمود والتصدي ، منذ قيامها حتى اليوم نلمس دقة تقديرنا لدور سوريا وهيمنتها على «مسير الرفض الرسمي بمجموعه . . .» بحكم اهمية موقعها ودورها ، ولذلك يمكننا القول اليوم ، ايضاً ، ان سوريا تتحمل القسط الأكبر في نجاح او تعثر مسيرة الجبهة . كما أن تحذيرنا الذي تضمنه تعميم الحزب الصادر في أواسط كانون الأول ١٩٧٧ من تضخيم دور الجبهة ، كان موضوعياً وقد أكدت التطورات اللاحقة صحته .

٢- بيد أن اهم ما يتبين لنا من مضمون هذا التعميم ، يتجلى في «تخلي» الحزب عن «الاطلاق» الذي كان يسم نظرتة الى الانظمة العربية دون اخذ الفوارق الموضوعية والذاتية التي تميز بينها بنظر الاعتبار . فها هنا رفض واضح للنظرتين اليمينية واليسارية المتطرفة ، وتحديد موقف مؤيد لقمة طرابلس دون مبالغة في دورها ، ودون أوهام تحملها أكثر من طاقتها .

ولكن لا بد من فهم ظروف هذا «التخلي» عن النظرة السابقة التي كانت تتسم ب «الاطلاق» ، اتساماً كان يضع الانظمة العربية البرجوازية عامة ، ومصر وسوريا خاصة ، في سلة واحدة ، دون تمييز للظروف القطرية الخاصة ، بكل بلد على انفراد .

(١٦) لمطالعة شرح هذا الموضوع راجع تقرير الوثائق العام الى المؤتمر الوطني الثاني لحزب العمل الاشتراكي العربي .

لأول وهلة، يبدو تركيز الهجوم على النظام المصري، والوقوف موقف التأييد لأنظمة جبهة الصمود والتصدي بما فيها سوريا، موقفاً مفاجئاً قد يثير التباساً خاصة بالنسبة لسوريا، التي كان الحزب يقف منها، موقف معارضة شديدة. بيد أن التأمل في التغيير الذي حدث في الظروف السياسية بعد زيارة السادات لاسرائيل، كفيل بان يزيل هذا اللبس، ويوضح، فيما اذا كان كافياً أن تعارض سوريا الزيارة كي تستحق مثل هذا الانقلاب في نظرة الحزب إليها، وموقفه منها؟

عندما ننظر الى طبيعة الموقف السياسي قبل زيارة السادات، سنلاحظ ان السياسة الرسمية لسوريا ومصر خاصة تتركز حول «الحل السلمي»، الذي يطلقون عليه «السلام العادل والدائم». وبما أننا نعارض هذا الحل، فكان طبيعياً ان نركز هجومنا على هذه السياسة والبلدان التي تنتهجها باعتبارها مجلبة للضرر البالغ لنضالنا الوطني ومساراً للخيانة القومية، كما نراها نحن، وكما طبقها السادات فيما بعد باتفاقات «معسكر داوود» والاعتراف باسرائيل وتبادل التمثيل الدبلوماسي والاقتصادي والثقافي معها!..

واضح أن أي تمييز للنظام السوري، في ظل تلك الظروف، سيكون نوعاً من انواع التشويش على موقفنا، ونمطاً من المراهنة غير المستندة الى واقع ملموس تتميز معه سوريا فعلاً بسياستها الرسمية عن مصر. خاصة بعد تدخلها العسكري في لبنان، ووقوفها الى جانب الانعزاليين- الفاشيين في الصراع الدائر على الساحة اللبنانية، بحيث بدت وكأنها تتقاسم الادوار مع مصر. فتلك توجه سلاحها الى قلب الشعب العربي في ليبيا بدلاً من اسرائيل، بحجة أمنها، وهذه توجه نيران جيشها الى جماهير الشعب اللبناني وحرسته الوطنية والشعب الفلسطيني ومقاومته المسلحة بحجة امنها ايضاً!..

فاذا تجاوزنا ملابسات الموقف السوري، وانتقلنا الى الظرف السياسي الجديد الذي خلقتة الزيارة، فسنرى ما يلي:

قبل الزيارة كانت «التسوية السياسية» للصراع العربي- الصهيوني، هي الخطر الذي يهدد قضايانا الفلسطينية خاصة والعربية عامة. وبما أن الحزب يرى في قبول الانظمة العربية لهذه التسوية، برهان عجز عن قيادة الكفاح العربي ضد الامبريالية والصهيونية، فانه كان يركز هجومه النضالي على «التسوية» ودعاتها، عبر هجومه على الامبريالية والصهيونية. ولكن «التسوية السياسية» التي كان الحزب يصب نيرانه عليها، لم تكن محددة ومجسدة، بقدر ما كانت امراً مقدراً من قبلنا على انها عملية تخدم مخططات الامبريالية والصهيونية وتلبي مصالحها وتؤمن اهدافها في المنطقة، لذلك كنا نهجم ونعارض كل من يقبل بالتسوية أويجدها، وكنا ننتقل من ضرورة تصليب الموقف العربي وشل التذبذب والمساومات الرخيصة!..

هكذا كانت الحال: معارضة عامة، لقضية مقدرة. ولكن بعد زيارة السادات، تغير الموقف لدرجة كبيرة، إذ اتضح أن أهل النظام المصري قد عزموا على التفاهم مع الاسرائيليين بعد ان تفاهموا مع الاميركيين، ولم يعودوا سائلين عن معارضة الشعب العربي لمثل هذا التفاهم مما خلق وضعاً جديداً باتت معه «التسوية» مجسدة ليس باعلان الاستعداد للاعتراف ضمناً باسرائيل وانهاء حالة الحرب معها، فحسب، وإنما بالتفاهم معها على طبيعة التسوية ومضمونها، وبما ان اسرائيل تريد تسوية تضمن لها

مصالحها ومطامعها في الوطن العربي، علاوة على التسليم لها بالوطن الفلسطيني والتنازل عنه، فان هجوم القوى التقدمية والوطنية في هذا الظرف الجديد لا بد ان يوجه فوراً نحو السادات وسياسته الخطيرة وخيائته القومية، توجها يسعى لحشد اكبر عدد ممكن من القوى للوقوف ضد السادات ومحاصرته وتشديد الخناق على حركته ونشاطه بغية عزله، كيما تتاح اطول فرصة لإعادة ترتيب مواقف القوى السياسية المعارضة للامبريالية والصهيونية والرجعية من جهة، واضعاف حركة الخصم من خلال حصره في اضيق دائرة، من جهة اخرى.

واذن، فان «تخلي» حزبنا عن المعارضة على أساس «النظرة المطلقة» وتغيير نظرتنا له سوريا يرجع الى معارضتها للسادات والى التغيير الذي حدث في سياستها داخل لبنان.

قبلا كنا نعارض، شبح «التسوية» وبعد الزيارة، لم يعد هذا الموقف كافيا، فقد اصبحت «التسوية» امرا واقعا مجسما امام الأنظار بالعلم الاسرائيلي المرفوع فوق السفارة الاسرائيلية وسط القاهرة. وتطلبت معارضتها توجيه نيران الكفاح ضدها مباشرة. بغية اعاققتها والحيلولة دون امتدادها، ولو مؤقتا الى بلدان جديدة. ولذلك بادر الحزب للوقوف الى جانب جبهة الصمود والتصدي، بما فيها سوريا.

هذه هي الظروف ومتغيراتها، التي جعلت سياسة الحزب تنتقل من العموميات الى ما هو خاص ومحدد، دون ان ننسى ان التمسك بشعار «السلام العادل والدائم» سيقود في النهاية الى ذات النتيجة التي انتهى إليها شعار «ازالة آثار العدوان»، اي الخيانة القومية!

٣- ان التحفظ في نظرة الحزب للجبهة القومية للصمود والتصدي قد حسم اثر انعقاد مؤتمر الجبهة الرابع، الذي اعتبره الحزب قفزة في وضع الجبهة سوف تساعد على أن تلعب دوراً عربياً عاماً هاماً بالقياس لدور مؤتمرات القمة العربية.

ان حزبنا يؤيد الجبهة القومية للصمود والتصدي ويعتبرها افضل اشكال العمل العربي الرسمي القائمة حاليا في مواجهة حلف «معسكر داوود» وانطلاقاً من نظرتنا هذه فانه يعتقد ان دعم الجبهة امر من شأنه ان يساعد على تصليب الموقف العربي المناهض للامبريالية والصهيونية.

الفصل الثالث

اتفاقات «معسكر داوود» منعطف حاسم في تاريخ المنطقة

لقد ابدى الحزب اهتماما بالغاً بتطورات الاحداث، خلال وبعد زيارة السادات لاسرائيل، لدرجة دفعته (الحزب) لان يعيد النظر باسلوب تحريضه ونظرته إلى الأنظمة العربية، كي يسهم بما يحول دون انهيار الموقف العربي بشكل شامل وتام. فيما يلي نتبين صورة عن نظرة الحزب وموقفه خلال تلك الفترة:

اولاً- «معسكر داوود» محطة هامة وحاسمة على طريق التسوية الاستسلامية.

١- تعتبر محادثات «معسكر داوود» وما نتج عنها من اتفاقيات تتويجا طبيعيا لنهج الاستسلام والخيانة القومية الذي بدأه السادات بزيارته لاسرائيل، وسار قدما بخطوات متعرجة وصولا الى «معسكر داوود».

وقد بدت دعوة الرئيس الاميركي لكل من السادات وبيغن لحضور المؤتمر وكأنها المحاولة الاخيرة لانقاذ «مبادرة السادات» بعد «الاحفاقات» المتتالية التي منيت بها اللقاءات الاسرائيلية المصرية في اللجان العسكرية والسياسية، و «الاسماعيلية»، و «ليدز»... واستمرارا فان الاعلام البورجوازي واحيانا الاعلام الوطني قد تنبأ بفشل محادثات «معسكر داوود» قبل أن تبدأ وواصل «تشاؤمه» حتى اليوم الأخير من المؤتمر، عندما حدثت «المفاجأة» وخرج المؤتمر ليعلموا اتفاقهم المعروف... وكانت وجهة نظر حزبنا واضحة وسليمة إذ لم نقدر وراء التهويل الاعلامي العالمي والمحلي، بل أكدنا، ومنذ البداية ان المفاوضات بين مصر واسرائيل محكومة بأفق التقارب وليس التباعد وان المآل النهائي لها هو النجاح، وما كان يبدو اخفاقا او فشلا في أعين البعض ليس الا عقبات آنية تتطلب المزيد من اللقاءات والمزيد من الوقت لانضاجها وازالتها.

ان طريق السادات لا رجوع عنه، وأية مراهنة على المفاجآت هي ضرب من الأوهام... ان حزبنا، في تحليله، وتوقعاته هذه لم يكن يتنبأ... وإنما كان ينطلق من تحليل علمي للواقع المصري ومستوى نمو البورجوازية المصرية ومصالحها بشكل خاص، الأمر الذي يحدد مسلكها السياسي وتحالفاتها عربيا وعالميا، انسجاما مع تلك المصالح.

٢- جميعنا يدرك ان الأنظمة العربية الرجعية والأنظمة البورجوازية قد قبلت الاعتراف الضمني باسرائيل منذ أن وافقت على مشاريع «الحلول السلمية» للصراع العربي- الاسرائيلي التي بدأت تطرح في

المنطقة اثر هزيمة حزيران ١٩٦٧ . . . ولكن مع ادراكنا لمغزى قبول تلك الأنظمة «الضمني» باسرائيل إلا أن السنوات العشر الماضية كانت تدور حول كيفية اخراج هذا «الاعتراف الضمني» الى العلن وكيفية ترجمته عمليا على ارض الواقع . وهذا يعني أن مسألة الاعتراف باسرائيل ليست مسألة شكلية بل هي وبالأساس التخلي الكامل عن القضية القومية وحق العرب في فلسطين و الرضوخ التام لمخططات الامبريالية والهيمنة على المنطقة والتحكم بمقدراتها .

انها المرة الاولى التي يسمح فيها للسرطان الاسرائيلي بالانطلاق وفك حالة الحصار العربي المفروضة عليه منذ ثلاثين سنة والتمدد في جسم الوطن العربي الواسع فارضا المزيد من التبعية والخضوع والاذلال على جماهيرنا العربية .

ثانيا- العوامل الكامنة وراء الهجمة الامبريالية- الصهيونية .

١- وقت عقد اتفاقات الخيانة القومية في «معسكر داوود»، اكد الحزب على أن زيارة السادات لاسرائيل لم تكن خطوة مزجلة او عابرة، وانما هي خطوة مدروسة بعناية، ومرسومة في سجلات السياسة الاميركية، باعتبارها إحدى النتائج الهامة التي بنيت عليها سياسة الولايات المتحدة منذ الفترة التي اعقبت العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، والتي تبلور خلالها الالتزام الاميركي بدعم الموقف الاسرائيلي ووضع الحكومات العربية امام خيارين: اما الرضوخ للامر الواقع الذي تمثله اسرائيل، والاعتراف بالاغتصاب الصهيوني لفلسطين وانهاء حالة الحرب معها، واما تحمل نتائج استمرار العدوان الاسرائيلي .

وضمن سياق هذه السياسة الاميركية وترجمة لها، عبر الموقف الاميركي عن نفسه عام ١٩٦٦ بشكل استفزازي وقح حين اعلنت حكومة واشنطن دعمها الكامل لاسرائيل وزودتها بكل ما تحتاجه من مستلزمات عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧ .

وضمن سياق سياسة التبعية والعمالة لاميركا، راح السادات يضطهد الشيوعيين والوطنيين الديمقراطيين ويشكك بالاتحاد السوفياتي، اضطهادا وتشكيكا تأكد من خلالها ان الطريق الموصلة الى الامبريالية والصهيونية، تبدأ دائما باضطهاد الشيوعيين والتشكيك بالاتحاد السوفياتي لتنتهي بمحاربة كل ما هو تقدمي ووطني .

٢- كما رفع حزبنا صوته عاليا، حين فضح التخاذل والرجعية والعمالة: «ها هو بيغن يعلنها صريحة انه سيحرق اصابع ياسر عرفات»، وها هو السادات يعبر عن استناده الى «الام الاسرائيلية»! . . . اما حكامنا فلا يتعدون حدود التصريحات والاحتجاجات والبيانات والطلب من الامم المتحدة رفض معاهدة الاستسلام والخيانة، في وقت يستمر فيه النفط بالتدفق الى اميركا ومنها الى اسرائيل، ألم يتعهد كارتر بتعويض خسارة اسرائيل وسد نقص النفط لديها من جراء المقاطعة التي فرضتها الثورة الايرانية عليها؟! . . .

أليس هذا الموقف مثيرا للشفقة وموجبا لادانة هذه السياسة العربية الرسمية وذيوها «الشعبية»؟! . . . انهم يتذرعون بتفوق اسرائيل عليهم وعجزهم عن وضع حد لعنجهيتها وتحرير فلسطين من

دنسها، وفي الوقت نفسه يعمدون الى استثمار الاموال العربية الطائلة في البلدان الامبريالية ويبدون حرصا شديدا على فتح اوسع منافذ التجارة الخارجية والمالية عليها، ويوطدون يوما بعد يوم العلاقات الاقتصادية والسياسية معها، وفي المقابل يقترنون ويترددون عن دعم قوى الصمود والتصدي لاسرائيل وعملياتها الفاشية في لبنان عامة وفي جنوبه على وجه الخصوص.

٣- وانطلاقا من رؤيته هذه، فقد حدد الحزب اهم العوامل التي شجعت الامبريالية على ركوب مركب التحدي وهز العصا الغليظة بوجه الشعب العربي:

أ- تواطؤ الرجعية العربية مع الامبريالية، استكمالا لخيانتها القومية عام ١٩٤٨.

ب- ارتقاء السادات وطبقته المتحكمة في مصر، باحضان الامبريالية.

ج- عجز الحركة القومية البرجوازية عن قيادة الثورة ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية.

د- عجز الحركة الشيوعية العربية عن ترجمة النهج اللينيني الثوري لقيادة حركة الثورة العربية.

هـ- انتصار الثورة الايرانية وانهيار حلف الستو وفقدان اميركا لأهم موقع من مواقع حماية مصالحها

القريبة من الاتحاد السوفياتي.

و- زيارة هسياو بينغ لأمريكا وتواطؤ حكام الصين معها. وتشجيعهم لها وحثها على مجابهة البلدان الإشتراكية وحركات التحرر الوطني، بالقوة والقمع، وما العدوان الصيني على فيتنام إلا برهان قدمته زمرة هسياو بينغ الرجعية، للتدليل على صحة وجدوى سياسة القوة والقمع التي يدعو لها حكام الصين.

ز- اعلان اسرائيل عن انها البلد الوحيد في المنطقة الذي يمكن لاميركا خاصة والامبريالية عامة

الاعتماد عليه لضمان مصالحها، بعد انهيار نظام الشاه وانتصار الثورة الايرانية.

لذا، فان ما يتحقق اليوم، ليس هو مجرد تسوية لما يسمى بالنزاع العربي الاسرائيلي، او القضية الفلسطينية، وانما الموضوع اكبر من ذلك بكثير. ان اميركا تريد اقامة حلف جديد يعرض عن حلف الستو، ونظام الشاه. وسيكون الكيان الصهيوني ونظام السادات، أدواتها للقيام بعمليات الهجوم التي يتطلبها ضمان المصالح الامبريالية وضرب المواقع التي تشكل تهديدا لهذه المصالح. وستكفل اميركا باداء مهمة الاسناد القوي لحملة عصاها الغليظة هذه.

ثالثا- الحزب يدعو الى الثقة بالنفس وبالقدرة على مواجهة حلف «معسكر داوود».

كان حزبنا بقدر ما يهتم بوضع جماهيره في صورة الواقع الراهن، فإنه يهتم وبقدر أكبر؛ بما يعزز

الثقة بالنفس ويؤكد القدرة على مواجهة حلف «معسكر داوود».

ان وثائق الحزب وصحائف تاريخه النضالي تنطق بمثل الآيات التالية:

«صحيح ان الامبريالية وعملاءها يمتلكون امكانيات ضخمة، الأمر الذي يجعل مجابتهم تتطلب تضحيات كبيرة، بيد أن نظرة سريعة الى الوراثة تشهد خلالها الانتصار الذي حققه شعبنا العربي في الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي، والانتصار الذي حققه شعبنا العربي في اليمن الديمقراطية الشعبية على

الاستعمار البريطاني وعملائه ، والانتصار الذي حققه الشعب الفيتنامي ضد اميركا . . ان نظرة ايمان وثقة بقدرات شعبنا واستعداده لخوض نضال طويل ضد اعداء شعبنا القوميين والطبقيين ، كافية لمجابهة الهجمة الامبريالية- الصهيونية- الرجعية واحباطها وتحقيق الانتصار النهائي . فالى ساحات النضال والكفاح المسلح للرد على العنف الامبريالي- الصهيوني- الرجعي ، بعنف ثوري يعتمد على طاقات شعبنا التي لا تنضب والتي بوسعها الصمود والتصدي والانتصار ، ألم يبرهن الفيتناميون وسائر الشعوب المناضلة ، على أن الروح الوطنية التي تتحلى بها الشعوب المناضلة قادرة على هزيمة ما هو قوي بما هو ضعيف وما هو عصري بما هو بدائي .

ان ادبيات الحزب ووثائقه تنطق بمثل هذه التعابير . ورغم أن نظرة الحزب لزيارة السادات الى القدس ، تعتبرها (الزيارة) ، خطوة من الخطى التي خطتها سياسة الصلح مع اسرائيل والاعتراف بها ، ورغم اصرار الحزب على أن تسوية القضية الفلسطينية سياسيا ، مرجحة لتفرض نفسها . . . رغم ذلك ، ورغم اهتمام الحزب الفائق الحد بضرورة دعم الموقف العربي المناهض لـ«معسكر داوود» . فان اليأس أو الاستسلام ، لم يتمكننا من وسم نظرتة وتشويهها لانه (حزبنا) ، يرى في ذلك كله تعبيراً عن حالة العجز التي تعانيها البورجوازية العربية ، ومبرراً (استسلام البورجوازية) لان تتقدم الطبقة العاملة العربية صفوف القوى المكافحة ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية ، وان تستمد من عجز البورجوازية وخيانتها القومية حافظاً لفرض نفسها ، والافصح عن اهليتها باعتبارها الطبقة الوحيدة القادرة على انتشال الثورة العربية من مأزقها .

منذ نشأته وحزبنا يبشر بوجهة نظره هذه ، لأنها ابرز حيثيات ظهوره في ميدان الفعل الثوري في الساحات العربية ، ولكن زيارة السادات الى القدس وعقد اتفاقات الخيانة القومية بين مصر واسرائيل في «معسكر داوود» ، حدثان ، رأى فيهما الحزب منعطفاً تاريخياً ، بقدر ما يشير إلى انحدار البورجوازية وافلاسها القيادي ، فانه يشير الى صعود الطبقة العاملة وحتمية لعب دورها الطليعي التاريخي .

ان العودة الى مقالات الرفيق شيوعي عربي التي كتبت في ظروف الزيارة واجتماعات الصمود تؤكد هذه الرؤية ، كما أن التعميم الصادر في اعقاب عقد اتفاقات «معسكر داوود» ، والمؤرخ في اوائل تشرين الثاني ١٩٧٨ ، قد عالج موضوع البحث بتفصيل ووضوح اكثر .

الفصل الرابع

الحزب يدعم كفاح الشعب العربي في الصحراء الغربية

اولا- انقسام قوى حركة التحرر العربية حول قضية الشعب الصحراوي .

١- انقسمت فصائل حركة التحرر الوطني العربية حول الموقف من كفاح شعبنا العربي في الصحراء، اذ وقف بعضها ضد الثورة التي توقتها الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، في حين ان البعض الآخر اتخذ موقفا مؤيدا لحق الشعب العربي الصحراوي في تقرير مصيره .

٢- ان تباين المواقف من كفاح الشعب الصحراوي، يكشف تباينا في فهم قضية الوحدة، جوهرها واسلوبها، فالقوى التي تعتبر «البوليزاريو» انفصالية وتبرر، انطلاقا من هذا الاعتبار، موقف الرجعية المغربية، إنما تكشف عن نزعة قومية فاشية، تفهم قضية الوحدة العربية، على انها عملية قسرية تحققها اجهزة القمع الرسمية بعيدا عن الشعب وارايدته الحرة .

ان الشعب الصحراوي، هو المرجع الأول في تقرير مصيره ومصير علاقته الوحدوية مع اقطار المغرب العربي، ان الذين يطالبون هذا الشعب بالخضوع لسلطة الحسن الثاني صديق السادات واسرائيل وعميل الامبريالية يقفون من الناحية العملية الى جانب اعداء شعبنا العربي، بمن فيهم ابطال «معسكر داوود»! . . .

لماذا يطلب من الشعب الصحراوي ان يلتحق بالرجعية المغربية ولا يطالب بضرورة وضع الاسس

الوحدوية التي تضمن وحدة الصحراء مع الجزائر. . . مثلا!؟

إننا في حزب العمل الاشتراكي العربي، نؤيد كفاح شعبنا العربي في الصحراء ونحني بحرارة الانتصارات التي يحرزها مقاتلو «البوليزاريو» الابطال . اننا في مشرق وطننا العربي الكبير نشعر بأن قضية الوحدة العربية تجري في دمائنا وتنبض في عروقنا، ولكننا لم نحمل هذا الزخم الوحدوي حبا بالوحدة لمجرد انها وحدة، لقد تحققت وحدات باشكال مختلفة، ولكن شعبنا العربي لم يؤيدها كلها بدون تحفظ، لقد أيد وحدة مصر وسوريا وعارض الاتحاد العربي بين العراق والاردن (١٩٥٨)، وأبدى تحفظات واسعة حول اتحاد الجمهوريات العربية، وادان حزبنا التدخل العربي الرسمي ضد الانقلاب الوطني الديمقراطي في السودان في تموز عام ١٩٧١، ومن المنطلق نفسه فان حزبنا يؤيد بحماس كفاح «البوليزاريو» المسلح ضد الرجعية المغربية، ويناشد الرفاق التقدميين في الحركة الوطنية المغربية لان يعيدوا النظر بموقفهم ويستغلوا الفرصة المتاحة لاشعال فتيل العنف المسلح ضد الملك الرجعي العميل واسقاط نظامه بالعنف، كي

يتحرر المغرب ويقيم جمهوريته الديمقراطية الشعبية على انقاض الرجعية وارتباطاتها الامبريالية، حيث لا يليق بالمناضلين التقدميين دعم موقف الرجعية، وما يقال عن تبرير موقف المهادنة مع الرجعية من الصعب قبوله، لأنه في النهاية لن يقدم لقضية الشعب المغربي اي مكسب وإنما العكس هو الحاصل، فالملك ضعيف وحين يخفف من الضغط على القوى التقدمية والوطنية إنما يقوم بذلك مرغماً تحت ضغط كفاح «البوليزاريو» وليس تعبيراً عن إيمانه بالديمقراطية، من هنا نلاحظ أن الملك سوف يعود الى ملاحقة القوى التقدمية والوطنية حالما تحسم قضية الصحراء، وفي حال شعور الرجعية المغربية ان شكل الديمقراطية المسموح به حالياً بات يشكل حالة تحريض شعبي ضدها فانها ستدعو الملك للقمع او تدعو الجيش للانقلاب عليه. ان حل قضية الصحراء لا يمكن ان يخرج عن احتمالين:

اما ان يستسلم الملك ويسحب جيشه، وإما أن ينقلب الجيش على الملك تخلصاً من ورطته في الصحراء، وكلا هذين الاحتمالين يضمحل للقوى التقدمية والوطنية المغربية ثمناً باهظاً عليها ان تدفعه مقابل الحرية الجزئية والشكلية التي يمنحها الملك لها .

ثانياً- لماذا نؤيد حق تقرير المصير للشعب الصحراوي؟

لقد حمل الشعب العربي في الصحراء السلاح ضد المستعمرين الاسبان، وقاتلهم في وقت كان فيه الملك والقوى التي تعارض، اليوم، حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، لاهون عن كفاح هذا الشعب، ولم يتذكروه إلا حين اضطر المستعمر الاسباني على الانسحاب، فطفقوا يتحركون مؤيدين دبابات الملك وجيشه الذي غزا الصحراء لاختضاع شعبها بقوة الحديد والنار بحجة انها جزء من «المغرب». وأي مغرب؟.. مغرب الحسن الثاني قطب الرجعية والعمالة!..

ان حزبنا، إذ يؤيد كفاح الشعب الصحراوي، إنما يعبر عن إيمانه بحق الشعب العربي في كل قطر وبقعة من اقطار وبقاع وطننا الكبير، في تقرير شكل ومضمون الوحدة. وعندما يختار الشعب الصحراوي الاتحاد مع الجزائر فهو حر في اختياره وعلى كافة القوى التقدمية والوطنية أن تدعم هذا الاختيار وتسانده..

إننا امام اختيارين: اختيار|الملك المدعوم بقوة الحديد والنار بغية توسيع سلطاته الرجعية العميلة واخضاع الشعب الصحراوي لطبقته الرجعية، واختيار الشعب الصغير الذي كافح الاستعمار واجبره على الانسحاب، والذي يريد التمتع بحريته وبخيرات بلده وبالوحدة مع الجزائر ويرفع شعار وحدة المغرب العربي باعتبارها جزءاً من وحدة الامة العربية.

وامام هذين الخيارين، فإن وقوفنا الى جانب الشعب الصحراوي امر يملية علينا ايماننا بكون الشعب هو صاحب القرار الاول والاخير بقضية الوحدة شكلاً ومضموناً. اننا ضد الوحدة التي تكون الدبابات والارغام وسيلتها، ومع الوحدة التي يكون اختيار الشعب وحرية اداة تحقيقها.

القسم الثالث

المقدمات الموضوعية والذاتية للخيانة القومية ودور الطبقة العاملة في مواجهة المرحلة الجديدة

الفصل الاول- في الصراع العربي- الصهيوني .

الفصل الثاني- عوامل انهيار الموقف العربي الرسمي وسقوط البرنامج الاصلاحى .

الفصل الثالث- طابع الحرب الرابعة والخيانة القومية .

الفصل الرابع- النهاية المنطقية لـ«التسوية السياسية» والخيانة القومية .

الفصل الخامس- ابرز سمات المرحلة الراهنة وملامح المرحلة الجديدة .

الفصل الأول

في الصراع العربي-الصهيوني

اولا- تطور الصراع العربي-الصهيوني في فلسطين .

١- معلوم ان الصراع العربي-الصهيوني حول عائدة فلسطين، يرجع الى القرن الماضي، وعلى وجه التحديد الى الفترة التي بدأت فيها الهجرات اليهودية تلعب دورها باعتبارها طلائع العودة الصهيونية الى «ارض الميعاد».

٢- وقد تطور هذا الصراع فبلغ ذروته عام ١٩٤٨، يوم تمكنت الحركة الصهيونية من اغتصاب فلسطين واقامة اسرائيل بعد ان شردت الشعب الفلسطيني. ومنذ ذلك التاريخ بدأت المنطقة تشهد ظاهري اللاجئين الفلسطينيين والدولة الاسرائيلية، ورغم المحاولات المحمومة لاسكان اللاجئين بغية انهاء علاقتهم بوطنهم، فان الشعب الفلسطيني رفض مشاريع الاسكان وشكل مقاومته المسلحة لمناهضة الاغتصاب الصهيوني. وما أن وقعت هزيمة ١٩٦٧، حتى ظهرت البنادق الفلسطينية وانتشرت في البلدان العربية عامة وفي الاردن ولبنان وسوريا خاصة، مما اخاف الرجعية الاردنية وارعبها فأعدت قواتها المسلحة لذبح المقاومة وتصفية وجودها العلني، حيث انتقل ثقلها (المقاومة) القيادي المركزي الى لبنان، انتقالا بدأت معه مرحلة جديدة من مراحل كفاح الشعب الفلسطيني.

٣- اثر هزيمة الخامس من حزيران ١٩٦٧ قبلت مصر والاردن مبدأ التفاوض المباشر مع اسرائيل والاعتراف بها، وبذلك تراجع الموقف العربي خطوة كبيرة الى الوراء. وكان اثر الهزيمة في قبول القرار ٢٤٢ الذي نص على مبدأ التفاوض المباشر مع اسرائيل والاعتراف بها، واضحا وجليا.

٤- وفي السبعينات التحقت سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية بمصر والاردن، وبذلك تقلص الموقف العربي الرسمي وانحصر ضمن مأزق «السلام العادل والدائم» بعد ان كان يقوم على اساس تحرير فلسطين واسترداد الحق العربي الذي اغتصبته الحركة الصهيونية بدعم الامبريالية العالمية، وبتراجع سوريا ومنظمة التحرير عن الحق العربي، حققت اسرائيل ومن ورائها الحركة الصهيونية، مكسبا ضخما، إذ لأول مرة في التاريخ الحديث يتم تنازل عربي رسمي عن فلسطين العربية.

٥- وفي ظل اجواء الصراع بين نهج «التسوية» ورفض التنازل عن الحق العربي في الوطن

الفلسطيني، جاءت الحرب الرابعة لتكشف الاقنعة عن كل الوجوه والضمائر الخائثة. فكانت حرباً لتحريك «التسوية» بدلاً من ان تكون حرباً لتحرير الوطن من الاغتصاب. وحملت الحرب الرابعة كلا من مصر واسرائيل الى خيمة الكيلومتر ١٠١، حيث التقيا وتفاوضا، واتفقا على الصلح والاعتراف وانهاء حالة الحرب بينهما، ونتيجة لاتفاقهما ذهب كل من السادات وبيغن الى متجع الرئيس الاميركي في «معسكر داوود»، وهناك التقى الثلاثة: ممثل زعيمة الامبريالية العالمية وممثل الحركة الصهيونية وحامل راية الخيانة القومية، الذي وقع صكوك التنازل عن الحق العربي، بشهادة وبتوقيع ممثلي الامبريالية والصهيونية. ونتيجة لذلك وتنفيذا لاتفاقات «معسكر داوود»، احتفل في الثامن عشر من شباط ١٩٨٠ بافتتاح السفارة الاسرائيلية في القاهرة، وهتف الصهاينة بحياة اسرائيل الكبرى و بانتصارها المؤزر الذي حققته على العرب. وفي السادس والعشرين من شباط استقبل السادات سفير اسرائيل في القاهرة واستلم منه اوراق اعتماده، واستمع اليه وهو يقول له: «لقد دخلت التاريخ يا سيادة الرئيس!»، وفي الوقت نفسه كان اسحق نافون يستقبل السفير المصري، ويشرب معه نخب الصداقة الاسرائيلية- المصرية!

٦- لا ريب في ان الصراع مع الحركة الصهيونية لم ينته بعد، ولن ينتهي لصالح الصهيونية، لان اسرائيل لا تقوى على البقاء طالما انها جزء من الامبريالية الزائلة.

ان المستقبل لصالح الحل التقدمي العلمي العربي، وليس لصالح الحل الصهيوني- الامبريالي- الرجعي. ولذلك فان القوى التقدمية الثورية التي ستحمل راية استمرار الكفاح في سبيل تحرير فلسطين ستكون هي الظاهرة في نهاية المطاف، مهما شددت القوى الامبريالية- الرجعية من ضغطها، ومهما احرزت من انتصارات نتيجة التواطؤ والخيانة.

ولكن هذه هي حتمية التطور وعموميته، اما الواقع الراهن، فيحتم علينا الاعتراف بان الحركة الصهيونية قد حققت انتصارا مشهودا في صراعها مع الحركة القومية العربية.

ثانيا- المقاومة الفلسطينية والتسوية السياسية.

١- منذ ظهورها على مسرح الاحداث كانت القضية الفلسطينية جزءا من قضية الصراع العربي- الصهيوني. بيد ان انشاء منظمة التحرير وظهور المقاومة الفلسطينية في اواسط الستينات (١٩٦٤)، خلق نزاعا جديدا بين اهل النظام الاردني وبين منظمة التحرير والمقاومة الفلسطينية. وما أن وقعت هزيمة حزيران ١٩٦٧، حتى بدأت القضية الفلسطينية تتميز بنوع من الاستقلال عن الانظمة العربية، باعتبارها قضية المقاومة الفلسطينية ومنظمة تحريرها. ولكن استعادة الانظمة المهزومة لعافيتها، اعاد النزاع من جديد بين الأنظمة عامة والرجعية منها خاصة وبين المقاومة الفلسطينية. وبعد نجاح الرجعية الاردنية بتصفية وجود المقاومة في الاردن، خلال ايلول وتموز ١٩٧٠-١٩٧١، وقيام الانظمة العربية الاخرى بوضع قيود صارمة على حركة ابناء الشعب الفلسطيني ونشاط مقاومتهم المسلحة.. بعد ذلك كله بادر ملك الرجعية الاردنية بطرح شعار «المملكة العربية المتحدة» بهدف اعادة احتواء الشعب الفلسطيني من جديد.

اما المقاومة الفلسطينية فقد وجدت نفسها امام ظروف صعبة للغاية، اذ بفقدانها لساحة تواجدها

الاساسية (الاردن) فقدت اهم جبهات تعاملها مع العدو الصهيوني، مما اضطرها لنقل مركز ثقلها الى الساحة اللبنانية، وقد اقتضى ذلك التحول نوعا من سياسة التراجع المنظم خاصة وانها (المقاومة) جوبت بوجود حكومة لبنانية على درجة من القوة والبطش واجبرت على الانكفاء الى المخيمات وحرم على عناصرها التجول بملابسهم القتالية.

٢- طيلة عام ١٩٧٢، بقيت المقاومة الفلسطينية، تعاني من آثار الضربة الموجهة التي تلقتها على يد الرجعية الاردنية، وخلال هذه المرحلة بدأت التناقضات الثانوية في اوساط الرجعية اللبنانية الحاكمة تتفاقم، بعد ان استهلكت حكومة سلام كل شعاراتها وانكشفت وازكمت الانوف روائح عفونة اختلاساتها المالية وفضائح كروتال وغيرها، وبدأت ردود فعل القمع الوحشي الذي مارسته تطوقها. وفي ظل فقدان حكومة سلام لمقومات استمرارها، وقعت جريمة اغتيال قادة المقاومة الثلاثة في العاشر من نيسان ١٩٧٣، فكانت الشرارة التي الهبت مشاعر الجماهير وحركتها للمشاركة بمظاهرة الربع مليون التي استنكرت الجريمة واتهمت الحكومة اللبنانية بالاهمال والتقصير والمشاركة في الجريمة، مما دفع صائب سلام الى تحميل قائد الجيش مسؤولية ما وقع، وطالب باقصائه جزاء لاهماله، بيد أن سليمان فرنجية رفض طلب رئيس وزرائه متبها اياه بجعل قائد الجيش كبش فداء لحادث يتحمل هو (سلام) باعتباره وزيرا للداخلية مسؤوليته الامنية، الأمر الذي اضطر سلام الى الاستقالة خلفا ازمة وزارية كانت في جوهرها مظهرا بارزا من مظاهر ازمة النظام العامة المتفاقمة!..

٣- بقدر ما كانت مظاهرة الربع مليون، مؤشرا لتجاوز المقاومة الفلسطينية لآثار الضربة الموجهة التي تعرضت لها، وبقدر ما كانت مظهرا من مظاهر استعادة حيويتها وكسر طوق الحصار الرجعي الذي فرضته حكومة سلام عليها... بقدر ما كانت تلك التظاهرة بيانا بذلك كله، فإنها كانت من الجانب الآخر نذير خطر للقوى الانعزالية الفاشية اللبنانية، بعودة المقاومة الفلسطينية الى الساحة اللبنانية بقوة اكبر وبزخم اضخم، الأمر الذي دفعها (الرجعية) للرد بسرعة، فكانت حركة الجيش اللبناني في ايار ١٩٧٣ وضربه للمخيمات بكل انواع الاسلحة التي بحوزته ولكن المقاومة الفلسطينية صمدت بوجه الهجمة الرجعية صمودا عزز مواقعها واعاد الحكم ونظامه الرجعي من جديد لدوامه ازمته العامة المتفاقمة التي انتهت به إلى الحرب الاهلية.

٤- انخرطت المقاومة الفلسطينية في الحرب الرابعة، وشاركت في مؤتمري قمة الجزائر والرباط مشاركة قبلت معها بمبدأ التسوية السياسية، وذهب رئيس منظمة التحرير الى هيئة الامم المتحدة يعرض استعداد المنظمة لقبول مبدأ الاعتراف باسرائيل والانخراط في ركب التسوية السياسية.

لقد كان اثر هزيمة ايلول- تموز ١٩٧٠- ١٩٧١، وعدوان الجيش اللبناني على المخيمات الفلسطينية ١٩٧٣ على قبول منظمة التحرير «التسوية السياسية»، واضحا وجليا.

٥- ان احداث اوائل ايار، وصمود المقاومة الفلسطينية خلالها وخروجها منها، تشبه الى حد ما احداث ١٩٦٨/١٧/٤ في الاردن. التي كانت نقطة البداية في المجابهة بين الرجعية والمقاومة الفلسطينية، إذا كانت احداث اوائل ايار نقطة بارزة في تصاعد الصدام وتفاقم الصراع بين المقاومة والحركة الوطنية من

جهة وبين النظام وقواه الانعزالية . الفاشية من جهة اخرى . وما ان هدأت حدة الصراع، اثناء وبعد نشوب حرب تشرين، حتى عمادت من جديد الى ذروة احتدامها وتفاقمها، عودة انفجرت معها الحرب الاهلية في السادس والعشرين من شباط، والثالث عشر من نيسان ١٩٧٥ وانغمرت في ميدانها المقاومة الفلسطينية وحركة الشعب اللبناني الوطنية .

إن الحرب الرابعة والحرب الاهلية اللبنانية، قد خلقتا ظرفاً جديدة، اصبح معها قبول منظمة التحرير للتسوية السياسية، نهجاً أساسياً وسياسة فلسطينية ثابتة، الامر الذي اضعف الموقف العربي وجعل اسرائيل ومن ورائها الصهيونية والامبريالية، اكثر قدرة واكبر قوة من ذي قبل .

الفصل الثاني

عوامل انهيار الموقف العربي الرسمي وسقوط البرنامج الاصلاحى .

اولا- جذور الانحراف القومى .

١- ان مراجعة وقائع الفترة الماضية ومحاولة الوقوف امام تطورات احداثها، بغية تفسيرها واستخلاص دروسها، كى يسهل فهمها واستيعابها . . . ان المراجعة النقدية العلمية، تشير الى ان العلاقة وثيقة بين الحرب الرابعة وهزيمة ١٩٦٧، وتكشف امام انظارنا حقيقة حرب تشرين، وطابعها اللاوطنى، وكونها (الحرب) امتداداً منطقياً للهزيمة، وللبرنامج الاصلاحى العاجز الذى قاد الأوضاخ العربية اليها .

٢- نهضت الحركة القومية التقليدية ضد العثمانيين وعبأت الشعب العربى فى ثورة قومية وتكلمت ثورتها بالانتصار، ! وتحرر الوطن العربى من الاستعمار العثمانى . وبدلاً من ان يكون ذلك الانتصار منطلقاً لثورة وطنية ديمقراطية قومية تحقق التحرر والاستقلال والوحدة، لاحظنا كيف استخدم ذلك الانتصار ليكون ستاراً للارتقاء باحضان استعمار جديد! . .

وكان طبيعياً ان تقف قوى وعناصر قومية شريفة وخيرة ومخلصة وثورية، بوجه الخيانة القومية التى اقترفتها القوى الاساسية المقررة فى الحركة القومية العربية التى قادت الثورة ضد العثمانيين، ولكن النتيجة كانت لصالح الارتداد والخيانة القومية، وهيمنة الاستعمار الغربى وتمزيق الوطن العربى، وجعل التجزئة القاعدة المادية والفكرية لوجود الاستعمار والاعتصاب .

ولكن «القوى والعناصر القومية الشريفة والخيرة والمخلصة والثورية»، استطاعت تجديد الحركة القومية واحداث الثورة فى العديد من الاقطار العربية واسقاط انظمة الخيانة والعمالة والرجعية . وعاد الوطن العربى من جديد يرفل بشعارات الثورة العربية، بعد ما تم تطويرها، واعادة صياغتها لتتلاءم مع الظروف الجديدة، فاصبحت وحدة وحرية واشتراكية بعد ان كانت وحدة وتحرر واستقلال، ولكن الدورة التاريخية ذاتها عادت من جديد لتحتوى الثورة الوطنية الديمقراطية وشعاراتها، عودة كانت نتائجها اسوأ من نتائج الدورة السابقة على الكفاح العربى . فدورة الحركة القومية التقليدية انتهت بتسليم الوطن العربى للمستعمرين الاوربيين الغربيين وبالتواطؤ معهم على قيام اسرائيل وامتنعت، ولو من اجل التضليل، عن الاعتراف باسرائيل، فى حين أن دورة الحركة القومية الحديثة، انتهت بتسليم المنطقة للامبريالية الاميركية وبالتنازل عن فلسطين للحركة الصهيونية وتكريس الرجعية والعمالة والخيانة القومية . ففي وقت يتراجع فيه رئيس وزراء كندا جون كلارك عن وعده

للناخبين الذين صوتوا له ، ويحجم عن نقل سفارة بلاده إلى القدس في هذا الوقت يقدم السفير المصري لدى اسرائيل أوراق اعتماده في القدس .

فأي انحطاط يمكن أن يبلغه الموقف «القومي» ، أكثر من هذا الانحطاط؟

يقول هيغل : « . . . ان جميع الاحداث والشخصيات العظيمة في تاريخ العالم تظهر ، اذا جاز القول ، مرتين» ويعلق ماركس على هذا الكلام ، قائلا :

«وقد نسي- هيغل- ان يضيف : المرة الأولى كمأساة والمرة الثانية كمسخرة» .

وفي تاريخنا العربي الحديث يتجلى كلام ماركس باحدى صورهِ المثيرة للسخرية . فالحركة القومية البرجوازية الحديثة تحل مكان الحركة القومية التقليدية ، ولكن عجلة التاريخ تقطع دورتها المعهودة ، وإذا بـ«الملك فاروق» يتقمص شخصية السادات ، وإذا بشعار «السلام العادل والدائم» يعلو شعارات دمشق ومنظمة التحرير الفلسطينية! . . .

ان اخراج الثورة العربية من مأزقها لن يتحقق بالإستناد الى المنطق القومي البرجوازي وبرنامجه الاصلاحى . فتاريخنا الحديث يعيد من جديد تأكيد القانون القديم القائل أن الفكر الخاطىء يصل إلى عكس نقطة انطلاقه إذا ما بلغ نهايته المنطقية . وقد لاحظنا أن نهاية المنطق القومي البرجوازي وبرنامجه القوي الطبقي المقررة لمصير هذا المنطق ، تصل دائما الى عكس نقطة الانطلاق التي تبدأ منها! . . .

ثانيا- من الذي انهزم عام ١٩٦٧؟

عندما نرجع لظروف ١٩٤٧-١٩٤٨ ، ونلقي نظرة فاحصة ، سنلاحظ وجود البرنامج الوطني الديمقراطي القومي في مواجهة البرنامج الرجعي ، ولذلك فان الهزيمة كانت لقوى البرنامج الرجعي ، الأمر الذي جعلها (الهزيمة) عاملا قويا من عوامل انتصار البرنامج الوطني الديمقراطي القومي ، بيد ان الوضع عام ١٩٦٧ ، كان معكوسا تماما ، اذ لحظنا البرنامج الرجعي يقف بوجه البرنامج الوطني الديمقراطي القومي . لذلك جاءت الهزيمة ، لتعطي دفعة قوية للمد الرجعي رغم كل مظاهر الثورة التي اضفتها حركة المقاومة الفلسطينية على اجواء المنطقة! . . .

واذن ، فان البرنامج الوطني الديمقراطي القومي هو الذي انهزم عام ١٩٦٧ ، ولكن من هي القوى العربية والعالمية التي انهزمت ، على وجه التحديد؟

إذا رجعنا إلى الفترة التي سبقت الخامس من حزيران ١٩٦٧ ، وحاولنا القاء نظرة على مواقف فصائل حركة التحرر الوطني العربية على مختلف التزاماتها الفكرية والطبقية فنلاحظ ان الهزيمة شاملة لكافة قوى حركة التحرر الوطني العربية الرسمية والشعبية واصدقائها البلدان الاشتراكية ، اي البرجوازية الوطنية الحاكمة ، اولا ، والأحزاب الشيوعية العربية ، ثانيا ، والأحزاب والقوى القومية العربية ، ثالثا ، والبلدان الاشتراكية ، رابعا ، اي كل القوى الطبقيّة والسياسية التي كانت تلتزم ببرنامجه الانظمة البرجوازية الحاكمة ، أو تؤيده . . .

وبعبارة اوضح يمكننا القول :

ان البرنامج المعتمد لمواجهة اسرائيل وبالتالي الامبريالية كان برنامج البرجوازية الوطنية ، ولذلك فانه هو

الذي انهزم في الخامس من حزيران ١٩٦٧، وبما انه «البرنامج» كان معتمدا من قبل جميع اطراف حركة التحرر الوطني العربية على مختلف التزاماتها الايديولوجية والطبقية، فان هزيمة حزيران كانت هزيمة لحركة التحرر الوطني العربية بمجملها. ولذلك فان النظرة السابقة لهزيمة حزيران والتي تعتبرها هزيمة للقيادات البرجوازية فقط، نظرة تعوزها الدقة الموضوعية، ذلك ان انعدام وجود برنامج آخر يناقض برنامج البرجوازية، ويطرح قوى الطبقة العاملة العربية بديلا طبقيا لقيادة الثورة... ان عدم وجود برنامج بديل يجعل من الهزيمة شاملة لكل القوى التقدمية والوطنية بما فيها الاحزاب الشيوعية العربية نفسها!..

ثالثا- شعار ازالة اثار العدوان والحرب الرابعة.

كانت هزيمة الخامس من حزيران ١٩٦٧، مفاجأة لجميع اطراف حركة التحرر الوطني العربية واصدقائها بمن فيهم الحكام انفسهم والاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية. إذ لم يكن أحد يتوقع، بعد كل الصخب الاعلامي، وشعارات: جينالك يا فلسطين جينالك، والعقبة فك رقة... لم يكن أحد يتوقع أن الحكام الذين يضعون احتمال الحرب بنسبة ١٥٠٪، لا يملكون خطة مضادة للعدوان المؤكد الوقوع، رغم أنهم كانوا ينتظرون قيام اسرائيل بعدوانها كي يردوا اليها الصاع صاعين!..

ولكن، ما ان عادت القوى إلى رشدها، وبدأت بتحديد نظرتها للهزيمة وكيفية التعامل معها (الهزيمة)، حتى انقسمت على نفسها إلى فريقين راحا يتصارعان طيلة الفترة التي اعقبت الهزيمة حتى ما بعد الحرب الرابعة وقد تمثل الفريق الأول بالأنظمة وبالاحزاب الشيوعية أساساً، وتمثل الفريق الثاني فيما سمي باليسار الجديد!..

لقد خرجت قوى اليسار الجديد، بتحليل يقول أن هزيمة الخامس من حزيران، لم تكن سوى نتيجة طبيعية لنضج عوامل وقوعها ومقدماتها الموضوعية والذاتية وهي (الهزيمة) دليل على عجز البرجوازية الوطنية عن قيادة الثورة والتطور في مجتمعاتنا. ومع أن الوقائع أكدت بشكل قاطع صحة هذا التحليل للهزيمة، فانه (التحليل) كان موضع خلاف حاد بين الفريقين، اللذين شكلا اتجاهين سياسيين متعارضين داخل صفوف قوى حركة التحرر الوطني العربية!..

كانت قوى الفريق الأول (الأنظمة والاحزاب الشيوعية)، تعتبر هزيمة حزيران، مجرد نكسة يمكن للأنظمة البرجوازية ان تتابع تطورها اللارأسمالي نحو «الاشتراكية»، إذ ا ما تمكنت من تداركها (النكسة) وازالة اثارها، ولذلك رفعت شعار «ازالة اثار العدوان»، واتهمت قوى الفريق الثاني بشق وحدة حركة التحرر الوطني العربية، والعمل على اضعافها، في وقت تتطلب فيه ازالة اثار العدوان الاسرائيلي حشد جميع الطاقات وتعبئة كافة القوى الرسمية والشعبية العربية والدولية في سبيل انجاز المهمة القومية!..

هكذا تابع الفريقان صراعهما، بحيث بات شعار «ازالة اثار العدوان» يمثل امتدادا للبرنامج الاصلاحى الذي انهزم، في صبيحة الخامس من حزيران وعنوانا لسياسة الأنظمة والاحزاب الشيوعية العربية التي قبلت على أساس موقفها هذا، القرار ٢٤٢ ومشروع ورجز الداعي الى الاعتراف باسرائيل ومقابل ذلك فقد اصبح شعار رفض الاصلاحية والتسوية السياسية الاستسلامية عنوانا لموقف قوى اليسار وسياستها!..

كان واضحا تماما، ان الادعاء بإمكانية ازالة اثار العدوان، بدون الاعتراف باسرائيل والتنازل عن فلسطين للحركة الصهيونية، لا يعدو عن كونه ادعاء مخادعا ومضللا. ذلك ان الكيان الصهيوني برمته قائم على

اساس العدوان وفرض وجوده بالقوة، الأمر الذي يجعل الفصل بين وجود الكيان الصهيوني وبين العدوان الاسرائيلي، امرا غير وارد، إذ لا يمكن التفريق بينهما دون دفع ثمن الاعتراف باسرائيل، ولكن الاحزاب الشيوعية اصرت على سياستها، ودعوتها لدعم الانظمة كي تحرر ارضها وتزيل اثار العدوان الاسرائيلي عنها. وجاء عقد المعاهدة بين السادات والاتحاد السوفياتي ليزيد هذه الاحزاب اصراراً على موقفها، ورغم التوتر الذي أصاب العلاقات المصرية-السوفيتية من جراء طرد الخبراء السوفيات، فان جميع اطراف الحل السلمي بقيت محافظة على وحدة موقفها السياسي، وكفاحها المشترك الذي بلغ الذروة في الاعداد للحرب الرابعة وتنفيذها.

ان حرب السادس من تشرين ١٩٧٣، كانت حرب قوى الحل السلمي مجتمعة، اما قوى اليسار الجديد فقد فوجئت بها، ورغم التشويش الذي احدثته هذه الحرب على موقفها (قوى اليسار)، فإنها بقيت متمسكة بتحليلها لواقع الانظمة البرجوازية ونظرتها اليها.

لقد اعتبرت الاحزاب الشيوعية، حدوث الحرب الرابعة بمثابة دليل على سلامة موقفها، ولذلك ابدت حماساً فائقاً لهذه الحرب وقيادتها. ولكن قوى اليسار، التي أيدت الحرب، سارعت الى رفع شعار استمرار الحرب حتى التحرير الشامل لكل فلسطين والأرض العربية وعارضت بشدة قبول وقف اطلاق النار واتهمت القيادات البرجوازية التي قادت الحرب بالخيانة القومية، الامر الذي زاد من حدة الصراع بين الاتجاهين السياسيين اللذين كانا يتجاذبان حركة التحرر الوطني العربية.

رابعا- هزيمة تشرين امتداد لهزيمة حزيران!

لقد بقيت الأنظمة البرجوازية تضع الخطط تلو الخطط وتعد لحرب تزيل آثار العدوان عن أراضيها، وعندما استكملت خططها واعدادها شنت حربها ظهر السادس من تشرين ١٩٧٣ ورغم الاعداد الطويل الذي استغرق ست سنوات ونصف تقريبا، ورغم أنها هي التي قررت الحرب وحددت ساعة صفرها واصلتها... رغم ذلك كله، فانها لم تلبث ان رفعت عقيرتها بطلب وقف اطلاق النار وعقدت اتفاقات فك الارتباط!..

إذا جاز تبرير هزيمة حزيران ١٩٦٧، بالغفلة وعدم الاعداد للحرب، فيماذا يمكن أن يبرر طلب وقف اطلاق النار وعدم متابعة الحرب عام ١٩٧٣، بغير ارتداد الحرب على القيادات التي اعلنتها وتحول النصر الذي حققته مبادرة الهجوم الأولى، الى هزيمة جديدة كرسست الهزيمة القديمة ونسفت كل الادعاءات والاحلام التي عبر عنها شعار ازالة آثار العدوان سيء الصيت والمحتوى وأكدت خطأ التفكير بحل سلمي لجزء من العدوان الصهيوني الذي شمل فلسطين وبعض أراضي سوريا ومصر.

إذا كان تكرار أحداث التاريخ نفسها يتحقق على شكل مأساة في المرة الأولى، ومسخرة في المرة الثانية، فدعونا نراجع تاريخنا القومي الحديث، لنستمد منه عبرة بغية التقليل من مأساتنا والتخفيف من المسخرة التي ما تزال تمسك بتلابيبنا.

لقد بررت القوى الرجعية (القومية التقليدية) هزيمتها امام الحركة الصهيونية عام ١٩٤٨، بضعفها وقد لخص الملك عبد الله ذلك التبرير بالقول المأثور: «العين بصيرة واليد قصيرة»، ولو غضضنا النظر عن كل الزيف في هذا القول وملابسات وجود «كلوب باشا» على رأس الجيش الأردني والعمالة والخيانة، وسلمنا بمنطق الذين

انهزموا ، آنذاك ، لتوفرت لدينا خلاصة الموقف الرسمي المعلن على الشكل التالي :
نتيجة لضعف عرب السبعة جيوش ، تمكنت الحركة الصهيونية من اغتصاب فلسطين ، بيد أن عرب
الاربعينات وان استسلموا للهزيمة أمام الصهيونية لكنهم رفضوا الاعتراف بالاغتصاب .

ولكن ، ماذا كانت النتيجة؟ :

قامت اسرائيل وتوطد وجودها ، وكادت صفحة القضية الفلسطينية تطوى من التاريخ ، لولا نهضة
شعبها وثورته الفلسطينية .

وجاءت الحركة القومية البرجوازية الحديثة ، وانطلقت من موقف رفض الاغتصاب والاستسلام
للهزيمة ، واصطدمت نتيجة موقفها بالاعداء التقليديين لامتنا العربية ، وواجهت هجمتهم ، مواجهة
مكنتها من الصمود ودحر العدوان . ولكنها ما أن انهزمت ، حتى بادرت الى تكرار التاريخ ، فكانت
المسخرة : استسلام للهزيمة وقبول للاغتصاب! ..

أليست هذه المآسي والمساخر ، علاقة بتجزئة الحل للصراع العربي- الصهيوني؟

نعم ، هناك علاقة وطيدة ، فالعرب الذين انتصروا على العثمانيين ، كان يجب ان ينتصروا ايضا على
الصهاينة ، لأن الحرب ضد مركز الخلافة الاسلامية اصعب من الحرب ضد العدو الصهيوني . ولكن هزيمة
اولئك العرب امام المستعمر الغربي وضلوعهم بركابه جعلهم يحاربون الصهيونية من موقع الاعتماد على
الامبرياليين ، ولذلك كانت تجزئة حل النزاع حول فلسطين : استسلام للهزيمة ورفض صامت للاغتصاب ،
ينطوي على هزيمة كاملة .

وعرب الخمسينيات تمكنوا من اسقاط الانظمة الرجعية واجبار الانكليز على الجلاء عن مصر ودحر
العدوان الثلاثي ، لانهم انطلقوا من التمسك بتحرير فلسطين والتصدي للامبريالية والصهيونية والرجعية
واعلان الثورة على اعداء امتنا القوميين والطبقيين ، ومنذ بدأوا بمهادنة الرجعية والمساومة الرخيصة والقبول
بانصاف الحلول ، توصلوا الى قبول القرار ٢٤٢ و«شعار ازالة اثار العدوان» ومفهوم «السلام العادل والدائم» ،
والحرب الرابعة . . . منذ بدأوا بنهج المهادنة هذا ، بدأنا نشهد الاستسلام والخيانة القومية . . .

ليست هناك انصاف حلول مع الامبريالية والصهيونية والرجعية ، ومن ينشد . هكذا حلولا وسطية لن
يكون افضل حظا من السادات وعلى الذين يتجاهلون هذه الحقيقة ، ان يحضروا سفراء هم لدى اسرائيل وان
يفتشوا في التاريخ عن صلة تربطهم بالصهيونية ، مثلما فعل السادات ، تماما! . . .

ان تحول الحرب الرابعة الى هزيمة جديدة ، دليل قاطع على خطل التفكير والتخبط الذي يقوم على تجزئة
الحل للقضية الفلسطينية ، كما فعل دعاة ازالة اثار العدوان! . . .

ان اسرائيل بنت وجودها على العدوان وستبقى تحافظ عليه بوسيلة العدوان ذاتها . كما هو شأن الامبريالية
لأنها تعلم قبل غيرها ان العرب ممكن أن يهزموا مرة او مرتين وثلاث واربع واكثر ومع ذلك فانهم يستطيعون
متابعة النضال ، ولكنها (اسرائيل) لا تتحمل هزيمة واحدة ، لذا ، فانها تعتبر اية هزيمة تلحق بها تعني بكل تأكيد
انهيار كيانها برمته ومسح اسرائيل من الوجود ليقوم على انقاضها نظام وطني ديمقراطي اشتراكي لا يميز بين ابناؤه

غير أداء الواجبات والتمتع بحقوق الانتماء الى الوطن الفلسطيني، اما قضية الاديان فأمرها متروك للأفراد باعتبارها جزءا لا يتجزأ من خريتهم الفردية ولا يمكن فرضها بالاكراه والقوة! ..

ان هزيمة واحدة تكفي لالغاء الوجود الاسرائيلي ولذلك فان الاسرائيليين يعيشون على اساس الاعداد للحرب وكأنها ستقع غدا، في حين ان القيادات العربية نامت تسع عشرة سنة وفاقت على هدير الطيران الاسرائيلي يقض مضجعها ويهدد وجودها، وعندما استيقظت وراحت تعد للحرب كي تتلافى هزيمتها القديمة، وقعت في هزيمة جديدة، وكأنها فعلت كل الذي فعلته من اجل ان تحصد هزيمة اخرى! ..

ان تحول الحرب الرابعة الى هزيمة جديدة، دليل لا يمكن دحضه، على ان هزيمة حزيران كانت نتيجة طبيعية لمقدماتها التاريخية الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية، وهي مقدمات ترتبط بطبيعة القوى الطبقية الحاكمة، وان هزيمة تشرين هي امتداد منطقي لها.

ان هزيمة حزيران بالعوامل التي ادت اليها، وبالنتائج التي اعطتها كانت عاملا من ابرز عوامل تحول الحرب الرابعة الى هزيمة جديدة، ليتأكد للجميع ان عوامل الهزيمة لدى القيادات البرجوازية اقوى من عوامل النصر على العدو، وعوامل العجز اقوى من عوامل النجاح في تحقيق الاهداف الطبقية والقومية! ..

ان هزيمتي حزيران وتشرين، قد كرست الازمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية والعسكرية، التي تعانيها المجتمعات التي اقامتها البرجوازية العربية الامر الذي ابقى باب الخيانة القومية مفتوحا على الامبريالية والصهيونية بدون حدود! ..

الفصل الثالث

طابع الحرب الرابعة والخيانة القومية .

اولا- السوفيات يحمون مصر من الاعتداءات الاسرائيلية .

بعد هزيمة حزيران ، واثناء معارك الاستنزاف التي اعقبتها ركزت اسرائيل على مصر تركيزا اصبح معه طائراتها تسرح وتمرح في الاجواء المصرية دون رادع يمنعها او قوة تضع حدا لاعتداءاتها التي شملت ضرب المصانع والمعامل والجسور والقيام بعمليات انزال لتفكيك الرادارات والمعدات وشحنها بطائرات الهليكوبتر الى تل ابيب ، مما اضطر عبد الناصر الى السفر سرا لموسكو طلبا للمساعدة وحماية مصر التي باتت مكشوفة تماما امام اسرائيل ، ولبي السوفيات الطلب وجاءت الوحدات السوفياتية المقاتلة بمعداتها الحديثة الى مصر . كان ذلك في بداية عام ١٩٧٠ ، وبعد وقت قصير باتت سماء مصر منيعة وبدأ الطيارون السوفيات يذودون عن حياض مصر وكرامة شعبها بدمائهم وسلاحهم ، وما ان حلت نهاية حزيران من العام نفسه حتى بدأ الدفاع الذي اقامه السوفيات يتصدى للطيران الاسرائيلي ويقذفه بحمم نيرانه . ففي يوم ٣٠ حزيران سقطت طائرة « ف ٤ » وخلال الاسبوع الاول من تموز تساقطت عشر طائرات اسرائيلية ، الامر الذي اربع الاسرائيليين ودفع الشعب المصري وقواته المسلحة للاحتفال بذلك الاسبوع الذي اطلقوا عليه : « اسبوع تساقط الطائرات » ! ..

هكذا استعادت مصر قدرتها على الدفاع عن نفسها ، بحيث استكملت دفاعها خلال اوائل عام ١٩٧٢ ، بفضل الاتحاد السوفياتي . بيد أن السادات قد حوّل تلك القدرة الى غير وجهتها ، واستخدمها لتنفيذ المخططات الاميركية وتطبيق مشروع روجرز الثاني ، فبعد فشله في جعل عام ١٩٧١ ، عاما للحسم كما ادعى ، وبعد فشل مبادرته التي اعلنها في ٤ / ٢ / ١٩٧١ والتي ضمنها طلبه بانسحاب القوات الاسرائيلية الى مسافة كافية في سيناء كي تتيح له تركز قواته في الضفة الشرقية لقناة السويس للاشراف عليها وفتحها للملاحة الدولية ! ..

بعد ذلك الفشل نشطت المشاريع الاميركية في طرح حلولها الجزئية للنزاع العربي- الصهيوني ، وكانت ابرز الشروط الاميركية تتوقف عند قضيتين :

تصفية المقاومة الفلسطينية باعتبارها ابرز فصائل حركة التحرر الوطني العربية ، وتصفية الوجود السوفياتي وعلاقات البلدان الاشتراكية مع الانظمة العربية . وقد تعاون السادات مع الاميركان لتسهيل تنفيذ

مخططاتهم فكانت خطة الحرب المحدودة وتضليل سوريا والاتحاد السوفياتي وحرمان العرب من انتصار عسكري كان مؤكداً.

ثانياً- النظام المصري يشن الحرب من اجل الخيانة القومية.

١- كان واضحاً ان الاستجابة للشروط الاميركية تعني الاستسلام الكامل لاسرائيل والحركة الصهيونية وبالتالي التنازل عن فلسطين رضوخاً للامر الواقع الذي تقادم عليه الزمن بسبب عجز الحكومات العربية عن صيانة الحق العربي في فلسطين والحيلولة دون اغتصابه من قبل الحركة الصهيونية.

ان الخيار امام السادات والقوى الطبقية التي يمثلها، لم يعد مجال بحث، بعد ان باتت مصالحها الطبقية تلح عليها بضرورة اعتماد الحلول الاميركية. فالملك حسين قد نجح في تصفية المقاومة في الاردن، وبذلك اعطى مثلاً ملموساً لا مكانية تحقيق الشروط الاميركية وامام المثل الذي اعطاه الملك حسين، فان تفكير السادات اصبح منصرفاً للبحث عن كيفية لعب دوره في تنفيذ المخطط الاميركي، الذي عبر عنه آنذاك مشروع روجرز الثاني.

٢- كانت الخطة المصرية مبنية على مراحل متعددة، تمثلت في اعلان السادات بعد ضرب جماعة علي صبري، عن التزامه بسياسة جمال عبد الناصر، وبتمتين العلاقات المصرية- السوفياتية وكدليل على ذلك اقدم على عقد معاهدة مع السوفيات، واعد مع قيادته العسكرية خطتين للحرب الرابعة: اولها الحرب محدودة هدفها عبور القناة تنفيذاً لمشروع روجرز الثاني، وثانيتهما خطة وهمية لحرب شاملة وضعت على اساس تحرير القناة والمضائق والممرات وسيناء وغزة. وقد اخفى الاولى على السوفيات والسوريين ودعاهم للمشاركة في انجاز الخطة الشاملة، وطلب منهم اعطائه سلاحاً كافياً لانجازها، وقد قام السوفيات بتزويد مصر وسوريا بالسلاح المطلوب لخطة الحرب الشاملة ولذلك تكدست لدى مصر كميات من السلاح هائلة، تفوق في حجمها وكميتها حجم السلاح المتوفر «لدى الكثير من دول حلف وارسو وحلف الستو»^(١٧)، وبعد مرحلة الغش والخداع هذه، اي بعد ان حصل السادات على الحماية والسلاح المطلوب لخطة حربه المحدودة من الاتحاد السوفياتي بدأ بتنفيذ المرحلة الثانية من مخططة فطرد الخبراء السوفيات وشن حملته الظالمة التي اتهمت الاتحاد السوفياتي بعدم تسليح العرب وتحميله مسؤولية الاستسلام العربي، وفي ظل تلك الحملة الاعلامية الظالمة، اعلن السادات عن مبادرة جديدة لحل النزاع مع اسرائيل ونسبها الى الولايات المتحدة التي تمتلك ٩٩٪ من اوراق التسوية المطلوبة وادعى السادات ان مصر قد «تحررت» من الهيمنة السوفياتية بعد طرد الخبراء، وكان غرضه تغطية فشله في جعل العام ١٩٧١ عاماً للحسم اولا، والمباشرة بتنفيذ المخطط الهادف الحاق مصر باميركا، تحت مظلة دخان الحرب، ثانياً، وتحميل السوفيات مسؤولية اعاقه الحسم، ثالثاً.

معلوم انه قام بلعبته القذرة تلك بعد ان اخذ من الاتحاد السوفياتي كل ما يحتاجه للحرب المحدودة التي اعد خطتها والتي قرر شنها بعد اخراج السوفيات، كي تتأكد صحة ادعائه بان السوفيات هم الذين كانوا يعيقون اقدامه على الحرب! ..

(١٧) راجع مذكرات الفريق الشاذلي عن الحرب الرابعة.

٣- وقد بات واضحاً للجميع ، ما كنا نتنبأ به ، ونتهم على اساسه بالتطرف والمغامرة فالمبادرة التي تحدث عنها السادات بعد «تحرر مصر» من «الهيمنة السوفياتية» لم تكن سوى مشروع روجرز الثاني الذي عرض على السادات عام ١٩٧١ ، بعد تصفية جماعة علي صبري والذي يقضي باستمرار وقف اطلاق النار لمدة ٩٠ يوماً يجري خلالها تفاهم بين مصر واسرائيل تعبر بناء عليه القوات المصرية الى ضفة القناة الشرقية تمهيداً لحل النزاع بين مصر واسرائيل ولكن اسرائيل رفضت المشروع الاميركي (مشروع روجرز الثاني) وعارضت عبور القوات المصرية الى ضفة القناة الشرقية قبل ان يتم التفاهم على التسوية الشاملة ، وبسبب رفض اسرائيل آنذاك لمشروع روجرز الثاني اصبحت حاجة دكتاتور مصر ملحة الى شن حرب محدودة هدفها عبور القناة والدخول في مفاوضات مع اسرائيل ، ولذلك عمد السادات الى تضليل السوفيات والسوريين حين عرض عليهم خطة حرب شاملة هدفها اجبار اسرائيل على حل سلمي اطلق عليه السوفيات والسوريون صفة «الحل العادل» في حين انه كان ينفذ مشروع روجرز الثاني .

ثالثاً- الحرب الرابعة هزيمة جديدة للانظمة البرجوازية .

١- لقد اتضح ان الحكام العرب ، لم يبذلوا جهداً في سبيل اعداد خطة هجومية لتحرير فلسطين ، قبل هزيمة حزيران ، ولذلك جاءت الهزيمة سهلة وغير متوقعة ، ولكنهم (الحكام) قد تعلموا درساً من الهزيمة ، على ما يبدو ، فراحوا يكدون اذهانهم لوضع خطة هجومية . ومن اجل هذا الغرض انشغلت مصر وسوريا والاتحاد السوفياتي ، باعداد خطة الحرب الرابعة ، وتم تنفيذها بعد ظهر السادس من تشرين الاول ١٩٧٣ ، وقد حققت القوات العربية المهاجمة انتصارات هامة في اول الامر على الجيش الاسرائيلي ، وكان بوسع الجيش المصري بعد ان عبر القناة واحتل خط بارليف ان يتابع زحفه ويحرر المضائق والممرات في سيناء ، بالاستناد الى قوة الضربة الاولى التي شنتها الجيش الاسرائيلي ودمرت قطعاته الرئيسية ، ولكن وقوف القوات المصرية على الضفة الشرقية وعدم متابعتها للحرب ، قلب موازين القوى رأساً على عقب ، اذ سمح لاسرائيل لان تركز ضرباتها على الجبهة السورية طيلة اسبوع ، تركيزاً حول انتصارات الجيش السوري الى هزيمة جديدة وسعت اسرائيل بسببها رقعة احتلالها وبيات دمشق مهددة بالسقوط . وبعد ان فرغت من الجبهة السورية عادت لتركز هجومها المضاد على الجبهة المصرية ، لدرجة تمكنت معها من اباده العديد من مدرعات الجيش المصري وقواته البرية ، الامر الذي ساعدها على عبور القناة وفتح ثغرة الدفرسوار وتحطيم قواعد الصواريخ المصرية في ضفة القناة الغربية وتطوير الجيش الثالث وبذلك حولت انتصارات الجيش المصري الى هزيمة! ..

هكذا تحولت الحرب الرابعة الى هزيمة جديدة للانظمة البرجوازية ليتأكد باللموس عجز البرجوازية عن الحاق هزيمة جدية بالامبريالية والصهيونية .

٢- ان حرب السادس من تشرين الاول ١٩٧٣ ، ليست وطنية بشهادة الوقائع التي تتقدمها زيارة السادات لاسرائيل واتفاقات «معسكر داوود» ، ولم يكن حزبنا يرحم بالغييب عندما حدد طابعها باللاوطنية ، وفضح هدفها الذي حاولت القيادة المصرية اخفائه لفترة من الزمن . . . ان حزبنا استند الى رؤية علمية حين انفرد من بين كل القوى التقدمية والوطنية العربية بنظرته الى الحرب الرابعة وبتحديده لعدم وطنيتها .

لقد كانت الحيشات التي استندنا اليها علمية ، كما أن المؤشرات الى الخيانة كانت واضحة امامنا ،

لذا، فإننا لم نكن نتنبأ ولكننا كنا نرى:

إن الطبقة التي قادت الحرب الرابعة- اي طبقة برجوازية الدولة- هي طبقة يمينية رجعية لم تعد ترى موضوعاً للخلاف بينها وبين الامبريالية. ولا يصح ان نتوقع من قيادة تعادي الاتحاد السوفياتي الصديق وتعترف باسرائيل وترتشي من الامبريالية. . . لا يصح أن نتوقع من قيادة كهذه شن حرب وطنية تعبر عن اماني جماهيرنا ومشاعرنا القومية، ولا يصح القول بأن حرب اكتوبر ليست حرباً تضليلية وانها ليست حرب التسليم لاسرائيل والامبريالية. وليس صحيحاً القول ان السادات اراد أن يكون بوضع تفاوضي افضل، من اجل انجاز التسوية، بل انه اراد ان يعزز قدرته على تضليل الجماهير ويوفر الظرف المناسب للاجهاز على ما تبقى من معالم ثورة الثالث والعشرين من تموز ١٩٥٢ التي هي بحد ذاتها عقبات في طريق الارتداد والانحراف عن نهج الثورة الوطنية الديمقراطية التي فجرتها قيادة عبد الناصر.

ان المعطيات الايجابية لحرب تشرين لا يعود الفضل في بلورتها الى قيادة السادات، وانما هي معطيات افرزتها قدرة المقاتل العربي واستعداده للقتال ضد اسرائيل، وبالتالي فهي براهين اذانة جديدة، ضد سياسة الاستسلام التي يتبعها ابطال «اتفاقات فك الارتباط» و«المفاوضات المباشرة». . . انها معطيات تعبر عن القدرات الكامنة لدى جماهيرنا العربية التي تشكل هيمنة القيادات اليمينية عليها عبثاً يقيد حريتها ويحول بينها وبين مواصلة القتال ضد العدو الصهيوني حتى يندحر.

الفصل الرابع

النهاية المنطقية لـ «التسوية السياسية» والخيانة القومية .

اولا- زيارة السادات لاسرائيل مهدت الطريق لاتفاقات «معسكر داوود» .

لقد فتح السادات باب الخيانة القومية على مصراعيه . فزيارته لاسرائيل ، كانت خطوة كبيرة تلتها خطوات مماثلة ، دفع اليها نهج التسوية السياسية ، الذي بلغ نهايته المنطقية لدى اجتماع كارتر-بيغن-السادات ، في ايلول ١٩٧٨ ، في منتجع «معسكر داوود» ، وتوقيع اتفاقيات الخيانة القومية من قبل حاكم مصر . ولكن اذا كان السادات قد ازال اثار العدوان الاسرائيلي وازال اثار العداة لاسرائيل ايضا وبلغ النتيجة المنطقية لسياسة «التسوية السلمية» فما هي ردة الفعل العربية على زيارة السادات واتفاقات الخيانة القومية في «معسكر داوود»؟! . . .

ثانيا- الخيانة القومية وردة الفعل العربية! .

١- كان رد الفعل لزيارة السادات الى اسرائيل عارما شاملا ، كما اسلفنا ، ولكنه كان ردا عاما غير منظم وبالتالي غير فاعل . فقد حدثت مظاهرات واحتجاجات في اليوم التالي للمؤتمر الصحفي الذي اعلن فيه السادات عزمه على اداء الزيارة ، وكان واضحا ان تلك الاحتجاجات استهدفت التأثير على السادات بغية ثنيه عن الزيارة . ولكن السادات لم يعر اهتماما لكل اصوات الاحتجاج التي ارتفعت في الوطن العربي ، ونفذ الزيارة ، الامر الذي جعل معارضيه امام امر واقع يطالبهم بالتصرف حياله! . . .

٢- اهم ما تمخضت عنه ردة الفعل العربية ضد خيانة السادات القومية ، يتمثل في قيام جبهة الصمود والتصدي ، التي ما تزال تحاول تخطي العقبات الكبرى والعراقيل المعيقة التي تمنعها من لعب دور عربي مميز عن مؤتمرات القمة العربية .

لا ريب في ان قيام جبهة الصمود والتصدي قد عكس المشاعر القومية العربية ، ولكنه من الناحية الاخرى كشف مستوى الضعف الذي بلغته البرجوازية العربية وحركتها القومية .

٣- ولكن لا بد من التأكيد على ان تصاعد كفاح شعبنا العربي في الضفة والقطاع ، قدمثل ابرز رد جماهيري شعبي ثوري حازم ، ضد خيانة السادات القومية ، لدرجة جعلت حلفاء «معسكر داوود» يسرون بطريق وعرة ، من جهة ، وكشفت ، ضخامة الزخم الكفاحي الذي تمتلكه جماهيرنا العربية ، والذي يشكل قوة نضالية كبرى اذا ما توفرت له قضية وقيادة ، من جهة اخرى .

الفصل الخامس

ابرز سمات المرحلة الراهنة وملامح المرحلة الجديدة .

اولا- العجز ابرز سمات المرحلة الراهنة .

١- كان السادات، يتقدم كل الاطراف الداعية الى التسوية السياسية، وقد اتضحت آفاق نهجه (السادات) منذ اقدمه على المفاوضات المباشرة في خيمة الكيلومتر ١٠١ وزادت وضوحاً بعقده اتفاق فك الارتباط الاول وافتضحت تماماً عام ١٩٧٥ بعقد اتفاقية سيناء، ومع ذلك لم يجابه بما يكفي من المعارضة والردع، وبقي العديد من البلدان العربية يتعامل معه ويقدم الدعم المالي والمعنوي له، ويكفي ان نشير هنا الى المبالغ الطائلة التي قدمها العراق لدعم نظام السادات فضلاً عن استمرار الدعم العربي الذي يتخذ اشكالا مختلفة اصبحت معروفة بعد اذاعتها وكشفها اثر مؤتمر بغداد وبقيت سارية المفعول حتى بعد زيارته لاسرائيل! . . . ان السؤال الذي تثيره هذه الحقيقة، هو: لماذا حدث ذلك كله دون ان يخلق ردة فعل عربية قومية تردعه كما ردت ردة فعل الجماهير العربية الحكومات الرجعية عام ١٩٤٨ ومنعتها من الاعتراف بالكيان الصهيوني؟، وما هو التفسير لامتناع الرجعيين العربية عام ١٩٤٨ عن الاعتراف باسرائيل، في حين ان البرجوازيات الحاكمة التي فجرت الثورة الوطنية الديمقراطية واحلت انظمتها الوطنية محل الانظمة الرجعية ابدت استعدادها للاعتراف باسرائيل، بعد هزيمتها مباشرة، عام ١٩٦٧ وقبلت بالقرار ٢٤٢، ونفذت فعلاً بعد الحرب الرابعة؟

٢- عندما نرجع الى مرحلة الاربعينيات نلاحظ ان الحكومات العربية كانت تواجه حركة جماهيرية عارمة، وكان الجناح القومي التقدمي قوة نامية، ولذلك كان اقصى ما فعلته تلك الحكومات هو تحريك جيوشها بغية الظهور بمظهر المناهض للحركة الصهيونية من جهة، وكى تقطع الطريق على امكانية اشتعال المنطقة بنيران حرب شعبية، من جهة اخرى، وبعد ان فرضت الاحكام العرفية وتمكنت من تمرير خدعتها، اكتفت باعلان هزيمتها وسلمت بقيام اسرائيل دون الاعتراف بها، وقد كان الرجعيون مدركين اضطراب اوضاعهم وخائفين من قوة القوى القومية المناهضة لهم، وبالفعل فان هزيمتهم امام العصابات الصهيونية قادت الى سقوط العديد من تلك الانظمة الرجعية .

ان فترة تزيد على ربع قرن، كانت كافية لفضح الرجعية وكشفها امام الجماهير، وتجديد حركة القومية العربية وتفجير الثورة الوطنية الديمقراطية، وصعود البرجوازية الوطنية لقيادة الثورة .
ان غياب الرادع الجماهيري الثوري الذي كان حاضراً خلال الاربعينيات، والذي انجب حزب

البعث العربي الاشتراكي وتنظيمات الضباط الاحرار وحركة القوميين العرب والثورات الوطنية الديمقراطية... ان هذا الغياب يمثل ابرز العوامل المساعدة على تكريس سمة التراجع لمرحلتنا الراهنة!..

٣- يقول السفير الاسرائيلي، انه ذاهب الى القاهرة، كي يعلم المصريين و«بيرهن» لهم على ان الحركة الصهيونية، هي حركة تحرر قومي، وليست حركة امبريالية رجعية شوفينية!..

اما السفير المصري، فقد ذهب الى تل ابيب، دون ان ينسب ببنت شفة، وعندما الح عليه الصحفيون قال انه سيكون امينا على اداء مهمته، وحريصا على دفع العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع اسرائيل خطوات الى امام، كي تتعزز الثقة بين النظامين المصري والاسرائيلي.

وعندما نتأمل كلام السفيرين، نلاحظ الفارق بين الطموح الصهيوني والاستسلام المصري. فالسفير الاسرائيلي، ذاهب وذهنه مليء بالمشاريع وخطط الهيمنة والاستغلال، اما السفير المصري، فليس في ذهنه غير كسب ثقة حكومة اسرائيل، وتوطيد العلاقات معها، اي انه ذاهب كي يتعلم اكثر مما يعرف عن الانبطاح على البطن امام الامبرياليين!..

٤- ان عجز الحركة القومية العربية يمثل اليوم ابرز سمات المرحلة الراهنة، ولذلك فان تطورات احداث السنوات القادمة سوف تفرز حركة بروليتاريا عربية ثورية، افراز اسيضع كل الاحزاب والمنظمات الشيوعية في الاقطار العربية امام منعطف تاريخي مصيري يجعلها بين واحد من خيارين لا ثالث لهما: اما الاسهام بانهاض حركة الطبقة العاملة العربية الشيوعية وتحمل مسؤوليات الكفاح العربي الثوري ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية، واما ان تتجاوزها حركة التطور الثوري الذي ستشهده المنطقة والذي سيجد حملة راياته من بين اوساط الطبقة العاملة العربية وعناصرها الثورية!..

ثانياً - «معسكر داوود» عنوان لمرحلة جديدة!

مثلما كانت هزيمة ١٩٦٧، هزيمة شاملة للحركتين القومية والشيوعية، ومثلما كانت الحرب الرابعة هزيمة جديدة لدعاة شعار «ازالة آثار العدوان»، فان زيارة السادات لاسرائيل وعقده اتفاقات «معسكر داوود»، وصلحه المنفرد مع اسرائيل، تمثل نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة.

ان الحركة القومية التي نبتت وارتوت بدماء يوسف العظمة ورفاقه من ابناء القومية العربية ما كان بوسعها ان تجدد حركة القومية العربية وان تقود الكفاح الثوري وتطرح نفسها بديلا للرجعية لو لم تميز نفسها جذريا عن الرجعية، ولذلك فان كل القوى القومية والشيوعية التي انضوت من الناحية العملية في اطار السياسة العامة التي اوصلتها الى «معسكر داوود»، تعيش اليوم مأزقها المصيري، لأنها عجزت عن تمييز نفسها جذريا عن الرجعية العربية وكل ما يمثله «معسكر داوود». ان الباب الوحيد المفتوح امام كل الاحزاب والمنظمات القومية والشيوعية العربية، هو باب الثورة على الامبريالية والصهيونية والرجعية وكل ما يمثله «معسكر داوود».

ان «معسكر داوود» بقدر ما يجسد عجز البرجوازية، فانه يمثل عنوانا لمرحلة جديدة سترسم التطورات اللاحقة ملامحها ومعالمها وطبيعتها... انها مرحلة الطبقة العاملة وحركتها الشيوعية الثورية العربية!..

البَابُ الثَّالِثُ الْوَضْعُ اللَّبْنَانِي

القسم الأول - في الوضع اللبناني .

القسم الثاني : في رؤية حزب العمل الاشتراكي العربي للاوضاع اللبنانية .



القِسْمُ الأولُ في الوَضْعِ اللَّبْنَانِي

الفصل الأول- موقف الرجعية من تفاقم ازمة نظامها العامة.

الفصل الثاني- موقف الحركة الوطنية وكيفية تعاملها مع ازمة القوى الرجعية.

الفصل الثالث- موقع المقاومة الفلسطينية ودورها في تفاقم ازمة الطبقات الرجعية.

الفصل الاول

موقف الرجعية من تفاقم ازمة نظامها العامة .

اولا- النهج الثوري . . . ومراحل تفاقم الازمة العامة .

١- ان عرضنا لمواقف الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية وموقف حزب العمل الاشتراكي العربي، قد دعانا الى عرض موقف القوى الرجعية من تفاقم ازمة نظامها العامة، اي من تفاقم ازمتهما هي، رغم ان ادبيات الحزب قد تعرضت لهذا الموضوع وخاصة الدراسة التي اعدتها اللجنة المركزية الوطنية، والتي تناولت موضوع الحرب الاهلية. ووقفت بتفصيل امام تاريخية ازمة النظام اللبناني العامة.

٢- ان الدور الذي تلعبه التناقضات الثانوية في تفاقم الازمة العامة، من جهة، ودور الانعزالية- الفاشية في تصعيد هذا التفاقم واشعال فتيل الحرب الاهلية، من جهة ثانية، يفرضان على الباحث عن ازمة الطبقات الرجعية، توجيه الانظار الى الفئات والفصائل الفاشية بين صفوف الرجعية اللبنانية.

ولكن التركيز على «بعض» الرجعية لا يجوز ان يغيب عن اذهاننا، كون الازمة العامة، هي ازمة النظام برمته، وليست ازمة «بعض» طبقاته. انها ازمة الرجعية «المسيحية والمسلمة» في آن معا، لماذا؟

لان الازمة العامة، هي جزء لا يتجزأ من مرحلة الاحتكار التي بدأت بالظهور منذ الخمسينيات بداية نضجت معها وبفضلها المقدمات الموضوعية للازمة فبلغ النظام واهله اولى مراحل ازمتهم العامة، وعاشوا مأزقهم بنشوب الحرب الاهلية (١٩٥٨) التي كانت اهم مظاهر الازمة، والتي لعب التيار التحرري الوطني الديمقراطي العربي الذي فجرته الثورة الناصرية، الدور الحاسم في نشوبها، وفي ظهور الازمة التي انجبتها! . . .

٣- ان دخول نظام رأسمالي ما، مرحلة الازمة العامة، يعني بلوغه اعلى مراحل تطوره، ونضج المقدمات الموضوعية الداعية الى اسقاطه ثوريا واستبداله بنظام جديد مناقض له.

ان الازمة العامة، ليست حالة عابرة، او حدثا صدفيا، او نتيجة اخطاء او هفوات هذا الحاكم او ذاك وانما هي (الازمة) مصير محتوم لا مفر منه لكل الانظمة الرأسمالية. والفرق بين نظام رأسمالي وآخر، يتجلى في المدى الزمني الذي تظهر خلاله الازمة العامة في نظام رأسمالي قبل آخر. وحتمية ظهورها (الازمة) منبعثة من حتمية مرور الرأسمالية في مرحلة الاحتكار وبالتالي الركود والتفسخ، كما هي حال النظام اللبناني. ومعلوم ان تفسخ نظام رأسمالي ما، لا ينجم عن الرغبة الذاتية لخصومه، وانما ينبعث عن تطور الرأسمالية نفسها، وبلوغها آخر مراحل تطورها بسبب تفاقم تناقضات اسلوب الانتاج الرأسمالي وعجزها (الرسمالية) عن تلبية الحاجات المستجدة التي يفرضها التطور التاريخي للمجتمع! . . .

ان تناقضات اسلوب الانتاج الرأسمالي تؤدي بالضرورة الى دفع المجتمع لمرحلة الازمة العامة، الامر

الذي يجعل الانظمة الرأسمالية، في عصرنا الراهن، معرضة، بحكم تناقضاتها الداخلية، للحروب الاهلية.

ان البرجوازية، تفقد في مرحلة الازمة العامة، السيطرة على تناقضات نظامها، بسبب فقدانها للمبادرة التاريخية، وبالتالي تخلفها وعجزها عن مسايرة التطور.

٤- اما النظام اللبناني، فعاجز عن الخروج من المرحلة الراهنة لأزمته العامة، طالما بقيت المقاومة الفلسطينية وحافظت على تحالفها مع الحركة الوطنية من جهة، وطالما بقيت الفاشية مصرة على تنفيذ مخططاتها من جهة اخرى. مما يبقي الازمة تراوح مكانها حتى تتمكن الثورة اللبنانية من شق طريقها للاطاحة بنظام الرجعية والعمالة والحروب الاهلية!..

٥- وامام هذه البدهيات، فان سؤالا ملحا، يطرح نفسه، بخصوص تقسيم الازمة العامة الى مراحل رغم انها موجودة بشكل من الاشكال بحكم كونها جزءا من طبيعة النظام الرأسمالي نفسه.

ان الاكتفاء بالتاكيد على وجود الازمة وكونها في صلب النظام وطبيعته الرأسمالية امر مهم ولا شك، بيد ان الامر الاخر الذي يفوق في اهميته امر البرهنة والتاكيد على وجود الازمة العامة، يتجلى في تحديد مراحل تفاقم هذه الازمة وانفجارها، ذلك ان الاكتفاء بالاول يقود الى الاصلاحيات بينما يؤدي الربط بين الاول والثاني الى الثورية. فالازمة موجودة والاكتفاء بالتدليل على وجودها لا يعدو عن كونه تأكيدا على تفسير الماء بعد الجهد بالماء، في حين ان البحث عن مراحل تفاقم الازمة هو بحث عن الوضع الثوري بغية الشروع في الثورة!..

من هنا يتضح ان مسألة وجود الازمة قضية مسلم بها. لذلك فان المسألة تتمثل في تحديد ظروف تفاقم هذه الازمة، وهو امر لا يتحقق ظهوره الا في مراحل، لان التفاقم يتطلب تضافر عدد من العوامل الاقتصادية-الاجتماعية والسياسية والثقافية. وخلال فترة زمنية قد تقصر وقد تطول لكي تتبلور على شكل ظاهرة بارزة، هي بحد ذاتها نتيجة لعمل تلك العوامل الموضوعية والذاتية، وتعبير ظاهر عن تشابكها واشتداد تفاعلها وتراكماتها الناجمة عن التأثير المتبادل فيما بينها.

فاذن، نحن نبحث بوجود الازمة ونتابع تطوراتها بغية تحديد مراحل تفاقمها وتفجرها الذي يخلق وضعاً ثوريا ويدخل المجتمع في نطاق احتمال حدوث «ثورة» تطيح بالسلطة وتقلب النظام على رؤوس طبقاته الرجعية. اي اننا نبحث في الازمة وتطوراتها ومراحل تفاقمها من اجل الثورة وليس من اجل تقديم النصائح لاهل النظام كي يخففوا من تفاقم ازمته.

ان الاكتفاء بالبرهنة على وجود الازمة والتاكيد على مسؤولية الطبقات الرجعية عما تسببه للشعب من دمار وفاقه وتخلف، عمل بقدر ما يخدم النضال الشعبي فانه يسبب له الضرر ايضا، كيف؟

انه يخدم نضال الجماهير بحكم كونه يسهم في فضح الازمة ومسؤولية القوى الرجعية عنها، وبهذا الاسهام فانه يلعب دوره في بلورة وعي الجماهير وتبصيرها بواقعها وتخلف قوى النظام واهله.

ولكنه يلحق ضررا بالغاً بنضال الجماهير، حين يكتفي بتفسير مظاهر الازمة العامة. دون كشف جوهرها، أولا، وانطلاقاً من اكتفائه بتفسير المظاهر، فانه يطرح حلولاً اصلاحيات لا تتعدى حدود دعوة الطبقات

الرجعية الى اصلاح الجوانب الشكلية في ازمته، اي دعوتها الى اصلاح نظامها وتحديثه لكي تخفف من تفاقم ازمته العامة، وبذلك فانه يطمس جوهر الازمة، بدلا من ان يعمل على تفجيرها، ثانيا.

ان الاصلاحية تلعب دورا تضليليا خطيرا حين تدعو الجماهير للنضال في سبيل الضغط على قوى النظام الرجعي لكي تصلح من شأن نظامها وتخفف من بشاعته والضرر الذي يلحقه بالجماهير وبمستقبلها.

فاذا كان الاكتفاء بالاشارة الى وجود الازمة ودعوة القوى الرجعية لان تثوب الى رشدها والى المخاطر التي تسببها سياستها ونهجها. . اذا كان هذا النهج خطيرا وضرره كبيرا، فما الخدمة التي يقدمها البحث عن مراحل تفاقم الازمة، للنضال الثوري، وما هي المهمات التكتيكية والستراتيجية التي يطرحها؟

قلنا ان «التفاقم» لا يظهر الا بمراحل تصاعد الازمة واحتدامها. وبما انه يمثل نتيجة نوعية لتراكمات التأثير المتبادل بين المتضادات المتحدة والمتصارعة في قاعدة النظام التحتية وبنائه الفوقي، فان البحث عنه (التفاقم) يستهدف تفسير ظواهر تفاقم الازمة، بغية تحريض الطبقات الشعبية وتوجيه حركتها النضالية للتصادم مع الطبقات الرجعية بهدف التعجيل بحركة التناقضات ودفعها للتأزم والتفاقم وصولا للوضع الثوري واحداث الثورة واسقاط النظام الرجعي وطبقاته المتخلفة. ولذا، فان البحث عن مراحل تفاقم الازمة، ونتيجتها بحث خطى النضال الثوري نحو الصدام مع الطبقات الرجعية والثورة عليها واسقاط نظامها.

ان «التفاقم» يؤدي الى انفجار التناقضات والاقتيال بين المتضادات. ولذلك فانه يخلق وضعاً ثوريا ويدفع بالمجتمع الى احضان احتمال حدوث «ثورة». وبما ان الاحتمال يمثل «امكانية» حدوث ثورة فان تحول هذه الامكانية الى «واقع» ملموس وفعل محسوس يتطلب اعدادا مسبقا وتحضيرا مبكرا يؤهلان طلائع «الثورة» لاغتنام الوضع الثوري الذي يخلقه تفاقم الازمة وانفجارها، وتحويله الى ثورة شعبية. ومعلوم ان الاعداد الجدي والتحضير الجدي قد يستغرقان سنوات، ولكن دلالتها تتجلى اكثر ما تتجلى في وجود الحزب الثوري القادر على النهوض باعباء انجاز مهمة كبيرة كمهمة احداث الثورة. وحين تعجز الجماهير عن توفير طليعتها الثورية، اي حزبها القائد، فانها لن تحقق غير الفشل ولن تجني غير المآسي والنكبات بدون طائل.

ان حدوث الثورة اية ثورة يتطلب بالضرورة حدوث ازمة متفاقمة، ولكن بلوغ الازمة درجة التفاقم لا يؤدي بالضرورة الى حدوث الثورة، لانه «التفاقم» لا يخلق اكثر من وضع ثوري، في حين ان الثورة لا تنشأ عن كل وضع ثوري، انما تنشأ فقط، اذا انضم الى جميع المتغيرات الموضوعية تغيير ذاتي يجعل الجماهير الكادحة وطيبتها الثورية قادرة على احداث الثورة.

ثانيا- الجذور التاريخية لازمة النظام العامة.

ان جذور الازمة التي يعانها النظام والتي تأخذ بخناق المجتمع اللبناني، وتنغص عيشه، تمتد في اعماق التشكيلة الاجتماعية-الاقتصادية اللبنانية، فمنذ عام ١٩٢٠، كان نشؤ «لبنان الكبير»، قائما على اساس مهزوز، مما جعل ولادته قيصرية، ولولا الاستعمار الفرنسي، لاستحال قيام لبنان الذي نعيش في ظل نظامه الرجعي العميل، الذي احتوى من التناقضات ما دفعه الى احضان المرحلة الاولى من ازمته العامة.

لقد استمر لبنان الكبير منذ ١٩٢٠ حتى ١٩٤٣، قائما على اساس اتفاق المستعمرين الفرنسيين والرجعية

المارونية . اما جماهير المناطق المضمومة فقد كانت تعارض الانضمام تعلقا برغبتها في الوحدة مع سوريا ، من جهة ، ورفضاً للانضواء في اطار التبعية لـ «مسيحي لبنان الصغير» ، من جهة اخرى . وخلال هذه الفترة تمكن الانكليز من توحيد اعوانهم المسيحيين والمسلمين ، فجمعوا رياض الصلح مع بشارة الخوري عام ١٩٤٣ ، ليعلننا اتفاقهما ، باسم الطوائف المسيحية والمسلمة ، على اقتسام المغنم بشكل كان وما يزال عاملاً من العوامل الاساسية لتفاقم التناقضات الثانوية بين اهل النظام انفسهم .

ومعلوم ، ان توافق المصالح الطبقية التي نمت في ظل الاستعمار وتحت رعايته خلال الفترة من ١٩٢٠-١٩٤٣ ، قد شكل اساساً لموافقة الزعامات الاسلامية وتحليلها عن قضية الوحدة العربية ، واندماجها بكيان لبنان الكبير ، الذي حمل من التناقضات ما دفعه الى احضان الحرب الاهلية (١٩٥٨) ، التي نضجت مقدماتها الموضوعية خلال الفترة التي اعقبت اعلان ما سمي بـ «الميثاق الوطني» .

ثالثاً- الاساس الاقتصادي- الاجتماعي لمرحلة الازمة العامة الاولى (الحرب الاهلية عام ١٩٥٨)

١- طبل اهل النظام وزمروا المضاعفة الدخل الوطني خلال الفترة من ١٩٥٦-١٩٦٥ ، واعتبروا ذلك دليلاً على ازدهار اقتصادي ، متجاهلين ان نشوب حرب اهلية في ظل ازدهار اقتصادي امر مستحيل! . . .
لقد زاد الدخل الوطني ١٠٦٠ مليون ليرة خلال الفترة ١٩٥٦-١٩٦٥ ، زيادة اعتبرها اهل النظام دليلاً على الازدهار ، بيد ان مقارنة سريعة بين نسبة الزراعة والصناعة المثوية في الدخل الوطني عام ١٩٥٠ ونسبتها عام ١٩٦٢ تظهر العكس وتكشف زيف هذا الادعاء ومخاطر هذا الازدهار على الجماهير اللبنانية . فخلال هذه الفترة ، (١٩٥٠-١٩٦٢) انخفضت نسبة الزراعة في ترقية الاقتصاد اللبناني من ٢٠٪ الى ١٤٪ وانخفضت نسبة الصناعة من ١٤٪ الى ١١,٧٪ ، بينما ارتفعت نسبة التجارة والقطاعين المالي والعقاري من ٨,٤١٪ الى ٤٨,٥٪ وبلغت نسبة مساهمة الخدمات في الدخل الوطني اللبناني عام ١٩٦٢ ، حوالي ٦٧٪ .
فاذا علمنا بان نسبة العاملين في قطاعي الزراعة والصناعة تبلغ ٥٠٪ و ١١٪ على التوالي اي ما مجموعه ٦١٪ من مجموع القوى العاملة خلال تلك الفترة ، فاننا سندرك ماذا يعني ذلك الازدهار الاقتصادي ، وما هي النتائج التي يؤدي اليها . وعندما تكون نسبة العاملين في قطاعي التجارة والمال ، فقط ، ٤,١١٪ من مجموع العاملين ، وتكون حصتهم من الدخل الوطني ٣٧,٥٪ بينما تقل حصة العاملين في قطاعي الزراعة والصناعة عن ٢٦٪ . . . عندما تكون الحالة الاقتصادية- الاجتماعية هكذا فان الازدهار الاقتصادي لا يعني اكثر من تراكم للثروة لدى الاقلية المستغلة مقابل تراكم البؤس لدى الغالبية الساحقة من الجماهير الشعبية . ويكفي لتأكيد هذه الحقيقة ان نعلم بانخفاض الاكتفاء الذاتي من انتاج الحبوب من ٣٨ بالمئة من مجموع الاستهلاك المحلي عام ٤٨-١٩٥٢ الى ١٩ بالمئة عام ١٩٦٠ حسب احصائيات منظمة التغذية والزراعة الدولية . لان هذا يعني ان ٨١ بالمئة من مجموع الاستهلاك المحلي يستورد من قبل التجار ويبيع باسعار مرتفعة من شأنها ان تكرر تصاعد وتيرة الافقار المتزايد للجماهير الكادحة .

٢- هذا هو الواقع عشية انفجار الازمة العامة عام ١٩٥٨ ، واذا ما رجعنا الى احصاءات ١٩٥٧-١٩٥٨ ، سنلاحظ ان تشابك الفئات الاجتماعية والطوائف الدينية في التشكيلة الاجتماعية- الاقتصادية التي صنعها

الفرنسيون واعوانهم عام ١٩٢٠ كانت على الوجه التالي، مصنفة على اعتبار ان لبنان ثلاثة ملايين نسمة :
الطبقات الحاكمة اي البرجوازية الكبيرة والاقطاع السياسي يقرب عددها من ٣٣٠ الف نسمة، اما
البرجوازية المتوسطة بما فيها البرجوازية الصغيرة ما عدا فئة الموظفين والمستخدمين، فيبلغ عددها ٩١٥ الف،
ويبلغ عدد العمال والفلاحين والمستخدمين ١,٧٥٥ مليون، وبذلك يكون التناقض الرئيسي بين الـ ٣٣٠
الف والـ ١,٧٥٥ مليون.

ومن خضم هذا الانقسام الطبقي تبرز الفوارق الطائفية حيث تقول الاحصاءات ان كل ١٦٦ مسيحي
يقابلهم ٣٤ مسلم في اشغال الوظائف الرئيسية في المؤسسات الكبرى، وان نسبة الامة بين المسيحيين
تبلغ ٢,٦٣٪، في حين انها بين المسلمين تبلغ ٨٠٪.

ان هذه الارقام لا تشير الى حدة التمايز الاجتماعي بحيث يبلغ الفرق في الدخول الفردية بين ابناء
الطبقات الحاكمة وطبقات العمال والفلاحين، نسبة عالية جدا اذ تبلغ حصة الفرد المنتمي للطبقات الغنية،
اكثر من ٢٦٦,٠ من الدخل الوطني، في حين ان الفرد العامل او الفلاح الفقير لا تتعدى حدود حصته
١٢,٠٠٠٠٠ من الدخل، اي ان الغني اللبناني يحصل على ١٨٨٣٣٣ حصة من الدخل الوطني، مقابل كل
حصة واحدة يحصل عليها الفقير اللبناني. أليس هذا افراطا منقطع النظير في تمركز الثروة الوطنية وطغيان
الاحتكار؟!

هكذا كانت الحال خلال الفترة ١٩٥٧-١٩٥٨ ومثلما ادى هذا التمركز الى اشعال الحرب الاهلية عام
١٩٥٨، فان استمرار تصاعد وتائر الفوارق الطبقيّة نحو الغنى الفاحش والافقار المتزايد، قد ادى الى تكرار
الحرب الاهلية بشكل اعنف واقسى بما لا يقاس بعد ست عشرة سنة! ..

رابعاً- الاساس الاقتصادي- الاجتماعي لمرحلة الازمة العامة الثانية

(الحرب الاهلية ١٩٧٥-١٩٧٦).

١- حسب احصاء بعثة ارفد الاقتصادي- الاجتماعي، عام ١٩٦٢، فان ١٢٠ الف من السكان
اللبنانيين ينهبون الثلث الاول من الدخل الوطني، ويليهم في سلم التراتب الطبقي ٤٢٠ الف آخرون
يستحوذون على الثلث الثاني برمته تقريبا، وتحتل المرتبة الثالثة من الانقسام الافقي الطبقي البرجوازية الصغيرة
البالغ عددها ٩٦٠ الف نسمة، وتحصل على نصف الثلث الثالث وبعض الثلث الثاني، ويبقى نصف السكان،
اي العمال والفلاحين الفقراء بمن فيهم المعدمون الذين لا دخل لهم والبالغ عددهم ربع مليون نسمة... يبقى
هؤلاء جميعا يعيشون بما يزيد قليلا على نصف الثلث الثالث، ومعلوم ان التمركز تابع خطاه منذ عام ١٩٦٢ حتى
انفجار الحرب الاهلية في السادس والعشرين من شباط ١٩٧٥، ويكفي ان نتذكر ان الاسعار ارتفعت بنسبة
٣٠٠٪ عام ١٩٧٤، في حين ان الاجور زيدت في ١/١٩٧٥ بنسبة ١١ بالمئة فقط وحدد الحد الأدنى للزيادة بـ
٥٠ ليرة والحد الأقصى بـ ٢٥٠ ليرة الامر الذي كرس التفاوت الطبقي وعمقه! ..

٢- يعترف الدكتور سليم الحص رئيس الوزراء الحالي بهيمنة الرأسمال الاجنبي على القطاع المصرفي

ويتبعية الاقتصاد اللبناني للاقتصاد الامبريالي:

«عشية انهيار بنك انترا (١٩٦٦) كان ثمة ٩٠ مصرفاً بينها ٣٠ مصرفاً اجنبياً او مملوكاً بصورة مشتركة بين اللبنانيين والاجانب وهذه المصارف التي لم تكن تمثل الا ثلث اجمالي عدد المصارف كانت تستوعب في ايلول ١٩٦٦ نحو ٦٣ في المئة من مجموع الودائع . وبين عام ١٩٦٦ وعام ١٩٦٨ تمت تصفية ١٧ مصرفاً لبنانياً وتحولت الى ٩ مصارف اجنبية كبيرة وخمسة اخرى وقعت تحت الاشراف الكلي للمصارف الاجنبية ، وفي هذا السياق ازدادت الهيمنة الاجنبية المباشرة وغير المباشرة على القطاع الاكثر تأثيراً في النظام الاقتصادي اللبناني ، وفي حركة رأس المال التي تكمن في اساس هذا النشاط . وهكذا نجد ان المصارف الاجنبية والمشاركة التي تشكل ٥٣ في المئة من العدد الاجمالي للمصارف ، في نهاية عام ١٩٧٠ تستأثر بنحو ٨١ بالمئة من مجموع الودائع في هذه الفترة . كذلك نجد ان اكبر ٩ مصارف من حيث قيمة الودائع تتكون من ٨ مصارف اجنبية ومصرف مشترك يشارك فيه رأس المال الفرنسي بنسبة عالية وان كل عشرين مصرفاً في لبنان تشكل من ١١ مصرفاً اجنبياً و ٧ مصارف مشتركة» (١٨) .

٣- طرأت زيادة على عدد مكاتب التمثيل المصرفي الاجنبية التي قفزت من ٢٨ مكتبا عام ١٩٧٠ الى ٥٦ مكتبا عام ١٩٧٤ ونحو ٧٠ مكتبا في اواسط عام ١٩٧٥ .

٤- يشير اتجاه بنية واردات الموازنة بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٧٥ الى ان حصة الضرائب والرسوم غير المباشرة من اجمالي الواردات تميل نحو الارتفاع (من ٤٢ في المئة عام ١٩٧٠ الى ٤٨ في المئة عام ١٩٧٤) في حين يلاحظ ميل الوزن النسبي للضرائب والرسوم المباشرة نحو الانخفاض ، ففي موازنة عام ١٩٧٥ لم تتجاوز حصة الضرائب المباشرة ٢٥ في المئة من اجمالي الواردات في مقابل ٣٢ في المئة عام ١٩٧٤ .

٥- بلغ انخفاض درجة الاكتفاء الذاتي من الحبوب من ٣٨ بالمئة عام ٤٨-١٩٥٢ الى ١ ، ٩ بالمئة عام ١٩٧٠ . وانخفض الانتاج المحلي من ٩٩٠٠٠ طن متري الى ٦٢٠٠٠ طن متري خلال الفترة نفسها .

٦- ونلاحظ انخفاض نسبة الزراعة من الناتج الوطني من ٩ ، ١١ بالمئة عام ١٩٦٤ ، الى ٩ ، ٩ بالمئة عام ١٩٧٢ .

٧- ومثال آخر على سوء التغذية في لبنان ، فحسب الاحصاءات ، يتبين ان الانسان اللبناني لا يحصل على اكثر من ٢٣٦٠ سعرة حرارية و ٧٠ غرام بروتين يوميا ، في حين ان الانسان الاميركي يحصل على ٣٢٩٠ سعرة حرارية و ٩٧ غرام بروتين .

٨- واستنادا الى مديرية الاحصاء المركزي كان في عام ١٩٧٢ ، التوزيع الصناعي في المناطق اللبنانية على الوجه التالي :

	بيروت	جبل لبنان	لبنان الشمالي	البقاع	الجنوب
١٩٥٤	٪٣٨	٪٣٢	٪٢٢	٪٣	٪٥
١٩٦٤	٪٢٥ ، ٤	٪٥٢ ، ٣	٪١٤ ، ٦	٪٣ ، ٢	٪٤ ، ٥

(١٨) الدكتور سليم الحص « الضعف الهيكلي للنظام المصرفي » النهار الاقتصادي والمالي الصادر في ٣٠ / ١ / ١٩٧٢ .

وقد ادى هذا التوزيع الى تمركز احزمة البرّس في المناطق الصناعية (تل الزعتر، جسر الباشا، النبعة، الشياح الخ. . .). ولكن المفارقة الملفتة للنظر تتجلى بحصة جبل لبنان التي قفزت من ٣٢٪ الى ٥٢,٣٪، في مقابل ٣,٢٪ للبقاع وانخفاض حصتي الشمال والجنوب، لكي تبقى هذه المناطق (البقاع، الجنوب، الشمال) مصدرا للايدي العاملة الرخيصة لقطاع الخدمات والصناعة الكبيرة الملحقة بالرأسمال الاجنبي.

٩- لبنان سوق لاستهلاك البضائع الامبريالية. وعلى سبيل المثال، فقد استورد عام ١٩٧٣ ما قيمته ٣٧٢٨ مليون ليرة موزعة بين اوروبا واميركا. اما صادراته فلم تتجاوز ١٥٧٣ مليون ليرة منها ٧٨٧ مليون للبلدان العربية و٣٧٧ مليون للبلدان الاوروبية.

١٠- وتأكيذا لهذه التبعية وابقاء لبنان اسير وضعه المتخلف، نلاحظ ان القروض المصرفية تمنح التجارة نسبة تقرب من ٥٤ بالمئة في حين ان الزراعة والصناعة، لا تحصلان على اكثر من ٣,٤٪ للاولى و١٦٪ للثانية.

هذا غيظ من فيض يستحيل على صفحات تقريرنا السياسي استيعابه. لذا، فاننا نعيد التأكيد على ضرورة مراجعة دراستنا عن الحرب الاهلية للاطلاع على مزيد من الامثلة والوقائع التي تؤكد على عمق الازمة وتفاقمها.

خامساً- الرجعية الاسلامية والتناقضات الطائفية.

١- ان قيام لبنان الكبير قد زاد من نسبة الكادحين من ابنائه وضحّم عدد الفقراء والمعدمين فيه لدرجة كبيرة بحكم كون المناطق الملحقة تضم غالبية سكانية بالنسبة لسكان لبنان الصغير، وتشتمل على جماهير مسلمة فقيرة ومسحوقة جدا، وبذلك كان قيام نظام لبنان الكبير ينطوي على حركة صراع طبقي ووطني ملحوظة ومؤكدة.

٢- ونظر الكون الزعامات الاسلامية الرجعية التي قبلت بالاتفاق مع الزعامات المارونية ترتبط مصالحها بالوضع العربي المحيطة بلبنان من جهة، وبالجماهير الشعبية «المسلمة»، التي تقرر مصير هذه الزعامات خلال الدورة الانتخابية، من جهة أخرى. . . نظرا لهذين السببين كانت الزعامات الاسلامية رغم رجوعيتها، تراعي باستمرار هذين الاعتبارين مراعاة لعبت وما تزال تلعب دورها في التأثير على التناقضات الثانوية الناجمة عن طبيعة التركيبة السياسية الطائفية منذ قيامها، وهي تناقضات رغم ثانويتها، فانها تنطوي على قابلية كبيرة للتفاقم والانفجار باستمرار، بحكم ارتباط الرجعية المارونية بالاستعمار وعجز الرجعية الاسلامية عن مسايرتها الى النهاية في مراحل احتدام الصراع الطبقي والوطني وتفاقمه، تحسبا لردود الفعل الشعبية اللبنانية والعربية. . .

ولعل التدقيق في عوامل الحربين الاهليتين اللبنانييتين: (١٩٥٨ و ١٩٧٥- ١٩٧٦)، يكشف ان الاختلاف بين المسلمين والمسيحيين الحاكمين على موقف موحد ضد المد الناصري والمقاومة الفلسطينية كان واحدا من عوامل الحرب الاهلية!

سادساً- معطيات الحرب الاهلية والعلاقات الطائفية.

١- حين نعود الى الوفاق الرجعي الذي تم بين اهل النظام عام ١٩٥٨، لا نلاحظ حلاً لازمة وانما نشهد تسوية سطحية هي تكرار شبيه بما تحقق عام ١٩٤٣. ذلك ان مجيء فؤاد شهاب رئيسا للجمهورية لم يحقق سوى ردع رغبة كميل شمعون الجاحمة في تمديد رئاسته ست سنوات اخرى، وما عدا ذلك فإن كل مشاريع العهد

الشهابي كانت قفزات باحضان الطبقات الرجعية ، وقدائف انطلقت من مقالع اهل النظام ومجانقهم البالية .
والى جانب هزيمة شمعون وردع جموحه الا بد ان نلحظ ظواهر جديدة افرزتها الحرب ، ستسحب نفسها على
مستقبل العلاقات بين طوائف النظام عامة والطائفتين المارونية والسنية خاصة ، واولى تلك الظواهر تمثلت
بالمكاسب التي حققتها الطائفة السنية ، بغض النظر عن قيمة هذه المكاسب ، اما ثانيتهما فتمثلت بعودة الطائفة
الدرزية لتلعب دورها السياسي بقيادة الزعيم الوطني كمال جنبلاط .

عندما نعود الى تلك الفترة سنلحظ بوضوح ان الحرب الاهلية عام ١٩٥٨ ، لم تعرض اسس اتفاق
١٩٤٣ للاهتزاز والاضطراب فقط ، وانما دفعت تناقضات النظام اللبناني نحو مسارب جديدة لم تعرفها
الفترة السابقة للحرب . فبدلاً من اندماج الفئات الرجعية وانصهارها ، لتقف موحدة على ارض
مصالحها الطبقية المشتركة عصفت الحرب ونتائجها بوحدتها وعمقت التناقضات فيما بينها لدرجة تلاشت
معها « المفاهيم والنظريات » التي صاغها الخوري والصلح ، وحلت محلها مفاهيم جديدة تتحدث عن
« الغبن » و « الخوف » بدلاً من الوفاق والانصهار .

٢- لقد حققت الرجعية السنية بعض المكاسب ولكنها استمرت بالشكوى من « الغبن » ، وتابعت مطالبتها
بمساواتها برجعي الطائفة المارونية ، الذين اعترفوا بامتيازاتهم وراحوا يتصلبون في الدفاع عنها تحت ستار
مفهوم « الخوف » من خسرانها .

ان اهمية هذه المعطيات التي افرزتها الحرب الاهلية عام ١٩٥٨ ، تبدو واضحة لدى مقارنتها بالتطورات
التي ادت اليها الحرب الاهلية في ايامنا هذه (١٩٧٥-١٩٧٦) ، ف « الطوائف » باتت مسلحة واصبحت تتقن
التخاطب مع الجماهير ومع بعضها البعض من فوهات بنادقها ، الامر الذي يؤدي الى اضعاف سلطة الدولة
ويجعل بندقيتها احدي بنادق قوى النظام وليست البندقية الوحيدة المسيطرة . ولدى تأمل هذا التطور سوف
نلحظ مزيداً من التناقضات الثانوية بين رجعي « الطوائف » اي اهل النظام انفسهم! . .

٣- ان العلاقات الطائفية قد اكتسبت مضامين طبقية نتيجة النهج الاصلاحى الذي يحكم موقف الحركة
الوطنية ، ، من جهة ، واصبحت (العلاقات) قائمة على اساس تناحر وصراع من اجل الحفاظ على المكاسب او
الحصول على المزيد منها . وباتت الزعامة مقرونة بمن يجيد الدفاع عن مكاسب طائفية ويسعى لتحقيق
المزيد منها ، من جهة اخرى .

٤- ان الانتباه الى هذه الحقائق يلقي على عاتق الحركة الوطنية مهمة البحث عن حلول غير حلول
ازالة « الغبن » والحفاظ على الامتيازات بحيث يلمس الكادحون ان مصلحتهم ليست بالدفاع عن مصالح
الطبقات الرجعية ، وانما بالثورة عليها واسقاط نظامها ، ولن يتحقق هذا الامر بغير زج الجماهير في معارك طبقية
ووطنية وتربيتها على ممارسة العنف الثوري بوجه الطبقات الرجعية ، ودفعها نحو هدف التغيير الاشمل
والاعمق من اهداف ازالة « الغبن » وما شابهها .

سابعاً- النضال ضد الطائفية ينبغي ان يرتبط بالنضال ضد النظام الرجعي .

١- ان الطائفية سلاح رئيسي من اسلحة الطبقات الرجعية الحاكمة ، في صراعها ضد الطبقة العاملة
٥- لفائها الفلاحين وسائر فئات الكادحين والمثقفين الثوريين .

٢- ان النضال الايديولوجي ضد الطائفية ينبغي ان يستهدف تحرير الوعي الاجتماعي الاعتيادي للطبقات الكادحة من هيمنة الافكار والمناهج والعادات الرجعية ، التي تخضعه من الناحية العملية لايديولوجية البرجوازية المسيطرة، اخضاعاً يجعل من وعي الجماهير الاعتيادي عاجزاً عن رؤية الانقسام الافقي الطبقي للمجتمع ، وغير قادر على التمييز بينه وبين الانقسام العمودي الطائفي الديني ، لدرجة تصبح معها صورة المجتمع المرئية امامه ، هي صورة الطوائف والمذاهب الدينية ، بحيث تغيب او تتضاءل صورة الطبقات وصراعتها الموضوعي ، عن دائرة رؤيته (الوعي الاجتماعي) غياباً تتجسم بسببه صورة مزيفة امام وعي الجماهير الشعبية ، فيتراءى لها أن المجتمع قائم على اساس انقسام عمودي بين الطوائف الدينية ، (مسلم x مسيحي) ، وليس على اساس انقسام افقي طبقي (عمال x بورجوازيين) .

٣- ان الطائفية ليست ايديولوجية فقط ، وإنما هي ايضاً نظام سياسي ، ولولا هذه الخاصية التي اكتسبتها الأديان في لبنان ، لما كانت الطائفية اداة رئيسية تستخدمها البرجوازية لتكريس وحماية سيطرتها الايديولوجية وسلطانها السياسي الطبقي ، وبما ان الدولة هي الاطار الرئيسي الذي تتجدد ضمنه الايديولوجية الرجعية . فإن استمرار الطائفية باعتبارها ايديولوجية سائدة ومتجددة يرجع اساساً للدولة اللبنانية التي تشكل اهم جهاز لضمان استمرار الطائفية بوصفها ايديولوجية سائدة .

ان الطائفية ، شأنها شأن الأديان ، جزء من البناء الفوقي ، بيد أنها اكتسبت في ظروف لبنان وتركيبه نظامه السياسي الخاصة ، مضامين اقتصادية- اجتماعية وسياسية ، جعلها ظاهرة اجتماعية مميزة حتى عن الأديان المكونة لها . ان الدور الذي تلعبه الطائفية في تعبئة الجماهير الكادحة وتجنيدھا لخدمة الزعامات الرجعية ومآربھا الطبقيّة ، بات كبيراً لدرجة تركزت معها الطائفية واصبحت واقعا سياسياً يؤثر على مجريات الحياة السياسية . ليس بسبب مكانة الدين لدى ابناء الشعب وهيمنته على تفكيرهم فحسب ، وإنما بسبب كون الطائفية مكرسة دستورياً ومقرونة بامتيازات اقتصادية- اجتماعية جعلت لكل طائفة فئة من الأفراد اكتسبوا امتيازاتهم الاقتصادية ومراكزهم الاجتماعية والسياسية ، بسبب انتمائهم الطائفي ، مما جعل تمسكهم بامتيازاتهم يفرض عليهم التمسك بطوائفهم مما عمق دور الدين وربطه بالحياة الاقتصادية- الاجتماعية والسياسية .

٤- لذا ، فان الغاء الطائفية السياسية ، امر يتعدى تحقيقه ، بدون تقويض النظام السياسي الطائفي والغائه من الوجود . ولكن هل يمكن تقويض النظام السياسي الطائفي والغائه دون تقويض الأساس المادي للتحالف الطبقي الرجعي عامة والطبقة البرجوازية على وجه الخصوص ؟

ان الجواب على هذا السؤال ليس واحداً . فالاصلاحيون يرون أن «الغاء الطائفية السياسية» لا يعني بالضرورة الغاء الايديولوجية البرجوازية السائدة» ، ويدعون ان البرجوازية يمكن أن تضطر تحت ضغط (النضال الديمقراطي العام) للتخلي عن الايديولوجية الطائفية و «تحقق الاصلاح الديمقراطي لنظامها السياسي ، وتلجأ الى سلاح ايديولوجي غير الطائفية يتلاءم مع ظروف الاصلاح الديمقراطي»! . . . ان جواب الاصلاحيين هذا ، ينطلق من قناعتهم بإمكان قيام البرجوازية بتحديث نظامها ولذلك فهم يرون أن الضغط عليها بوسائل النضال الديمقراطي البرلماني كاف لالغاء الطائفية السياسية .

ان الغاء الطائفية السياسية ، لن يتحقق بدون تقويض النظام السياسي الطائفي ، أي تقويض الدولة البرجوازية ، واحلال دولة بديلة على انقاضها . ان المعنى الواقعي لالغاء الطائفية يتجلى في اسقاط النظام اللبناني

برمته ، لان الطائفية لم تصبح ايديولوجية سائدة ، لولا استنادها الى الدولة ، التي تمثل اهم عنصر من عناصر البناء الفوقي ، المتخلف والقائم على اساس مادي هو الآخر متخلف ، لذلك فان النضال ضد الطائفية السياسية يجب ان يكون في الوقت نفسه نضالا ضد النظام السياسي الطائفي واسباسه المادي أي أسلوب الانتاج الرأسمالي الذي تقوم عليه الطائفية ونظامها السياسي .

ان علاقات الانتاج الرأسمالية القائمة تشكل اساس التخلف الاجتماعي ولولا طبيعتها المتخلفة لاستحال استمرار البناء الفوقي السياسي المتخلف ، لذلك فان القول بإمكانية تغيير البناء الفوقي دون تغيير الأساس ، لا يصدر عن غير الاصلاحيين الذين حددوا موقعهم باعتبارهم حزب أقصى المعارضة السياسية والاحلام الطوباوية ! ..

٥- من هنا تتجلى اهمية ارتباط الصراع الايديولوجي ، بالنهج الثوري لكي لا يصب في النهاية بتيار الطائفية المسلم والمسيحي . كما حدث وما يزال يحدث لدعاة «الاصلاح الديمقراطي السياسي» ، ونضالهم الذي يصب من الناحية العملية في تيار الطائفية الاسلامية . (نهاية الحرب الاهلية عام ١٩٥٨ ، والوفاق السياسي الذي يطرح كحل لتفاقم الازمة اللبنانية اليوم) .

ان الشيوعيين الذين يتسترون على الرجعيين (مسلمين ومسيحيين) في مناطقهم ويوزعون الزهور في وقت الحرب الاهلية . . . ان هؤلاء الشيوعيين يسهمون بتميع الصراع الطبقي وتمويه صورته لدرجة تعجز معها الجماهير الشعبية عن رؤيتها! ..

ثامنا- ودخل النظام في المرحلة الثانية من ازمته العامة .

اثر هزيمة حزيران ١٩٦٧ ، تفاقمت الازمة الوزارية ، واحتدم الصراع بين الحلف والنهج ، وما ان بدأت المقاومة الفلسطينية نشاطها القتالي من الاراضي اللبنانية وقامت اسرائيل باعتدائها على المطار عام ١٩٦٨ حتى اشتد تفاقم الازمة وبدأت مرحلتها الثانية ، بداية تركزت مع مجزرة الثالث والعشرين من نيسان ١٩٦٩ ، ورضوخ السلطة الرجعية للأمر الواقع الذي فرضته المقاومة واعترافها بسلطة الثورة على المخيمات الفلسطينية ، وموافقتها على عقد اتفاقية القاهرة التي كرست ازدواجية السلطة ، تكريسا لفتح الباب واسعا على طريق الحرب الاهلية .

تاسعا- عودة الازمة لمسرح التفاقم .

بعد ضرب المقاومة في الأردن ، وتمركزها في لبنان ، صعدت حكومة سلام ، وتاثر قمعها واضطهادها لدرجة توفر معها ظرف ملائم جدا للنشاط العصابات الصهيونية وعميلتها الفاشية ، واقدمت على جريمة اغتيال قادة المقاومة الثلاثة في نيسان ١٩٧٣ ، فاستقالت حكومة سلام . وانطلقت المقاومة والحركة الوطنية لتحتل الشارع من جديد فكانت مظاهرة الربع مليون وكان هجوم الجيش اللبناني على المخيمات الفلسطينية وانفجار الازمة الوزارية من جديد وتصاعدت الاعتداءات الاسرائيلية لدرجة فاقت كل اعتداءاتها خلال السنوات السابقة ، اذ بلغت ١٦٨ قتيلا لبنانيا حسب الاحصاءات الرسمية خلال عام ١٩٧٤ وحده مقابل ١٠٠ فقط خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٧٣ . الأمر الذي اعاد لبنان من جديد ، ليعيش حالة الاستقطاب السابق بحيث وقفت

الفاشية في طرفه الرئيسي مقابل الجماهير الشعبية ومقاومتها الفلسطينية وحركتها الوطنية اعادة انتهت معها الهدنة التي مثلتها حكومة تقي الدين الصلح لتفسح الطريق أمام اضعف الشخصيات الاسلامية ليشكل وزارة ، لم تجد أمامها سندا أقوى من سند زعامة جنبلاط والمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية ! ..

عاشرا- اخر الحلول : الحرب الاهلية!

كان واضحا ان اقطاب الرجعية المارونية منهمكون بتوفير متطلبات معركة مصيرية وعازمون على خوضها، ولذلك زاروا الاردن ودرسوا تجربته مع المقاومة الفلسطينية واتصلوا باسرائيل وضمنوا تأييدها وصعدوا ضغطهم من أجل انزال الجيش ليكون اداتهم لتنفيذ مخططهم، ودرّبوا الميليشيات واعدوها لخوض الحرب الاهلية، التي مثلت ذروة تفاقم الأزمة وبركان انفجارها والتي اماطت اللثام عن دخول النظام المرحلة الثانية من أزمته العامة . .

ان انفراد الرجعية المارونية بتفجير الحرب واشعال فتيلها لم يكن عملا طائشا ولا نزوة عابرة، وإنما كان وما يزال عملا مخططا هادفا مآربه ومصمما على تحقيق أهدافه المقررة والمحددة سلفا. ذلك ان القوى الانعزالية- الفاشية، قبل ان ترضخ للأمر الواقع وتتعترف بسلطة المقاومة الفلسطينية على المخيمات رسميا، كانت تعد لتفجير حرب اهلية بغية وضع حد للخطر الذي بات يهدد سلطتها الاحتكارية، وقد اعلن بيار الجميل عام ١٩٧٥، صراحة إنهم وافقوا على اتفاقية القاهرة لكي يتجنبوا حرباً اهلية لم يكونوا قد استكملوا الاستعداد لها، ولذلك فإن اختيار الانعزالية - الفاشية، ليوم السادس والعشرين من شباط ١٩٧٥، ليكون يوم اشتعال فتيل الحرب الأهلية، يرجع إلى أن هذا اليوم كان معروفا سلفا بكونه يوم التحدي الطبقي ضد الاحتكار والاستغلال والمطالبة بالغاء امتياز شركة بروتين مما يشكل بادرة خطيرة من شأنها ان تشجع على اتساع مظاهر الاحتجاج والتمرد ضد الاحتكار والمحتكرين، لذلك فان الرضوخ لمطالب الصيادين كان يعني هزيمة للاحتكاريين، وبادرة خطيرة من شأنها ان تشجع على تمرد العمال والفلاحين، تشجيعاً قد يلجم الاحتكار ويحول دون استمرار تماديه في الاستغلال . وأمام تفاقم الصراع، فقد كانت الحرب الأهلية آخر الحلول التي اختارتها القوى الفاشية .

حادي عشر- الحرب . . . ابرز مظاهر الأزمة .

١- ان الحرب الأهلية خلال عامي ١٩٧٥-١٩٧٦، لم تكن أكثر من تنويع للتأثيرات المتبادلة بين عوامل الأزمة العامة وأسباب تفاقمها، فهي وليدة شرعية ومخلوقة طبيعية لظروفها التاريخية وعواملها الاقتصادية والاجتماعية والايديولوجية والسياسية ولكل ما كانت تحتويه التشكيلة الاقتصادية - الاجتماعية اللبنانية، من تناقضات هي المولدة للأزمات والحروب الأهلية .

٢- لقد عاش لبنان ظروف الحرب الأهلية منذ مجزرة السادس والعشرين من شباط، بيد أن عدم دخول المقاومة الفلسطينية طرفا بتلك المرحلة دفع القوى الانعزالية الفاشية لاقتراف مجزرة الثالث عشر من نيسان، الأمر الذي القى زيتا جديدا شديدا للالتهاب على نيران الحرب المستعرة، فقامت ولم تقعد حتى اواخر عام ١٩٧٦ .

٣- لقد توهم العديد من احزاب ومنظمات الحركة الوطنية ان الحرب قد لملت اذيالها، ووضعت

اوزارها، بعد تشكيل حكومة كرامي الرباعية في تموز ١٩٧٥، ولعب كرامي نفسه دورا اساسيا في اشاعة تلك الأوهام بالحملة الاعلامية التي شنّها ضد الدعاة المبشرين بعودة الحرب، لدرجة أنه اتهمهم بالخيانة ومعاداة لبنان، ولكن الحرب عادت كأقوى ما تكون العودة، واقسى من ذي قبل.

٤- اذا جاز اعتبار الفترة الممتدة من أواخر شباط ١٩٧٥ حتى تشكيل حكومة كرامي مرحلة أولى. تميزت باختبار موازين القوى خاصة بالنسبة للفاشيين اذ كانوا مهتمين بتعويد عناصرهم على الموت أو «معمودية الدم» على حد تعبيرهم، اولاً، وباستقطاب القوى الامبريالية والرجعية الى جانبهم، ثانياً، وبالضغط على الرجعية الاسلامية بغية دفعها للقبول بوضع حد لسلطة المقاومة الفلسطينية في لبنان. ثالثاً.

إذا جاز اعتبار تلك الفترة مرحلة أولى من مراحل الحرب، فإن المرحلة الثانية منذ أواخر عام ١٩٧٥ حتى أواخر عام ١٩٧٦، قد تميزت بتصاعد العنف الرجعي الذي مارسه الفاشيون، إذ كانوا ينفذون تكتيكا طائفا مبنيا على اساس الاعتماد الكلي على العمليات العسكرية وخوض المعركة الى نهايتها، ولم يكن لجوء الانعزاليين- الفاشيين الى ذلك التكتيك، بعيدا عن تشجيع الاميركيين والاسرائيليين، فضلاً عن الدور الذي لعبته اسرائيل باعتبارها طرفا في دفع الأزمة اللبنانية للتفاقم والانفجار. واذا تذكرنا ان حركة الفاشيين التي بدأها بيار الجميل بمذكراته الى رئاسة الجمهورية قد انطلقت من معارضتهم لتصدي المقاومة والحركة الوطنية للعدوان الاسرائيلي. واعتبارهم (الفاشيين) للتصدي اللبناني- الفلسطيني المدعوم من قبل بعض الدول العربية، بمثابة اعلان الحرب على اسرائيل، الأمر الذي جعل الجميل يطالب الدولة بوضع حد للتجاوز على «السيادة اللبنانية» وحقها (الدولة) في تقرير مسألة الحرب والسلام. . . اذا تذكرنا تلك الوقائع، فسندرك ان اسرائيل كانت طرفا في تفجير الحرب بحكم ارتباط القوى الفاشية بها.

٥- ولكن الأمر الأهم لا يتجلى في اعتماد الفاشيين الكلي على العمليات العسكرية لتنفيذ اهدافهم، وإنما يتجلى في تجاوزهم المقصود على صيغة التعايش التي يسمونها «الميثاق الوطني»، فهذه الصيغة كما هو معلوم تركز على نقطة جوهرية، هي وحدة «الطوائف» القائمة على اساس اتفاقها وتعاونها في سبيل تحقيق مصالحها المشتركة، وحقوقها المنصوص عليها في الدستور اللبناني. ومعنى هذا كله ان الهوية الطائفية يجب ان تكون جواز سلامة للمرور على كل الحواجز الطائفية، لكي يدلل الطائفيون على ايمانهم بميثاقهم والتزامهم بدستورهم واحترامهم لإتفاقهم وحرصهم على تعزيز وحدتهم. . . كان المفروض ان تحترم الهوية الطائفية، خاصة من قبل الرجعية المارونية بحكم كونها الجهة الاولى التي كان لها الدور الأول في قيام لبنان، والتي تعتد بكونها حامية لبنان وتأخذ على الطوائف الأخرى ضعف لبنانيتها. هنا يتجلى الأمر الأهم، في لجوء الرجعية المارونية، الى ملاحقة ابناء الطوائف الأخرى وقتلهم لمجرد انتسابهم الديني المدون في تذكرة الهوية! . . .

لاحظ انهم يسجلون الطائفة في تذكرة الهوية لكي يضمنوا لابناء الطوائف حقوقها وفقا للنظام الطائفي، واذا بأقوى الطوائف وأكثرها ادعاء بعائدية لبنان اليها وانتسابه الى تراثها وحضارتها وتاريخها. . . اذا بالرجعية المارونية التي يفترض فيها أن تبدي حرصا شديدا على احترام الطائفية وصيغة تعايشها، تبادر الى الذبح على الهوية بحيث اصبح حامل الهوية غير الماروني معرضا للموت لمجرد انه مسلم! . . .

ان لجوء الانعزاليين- الفاشيين الى الخطف والذبح على الهوية يعد خرقا متعمدا للدستور وعملا مرتكبا مع سبق الاصرار ضد الصيغة الطائفية. كان يمكن ان يفهم تعرض التقدميين والوطنيين سواء كانوا مسيحيين أو مسلمين، للأذى والموت من قبل الفاشيين بسبب تقدميتهم او وطنيتهم، على أساس أن الحرب هي امتداد للسياسة الطبقية، وهي لا تعرف حياء ولا مجاملة!

أما الذبح على أساس الهوية الطائفية، فإنه دليل صارخ على مدى عمق الأزمة وتفاقم التناقضات الثانوية بين فئات النظام الرجعية نفسها!..

٦- لقد عارض رئيس «الكتائب» الدعوة لتعديل الدستور وهدد بمقاطعة «هيئة الحوار الوطني» بحجة انه «راجع نصوص الدستور ولم يجد فيها ما يستدعي التعديل»^(١٩)، وعبر عن جوهر الأزمة حين اعلن: «نريد أن نعرف، أي لبنان نريد، لبنان الشيوعي ام الاشتراكي ام المسلم ام المسيحي، فلكل منها طريق»^(٢٠)، وأصر على موقف الكتائب والحل الذي تراه مناسباً لتفانم الأزمة: «بعد وقف اطلاق النار، نتقل دون شروط الى الحل النهائي للمشكلة...» والحل النهائي برأي الكتائب أن تكون هناك دولة لبنانية فاشية، وشرط وجود الدولة برأي الكتائب ان تقوم بتصفية المقاومة الفلسطينية والشيوعية: «لن تكون هناك دولة اذا لم تقم الدولة بالهجوم على صبرا وتهديم صبرا»^(٢١).

هكذا كشف بيار الجميل أوراق خطته مرة واحدة، لكي يحدد اختياره للبنان، انه لبنان رجعي فاشي. هذه هي الحقيقة، التي كشفتها وقائع المذابح والمجازر التي تعرض لها اهالي النبعة وبرج حمود والكرتينا والمسلخ وحي الغوارنة وتل الزعتر وجسر الباشا والمواطنين الأبرياء الذين جعلتهم الصدف يتواجدون في منطقة الصيفي ليدوقوا الموت برصاص الفاشيين في الأيام السوداء التي ارتكبت فيها مجازر المارة بواسطة اطلاق الرصاص الغزير فجأة من قبل عناصر الكتائب المسلحة على الشوارع والأسواق المكتظة بالناس في وضح النهار وعلى مرأى من الجميع.

انهم لا يفهمون معنى للدستور والميثاق ولا يرون مبررا لوحدة لبنان، ما لم يكن الدستور والميثاق ولبنان الموحد في خدمة مصالحهم وصيانة امتيازاتهم. ولذلك فإن ممثلي الطوائف الاخرى السياسيين، ملزمون بمراعاة الكيفية التي تفهم بها الرجعية المارونية معنى المشاركة، وهي كيفية تحددها موازين القوى بين الطوائف حسب تركيبة النظام السياسي الطائفية، وحين يتساءل الجميل:

«اي لبنان نريد؟»، انما يعني الاخرين، لانه يعرف لبنانه «منذ عشرين سنة تقدم اقتراحات بتعديل الدستور... ولم اجد فيها ما يستدعي التعديل... نحن في الكتائب ضد البحث في تعديل الدستور...»^(٢٢)!

(١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢) محاضر جلسات هيئة الحوار الوطني مجلة الطريق البيروتية ص ١٠١ - ١٠٢ على التوالي.

فالكثائب مع بقاء لبنان المتخلف والخاضع لسيطرتها، الكلية، اما ممثلوا الطوائف الأخرى السياسيون فعليهم ان يكونوا موظفين لدى الرجعية المارونية لكي يستحقوا حصتهم من الغنيمة.

٧- ان الرجعية المارونية، تتصرف كما يتصرف اي رأسمالي لا يتقيد بأي اعتبار غير قيد الحصول على الربح الاقصى، وفي هذا الخصوص تقتضي الضرورة خضوع جميع الاطراف ذات العلاقة لمقتضيات هذا القانون. ألم يدفع طوني فرنجية حياته ثمنا لمعارضته للكثائب؟ وداني شمعون، وشمعون نفسه، ألم يدفعنا ثمن معارضتهما لرأي الكثائب؟

وهكذا شأن الاتفاقات بين ممثلي الطوائف، مع الفارق الكبير بين الاتفاقات بين الرجعيين انفسهم، والاتفاقات بين الطبقات الرجعية وابناء الطبقات الكادحة. ولعل كميل شمعون يلقي ضوءاً على هذه الحقيقة، فقد علق على تصرفات كامل الاسعد محمداً صلاحياته بصلافة متناهية:

«ان تصريحات الاسعد تنطوي على بعض التناول على السلطات التنفيذية وانه يستقوي بتجمعه النيابة وهذا الموقف ليس جديداً بل أصبح مزمناً، والمهم الا يعطى من الأهمية اكثر مما يستحق ويجب أن يكون معلوماً أن رئيس الجمهورية هو رأس السلطة الشرعية وأن مسؤولية الاسعد محصورة بإدارة شؤون جلسات مجلس النواب لا اكثر ولا اقل» (٢٣).

هكذا اذن، تكون مهمة رأس السلطة التشريعية وممثل الطائفة الثانية في ترقية النظام، مهمة ادارية، محصورة في ادارة جلسات مجلس النواب. انهم يفهمون الاتفاق بين الطوائف كما يفهم الرأسمالي التعاقد بينه وبين العامل، ومع الفارق بين الاتفاقيين، فان النتيجة مشابهة من نواح عديدة.

وقد عبر صائب سلام عن هذه الحقيقة باعتباره أحد الزعامات السنوية التابعة للزعامة المارونية، حين تساءل: «لماذا نشأت هذه الأزمة التي انقلبت الى محنة؟... ان جذورها عميقة... ان لبنان اليوم غير لبنان ١٩٤٣ الذي توافقنا عليه بالصيغة التي نذكرها دائماً» (٢٤).

٨- ان الخلاصة الهامة التي ينبغي ان تستخرج من لجوء الفاشيين للمجازر الطائفية تتجسم أمام الأنظار بفقدان النظام الطائفي السياسي مبرر وجوده وسقوطه مضرجا بدماء ابناء الطوائف التي اقامته، ومع ان لجوء الفاشيين للخطف والذبح على الهوية الطائفية، كانت له أهداف ومآرب اخرى، يتقدمها هدف طمس طابع الحرب الطبقي واظهاره بشكل مزيف، مع ذلك فإن اقامة الحواجز والمجازر الطائفية تحمل نقيماً لادعاء الفاشيين انهم يحاربون دفاعاً عن انفسهم واتقاء العدوان الفلسطيني عليهم، وتؤكد على ان الحرب هي حرب لبنانية- لبنانية في الاساس وقبل أي شيء اخر. هذا ما يشهد به اقطاب النظام انفسهم. فرشيد كرامي قالها صراحة واعتبرها احدي حقائق الوضع: « ان اللبنانيين فيما بينهم مختلفون ويجب معالجة خلافهم لأن ذلك أساسي، وبعد ذلك نعالج خلافنا مع اخواننا الفلسطينيين في مرحلة ثانية» (٢٥). ويؤكد صائب سلام على صحة كلام كرامي بقوله: « هناك خلافات بيننا في لبنان، نحن

على خلاف حول امورنا في لبنان ، فإذا لم نتفق على هذه الأمور . . . فعبثاً نطلب ان يتوطد الأمن لا بيننا ولا بالتالي مع الآخرين»^(٢٦) ، ويضيف مؤكداً على أن الحرب الدائرة هي « حرب أهلية . . بين اللبنانيين انفسهم ! . .

النتيجة التي نعيشها اليوم هي الخوف والقلق عند المواطنين من بعضهم البعض بسبب انتماءاتهم الطائفية» .

واذن، فان الحرب الأهلية هي أبرز مظاهر الأزمة التي تؤكد فقدان النظام السياسي لمبررات بقائه ، وتلقي على عاتق القوى التقدمية مهمة اسقاطه واقامة نظام وطني ديمقراطي على أنقاضه .

ثاني عشر- انقسام الجيش وانحيار الدولة .

ويأتي انقسام الجيش وانحيار الدولة ، ليكرس تفاقم الأزمة وبلوغها الذروة .

لقد حاولت القوى الانعزالية- الفاشية اقناع الرجعية الاسلامية شريكها في النظام بضرورة انزال الجيش من أجل ضرب المقاومة الفلسطينية والجماهير الشعبية وحركتها الوطنية، سعياً منها لزوج الدولة كلها والقوى الطبقية الرجعية كلها في معركة فاصلة، بيد أن الرجعية الاسلامية ترددت في بداية الأمر ثم امتنعت بعد أن ادركت ان انزال الجيش في المعركة، لا يخدم القوى الرجعية المسيحية فحسب، وإنما هو يعرضها هي (الرجعية الاسلامية) للعزلة عن قاعدتها الشعبية ويحولها الى مجرد تابع للزعامات المسيحية، فضلاً عن ان تصفية المقاومة الفلسطينية، قد تحرمها من استخدام المقاومة للضغط من أجل تحقيق بعض المكاسب الفئوية. وبما أن الجيش يعكس تركيبة النظام الطائفية، فقد انقسم تحت ضغط وطأة الحرب الأهلية، وتحول إلى جيشين: واحد وقف الى جانب الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية، والآخر بقي الى جانب الفاشية، وبانهياره والتحاقه بطرفي الحرب، فقد انهارت الدولة الرجعية وتحطم جبروتها، ومنذ آذار ١٩٧٦، تلاشت الدولة ولم يعد لها دور تلعبه. الأمر الذي جعل الحل العسكري للحرب وحيداً في ميدان الصراع، وقد حملت القوات السورية هذا الحل وفرضته على اطراف الصراع، بيد أنها، هي الأخرى انغمست في خضم الصراع بعد أن ترحلقت في رمال الأزمة اللبنانية! . .

لقد بقيت الانعزالية- الفاشية، تتشبث بأمل دفع شريكها الرجعية الاسلامية وتوريطها بتصفية المقاومة كما حدث في الاردن، حتى بلغت تطورات الأحداث مستوى اصبح التراجع عنه، يعني استسلاماً تاماً من قبلها لواقع ازدواجية السلطة. وهو أمر قد اعدت العدة لرفضه ومقاومته بدون هوادة أو رحمة .

ثالث عشر- العوامل الخارجية لتفاقم الأزمة العامة .

لا ريب في ان العوامل الداخلية هي التي انضجت المقدمات الموضوعية لدخول الأزمة العامة مرحلتها الثانية. ولكن رغم ان الحرب الأهلية هي ظاهرة اجتماعية، تنشأ من تضافر عوامل عديدة

(٢٤، ٢٥، ٢٦) مجلة الطريق، مرجع سابق ص ١٩٤، ١١٧، ٢١١، ١١٥ على التوالي.

اقتصادية- اجتماعية وفكرية- سياسية داخلية . . . رغم ذلك فانها (الحرب) لا تنشب بمعزل عن مؤثرات محيطها الخارجي الذي ترتبط وياه بعلاقة جدلية . لذلك فإن الضرورة تدعو إلى الوقوف أمام العوامل الخارجية في تفاقم الأزمة اللبنانية وانفجارها .

١- ارتباط الرجعية اللبنانية بالامبريالية .

ان أهم العوامل الخارجية التي كانت وما تزال تلعب دورها في تفاقم الأزمة العامة يتجلى في ارتباط الطبقات الرجعية ونظامها بالامبريالية، ومع ان أسس التبعية للاستعمار وجذورها ترتبط بالرجعية المارونية ، بيد ان كافة فئات الرجعية اللبنانية تتساوى من هذه الناحية ، ولولا اتفاق الرجعيين وقبولها لهذه التبعية لتعذر قيام لبنان الكبير وفقد الحديث عن ميثاقه الوطني مضمونه ومحتواه .

ان تبعية الرجعية اللبنانية تتمثل أكثر ما تتمثل في الناحية الاقتصادية حيث يبدو الاقتصاد اللبناني خاضعا لهيمنة المؤسسات الرأسمالية الاستعمارية، سواء تعلق الأمر بقطاع المصارف ام بالتجارة الخارجية .

٢- ارتباط الرجعية المارونية بالصهيونية .

كما باتت علاقة الرجعية المارونية باسرائيل تحتل مكانها في سلم التبعية للامبريالية وتكتسب خطورتها ليس بكونها علاقة سياسية وعسكرية مكشوفة فقط، وإنما باعتبارها العامل الذي يهدد وحدة لبنان شعبا وارضا بالانقسام والتمزق، بسبب كونها علاقة تتميز بخاصية استنادها الى طرف واحد من اطراف الرجعية اللبنانية، وبكونها تثير خلافا بين أهل النظام وطبقاته الرجعية، فضلا عن أنها تعبير الجماهير الشعبية في النضال والثورة باعتبارها من العوامل الأساسية الخارجية .

إذا كانت التبعية للاستعمار تعيق تطور لبنان الاقتصادي- الاجتماعي وتبقيه متخلفا، فان تبعية الرجعية المارونية لاسرائيل تكرر هذا التخلف وتخضع لبنان لنمط من الاستعمار الاقتصادي والسياسي سوف يكون من أبرز العوامل الخارجية التي تلعب دورها في تفاقم الأزمة وتفجيرها .

٣- علاقة لبنان بمحيطه العربي .

اما علاقة لبنان بمحيطه العربي، فهي ضرورية لتطوره ونموه، من جهة، وتشكل من الجهة الأخرى عاملا في تفاقم ازمتة العامة .

ان لبنان يرتبط بعلاقة جدلية مع الأوضاع العربية باعتباره جزءا من الأمة العربية، ولذلك فإنه معرض باستمرار لانعكاس التيارات العربية المتصارعة على أوضاعه الداخلية . فحين تتخذ الرجعية اللبنانية موقفا معاديا من قوى التحرر الوطني العربية، وتنحاز علنا الى صف الرجعية العربية، ينعكس الموقف العربي الوطني باشكال مختلفة تشمل النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية، بيد أن أهم أشكاله يتجلى في ردة الفعل لدى الجماهير الشعبية اللبنانية التي تعارض سياسة الرجعية اللبنانية وتناهض مواقفها، وعلى سبيل المثال، وليس الحصر، نكتفي بالاشارة الى دور الموقف العربي الوطني في الحربين

الاهليتين ١٩٥٨ و ١٩٧٥-١٩٧٦ . اما انعكاس الموقف الرجعي العربي، فتكفي للدلالة عليه الاشارة الى ازمة بنك انترا ودور السعودية بشكل عام . أما الدور السوري في أشكاله المختلفة، فيشهد عليه وجود القوات السورية التي دخلت لانهاء الحرب الأهلية، فإذا بها تضطر لمقاتلة جميع اطراف الصراع وتصبح عاملا من عوامل استمرار تفاقم الأزمة! . .

٤- انعكاس «التسوية السياسية» على الأزمة اللبنانية .

ان العوامل الخارجية تلعب دورا هاما في الأزمة اللبنانية ولكن أهمية تأثيرها لا تتأتى من قوتها الذاتية بقدر ما تتأتى من ضعف اطراف الصراع اللبنانية، مما فسح في المجال واسعا امام تفشي الأزمة وتعاظم دور العوامل الخارجية وتساعد بتدخلها .

وانطلاقاً من هذه الحقيقة، نلاحظ أن انعكاس الصراع العربي-الصهيوني على لبنان كان أشد وطأة لدرجة أن انعكاس «التسوية السياسية» للقضية الفلسطينية، بات عاملا من عوامل تفاقم الأزمة اللبنانية، لذلك باءت كل المحاولات الهادفة وضع حد لاستمرار التفاقم بالفشل . واضح ان وجود المقاومة الفلسطينية عاملا اساسيا من عوامل التفاقم، ولكن وجود الفاشية قد بات عقبة أكبر في طريق أية تسوية تقوم على أساس الوفاق والتعايش مع أزمة المنطقة .

ان لبنان قد أصبح موقعا أساسيا وهاما من المواقع العربية التي يسيل لمراها لعاب اسرائيل، فجنوبه ومياه ليطانه، محفزات مغرية لأطماع اسرائيل، لذلك فإن وجود الفاشية، واسرائيل والمقاومة الفلسطينية والوجود السوري المسلح والقوات الدولية . . . ان هذا الوجود قد جعل ارتباط الأزمة اللبنانية بالتسوية السياسية للصراع العربي، الصهيوني، على درجة من الوثوق والمتانة . .

لقد تداخلت العوامل الخارجية مع العوامل الداخلية وتشابكت معها، تداخلا وتشابكا زاد من عجز أهل النظام وعقد أزمته، وجعلهم اتباع يدورون في فلك أزمة المنطقة وتطورات الصراع العربي-الصهيوني، خاصة بعد اتفاقات «معسكر داوود» والحلف الأميركي- الاسرائيلي- المصري .

رابع عشر- الخلاصة والخاتمة .

ماذا يمكن ان يستنتج المرء من مطالعته، لصفحات هذا الفصل؟ وهل يشك في كون النظام الرأسمالي الرجعي اللبناني، يعيش ازمة عامة متفاقمة، لدرجة أنها ما تكاد تهدأ، حتى تعود من جديد متفاقمة، فتنفجر مرة اخرى؟

إذا كان هناك من لم يقتنع تماما بهذه الحقائق، فإننا ندعوه لأن يقرأ معنا الأسطر التالية ويحاول الاجابة على الاسئلة التي تضمنتها:

١- سؤال عن مرحلة الأزمة الأولى؟

إذا رجعنا الى عام ١٩٤٣، وحاولنا استقراء الوقائع التي اعقبت قيام لبنان الكبير، بغية التأكد من صحة تفؤل الخوري والصلح، فعلى ماذا نحصل يا ترى؟

هل صحيح ان لبنان الكبير ، قد اصبح منذ ذلك التاريخ متحرراً من التبعية للامبريالية ،
وانه «لم يعد للاستعمار ممرا ولا مقرا»، وهل صحيح أن «الميثاق الوطني» صهر عقائد الطوائف المتناقضة في
بوتقة عقيدة وطنية لبنانية؟

ان الحرب الأهلية عام ١٩٥٨ ، تجيب بلسان صريح ومنطق فصيح ، بما يناقض ادعاءات الخوري
والصلح ، وتؤكد على ان نظامهم يعاني من أزمة عامة دائمة ومستفحلة وان وقائع الحرب الأهلية التي
نشبت بعد مضي خمس عشرة سنة على قيامه ، تشهد ان تلك الأزمة دخلت أولى مراحلها ، وان عودة
النظام للحياة من جديد رغم تعرضه للحرب الأهلية ، لا ترجع إلى سلامة مقومات النظام ومستلزمات
تطوره ، وإنما ترجع إلى عجز القوى التقدمية والوطنية عن أخذ زمام المبادرة لاسقاطه! . .
٢- وسؤال عن مرحلة الأزمة الثانية؟

وإذا وقفنا عند الاحتفالات والخطب والتصريحات ، التي أقامها وأدلى بها ، أهل النظام أنفسهم أثر
انتهاء حرب ١٩٥٨ ، واتفاقهم من جديد على أساس شعارهم المعروف : «لا غالب ولا مغلوب» . . . وإذا
حاولنا أن نسأل وقائع السنوات العشر التالية عن حال نظامهم فيماذا ستجيب هذه الوقائع يا ترى؟
عام ١٩٦٦ ، انهار أكبر بنك في لبنان ، وتعرض الاقتصاد اللبناني من جراء انهياره لأزمة خانقة .
وعام ١٩٦٨ ، بدأ نظام لبنان الكبير يعيش المرحلة الثانية من أزمته العامة . وعام ١٩٦٩ ، بدأت دماء أبناء
الشعب اللبناني تصبغ الشوارع والحقول باحمرارها القاني من جديد . وعام ١٩٧١ ، تكشف تخلف النظام
وعجزه عن التطور حتى لأهل النظام أنفسهم ، فهذه اللجنة التي شكلها المكتب السياسي لحزب الكتائب
اللبنانية في اعقاب «ندوة برمانه» ، التي عقدت اجتماعاتها في اوائل عام ١٩٧١ تعترف بلسان معظم
اعضائها بـ«ان مصلحة لبنان ومستقبله يحتمان التخلي عن هذا النظام» وقد علل هؤلاء الأعضاء
الكتائبون القياديون مطالبتهم بالغاء النظام اللبناني الطائفي والتخلي عنه ، بسبب ملاحظتهم ان «الشباب
اللبناني ، يمر بمرحلة وعي وتشكيك . وعي لفساد النظام السياسي الطائفي وتشكيك في قدرته على البقاء
والتقدم» (٢٧) .

وعام ١٩٧٣ ، تجدد القتال واستخدم الجيش اللبناني كل اسلحته بما فيها الطيران لضرب المخيمات
الفلسطينية ، وهبت الجماهير اللبنانية ترد على النار بالمثل ، رداً عمق التحامها مع الجماهير الفلسطينية
وزاد من تفاقم الازمة العامة ، وفي عام ١٩٧٥ اشعل الفاشيون فتيل الحرب الأهلية ، وعام ١٩٧٦ ، تمزق
الجيش وتبعثرت صفوفه ، وانهارت بانهاره الدولة اللبنانية ، تحت وطأة الحرب الأهلية ، التي ما يزال
شبحها يهدد بالعودة من جديد . وتدخلت القوات السورية بغية انهاء الحرب الأهلية واعادة النظام المنهار ،
وما كادت تنهي مهمتها حتى فاجأتها القوى الانعزالية- الفاشية بنيران اسلحتها الاسرائيلية! . .

ان السؤال الذي تطرحه هذه الوقائع هو: هل أن الأزمة اللبنانية ، التي تأخذ بخناق الجميع حدث
طارىء ام انها ظاهرة ملازمة لوجود الطبقات الرجعية التي تتربع على رأس السلطة؟

ان المنظرين الفاشيين انفسهم يعترفون، بان الأزمة المتفاقمة التي يعيشها النظام اللبناني، ليست وليدة الظروف الراهنة، ولا هي ظرفية، أي مؤقتة، وإنما هي في صميم التركيبة اللبنانية وما أفرزته من مواقف وذهنيات عبر التاريخ.

٣- وسؤال عن شعار الحركة الوطنية؟

يبدو ان الاتفاق على طبيعة النظام اللبناني الرجعية وتبعيته للامبريالية وحتى الصهيونية، وعجزه عن التطور وتجاوز ازمته المستفحلة التي يعيشها... ان الاتفاق على هذه الحقائق أمر لا مناص منه، طالما أن الوقائع، وهي اشياء عنيدة، تفرض نفسها على جميع التقدميين والوطنيين. ولكن ما هي القيمة الحقيقية لمثل هذا الاتفاق ما لم يشكل منطلقاً لعمل ثوري هادف تحرير الشعب من سلطة الطبقات الرجعية واقامة نظام وطني ديمقراطي- اشتراكي على انقاضه؟ لا ريب في أن الاصلاحية تعاني من الاختناق تحت وطأة تطورات الأحداث وضغط الحرب الأهلية، وإصرار الفاشية على تحقيق أهدافها المقررة!..

ان الفاشيين يعتبرون الحرب الأهلية التي اشعلوا فتيلها، انتفاضة لبنانية، ويعتبرون ان انتفاضتهم لم تحقق اهدافها بعد، وبهذا الصدد يقول الشيخ امين الجميل: «الانتفاضة لم تصل بعد الى غايتها، والأزمة لم تحقق اهدافها انسجاماً مع منطلقاتها الايديولوجية وتطلعاتها الاجتماعية والسياسية»^(٢٨).

ان المتبع لتطورات الفكر الفاشي يلحظ أنه، بقدر ما يمثل انعكاساً لواقع القوى الفاشية، فإنه يلعب دوره الموجه لخطاها العملية والمرشد لممارساتها الفاشية، ففي رأي المؤرخ الأب ضو مثلاً: «ان المارونية رسالة اي قوة روحية مناضلة... تحرسها وتصونها قوة عسكرية باسلة. وهذا الاطار من القوة المادية العسكرية مكن الرسالة المارونية من البقاء والنمو والسطوع بالرغم من الاخطار التي احاقت بها على مر الأجيال»^(٢٩).

وتكشف الكتائب سراً عن حالة قواتها العسكرية ابان انفجار الحرب الأهلية، أي أوائل عام ١٩٧٥ حين تقول: «الحقيقة التي تعلن هنا لأول مرة، ان الميليشيات الكتائبية، وان كانت مدربة احسن تدريب نسبياً، على قتال الشوارع والتصدي للمظاهرات المسلحة فكان ينقصها السلاح وتنقصها الذخيرة: انها قوة للتصدي، السريع والمحدود في الزمن، تدعم قوى الأمن عند الضرورة، ولا تطمح ابداً لأن تصبح يوماً هي القوة الأمنية ولم يكن افراد هذه الميليشيات قد تعرضوا مرة لتجربة الموت: فبدون معمودية الدم، يظل التدريب ناقصاً والقدرة القتالية محدودة»^(٣٠).

(٢٨) مجلد العمل رقم ١ ص ١٤٩.

(٢٩) مجلد العمل رقم ٧ ص ١٩.

(٣٠) مجلد العمل رقم ٥ ص ١٣.

هذا الكلام بغض النظر عن تبسيطه لقوة الميليشيات الكتائبية وازهارها بمظهر الضعف، لكنه ينطوي على اشارة الى حقيقة ينبغي ان يهتم بها التقدميون والوطنيون بصورة عامة والشبيوعيون خاصة، نعتي الحقيقة التي يشير إليها اعتداد الكتائب بالقوة الراهنة التي بلغت قواها العسكرية التي باتت تتحدى جيشا قوامه اربعين الف جندي مدججين باحدث انواع الاسلحة العصرية. فهذه الميليشيات قد فعلت كل المجازر البشرية في يوم السبت الأسود والكارتينا والمسلخ وحي الغوارنة وتل الزعتر وجسر الباشا وضبية وغيرها وهي على مثل الحالة التي كانت عليها سابقا، فكيف بها اليوم وغدا وقد امتلكت تجربة القتل والذبح واكتسبت «معمودية الدم» وغدا تراثها الفاشي معيارا للبطولة ومقياسا للالتزام وشرطا من شروط الانتساب لها؟

«اعطيني البندقية يا اختي، اعطني حذاء القتال ولباس الميدان»^(٣١).

هذا هو شعار الفاشيين الذي استخلصوه من الحرب، فما هو الشعار الذي ينبغي ان تستخلصه القوى التقدمية والوطنية في لبنان، غير شعار الثورة؟

الفصل الثاني

موقف الحركة الوطنية وكيفية تعاملها

مع أزمة القوى الرجعية .

لقد واجه الحزب، موقفين متعارضين ومتناقضين، في رؤيته لنهج الحركة الوطنية وفي علاقته معها، ففي وقت يرفض الحزب فيه الموقف الداعي للخروج من اطار المجلس السياسي المركزي وفك التزامه الادبي مع الاحزاب والمنظمات المنخرطة في صفوفه . . . في هذا الوقت كان يتخذ موقف المعارضة في داخل المجلس السياسي المركزي وخارجه، وقد ميز حزبنا باستمرار بين ضرورة الحفاظ على وحدة القوى الوطنية والتقدمية والسعي لتطويرها بوسائل النقد الرفاعي وحق الاقلية في التعبير عن معارضتها لرأي الاغلبية، وبين محاولات شق الصف الوطني العام وتفتيت وحدة قواه المنضوية في اطار المجلس السياسي المركزي، وكم من مرة تعرضنا للتهديد بالطرد من قبل بعض الاحزاب ذات النفوذ في الحركة الوطنية وكم مرة تعرضنا ايضا للاستفزاز والضغط، من قبل القوى اليسارية المتطرفة بغية دفعنا لشق الحركة الوطنية ولكننا رفضنا دائما الرضوخ للتهديد وتابعنا التعبير عن قناعاتنا بصراحة متناهية امام رفاقنا ممثلي احزاب ومنظمات المجلس السياسي المركزي وامام جماهيرنا، مثلما رفضنا الاستجابة للاستفزاز او الضغط، ولذلك بات رأي حزبنا معروفا لدى جميع اطراف المجلس والجماهير معا .

ان القوى والعناصر التي تدعونا للتخلي عن التزامنا الوطني في اطار العمل المشترك ضمن صفوف المجلس السياسي المركزي ستدرك حتما خطأ موقفها . لان المطلوب تجميع القوى وليس تفريقها . لذلك فان ما يهمننا هنا هو عرض وجهة نظرنا من نهج الحركة الوطنية وسياستها وكيفية تعاملها مع ازمة الطبقات الرجعية الحاكمة .

اولا- الحركة الوطنية و«شعار المقاومة الشعبية»!

١- بعد عرضنا لموقف القوى الرجعية، سنستكمل العرض، بالوقوف امام رؤية الحركة الوطنية وموقفها من ازمة الطبقات الرجعية .

لقد سبقت الاشارة الى اننا افردنا دراسة خاصة عن الحرب الاهلية، لذا، فاننا سنكتفي بالاشارة الى بوادر تفجر الازمة والمؤشرات الدالة عليها وكيفية تعامل الحركة الوطنية معها! . . .

٢- حين نعود الى اواخر عام ١٩٧٤ واولائل ١٩٧٥، سنلاحظ كثافة الاعتداءات الاسرائيلية

وتصاعد كفاح المقاومة الفلسطينية وصمود الجماهير الجنوبية عامة واهالي كفرشوبا على وجه الخصوص، يومها تصاعدت وتائر الصراع بين الرجعية عامة والانعزالية- الفاشية خاصة، وبين المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية. وكان محور الجدل يتمثل في الموقف من العدوان الاسرائيلي. ففي وقت تحركت فيه الحكومات العربية ودعت مجلس دفاعها المشترك للاجتماع والبحث في كيفية دعم صمود اهالي الجنوب اللبناني . . . في ذلك الوقت تحركت القوى الانعزالية- الفاشية، لتقول على لسان الشيخ بيار الجميل، انها ضد مقاومة اسرائيل وضد المقاومة الفلسطينية. اما الحركة الوطنية فكان موقفها الاعلان عن عزمها على انشاء مقاومة شعبية لبنانية. ولعل ابرز تعبير عن هذه الدعوة تجلى في الندوة التي عقدتها الحركة الوطنية في كلية الاداب مساء ٣١ كانون الثاني ١٩٧٥، والتي جاءت لتلخص حصيلة نشاط القوى السياسية المكثف والشامل لكل لبنان والمتمثلة في المظاهرات والاضرابات والندوات التي عمت لبنان كله بمناسبة يوم اجنوب شاركت في هذه الندوة عناصر اساسية من قيادات الحركة الوطنية، ودار الحوار خلالها تحت عنوان: «لبنان المقاومة الشعبية المتلاحمة مع المقاومة الفلسطينية» .

وقد جرى التأكيد في هذه الندوة، على ان دعوة الحركة الوطنية للمقاومة الشعبية، لم تخلقها معارك كفرشوبا وانما «دفعت بها طورا الى الامام»، لانها (الدعوة) كانت موجودة منذ سنوات، وهي ثمرة من ثمار «الطور المتقدم الذي دخلته معركة تصفية الاقطاع السياسي في الجنوب والتي تبشر بامكانية ولادة البديل الشعبي الحقيقي مما بات يطرح فوراً معركة التغيير الشاملة بمختلف اوجهها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وذلك يبرز حجم المهام والمسؤوليات المترتبة على عاتق الحركة الوطنية والتقدمية ومن هنا كانت الدعوة للمؤتمر الوطني لحماية الجنوب كمحاولة جادة لتجميع مختلف القوى والفعاليات على تباين مساهمتها كي تتحد جميعاً من اجل تلبية هذه المهام»^(٣٢).

٢- بعد مضي ثلاثة اسابيع على هذه الادعاءات، واجهت الحركة الوطنية حركة الصيادين واعتداء السلطة عليهم واستشهاد القائد الوطني معروف سعد، مواجهة اتسمت بالتراجع التام عن شعار المقاومة الشعبية. اذ تمثل ردها على العنف الرجعي الذي مارسته الفاشية في صيدا بموقف يدعو الى التهذئة والتميع، الامر الذي خدم المخطط الفاشي من حيث انه اتاح له ان يأخذ زمام المبادرة بتسديد ضرباته، مما حقق له، اشغال الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية عن مواجهة اسرائيل، اولاً، وتوقيت ضرباته في المكان والزمان المناسبين والهدف المحدد من قبله ثانياً.

لقد اختارت القوى الفاشية قضية لبنانية بحتة، هي قضية الصيادين وضربت ضربتها، وبدلاً من ان تستغل الحركة الوطنية تلك المجزرة للرد على العنف الرجعي بعنف ثوري، راحت تلعب دور الوسيط بين الجماهير واعداؤها وركزت كل جهودها من اجل معاونة حكومة رشيد الصلح الذي امر بانزال الجيش وضرب المتظاهرين العزل، وتمثل رد القوى الفاشية بتصعيد الموقف عنفاً، اذ كان الرصاص ينهمر بغزارة على رؤوس وفد الوساطة الذي كان يفاوض الاهالي باسم الحكومة والحركة الوطنية، الامر الذي جعل

(٣٢) راجع مجلة الحرية البيروتية، العدد ٧٠٦ في ٣/٢/١٩٧٥.

الوفد يوقف المفاوضات مع الاهالي المجتمعين في صيدا، وينشغل بقضية سلامة اعضائه الذين اخذتهم المفاجأة أمام انظار الجماهير التي أصيبت بخيبة امل، وهي ترى قياداتها تهان ويستخف بها بشكل كان كافيا لأن يدخل في روعها ان قياداتها اضعف من ان تواجه القوى الفاشية، ومما لا ريب فيه أن القوى الفاشية وأنصارها لم يجدوا في أحداث السادس والعشرين من شباط، اي رادع، بل على العكس تماما كان الخط البياني للأحداث مشجعا لهم، الأمر الذي دفعهم الى استغلال الاشتباكات بين الجيش وأهالي صيدا، الى تعبئة انصارهم واعوانهم فكانت المظاهرات الطائفية، وكان التخريب والاعتداءات التي اتسمت بطابع طائفي، كان هدف القوى الفاشية من ورائه، اخفاء حقيقة الصراع وجوهره الطبقي والوطني.

٣- ان الدعوة الى المقاومة الشعبية وإلى تعمير قرى العرقوب عامة وبلدة كفرشوبا على وجه الخصوص، لم تكن تحمل من الجدية، بقدر ما كانت تمثل مخرجاً للمأزق الذي كانت الحركة الوطنية تعيشه من جراء ارتباطها بحكومة رشيد الصلح الغائبة عن مسرح الحياة في الجنوب. فمقابل سياسة القوى الفاشية المعبر عنها بشعار «قوة لبنان في ضعفه»، كانت الحركة الوطنية مطالبة بانتهاج سياسة دفاعية نقيضه، فجاءت الاعتداءات الاسرائيلية، لتضع حكومة الصلح والحركة الوطنية في مأزق حرج، فهي (الحركة الوطنية) لا تستطيع الاستناد إلى الارتباطات الامبريالية كما هو شأن القوى الفاشية، لكي توقف العدوان الاسرائيلي ولذلك لجأت الى دعوة الجماهير للانخراط في صفوف المقاومة الشعبية ودعوة الحكومات العربية لتقديم المال والسلاح لها.

ان نقطة الضعف في موقف الحركة الوطنية، لا تكمن في رفع شعار «المقاومة الشعبية» ولا في طلب المال والسلاح، فهذه متطلبات ضرورية للعمل، ولكن نقطة الضعف، بل مقتل الموقف النضالي الوطني، يكمن في كون موضوع المقاومة الشعبية وتعمير قرى العرقوب مهمتين لم تكن الحركة الوطنية بمستواهما، ليس من حيث الامكانيات المادية فهذه يمكن تدبيرها، وإنما من حيث النهج السياسي الذي تلتزمه! ..

ان تشكيل المقاومة وتعمير قرى العرقوب لا يتحقق بالأموال وحدها، وإنما يتحقق اساسا بالبرنامج السياسي الذي يهدف إلى جعل قضية المقاومة الشعبية وتعمير قرى العرقوب، قضيتين مترابطتين بقضيتي مواجهة أهل النظام واسرائيل في آن معا. ذلك ان المقاومة الشعبية اللبنانية تعني قيام سلطة وطنية شعبية بديلة للسلطة الرجعية وليست حليفة لها، من جهة، كما أن تعمير قرى العرقوب يعني تحويلها الى مواقع حصينة، حتى لا نقول مواقع عسكرية ضد اسرائيل، فضلا عن ان اختيار العرقوب يعني تكريس وجود المقاومة الفلسطينية في المنطقة الأمر الذي يجعل من تلك القرى الحدودية معسكرات خاضعة لسلطة المقاومة الفلسطينية والمقاومة الشعبية اللبنانية، اي مواقع محررة من هيمنة السلطة الرجعية، كما هو شأن المخيمات الفلسطينية، من جهة اخرى! ..

ومعلوم أن تحويل القرى الحدودية الى معسكرات للمقاومة ضد النظام اللبناني وضد اسرائيل، يعني بالضرورة «ثورة» بكل معنى الكلمة، اي ثورة على النظام والحكومة اللبنانية القائمة، اي اسقاط

النظام واقامة نظام بديل . فهل كان هذا الأمر ملحوظاً ، لكي لا نقول مقصوداً ومخططاً له من قبل ممثلي الـ ٣٧ حزب وهيئة ونقابة الذين اجتمعوا في المجلس الثقافي للبنان الجنوبي ؟

ثانيا- الاصلاحية في زمن الحرب الأهلية .

١- يحدد البرنامج المرحلي الاصلاحى ، الازمة العامة التي يعانيتها النظام اللبناني ، بوصفها ازمة مؤقتة طارئة ، يمكن للنظام ان يواصل تطوره الرأسمالي باطراد عند حلها .

ان هذه الحقيقة تبين حين نتمعن النظر في سطور البرنامج وندقق في الفاظه وتعابيرها ، فالأزمة التي يعترف البرنامج بكونها «تطال مختلف مجالات الحياة اللبنانية» ، لا تدعو إلى القلق ولا تتطلب أكثر من «تعديلات في السياسة الوطنية الدفاعية وفي النهج الاقتصادي وفي الميدان الاجتماعي وفي التركيب السياسي» ، وعندما تتم هذه التعديلات فان كل شيء سوف يسير على ما يرام ، وبالطبع فان هذه « التعديلات » سوف تتحدد بالتعاون مع الرجعية بما فيها الانعزالية - الفاشية وتتوقف على موافقتها ! . . .

هكذا يطمس البرنامج تناقضات النظام العميقة ، بغية اظهارها بمظهر يخفف من حدتها ، سعياً وراء التفاهم والوفاق مع أهل النظام . . . هكذا يحمل البرنامج المرحلي آمالاً وهمية عن امكانية غير واردة لتطور النظام وتحقيق مطالب «الأكثرية الساحقة من اللبنانيين» ! . . .

٢- ان الأزمة العامة التي يعانيتها النظام اللبناني تكمن في اسلوب الانتاج الرأسمالي الذي هو أسلوب عاجز عن اىصال تطورنا الاجتماعي الى نهاياته الحاسمة . ذلك أنه يربط تطور مجتمعاتنا في البلدان الرأسمالية الامبريالية ويجعل من اقتصادنا جزءاً تابعاً للاقتصاد الرأسمالي الامبريالي العالمي ومرتبطة به ، اولاً ، ثم انه (اسلوب الانتاج الرأسمالي) . يفترض سيادة الايديولوجية البورجوازية التي هي ايديولوجية متخلفة بحكم كونها انعكاساً لطبيعة الطبقات الرجعية المتخلفة التي لا تفهم معنى لأي تطور لا يحقق لها الربح الاقصى ، فهما يجعل من أي تطور يتطلب الحد من الأرباح التي تجنيها مستحيلاً ويستحق المقاومة من لدنها ، ثانياً ، والأهم من كل ما تقدم ، يتجلى في كون اسلوب الانتاج الرأسمالي يقوم على أساس الحرية الفردية ويحتم سيادة النهج الليبرالي في الميدان الاقتصادي كما هو الحال في المجال السياسي ، الأمر الذي يجعل من التطور الاقتصادي والاجتماعي مرتبطة بارادة الافراد ومشيتهم ، وملبياً لرغباتهم في تنمية ثروتهم الفردية ، مما يجعل قدرة المجتمع الاقتصادية عاجزة عن السير المطرد بحكم كونها مجزأة ومشتتة ومتضاربة كتضارب ارادات الأفراد الاقتصاديين وتشتتهم ، ثالثاً ، ان ربط الاقتصاد اللبناني وبالتالي التطور الاجتماعي ، بعجلة الرأسمالية العالمية واخضاعه لمصلحة الأفراد الرأسماليين وليس لمصلحة المجتمع وسيادة الايديولوجية البورجوازية المتخلفة . . . ان هذه الأسباب مجتمعة تجعل من تطور القوى المنتجة وبالتالي تطور علاقات الانتاج السائدة ، امراً مستحيلاً ، وبما ان التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي مرتبط اساساً بتطور القوى المنتجة وعلاقات الانتاج السائدة ، وبما ان هذه القوى والعلاقات متخلفة وعاجزة عن التحرر من تخلفها طالما انها خاضعة لسيطرة الطبقات المتخلفة سواء كانت رجعية انعزالية مسيحية او رجعية اسلامية فإن اية امكانية لتطور النظام القائم تصبح مفقودة ، وبالتالي فإن اية محاولة لتحرير النظام القائم من ازمته بغية دفع عجلة التطور إلى الامام ضمن افق التطور الرأسمالي

ستكون محاولة فاشلة ، لن تعود على أصحابها بغير خيبة الامل وخفي حنين ، رابعاً .

لكل ما تقدم ، فان محاولة معالجة الأزمة العامة المتفاقمة التي يعانيتها النظام اللبناني ضمن اطار اسلوب الانتاج الرأسمالي ، ستبقى معالجة جزئية عاجزة عن انقاذ النظام ، لذلك فان الحل الوحيد القادر على تمكين المجتمع اللبناني من تغيير نظامه والارتقاء بأوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتكنيكية الى مصاف الدول المتطورة المعاصرة يتمثل بايجاد اسلوب للانتاج بديل للاسلوب الرأسمالي المتخلف ، واحلال ايدولوجية تقدمية محل الايدولوجية البورجوازية الرجعية المتخلفة ، واستبدال النهج الاقتصادي السائد حالياً ، بنهج اقتصادي متطور .

ان العلة لا تكمن فقط بسيطرة الاقطاع السياسي ، وإنما هي تكمن اساساً بطبيعة أسلوب الانتاج الرأسمالي والنهج الاقتصادي المنبثق عنه والايديولوجية المعبرة عنه ، إذ لولا قابلية هذا الأسلوب وهذا النهج وهذه الايدولوجية على التعايش مع تخلف الاقطاع السياسي ، لما كان بوسع طبقة الاقطاعيين السياسيين ومن هم على شاكلتها التحكم بمصير هذا البلد ورسم سياسته .

ان المسألة ليست مسألة عواطف ، أو رغبات ذاتية ، وإنما هي مسألة واقع متخلف يعيش أزمة مستحكمة ، ومستعصية الحل باعتراف الجميع . لذا ، فان الحل لهذه الأزمة لن يكون مجدياً ما لم يكن حلاً جذرياً ، والحل الجذري لا نجده بغير استبدال اقتصادنا الرأسمالي باقتصاد اشتراكي قادر على تحريرنا من التبعية للامبريالية وتمكيننا من نقل مجتمعنا من أوضاعه المتخلفة الى أوضاع متقدمة ومتطورة .

صحيح ان الاقتصاد الاشتراكي لا يمتلك عصا سحرية تقول للمجتمع تحول فيتحول ، ولكنه يتميز عن الاقتصاد الرأسمالي بكونه لا يعاني من الأمراض ، التي يعانيتها اقتصاد بيار الجميل وكميل شمعون ورشيد كرامي وصائب سلام وبطرس الخوري وغندور والعسيلي وكامل الاسعد وكاظم الخليل وسركيس والحص ومن هم على شاكلتهم الطبقية والايديولوجية والسياسية ، ومعلوم ان امراض الاقتصاد الرأسمالي اصبحت امراضاً قاتلة . وصحيح أيضاً أن درجة تطور مجتمعنا واقتصادنا لا تسمح بتطبيق اشتراكي في هذه المرحلة ، بيد أنه صحيح أيضاً أن اسقاط السلطة المتخلفة العاجزة واستبدالها بسلطة ثورية وطنية ديمقراطية ، امر من شأنه أن يخضع الاقتصاد اللبناني للتخطيط والبرمجة ، اخضاعاً سيجعل اقتصاد مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية الخاضعة لسلطة الطبقات الثورية والملتزمة بقيادة الطبقة العاملة وحلفائها الفلاحين ، يتمتع بنفس المميزات التي تميز الاقتصاد الاشتراكي عن الاقتصاد الرأسمالي ، بحيث يصبح الاصلاح الزراعي خطوة على طريق تحويل الريف ديمقراطياً وتحريره نهائياً من العلاقات الاقطاعية ، بغية الانتقال به الى الزراعة الاشتراكية ، وتحويل الفلاحين الى عمال زراعيين وجعلهم جزءاً لا يتجزأ من الطبقة العاملة وبذلك يتجاوز الاصلاح الزراعي كونه وسيلة لكسب الفلاحين الى جانب الثورة ، تجاوزاً يصبح معه ، مدخلاً لتحرير الريف من هيمنة علاقات الملكية الخاصة واطلاق طاقات قواه المنتجة وتطويرها باستمرار ، والأمر نفسه يقال بالنسبة للتأميمات في القطاعات الرأسمالية ، بحيث تتجاوز كونها وسيلة لتكوين قطاع عام يجعل من الدولة أكبر رأسمالي في بلد الثورة ، تجاوزاً يتحدد معه هدف الثورة الوطنية الديمقراطية ببناء الأساس المادي- التكنيكي الذي يتطلبه الانتقال الى مرحلة الثورة الاشتراكية! . . .

إن الأمر المهم في قضية تحديد النظرة والموقف والنتائج التي يجب أن يتوصل إليها تحليل طبيعة المجتمع اللبناني وازمة نظامه الرأسمالي العامة... ان الامر المهم، هو ما اذا كان بالامكان تغيير اسس الرأسمالية اللبنانية، التي يتقدمها اساس ارتباطها بالامبريالية، وما اذا كان يجب على القوى السياسية الوطنية المعنية بالتعبير عن مصالح الطبقات الشعبية، ان تبني نظرتها وموقفها وتحليلها على اساس تقييد كفاحها بقيود تهدئة التناقضات وتلطيف الاجواء بغية اقناع الرجعيين بضرورة اجراء بعض الاصلاحات الكفيلة بامتصاص جزء من تدمير الجماهير ونقمتها على النظام واهله، ام يجب عليها العمل على زيادة حدة تناقضات الطبقات الرجعية وتعميقها، بغية انضاج الظرف الثوري للاطاحة بها؟؟

إن جواب الحركة الوطنية على هذه الأسئلة المصيرية قد حمله البرنامج المرحلي مما كرس النهج الاصلاحى الذي حبس العمل الوطنى ضمن اطار الاكتفاء بالاحتجاجات والمظاهرات وقطع الطرق تعبيراً عن النقمة وتشهيراً بالظلم الاجتماعى والثقافى الذى تتعرض له الجماهير الواسعة.

لا شك في أن المظاهرات والاضرابات وقطع الطرق بالدواليب المحترقة وما شابه من اعمال واساليب نضالية سلمية، تحمل طابع الامنيات والرغبات المخلصة وربما البريئة للتنديد بالاستغلال والاضطهاد والظلم الاجتماعى والثقافى والسياسى.

لا شك في أن اساليب كهذه هامة وضرورية، بيد أن مثل هذه الأساليب الاحتجاجية تصبح واجهات وربما محاولات للتضليل والخداع، في ظل نظام رجعي عميل، بلغ تفاقم ازمته العامة مرحلة الحرب الاهلية!..

ان موقف الحركة الوطنية وسياستها باتتا متخلفتين عن طبيعة الاحداث التي يعيشها لبنان منذ اكثر من عشر سنوات، لدرجة ان منطلق المجلس السياسى المركزى، لم يعد يشكل رادعا لمنطق الحكام، وبالتالي فانه لم يعد يشكل توجيهها مجددا لنضال الجماهير وكفاحها الذى تعاضمت تضحياته دون هدف محدد وملموس تستطيع الجماهير الشعبية رؤيته ومتابعة السير نحوه مهما عظمت التضحيات وكبرت العراقيل والعقبات!..

ان سياسة «خط الاعتراض» ونهج الشعارات والخطب والندوات واطلاق العنان للاعلام دون ارساء ذلك كله على اساس موضوعى من الممارسة الثورية... ان هذه السياسة وهذا النهج قد اصبحا مرفوضين وعلى دعائهما ان يتعلموا من اعدائهم وحلفائهم... من شمعون وآل الجميل، من المقاومة الفلسطينية التي تقاتل على اكثر من جبهة ليس اقلها جبهة الفاشية والرجعية العربية، فضلا عن جبهتي اسرائيل والامبريالية.

ان تطورات الاحداث تضع الحركة الوطنية امام مفترق طرق: اما ان تعيد النظر في نهجها وسياستها وتحزم امرها، وتتولى قضية الحل الجذري وتسير بطريق الخلاص الوطنى-الديمقراطى، والثورة المسلحة التي تحققه، واما ان تنتظر حتى يتمكن اعداؤها الفاشيون من ضربها.

كيف يمكن، مثلا، القضاء على الاحتكار، دون القضاء على ارتباط الاقتصاد وتبعيته للاقتصاد الامبريالى، طالما ان هذا الاحتكار، هو امتداد للاحتكارات الامبريالية العالمية؟

ان الحركة الوطنية، تجيب على هذا السؤال الهام، عبر برنامجها المرحلي، قائلة:

«إننا نطرح بديلاً لذلك كله نهج الصراع السياسي الديمقراطي القائم على الاحتكام الى ارادة الاكثرية الشعبية، ومن هنا وكي لا تنفجر الازمة اللبنانية بشكل يتحول معه الصراع الاجتماعي السياسي الطبيعي والمشروع الى اقتتال داخلي متكرر، وكي تفتح امام لبنان آفاق التطور باتجاه تلبية الحاجات الوطنية والاقتصادية والاجتماعية لغالبية ابنائه، لا بد من احداث تعديلات ديمقراطية اساسية في تركيب النظام السياسي اللبناني ومؤسساته الرئيسية».

هذا هو جواب الحركة الوطنية، وهذه هي وسيلتها للقضاء على الاحتكار وتحرير الشعب اللبناني من قبضته الصارمة!

إن البحث في مصير المجتمع اللبناني وامر تطوره، قضية تتطلب مستوى من الشجاعة إن لم نقل البطولة، وهو الشرط الذي لم يتوفر بعد في صفوف الحركة الوطنية مع الاسف الشديد فلكي نبحث في تحرير المجتمع اللبناني ينبغي علينا أن ندرك أن المسألة لا تتعلق فقط بطبيعة التركيب الطائفي شبه الاقطاعي للنظام السياسي، لأن هذه التركيبة هي انعكاس لاساس اقتصادي وتكوين طبقي منسجم معها وعائش في ظلها، لدرجة أن أي تغيير في هذه التركيبة الطائفية شبه الاقطاعية سوف تنجم عنه اضرار تصيب الاساس الاقتصادي والتكوين الطبقي في الصميم. وبدهي فإن ارغام الاساس والتكوين، على القبول بما سيلحق بهما، عملية لا يمكن أن تتحقق بالاسلوب الذي حدده البرنامج المرحلي اطلاقاً. فلكي يكون وصول ممثلي الاغلبية الى البرلمان مضموناً ولكي يكون بوسع البرلمان نفسه أن يكون عاملاً حاسماً في تقرير مصير المجتمع اللبناني واطراد تطوره... لكي تتحقق هذه الضمانات، فإن الأمر يستلزم ضرب ارتباط الاقتصاد اللبناني بالاقتصاد الامبريالي وتصفية الطائفية السياسية. لكن ضرب هذه التبعية والطائفية يتطلب اول ما يتطلب ضرب القوى الطبقية المسؤولة عن تبعية لبنان للامبريالية وعن وجود التركيبة الطائفية، والتي تلعب دور الوكيل للاستعمار والحارس على سلامة المصالح المشتركة بينها وبينه. لذا، فإن السؤال الذي يواجها هو هل يمكن تحقيق ذلك بدون ثورة؟

إن الاكتفاء بتشخيص الداء الذي يعانيه المريض ليس كافياً للشفاء من المرض، والحالة ستكون اكثر خطورة حين يشخص الداء بطريقة خاطئة، لان العلاج في مثل هذه الحالة سيزيد من مضاعفات المرض، لدرجة قد تهدد حياة المريض وتكون وبالاً على سلامته. أليس خطراً يهدد مصير جماهيرنا ويعرض كفاحها لانتكاسة رهيبة، ليس اقلها هدر دماء الشهداء والتفريط بتضحيات شعبنا الجسيمة... أليس خطراً كبيراً على كفاح شعبنا، ان يكون موقع قيادة حركتنا الوطنية ودورها في ظروف الحرب الاهلية، لا يتعدى حدود «خط الاعتراض» على تطورات الاحداث ووجهة سير الوقائع، في وقت يكون فيه موقع الانعزالية- الفاشية، موقعاً للتقرير والحسم؟!.

لقد تعاملت الاحزاب الاصلاحية، مع ظروف الحرب على اساس انها مرحلة عابرة سرعان ما تزول وتنقش آثارها، ويعود النضال، كما عاد عام ١٩٥٨، الى اساليبه التقليدية: مظاهرات، اضرابات، مهرجانات، ندوات، قطع طرق، بيانات، مناظرات مع الكتائب وغيرها من الاحزاب الرجعية... الخ.

ان الحرب الاهلية، اهم واخطر مرحلة من مراحل تطور النظام (اي نظام طبقي)، إذ أنها تضع المجتمع امام واحد من احتمالين: اما انتصار الثورة، واما انتصار الفاشية، وما دامت حالة توازن القوى لا تسمح بمثل هذا الانتصار فإن وتيرة الحرب الاهلية تستمر وان حدث انقطاع او فترات هدوء، فإن ذلك لا يعني نهاية الحرب وحل الازمة وانما يعني أن اطراف الصراع باتت بحاجة لاعادة النظر بحسابات الحرب ومتطلبات تجديدها ولذلك نلاحظ أن تجدد القتال يتسم بطابع اشد عنفاً من درجة العنف السابقة.

مضى على البرنامج ما يقرب من خمس سنوات، ورغم كل تطورات الاحداث المتعاقبة على امتداد السنوات الماضية فإن الاحزاب الاصلاحية ما تزال مشدودة الى قناعاتها السابقة، وكأن شيئاً جديداً لم يحدث، او ان ما حدث ليس كافياً لا قناعاتها بتغيير قناعاتها وتنظيم امكانياتها على اساس معطيات الحرب الاهلية واستفحال الازمة التي باتت اكبر من كل القوى الاصلاحية.

٣- لقد عارضنا البرنامج المرحلي، انطلاقاً من معارضتنا للنهج الاصلاحى، ومع ذلك كنا نرى أن الاصلاحات التي نص عليها، تعني في زمن الحرب الاهلية، اقامة سلطة وطنية ديمقراطية في المناطق الوطنية، وتنظيم حياة الشعب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والعسكرية، واطلاق حريات الجماهير وتوظيف طاقاتها وفعاليتها في سبيل خلق مثال سلطة العمال والفلاحين وسائر الوطنيين الديمقراطية الثورية، كي تلمس الجماهير الشعبية وترى من خلال تجربتها الخاصة، الفارق بين سلطتها هي وبين سلطة الطبقات الرجعية.

وانطلاقاً من رؤيتنا هذه، فقد دعونا الاحزاب التي اصدرت البرنامج المرحلي، لان تتقدم خطوة الى الامام من اجل وضع برنامجها قيد التطبيق العملي، في المناطق الوطنية التي شملت مساحة تزيد عن ٨٠ بالمئة من ارض الوطن اللبناني. ولكنها احجمت عن ذلك خشية الاصطدام بأهل النظام، لأنها ادركت ان قيامها باجراء الاصلاحات الوطنية الديمقراطية، سيقودها حتما الى ضرب القوى الرجعية في المناطق الوطنية وتأميم ممتلكاتها وجعلها قطاعاً عاماً في خدمة الجماهير الشعبية.

إن احجام الحركة الوطنية عن اقامة سلطتها الوطنية الديمقراطية في مناطق سيطرتها، قد كشف للجماهير عدم جدية التزام الحركة الوطنية ببرنامجه المرحلي. ذلك أن عدم استغلال الحركة الوطنية للفرصة التي توفرت لها، قد أكد على ان البرنامج مطروح للاستهلاك السياسي، ومزاج اهل النظام كي يقرروا الوقت المناسب لتطبيقه. اما هي فليست مستعدة لتحمل تبعات وضع برنامجها موضع تطبيق وترجمة عملية!..

٤- بعد صدور البرنامج باسبوع، اي في اواخر شهر آب ١٩٧٥، وقعت احداث زحلة وبدأت العصابات الفاشية العميلة، حملاتها واستفزازاتها ثم مجازرها البشرية، وتفاقم الوضع في منطقة البقاع، لدرجة اصبحت معها الجماهير تغلي نقمة وغضباً وتذمراً فماذا كان موقف اهل البرنامج المرحلي؟

الكل يعلم ان نقمة الجماهير وغضبها كان منصبا على الرجعية الفاشية، بيد ان تدمرها كان سببه موقف الحركة الوطنية التي لم تحرك ساكناً يعبر ولو قليلاً عما يجيش في صدور الجماهير ويحركها، وراحت كعادتها تسعى لاطفاء نار «الفتنة الطائفية» التي تهدد مستقبل النظام السياسي الديمقراطي ومصير البلاد

على حد تعبير البرنامج المرحلي السبيء!

وما أن هدأت قليلاً في زحلة، حتى انفجرت في الشمال، وكان واضحاً، ان هدوء الأوضاع في زحلة لا يرجع الى عملية الردع التي منيت بها العصابات الفاشية في زحلة، وانما يعود الى ان القوى الفاشية التي في يدها زمام المبادرة في الهجوم، قد عمدت الى ايقاف احداث زحلة، لكي تتفرغ لاحداث طرابلس وتحشد قواها للاعتداء على جماهير طرابلس خاصة والشمال عامة. وماذا كان موقف الحركة الوطنية صاحبة البرنامج المرحلي؟:

في الشمال رفعت شعار «غلق معسكرات التدريب وتحريم حمل السلاح» وفي بيروت اجتمعت وقررت الاضراب يوم الاثنين الموافق ١٥ ايلول ١٩٧٥ احتجاجاً على انزال الجيش ودعم لنضال جماهير طرابلس، فعمدت القوى الفاشية الى نقل الاحداث الى بيروت وراحت عصابات الاشرافية وعين الرمانة تستفز الجماهير الكادحة وبدلاً من أن تستغل الحركة الوطنية تحرشات القوى الفاشية واستفزاتها لتشنها حرباً وطنية اهلية لن تقف قبل ان تسقط طبقة «الاقطاع السياسي» التي «تعيق كل تطور».. بدلا من ذلك تراجعت، كعادتها، حتى عن الاضراب السياسي ليوم واحد وهو اضعف الايمان!..

هكذا بقيت تراوح في مكانها، وهي تمني النفس بأمل عودة الصراع الى دائرته السياسية. بيد ان الفاشية كانت على النقيض من ذلك:

تتابع استفزازاتها وتحرشاتها رغم تصريحات كرامي التي كان يدلي بها صباح مساء لينفي الاشاعات المتداولة بخصوص الجولة الرابعة، حتى وقعت هذه الجولة لتعقبها جولات وجولات اقصى واشمل بحيث عادت الحرب الاهلية الى ذروة تصاعدها، ومع ذلك فلم تتحرك القيادات الاصلاحية قيد انملة الى امام نحو السلطة الوطنية الديمقراطية، على الاقل في مناطقها التي باتت نهياً للفوضى والعبث بعد سقوط مؤسسات الدولة وانهيار الجيش كلية!..

فهل نحتاج الى بينات وبراهين اكثر من هذه البينات والبراهين للتدليل على ان البرنامج المرحلي وثيقة للتعاون الطبقي المعبر عنها بـ «المصالحة الوطنية»، وليس برنامجاً لتحديث النظام؟

ثالثاً- الموقف من الممارسات الطائفية.

١- وقعت ممارسات طائفية عديدة في بعض مناطق الحركة الوطنية خاصة في القرى والضيع ذات الاكثرية المسيحية او المختلطة. وقد لعبت عفوية الجماهير الشعبية دوراً بارزاً في حدوث تلك الوقائع المشينة مع الاسف الشديد.

إن اندفاع الجماهير الشعبية وانخراطها في صفوف الحركة الوطنية، للمشاركة في الذود عن المواقع الوطنية، او للمساهمة في تحرير المناطق والضيع الخاضعة لسيطرة القوى الفاشية... ان اندفاع الجماهير كان في طابعه الغالب عفوية. كما كان في العديد من المعارك والوقائع اكبر حجماً من قدرات الحركة الوطنية التنظيمية وطاقاتها القيادية مما جعل حركة الجماهير العفوية، تتجاوز الحركة الوطنية في احيان كثيرة، وخاصة وقت تصاعد القتال وتفاقم وتيرة المعارك. في مثل تلك الحالات كانت جماهير المناطق والمواقع التي

تعرض لهجوم الفاشيين، تجابه أحياناً بمقاومة شعبية، أو بهجوم معاكس، غير منضبط بضوابط السلوك الوطنية التقدمية.

لا ريب في أن ضيق أفق النهج الاصلاحى وسياسة الدفاع السلبي التي التزمتها الحركة الوطنية التي شكلت الخط العام لنشاطها العسكري، طيلة فترة الحرب كان عاجزاً عن الهيمنة على حركة الجماهير الشعبية، وضبطها وتوجيهها الوجهة الوطنية الصحيحة التي تنسجم مع مضمون النهج التقدمي.

لقد كانت الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية، تسارع الى اداة مثل تلك الاعمال والممارسات فور وقوعها، كما كانت تبذل جهداً ملحوظاً لابقافها عند حدها. ان احداً لا يشك في صدق اداة الممارسات الطائفية من قبل الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية، ورفضها القاطع للطائفية شكلاً ومضموناً، وليس من الموضوعية بمكان اعتبار ردود فعل الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية المستنكرة للافعال الطائفية، مواقف اعلامية تكتيكية. ان التقليل من جدية وصدق الرفض الوطني لهذه الاعمال، لا يصدر عن غير الطائفيين الفاشيين.

ان الحركة الوطنية، لا مصلحة لها في الطائفية اطلاقاً. لانها لا تقيم وجودها وبالتالي لا تبني نضالها على اساس طائفي. وان حصل تباين او وجد اختلاف بين الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية، فاساسه ليس طائفياً وانما هو يقوم على اساس طبقي او سياسي ينجم عن اختلاف مضامين المناهج والنظرة الفكرية والسياسية لطبيعة النظام الرأسمالي ومدى قدرته على تجاوز ازمته وتطوير نفسه، بما يجعله قادراً على اللحاق بركب النظم الرأسمالية المتطورة، او العكس! ..

لذا، يمكننا القول ونحن واثقون: ان الممارسات الطائفية في المناطق الوطنية حدثت رغم رفض الحركة الوطنية لهكذا ممارسات وشجبتها لوقوعها.

٢- ان القوى التقدمية الثورية مطالبة بأن تضع حداً للممارسات الطائفية، في المناطق الوطنية. لذلك فان استنكار الممارسات والعقاب الطائفي الذي يتعرض له مواطنون لبنانيون كل جريرتهم انهم ولدوا مسيحيين او مسلمين، ينبغي ان يصبح جزءاً من العقيدة الثورية، بحيث يعتبر الاهتمام بالتعبئة الوطنية العامة ضد الممارسات الطائفية، واجباً على كل الاحزاب والقوى الثورية.

ولكن بعد تسجيل هذه القناعة الراسخة، ينبغي ان ننتبه الى عدم جواز ان تتحول الخشية من وقوع بعض الضحايا، ربما البريئة، إلى عبء يرهق كاهل العمل الثوري ويحوطه الى عمل للفرق بالانسان وعدم اخافته. إن الثورة فعل يتطلب شروطاً عدة، وأحد هذه الشروط هو الاندفاع بقوة خارقة لا تعرف الرحمة او التهاون مع الاعداء. ان نيران الثورة يجب أن تحرق كل من يقف في صف الاعداء، سواء كان رجعيّاً رأسمالياً او اقطاعياً، او كان عاملاً او فلاحاً كادحاً. اما التمييز والفرز فيمكن أن يتم بعد انجاز المعركة وتحقيق الانتصار بحيث ينال العقاب من يستحقه ويعاد تثقيف من ينبغي ان يعاد تثقيفه.

ولكن تطبيق هذه القواعد الثورية امر يتطلب الوعي والانضباط الصارم، لكي تجري الوقائع وفقاً للخطة المعدة مسبقاً والمرسومة بدقة متناهية.

إن اندفاع الجماهير الشعبية العفوي في ظروف الهبات والانتفاضات والحروب الأهلية، يتطلب، لكي ينضبط ويتم احتواءه، برنامجاً واعياً وقادراً على تحريك الجماهير بكل طاقاتها وحوافز النشاط لديها. فلنكتفي بتسرع اندفاع الجماهير وفورتها العاطفية، ينبغي ابقاؤها (الجماهير) من همكة باداء مهام البرنامج النضالي المحددة سلفاً والمطروحة للانجاز، بحيث تتحول عفويتها الى نوع من الاندفاع والرغبة في انجاز المهمات النضالية المحددة والمطلوبة، والتي تستجيب لمشاعرها واحاسيسها ورغباتها العفوية. ولا يعني هذا، بطبيعة الحال، ان يتضمن البرنامج النضالي مهاماً طائفية او عنصرية، لكي يلاقي صدى بين الجماهير واستجابة لديها، وانما يفترض في البرنامج الكفاحي في ظرف ثوري، كظرف الحرب الأهلية، ان يطرح على الجماهير مسألة الثورة والاطاحة بسلطة القوى الرجعية الفاشية التي تقوم باعمال طائفية مشينة غرضها احداث ردود فعل عفوية طائفية لدى الجماهير العريضة، طرحاً تفهم منه هذه الجماهير ان الاعمال الطائفية من شأنها ان تخدم العدو الفاشي الطائفي وتدفع اعداداً ربما تكون كبيرة من الناس الى صفوفه، بينما تريح القوى الثورية مكاسب عديدة من تجنب الممارسات الطائفية والحيلولة دون وقوعها، واول هذه المكاسب حرمان العدو الفاشي الطائفي من تجنيد الكادحين في صفوفه. وثانيها التخلص من ارتكاب جريمة الرد العفوي على افعال العدو الفاشي- الطائفية الواعية، وثالثها تسديد ضربة قاضية للأيديولوجية الطائفية المتحكمة بعقول ابناء شعبنا، واحداث اهتزاز في جدار الطائفية السميكة من شأنه ان يمهد لزعرته وانهاره، ورابعها اعادة نسج وشائج وحدة العمل الوطني ضد الفاشيين على اسس اجتماعية وفكرية وثقافية ونفسية متطورة. . الخ.

ان وجود مخطط للهجوم الدائم على العدو والالتزام بتوجيهات القيادة الثورية امر من شأنه ان يساعد الثورة على كسب الجماهير وعزل العدو وتضييق دائرة نفوذه وهامش حركته، من جهة، ويجعلها (الجماهير) تلمس وتعيش باستمرار، الجدية والحزم والجذرية ووضوح الهدف، مما يتيح لها فرصة التربية في ظل روح الانضباط والالتزام، وعدم الشعور بالحاجة للاندفاع والانسياق العفوي وراء اهداف غير محددة واندفاعات طائشة لا مسؤولة، غالباً ما تكون حوافزها ذاتية فردية او نفعية انتهازية من جهة اخرى. إن برنامج الكفاح الثوري، بتحديد الممارسات الصحيحة، وربطها بانجاز مهمات الثورة، يرتقي بوعي الجماهير الاعتيادي العفوي، الى مستوى من الشعور بالمسؤولية، يطفى على كل المشاعر والاحاسيس الخاطئة، ويلجمها بوضوح الهدف الذي هو الثورة على الاعداء والاطاحة بسلطتهم واحلال سلطة الجماهير الثائرة محلها، والذي لن يتحقق ما لم تتحل الجماهير بالانضباط الحديدي والالتزام الصارم والحزم الثوري.

إن العنف كي لا يكون مجرد ردود فعل طائشة، ليس لها من العنف سوى شكله. . ان العنف كي يكون ثورياً حقاً فإنه يحتاج الى قيادة ثورية قادرة على تجاوز عفوية الجماهير واستيعاب اندفاعاتها وتنظيم حركتها.

ان هذه البدهية التي اكدتها وقائع الحرب الأهلية، هي احدي الدروس الاساسية التي ينبغي استيعابها وتحديد رؤية العمل الثوري وبرنامج النضالي على اساسها. اما دليل الاستيعاب فيتجلى في

ادراك القوى الثورية لمزاج الجماهير ومدى استعدادها لتسييس نضالها المطلي .

مثلاً، حين يطالب الكادحون بالتححرر من الاستغلال ورفع مستويات حياتهم المعيشية، فهل هم على استعداد لتحمل مسؤولية ضرب الاقطاعيين وكبار الرأسماليين والسيطرة على ممتلكاتهم ومصادرتها باسم العمال والفلاحين ولمصلحتهم؟

وحين يطالبون بوضع حد للاضطهاد، فهل هم مستعدون لتجريد قوات القمع من سلاحها والاستيلاء عليه واستخدامه ضدها؟

مما تقدم، نستطيع القول، أن اتسام طابع الحرب في بعض الاحيان بالطائفية لا يرجع الى قوة تأصل الطائفية في لبنان، فقط، بقدر ما يرجع الى عجز القوى الثورية، عن طبع الحرب بطابعها الطبقي، لذلك فإن اردنا عدم الهروب من مواجهة الحقيقة، فلا بد من الاعتراف بأن السبب الاول والاساسي لا يكمن في قوة الطائفية، وانما يكمن في ضعف رافعات الطابع الطبقي وركائز سموه على الطابع الطائفي! ..

الفصل الثالث

موقع المقاومة الفلسطينية ودورها في تفاقم

ازمة الطبقات الرجعية .

اولاً- المقاومة الفلسطينية في لبنان عامل من عوامل الازمة الداخلية .

١- ان الذين يصورون التجمعات الفلسطينية، وكأنها واقع طبقي قائم بذاته، انما يخدمون بوعي او بدون وعي، القوى الرجعية، بحكم كونهم يشوهون عملية انعكاس الوعي الطبقي لدى ابناء الشعب الفلسطيني .

إن اطلاق مفهوم «طبقة المخيمات» او «الطبقة الكادحة في المخيمات»، يطمس الفوارق الطبقيّة بين ابناء المخيمات، ويصور الشعب الفلسطيني على انه طبقة واحدة، ان هذا التصوير غير علمي اطلاقاً، لأن تصنيف الناس الى طبقات اجتماعية، موضوع مرتبط بعملية الانتاج وليس بالجغرافيا، ولذلك لا يصح القول مثلاً: طبقات بيروت او طرابلس او صيدا او الجامعة الاميركية والجامعة اللبنانية . الخ . وانما ينبغي ان يقال طبقات العمال والفلاحين والبرجوازيين . الخ . في لبنان، كي يرتبط بوحدة العملية الانتاجية اللبنانية وبأساس المجتمع اللبناني وبنيته الاقتصادية .

حين نلاحظ انقسام المجتمع الى فئات طبقية كبيرة، فينبغي ان نلاحظ أيضاً الروابط والعلاقات التي تبقيه (المجتمع الطبقي) في وحدة جدلية رغم انقسامه الطبقي، ومعلوم ان هذه الوحدة الجدلية التي تجمع بين طبقات المجتمع الطبقي، تقوم على اساس اسلوب الانتاج السائد، ولذلك فإن اسلوب الانتاج الاشتراكي يحرر المجتمع من الانقسام الطبقي، لانه يلغي الطبقات .

إن المجتمع اللبناني مجتمع رأسمالي، وتبعاً لذلك فإن المخيمات جزء من تشكيلته الاجتماعية الاقتصادية القائمة، ثم على افتراض اعتبارها (المخيمات) تشكيلة قائمة بذاتها، فما هي طبيعتها الطبقيّة؟ هل هي مجتمع اشتراكي ام رأسمالي؟، ولدى الاقرار بكونها غير اشتراكية، فهل يمكن اعتبارها مجتمعاً رأسمالياً؟ واذا اعتبرناها مجتمعاً رأسمالياً، فما هي الطبقات التي تتشكل منها، وما هي الطبقات السائدة والطبقات المسودة، اي ما هي الطبقات العليا وما هي الطبقات الدنيا؟، ووفقاً لاسلوب الانتاج الرأسمالي، فما هي الطبقة الرأسمالية وما هي الطبقة العاملة في المخيمات؟

ان عدم وضوح الانقسام الطبقي في المخيمات لا يلغي وجوده (الانقسام)، فضلاً عن ان الشعب

الفلسطيني مثلما يعيش في المخيمات فإنه يعيش خارجها ايضاً.

إن المخيمات باعتبارها تجمعات سكانية ترتبط من ناحية الممارسة الاجتماعية في تشكيلة المجتمع اللبناني، بحيث يصنف العامل مع الطبقة العاملة اللبنانية والرأسمالي مع الطبقة البرجوازية اللبنانية ايضاً حتى لو اختلف عنها سياسياً، فالعمال والرأسماليون الفلسطينيون يعكسون سمات الواقع الاجتماعي اللبناني فضلاً عن السمات الخاصة بهم، في وعيهم الاجتماعي، ولكن خصوصية سكان المخيمات تتجلى بوعيهم السياسي الذي يعكس القضية الفلسطينية الوطنية، عكسا يتبادل التأثير مع الوعي السياسي اللبناني الوطني، لذلك نلاحظ مقاومة الشعب الفلسطيني على مختلف فصائلها تقف مع الحركة الوطنية اللبنانية في صف وطني ضد الرجعية اللبنانية.

إن وعي الفرد الفلسطيني تتجمع فيه السمات العامة لزمن النكبة واستمرارها مثلما تتجمع فيه سمات انتمائه الاجتماعي وشروط حياته الخاصة وسمات تربيته الشخصية، ولذلك فإن تجمع الفلسطينيين في مخيمات لا يلغي هذه السمات والشروط سواء تعلق الامر بالانتماء الاجتماعي او بالالتزام السياسي داخل المخيمات او خارجها. ولعل هذه الحقائق تتجلى اكثر فأكثر حين نستعرض الموضوع من زاوية تقدمية الانسان الفلسطيني او رجعيته، وطنيته او عدم وطنيته.

إن الوعي حاضر باستمرار لدى ابناء الشعب الفلسطيني، وهو (الوعي) بشقيه الوطني والطبقي معكوس باذهان الفلسطينيين رغم حالة اللجوء التي يعيشونها. اما تفسير ذلك، فيمكن استخلاصه من كون انخراط الفلسطينيين في عملية الانتاج اللبنانية، بقدر ما دمجهم في اطار الممارسة العملية الاجتماعية وصيرهم جزءاً من التشكيلة الاجتماعية-الاقتصادية اللبنانية، فإنه ساعدهم على متابعة قضيتهم الوطنية التي كانت وما تزال مطروحة باعتبارها قضية العرب الكبرى.

إن الشعب اللبناني، يهتم بالقضية الفلسطينية، لدرجة كبيرة لانه يعرفها مثلما يعرفها الشعب الفلسطيني، ولذلك فإن الفلسطينيين وجدوا في البيئة الاجتماعية الجديدة وانعكاسها السياسي الوطني، مجالاً لمتابعة تطورات قضيتهم، ونظراً لكون القضية الفلسطينية قضية تقدمية ووطنية، فإن الطبقات الرجعية كانت تحاول منع الشعب الفلسطيني من التعبير عن قضيته ودفعه لسيانها في حين ان جماهير الشعب اللبناني كانت تقف عكس موقف الرجعية اللبنانية، منذ البداية، ومع الايام ادرك العامل كما ادرك الفلاح الفلسطيني، انها يقفان من الناحية العملية الى صف العامل والفلاح اللبناني، ضد الرأسمالي والاقطاعي، وقفة جعلتهم يواجهون الاستغلال والاضطهاد الرجعي، سوية في الاضرابات والمظاهرات والانتفاضات، ومع ان الرجعية اللبنانية كان بوسعها أن تفصل العامل الفلسطيني من عمله بسهولة أكثر من فصل العامل اللبناني ولكن السلطات الرجعية كانت عاجزة عن تسفير الفلسطيني وطرده بنفس السهولة التي كانت تطرد بها غير اللبنانيين وغير الفلسطينيين المقيمين في لبنان، باستثناء حالات معينة طبعاً.

إن العمال الفلسطينيين في حقل الانتاج والخدمات وسائر مجالات العمل اللبناني، يعيشون حالة الاستغلال الطبقي والاضطهاد السياسي والفكري الرجعي، ويعكسونها، مثلما يعكسها العمال

اللبنانيون، والامر نفسه يقال بالنسبة للفلاحين وكذلك للرأسماليين الفلسطينيين وان بشكل مختلف نوعياً، بحكم المواقع الطبقيّة. ويكفينا لادراك الفارق بين وعي الكادحين وبين وعي الرأسماليين ان نلاحظ سجلات شهداء الثورة الفلسطينية، ونتأكد من انهم (الشهداء) ينتمون الى صفوف الكادحين والمسحوقين من العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين، اما الرأسماليون والملاك العقاريون، سواء كانوا في فلسطين المفتتحة والمحتلة او خارجها، فتجدهم بؤرة للرجعية والعمالة والخيانة للقضية الفلسطينية الوطنية والملتزمون منهم بقضية الثورة قليلون بالقياس لحجم طبقات الملاك والرأسماليين.

٢- مما تقدم، يتضح ان الفلسطينيين قد شكلوا ظاهرة تاريخية في المنطقة المحيطة بفلسطين عامة وفي الاردن ولبنان على وجه الخصوص، بحكم كونهم يشكلون غالبية السكان في الاردن. اما في لبنان وهو موضوع بحثنا، فقد اندمجوا في الحياة الاقتصادية- الاجتماعية اندماجاً اتاح للرأسمالية الزراعية والصناعية ورأسمالية الخدمات ان تستغلهم ابشع استغلال، وان تضطهدهم بدون حدود.

ان اللاجئيين الفلسطينيين، منذ اوائل الخمسينيات بدأوا يتفاعلون مع الواقع الموضوعي اللبناني، تفاعلاً صيرهم جزءاً لا يتجزأ من البناء الطبقي في لبنان، وجعلهم يؤثرون فيه ويتأثرون به، لدرجة انخرطوا معها في خضم الصراعات الطبقيّة والوطنية التي تخوضها الجماهير الشعبيّة اللبنانيّة ضد اعدائها الطبقيين والقوميين.

ان اندماج اللاجئيين الفلسطينيين في العملية الانتاجية وصيرورتهم جزءاً من القوى المنتجة، قد خلق مشاعر طبقيّة موحدة جمعت في اطرافها الطبقي العمال الفلسطينيين مع العمال اللبنانيين جمعاً عزز الخصائص النفسية والمشاعر الوطنية المشتركة بين الشعبين الفلسطيني واللبناني رغم تميز الانسان الفلسطيني بشعوره الوطني الفلسطيني المرفف.

ان وحدة المشاعر الوطنية والطبقيّة التي جمعت الشعبين الفلسطيني واللبناني، كانت عاملاً من عوامل ذلك الالتفاف الشعبي حول المقاومة الفلسطينية في لبنان.

ولكن ماذا يعني اقرار هذه الحقيقة؟

عندما يكون الفلسطينيون العاملون، جزءاً من القوى الطبقيّة اللبنانيّة، فانهم والحالة هذه، يشكلون جزءاً من القوى المنتجة، التي تدخل في تكوين التشكيلة الاجتماعية- الاقتصادية اللبنانيّة واسباسها المادي وبنيتها الاقتصادية، اي انهم جزء من اسلوب الانتاج الرأسمالي السائد في لبنان ويخضعون لقيود التخلف التي تتجلى بعلاقات الانتاج الرأسمالية السائدة خضوعاً يدفعهم للخوض بالصراعات الطبقيّة والسياسية في لبنان.

واذن، بوسعنا تقرير ما يلي:

بما ان الفلسطينيين يشكلون جزءاً من الواقع الموضوعي اللبناني، فإن ذلك يقود بالضرورة الى التسليم بكون المقاومة الفلسطينية، جزءاً من العامل الذاتي الوطني في التناقض الرئيسي الذي يحكم المجتمع اللبناني.

ان هذه النتيجة التي توصل إليها التحليل، تقودنا الى تخطئة كافة الآراء ووجهات النظر القائلة باعتبار المخيمات واقعا مستقلا عن التشكيلة الاجتماعية-الاقتصادية في لبنان، وتجمعا قائما بذاته، واعتبارها (الآراء ووجهات النظر) امتدادا لادعاء الفاشية التي تنكر طابع الحرب وتصر على انها حرب فلسطينية- لبنانية، وليست حربا اهلية. ذلك ان اعتبار المخيمات مجتمعا مستقلا عن المجتمع اللبناني، يبرر ادعاء الفاشيين القائل بأن وجود المقاومة الفلسطينية المسلحة يشكل تجاوزا على استقلال لبنان واعتداءً على سيادته! . .

ثانيا- دور المقاومة في تفاقم الأزمة العامة وتفجرها.

لقد اصبح وجود المقاومة الفلسطينية في لبنان عامة وفي الجنوب على وجه الخصوص، عاملا من عوامل أزمة النظام العامة، الأمر الذي جعل القضية الوطنية سببا من اسباب تفاقم الأزمة وبلوغها درجة غير اعتيادية!

ان تفاقم الأزمة العامة للنظام بقدر ما يشير إلى حالة عجز الطبقات الرجعية عن تلبية حاجات التطور الأساسية، فانه يشير أيضا الى شدة الضغط الذي تعانيه الطبقات المنتجة الكادحة من جراء ضنك العيش وقبضة الحرمان والفاقة والبؤس. وفي ظل اشتباك الحرمان مع الرفاهية تصبح، لوجود البنادق، أهمية كبرى بالنسبة للطبقات الغنية والطبقات الفقيرة على حد سواء، بحكم حاجة كل منها الى استخدام العنف المسلح باعتباره الوسيلة الوحيدة الفاعلة في معركة الصراع الطبقي والوطني المحتدمة.

ان المقاومة الفلسطينية، باعتبارها حركة ثورية تحررية وطنية، لعبت دور الحركة الناصرية عام ١٩٥٨ في تفاقم الأزمة العامة للنظام اللبناني، ولكن بشكل أكثر جذرية واشد عنفا الأمر الذي دفع بأزمة النظام العامة الى مرحلتها الثانية، التي يحاول أهل النظام اليوم تجاوزها بتصفية الوجود المسلح للمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية وانهاء ازدواجية السلطة القائمة منذ اكثر من عشر سنوات.

ثالثا- «حرب اهلية» وليست حربا فلسطينية أو عربية- لبنانية.

إن الخطأ الذي يقع فيه البعض، يكمن في النظرة الى الحرب الاهلية من منظار قوة المقاومة وفاعلية دورها في الحرب، وفي اتخاذ موقف الحركة الوطنية ونهجها الاصلاحى مقياسا لحكم يخرجون معه بقناعة فحواها انه لولا وجود المقاومة وفاعليتها لما حدثت الحرب اي لاستطاعت القوى الفاشية ان تحسم الموقف بسهولة نتيجة استسلام الحركة الوطنية وعدم تصديها! . .

ان النظرة الى الحرب وإلى دور المقاومة فيها من هذه الزاوية ليست صحيحة، لأنها تنطلق من افتراض خاطىء في الأساس. إذ لا يصح أن تفترض عدم وجود المقاومة الفلسطينية طالما أنها موجودة منذ اربع عشرة سنة، وان وجودها انبثق من وجود الشعب الفلسطيني المقيم منذ ثلاثين سنة والذي اصبح جزءاً من الواقع الموضوعي اللبناني.

من هنا، فان هذه النظرة خاطئة، وان دعواتها يقفون من حيث يدركون أو لا يدركون على أرض واحدة مع «الجبهة اللبنانية» التي لها مصلحة في تزييف الحقيقة واخفائها.

ان وصف الحرب بأنها عربية، وأنها فلسطينية، يقصد منه اخفاء الطابع الحقيقي للحرب. لكي تختفي معه الحقيقة القائلة بأن النظام اللبناني يعاني أزمة عامة وإن الطبقات الرجعية باتت عاجزة عن تلبية الحاجات المستجدة التي فرضها التطور ووعي الشعب اللبناني، الأمر الذي دفعها لأن تلجأ للعنف والقمع بغية اسكات الجماهير التي تطالب بنظام حكم وطني تقدمي يجسد ارادتها ويحقق مصالحها.

لقد سبق وقلنا: ان لم تكن الانعزالية- الفاشية موجودة، لأوجدت الأزمة من يقوم مقامها في تفجير الحرب الأهلية، ونكرر القول الآن، ولكن بشكل معكوس، لنؤكد على أن وجود أو عدم وجود المقاومة الفلسطينية، ليس هو علة العلل، لأنه (وجود المقاومة) نتيجة وليس سببا، انه نتيجة من نتائج تفاقم أزمة البرجوازية العربية بما فيها البرجوازية اللبنانية وليس سببها. تحرروا من أوهامكم ولولفترة قليلة، وانظروا للمسألة من زاوية معاكسة، وافترضوا ان النظام اللبناني نظام وطني تقدمي مناهض للامبريالية والصهيونية والرجعية، وسترون أن وجود المقاومة الفلسطينية سيكون عاملا ايجابيا يستغله النظام في حرب الاستنزاف ضد اسرائيل. ألم تكن المقاومة الوطنية لنظام سمث (روديسيا) موجودة في بلدان المواجهة الافريقية الوطنية... الم تلعب قوات العنصريين نفس الدور الذي تلعبه اسرائيل في منطقتنا، لماذا، اذن، لم تحدث حروب اهلية في انظمة المواجهة ضد روديسيا العنصرية؟

ان المقاومة الفلسطينية لم تأت من الخارج، كما هو شأن الجيش الاميركي عام ١٩٥٨، ولولا وجود المخيمات ووجود المنظمات الفدائية قبل انتقال القيادات الاساسية الى لبنان، ما كان بوسع المقاومة ان تلعب الدور الذي لعبته ولكان دورها مقصورا على المساندة فقط، ونحن نذكر بحوادث نيسان وتشيرين ١٩٦٩، يوم كانت المقاومة ما تزال في دور النشوء والسيرورة، فضلا عن ان القيادات الأساسية كانت تركز جهودها على الساحة الاردنية. فماذا نسمي تلك المعارك بين السلطة اللبنانية والجماهير الشعبية، التي نشبت في سبيل الدفاع عن وجود المقاومة الفلسطينية؟ هل هي معارك عربية أم لبنانية؟

ألم يحاول أهل النظام آنذاك ان يتهموا سوريا بافتعال الحوادث في الجنوب مع ان الحادثة- الجريمة التي حركت الانتفاضة الشعبية في لبنان واجبرت السلطة على عقد اتفاق القاهرة هي حادثة «مجدل سلم» التي سببت معارك الثالث والعشرين من نيسان والرابع والعشرين من تشرين ١٩٦٩، وماذا يمكن ان نسمي تلك الانتفاضات هل هي إنتفاضات لبنانية ضد الرجعية ام حرب فلسطينية - لبنانية؟

ان وجود المقاومة الفلسطينية، يعتبر جزءا لا يتجزأ من الوجود الوطني التقدمي اللبناني رغم كل الشعارات التي تحكي عن عدم التدخل في الشؤون الداخلية. لان هذه الشعارات تعبر عن نزعات ورغبات ذاتية، تتجاوزها حركة الواقع الموضوعي باستمرار، كما حدث في الأردن ولبنان. لأن حركة المقاومة تؤثر وتتأثر في المحيط البشري الذي تعيش وسطه وتتعامل معه، من هنا يصبح منطقياً جداً ان تجد المقاومة نفسها مضطرة لاتخاذ مواقف عملية تملئها الظروف الموضوعية التي تعيشها، ولذلك لاحظناها تتخذ موقفا مرنا وتعمل على تهدئة الاوضاع وتطوير حوادث صيدا، ولكن اصرار الفاشيين على تفجير الحرب وتأزيم التناقضات سواء بانزال الجيش او بتحريك الشارع الطائفي، أظهر قيادة المقاومة بمظهر المتواطيء والمساوم على الجماهير ومصالحها بحيث انها لم تعد قادرة على التمادي في اتخاذ مواقف التهدة مقابل العنف

الذي تمارسه الفاشية، لذلك لاحظنا ان حادثة عين الرمانة وضعت هذه القيادة امام موقف حرج افقدها القدرة على لعب ذات الدور الذي لعبته ابان احداث صيدا، فضلا عن الحالة الجماهيرية الغاضبة على قيادة المقاومة الفلسطينية التي جعلت من قوات الكفاح المسلح قوة تحمي امن السلطة وتسهر على سلامة نظامها.

ان تلك الحالة الجماهيرية الغاضبة خلقت ظرفاً مناسباً لجعل ردود الفعل لمجزرة عين الرمانة اكبر وأعنف وأشمل، الأمر الذي القى زيتا على نار الحرب الأهلية المشتعلة منذ السادس والعشرين من شباط ١٩٧٥.

رابعاً- الخصائص المميزة للعامل الفلسطيني .

لا ريب في ان اعتبار المقاومة الفلسطينية في لبنان عاملا خارجيا لا يستند الى أي أساس غير الاقليمية والاعتباطية، ولكن التسليم بحقيقة كون المقاومة عاملا فلسطينيا داخليا، لا يجوز ان يغيب خصوصية دور المقاومة، وما تتميز به عن غيرها من العوامل الموضوعية والذاتية الداخلية.

ان أهم خصائص العامل الفلسطيني، التي تميزه عن غيره من العوامل الداخلية هي الآتية:

١- كون الاردن ولبنان وسوريا جبهات مواجهة اساسية لتعامل المقاومة الفلسطينية مع عدوها الصهيوني، جعل الوجود الفلسطيني في هذه الأقطار الثلاثة، خاصة، يرتبط بروابط متينة خلقت منه عمقا بشريا وجغرافيا للثورة الفلسطينية في لبنان وفي الاردن وسوريا أيضا.

من هنا، تميز العامل الفلسطيني في تفاقم الازمة العامة التي تجلت في الحرب الأهلية اللبنانية عن العامل الوطني اللبناني، بصلته الوثيقة بالعامل الفلسطيني الخارجي في كل من سوريا والاردن وبقية الأقطار العربية والعالمية. وعلى سبيل التوضيح، فان موقف الحزب الشيوعي السوري، يمثل امتدادا لموقف الحزب الشيوعي اللبناني، بينما كان موقف المنظمات الفدائية في كل انحاء الوطن العربي والعالم منسجماً، ومؤيدا لموقف المقاومة في لبنان.

٢- كون المقاومة الفلسطينية تمثل ثورة على الصهيونية خاصة، وعلى الامبريالية والرجعية عامة، في منطقة استراتيجية وهامة بالنسبة للعالم اجمع، فانها جندت القوى التقدمية والوطنية العربية والعالمية الى جانب وجودها في لبنان وحشدت الدعم المادي والمعنوي الخارجي لشد ازر هذا الوجود ومعاونته على مواجهة القوى الفاشية اللبنانية.

٣- ان لبنان من حيث الأهمية يلي الاردن، وبعد ضرب المقاومة هناك، اصبح لبنان موقعا وحيدا تلتقي عنده كل علاقات المقاومة الفلسطينية الخارجية وامكانياتها المادية والمعنوية .

ان تجمع المقاومة الفلسطينية في لبنان بقدر ما زاد من قوة المقاومة فانه ويقدر أكبر قد زاد من التحامها مع الجماهير اللبنانية، بفعل الدرس الذي تعلمته من الأردن .

صحيح ان الوافدين من الاردن قد اندمجوا مع الوجود الفلسطيني القائم في لبنان ولكنهم زادوا من ثقل المقاومة القيادي المادي والمعنوي في لبنان ، وربطوا كل الفلسطينيين في الخارج بهم .

وصحيح أيضا أن عدد المقاتلين الوافدين من الاردن والذين التحقوا بالمقاومة في لبنان لم يكن كبيرا جدا بحكم الاعداد الكبيرة التي زجتها الرجعية الاردنية في السجون ، وبحكم تساقط العديد منهم صحيح أن عدد الوافدين لم يشكل ثقلا كبيرا خارقا، بيد أن ضرب المقاومة في الأردن قد ادى الى تكثيف الوجود الفلسطيني المقاوم في لبنان، بحكم كون الساحة اللبنانية باتت وحيدة للوجود العلني المقاتل للمقاومة ومركزا اساسيا لقياداتها، فان المقاومة والأطراف العربية والدولية الشعبية والرسمية الداعمة لها، قد رمت بكل ثقلها في هذه الساحة .

من هنا، يمكننا القول، ان استقطاب الساحة اللبنانية لهذا الزخم الفدائي الداخلي والخارجي قد لعب دورا كبيرا في تسريع تفاقم أزمة النظام العامة وبالتالي كشف حقيقة الطبقات الرجعية وفضح زيف ادعاءاتها بخصوص الازدهار الاقتصادي والحريات السياسية والنقابية وروح التسامح والتعايش بين الطوائف . . . الخ .

إن هذه الخصائص التي تميز العامل الفلسطيني عن غيره من العوامل الداخلية لا تغير من طبيعته بكونه عاملا داخليا من عوامل تفاقم الأزمة العامة التي تجلت في الحرب الأهلية اللبنانية .

خامسا- المقاومة الفلسطينية وشعار «عدم التدخل في شؤون الأنظمة الداخلية» .

عندما يوصف الشعب الفلسطيني، بأنه شعب لاجيء، فان هذا الوصف يعني أن الوطن الفلسطيني، وطن مغتصب، وبدهي فان اية معالجة ناجعة لتحرير فلسطين من الاغتصاب الصهيوني، لا بد أن تتجه لاستئصال اسباب القهر التي اجبرته (الشعب الفلسطيني) على اللجوء من وطنه هرباً من الظلم الذي تعرض له، اتجاها يتطلب ارغام الحركة الصهيونية على الرضوخ لارادة الشعب الفلسطيني بقوة الثورة، لان مواجهة الاضطهاد والقهر لن تكون مجدية ما لم تعتمد على الثورة، تماما مثلما يكون رفض الحرب وطلب السلام شعارات فارغة ما لم تعتمد على الاستعداد التام للحرب، وتوفير كل مستلزمات الردع التي تجعل من الحرب وبالاعلى العدو ونهاية لوجوده، فان تحرير الاوطان من السيطرة الاستعمارية لن يتحقق بغير الثورة المسلحة التي تجعل المضطهدين والمقهورين قادرين على الكلام بلغة الثورة على الظالمين بغية تحطيم قيود ظلمهم .

انطلاقا من هذه البدهيات تولدت فكرة المقاومة الفلسطينية خاصة بعد نجاح ثورة الشعب العربي في الجزائر ضد المستوطنين الفرنسيين . وعلى الرغم من مباشرة حركة القوميين العرب ومنظمة التحرير الفلسطينية بالعمليات المسلحة قبل عام ١٩٦٥، ولكن مباشرة «فتح» لعملها المسلح اعتبر تاريخا للثورة الفلسطينية .

وكان شعار « فتح » ، باعتبارها القوة الأساسية في صفوف المقاومة الفلسطينية هو «عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية» . بيد ان عدم واقعية هذا الشعار وتعارضه مع طبيعة العلاقة الجدلية

بين الأوضاع العربية، قد فرضا على فتح وغيرها من منظمات المقاومة الفلسطينية، ان تتصرف بشكل مغاير لهذا الشعار ومناقض لمضمونه! ..

ان عدم تدخل المقاومة الفلسطينية في الشؤون الداخلية يعني عدم تفاعلها وقطع صلتها بالجماهير غير الفلسطينية وبقاءها في إطار المخيمات فقط، ومعنى هذا انها تفقد صفتها وخاصيتها الثورية وتتحول من ثورة إلى مجرد منظمات وتجمعات تابعة لكل نظام، كتبعية المخيمات له، تلتزم بسياسة حكومته لا حول لها ولا قوة! ..

ولنأخذ مثلاً على ذلك، من وجود المقاومة في الأردن، ففي وقت كانت فيه المقاومة تتصرف بحرية وبدون خضوع لأهل النظام الأردني، كانت تشكل عامل قلق لاسرائيل وكانت عملياتها تصيب العدو الصهيوني اصابات مباشرة وموجعة ومستمرة الأمر الذي كان يدفع اسرائيل لأن تواصل هجماتها واعتداءاتها على الأردن وعلى تواجد المقاومة الفلسطينية فيه، ولكن بعد ان نجحت الرجعية الأردنية في ضرب المقاومة وتصفيتها، تغيرت الصورة تماماً واصبحت المقاومة لاسرائيل من الحدود الأردنية شبه معدومة رغم وجود المخيمات، لذلك فان سياسة او شعار عدم التدخل في الشؤون الداخلية، شعار ليس خاطئاً فقط، وإنما يسبب ضرراً بالغاً للمقاومة، فضلاً عن ان تطبيقه يلاقي مصاعب جمة، تجعل من المنظمات التي تلتزمه امام واحد من خيارين آجلاً ام عاجلاً: أما أن تكف عن ممارسة الثورة ضد اسرائيل، وتصبح مجرد اداة بيد النظام الذي توجد على أرضه يحركها كيفما يشاء وفق متطلبات سياسته الرسمية، الأمر الذي يفقدها خاصيتها الثورية ويجعلها جزءاً من خاصية ذلك النظام وسياسته، وأما أن تواصل الثورة وتضطدم بحكم الضرورة بأهل النظام، الذين يعارضونها ويضعون العراقيل في طريقها، وليس هناك نظام عربي من الأنظمة القائمة لا يتناقض مع الثورة الفلسطينية الأمر الذي يجعل من ممارسة النضال الثوري ضد اسرائيل بالضرورة تدخلاً في شؤون الأنظمة العربية المحيطة بها، سواء كانت هذه أنظمة وطنية ام رجعية، بحكم كون هذه الممارسة تعرض الأنظمة المحيطة لردود الفعل الاسرائيلية.

إن المقاومة الفلسطينية مهما رغبت في تجنب التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان المواجهة، فإنها عاجزة عن ترجمة رغبتها بشكل تام، طالما انها تواصل ممارسة عنفها الثوري ضد اسرائيل.

ولكن المقاومة الفلسطينية، يمكنها ان تخفف من حدة تناقضاتها مع الأنظمة العربية، شريطة ان تخفف من عنفها المسلح ضد اسرائيل، او أن يكون لهذه الأنظمة مصلحة في هذا العنف، لذلك فإن تحديد دور المقاومة، مرهون ومحدد بدرجة فاعليتها الثورية، ضد العدو الصهيوني واستطراداً ضد العدو الامبريالي والرجعي.

من هنا يتضح، أن تدخل المقاومة، في الشؤون الداخلية للأنظمة، مفروض عليها بحكم طبيعة القضية الفلسطينية القومية وارتباطها بمشاعر الجماهير العربية. إذ كلما تصاعد دور المقاومة ضد اسرائيل كلما انعكس ذلك على سائر الاطراف، سواء كانت رجعية او تقدمية عميلة او وطنية، لان تصاعد النضال ضد اسرائيل امر يؤدي بالضرورة الى الاصطدام مع معسكر الاعداء بكامله: الصهيونية والامبريالية والرجعية، من جهة، ويؤدي بحكم الضرورة أيضاً، الى جر القوى السياسية التقدمية والوطنية الشعبية الى الوقوف في صف المقاومة، من جهة اخرى.

ولكن، مع أنه مفروض على المقاومة الفلسطينية، بحكم طبيعة مهمتها النضالية، ان تلعب دوراً بارزا وظيفياً ضد قوى الرجعية خاصة ومناقضا للأنظمة الرسمية على وجه العموم، بشكل ربما يكون اكبر من دور قوى واحزاب حركة التحرر الوطني الشعبية في الاقطار العربية المحيطة باسرائيل على وجه الخصوص... مع ذلك فانه لا يصح للمقاومة الفلسطينية، ان تنصرف بكل اهتمامها لقضية الثورة في اي قطر عربي غير القطر الفلسطيني، اذ ان ذلك يفقدها خاصيتها القطرية التي تستمد منها ثورتها، ويدمجها بعمومية العام العربي، الأمر الذي يحط من قدرتها النضالية ضد اسرائيل ويؤثر سلباً على نوعية كفاحها. ولا يصح لها ان تحل محل الحركة الوطنية القطرية، في أي قطر عربي...

وأمام هذا التناقض الذي يحكم موقف المقاومة الفلسطينية، فانها مطالبة بان تميز طبيعة الظروف العربية القطرية التي تحيط بوجودها فهي في اقطار المواجهة خاصة الاردن ولبنان وسوريا مطالبة بأن تولي هذه الأقطار، اهتماماً خاصاً لأنها جزء أساسي من العامل الذاتي التقدمي الثوري فيها وان تدرك ان تدخلها في الشؤون الداخلية لأقطار المواجهة امر محتوم وليس بوسعها تجنبه كلية، من جهة، وان درجة هذا التدخل يحددها موقف هذا النظام أو ذاك من حق المقاومة وحريتها في ممارسة كفاحها الثوري ضد اسرائيل من جميع الجبهات العربية من جهة اخرى.

يقول رئيس منظمة التحرير:

«اننا نقاتل هجوماً في فلسطين المحتلة على الدوام ودفاعاً خارجها اذا اقتضى الأمر. تلك هي قاعدة قتالنا العادل».

لقد سجل رئيس منظمة فتح صاحبة الشعار- موضوع بحثنا- هذا الاعتراف مضطراً عام ١٩٧٦ اي بعد مرور احد عشر عاماً على رفعه شعار عدم التدخل، فهل نحتاج بعد اعتراف ابو عمار بانه يضطر للقتال، خارج فلسطين المحتلة، اي للتدخل في شؤون الأنظمة اذا اقتضى الأمر، الى دليل أقوى من هذا الدليل على صحة وجهة نظرنا؟

ولكن الا يدل اضطرار حملة شعار عدم التدخل، الى القتال دفاعاً عن النفس والوجود، على ان المسألة ليست مسألة رغبة ذاتية أو حسن نية، وإنما جوهر الأمر يكمن في ان حركة القوانين الموضوعية التي تعمل بصورة مستقلة عن ارادتنا ورغبتنا هي التي تقرر التدخل أو عدمه، وان نشاطنا وحركتنا سيلاقيان الفشل المؤكد، حين يتعاكسان مع حركتها (القوانين الموضوعية). ان وجود المقاومة الفلسطينية وممارستها لنشاطها الثوري، يخلق ظرفاً موضوعياً لعمل قوانين الديالكتيك الرئيسية الثلاثة، الأمر الذي يجعل عدم التدخل امراً مستحيلاً، وان عدم ملاحظة هذه الاستحالة قد تؤدي الى نتائج وخيمة كما حصل للمقاومة في الاردن وكما يحصل لها في لبنان. ان ادراكنا للقوانين الموضوعية واتجاه التطور الناجم عن عملها، يساعدنا على رسم تكتيك التدخل أو عدمه بعناية تبقى زمام المبادرة دائماً في ايدينا. ان رؤيتنا للمستقبل الذي ينتظرنا تصبح ممكنة إذا ما عرفنا القوانين الموضوعية واتجاه التطور الذي ترسمه!..

ان وقائع واحداث الفترة الماضية، تؤكد على ان الجانب السلبي كان هو الطابع الغالب على العلاقة

بين المقاومة والأنظمة العربية، أولاً، وإن رجحان السلبية أو الإيجابية في العلاقة كان يتحدد وفقاً لدرجة العنف الذي تمارسه المقاومة ضد إسرائيل ومدى تطابقه أو تعارضه مع سياسة هذا النظام أو ذلك، ثانياً، الأمر الذي جعل تطبيق شعار عدم التدخل مرهوناً بطبيعة ظروف المعركة ضد إسرائيل وبطبيعة المواقف من التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، وليس بارادة هذه المنظمة أو تلك من منظمات المقاومة الفلسطينية، ثالثاً.

سادساً : المقاومة الفلسطينية والإصلاحية في الحركة الوطنية اللبنانية

١- لقد حركت المقاومة الفلسطينية روحاً ثورية بين أوساط الجماهير الشعبية العربية عامة واللبنانية خاصة، وفتحت الأبواب واسعة أمام جميع المناضلين العرب دون تمييز كي ينالوا شرف الإسهام في الكفاح من أجل قضيتهم القومية المقدسة، وبفضلها (المقاومة) أصبح التعلم على استعمال السلاح أمراً متيسراً لسائر أبناء الشعب العربي، مما عبر بوضوح عن وحدة المشاعر القومية العربية تجاه القضايا القومية الكبرى.

ولكن المقاومة الفلسطينية، قد كرس في مقابل ذلك الإصلاحية في حركة التحرر الوطني العربية التي تواجدت فيها بكثافة كالاردن، ولبنان، فهي (المقاومة) توجه سلاحها أحياناً ضد الرجعية العربية، وتخوض المعارك ضدها (الرجعية) ولكنها (المقاومة)، لم تكن تقاوم الدفاعاً عن وجودها الأمر الذي جعل سياستها تلتقي مع المناهج الإصلاحية، لقاء لعب في أحيان كثيرة دوراً ملحوظاً في عرقلة تطور عمل ثوري يمكن أن يشكل موقع دعم ثابت وصلب لوجودها.

٢- وعندما نعود إلى فترة أواخر الستينات، بحثاً عن الدور الذي لعبته المقاومة الفلسطينية في لبنان، سنلاحظ أنها حركت نهضة شعبية ثورية واسعة، لدرجة وجدت معها الحركة الوطنية الإصلاحية اللبنانية نفسها، أمام تيار شعبي مؤيد للمقاومة لدرجة أنه لم يترك لها (الإصلاحية) مجالاً لتجاهله أو الانعزال عنه، فتحركت (الإصلاحية) مع حركته وانساق معه، انساقاً جعلها تواجه أهل النظام في الثالث والعشرين من نيسان ١٩٦٩، وبما أنها لم تكن هي التي قررت المواجهة بالشكل الذي حدث، والحجم الذي تجسم في تلك الواقعة، وإنما وجدت نفسها مضطرة لخوض المعركة التي قررتها المقاومة وفرضتها الرجعية لذلك راحت الإصلاحية تعيد النظر بحساباتها وتراجع اندفاعاتها، إعادة ومراجعة انتهت بها إلى تأييد المحاولات التي أدت إلى عقد اتفاقية القاهرة، التي قننت علاقة المقاومة الفلسطينية بالسلطة الرجعية وارتستها على أساس شعار عدم التدخل في الشؤون الداخلية للنظام اللبناني، والتي وجدت فيها الإصلاحية اللبنانية مخرجاً لورطتها ومآزقها الذي بدأت تعيشه من جراء علاقتها مع المقاومة الفلسطينية.

٣- هكذا وافق شن طبقة، بحيث اطمأنت منظمة التحرير إلى جودها الذي اكتسب الشرعية باعتراف أهل النظام به، وراحت تبرهن على جدية التزامها وحرصها على تطبيق اتفاقية القاهرة، وجاءت تطورات الأحداث فيما بعد لتضع المقاومة، بعد هزيمتها في الأردن أمام ظروف جديدة تفرض عليها ابداء حرص أشد من ذي قبل على مراعاة نصوص اتفاقية القاهرة والقبول بتطبيقها وفقاً لتفسيرات

السلطة الرجعية . بحيث حرم عليها حتى التجول بملابس الفدائيين وحمل السلاح خارج المخيمات ، وقد استمرت هذه الحالة حتى اوائل عام ١٩٧٣ ، الأمر الذي وجدت معه الاصلاحية في الحركة الوطنية اللبنانية فرصتها كي تحدد مهمتها النضالية على الصعيد الوطني بموضوعة الدفاع عن المقاومة الفلسطينية وهي مهمة تنسجم وتتلاءم من حيث المضمون مع الجانب الاصلاحى في المقاومة الفلسطينية ، أما على الصعيد الطبقي فقد حصرت- بعد ان امنت عدم تدخل المقاومة- مهمتها الكفاحية بالقضايا المطلوبة ، والتزمت بخط «النضال الديمقراطي العام» وبكونها حزب المعارضة للنظام الرجعي العميل . ولذلك وجدنا الأحزاب الاصلاحية تصعد مطالبتها بعدم تدخل المقاومة الفلسطينية في شؤون حركة الجماهير تصعيدا التقى ، من الناحية العملية مع القوى الرجعية التي كانت تطالب بدورها بعدم تدخل المقاومة في شؤون نظامها الرجعي .

هكذا بدأت المعادلة تعبر عن نفسها : الرجعية تطالب بعدم تدخل المقاومة في شؤون النظام الداخلية ، والاصلاحية في الحركة الوطنية تطالبها (المقاومة) ايضا بعدم التدخل في شؤون الحركة الشعبية اللبنانية ، الأولى تبني مطالبتها على أساس اعترافها (الرجعية) بسلطة المقاومة على المخيمات ، والثانية تبني مطالبتها على أساس دعمها (الاصلاحية) للمقاومة وكلا هذين الموقفين : الرجعي والاصلاحي ، كانا يلتقيان على أرض الرغبة في تحجيم المقاومة وحصرها في حدود المخيمات الفلسطينية! ..

القسم الثاني

في رؤية حزب العمل الاشتراكي العربي للاوضاع اللبنانية

الفصل الأول - الحزب خلال مرحلة الخروج من الأزمة (منذ المؤتمر الوطني الأول حتى اواخر ١٩٧٤) .

الفصل الثاني - الحزب خلال مرحلة الانتقال الى العنف المسلح (منذ اوائل ١٩٧٥ حتى اب ١٩٧٦) .

الفصل الثالث - الحزب خلال مرحلة الارتباك - واضطراب الرؤية (منذ اواخر آب ١٩٧٦ حتى اوائل ١٩٧٧) .

الفصل الرابع - الحزب خلال مرحلة الانطلاق نحو المؤتمر الوطني الثاني (منذ حزيران ١٩٧٧ حتى انعقاد المؤتمر الوطني الثاني في ٢ / ٩ / ١٩٨٠) .

الفصل الخامس - الحزب في ميادين التطبيق والممارسة العملية . (منذ المؤتمر الوطني الأول حتى المؤتمر الوطني الثاني) .

المقدمة في صلب الموضوع

أولاً - إننا ، ككل المعنيين بقضية الثورة اللبنانية ، لا نهتم بأزمة القوى الرجعية ، من اجل ممارسة نوع من انواع الضغط للحصول على رخصة بالعمل او اذن بممارسة الكفاح واداء قسطنا من التضحية التي لا مناص لشعبنا من الاستمرار بأدائها طالما بقيت الطبقات الرجعية العميلة سيدة الموقف وصاحبة السلطة والسلطان .

وانطلاقاً من شعورنا بالمسؤولية والواجب الملقى على عاتق كل الثوريين ، فاننا نهتم بازمة النظام العامة وبتطوراتها ، وبمدى انعكاس هذه التطورات على قوى النهج الثوري ، الذي هو انعكاس طبيعي من انعكاسات الازمة العامة ونتيجة من نتائجها .

ان تفاقم الازمة العامة وانفجارها ، يدفع قضية الثورة الى الامام لتشق الطريق لنفسها ، ليس بما تحمقه من مكاسب ، ربما تكون ، مكاسب هزيلة او ضئيلة ، وانما هي تشق طريقها ، بكونها تخلق ثورة مضادة متراصة وقوية ، يتحول نهوض الجماهير العفوي في سياق مجابته والتصدي لها الى نهوض ثوري حقيقي . . . الى حزب شيوعي من طراز جديد! . . .

اننا ، اذن نهتم بتطورات الازمة العامة وبالحرب الأهلية التي تولدت عن انفجارها ، كي نرى المدى الذي بلغه النهج الثوري ، وقضية الثورة التي يعمل من اجلها كل الثوريين في الساحة اللبنانية وبما ان حزبنا ، حزب العمل الاشتراكي العربي ، فصيل اساسي من فصائل الثورة اللبنانية ونهجها ، فلا بد من ان نبحت عن تطوره من خلال تطورات الازمة نفسها ، كي نعطي صورة ليس عن تطورات الاحداث ومواقف مختلف القوى منها ، فحسب ، وانما نرسم صورة للشوط الذي قطعه النهج الثوري ، ونكشف للعيان ، الارتباط الوثيق بين تفاقم الازمة العامة وصيرورة هذا النهج ظاهرة ملموسة ، ومطرده التطور في ظل تفاقم الازمة وانفجارها ، رسماً وكشفاً لا يكتفيان بعرض الاحداث والمواقف وتفسيرها ، وانما يجللان وينتقدان ويستخرجان الدروس والعبر بغية افادة العمل الثوري ومساعدته على تطوير نفسه وتجديد منطلقاته لتتناسب مع المرحلة الجديدة التي نعيشها .

ان ربط مراحل تطور حزب العمل الاشتراكي العربي بمراحل تطورات الازمة يبدو منطقياً .

اعتبرناه فصيلاً من الفصائل الملتزمة بالنهج الثوري وظاهرته التي تولدت عن تفاقم الازمة العامة، وتطورت بتطورها.

ولدى استعراض المسيرة منذ المؤتمر الوطني الاول حتى الآن نلاحظ اربع مراحل متميزة عن بعضها في حياة الحزب ومسيرته النضالية:

مرحلة الخروج من الازمة: منذ المؤتمر الوطني الاول حتى اواخر ١٩٧٤ .

مرحلة الانتقال الى العنف المسلح: منذ اوائل ١٩٧٥ حتى آب ١٩٧٦ .

مرحلة الارتباك واضطراب الرؤية: منذ اواخر آب ١٩٧٦ حتى اوائل ١٩٧٧ .

مرحلة الانطلاق نحو المؤتمر الوطني الثاني: منذ حزيران ١٩٧٧ حتى انعقاد المؤتمر الوطني الثاني في

١٩٨٠ / ٩ / ٢٢ .

ان مراجعة وثائق الحزب لا تكشف الارتباط الوثيق بين اطراذ تطور حزب العمل الاشتراكي العربي وبين تفاقم الازمة العامة التي يعيشها النظام اللبناني والعديد من الانظمة العربية، فحسب، وانما تكشف ايضا جانبا من جوانب ازمة العمل الثوري في لبنان والوطن العربي، كسفا يتجلى بوضوح في امثلته المميزة خلال المراحل الاربع التي احتوت بعض الامثلة الملموسة! . .

ثانياً: في اجتماعها المنعقد في كانون الاول ١٩٧٨ خطت اللجنة المركزية الوطنية خطوة عملية نحو المؤتمر الوطني تضمنها تعميمها الذي صدر عن ذلك الاجتماع والذي أكد على النهج المقرر اتباعه في عملية الاعداد للمؤتمر والذي جاء فيه:

«ان المقياس الذي ينبغي ان تخضع له مراجعتنا النقدية لوقائع واحداث مرحلة السنوات الثماني الماضية، والمعيار الذي يجب ان يحدد الصائب والخطايء في ممارستنا خلالها، لا بد ان يتمثل بمستوى وعينا الراهن، وبمستلزمات النضال في سبيل الثورة التي نكافح من اجلها.

ان اهمية هذا الموضوع، لا تتجلى برغبتنا في الكشف عن مستوى التطور الذي بلغناه فحسب، وانما تتجلى اكثر ما تتجلى في تصميمنا على رؤية الماضي: ماضي حزبنا، وماضي القوى الاخرى، وماضي المرحلة بكاملها، بعين حاضرننا الراهن، ومستقبلنا المنشود، لكي نرى الصائب والخطايء، المفيد والضار. . . المفيد الذي ما يزال يخدم حركتنا، وقضية شعبنا. . . والضار الذي يتحتم علينا التخلص منه، ونبذه علنا وعلى رؤوس الاشهاد لكي يعرف رفاقنا وتعرف جماهيرنا، اننا، لسنا في حل وبراءة من كل الافكار والممارسات والاعمال التي اكدت الوقائع خطأها وضررها، فحسب، وانما نحن عازمون على تحويلها الى دروس وعبر لخدمة نضالنا، تحويلاً يتحرر بفضل حاضرننا ومستقبلنا من عواقبها ونتائج التمسك بها والتستر عليها والهروب من مواجهتها من جهة، ولكي نزود انفسنا بمعيار تقديمي حي لمحكمة المرحلة الراهنة بكل وقائعها وقواها التقدمية والرجعية، من جهة ثانية، وازضافة لذلك، فاننا باتباع اسلوب المراجعة النقدية العلمية والموضوعية، سنسجل سابقة على الصعيد اللبناني، ونكرس تقليداً لبنانياً ثورياً يهتدي به نضال جماهيرنا، من جهة ثالثة.

ان محاكمتنا لهذه المرحلة، ستطال كافة جوانبها :

الوقائع والاحداث والقوى المحركة والمعيقة للتطور ولكي تكون احكامنا على افعال مجمل القوى السياسية التقدمية- الوطنية والرجعية موضوعية ف « لا بد ان تخضع افعالنا نحن لذات المحاكمة ونتعامل مع ممارساتنا بالمقاييس ذاتها، ايضا . . . » كي يستطيع مؤتمرنا الوطني الثاني ان يعلن بالفم الملآن، ان حزبنا، حزب العمل الاشتراكي العربي في لبنان، قد اصبح مشروعاً قيد التنفيذ والتطبيق العملي، لحزب شيوعي من طراز جديد، وان مهمته في المرحلة القادمة هي ليست تأكيد هذه الحقيقة الموضوعية التي يمثلها حزبنا اليوم، بمزيد من الادلة والبراهين والبيانات، في ميدان الفكر والممارسة العملية، فحسب، وانما يتوجب علينا ان ننجح في جعل هذا المشروع وسيلة للتعبير عن مشاعر ومصالح العمال والفلاحين وكل اصحاب المصلحة في احداث الثورة والاطاحة بنظام الرجعية والفاشية والعمالة نجاحاً يرسم مثلاً يقتدي به كل المناضلين من اجل الثورة والمضحين في سبيل تحقيقها . . . »

ايها الرفاق اعضاء المؤتمر الوطني الثاني .

لقد مضى على كلامنا هذا سنة وثمانية شهور، فهل تمكنا من ترجمة هذا النهج الذي التزمناه وهل نجحنا بمحاكمة ممارساتنا وافعالنا بنفس المقاييس التي حاكمنا بموجبها ممارسات وافعال القوى الاخرى؟ لا ريب في انكم ما زلتم تتذكرون الدعوة المخلصة التي اطلقتها لجنة حزبنا المركزية الوطنية بتعميمها الانف الذكر الذي تطالعونه في تقرير الوثائق العام الموضوع بين ايديكم والذي حثكم جميعاً على المشاركة بعملية المراجعة الواسعة والشاملة والجريئة والجزرية التي اتبعناها :

« اننا نحث رفاقنا على مطالعة ادبيات حزبنا بعمق ومسؤولية كي يكونوا مسلحين بسلاح المعرفة بما تبيناه وادعيناه وحققناه ولكي نجعل من المرحلة التي تفصلنا عن المؤتمر :
« مرحلة اعداد حقيقي لمؤتمر حقيقي » وليكن شعارنا جميعاً لندرس ادبيات الحزب ونحصيها بغية تصويبها واغنائها .

كونوا جريئين عما تريدون التعبير عنه ولكن بموضوعية وعلمية لكي تستفيدوا وتفيدوا الحزب في أن سوية لانكم انتم حزب العمل الاشتراكي العربي . . . انتم حملة راية الظاهرة الجديدة . . . ظاهرة الحزب الشيوعي من الطراز الجديد في الساحة اللبنانية .

ألم تطالعوا هذا الكلام وتسمعوا هذه الدعوة التي اطلقتها لجنة حزبنا المركزية الوطنية؟

لا شك في ذلك اطلاقاً اما الدليل والبيئة على صحة ما حققناه فيتجلى في تقرير الوثائق العام وفي تقريرنا السياسي وفي عدد المجالس الحزبية العامة (الكونغرسات) الذي بلغ اربعة وعشرين مجلساً حزبياً خلال سنة ونصف السنة وفي عدد الندوات التي عقدناها للقواعد الحزبية والتي تمت خلالها مناقشة موضوعات المؤتمر وتقريره . انها عملية ضخمة ومهمة شاملة ولكننا نجحنا في انجازها لسبب هام يتقدم كل الاسباب، وهذا السبب يتمثل في وحدة الحزب وتضافر جهود كوادره وتفانيهم في سبيل انجاز صياغة

موضوعات مؤتمرنا الوطني الثاني الذي نعقدته اليوم وكلنا ثقة بالنفس والعقيدة والنهج الذي نلتزمه لتحقيق
اهدافنا في التحرير والديمقراطية والاشتراكية والوحدة والتضامن البروليتاري الاممي .

الا يحق لنا أن نعتد بجهودنا بعد ان انجزنا هذه المهمة الضخمة في حياة حزبنا ؟

الفصل الاول

الحزب خلال مرحلة الخروج من الازمة

(منذ المؤتمر الوطني الاول حتى اواخر ١٩٧٤)

اولا- الخروج من الازمة.

مثل انعقاد المؤتمر الوطني الاول خطوة هامة على طريق انهاء ظاهرة الانشقاق، ولكنه لم يكن اكثر من خطوة. فالمنشقون وقت انعقاد المؤتمر كانوا ما يزالون يمارسون نشاطهم في بعض المناطق ويتحدثون باسم الحزب. والانفلاش الذي احداثه حركة الجدل والصراع مع المنشقين بقي ساحبا نفسه على الحزب فترة قاربت الستين لدرجة اعاقت انطلاقتنا وعرقلت مسيرتنا، مما جعل اللجنة المركزية الوطنية توظف جل اهتمامها لانتشال الحزب من حالة الانفلاش من ناحية، وتصفية الانشقاق من ناحية ثانية. وقد فرضت تلك المهمة على قيادة الحزب الخوض برد مفصل تضمنته دراسة الانشقاق التي كتبت تحت عنوان: «المنشقون هل هم يساريون ام متساقطون هاريون؟» والتي ناهزت ثلاث مائة صفحة لم تترك موضوعة فكرية او تنظيمية طرحها المنشقون لم تتناولها بتفصيل، عمق حركة الحزب واغنى تراثه وكرس وجوده باعتباره فصيلا ثوريا يلتزم بالنهج الثوري والعنف المسلح.

ثانيا- وكانت رؤيتنا علمية.

١- رغم سيادة الفكر الاصلاحى واتساع اعمال القمع من قبل الحكومة السلامية ورغم تراجع الثورة الفلسطينية وتضييق النطاق عليها ورغم الازمة التي كان حزبنا يعيشها... ورغم ذلك كله فان مؤتمرا الوطني الاول تمكن من تشخيص ازمة النظام العامة ورصد آفاق تطورها وتنبأ بانفجارها.

وانطلاقا من تلك الرؤية الثاقبة فقد دعا تقريرنا السياسي الى اسقاط السلطة الرجعية وتربية الجماهير واعدادها لمواجهة اعدائها الرجعيين والتغلب عليهم.

«... ان العنف الثوري المستند الى اسلوب الكفاح المسلح هو الاسلوب النضالي الرئيسي القادر على تحقيق الانتصار الثوري الحاسم»^(٣٣).

ان العبارات والكلمات التي سطرها تقريرنا السياسي بخصوص العنف الثوري جاءت واثقة كثقة العارف بما سيحدث للبنان:

«ان خصوصية الوضع اللبناني . . . لم تلغ ولم تغير طبيعة الطبقات الرجعية الحاكمة التي ما انفكت تعلن عن تطيرها من اي تحرك جماهيري والتي لم تتوان عن ارتكاب ابشع الجرائم بحق جماهيرنا والتي تتربص بالقوى التقدمية والوطنية وتبيت لها مجزرة جديدة . . .» (٣٤).

ان الطبقات الرجعية الحاكمة، تضع الحراب على جدول التعامل مع القوى التقدمية والوطنية وسائر الجماهير الشعبية، وتعلن باستمرار بأن اليد التي تمتد لنظامها سوف تقطع.

وما لم تمتلك الجماهير السلاح الذي تقطع فيه ايدي ارباب النظام فانها لن تستطيع الوصول الى هدفها الاساسي . . . اي الاطاحة بنظام الرجعيين والعملاء» (٣٥).

ان صفحات هذا التقرير لا تتسع لاستيعاب المفاهيم والمقولات التي كان حزبنا يحاول صياغتها للتعبير عن ايمانه بقضية العنف المسلح والثورة. يقول التقرير السياسي الصادر عن مؤتمرنا الوطني الاول:

«في ضوء فهم حزبنا لاساليب الامبريالية والرجعية وطبيعتها العدوانية وفي ضوء الدروس المستمدة من تجارب الشعوب الثورية وتجارب شعبنا لعربي في مواجهة الاستعمار وعملائه فان حزبنا يؤمن بأن العنف الثوري المستند الى اسلوب الكفاح المسلح» (٣٦) هو الاسلوب الواجب التزامه من قبل قوى الثورة اللبنانية. اما الاساليب الاخرى «ابتداء من جمع التواقيع للاحتجاج على الاستغلال والغلاء والارهاب وانتهاء بالمظاهرات والاضرابات الاقتصادية والسياسية وحتى النضال البرلماني» . . . (٣٧). اما هذه الاساليب فيجب ان تمارس على اساس انها روافد تصب في تيار الكفاح الثوري وتوسع اطار التوتر الطبقي وتحول دون انفراجه وميوعته! . . .

«ان تسليح الجماهير كي تتمكن من دحر زمر البرجوازيين والاقطاعيين هو التكتيك الاكثر فعالية الذي ينبغي ان تتبعه الطبقات الثورية» (٣٨).

أليست هذه الرؤية علمية بدليل نشوب الحرب الاهلية وتدهور النظام؟

ان انعقاد مؤتمرنا الوطني الثاني مناسبة لان نستعيد معها تاريخنا ونتذكر ماضينا كي نتأكد من ان المنطلقات التي رسمها تقريرنا السياسي لم تكن كلاما عابرا وانما جسدت رؤية لم تستطع كل المصاعب التي خلقها الانشقاق وهيمنة الاصلاحية على الساحة اللبنانية طمسها ولم يتمكن كل ضباب تلك الظروف الصعبة حجبتها عن انظارنا.

ثالثا- ومع الصواب كانت لنا هفوات واخطاء.

١- انطلاقا من رؤيتنا العلمية لازمة النظام العامة، التزمنا بتكتيك العنف الثوري في مواجهة العنف الرجعي ورفضنا تكتيك النضال الديمقراطي العام ليس لاننا لا ندرك اهمية النضال السلمي

(٣٣، ٣٤) التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الاول ص ١١٠، ١١١.

(٣٥) مقدمة النظام الداخلي الصادر عن المؤتمر الوطني الاول . . .

(٣٦، ٣٧، ٣٨) التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الاول ص ١١١-١١٢.

الاصلاحي وانما لاننا كنا نرى ازمة النظام العامة تتجه نحو التفاقم والتفجر، ولذلك عارضنا حكومة صائب سلام ودعونا الى مجابتهها واستخدام السلاح ردا على قمعها. ورغم شعور الارتياح الذي خامرنا لسقوطها (الحكومة السلامية) فاننا اختلفنا مع القوى الوطنية والتقدمية في الموقف والنظرة لحكومة رشيد الصلح جالين الانتباه الى «ان الازمة ازمة نظام وليست ازمة هذا الحاكم او ذاك» وقد اكدت الوقائع صحة الحاحنا على الفكرة القائلة:

ان كل الحلول التي تحاول الحكومات المتعاقبة وضعها لحل تفاقم الازمة «تأتي دائما سطحية» مما يحتم على القوى الثورية حقا ان تنظر الى الكفاح المطلي الاصلاحى باعتباره احد وسائلها لدفع ازمة النظام العامة للتفاقم والانفجار. وانطلاقا من وعيه هذا شارك حزبنا في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٧٢ متخذا منها مناسبة للتحرير ضد الرجعية وزيف ديمقراطيتها واسهم في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي لبعض جنوبنا اللبناني. وعارض اعلان حالة الطوارئ من قبل السلطة.

٢- بيد ان العودة الى عام ١٩٧١ تكشف خطأ نظرنا الى واقع حزبنا آنذاك. فادعأؤنا باننا انهيينا مرحلة التحول الثانية، واصبحنا حزبا شيوعيا قد تأكد خطأه، الامر الذي يشير الى ان عملية المراجعة كانت متسرة وفي غير اوانها. اذ بعد فترة وجيزة وقع الانشقاق وعاش الحزب ازمته المعروفة.

ان مراجعة تقريرنا السياسى هي في حقيقتها قراءة جديدة في مستوى تفكيرنا وكيفية فهمنا لقضايا الثورة المطروحة في ذلك الزمان ومثلما نلحظ الصواب في تفكيرنا فنعتد فيما نلحظ ونعتز فاننا نكشف هفوات واخطاء بقدر ما نزرع لوجودها فاننا نتحفز لفضحها وتحريض رفاقنا وجماهيرنا لازالتها من وعيهم واجتثاث ما تركته من فساد لديهم.

ان موضوع التحالفات كما ورد في تقريرنا السياسى موضوع خاطيء في جملته ويدل على سطحية في التفكير وضبابية في الرؤية السياسية.

عن اي يسار يتحدث التقرير السياسى في وقت كان فيه الحزب الشيوعى يبذل قصارى جهده من اجل تكريس علنيته وكانت فيه منظمة العمل الشيوعى تعاني من تغييرات عميقة داخلية جعلتها تتذبذب بين التطرف والاعتدال. وحزب العمل الاشتراكى العربى يريد من هذا اليسار المتنافر ان يحقق تضامنا بروليتاريا اميا ويوفر اداة للثورة العربية ويوحد اليسار من اجل «اسقاط النظام الرجعى المرتبط بالاحتكارات الاجنبية وبناء نظام وطنى ديمقراطى اشتراكى»^(٣٩) في وقت لم يحف فيه بعد حبر قرارات مؤتمر الحزب الشيوعى الثالث المتعلقة بتخليه عن دكتاتورية البروليتاريا اي عن سلطة العمال والفلاحين والمؤكدة على التزامه باسلوب «النضال الديمقراطى العام» والشاجبة للعنف المسلح، انطلاقا من اعتباره عملا مغامرا!..

٣- ولكن الخيال وانعدام العلم والموضوعية تتجلى اكثر ما تتجلى في تصورنا لاداة الثورة العربية. فتقريرنا يدعو الى «النضال من اجل توحيد اداة الثورة العربية الشاملة وذلك من خلال العمل على توفير

(٣٩) التقرير السياسى: مرجع سابق ص ١٤٦.

جبهة عربية واسعة تمثل كل الاحزاب والقوى المناضلة من اجل بناء مجتمع وطني ديمقراطي واشتراكي موحد»^(٤٠).

من قال ان «الجبهة العربية الواسعة...» هي اداة الثورة العربية الشاملة واية تجربة نطقت بذلك؟!

ان الجبهة العربية الشاملة لا تعدو عن كونها اطارا عاما يستوعب الموقف العربي الوطني العام. اما اداة الثورة العربية فلن تتمثل بغير حزب ثوري لا يقبل للثورة بديلا.

ان الجبهة العربية اداة مساعدة وهي اقل فاعلية حتى من الجبهات القطرية الحقيقية لذا، فان مؤتمرا الوطني الثاني مطالب بان يتخلى عن النظرة العامة التي حددها التقرير السياسي ارنحوع التحالفات وان يحل محلها وثيقتنا المعروضة عليه عن العمل الشيوعي الثوري العربي الموحد. ففيها يحدد حزبنا اساسا انضج ورؤية افضل.

رابعاً- التناقض في الرؤية النظرية عرقل ممارسة الحزب الثورية.

عندما نرجع الى الفترة التي اعقبت مؤتمرا الأول سنلاحظ تناقضاً في نظرة الحزب الى الاوضاع اللبنانية . ففي وقت كان فيه حزبنا ينتقد اصلاحية الحركة الوطنية وميوعة نهجها السياسي لدرجة دفعت اللجنة المركزية الوطنية للتحذير من « طمس الفارق بيننا وبينها » وجعلتها (اللجنة) تعيد النظر برؤية الحزب للتحالفات والتزامه بوحدة القوى الوطنية واشتراطها (اللجنة) ان تكون هذه الوحدة « فاعلة وقادرة على التصدي للقوى الرجعية والرد على مخططاتها »^(٤١) ، وان يمارس دوره خارج اطارها (الوحدة) كلما رأى ذلك ضرورياً لخدمة النهج الثوري . . . في ذلك الوقت الذي اختلف فيه حزبنا مع الحركة الوطنية على كيفية مواجهة حكومة سلام اختلافاً قرر معه ان يجهر بدعوته للعنف والاصطدام بقوات القمع السلمية خاصة بعدما تراجعت القوى الوطنية امام تهديدات سلام بضرب التظاهرة التي دعت اليها هذه القوى لتأييد اضراب عمال غندور ما لم تحصل على ترخيص مسبق وتعهد بعدم الذهاب الى البرلمان . . . في ذلك الوقت كانت رؤية حزبنا ترجح نجاح حكومة صائب سلام في تصفية المقاومة الفلسطينية سياسياً :

« ان السلطة سوف تحقق اهدافها! . . . »

انه استنتاج غير منطقي خاصة وان اللجنة المركزية الوطنية كانت تردد باستمرار: لقد « علمتنا الحياة وتعلمنا كل يوم ان الرجعية هي اول من يضع الحراب على جدول الاعمال هي اول من يضرب الحريات الديمقراطية ويحول دون وصول القوى الديمقراطية والتقدمية الى البرلمان . ان الرجعية ترسم لنا بعملها هذا الطريق الى التغيير، ان ممارسة جميع اشكال النضال الوطني الديمقراطي وتسليح الجماهير وتدريبها على استخدام السلاح هو طريق الخلاص لشعبنا من اجل التغيير من اجل تحقيق التحرير والديمقراطية والاشتراكية والوحدة»^(٤٢).

(٤٠) لمزيد من التفاصيل طالع تقرير اللجنة المركزية «نهجان» ص ٨٩-٩٠.

(٤١) راجع تقرير الوثائق العام- تعميم تشرين الأول ١٩٧٢ .

(٤٢) المرجع السابق- تعميم ٨ شباط ١٩٧٣ .

ان الدعوة للعنف الثوري المسلح موجهة اساسا ضد الحكومة السلامية لذلك يجب ان تكون رؤية حزبنا مبنية على اساس ان الرد على العنف الرجعي سيفاقم الازمة ويدفعها للانفجار بوجه السلطة الرجعية الامر الذي يعنىء كافة القوى الوطنية والتقدمية وجماهيرها الشعبية في حرب اهلية مع القوى الرجعية .

ان رؤية الحزب خلال عام ١٩٧٢ وخاصة بعد اعلان حالة الطوارئء كانت تميل الى تقدير نجاح الحكومة في تحقيق ما حدث في الاردن «بدون عشرة ايام من قتال المواقع...»! ..

لا ريب في ان حكومة سلام قد نجحت في تطوير المقاومة ومحاصرتها لدرجة كبيرة تمكنت معها من اعتقال كل من يلبس ملابس عسكرية من غير افراد جيشها وكانت حازمة في تحريم حمل السلاح وتمادت في ملاحقة المقاتلين وكل المناضلين لدرجة ظهرت معها للعيان وكأنها قوة لا تقهر وان الساحة اللبنانية لم يعد فيها غير سلطة الحكومة الرجعية! ..

ولكن ذلك كله لا يبرر ترجيح كفة حكومة سلام في الصراع الذي كان دائرا آنذاك . ففي التعميم نفسه نطالع في الفقرة الرابعة تحت عنوان : «الغاء حالة الطوارئء» كلاما يشير بوضوح الى حالة العجز التي تعانيها الحكومة^(٤٣) .

إن حكومة سلام كانت مثقلة بنتائج الضغط الشديد الذي مارسته على المقاومة الفلسطينية والجماهير اللبنانية الامر الذي دفع الازمة العامة التي تمسك بالاوضاع اللبنانية الى التفاقم واجبر الحكومة على الاستقالة! ..

ان رد فعل المقاومة على ممارسات حكومة سلام ، كان واحدا من الاسباب الاساسية البارزة في اسقاط الحكومة . وما حادثة فردان في العاشر من نيسان ١٩٧٣ سوى النقطة الحرجة في موازين الصراع والتناقض الرئيسي الذي يحكم حركة المجتمع اللبناني والذي تشكل المقاومة جزءا اساسيا منه .

كان على الحزب باعتماره حزبا ثوريا ان ينظر الى عملية الجدل والصراع من كافة جوانبها . اذ كيف يصح القول او التقدير ان المقاومة الفلسطينية وهي القوة العسكرية الضاربة والمقصودة بالتصفية سوف تستسلم لمخطط ضربها وتصفيتها بدون ان تخوض معركة مصيرية شبيهة بمعركتها في الاردن .

ان التناقض واضح في نظرة الحزب فهو يعترف بضعف الجيش اللبناني وبكون الوضع اللبناني يختلف عن الوضع في الاردن اختلافا يقول معه ان «الحماقة» وحدها هي التي تدفع السلطة لتكرار ما حدث في الاردن ، ومع ذلك يصر على ان النجاح سيكون حليف السلطة! ..

ان هذا الكلام غير دقيق وغير منطقي ، ذلك ان حكومة سلام لم تنجح لانها اتبعت اسلوب الضغط المتدرج وانما نجحت لان المقاومة قد خرجت للتو من هزيمة عاشتها طيلة عامي ١٩٧٠ ١٩٧١ وكان طبيعيا ان تهتم بمراجعة حساباتها خلال عام ١٩٧٢ وباعادة اكتشاف الارض الجديدة نوعا ما التي تقف عليها .

(٤٣) المرجع السابق- تعميم تشرين الاول ١٩٧٢ .

ان مقاومة مسلحة في اية بقعة من بقاع العالم لا يمكن ان تتم تصفيتها من قبل خصومها بدون استخدام السلاح ضدها او مساومتها واستدراجها لتقبل حلا وسطا يوفق بينها وبين خصومها.

هذه هي الحقيقة التي غابت عن نظرة الحزب وتقديره للموقف. وهذا هو الدرس الهام الذي يجب استخلاصه من نظرتنا الخاطئة كي يكون عبرة ترشد نضالنا في المرحلة الراهنة التي يكثر فيها الحديث عن تصفية المقاومة الفلسطينية. اذا جاز لنا الافتراض في العودة الى تلك الايام فان نظرتنا ستكون مختلفة بكل تأكيد وسيكون هذا الاختلاف حافزا يدفعنا كي نسارع خطى حزبنا نحو صيرورته قوة عسكرية ضاربة تتمكن مع تحالفاتها من نقل تجربة المخيمات الى مناطق لبنانية محررة تعيش الجماهير معها في ظل سلطة وطنية ديمقراطية بغية تكريس تأزيم تناقضات الوضع اللبناني وجعلها مستعصية على اي حل غير حل الثورة.

ان حزبنا مطالب بان يتعلم بما فيه الكفاية وان يعد نفسه اعدادا ثوريا يقوم على اساس صدامي مع القوى الرجعية. وعندما يقدر احتمال وقوع معركة لتصفية المقاومة الفلسطينية فان التزامه الثوري وواجبه الكفاحي يحتم عليه التقدم خطوة الى امام كي يحتل موقعه الامامي ويسحب اقسام سلاحه ويضع اصابعه على الزناد استعدادا لاطلاق النار ورد الصاع صاعين للعدو الرجعي. وبدون هذا الاعداد وهذا النهج فان وجود السلاح لدينا يصبح محدود الفائدة وضيئيل المردود ان لم يكن عديم الجدوى والفائدة الامر الذي يقينا نراوح في المكان الذي تراوح فيه الاصلحية.

ان حادثة فردان كان يمكن ان تكون عابرة مثلها مثل كل الحوادث المشابهة لو لم يصادف وقوعها بلوغ مخطط التصفية ذروة تنفيذه الامر الذي جعل سلام يرتعد من عواقب الخطوة المطلوبة لتكرار ما حدث في الاردن. وما مطالبته بمعاينة قائد الجيش الا محاولة لتبرئة ساحته من جهة ولتأجيل عملية انزال الجيش للمباشرة بتنفيذ المخطط المعد من الجهة الاخرى.

ان الحزب لم يتمكن من رؤية هذه الملابسات ولم ينتبه لهذه الاعتبارات لدرجة انه اعاد تأكيد نظريته هذه قبيل اقدام الجيش اللبناني على ضرب المخيمات بالطيران بأربع وعشرين ساعة. ففي الاول من ايار ١٩٧٣ اي بعد مرور ستة شهور على التعميم اصدر الحزب بيانا سياسيا استعرض فيه وقائع تنفيذ «المخطط المعد للمنطقة من قبل الامبريالية والصهيونية» منذ هزيمة الخامس من حزيران ١٩٦٧ ودور القوى الرجعية العربية.

عندما نتأمل قول البيان: ان «استقالة الحكومة السلامية لا تعني اكثر من ادراك اهل النظام لعدم امكانية متابعة السير بركاب السياسة الاميركية الى نهاية الشوط والمجيء بحكومة تستطيع تنفيذ مخطط التصفية ذاته ولكن على مراحل وبصورة تدريجية عن طريق عزل المقاومة عن الحركة الوطنية... الخ» (٤٤).

عندما نتأمل هذه الصيغة سنلاحظ عدم الانسجام والتناقض واضحاً بين المقدمات والنتائج الامر

(٤٤) راجع تقرير الوثائق العام لمطالعة نص التعميم.

الذي يجد تفسيره في حالة الضعف الشديد التي كان الحزب مشدودا الى عجلتها من جهة، وفي ظروف هزيمة المقاومة في الاردن وطغيان فاشية حكومة صائب سلام من جهة أخرى ..

لقد كنا نرى ان ضرب المقاومة الفلسطينية في الاردن هو بداية لتصفيتها (المقاومة) في المنطقة كلها وكانت هذه الفكرة تهيمن على رؤيتنا لدرجة منعنا من الاحاطة بكل جوانب الموقف واحتمالات تطوره فغاب عن وعينا ما يحدثه دور المقاومة في الدفاع عن نفسها من اثر في تفاقم الازمة الوزارية وبالتالي اسقاط الحكومة نفسها. ان اهل النظام اللبناني عاجزون عن توحيد موقفهم للدرجة التي تمكنهم من تصفية المقاومة بالشكل الذي تحقق في الاردن رغم ان ذلك لا يعني استحالة ما تسعى اليه الامبريالية والصهيونية والرجعية.

ان ترجيح كفة الحكومة السلامية في تصفية المقاومة قد حال بيننا وبين رؤية درجة العجز التي كان اهل النظام يعانونها، مما جعلنا نصر على أن استقالة سلام، ما هي سوى حلقة في المخطط الغرض منها مجيء حكومة اقدر على التنفيذ! ..

اذا كانت حكومة سلام قد «سارت بذات الطريق» الامبريالي-الصهيوني الرجعي لتصفية المقاومة واختطت لذلك اسلوبا مناسباً وملائماً واذا كانت تلك الحكومة استخدمت كل وسائل القمع والضغط الممكنة الامر الذي كشف ضلوعها مع الامبريالية واسرائيل وجعل العصا الغليظة ترتد عليها وتصبح عاملا من عوامل سقوطها... اذا كانت هذه هي الاسباب التي جعلت حكومة سلام تضطر للاستقالة في اول منعطف من منعطفات مواجهتها للمقاومة والحركة الوطنية فكيف يصح القول ان الحكومة التي اعقبتها ستكون اقدر منها على تنفيذ مخطط التصفية؟.

اما ان تكون استقالة الحكومة السلامية دليلا على فشل اسلوب القمع والمواجهة مع المقاومة والحركة الوطنية والجماهير الشعبية واما ان الاسباب التي ذكرت لتفسير الاضطرار للاستقالة، وخاصة السبب القائل بانكشاف المخطط وتصاعد كفاح الجماهير المطلبي غير صحيحة.

ان الحاح الحزب على وجود مخطط للتصفية صائب وسليم. بيد ان اسلوب التعامل مع القوى الرجعية لم يكن يختلف نوعيا عن الاسلوب الاصلاحى والفارق الوحيد بين حزبنا وبين الاصلاحيين في ذلك الوقت تجلى في اننا كنا نتحدث عن الثورة ونحذر من مغبة التزام النهج الاصلاحى بصدق في حين ان القوى الاصلاحية كانت وما تزال ترسم مخططاتها وتتخذ مواقفها الاصلاحية بوعي وخبث يلعبان دورا في تضليل الجماهير وخداعها. فنحن الذين ندعو للثورة والاطاحة بالرجعية ونتهم من قبل الاصلاحيين بالمغامرة. عجزنا عن استغلال احداث ايار عجزا جعلنا نقف مع الاصلاحية على ارض واحدة من ناحية الفعل والممارسة العملية ولم نتميز بعمل ملموس يترجم عنفنا الثوري الى فعل ينطق ليس بالرد على المنشقين ويجهز على وجودهم فحسب، وانما يعري النهج الاصلاحى ويكشف عورته كما حدث في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي للجنوب عام ١٩٧٨ مثلا.

هنا يكمن خطأ التقدير للوضع اللبناني وهنا ايضا نلاحظ كيف ان التقدير الخاطيء للموقف السياسى ولاحتمالات تطوره قد خدع الحزب وضلله. لو ان اللجنة المركزية الوطنية في اجتماعها في

ايولول قد راجعت الخط البياني لحركة الصراع الطبقي والسياسي في لبنان لانتبهت الى ان المعضلة لا تتمثل في الاسلوب ولا في درجة ذكاء الحكام وفيما اذا كان من الممكن ان يرتكبوا حماقة تفجير الحرب الاهلية ام لا وانما المعضلة تتمثل في كون ازمة الطبقات الرجعية ونظامها الاجتماعي الاقتصادي عميقة لدرجة تواجه معها محاولات ايجاد الحلول لها، صعوبة بالغة! . .

خامسا- لتعلم من اخطائنا .

لقد شارك الحزب في عملية الدفاع عن المقاومة اثناء المعارك التي بدأها الجيش في الثاني من ايار ١٩٧٣ مشاركة لم تكن بمستوى منطقته ونهجه الثوري الذي رسمه مؤتمره الوطني الاول . وبعد انتهاء تلك المعارك اصدر الحزب تعميما مطولا في اواسط ايار تحت عنوان: «حول وضع المقاومة الراهن وخطة عمل الحزب لمجابهة هذا الوضع»^(٤٥)، ونظرا لاهمية النظرة والافكار الواردة فيه ولعلاقتها بواقعنا الراهن فلا بد من التدقيق فيها ونقدها بغية كشف صوابها وخطئها، خدمة للنهج الثوري وقضية الثورة في لبنان:

إن العبر والدروس التي يمكن استخلاصها من نظريتنا التي تضمنها التعميم المومي إليه كثيرة بيد أن أهمها ثلاثة ، أولها يتعلق بإبعاد دور المقاومة الفلسطينية في لبنان وطبيعة مهمتها التي يجب اضطلاعها بها ، وثانيها يتعلق بضرورة أن تكون المراجعة وقفة شاملة وموضوعية وأن تبعد عن ردود الفعل والذرائعية كي تخدم الحزب وقضية الثورة لئلا يتحول اعترافنا بالخطأ إلى تبرير للوقوع بخطأ جديد . وثالثها يتعلق بضرورة استغلال وجود المقاومة الفلسطينية من أجل بناء مقاومة شعبية لبنانية ! . .

١- ولدى العودة الى تعميمنا موضع المراجعة والتدقيق، نلاحظ ان الحزب قد اعترف بانتصار المقاومة العسكري ومع ذلك فانه اكد على ان المقاومة «بدأت تعيش منذ الثاني من ايار ١٩٧٣ بداية نهاية وجودها العلني في لبنان . . انها ستعرض للتصفية الكلية التي تعرضت لها في الاردن . . .» .

اما الحجة التي يسوقها للتدليل على صحة تقديره للوضع الذي كانت المقاومة تعيشه فيستمد من كون المقاومة اكتفت بالدفاع عن النفس والوجود و«تتهافت على المفاوضات» مع السلطة رغم قوة موقفها . ويعتبر هذا الموقف خاطئا ويطالبها بتحويل انتصارها العسكري المتمثل في صمودها بوجه الهجمة الى انتصار سياسي دون ان يوضح الكيفية التي يمكن للمقاومة معها تحويل صمودها الذي يسميه انتصارا عسكريا الى انتصار سياسي .

ان انتصارات المقاومة العسكرية في لبنان واي بلد عربي لا يمكن ان تتحول الى انتصارات سياسية بالمعنى الاستراتيجي ما لم ترتبط (الانتصارات العسكرية) بقضية الثورة على الانظمة العربية وتشكل جزءا متما من تكتيك احداث الثورة الذي يجب ان تصوغه الحركة الوطنية في ذلك القطر . وفي لبنان لا تستطيع المقاومة مهما كان دورها ان تلعب اكثر من دور المساعد والداعم لتكتيك الحركة الوطنية اضافة للدفاع عن وجودها .

(٤٥) المرجع السابق- لمطالعة تعميم اواسط ايار ١٩٧٣ .

ان النقد الذي تضمنه التعميم للمقاومة متعسف وغير موضوعي . لانه يطرح مهمة غير قابلة للتحقيق من قبل المقاومة .

ان المقاومة الفلسطينية لا تستطيع ان تتخذ غير موقف الدفاع في البلدان العربية اذا ما ارادت الاستفادة من امكانية تواجدها العلني لخدمة قضية كفاحها في سبيل تحرير فلسطين ودعم نضال جماهيرها في الارض المحتلة .

إن نقد موقف المقاومة ووصفه بـ«الدفاع السلبي» لا يعدو كونه تحميلاً للموقف اكثر مما يحتمل . ان محاكمة المقاومة على اساس مطالبتها باتباع تكتيك هجومي على الحكومات العربية يضعها من الناحية العملية في موقع الطليعة ليس لشعبها فقط وانما لشعوب الاقطار العربية كافة ، الامر الذي يجعلها تنوب عن سائر فصائل حركة التحرر الوطني العربية . وهذه مهمة ليس بوسع المقاومة ان تنهض بها! . . .

ان مضمون التعميم يشكل خروجاً صريحاً على صيغة تعامل المقاومة مع الاوضاع العربية التي رسمها مؤتمر حزبنا الوطني الاول والتي خطأت اعتبار المقاومة الفلسطينية طليعة لكفاح الامة العربية^(٤٦) .

ان نظرة التعميم مبنية على اساس خاطيء ومنطلقة من اعتبار المقاومة طليعة قائدة للثورة العربية! . . .

ان المقاومة الفلسطينية لا يمكنها ان تطلب من الانظمة العربية غير السماح لها بالتواجد العلني لخدمة القضية الفلسطينية والا فانها ستدخل في صراع هو من اختصاص القوى التقدمية والوطنية في هذه الانظمة صحيح ان موقف المقاومة يختلف من نظام لآخر وانها تميز بين الانظمة الوطنية والانظمة الرجعية ولكنها لا تخوض في ميدان القتال العسكري مع الانظمة التي تتواجد على ارضها الا مضطرة . ومعلوم ان «الاضطرار» موقف دفاعي وليس هجومياً . فالهجوم يتطلب ان يختار المهاجم زمان المعركة ومكانها في حين ان المضطر قد يجد نفسه مجبراً على خوض معركة غير متكافئة وغير ملائمة كمعركة الثاني من ايار التي خاضتها المقاومة مضطرة . ومعلوم ايضا ان الصمود في المعارك الدفاعية قد يمثل انتصاراً عسكرياً ولكنه ليس بالضرورة قابلاً لان يتحول الى انتصار سياسي بالمعنى الثوري الاستراتيجي الذي يتحدث عنه التعميم

ان المقاومة لا تستطيع ان تحول اي انتصار عسكري في اي بلد عربي الى انتصار سياسي اطلاقاً الا في حالة واحدة فقط هي الحالة التي تقف فيها المقاومة وقفة جدية لدعم الثورة والاطاحة بالرجعية الحاكمة . وبدون ان تتحرك القوى الثورية العربية نحو الثورة وبدون ان تطلب هذه القوى دعم المقاومة الفلسطينية عامة وفصائلها اليسارية خاصة . فان المقاومة تبقى عاجزة عن تحويل اي انتصار عسكري

(٤٦) التقرير السياسي مرجع سابق ص ٥٣ وراجع صفحة ٥٤ ايضاً .

يحققه دفاعها عن شعبها وعن وجودها في البلدان العربية الى انتصار سياسي ستراتيغي .

فاذا كانت المقاومة الفلسطينية لا تستطيع تقديم اكثر من الدعم مهما كانت مستوياته وانماطه واذا كان الموقف التكتيكي يفرض عليها عدم التورط بتحمل اعباء الكفاح نيابة عن الحركة الوطنية اللبنانية فان خطة الحزب وتكتيكة الداعي « الى التحام المقاومة الفلسطينية مع الحركة الوطنية والتقدمية اللبنانية وان يترجم هذا الالتحام في قيام جبهة عمل مشترك ترتبط بموجبه المقاومة الفلسطينية برباط مرحلي مصيري مع الحركة الوطنية... »^(٤٧)، ليس تكتيكا ملائما لانه يضع المقاومة في مواجهة اهل النظام كما الحركة الوطنية، ويزجها بموقف دفاعي لا يستدعي ارتباطها بمثل هذه الصيغة ولا يحتاج اليها. فبوسع المقاومة ان تدافع عن نفسها ولن تجد صعوبة في الحصول على تأييد الحركة الوطنية ما دامت الجماهير اللبنانية مع الثورة وسلامة بنادقها نحو معسكر الاعداء الامبرياليين والصهاينة وعملائها الرجعيين .

يبدو ان حرص الحزب على المقاومة وخوفه الفائق الحد عليها اوقعه في هذا التناقض والخلط العشوائي بين المهمات والادوار لقوى الثورة في لبنان. ان المقاومة الفلسطينية جزء من العامل الداخلي بحكم وجود الشعب الفلسطيني على الارض اللبنانية لفترة طويلة واندماجه بعملية الانتاج الاجتماعية ولكن مع ذلك فانها (المقاومة) عاجزة عن حمل راية الثورة واسقاط النظام الرجعي في لبنان.

٢- ان مراجعة تعميمنا المشار اليه توضح ان الحزب قد اسقط الاوهام التي كانت تملأ نظره الى الوضع اللبناني والتي حملها بيان الاول من ايار ١٩٧٣، بيد ان الحديث عن «حتمية وقوع الكارثة»^(٤٨) بتصفية المقاومة ما لم ترس العلاقة مع الحركة الوطنية على اساس جبهوي بين الحركتين لا يعدو عن كونه اوهاما جديدة ومبالغة في تصوير الواقع لا مبرر لها. كما ان اتهام المقاومة بأنها تسهل للرجعية اللبنانية تنفيذ مخططاتها اتهام لا يمت للمنطق بصلة. اذ كيف تسهل المقاومة تنفيذ مخططات تصفيتها.

ومقابل هذا التجني على المقاومة يبالغ التعميم في دور الحركة الوطنية في معارك الثاني من ايار مبالغة لا تستند الى اساس واقعي فدور الحركة الوطنية كان دورا مساندا هامشيا في المعركة، صحيح انها حملت السلاح ولكنها لم تفعل كما يجب ولم تشن هجوما على مراكز السلطة ومعسكراتها وانما اكتفت بالاستنكار السياسي ومساهمة بعض اعضائها في الدفاع عن المخيمات. ربما لكونها لم تكن متوقعة المعركة وليست مستعدة لها وربما لضالة امكانياتها. لكن هذه الاعتبارات كلها لا تلغي محدودية دورها (الحركة الوطنية) بما فيها حزبنا الذي حمل اعضاؤه السلاح وتمترسوا في مواقع الدفاع عن المقاومة ولكن هذه الافعال كلها من قبيل ردود الفعل الوطنية لا اكثر في حين ان المطلوب من الحركة الوطنية ان تستغل العدوان الرجعي على المخيمات وعلى المقاومة لتشن هجوماً مضاداً على مراكز السلطة ومواقع قواتها ليس بهدف ردع المعتدين، فحسب، وانما بهدف الزحف على مواقع النظام الرجعي واحتلالها وفرض سلطة الجماهير الشعبية على انقاضها! ..

(٤٧) راجع تقرير الوثائق العام- تعميم اواسط ايار ١٩٧٣ .

(٤٨) المرجع السابق نفسه .

اذا قلنا بان معارك الثاني من ايار قد اسقطت الاوهام الاصلاحية التي رسمها بيان اول ايار ١٩٧٣^(٤٩)، فلا بد ان نعترف بان سقوط الاوهام القديمة فد خلق اوهاما جديدة تسللت الى الحزب من الاوساط الاصلاحية التي كانت تتحدث عن انحراف المقاومة وتكويدها واعتراضها على خطة الحركة الوطنية لاحداث تغييرات جذرية في النظام وان قبول المقاومة بالمفاوضات مع السلطة قد خذل الحركة الوطنية وعرض خطتها للاحباط.

ان هذه الاوهام والاكاذيب التي كانت تنشرها القوى الاصلاحية والتي كشفتها الوقائع اللاحقة كانت وراء وقوع الحزب في حضيض الاصلاحية وتحويله لوجهة هجومه نحو المقاومة بدلا من توجيهه نحو الاصلاحية. كان على الحزب ان يمارس نقدا لهامشية دوره ودور الحركة الوطنية بدلا من الهجوم على المقاومة التي كانت لوقت قصير تعيش حالة حصار وتراجع قاتلين. ولكن من اين للحزب ان ينهض بمثل هذا الدور ويؤدي مهمة كهذه قبل ان يكون حزبا منضبطا وممتلكا لزام وحدته الفكرية والسياسية والتنظيمية.

٣- واضح ان الاقتراحات والشروط التي ادرجها التعميم تحت عنوان: «فيما ينبغي عمله» والمتعلقة بالتعاون بين الجبهة الشعبية والحزب لم تجد طريقها الى الترجمة العملية. لانها أساساً طرحت في ظل الازمة التي كانت تحكم العلاقات بينهما، ان شروط النجاح في مجابهة القوى الرجعية بالنسبة للحزب ترتبط ارتباطا وثيقا بعلاقته بالثورة الفلسطينية، ارتباطا يجب ان يسعى في كل الظروف والاحوال الى بناء المقاومة الشعبية اللبنانية ليس من اجل الدفاع عن الثورة الفلسطينية ومقاومتها الباسلة، فحسب، وانما من اجل الثورة اللبنانية.

ان العودة الى نظرة المؤتمر الوطني الاول التي تعتبر المقاومة طليعة لشعبها يجب ان تبنى على اساس استغلال وجود البندقية الفلسطينية من اجل تكريس وجود البندقية اللبنانية وتسديدها نحو اعداء شعبنا القومي والطبقيين.

ما دنا بصدد مراجعة موضوعية فلا بد من جلب الانتباه الى ان الحزب قد راجع رؤيته وصححها في ايلول ١٩٧٣. «ان الظروف الراهنة العربية والدولية واللبنانية تشير الى الصعوبة الكبيرة التي تعترض طريق الرجعية وتحول بينها وبين تنفيذ مخططها الهادف تصفية المقاومة الفلسطينية...»

وانطلاقا من هذا التصحيح اصدرنا توجيهها لرفاقنا ومنظماتنا ان يكونوا يقظين ونشطين في مواجهة المعارك القادمة مع الرجعية.

اننا في عام ١٩٨٠ وما تزال المقاومة موجودة رغم كل المؤامرات لذلك فان الدرس الذي يجب ان نستخلصه بقدر ما ينبغي ان يدفعنا للمحافظة على اليقظة والحذر الشديدين فانه يدعونا لان نتزع زمام المبادرة في مواجهة قوى الشر والظلام، ببناء قواتنا ومقاومتنا الشعبية اللبنانية لتقف الى جانب المقاومة الفلسطينية من جهة، وتعد نفسها لقضية الثورة من جهة ثانية.

(٤٩) راجع تقرير الوثائق العام لمطالعة نص بيان اول ايار ١٩٧٣.

الفصل الثاني

الحزب خلال مرحلة الانتقال الى العنف المسلح (منذ اوائل ١٩٧٥ حتى آب ١٩٧٦).

اولا- حكم الوقائع على التكتيكيين: الثوري والاصلاحي!

ايها الرفاق اعضاء المؤتمر الوطني الثاني

١- اننا نراجع تجربتنا الخاصة، وفقا لنهج النقد الثوري الذي التزمناه، والذي يجعل من الوقائع حكما فاصلا للتدليل على اخطائنا ونجاحاتنا، صوابنا واخفاقنا. فما هو حكم الوقائع على التكتيك الذي حددناه، في مقابل تكتيك «النضال الديمقراطي العام» الذي حددته الاصلاحية؟

لقد آمن حزبنا، ايمانا راسخا، منذ قيامه، بأن نظام الرجعيين والعملاء والفاشيين، عاجز عن التطور وفاقد لمقومات الاستمرار. وقد عمق ايمانه هذا، وما يزال يعمق غرسه في وعيه يوما بعد يوم ومرحلة اثر اخرى؟

ان مراجعة مسيرة الحزب التي لخصها تقريرنا السياسي، والتي كرسها «نهجان» ونطقت بها وثائق الحزب الداخلية والعلنية.

ان مراجعة مسلكية الحزب والتدقيق بنظرته للاحداث ورؤيته الاستباقية لآفاق تطوراتها تكشف خطأ صائباً، في رؤيته العامة، ان تعثر مرة، فسرعان ما يعود الى جادة العنف الثوري وطريقه الفسيح في ظل تفاقم الازمة العامة واحتدامها.

ان تطورات الاحداث قد زادت ثقة الحزب بنفسه وجعلته اقدر على التنبؤ بها قبل وقوعها وليس معنى ذلك، اننا لانخطئ وان رؤيتنا صائبة دائماً دون اخطاء تشوبها وهفوات تشوهها. فنحن نخطئ كثيراً، ولكننا نتميز عن الآخرين في عدم خوفنا من الاعتراف بالخطأ، علنا وعلى رؤوس الأشهاد! . .

واكثر من ذلك، فاننا لا نتميز بالاعتراف بالخطأ، فحسب وانما نسعى لان نحول الخطأ الى دروس وعبر، لاننا لا نرى ان المسألة، هي تواضع او تبجح، وانما هي مسألة مراجعة جادة هدفها تكريس الصواب وكشف الخطأ، تعتد بالاول، وتغتني به، تعترف بالثاني وتجعله درساً يحول دون تكراره. فتزداد الثقة بالنفس عندما ترجح الوقائع كفة الصواب، ازديادا تتحول معه الاخطاء الى دروس وعبر نوظفها في

خدمة مسيرتنا اللاحقة، بدلا من ان تتراكم وتصبح في فترة من الفترات اعباء ترهق كاهل الحزب وتعرقل مسيرته الثورية! . .

واذن، نحن بصدد صياغة «مفهوم» الثورة اللبنانية والنهج الكفاحي المؤدي اليها، رغم كون السمة الاساسية التي تطبع المرحلة العربية بكاملها هي التراجع والانحسار للنهج الثوري .

٢- واضح ان الاساس الذي يقوم عليه نهج الحزب وخطته التكتيكية، يتمثل في بدء الازمة العامة وتفاقمها . وانطلاقا من هذه الرؤية، دعا الحزب بالحاح شديد «الحركة الوطنية» لان تغير تكتيكها الاصلاحية وان تطرح قضية الثورة على جدول اعمالها وان توظف ممارساتها في خدمة هذا الاتجاه، توظيفا يجعلها مهياة للانتفاض ساعة تحين الفرصة ويصبح الظرف مؤاتيا وملائما . ولدى مطالعتنا لوثائق الحزب نلاحظ كم بذل الحزب من جهود بغية اقناع الحركة الوطنية وخاصة «الشيوعيين» بهذه الفكرة، ولكن جهوده قد اخفقت ولم تثمر حتى وقتنا هذا .

عندما نرجع الى اواخر عام ١٩٧٤، واول ١٩٧٥، نلاحظ الفارق بين تكتيك حزب العمل الاشتراكي العربي وبين تكتيك «الاصلاحية في الحركة الشيوعية اللبنانية» كنا ندعو الى العنف المسلح وكانوا يدعون الى الاصلاح . . . كنا نتحدث عن مخطط فاشي لتصفية المقاومة والحركة الوطنية وكانوا يتحدثون عن مزايدات سياسية استعدادا لانتخابات رئاسة الجمهورية . . . كنا نتحدث عن هجمة فاشية تكرر مجازر الاردن والحرب الاهلية، وكانوا يتحدثون عن ترتيبات وتحالفات جديدة، من اجل انتخابات ١٩٧٦ . . . كنا ضد الحكومة، وكانوا معها، كنا ندعو للرد على العنف الرجعي بعنف ثوري، وكانوا يتهموننا بالمغامرة ويدعون الى التهدئة وتجنيب البلاد «الفتنة الطائفية» . . . كانوا يصفون الحرب بانها قدرة وفاشية وكنا نقول انها حرب اهلية . . . كنا مع الحسم، وكانوا مع وقف النار والمصالحة «الوطنية» . . . كنا ضد الحل السلمي وكانوا معه . . . كنا ضد شعار ازالة آثار العدوان، وكانوا هم اصحابه وحمله رايته . . . كنا مع الثورة والثوار في العالم وكانوا مع الاصلاحية يشاركون في ادانة العنف الثوري ويصمون حملة رايته بالمقامرة. كنا مع الثورة ودكتاتورية البروليتاريا وكانوا ضد الثورة وضد دكتاتورية البروليتاريا . . . كنا وكانوا . . . مختلفين على طول الخط رغم تحالفنا ضمن اطار الحركة الوطنية في مواجهة الفاشية! . .

٣- لورجعنا الى اوائل ١٩٧٥، نلاحظ انهم كانوا منمكين بتسهيل مهمة حكومة رشيد الصلح، اما كوادر حزب العمل الاشتراكي العربي، فقد كانت منمكة بدراسة تناقضات الوضع اللبناني، وآفاق تطورها، بغية رسم الخطة النضالية الملائمة لها! . .

لو رجعنا الى ذلك التاريخ، وعلى وجه التحديد الى ١٩ كانون الثاني لشهدنا الدورة الاولى للمجلس الحزبي الوطني العام «الكونفرانس»، يومذاك ناقشت كوادر حزب العمل الاشتراكي العربي، تقريرا تنظيميا مقدا اليها من قبل اللجنة المركزية الوطنية، حول مبررات الالتزام بخطة نضالية هجومية، في ظل مرحلة سمتها الاساسية التراجع والانحسار، كانت تلك وأيم الحق، احدى منجزات حزبنا للنهج الثوري في لبنان! . .

لقد دار على مدى نهار بكامله كلام كثير، ولكن مداخلات الرفاق انصبت كلها على اغناء التقرير

التنظيمي وتصويب أخطائه واستكمالها، وفي النهاية صوت المجلس الحزبي الوطني العام بالموافقة على التقرير واجازته.

ليس بوسع صفحات تقريرنا هذا ان تستوعب ما تضمنه التقرير التنظيمي، لذلك سنكتفي باقتطاف بعض ما جاء فيه:

«اننا لا ننتقل من رغبة ذاتية في ان يكون حزبنا، احدى طلائع شعبنا الثورية التي تؤدي مهمتين في آن معا، نناضل الى جنب القوى الوطنية والتقدمية ضد القوى الرجعية، على اساس ان التناقض الاساسي قائم بين معسكرين: معسكر الرجعية من كومبرادورية واقطاع سياسي وكل الذين لهم مصلحة في النظام القائم، ومعسكر الطبقات الثورية من عمال وفلاحين وبرجوازية صغيرة وبعض فئات البرجوازية المتوسطة، وفي الوقت الذي نناضل فيه ضمن معسكر الطبقات الثورية فإن حزبنا باعتباره فصيلاً من فصائل الطبقة العاملة اللبنانية الثورية الملتزمة بقيادة العمال والفلاحين للثورة والمؤمنة بالايديولوجية العلمية، ايديولوجية الطبقة الثورية الى النهاية، ايديولوجية الطبقة العاملة الماركسية-اللينينية... ان حزبنا باعتباره هذا فانه يجد نفسه ملزماً بان يخوض جدالاً مع البرامج الاصلاحية وان يميز نفسه ويسم حركته بخط سياسي ثوري تدرك الجماهير معه مضمون البديل لنظام ال ٤٪ الرجعي العميل.

ان اداءنا لهاتين المهمتين لم ينطلق من رغبة ذاتية، بل من وعي لمنطلقات العمل الثوري الاساسية.

«ان انطلاقة العمل الثوري لكي تكون واعية لكيفية مواجهة فساد ما هو كائن ومدركة لكيفية تحقيق ما يجب ان يكون بديلاً لما هو كائن، فانها مطالبة بان تتجنب الوقوع بالنزعة الذاتية، تجنباً يحتم عليها ادراك طبيعة الواقع الموضوعي الذي تعيشه وليس بوسعها الوصول الى غايتها هذه، ما لم تكن قادرة على قراءة الخريطة الطباقية. ومعلوم ان امتلاكنا للنظرية العلمية الثورية هو الذي يساعدنا على اداء هذه المهمة.

«ان هدفنا الاستراتيجي البعيد، هو الاطاحة بالنظام الرجعي المرتبط بالامبريالية، بطبيعة الحال وباسلوب العنف المسلح. بيد ان هدفنا الاستراتيجي المرحلي يتحدد بالعمل على تمييز خطنا السياسي عن الاحزاب الاصلاحية، وعن النهج المغامر الذي تمارسه بعض الحركات، المقطوع الصلة بالجماهير والواقع الذي تعيشه. وسيقترون اداء هذه المهمة بالاستمرار (بعملية) البناء الفكري والسياسي والتنظيمي والنضالي لكي تستند ممارساتنا الى اساس نظري واضح ومحدد وقاعدة جماهيرية صلبة.

«ان حزبنا اذ يسعى لانتهاج سبيل العنف الجماهيري المنظم وارقي اشكاله الكفاح المسلح، فانه يدرك جيداً المصاعب والعقبات التي تعترض سبيلنا، بيد انه يدرك ايضاً، ان وجود هذه المصاعب والعقبات، بحد ذاته يشكل مبرراً وحيثية موضوعية لقيام حزب ماركسي-لينيني ثوري يأخذ على عاتقه مهمة تدريب الجماهير وتسليحها وتعبئتها في قتال مستمر لا يعرف الهوادة او الشفقة، وهو في كل ذلك ينطلق من ايمان راسخ بالمبدأ اللينيني القائل ان (التطبيق اهم مائة مرة من كل نظرية)^(٥٠).

(٥٠) لينين: من النقابات مرة اخرى، ص ٤٩٦.

«ان المرحلة الراهنة هي مرحلة انحسار وتراجع ولكن امكانية الممارسة الثورية ليس في الجنوب وحده وانما في مختلف المناطق اللبنانية وارادة.»

«ان وعينا لطابع المرحلة الراهنة العام الذي يجعل من قتال القوى الثورية في الساحات العربية، قتالا تكتيكيا تراجعيا، لا يجوز ان يحجب عنارؤية ما تتميز به الساحة اللبنانية من خصوصية تجعلها تنفرد بحالة شاذة بالقياس لبقية البلدان العربية المحيطة باسرائيل. ففي لبنان تتوفر امكانية لاتباع تكتيك هجومي، وربما تستمر هذه الامكانية حتى توضع التسوية موضع تنفيذ او ربما حتى تتحقق بشكلها النهائي...»

ثم يستطرد التقرير التنظيمي الصادر عن الدورة الاولى للمجلس الحزبي الوطني العام، المنعقدة في ١٩/ كانون الثاني ١٩٧٥، مؤكدا على ان الفاشيين يعدون انفسهم كي يؤدوا مهمة «انهاء ازدواجية السلطة القائمة» وفرض سيادة دولتهم الفاشية.

«ان الفريق الرجعي الفاشي من اهل النظام اللبناني، المعارض لوجود المقاومة في لبنان، يعيش حالة من العزلة تدفعه لافتنال صدمات دامية على امل ان يحقق حلمه بتصفية المقاومة من جهة، ومن اجل ان يحقق نجاحاً يخدم وجهة نظره القائلة بأنه الممثل لكل المسيحيين عامة والمسيحيين الموارنة، على وجه الخصوص، من جهة اخرى. الامر الذي يجعل الساحة اللبنانية، متحركة بشكل يميزها عن بقية الساحات العربية الاخرى...»

وبعد ان ينتهي التقرير التنظيمي من شرح العوامل المميزة للساحة اللبنانية، والتي تتوفر بفضلها «امكانية اتباع تكتيك هجومي» يؤكد على ان الظروف اللبنانية تسمح لنا باستغلال مكناتها، وتساعدنا على «تحويل منظمات حزبنا الى منظمات مسلحة مقاتلة، فاذا ما نجحنا في مهمتنا هذه، فان سقوط المخيمات الفلسطينية بيد السلطة الرجعية بعد قيام الدولة الفلسطينية امر يصعب تحقيقه، خاصة اذا تمكن حزبنا من توسيع قاعدته وتحريك جماهير واسعة للوقوف بوجه عودة اجهزة القمع للمخيمات لكي تبقى مناطق محررة للثورة الفلسطينية وللحركة الوطنية اللبنانية.

وفي ضوء ما تقدم، نستطيع ان نحدد مهمتنا في هذه المرحلة (كانون الثاني ١٩٧٥) بممارسة تكتيك هجومي ثوري ضمن نطاق قدرات الحزب النامية وامكانياته المتطورة، وان تتصاعد هذه الممارسة باتساع نفوذ الحزب وانتشاره في الساحة اللبنانية، تصاعدا ينبغي ان يميز خط حزبنا ونهجه النضالي عن النهجين الاصلاحي والمغامر المقطوع الصلة بالجماهير وبمعاناتها اليومية. واذا كنا نسعى لتمييز خط الحزب، اينما وجدت له منظمات في مختلف المدن والمناطق والقرى اللبنانية فان منطقة الجنوب، يجب ان تحظى باهتمام خاص من لدن الحزب كله، يتحتم على منظماتنا في كافة المدن والقرى الجنوبية عامة والحدودية منها على وجه الخصوص. ان تهتم بمواجهة العدو الاسرائيلي الى جانب اهتمامها بقضايا الجماهير المعيشية...»

ايها الرفاق اعضاء المؤتمر الوطني الثاني.

هذه خلاصة مكثفة للافكار الاساسية لتقريرنا التنظيمي الذي رسم تكتيك مساهمتنا النضالية المتواضعة في توضيح النهج الثوري وتدعيمه، ومعلوم ان مجزرة صيدا وقعت بعد تاريخ انعقاد المجلس الحزبي الوطني العام، بشهر وبضعة ايام، ثم تبعتها مجزرة الثالث عشر من نيسان متابعة تبددت من جرائمها كل محاولات ايقاف مسيرة الحرب الاهلية، فأذعن الجميع للامر المفروض بقوة حديدية وحملوا السلاح للمشاركة في القتال.

ساعتها تأكدت لدينا صحة رؤيتنا وصواب تكتيكنا الذي يعود اليه الفضل في التطور اللاحق الذي حققه حزب العمل الاشتراكي العربي! . . .

هكذا جاء حكم الوقائع ، مؤكدا صواب رؤيتنا ومؤيدا صحة موقفنا ، ودامغا بالخطأ وعدم الصواب ، ذلك الموقف الاصلاحى الداعى الى تجنب «الفتنة الطائفية» بأى ثمن! . . .

ان الاصلاحيين لم يدركوا ان المسألة ليست مسألة تجنب «الفتنة» . . . ، فهذه ، قضية ثانوية ، لان القضية الالهة تتجلى في صحة رؤية الموقف وآفاق تطورات الاحداث اللاحقة .

ثانيا- النهج الثوري في مواجهة الحرب الاهلية .

أ- لقد تسارعت تطورات الاحداث بعد معارك كفرشوبا التي خاضتها الجماهير الشعبية في الجنوب الى جانب المقاومة الفلسطينية ، والتي استدعت انعقاد مجلس الدفاع العربى المشترك ، للنظر في دعم كفاح الشعبين اللبناني والفلسطينى وجعل لبنان بلدا مواجهة عربية ضد اسرائيل . . . تسارعت تطورات الاحداث ، بعد تلك المعارك وانعقاد مجلس الدفاع العربى المشترك ، وانفجرت الحرب الاهلية ولم يعد بالوسع اطفاء حريقها . فالقوى الفاشية ممثلة بالكتائب والاحرار ، راحت تصعد وتيرة موقفها الداعى الى تصفية المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية وفرض سلطة الدولة اللبنانية على كل الارض اللبنانية بما فيها المخيمات الفلسطينية ، تصعيدا تجلى بمذكرات بيار الجميل وتأييد شمعون له ، وفي تنظيم سلسلة متواصلة من الاعتداءات التي كانت تقوم بها عصابات الكتائب المسلحة على المدارس والجامعات وطلابها وعلى الاحياء الوطنية ونصب الكمان لعناصر المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية ، وكانت الكتائب تنظم ذلك المسلسل الارهابى الاجرامى بهدف اسكات الجماهير ووضع حد لنهوض حركتها التقدمية والوطنية .

ب- حدثت المجزرة ، وكانت مدينة صيدا خاضعة لحالة الطوارئ وهيمنة الجيش اللبناني وفي ضوء سلمية المظاهرة وهيمنة الجيش كان المفروض ان تلقى مسؤولية وقوع المجزرة على الدولة والقوى الفاشية التي تتخذ منها واجهة لتنفيذ مخططاتها ، بيد ان ابرز قادة النهج الاصلاحى لم يترددوا لدى ابلاغهم بنبا المجزرة عن تصديق ادعاء الحكومة بأن «اليسار المغامر» هو الذي بادى باطلاق النار على الجيش فاضطر للرد على مصادر النيران ، ونتيجة ذلك وقعت الواقعة . ولكن الوقائع بعنادها الذي لا يقهر سرعان ما فرضت نفسها ، فانكشف المجرمون الحقيقيون ، وخسئت اوهام الاصلاحيين فانكفأوا على نهجهم خاسرين ، اما القوى الثورية على مختلف فصائلها ومنظماتها ، فقد بادرت الى الرد على النار بالنار ومقابل العنف الرجعي بعنف السلاح الشعبى ، فاشتعلت مدينة صيدا وهبت جماهيرنا عن بكرة ابيها تدافع عن حياة ابنائها . ومن البيانات التي صدرت تعبيراً عن موقف القوى الثورية في مواجهة انفجار الحرب الاهلية ، بيانان ، صدر اولهما في الثامن والعشرين من شباط ، عن حزب العمل الاشتراكي العربي والجهة الشعبية لتحرير فلسطين وقد جاء فيه :

«ان الاعتداء بالرصاص على المظاهرة السلمية الجماهيرية في صيدا واصابة المناضل معروف سعد ، ليست حادثا فرديا او مجرد صدفة ، وانما هو حلقة جديدة في مسلسل القمع الذي تمارسه السلطة الرأسمالية الاحتكارية الرجعية ضد الحركة الوطنية اللبنانية وجماهيرها الشعبية المناضلة وكافة قطاعات الشعب الفقيرة والمستغلة والمضطهدة» .

وبعد عرض لاهداف المدبرين للمجزرة، انتهى البيان الى القول:

«الى النضال يا جماهيرنا المناضلة .
والى حمل السلاح دفاعا عن ارض الوطن . ودفاعا عن وجودكم وحریاتكم وحقوقكم . فلن نُجدي
في مواجهة قوى القمع المنظمة الا العنف الشعبي الثوري المسلح والمنظم»^(٥١) .

ولم يكن من الممكن حصر الموقف في نطاق البيانات والاكتفاء بالاحتجاج والاستنكار، اذ التهمت
صيدا وبدأ التعامل بين اطراف الصراع في شوارعها التي عاشت قتالا بين الجماهير الشعبية وطلّاعها
الثورية وبين الجيش والقوى الرجعية . وفي وسط الاضراب الشامل للمدينة وموجة الاستنكار الشعبية التي
شمّلت لبنان كله والتي لعبت فيها منظمات الحزب دورا ملحوظا تقدمت القوى الاصلاحية الصفوف
لتلعب دور الاطفائي في «اخماد نار الفتنة الطائفية» و«انقاذ البلد منها»، الامر الذي دعانا الى اصدار بيان
ثان هاجمنا فيه السلطة الرجعية وقواتها القمعية، ونددنا بمواقف الاصلاحية:

«ان هؤلاء الرجعيين العملاء الذين يستأسدون على الكادحين من ابناء شعبنا، يتحولون الى اكثر
من جنّاء رعايد تجاه الجنود الاسرائيليين الذين يدنسون ارض جنوبنا الصامد ويستبيحون حرّماته . .

«ان جماهير صيدا كانت مدركة ان اهل النظام لا يمكن ان يستجيبوا لمطالبها بسهولة ولذلك هبت
تناضل من اجل ارغامهم على الرضوخ لارادتها وتلبية مطالبها التي كان في مقدمتها: «الغاء حالة الطوارئ»
في الجنوب وسحب ترخيص شركة بروتيين .

وكان المفروض ان تقود الاحزاب التقدمية والوطنية نضال الجماهير وتكون في طليعة من يتصدى
للسلطة الرجعية او على الاقل تقف في صف الجماهير بدلا من ان تقف في الوسط متذرعة بكل الوسائل
لاخماد نقمة الجماهير وتهدئة غضبتها بغية الحيلولة دون تصاعد نضالها وشموله مناطق الوطن الاخرى التي
كانت تعيش حالة من التحفز والغليان!»^(٥٢)

ج- لقد كان موقف القوى الاصلاحية، متوقعا، بيد ان موقف «المقاومة الفلسطينية» كان مستهجننا
الامر الذي اضطرنا، لشجبه وادانته:

«لم تلتف جماهيرنا حول المقاومة الفلسطينية وتمحضها كامل تأييدها ودعمها، لكي تتحول الى اداة
بيد القوى الرجعية تستخدمها للحفاظ على امن اهل النظام وحميتهم من الجماهير اللبنانية الثائرة! . .

ان تسخير عناصر الكفاح المسلح لتكون اداة كبح لمشاعر الجماهير ولجم اندفاعها لدرجة تحولت
معها مسيرة تشييع شهداء صيدا الى تشييع للانتفاضة ودفنها مع جثث الشهداء، امر يثير الاستنكار لهذا
التصرف الذي لا يتناقض مع طبيعة المقاومة ومهمتها، فقط وانما يعيد الى الازهان سياسة مصافحة ايدي
الرجعية الاردنية العميلة الملتخة بدماء شعبنا الفلسطيني- الاردني المناضل! . .

«ان لوجود شركة بروتيين هدفا سياسيا سوف تؤديه بكل امانة وجدية، فهي لن تكون مجرد شركة
لصيد الاسماك واستغلال ثرواتنا المائية فقط، وانما ستكون عينا معادية تراقب شواطئنا لترصد نشاط

(٥١) راجع تقرير الوثائق العام لمطالعة البيان .

(٥٢) المرجع السابق نفسه .

الفدائيين ضد اسرائيل . فكيف تجاهلت قيادات المقاومة الفلسطينية هذه الحقيقة ، ورمت بثقلها الى جانب تهدة الاوضاع لكي تبقى الشركة التي يشكل الرأسمال الاجنبي فيها ٩٠٪ من مجموع رأسمالها؟ . .

ان اجهاض انتفاضة صيدا لن يكون نهاية المطاف وان جماهيرنا سوف تستوعب هذا الدرس لكي تبني كفاحها على اساسه وتواصل نضالها الثوري من اجل تحقيق اهدافها في التحرير والديمقراطية والاشتراكية والوحدة»^(٥٣) .

٢- نجحت القوى الاصلاحية في اطفاء شعلة انتفاضة صيدا بعد ان تراجعت بشكل كامل عن لهجتها السابقة ، الداعية الى جعل الجنوب جبهة مواجهة مع اسرائيل ، واستبدلت شعاراتها بشعار تجنب «الفتنة الطائفية» ، بيد ان القوى الانعزالية الفاشية ، لم تنتظر طويلا ، فبعد ان تأكدت من رخاوة الرد الوطني ومسالمة الحركة الوطنية وتردد منظمة التحرير الفلسطينية ، عمدت الى توجيه ضربة جديدة واقتربت مجزرة بشرية افظع من سابقتها . ففي الثالث عشر من نيسان ، نصبت كمينا لأحد الباصات العائدة من احتفالات قوى الرفض الفلسطينية بمناسبة ذكرى عملية الخالصة ، وابادت اكثر من سبعة وعشرين من ركابه بينهم اطفال ابرياء فبادرت القوى الفلسطينية الراضية مؤيدة من قبل جماهير المنطقة وقواها الثورية بالرد على الفاشيين . وقد اهتم حزبنا بجريمة الثالث عشر من نيسان اهتماما عكسه بيانه الصادر في اليوم التالي للجريمة ، والذي دعا فيه الى الرد الفوري والموجع :

«ان التسامح مع هذه العصابات وعدم تأديبها وردعها من شأنه ان يشجعها على التمادي في سلوكها العابث المستهتر ، ولعل احداث اليوم تكفي لاقتناع من لم يقتنع بضرورة الرد على العنف الرجعي الذي تمارسه الرجعية العميلة بعنف ثوري منظم ، يجعل الرجعيين يحسبون الف حساب قبل الاقدام على اقرار جرائمهم . فلولا النتيجة التي انتهت اليها احداث صيدا وعدم الاقتصار من قتلة معروف سعد والوطنيين الذين سقطوا ضحية استهتار الرجعيين ، ما كان يمكن ان تتجرأ كتائب العملاء على ارتكاب فعلتها .

ان السكوت وعدم الرد على مثل هذه العصابات يؤدي الى تشجيعها على الاستمرار في مثل هذه الاعمال الاجرامية . لذا ، يتحتم على كافة الوطنيين ان يحصوا تحركات هذه العصابات ويرصدوا نشاطها رصدا يردع تماديها ويكبح استهتارها» .

ثالثا- الخيار الثوري في مواجهة خيار الكتائب الفاشي .

لم ينفك حزبنا يعبر عن خطه السياسي الذي صاغه المجلس الحزبي الوطني العام ، «الكونفرانس» وقد كان حاضرا وفاعلا في الساحة اللبنانية ، ففي احداث صيدا ، كان حاضرا وفي الرد على الكتائب كان حاضرا ، وكان اول حزب في لبنان يستولي على بنادق اعداء شعبنا الطبقيين ويجوز على سلاحهم .

لقد كان حزبنا يلح على الحركة الوطنية من اجل ان تكون طليعة ثورية للجماهير الشعبية بيد ان صرخته كانت تذهب في واد ، ولم يترك مناسبة او وسيلة للتعبير عن ايمانه بالعنف الثوري المسلح لم

(٥٣) المرجع السابق نفسه .

يعتتمها. ومن يطالع «الثوري» يلحظ مدى اهتمامها او تركيزها على شعار «المقاومة الشعبية المسلحة» ردا على الكتاب وعصابتها الفاشية:

«ان الرد على مخطط الكتاب ونهجها وسياستها، لا يكون برفع شعارات تهدئة الحالة وضبط النفس، لان هذه من شأنها ان تشجع الكتاب وتدفعها للتمادي بغيرها، ان الرد الثوري عليها يتجسد في عدم الخوف مما تريد الكتاب اثارته، بل على العكس ينبغي ان نتخذ من هذه الاجواء مبررا لاشعال فتيل الحرب الاهلية ضد الرجعيين الفاشيين، لتكون حربا طبقية بين الاغنياء والفقراء بين الكادحين والمترفين، بين المستغلين والمستغلين، بين المحرومين والمتخمين».

«ان واجبنا ان نستغل ظاهرة اشاعة الروح العسكرية بين اوساط الجماهير، وندفع بها الى امام، الى الحرب الاهلية، وستكون الجهة الخاسرة في النهاية هي اهل النظام بكل تأكيد، فان لم تريح الجماهير المعركة في الجولة الاولى فانها سوف تريح الدرس والعبرة، استعدادا للجولة الثانية، وصولا الى الانتفاضة المسلحة، فلماذا الخوف من الحرب الاهلية؟

ان كل حزب تقدمي او وطني يخاف من الحرب، ويحذر من الفتنة الطائفية انما يخدم القوى الرجعية بكل تأكيد طالما ان هذه القوى هي التي تشيع مثل هذه النعرات وطالما ان نظامها قائم على اساسها فلتلقى نتائج اعمالها هي.

ان الاختيار الثوري في الرد على اختيار الكتاب وامثالها، ينبغي ان يقوم بحمل راية دعوة الرد على العنف الرجعي بالعنف الجماهيري المسلح لكي تتاح للجماهير فرصة كيل الصاع صاعين لاعدائها الطبقيين الرجعيين الفاشيين»^(٥٤).

هكذا كان حزبنا، يعبر عن اختياره الثوري، بثبات ومثابرة وكل هدفه رفع شأن الحركة الوطنية وتمكينها من لعب دورها التاريخي: ورغم تأكيد تطورات الاحداث اللاحقة له، فان الحركة الوطنية ما تزال بعيدة عنه، وما تهالكها على دعوة الوفاق السركيسية، الا دليل على انها لم تستفد بما فيه الكفاية لحد هذه الساعة!..

رابعاً- مراجعة نقدية لنظرة الحزب للواقع اللبناني وتطورات الاحداث ابان تشكيل حكومة «الانقاذ».

١- استقال رشيد الصلح، بعد الاهانة التي تعرض لها، مخلفا ازمة حكم مستفحلة في ظل حرب اهلية متصاعدة، وامام تعقيدات الازمة وتفاقمها، وفشل الحكومة العسكرية في التوصل الى اعلان حالة الطوارئ وانزال الجيش بغية تصفية المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية ووضع الجماهير الشعبية تحت حكم عسكري قمعي فاشي، فقد اضطر رئيس الجمهورية الى تكليف كرامي بتشكيل الحكومة، بيد ان تعنت الكتاب، ابقى الازمة تراوح مكانها ما يقرب من شهر ونصف، كان لبنان خلالها بركاناً يقذف حمماً

بشرية من جراء كثافة نيران الاسلحة القتالة على اختلاف انواعها، وكانت المجازر البشرية كلما اقتحمت حيا او منطقة، تنتقل الى حي آخر، وفي ظل اجواء تفاقم وتيرة الحرب الاهلية كانت المساومات بين اهل النظام مستمرة طيلة الفترة منذ استقالة الحكومة العسكرية حتى الاول من تموز ١٩٧٥، حيث شكل كرامي حكومته السداسية، التي شغل فيها رئاسة الوزارة ووزارة الدفاع في وقت شغل فيها كميل شمعون وزارة الداخلية، وقد اهتم الحزب بتطورات الاحداث هذه، اهتماما سجله في وثيقتين: تعميم داخلي صدر في اوائل تموز ومجلة «الثوري»، في عددها الصادر في اواسط تموز.

٢- لقد تولى تقرير الوثائق العام، عرض محتويات هاتين الوثيقتين، وما يهمننا هنا، هو تصويب المفاهيم والمصطلحات الخاطئة التي صغناها للتدليل على طبيعة الواقع اللبناني. ومن هذه المفاهيم والمصطلحات مفهوم كنا نرده لوصف الواقع الموضوعي بـ «الميوعة التي يعانيتها التناقض الرئيسي في لبنان»:

أ- ان وصف الوضع اللبناني بالميوعة، في تموز ١٩٧٥، غير دقيق، لان وقائع الحرب، لا تسمح به اطلاقا، بحكم كونها تمثل اعلى درجات التفاقم التي يمكن ان تبلغها المتضادات المتناقضة وهي متناقضات محكومة بحكم الضرورة بحركة التناقض الرئيسي.

ان التناقض واقع موضوعي، محكوم بقوانين هي الاخرى موضوعية، ومعنى هذه البدهيات، ان الواقع وقوانينه الموضوعية يتحرك خارج وعي الناس ورغباتهم الذاتية، سواء كانت هذه الرغبات متوافقة مع حركة الواقع ام مغايرة لها. ولكن ما معنى هذا كله؟

انه يعني، ان حركة الواقع عمياء لا تميز بين لبناني وفلسطيني، ولا تفهم الحواجز التي نضعها نحن عندما نتحدث عن ميوعة الحركة الوطنية بسبب اصلاحية نهجها وعن المقاومة الفلسطينية وعنقها الثوري، فما دام السلاح الفلسطيني يتحرك ويفعل بشكل مناقض لسلاح اهل النظام، فان الصدام حاصل حتما وبالتالي فان التناقض متفاقم، سواء أكانت الحركة الوطنية اللبنانية ثورية، ام اصلاحية، فالامر سيان، والفرق بين ان تكون الحركة الوطنية ثورية ام اصلاحية لا يتعلق بتفاقم تناقضات الوضع اللبناني او تهدئتها، وانما يتعلق، في ظل وجود البندقية الفلسطينية وبالتالي السلطة الفلسطينية، في افق الصراع وكيفية حسمه. فحين تكون الحركة الوطنية اللبنانية اصلاحية فان ازدواجية السلطة الراهنة، ستحسم دون اسقاط النظام مهما كانت المتاعب والمصاعب التي يتعرض لها من جراء وجود الثورة الفلسطينية لان ازدواجية السلطة في هذه الحالة يتم حلها بانهاء وجود الثورة الفلسطينية، سواء بتحقيق التسوية السياسية للمعضلة الفلسطينية او بالقضاء عليها (الثورة) عسكريا، وحين تكون الحركة الوطنية ثورية فان ازدواجية السلطة الراهنة قد تنتهي الى اسقاط النظام واستبداله بنظام وطني ديمقراطي، يمثل سلطة الطبقات الثورية ويعكس مصالحها الطبقية والوطنية والقومية.

ان الوضع الذي ينشأ عن الحالة الاولى، اي عندما تكون الحركة الوطنية اصلاحية، سيكون وضعنا ثوريا من الناحية الموضوعية بحكم وجود السلطتين اللبنانية والفلسطينية، اما في الحالة الثانية، اي عندما تكون الحركة الوطنية ثورية، فإن هذا الوضع الثوري الناجم عن وجود ازدواجية السلطة، يصبح قابلاً

للتحول الى ثورة وطنية ديمقراطية تطيح بالنظام الرجعي الفاسد، وتقيم على انقاضه نظاما جديدا يمثل الطبقات الثورية وقواها التقدمية السياسية.

وفي ضوء هذه البدهيات العملية، يتحتم علينا مراجعة وثائقنا وتصويبها من خطأ نظرنا السابقة.

ان تناقضات الوضع اللبناني متفاقمة منذ عام ١٩٦٨، وقد بلغ تفاقمها درجة شكلت اساسا موضوعيا لاتفاقية القاهرة التي كرس رسميا وحقوقيا ازدواجية السلطة في لبنان. فكيف غابت هذه الحقيقة عن وعي مؤتمرنا الوطني الاول ولجنتنا المركزية الوطنية واجتماعها الموسع في اوائل عام ١٩٧٦؟

يجب ان نعترف باننا كنا نخلط بين اصلاحية الحركة الوطنية وبين طبيعة الواقع الموضوعي، بحيث كنا نرى ميوعة كفاح الحركة الوطنية وترهل اسلوبها النضالي، ونحسب انها صورة للواقع الموضوعي. مما يؤكد اننا لم نكن نحاكم واقعا موضوعيا، وانما كنا نحاكم واقعا ذاتيا تعيشه الحركة الوطنية اللبنانية، دون ان ندرك الفارق بين الواقعين والتباين بين الصورتين!..

هنا تتجلى مثالية تفكيرنا وعدم علميته وموضوعيته!

هناك استقلال نسبي بين الصورتين، بيد اننا لم ننتبه له، مما جعلنا نهمل كون الصورتين ليس بالضرورة، ان تتطابقا، اذ يمكن ان تكون صورة الاحزاب القائمة، معبرة عن الواقع ومتطابقة معه، كما يمكن ان تكون صورتها مختلفة عنه، وعندما تكون ازدواجية سلطة قائمة في اي نظام فان الواقع بكل جوانبه سيكون متأزما اي ثوريا ولا مجال لوصفه بالميوعة!..

ان الخلط بين الصورتين: صورة الواقع الموضوعي وصورة الواقع الذاتي للحركة الوطنية، قد نشأ، على ما يبدو من تركيزنا على دور الحركة الوطنية وتأكيدها على انها هي اداة الثورة اللبنانية.

ان الدرس الكبير الذي يجب ان نستخلصه من ضبابية الرؤية هذه، يتجلى في ان مجرد صياغة الافكار والمفاهيم وتسجيلها في وثائقنا ليس كافيا للتدليل على وعينا لجوهرها واستيعابنا لها، بحيث تكون قوة مادية تحركنا وتوجه نشاطنا!..

نسجل هذا الدرس، كي نؤكد على ان الواقع الموضوعي اللبناني، محكوم بازمة النظام العامة المتفاقمة، وكون الحزب الشيوعي اللبناني لا يريد تحمل تبعات التزام النهج الشيوعي الثوري، فان صورة هذا الواقع قد تعاني من بعض التشويش الذي يسببه نشاطه الاصلاحى، ولكن حركة الواقع ستفرض نفسها على الاصلاحيين والثوريين في آن معا، والفرق بين الاثنين، يتجلى في كون الاصلاحيين يعانون اكثر من الثوريين في ظروف تفاقم الازمة وانفجارها، بسبب اصلاحيتهم التي يضغط عليها الوضع الثوري ويعرضها للارتباك والتخبط والدوران في الحلقة المفرغة:

«يقاتلون مع الجماهير لا لهدف محدد، وانما انسياقا مع حركة الجماهير وردود فعلها ضد اعدائها، واضطرابا لضغط تطورات الاحداث وتفاقمها!..»

وبمجرد وقف النار يتنفسون الصعداء ويهرعون الى وسائل الاعلام وهم يلوحون بباقات الزهور وشعارات «تحریم حمل السلاح» و«عودة الصراع الى دائرته السياسية».

هكذا دواليك وهلم جرا: يقاتلون ودموعهم تذرف على «السلم» الذي ينتحر، ويهتفون بحرارة لوقف النار على امل عودة «السلم» المغدور! . . .

لو كان الواقع اللبناني مائعا، لحق للحزب الشيوعي ان يلتزم صيغة «النضال الديمقراطي العام»، ولكان للاصلاحية شأن غير شأنها اليوم! . . .

ان التناقض، بين اعتبار المقاومة الفلسطينية عاملا داخليا، وبين الادعاء بأن التناقض الرئيسي في لبنان يعاني من ميوعة، واضح، لان الطرف الوطني في التناقض الرئيسي لا يعود في هذه الحالة مقصورا على الحركة الوطنية اللبنانية، فقط، وانما تصبح المقاومة الفلسطينية المتواجدة في لبنان جزءا اساسيا منه! . . .

ب- هنا نبلغ خطأ آخر شاب رؤيتنا التي صاغها التعميم في اوائل تموز عام ١٩٧٥ واعدنا تأكيدها في اواسط شباط ١٩٧٦. اما هذا الخطأ فيتجلى في اقتصار «التيار التقدمي الثوري» على بعض الاحزاب اللبنانية، الامر الذي يفهم منه وكأن المقاومة الفلسطينية ليست من القوى الثورية. لذلك يجب تصحيح هذا الخطأ من تقرير لجتتنا المركزية الوطنية «نهجان» واعتبار المقاومة الفلسطينية جزءا اساسيا من «التيار التقدمي الثوري» في لبنان! . . .

ان هذه الاضافة تجعل من هذا التيار الطرف المواجه للفاشية، اما الاصلاحية فتكون بحكم دورها عنصرا ثانويا في عملية الصراع الدائرة على الساحة اللبنانية.

ج- ونلاحظ خطأ ثالثا، في تقريرنا السياسي وفي التعميم موضوع المراجعة وفي «نهجان» وهذا الخطأ يتمثل في الخلط بين صراع الطبقات، باعتباره واقعا موضوعيا، وبين الاشكال الفوقية التي يكتسبها، مثل الطائفية والقومية والاصلاحية والثورية. وعلى سبيل المثال: فحين يكون الحزب الشيوعي اصلاحيًا، فان ذلك لا يعني، بأي حال من الاحوال، ان الطبقة العاملة تكون اصلاحية وتفقد خاصيتها الثورية، لان ثورية طبقة من الطبقات تحددها مكانتها في الواقع الموضوعي اي في صراع الطبقات، ودورها التاريخي المحدد وفقا لسلم التطور الموضوعي.

اما الشكل الذي تتخذه حركتها السياسية، فليس بالضرورة أن يكون معبراً تماماً عن جوهرها، ففي إيران مثلاً اندمجت حركة الطبقة العاملة مع حركة رجال الدين، واكتسبت شكلاً فوقياً عبر عن طابع الحقد المشترك الذي جمع كل الطبقات والفئات الشعبية، ضد الشاه وطبقته الرجعية! . . .

ان الطابع الديني الذي صبغ حركة الصراع الطبقي في ايران، يناقض افتراض التعميم، وسمات المعركة في ايران لم تكن طبقية واضحة، لا لبس فيها ولا ابهام؛ اذ اختلطت المفاهيم مع بعضها لدرجة وقف معها التجار والعمال والفلاحون ورجال الدين، وقفة رجل واحد، من اجل تحقيق هدف واحد! . . .

لذا، فان ادعاء التعميم بان شكل الصراع الطبقي يجب ان يتطابق مع جوهره، ادعاء تعوزه

الدقة! . . .

عندما ندقق بجوهر حركة الصراع في لبنان نرى بوضوح ان التناقض الرئيسي قد بدا يضبط بقوة متناهية منذ دخلت المقاومة الفلسطينية الى لبنان. ونلاحظ ان التناقضات الثانوية تتفاهم بتفاهمه وتهدأ

بهدوئه وعلى سبيل المثال وليس الحصر، فقد اتفق اهل النظام المسيحيون والمسلمون عام ١٩٦٩ على قمع مظاهرات الثالث والعشرين من نيسان، ولكنهم سرعان ما اختلفوا بمجرد ان تفاقم التناقض الرئيسي نتيجة نشاط المقاومة الفلسطينية والجماهير اللبنانية رغم انسحاب الحزبين التقدمي الاشتراكي والشيوعي من ميدان المعركة ضد اهل النظام، ومعلوم ان القوى اللبنانية التي بقيت في تجمع الاحزاب المؤيدة للمقاومة لم تكن اكثر من واجهة لبنانية للثورة الفلسطينية المتواجدة على ارض لبنان الاجتماعية- السياسية. ونجد مثلا في حالة معاكسة. ومثال آخر نجده في اضطرار الحكومة العسكرية الى الاستقالة وعجزها عن اعلان حالة الطوارئ. ومعلوم ان المسلمين الذين اجتمعوا بدار الفتوى هم الذين اتخذوا قرارا بدعوة رفاعي للاستقالة، وهم الذين طلبوا من العميد نصرالله وزير الداخلية عدم الموافقة على اعلان حال الطوارئ ومعارضتها وقد فعل. ولكن ذلك الموقف الذي اتخذه المسلمون ضد شركائهم في النظام كان مدفوعا بضغط المقاومة الفلسطينية والجماهير الشعبية، وكون الرجعية المارونية، بغت من وراء تشكيل الحكومة العسكرية واطلاق حالة الطوارئ، ضرب المقاومة الفلسطينية وفرض رأيا على شركائها المسلمين!..

ان اتفاقية القاهرة ورئاسة كرامي لحكومة الانقاذ، ورفضه مسابقة شمعون ورئيس الجمهورية، حادثان تدلان على ان التناقضات الثانوية تتفاقم بتفاقم التناقض الرئيسي وتهدأ بهدوئه.

د- في اواسط تموز اي بعد تشكيل الحكومة بفترة اسبوعين صدرت «الثوري»، وقد حملت تحذيرا من الاطمئنان الى حكومة كرامي. ففي مقالها الافتتاحي كتبت تحت عنوان: «... وجمعت الازمة اهل النظام واربابه، فهل يجتمع الوطنيون على مواجهة الظروف الراهنة؟».

«ان توزيع الحقائق، يدل على ان اهل النظام الرجعيين، يحاولون ان يوحدا موقفهم، لكي يستطيعوا تجاوز خلافاتهم بغية توحيد موقفهم لكي يتمكنوا من تنفيذ مخططهم الخبيث وفي الاسلوب الجديد، الهادف عزل المقاومة عن الحركة الوطنية ومنعها من ممارسة نشاطها الثوري، وترك الجماهير اللبنانية لوحدها لكي يستفردوا بها، استفرادا سىلاحق قواها الوطنية والتقدمية ويشل نشاطها وفعاليتها، اي انهم يريدون ان يحققوا مجتمعين الهدف الذي عجزوا عن تحقيقه منفردين بسبب اختلافهم على اسلوب تحقيقه!» (٥٥).

كتبت «الثوري» هذا الكلام رغم اعترافها بأن محاولة رئيس الجمهورية استيزار شخصيات ضعيفة باسم المسلمين بغية السيطرة عليها وتوجيهها الوجهة الملائمة له، لم يحالفها النجاح، مما اضطره الى دعوة كرامي وتكليفه بتشكيل حكومة تحلف حكومة رفاعي العسكرية... رغم اعترافها هذا فانها (الثوري) اعتبرت توزيع الحقائق الوزارية دليلا على محاولة اهل النظام توحيد موقفهم!..

بدون شك، ان الحذر وانعدام حسن النية بالرجعيين نهج سليم ومفيد في شحذ اليقظة وابقاء الاصابع على الزناد، بيد ان المبالغة احيانا تبعد الموقف من الحقائق التي يجب ان يستند اليها. ان «الثوري»

تحدث دون حساب لفاعلية المقاومة والحركة الوطنية، اي الطرف الوطني في التناقض الرئيسي الذي لا يسمح في ظل وجود ازدواجية السلطة بتمادي الرجعية لدرجة بلوغ اهدافها بمثل السهولة التي تحدث بها «الثوري» انهم يريدون ان يحققوا مجتمعين الهدف الذي عجزوا عن تحقيقه منفردين بسبب اختلافهم على اسلوب تحقيقه» . . . انهم يريدون، ولكن ارادتهم ليست طليقة، بل مقيدة بموقف الضحية المستهدفة اي المقاومة والحركة الوطنية. ان تناقضا في رؤية الحزب يتجلى بين التأكيد على جدية محاولة توحيد صفوف الرجعيين وبين التأكيد على تصميم الكتائب على تنفيذ مخططها وبالاسلوب الذي كان موضع اختلاف بين اطراف النظام:

«واشتد الخلاف بين اوساط معسكر الرجعيين، وبادرت الكتائب لفرض رأيها وترجمة تصورهما لكيفية حل الازمة التي يعانيتها النظام، بيد انها عجزت عن اقامة ديكتاتورية كتائبية سافرة في الوقت الحاضر، ليس لانها لا ترغب في ذلك وانما لان طبيعة تركيبة النظام اللبناني الطائفي تشكل في الوقت الحاضر على الاقل عقبة امامها، اذ ان الطائفية تعكس نفسها على الجيش وسائر المؤسسات والاجهزة التي يمكن ان تتسلق عليها الكتائب وامثالها لاقامة سلطة رجعية ديكتاتورية فاشية، اولا، ولان المقاومة الفلسطينية والجماهير اللبنانية تمتلك من السلاح ما يمكنها من الدفاع عن مواقعها ومنع الكتائب من تحقيق رغبتها، ثانيا، ولان الكتائب ما تزال تفتقر لبعض مستلزمات صيرورتها القوة المحلية القادرة على حسم الموقف لصالحها، فهي ما تزال في مرحلة الاعداد والتحضير لان تكون القوة القادرة على خوض المعركة وكسبها، ثالثا»^(٥٦).

اذا كان عجز الكتائب يرجع الى «طبيعة تركيبة النظام اللبناني الطائفي . . . التي تعكس نفسها على الجيش وسائر المؤسسات والاجهزة»، من جهة والى سلاح المقاومة والجماهير اللبنانية من جهة أخرى فان المعادلة سوف تبقى قائمة حتى ولو طورت الكتائب سلاحها، لان طبيعة النظام باقية ولان سلاح المقاومة هو الاخر قابل للتطوير.

ان افتراض نجاح حكومة كرامي، يجب ان يستند الى تنازل الكتائب عن اسلوبها وتراجعها واعترافها باستحالة القضاء على المقاومة، وبالتالي استسلامها (الكتائب) للامر الواقع وقبولها للاسلوب الذي اتبعه سلام في تعامله مع المقاومة والتضييق عليها. أي التعايش مع الازمة لحين ايجاد حل للمعضلة الفلسطينية.

ان هذا التناقض في رؤية الحزب، قد ضاءل من تأكيده على «ان المعركة لم تنته بعد وان الكتائب سائرة بطريق حل ازمة النظام عن طريق العنف الرجعي الفاشي . . .»، وبالتالي منعه من ان يري بوضوح افضل وقوع حكومة «الانقاذ» بمازق الازمة والغريب في ذلك ان الحزب قد حدد رؤيته المتناقضة هذه رغم اصطدام الرئيس المكلف بتعنت الكتائب وعرقلة تشكيل الحكومة بحيث بقي لبنان شهرا ونصفا بدون حكومة. وعندما تشكلت كانت تركيبتها غير منسجمة وغير قادرة على ان تكون اكثر من لجنة وساطة ومصالحة لا اكثر! . . .

(٥٦) الثوري العدد ١٥ في اواسط تموز ١٩٧٥.

ولكن اذا كان للمبالغة جانب سلبي فلها ايضا جانب ايجابي يتمثل في ابقاء الموقف متوترا والارادة حازمة، والرؤية يقظة. وقد تجلت هذه المعاني كلها في موقف الحزب، فرغم موافقته على وقف اطلاق النار مضطرا، فانه رفض الانصياع لموافقة الحركة الوطنية على سحب المقاتلين من خطوط التماس. وتأكيدا لهذا الموقف فقد بادرت منظمات الحزب الى اصدار بيانات تؤكد البقاء في متاريس القتال:

«انا حين ندعو قواعد كافة التنظيمات والجماهير المسلحة في جميع المناطق الملتهبة التمسك بالبندقية مشرعة بوجه الفاشيين فاننا نحذر القوى المساهمة في اتخاذ قرار سحب الاسلحة والمسلحين من مغبة الاستمرار في التراجع امام القوى الفاشية خاصة وانها تواصل استعداداتها على جميع الصعد وتصييدها للالزمة من اجل مزيد من الابتزاز. وهذا ما يدعونا للتأكيد ان العنف الرجعي الفاشي لا توقفه التراجعات والتنازلات، بل التصدي له بالعنف الثوري المنظم. وما صمود جماهيرنا الكادحة في الشياح والنبعة والبرجاوي والمسلخ والخنديق الغميق، سوى الدليل القاطع على صحة ما نقول.

ان جماهير الشعب المستعدة دائما للصمود والتضحية لن ترضى بالدعوة الموجهة اليها «للمترسة» داخل بيوتها، بينما على بعد امتار تتحصن القوى الفاشية وتواصل استفزازاتها.

خامسا- خط الحزب خلال فترة حكومة «الانقاذ» الكرامية.

١- رغم كل المحاولات التي بذلها كرامي وحلفاؤه وانصاره لتثبيت وقف اطلاق النار فان المعارك استمرت سجالا وكمساهمة منها لتدعيم محاولات رئيس الوزراء ابدت الحركة الوطنية استعدادها للمصالحة، بعد ان شاركت في هيئة الحوار «الوطني»، وقد عارض الحزب هذا الموقف وشن هجوما عنيفا على دعائه، نطالعه في تعاميمه وبياناته ومجلته، ولم يكتف جزبنا بالمعارضة الاعلامية، وانما جسد معارضته على صعيد الممارسة العملية القتالية اذ قام مقاتلو حزب العمل الاشتراكي العربي، بعملية اقتحام جريئة، فجر الثلاثاء في ٢٨ / ١٠ / ١٩٧٥ لمواقع الفاشيين في محوري البريد ومار مارون في عين الرمانة، وقد طهروها من العناصر الفاشية وتمرسوا فيها. واطلقوا عليها اسم «الثغرة». واصدروا بيانا باسم الحزب جاء فيه:

«ردا على عمليات الابتزاز الفاشي، وعمليات القنص والخطف بحق اهالينا في الشياح والمناطق الاخرى، قامت مجموعات الرفيق يحي ديب التابعة لحزب العمل الاشتراكي العربي بالتعاون مع القوى الوطنية الاخرى باقتحام وتطهير بعض اوكار الفاشيين في منطقة عين الرمانة على محوري البريد ومار مارون، حيث ما تزال قواتنا في مواقعها حتى هذه اللحظات.

ان مقاتلينا وهم ينفذون هذه العملية يشنون وبالملموس قدرة جماهيرنا على العطاء والتضحية والانتصار على القوى الفاشية الانعزالية مهما تعاظمت قواها، اذا ما توفرت الرؤية السليمة واردة القتال»^(٥٧).

وعارض علنا وبشدة ما سماه بـ «المصالحة الرئاسية الجديدة» التي وصفها بـ «العشائرية».

(٥٧) راجع تقرير الوثائق العام لمطالعة نص البيان.

٢- أ- ولدى التدقيق في وقائع هذه المرحلة، نلاحظ انفصاما بين النظرية والممارسة العملية، خلال فترة وجيزة من فتراتها. والمقارنة تظهر تناقضا لصالح الممارسة الكفاحية التي خاضها مقاتلو الحزب في وقت كان فيه عقله (الحزب) السياسي يعاني من تخلف وعجز عن رؤية آفاق تطورات الاحداث.

ففي الوقت الذي كان فيه الخط الاعلامي يميل للتراخي ويتسم بالاصلاحية نلاحظ نشاطاً على صعيد الممارسة العملية، اذ كان مقاتلو الحزب يتمرسون في «الثغرة» في عين الرمانة ويشاركون مقاتلي القوات المشتركة في معارك المنطقة التجارية والاسواق والخنديق الغميق ورأس النبع والشيخ والليلكي والبرج وصفير، وبئر العبد، وبقية مناطق بيروت والمناطق اللبنانية في طرابلس والبقاع وغيرها.

لقد بقيت الضبابية تطبع ببصماتها خط الحزب السياسي- الاعلامي، اذ اسقطت الشعارات الاساسية بيانات الحزب المركزية حتى اجتماع اللجنة المركزية الوطنية الموسع في اواسط شباط ١٩٧٦، كما نلاحظ محافظة الحزب على فاعليته القتالية رغم تدني عقله السياسي، الامر الذي يشير الى ان القاعدة الحزبية تابعت ترجمة خط الحزب بعفوية تربيتها السابقة. ويلاحظ هذا التناقض بين النظرية والممارسة، واضحا منذ اواخر تشرين الاول حتى اواخر كانون الثاني ١٩٧٦.

ب- ولعل اسوأ الاخطاء التي ارتكبت خلال هذه الفترة الوجيزة، يتمثل في محاولة منظمة بيروت تحديد طابع الحرب الاهلية. ففي تعميمها الصادر في ١٠/٢٢/١٩٧٥ جاء قولها: «ان هذه الحرب التي بدأت في ١٣ نيسان...» وفي ١١/٦/١٩٧٥ اصدر الحزب بيانا حدد فيه طابع الحرب بـ «الفتنة والاقتيال...»^(٥٨)... حرب رجعية فاشية سلطوية...».

لا ريب في ان التدقيق بهذا الخلط والضبابية التي شابت التعابير وافرغت المفاهيم من محتوياتها كما سيتضح لنا فيما بعد، لم تكن منبعثة من نزعة يمينية واعية وانما هي ناجمة عن ضحالة في الوعي ورخاوة في الرقابة الفكرية والسياسية، ولكن هذه الملاحظة ان افادت في مجال التبرير وتوضيح دوافع هذا الخلط والتشويش والضبابية فانها لا تغني عن التصويب النقدي كي يكون الدرس بليغا لجلب انتباهنا الى ضرورة عدم تكرار مثل هذه الحالات المسيئة للحزب والمضرة بنهجه الفكري وخطه السياسي.

(٥٨) ان الفتنة وكذلك الاقتال، يمكن أن يحدث بين شخصين او عائلتين او قبيلتين فيقتاتلان بسبب الدسيمة او الفتنة التي اوقعت بينهما. وكذلك الحال بالنسبة للفتنة الطائفية، التي يمكن أن تحدث او تقع بين الطوائف الدينية دون ان يكون لهذه الحوادث بالضرورة ابعاداً سياسية، والامر نفسه يمكن أن يقال بالنسبة للاقتال الاهلي الذي قد يقع بين ابناء العشائر والقبائل وليس بالضرورة ان يتسم بطابع سياسي شأنه شأن الفتن الطائفية، اما الحرب الاهلية فإنها بالضرورة تكتسب طابعا سياسيا شأنها شأن الحروب بين الامم والدول. لذلك فإن اطلاق تعابير «الفتنة او الفتنة الطائفية» و «الاقتال او الاقتال الاهلي» ينطوي على جهل وعدم معرفة بأن طابع الحرب الاهلية بالضرورة، هو طابع سياسي متناقض وغير منسجم اي لا يمكن أن يكون طرفا الصراع فيه من طبيعة طبقية واحدة وان توافقت اصولها الطبقية فلا بد ان تختلف مضامينها وافاقها السياسية.

ان الحروب، مثلها مثل كل المسميات، تتحدد بخصائصها المنبعثة من طبائعها، فاما ان تكون حروباً تقليدية واما ان تكون حروباً اهلية، لذلك فان تعابير وصفات مثل «فتنة طائفية . اقتتال أهلي ولا تسمى الحرب باسمها الحقيقي، الامر الذي يدل اما على الجهل واما على التجاهل ولكن في كلتا الحالتين: حالة عدم الوعي، وحالة تزييف حقيقة الحرب. تتحقق الغاية نفسها، اي طمس طابع الحرب واخفاء جوهرها.

ان حصر تعريف الحرب ونعتها بالرجعية والفاشية والسلطوية، خاطيء، لان طابع الحرب الاهلية طابع مزدوج بحكم تناقضه ولذلك فان الحرب الاهلية لا يمكن ان تكون عادلة او ضالمة، وطنية تقدمية او رجعية فاشية، وانما هي هذه الصفات والمضامين كلها، هي عادلة من جانب الجماهير وظالمة من جانب القوى الرجعية وهي وطنية تقدمية من جانب الجماهير ورجعية فاشية من جانب القوى الرجعية، اما وصفها بالسلطوية فمن باب رصف الكلام الذي لا معنى له، ان الحرب الاهلية، باعتبارها وحدة متناقضات تتبادل التأثير فيما بينها لا يمكن ان تستمر بدون وجود اطرافها المتناقضة لان نفي الطرف الرجعي، يعني فك وحدة المتضادات وبالتالي انتهاء الحرب بانتصار الطرف التقدمي، وكذلك فان نفي وجود الطرف التقدمي يعني انتهاء الحرب بانتصار الطرف الرجعي واعادة تشكيل الوحدة الجدلية التي تكون اطارا لحركة التناقض الرئيسي في المجتمع، بصيرورة الطرف المنتصر مظهراً رئيسياً والطرف المهزوم، مظهراً ثانوياً، وبذلك يوضع حد لحالة التوازن التي تعيشها المتضادات المتصارعة اثناء فترة الحرب الاهلية، وهي حالة مؤقتة وغير دائمة، لانها مرحلة انتقالية لا يتحقق خلالها غير حسم حالة التوازن التي تبلغها وحدة المتضادات الاساسية في المجتمع، واعادة الصراع الى مجراه الاعتيادي، بانتهاء التوازن واعادة وضع القوى السياسية فوق بعضها البعض كي تأخذ شكلها الافقي بعد ان اتخذت اثناء الحرب الاهلية شكلاً عمودياً مؤقتاً، كي ينسجم الواقع السياسي مع الواقع الطبقي في المجتمع.

بعد جلب الانتباه هذا، يمكننا العودة الى موضوعنا، بغية تفسير الموقفين الشيوعيين: الجاهل والمتجاهل، وفي هذا الصدد، لا بد من القول: اذا كان الشيوعيون الذين يعجزون عن تحديد طابع الحرب، اما ان يكونوا غير واعين وغير ملمين بالمقياس العلمي الماركسي- اللينيني لتحديد طابع الحرب والحرب الاهلية الامر الذي يجعلهم يتخبطون في اطلاق التعابير غير العلمية، واما ان يكونوا متجاهلين لحقيقة الحرب، عن عمد وسبق اصرار . اذا كان الامر على مثل هذه الشاكلة فبوسعنا تناوله على الوجه التالي:

ان الشيوعي الذي يجهل المقياس العلمي لتحديد طابع الحرب، يعجز عن فهم الحرب الاهلية، لانه لا يرى حرباً تقليدية كما اعتاد ان يرى حرب الجيوش النظامية، ولذلك فانه يطلق التعابير ويستخدم المفاهيم والمصطلحات على مزاجه ووفقاً لضيق افقه وجهله بالمقياس العلمي لتحديد طابع الحرب^(٥٩).

(٥٩) ان ما يميز الحرب الاهلية عن الحرب التقليدية، هو أن الاخيرة يمكن أن تكون ذات طابع منسجم مثلما يمكن أن يكون طابعها متناقضاً، اذ قد تحدث بين امتين او قوميتين رجعتين، وفي هذه الحالة يكون طابع مثل هذه الحرب منسجماً غير متناقض، ويمكن أن تقع بين امة تقدمية واخرى رجعية، وفي هذه الحالة يكون طابع الحرب متناقضاً بحكم عدالة موقف الامة التقدمية وعدم عدالة موقف الامة الرجعية، بينما لا يتسم طابع الحرب الاهلية بغير التناقض اطلاقاً، وهذه الخاصية

هذا هو تفسير افتراض الجهل لدى الشيوعيين بخصوص هذه البدهيات .

اما الشيوعي الذي يتجاهل طابع الحرب بقصد تزييف جوهرها، فلا بد ان يكون مدفوعا بالتستر على فشله واخفاق رؤيته وبالرغبة في عدم التخلي عن اصلاحيه نهجه .

وبعبارة اوضح، ان الاصلاحيين في اوساط الحركة الشيوعية، تدفعهم الى مثل هذه الضبابية رغبتهم في الاسهام في اخفاء حقيقة الازمة وجوهر تفاقمها، لكي يبقوا منسجمين مع برامجهم المرحلية ونهجهم الاصلاحى لان تسمية الحرب الاهلية باسمها الحقيقي، يضع كل الشيوعيين الاصلاحيين في موقف متناقض مع مواقفهم السابقة التي كانت مبنية على اساس «امكانية» تطوير النظام الرأسمالي وتحديثه في حين ان الاعتراف بان الحرب هي حرب اهلية، يفرض التسليم باستحالة تطوير النظام، لان نشوب الحرب الاهلية في اي مجتمع، هو دليل على رجعية الطبقات الحاكمة وعجزها عن مسايرة التقدم وتلبية الحاجات المستجدة التي تتطلبها حياة الجماهير الشعبية، اي انه دليل صارخ على تفاقم ازمة الطبقات الرجعية وتفجرها، ودعوة للطبقات الشعبية وطلاتها التقدمية لرفع راية الثورة واقامة نظامها الوطني الديمقراطي على انقاض النظام الرجعي العميل .

واذن، يمكننا التمييز بين «الفتنة» او «الاقتيال» وبين الحرب الاهلية، بان نلاحظ ان كانت المعارك تدور بين قوى سياسية تعبر عن طبقات اجتماعية متصارعة ام انها تدور بين افراد وجماعات عائلية او قبلية . وعندما نحدد نوعية اطراف الحرب يسهل علينا تحديد طابعها .

٣- وكذلك فان تاريخ الحرب، هو الاخر له مقياس يحدده . ان المادية التاريخية لم تترك مفهوما مبهما او غير محدد . فمع ان الحرب تمثل امتدادا للسياسة، اي للصراع الطبقي والقومي، ولكنها مع ذلك تحدد

هي التي تميزها عن الحرب التقليدية، لانها تقع بالضرورة بين طبقات المجتمع الواحد، اي بين الطبقات الرجعية والطبقات التقدمية، ولذلك فإن طابع الحرب الاهلية يتحدد في ظرفنا الراهن، بصورة عامة، وفي لبنان على وجه الخصوص، بحكم طبيعة تناقضاته وخصوصيتها، وفقاً للمضمون الطبقي والوطني الذي تدور الحرب على ارضه وفي اطاره، وبعبارة اخرى، ان الحرب الاهلية، نشبت بين قوى طبقية موجودة في لبنان، كانت وما تزال كل منهما تسعى لتحقيق مصالحها الاقتصادية- الاجتماعية، وغاياتها السياسية والثقافية . . . الخ او الحفاظ عليها . وحين ندقق بوقائع وحقائق الحرب الاهلية في لبنان، فنلاحظ تناقض هذه المصالح والافاق السياسية المرتبطة بها، سواء تعلق الامر بحقائق الواقع القائم او بنزوع كل منها نحو المستقبل، وبذلك تكون المعادلة، قوى سياسية تعكس مصالح طبقات تقدمية ووطنية وتعتبر عنها، ضد قوى سياسية اخرى تعكس مصالح طبقات رجعية عميلة وتعتبر عنها . لذلك فإن وثائق الحزب الشيوعي التي حددت طابع الحرب الاهلية اللبنانية، بأنه «طابع فاشي» ووصفت الحرب بـ «القدارة»، وكذلك وثائقنا عبرت عن جهل فاضح بالمقياس العلمي الذي يجب على كل حزب شيوعي أن يلم به .

بتواريخ بدء العمليات الحربية وانتهائها. لذلك فإن السؤال عن بدء تاريخ الحرب الاهلية اللبنانية، يطرح نفسه على كل القوى المعنية بالصراع الدائر. ومعنى ذلك، اننا مطالبون بان نحدد الواقعة او العملية التي تشكل الحلقة الاولى في مسلسل الحرب الاهلية في لبنان.

لذلك جاز تعريف «الحرب الاهلية اللبنانية» بانها «صراع مسلح بين الظالم والمظلوم بين الحق والباطل، بين العدالة ونقيضها، بين القوى الوطنية والتقدمية وجماهيرها الشعبية، من جهة، وبين القوى الرجعية الفاشية العميلة والمتنفعين من نظامها الاجتماعي والسياسي من جهة اخرى»... ، اذا جاز هذا التعريف فان طابعها لا يمكن ان يكون منسجماً، بحكم كونه صراعاً مسلحاً بين الطبقات التقدمية والطبقات الرجعية من اجل اهداف سياسية محددة، لذا، فإنه طابع مزدوج متناقض، اما العملية التي تعتبر بداية تاريخ الحرب، فهي مجزرة السادس والعشرين من شباط، والثالث عشر من نيسان ١٩٧٥ في الاولى تفجر الصراع الطبقي، وجاءت الثانية لتستكمل امتداده الوطني. مجزرة صيدا جسدت الجانب الطبقي للحرب، ومجزرة عين الرمانة، جسدت الجانب الوطني بحكم كون الاولى ضد المطالبين بالغاء احتكار شركة «بروتين»، والثانية ضد المناهضين لاسرائيل. الصيادون تظاهروا استنكاراً لقيام بروتين، والفلسطينيون والوطنيون اللبنانيون اجتمعوا لشجب الاعتداءات الاسرائيلية والمجازر التي ترتكبها، ولتجديد العهد على مواصلة الكفاح ضدها لذلك مثل السادس والعشرين من شباط بدء تاريخ الحرب وبعدها الطبقي ومثل الثالث عشر من نيسان بعدها الوطني.

معلوم ان الواقعة التي تمثل شرارة الحرب وبدء تاريخها ينبغي ان تكون «حلقة في سلسلة احداث ووقائع اخرى تؤدي الى نشوب الحرب الاهلية» هذا هو مقياس تحديد تاريخ الحرب بواقعه معينة، وعندما نتأمل حادثة السادس والعشرين من شباط، نلاحظ انها هي الحادثة التي هيأت الاجواء للثالث عشر من نيسان، وارتبطت بها، لدرجة بات معها من الصعب لجم اندفاع الحرب واشتعال فتيلها.

ان الحرب هي استمرار للسياسة، او هي السياسة معبراً عنها بوسائل العنف. ومعنى هذا الكلام ان العملية التي تؤرخ الحرب بوقت وقوعها هي نتيجة لتراكم وقائع سابقة، لدرجة يضيق معها تراكم ما ينجم عن صراع الاضداد فينفجر انفجاراً لا تعود معه محاولات التهدئة ودعوات التوفيق مجدية، اذ تنجرف الاطراف في تيار العنف المسلح، ويتحول الصراع الطبقي والوطني الى حرب اهلية، بحيث تتفجر وحدة المتضادات القديمة، وتحل محلها وحدة جديدة تتسم بطابع التوازن المؤقت بين المتضادات المتصارعة!..

لذا، فان اعتبار حادثة السادس والعشرين من شباط ١٩٧٥، هي العملية التي بدأت معها الحرب الاهلية اللبنانية، يتطلب القاء نظرة على الحوادث المرتبطة بهذه الحادثة، السابقة لها واللاحقة بها. ولدى العودة الى تلك الفترات التي سبقت واعقت واقعة صيدا، والتأمل في وقائعها، ستوضح لنا خصائص السادس والعشرين من شباط^(٦٠).

(٦٠) للاطلاع على مزيد من التفاصيل والبيانات التي تبرز اهمية واقعة صيدا راجع تقرير الوثائق العام.

سادسا- نهجان في مواجهة ازمة النظام اللبناني العامة .

ان عجز وسائلنا الاعلامية عن التعبير بدقة عن فعل الحزب وممارسات منظماته ومقاتليه لم يدم طويلا اذ سرعان ما بدأ الخط السياسي الاعلامي ينسجم مع خط الممارسة القتالية وصولا الى اجتماع اللجنة المركزية الموسع في اواسط شباط ١٩٧٦ وصدور نهجان حاملا صرخة المناضلين في وجه الفاشيين: «نحن هنا وان لبنان لا يتسع لوجودنا ووجودكم». فكيف ننظر اليوم لذلك التقرير وما هو حكم المراجعة النقدية عليه؟

١- نهجان وثيقة من وثائق النهج الثوري الاساسية .

ان مطالعتنا للتقرير الصادر عن اجتماع شباط تؤكد على ان لجتنا المركزية الوطنية قد اصابنا في تحليلها للوضع اللبناني وفي الاستنتاجات التي توصلت اليها.

ايها الرفاق اعضاء المؤتمر الوطني الثاني

يكفي ان نطالع الفصل الخامس من فصول «نهجان» كي نقتنع بضرورة اعتباره احدي وثائق حزبنا الاساسية .

ان توجيهات اجتماع لجتنا المركزية الوطنية الموسع ما تزال تتمتع بحيوية تجعلها احدي ضرورات المرحلة الراهنة :

«لقد امتلكت جماهيرنا السلاح وتعلمت على كيفية استخدامه للدفاع عن نفسها وعن قضاياها وان واجب كل الوطنيين والتقدميين يتلخص في الحفاظ على سلاح الجماهير ويحفظها ومواصلة تدريبها واعدادها لمواجهة كل الاحتمالات»^(٦١).

عندما نطالع هذا الكلام الذي صاغه اجتماعنا الموسع في اواسط شباط قبل اربع سنوات ونصف . الا نلاحظ انه دعوة حارة تتجدد كل يوم وكل ساعة منذ ذلك الوقت حتى زمننا الحاضر من اجل تلافي الهزيمة التي تحاول القوى الفاشية الحاقها بجماهيرنا وحركتها الوطنية ومقاومتها الفلسطينية ومن اجل تحقيق الانتصار في النهاية .

ان الحقائق التي صاغها اجتماعنا الموسع هي مبررات اعتماده وثيقة اساسية من وثائق برنامجنا التثقيفي للمرحلة القادمة» .

ان «نهجان» سوف يبقى مرشدا للعمل ما دام في لبنان نهج ثوري يرفع شعاره ويردد مقولته الاساسية :

«اننا لسنا حزبا لشلة من الانتهازيين اقصى ما يطمحون اليه هو الوصول الى البرلمان والتربع على كراسيه الوثيرة . اننا طلاب تغيير جذري وثورة وطنية ديمقراطية تأخذ على عاتقها توفير الاساس المادي والتكنيكي للاشتراكية . لذا، فان المقياس لمستوى الحزب والصورة الي ينبغي ان يكون عليها ليس هو مقياس الوجود والانتشار بل هو العمل على امتلاك القدرة الذاتية التي نستطيع معها ان نقول للطبقات

الرجعية باسم الطبقات الكادحة باسم ابناء شعبنا، نحن هنا وان لبنان لا يتسع لوجودنا ووجودكم (٦٢).

عندما ندقق تقرير لجنتنا المركزية الوطنية نتيقن من انه صحح العديد من المفاهيم الخاطئة التي استغلت عدم وعي الرفاق المنغمسين في لجة العمل لتتسرب الى اعلامنا وتشوه لهجة تعاميمنا وبياناتنا ومجلتنا المركزية خلال الفترة الوجيزة التي سبقت الاجتماع الذي اعاد الاعتبار لشعارات حزبنا التي يتقدمها شعار اسقاط النظام وسمى الحرب باسمها الحقيقي «حربا اهلية» بعد ان كانت تسمى «فتنة او اقتتالا» وتوصف بالرجعية والفاشية وهي اوصاف لا تنطبق الا على جانب وحيد من جوانب الحرب والتي ضوئاً جديداً على مختلف جوانب ازمة النظام العامة وتنفيها وتفاقمها ووقف لأول مرة بجديّة امام البرنامج المرحلي وكشف زيفه واصلاحيته وهزالته ومارس حدا وان كان ضيقاً من المراجعة النقدية.

يمكننا القول ان «نهجان» قد كرس اساساً وبلور دليلاً نظرياً جيداً للحزب ولكنه ليس كافياً اذا ما قيس بحاجة العمل الثوري لنظرية ثورية تقوده واذا ما سئلنا عن قدرة مؤتمرننا الوطني الثاني على تلافي هذا النقص فان جوابنا لن يكون ايجابياً بدون تحفظ ليس لاننا لا ندرك جوهر هذه النظرية وخطوطها العامة فهذا الجوهر متوفر في تقريرنا العام ولكن اكتمال نظرية العمل الثوري في لبنان يتطلب برنامجاً ثورياً كي يشكل وحدة جدلية مع البرنامج الاصلاحى! . . .

ان «نهجان» وثيقة اساسية وهامة من وثائق العمل الثوري في لبنان ولكن اقرار هذه الحقيقة بعد اكثر من اربع سنوات ونصف على صدوره لا يجوز ان يغيب تناقضاته ونواقصه واخطائه انه ككل الوثائق النظرية بحاجة لشهادة الوقائع والخضوع لاضواء المراجعة النقدية وقد اظهرت مراجعتنا لتقرير لجنتنا المركزية الوطنية ما يعاني منه «نهجان» من ثغرات يجب كشفها وجلب الانتباه اليها في مقدمة الطبعة الثانية كي يحمل «نهجان» تصويب اخطائه معه.

٢- تناقضات «نهجان» والدروس المستخلصة منها.

ان مراجعة «نهجان» وكشف تناقضاته وتصويب اخطائه، سنتركها لمقدمة الطبعة الثانية، اما الان فسنتكفي بجلب الانتباه الى عناوينها:

أ- اول اخطاء «نهجان»، يكمن في تكريسه لنظرتنا الخاطئة لموضوعة التعايش السلمى على الصعيد العالمى.

ب- اما الخطأ الثاني، فنلاحظه في اكتفاء التحليل بعرض جوانب الازمة العامة للنظام، وخاصة الجانب الاقتصادى (ص ٢٤) دون استخلاص اهم النتائج التي يفترض ان يبلغها التحليل والتي تؤكد على عجز مختلف فئات البرجوازية اللبنانية عن قيادة تطور المجتمع وتحديث النظام والتي تمثل تفتيداً موضوعياً للفكرة التي تمت صياغة البرنامج الاصلاحى المرحلي على اساسها نعني ادعاء الحركة الوطنية، بأن البرجوازية اللبنانية تمتلك القدرة على قيادة التطور وتحديث النظام اللبناني!

(٦١، ٦٢) نهجان في مواجهة ازمة النظام اللبناني ص ١٦١ و ١٦٤.

لقد ضاعت هذه النتيجة في الصفحات (ص ٤٣، ٤٧، ٧٨) بسبب عدم التركيز عليها.

ج- ونلاحظ تناقضا صارخا بين الكلام الصائب المدرج في الصفحات: ٤٠ حتى ٤٥، والذي يؤكد على احتدام الصراع بين الطبقات الرجعية والطبقات الشعبية الكادحة، وبين كلام الصفحة ١٢٨، الذي يتحدث عن ميوعة التناقض الرئيسي في لبنان!.. خطأ مثير للضحك، بيد ان شر البلية ما يضحك!!.. هذه ابرز الازغاء، التي يفترض في مقدمة الطبعة الثانية ملاحظتها وفضحها، اما الازغاء والتناقضات الازقل شأنًا، فيمكن لعملية المراجعة النقدية ان تقدر مدى الفائدة من تناولها.

سابعا- الحزب يدعو لتشكيل حكومة وطنية ديمقراطية!

١- كانت الازغاء التي انعقدت في ظلها اجتماع اللجنة المركزية الوطنية الموسع مفعمة بنزعات وشعارات ومحاولات التهذئة والمصالحة والوفاق، وكان الحزب يعارض ويرفض، ليقينه انها تصب في تيار الازصلاحية الساعى لعودة الصراع الى دائرته السياسية، على حساب الجماهير وهدرا لتضحياتها، وخلال الفترة منذ اواسط شباط حتى اواسط آذار، كان الحزب يقاوم ويدعو الى المبادرة الثورية وفرض سلطة الحركة الوطنية على مناطقها وخوض الصراع وشن الحرب الازهلية من موقع السلطة، وتعبيرا عن موقفه اصدر حزبا في ١٩٧٦/٧/١٦ بيانا تحت عنوان: «لا للاتفاقية الرجعية المطروحة» عارض فيه اتفاقية «التوازن الطائفي بين اطراف النظام» التي رحبت بها الحركة الوطنية.

٢- كان الحزب يعارض الاتفاقات الطائفية العشائرية التي تحاول انتشال النظام من وهدته وكان الصراع بينه وبين القوى الازصلاحية على اشده. فقد كنا نناضل على جبهتين: نحث الجماهير على متابعة القتال حتى الانتصار، وندعو الحركة الوطنية لمتولى شؤون مناطقها وتفرض سلطتها عليها، وكانوا يتشبثون بحل امني موحد، وانظارهم مشدودة الى الجيش، فما دام الجيش الرجعي محافظا على وحدته، فان الامل في التسوية والوفاق واعادة الصراع الى دائرته السياسية، يبقى مهيمنا على تفكيرهم. وما ان بدأت بوادر التمرد في صفوف المؤسسة العسكرية تبرز الى السطح بقيام جيش لبنان العربي، حتى بادرنا الى طرح شعار «نحو حكم وطني ديمقراطي شعبي»، واصدرنا في ١٩٧٦/٣/١١ بيانا حمل دعوتنا لتشكيل حكومة وطنية ديمقراطية تمثل ارادة الجماهير وتحقق مطالبها العادلة «اذ رأى الحزب ان الفرصة التاريخية التي نعيشها تحتم على سائر اطراف المعسكر الوطني ان تقلع عن اي عمل من شأنه الحفاظ على النظام المنهار، اولاً، وان تتحرر من نير التردد وتتحلى بالاقدام والعزيمة على وضع حد للتآمر الرجعي على المقاومة الفلسطينية وحركة الجماهير الشعبية وانهاء حالة الحرب والاققتال بالاستمرار في تضيق الخناق على الفاشيين وفرض قيام حكومة وطنية ديمقراطية تكون اداة لتحقيق مطالب الجماهير ورغبتها في العيش في ظل حكم وطني ديمقراطي شعبي، ثانياً.

٣- جاءت مبادرة الحزب هذه متوافقة مع تطورات الازحداث. ففي اليوم الذي كان فيه بيان الحزب يوزع على الجماهير، اذيع في المساء نبأ الانقلاب العسكري والمطالبة باقالة رئيس الجمهورية وقد حطم هذا التطور عمليا وحدة الجيش واسقط بالتالي «حلم» الحل الامني الموحد الذي كان يداعب اذهان الازصلاحيين.

لقد اهتم حزبنا بانقلاب الاحدب، وحذر منه واعتبره محاولة لانقاذ النظام من التدهور المستمر الذي وضعه على شفير الهاوية علاوة على انه محاولة من قبل قيادة الجيش للتستر وراء المسلمين من اجل نشر البلبلة في صفوف الشارع الوطني، اما الايجابية الوحيدة له (الانقلاب) فتتمثل بكونه احدث انقساماً في صفوف القوى الرجعية- الفاشية وزجها في حرب اعلامية شاملة.

٤- واثراً حدوث الانقلاب بادر الحزب الى تجديد دعوته لاقامة حكومة وطنية ديمقراطية واصدر بياناً بالمهام التي يتعين عليها القيام بها:

«ان حالة التفسخ التي بلغتها مؤسسات النظام الرجعي العميل، ليست حالة طارئة وانما هي تعبير واضح يعكس عمق الازمة العامة للنظام وفقدان مقوماته لقابلية التطور»

ان الفساد والاحتكار والفاشية والحرب الاهلية ظواهر لا تكشف لنا استفحال ازمة نظام الـ ٤٪ فقط وانما تدعونا الى العمل الجاد من اجل اقامة حكومة وطنية ديمقراطية تتمثل فيها سائر القوى السياسية والاجتماعية المدركة لطبيعة ازمة النظام والمستعدة لتجاوزها، تمثيلاً يجعل من الحكومة اداة للتغيير الجذري الذي تشده الجماهير وتبغيه.

ان حكومة وطنية ديمقراطية تعمل على تحقيق الاهداف التالية:

- ١- توفر الحريات الديمقراطية السياسية والنقابية للجماهير وتطلق مبادراتها الخلاقة.
 - ٢- تعمل على لبنة الاقتصاد الوطني وتحريره من نير هيمنة الرأسمال الاجنبي والتبعية للامبريالية واخضاعه للتخطيط والبرمجة التي توفر لقطاعات الانتاج الرئيسية مستلزمات النمو واطراد التطور.
 - ٣- الحد من التمايز الطبقي على الصعيد الاجتماعي بفرض الضريبة التصاعدية وتخفيض الاسعار والايجارات ورفع معدلات الاجور للطبقات الكادحة وتوفير فرص العمل لكل القادرين عليه.
 - ٤- رسم سياسة دفاعية وطنية تمكن الجيش اللبناني الوطني والمقاومة الفلسطينية والجماهير اللبنانية من اداء مهمتها الوطنية في الدفاع عن الوطن وجعل لبنان قادراً على اشغال موقعه في جبهة مواجهة اسرائيل والامبريالية.
 - ٥- تحرر الثقافة الوطنية من شوائب التبعية للثقافة الامبريالية وسيطرة الافكار الرجعية بتعريب المناهج وتطويرها ودعم الحركة الطلابية وتمكينها من الاسهام برسم السياسة التربوية الوطنية.
- ان قيام حكومة كهذه، كفيل بانتشال المجتمع اللبناني من مأزق الازمة التي يعيشها.
- يا جماهير شعبنا المناضلة.

في الوقت الذي ينهمك فيه اطراف النظام الرجعي في محاولات يائسة لانقاذ نظامهم المنهار من ازمته القتالة، يصبح واجب الحركة الوطنية اللبنانية ان تطرح نفسها طليعة للجماهير وحاملة راية التغيير الجذري، بدلاً من ان تنغمس في لعبه الحلول المطروحة من قبل اصحاب النظام.

ان جماهيرنا المسلحة المناضلة، وضباطنا وجنودنا البواسل ومقاومتنا الفلسطينية المقاتلة الشجاعة،

تمثل في ظل الظرف الراهن الذي تتميز فيه مؤسسات النظام وادواته القمعية اداة قادرة على اخذ زمام المبادرة من ايدي القوى الفاشية، وفرض الحل البديل لكل الحلول المطروحة والذي يتمثل في تشكيل حكومة وطنية ديمقراطية، تأخذ على عاتقها اداء مهمة نقل مجتمعنا من اوضاعه المتخلفة الى اوضاع متقدمة يتوفر في ظلها نمط الحياة اللائقة بشعبنا اللبناني».

٥- لا ريب في ان هذه المهام تعكس وعياً واضحاً ومحدداً لطبيعة المرحلة وبالتالي لطبيعة السلطة المطلوبة. فهذا البرنامج الوطني الديمقراطي، ما زال ينبض بالحياة ويعبر عن مصالح الطبقات والفئات الاجتماعية التي تمثل الغالبية الساحقة من المجتمع اللبناني، بما فيها البرجوازية بكل فئاتها وشرائحها الوطنية. بيد ان البرنامج مقصور على الوضع اللبناني فقط، اما الرضعين: العربي والعالمي، فلم يحدد البيان موقف وسياسة الحكومة المقترحة تلقائهما!..

ان سلطة وطنية ديمقراطية تقوم في لبنان، ليس بوسعها «رسم سياسة دفاعية وطنية» تشكل اساساً لقيام جيش وطني قادر على الوقوف مع المقاومة بوجه اسرائيل والتصدي لاعتداءاتها، دون ان تتعاون مع البلدان العربية التي يهملها امر المواجهة مع اسرائيل والامبريالية من جهة، وتقيم امتن العلاقات مع البلدان الاشتراكية عامة والاتحاد السوفياتي خاصة، من جهة اخرى. لذلك فان المفروض في البيان ان يحدد السياسة الخارجية للسلطة الوطنية الديمقراطية التي يقترحها والتي يجب ان تقوم على اساس انها جزء من المعسكر المناهض للامبريالية والصهيونية والرجعية، والتي تنتهج سياسة وطنية تقدمية خارجية واضحة ومحددة، خاصة وانها سلطة غير عادية، وانما هي سلطة مقاتلة!..

٦- ودعوة للثورة واسقاط النظام.

إن نظرة حزبنا وموقفه خلال هذه الفترة تشبه الى حد بعيد نظرة حزب البلاشفة وموقفه من انتفاضة عام ١٩٠٥، اذ كنا كما كان البلاشفة ضعافاً لا نملك قدرة الحسم العسكرية، ولكن ضعفنا لم يمنعنا كما لم يمنع البلاشفة من طرح شعار الملائم والصائب. فقد طرح البلاشفة شعار «حكومة العمال والفلاحين الديمقراطية الثورية» مقابل موقف المناشفة الذي للبرجوازية وطرحنا شعار «الحكم الوطني الديمقراطي الشعبي» مقابل شعار «الحكم القائم على وفاق اهل النظام الرجعيين» الذي كان الرجعيون والاصلاحيون يرفعونه.

هكذا تابع الحزب التعبير عن خطه السياسي، بشكل متصاعد ومنسجم مع قناعاته وصدرت «الثوري» في اواسط آذار حاملة شعار الثورة، بين سطور مقالها الافتتاحي!

«لنتحرر من التردد ونتحلى بالمبادرة الثورية».

« لقد تسارعت الاحداث في سيرها وتطوراتها ووضوحها، لدرجة اصبح معها بوسع الجميع ان يروا ما نراه من حقائق باتت على مرأى البصر ومدى رؤية العين المجردة... »

« ان الفاشيين سوف يتخذون من تردداً منطلقاً لفرض ما يريدونه، وان اصررت الحركة الوطنية على رفض ما تريد الفاشية فرضه، فان القتال سيتجدد ولكن بمبادرة من القوى الفاشية كما جرت العادة، ومع

تجدده سنعود نلتزم بمواقع الدفاع عن النفس انتظارا لايقاف جديد لاطلاق النار، وهكذا دواليك الى ان يبلغ العجز منا مبلغا نرفع معه «الرايات البيضاء» كما رفعها الاصلاحيون في التشيلي، وساعتها نعص على اصبع الندم ولكن بعد فوات الاوان».

هكذا كنا نلهث وراء «الشعار» دون جدوى، فلا نحن بقادرين على تحقيقه ولا الحركة الوطنية مستعدة لقبوله! ..

٧- لا بديل عن امتلاك القوة العسكرية!

لا بد ان نسجل هنا، ونحن نختم عرض هذه الفترة من اننا رفضنا شعارا آخر يقوم على اساس دعوة الجماهير في المناطق الوطنية لانتخاب لجان شعبية من بينها تتولى السلطة الوطنية، ذلك ان فكرة هذه اللجان مرفوضة من قبل الحركة الوطنية، الامر الذي يجعل قيامها سببا لشق صفوف الحركة الوطنية وستكون له نتائج خطيرة في وقت المعركة من جهة، وقد رنا ان هذه اللجان ستعجز عن فرض سلطتها على مناطقها بدون دعم الحركة الوطنية لها من جهة اخرى.

ان الدرس الكبير الذي يجب ان تستخلصه القوى الثورية، يتجلى في كون الظروف التي نبحت فيها كانت مهيأة فعلا لاقامة سلطة وطنية ديمقراطية وان توفر قوة عسكرية لدى اي حزب ثوري كانت كافية لجر الجميع الى الثورة! ..

ان استيعاب هذا الدرس يدعونا الى البحث عن تأهيل حزبنا بغية استغلال الظروف الملائمة التي يبدو احتمال تكرارها واردا! ..

ثامنا- الحزب في مواجهة التدخل العسكري السوري.

١- النظرة التي حكمت مواجهة الحزب للتدخل العسكري السوري.

منذ اوائل ايار ١٩٧٦ بدأت الحرب الاهلية في لبنان، تدخل منعظا جديدا، بسبب دخول القوات السورية الى الشمال بذريعة ايقاف الحرب الاهلية بالاستناد الى القوة المسلحة. وكان واضحا ان التدخل السوري المسلح سيحدث اختلالا بموازن القوى لصالح الطرف الرجعي عامة، والفاشي على وجه الخصوص. وقبل هذا التاريخ بدأت علاقات المقاومة والحركة الوطنية تتأزم مع دمشق، وقد بلغ التأزم درجة ان المسؤولين السوريين رفضوا مقابلة وفد الحركة الوطنية الذي ذهب الى دمشق قبيل التدخل السوري العسكري، ويوم دخول القوات السورية بحجة حماية المسيحيين في القبيات، صرح نائب وزير الدفاع الاميركي، بان الوضع في لبنان خطير، وان اميركا تعمل على وضع حد للحرب الاهلية. ولم يكن لدى النظام السوري ما يقنع بان تدخله لا يحظى بالموافقة الاميركية. ومهما كانت المبررات فان خطيئة التدخل السوري قد كلفت الشعب اللبناني الكثير من الضحايا والجهد وهي بذلك خدمت مخططات اعداء الشعب بدلا من ان تكون عوناً للمقاومة والحركة الوطنية.

ويكفي ان تضطر سوريا الى اتخاذ قرار بسحب قواتها العسكرية بعد اربع سنوات من اشغالها في قتال كانت في غنى عنه... يكفي قرار سوريا بالانسحاب، للتدليل على خطأ قرار التدخل العسكري

السوري . انها خطيئة تاريخية فادحة ، لا يمكن تلافيتها بدون ان يرمى النظام السوري بثقل كبير الى جانب المقاومة والحركة الوطنية تعويضاً عما سببه من خسائر فادحة للطرف الوطني في الصراع الدموي الذي فجرته الحرب الاهلية التي اشعلها الفاشيون عملاء اسرائيل والامبريالية .

وكان طبيعياً ان يكون لحزبنا باعتباره فصيلاً من فصائل الحركة الوطنية الاساسية ، موقف مناهض للتدخل السوري . فما دام النظام السوري قد اختار الحرب ، فلا مفر من مواجهة تدخله ، وما دامت الحرب سجالاتاً ، فلتكن المواجهة دموية الى اقصى الحدود التي تسمح بها امكانيات الحزب وقدراته القتالية .

ليس هذا الكلام انشاءً ، او لفظة ثورية تقال بعد ان اصبح السوريون في موقف معاكس ومناقض لموقفهم السابق الذي دفعنا لمقاتلتهم . لقد بلغ فكرهم نهايته المنطقية ، والنهاية المنطقية لاي فكر خاطيء ، تمثل بحكم القانون الموضوعي الذي يحكم حركة التطور ، عكس نقطة الانطلاق! . . .

اننا نعيد تسجيل هذا الكلام ليس من اجل ان نظهر بطولة ما كنا نرغبها لولا اننا دفعنا دفعا اليها . في اواخر حزيران بلغ التدخل العسكري السوري اوجهه وبات واضحاً تماماً انها الحرب ، بكل ما تعنيه هذه الكلمة ، بيننا وبين السوريين ، ولم يعد هناك مجال للبحث في اي تكتيك او اسلوب يمكن ان يتبع غير المواجهة المسلحة ، بين الضعيف والقوي ، بين طلائع محدودة العدد ولكنها مدعمة بتأييد الجماهير وبين جيش عصري معد لمواجهة اسرائيل جاء لقمع الجماهير اللبنانية . وردا على تدمير بعض القوى من قسوة السوريين وشدة قمعهم كتبت «الثوري» تجلب انتباه الاصلاحيين الى ان ميدان القتال هو الذي يقرر مصير الصراع وما تبقى من اساليب وميادين فهي ثانوية ، بل ولا يمكنها ان تخدمنا ما لم تستند الى فعاليتنا القتالية! . . .

لا شك في ان قدرات حزبنا متواضعة مما جعل ردنا متواضعا ايضا ولكن ليس هذا هو المهم ، وانما الالم منه اننا لم ندخر امكانية لزدع التدخل ، ولم نبخل بكلمة يمكن ان نتفوه بها او رصاصة تؤذي المتدخلين يمكن ان نطلقها . كانت معركة بكل ما تعنيه المعارك الحربية بين حزب اهم ما يملكه هو التزامه بواجب الدفاع عن الموقف الوطني التقدمي ، وبين قوات عسكرية لم توفر سلاحاً لم تستخدمه من اسلحتها الفتاكة .

ان يعرب شمعون عن اعجابه الفائق بالتنسيق مع القوات السورية اثناء معركة الجبل ، فهذا يكفي للتدليل على خطأ الموقف السوري ، الذي جاء ليوقف الحرب الاهلية فاحترق بنيرانها المستعرة! . . .

اننا بصدد مراجعة ممارساتنا النظرية والعملية ، ومواجهتنا للتدخل السوري قد اصبحت جزءاً من تاريخنا النضالي ، ويهمننا ان ندقق في ممارساتنا ومواقفنا لتبين ان كانت صائبة ام خاطئة ، لذلك سنستعرض هذه الفترة ونحاكمها بذات المقياس الذي اتبعناه في استعراض ومحكمة تاريخنا ، بغية تقييم موقفنا وتحديد السليم والردىء في جوانبه المختلفة ، لكي نستخرج الدروس التي تغني حركتنا وتهدينا الى الطريق الاكثر صواباً وجدية ونفعاً لشعبنا . وكما هي طبيعة الاشياء فلا نتوقع ان تكون اراءنا ووجهات نظرنا ومواقفنا واعمالنا خالية من الخطأ وانما هي مزيج من الصواب والخطأ ، وسنحاول فيما يلي من العرض ان نصنف

هذا المزيج ونغزله بغية اخراج الزؤان منه وتنقيته من الشوائب التي لصقت به كما تلتصق الوحول بعجلات عربات قافلة اية مسيرة تاريخية. فمن يعمل بخطيء، ومن يغوص في الصراع مع القوى الفاشية، لا بد ان يلحق به ما لا يروق له! ..

٢- الثوابت الاساسية في موقف الحزب قبيل التدخل العسكري السوري.

أ- مما تقدم لحظنا، ان الحزب قد رفع شعار «الحكومة الوطنية الديمقراطية» باعتبارها خطوة على طريق اسقاط النظام واقامة نظام وطني ديمقراطي شعبي على انقاضه. وكان هذا الشعار احد الخطوط الاساسية التي ميزت حزب العمل الاشتراكي العربي عن سواه من الاحزاب التقدمية والوطنية. وعندما يتدخل النظام السوري عسكريا لانقاذ النظام الرجعي العميل المنهار، واعادة فرضه على الجماهير اللبنانية وقواها التقدمية والوطنية، فان معارضة الحزب لهذا التدخل ومواجهته بغية الحيلولة دون نجاح مهمته المتعارضة والمتناقضة مع نظرة الحزب وموقفه السياسي تصبح مفروضة ولا مفر منها. ان التصادم بين الحزب والمتدخلين يصبح امرا محتما بحكم تناقض المواقف التي هي في النهاية تعبير عن تعارض المصالح الطبقية التي يمثلها كل من موقف الحزب وموقف النظام السوري! ..

ب- لقد مارس الحزب نقدا مستمرا متواصلًا للحركة الوطنية، بسبب اصلاحية نهجها وتعارضه مع نهج العنف الثوري الذي يلتزمه الحزب والذي يستهدف اسقاط النظام. وقد دخلنا في معارك سياسية وفكرية ونضالية كثيرة نتيجة تعارض موقفنا وسياستنا مع موقف وسياسة الحركة الوطنية، ولدى مراجعة مسيرة الحزب منذ نشوئه حتى التدخل العسكري السوري، يتضح هذا الخط في سياسة الحزب بجلاء تام. وما دمنا نعارض الحركة الوطنية التي نحن جزء منها بسبب عدم اخذها بوجهة نظرنا، فمن الطبيعي ان يصطدم هذا الخط السياسي الثابت في السياسة السورية التي مثلت خروجها واضحا على سياسة النظام السوري المبنية على اساس دعم الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية في المراحل السابقة! ..

ولكن معارضة الحزب للنهج الاصلاحى لم تكن مبنية في يوم من الايام على اساس شق الحركة الوطنية او اضعافها، وانما كان حزبنا وما يزال يمارس عملية النقد للحركة الوطنية من منطلق الرغبة في رفع شأنها وتمكينها من النهوض بالمهمة التي يطرحها عليها الحزب باستمرار، عينا مهمة الثورة اللبنانية، وانطلاقا من التزام الحزب بخط التضامن مع الحركة الوطنية، كانت المجابهة مفروضة ايضا.

ج- وليس سرا، ان حزبنا ضد التسوية السياسية المطروحة للقضية الفلسطينية، ولم ينطلق من معارضة التسوية فقط، وانما انطلق من التزام ثابت بتحرير فلسطين واسقاط النظام الصهيوني واقامة نظام وطني ديمقراطي اشتراكي شعبي على انقاضه، ولذلك فحزبنا كان المبادر الى فضح طابع الحرب الرابعة اللاوطني، وكان ضد وقف اطلاق النار وضد اتفاقات فك الارتباط، وضد «معسكر داوود» فيما بعد.

كانت سوريا متضامنة مع مصر حول قضية التسوية وتلتزم بما تسميه «السلام العادل والدائم»، وبما اننا نعتبر التسوية مع العدو الاسرائيلي، هي ركوع امام ارادة الامبريالية والصهيونية وتنازل عن حقنا العربي في الوطن الفلسطيني، فإن التصادم مع سوريا كان حاصلاً قبل التدخل العسكري بزمن بعيد! ..

د وبما أننا نعتبر الفاشية اللبنانية جزءاً من معسكر الامبريالية والصهيونية والرجعية فكان طبيعياً ان نقف ضد كل من يبادر الى نصرتها ودعمها. ومن هذا المنطلق الثابت في نظرة الحزب وسياسته كانت المجابهة مع السوريين حتمية ايضاً.

هـ - ومقابل مناهضة الامبريالية والصهيونية والرجعية وكل اعداء التحرر والديمقراطية والاشتراكية والتضامن الاممي الكفاحي، كنا مع معسكر الثورة العالمية عامة. ومع بلدان المعسكر الاشتراكي على وجه الخصوص، رغم عدم وجود علاقة معها، الامر الذي جعل نظرتنا قائمة على اساس تقديرنا، لكون سياسة النظام السوري التي قادته للتدخل العسكري في لبنان لا تخدم غير مخطط التسوية المطروحة من قبل اميركا، فكان يقيننا ان هذه السياسة والممارسة القمعية لجماهير الشعبين اللبناني والفلسطيني وقواهما التقدمية والوطنية سوف تقود النظام السوري ايضاً لمناهضة قوى الثورة العالمية عامة وبلدان المعسكر الاشتراكي خاصة.

هذه هي ابرز الخطوط الثابتة في موقف الحزب ونهجه، ومن النادر جدا ان نطالع عدداً من اعداد «الثوري» او تعميماً داخلياً او بياناً جماهيرياً، خالياً من الاشارة والتعبير عن هذه الثوابت في سياسة الحزب ونهجه. وعندما نتابع استعراض ما تبقى من وثائق الحزب التي صدرت خلال هذه المرحلة، سنلاحظ هذه الحقائق بوضوح تام، وقد اضاف التدخل السوري خطأ جديد اليها تجلي في مقاومته ومقارعته.

٣- المواجهة العسكرية مع القوات السورية.

أ- لسنا بصدد عرض لنشاط الحزب القتالي، فعرض الفعالية والممارسة القتالية، سيتولاها تقريرنا العسكري، وانما يهمنا ان نشير الى ان حزبنا كان موجوداً في جميع مواقع القتال، وعلى خطوط التماس وجبهات المواجهة مع الفاشيين، ففي الجنوب كان الحزب يشارك بقوة وبفعل ملموس وكذلك في الشمال والبقاع والجبل وبيروت، وعلى سبيل المثال وليس الحصر، فان الحزب اقام حفلاً تأبينياً يوم ١١ نيسان لشهيديه الرفيقيين حسن عبود وعدنان متيرك، اللذين استشهدا في معركة الهجوم على الكحالة فجر الخميس الموافق ١ نيسان حضره حشد قدر عدده بستة الاف مواطن، في قرية محدودة السكان مما اكد على نظرة التقدير والاحترام الكبيرة التي يحظى بها المكافحون ضد الفاشيين الذين تدخلت القوات السورية لحمايتهم!...

ان العودة للصحف الصادرة آنذاك تؤكد فعالية الحزب ودوره القتالي، وعلى سبيل المثال وليس الحصر نطالع في اعداد جريدتي السفير والنهار الصادرة في ٢١، ٢٧، ٢٨/نيسان/١٩٧٦، ما يؤكد على ان دور الحزب القتالي لم يكن هامشياً، وانه كان مهياً من الناحية القتالية لمواجهة القوات السورية^(٦٣).

(٦٣) في عددها الصادر في ٢١/٤/١٩٧٦ نشرت جريدة المحرر الخبر التالي:

«رد مقاتلو الحركة الوطنية في منطقة الشياح عند الساعة الرابعة من فجر امس هجوماً شنه هذه المرة جيش العقيد المتمرد انطوان بركات، المؤتمر بمشيئة سليمان فرنجية وبطانته وكان معززاً بالليات والدبابات، على مواقع المقاتلين في الثغرة التي يسيطرون عليها داخل عين الرمانة.

بوسعنا ان نملأ مئات الصفحات عن فعالية منظمات الحزب واعضائه، لكن هذا ليس هو هدفنا وانما اردنا فقط ان نشير الى بعض الشهادات عن الصحف التي لا تربطنا بها علاقة لكي نجلب الانتباه الى فعالية الحزب خلال شهر نيسان الذي بدأ اثناء التدخل العسكري السوري يزحف على لبنان. ومعلوم ان فعالية كل حزب تخدم خطه السياسي وفعالية حزب العمل الاشتراكي العربي والاحزاب التي تلتزم النهج الثوري تخدم في النهاية قضية الثورة اللبنانية، التي هي خط ثابت لا نحيد عنه قيد انملة، انه الخط الاستراتيجي الذي يجب ان توظف كل خطوط سياسة الحزب الاخرى في خدمته: نتفق مع الحركة الوطنية، او نختلف معها من اجل قضية الثورة... نقاتل القوات السورية ام نتحالف معها، من اجل قضية شعبنا الكبرى، قضية الثورة... وهلم جرا وهكذا دواليك، كل الخطوط والتكتيكات في خدمة خط الثورة التي نراها كامنة في تفاقم أزمة النظام وتفجرها!..

ب- بمناسبة مرور عام على مجزرة الثالث عشر من نيسان، كتبت الثوري مقالا افتتاحيا تحت عنوان: «بعد عام من القتال يجب ان تسقط الاوهام» اعادت فيه طرح وجهة نظر الحزب في طبيعة أزمة النظام وكيفية حلها: «ان الحل الحقيقي لا يكون بغير الاطاحة بهذا النظام الرجعي الفاسد والمتهاوي، واقامة نظام وطني ديمقراطي حقيقي يحقق مصالح الاكثرية الساحقة من الجماهير ويرعاها ويفجر طاقاتها الوطنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية»^(٦٤).

وفي اواخر نيسان، كتبت تحت عنوان: «سياسة وقف اطلاق النار: حلقات مترابطة لانقاذ النظام الرجعي... والتفاف على انتصارات الجماهير الشعبية»، عارضت فيه سياسة وقف اطلاق النار و«المصالحات الوطنية» التي «انعكست سلباً على جماهير شعبنا الكادحة، وكادت تدفعها لليأس كما

وسبق هذا الهجوم قصف مركز على هذه المواقع، بدأ منذ الساعة الواحدة فجراً، وامتد حتى شمل جميع الشياخ لاهاء المقاتلين وابعادهم عن محور مار مارون حيث تقع الثغرة بغية اقتحامها واستعادتها لتحقيق نصر عسكري حتى ولو كان جزئياً. لكن مقاتلي الحركة الوطنية في هذه الثغرة وفي مقدمتهم مقاتلي حزب العمل الاشتراكي العربي فطنوا لهذه الحيلة وتصدوا لهذا الهجوم بعنف وقوة، واشتبكوا مع المهاجمين واستطاعوا بعد ثلاث ساعات تقريباً، دحرهم وارغامهم على الارتداد الى ما وراء كنيسة مار مارون بعد ان اعطبوا لهم مصفحة وقتلوا منهم اربعة وجرحوا آخرين وتمكنوا من تعزيز مواقعهم الامامية عن طريق السيطرة على بناية قريبة من الثغرة لجهة الشرق».

ونشرت جريدة النهار الصادرة في ٢٧ نيسان ١٩٧٦، ما يلي:

«... واستمر التراشق في خط سوديكو- الخندق العميق وفي محمد الحوت ورأس النبع وعبد الوهاب الانكليزي ومونو، وصرح ناطق عسكري باسم حزب العمل الاشتراكي العربي ان قواته في موقع الخندق العميق «صدت دورية كتائبية محمولة حاولت التقدم من مواقعنا في شارع مونو فاطلق رفاقنا في اتجاهها قذائف « آر . بي . جي » ورشقات من الرصاص فاعطبت الآلية فوراً».

وقد ورد في صحيفة المحرر الصادرة يوم الاربعاء ٢٨ نيسان ١٩٧٦ تحت عنوان: اعتراف كتائبي بقتل ٥ عناصر في هجوم مقاتلي حزب العمل الاشتراكي العربي، تأكيداً فيما يلي نصه:

«واعترفت مصادر كتائبية امس أن عدد المسلحين الذين قتلوا في الاشتباك الذي وقع بينهم وبين مقاتلين من حزب العمل الاشتراكي العربي فجر امس في شارع مونو خمسة، في حين ان حالة جريحين آخرين خطيرة جداً».

(٦٤) الثوري العدد ٢٧ في ١٠ نيسان ١٩٧٦.

عارضت السياسة الداعية لاصلاح النظام وترميمه مؤكدة « على ان اقامة السلطة الجديدة، على انقراض النظام الرجعي المتهاوي هو الهدف الذي يجب أن يستهدفه نضال جماهيرنا لا الغوص في اقبية المفاوضات السياسية واللقاءات مع القوى الفاشية في لجان الحوار والأمن وغيرها »

ان موقف القوى الوطنية الاصلاحية والتزامها بقرار وقف اطلاق النار، اعطى الفرصة مجددا للقوى الفاشية لاعلان المزيد من المواقف المتعنتة، وازدادت الى سجلها الاجرامي موقعة جديدة هي ظهور الشوير وبيت شباب» (٦٥).

هكذا تابع الحزب دعوته لاسقاط النظام الرجعي .

ج- ان حزبا هذه سياسته، لا يستطيع الا ان يكون في طليعة القوى المعارضة والمناهضة للتدخل العسكري السوري . وقد بدأ اعلام الحزب يبشر بخط مواجهة التدخل العسكري السوري تدريجيا وبشكل كان يتصاعد مع تصاعد وتيرة التدخل وفعاليته . وقد عكست الثوري على صفحاتها خط مناهضة السوريين وعبرت عنه كأعنف ما يكون التعبير، وأغلظ ما تكون القسوة وانعدام الرحمة او الشفقة! . . .

د- هكذا، تصاعدت المجابهة، تصاعدا نقلها من ميدان الاعلام الى الاشتباكات المسلحة والتصفيات الدموية على ارض المجاهبات المسلحة، اذ راحت منظمات الحزب تقاوم القوات السورية، بدون هوادة، في عكار حيث قامت مجموعات الحزب بضرب القوات السورية وشن الهجمات المباشرة عليها، كما لعبت نشرة «طريق التحرير» الناطقة بلسان «جبهة المقاومة الشعبية في عكار» دورا تحريزيا واسعا، والامر نفسه يقال بالنسبة لمنظمة الحزب في طرابلس، اذ فقدت شهيدتين من جراء مواجهتها للقوات السورية واتباع النظام السوري، وفي الهرمل وبعلبك قاتلت منظمة الحزب تحت شعار «المقاومة الشعبية». وبلغت فعالية الرفاق درجة ان احزاب ومنظمات الحركة الوطنية اناطت بهم مسؤولية تنظيم عمليات المقاومة الشعبية وقيادتها. اما منظمنا في صيدا. فقد شاركت بفعالية في المواجهة عندما حاولت الدبابات السورية الدخول عنوة الى صيدا.

ولكن ذروة المجابهة العسكرية اتخذت من البقاعين الاوسط والغربي، ميدانها الاعنف والاقسى حيث بدأت منظمة الحزب تعمل تحت اسم «جبهة الرفض اللبنانية». وحيث تصدى رفاقنا لقوات الجيش السوري بجرأة متناهية، بلغت مداها يوم السابع عشر من آب ١٩٧٦، في عملية «تل الزعتر» ضد قيادة القوات السورية، الامر الذي دفع هذه القوات الى اعدام رفيقين من أفضل رفاقنا وأصلبهم التزاماً بنهج العنف الثوري. فرغم أن القوات المتداخلة لم تتكبد خسائر في الأرواح ولكنها لم تتردد عن اعدام سمير شومان وحسين نصار، وتبعتهما بإعدام أحمد الكردي وطارق صخر ونسيم سليمان، بسبب مهاجمتهم للقوات السورية المتواجدة في جب جنين رداً على اعدام سمير وحسين في القطاع الأوسط.

هكذا تطورت المجابهة مع النظام السوري لتشمل كل الميادين والمجالات، ابتداء من ميدان الحوار

(٦٥) الثوري العدد ٢٩ في ٢٦ نيسان ١٩٧٦.

بالكلمة والمفاهيم والشعارات الى ميدان الحوار بالرصاص والمجابهة الدموية وقد دامت هذه المعركة على اشدها، منذ دخول القوات السورية في نيسان وايار ١٩٧٦ الى الشمال حتى دخولها الى بيروت في اوائل تشرين، وموافقة الحزب على وقف اطلاق النار!..

٤- الحقائق والاهام في نظرنا الى النظام السوري.

أ- ان التدقيق في نظرة الحزب الى النظام السوري مثلما يكشف حقائق ثابتة فانه يكشف ايضا اوهاماً يتحتم علينا تصويبها. ذلك اننا مسؤولون عن دقة التعبير وموضوعيته، فإن اخطأنا نتيجة عجزنا، فيجب ان تتكفل المراجعة النقدية الجذرية بتصويب الخطأ. اننا شيوعيون ماديون دياكتيكيون علميون. والشوعية العلمية تتعارض مع الزيف والهروب من مواجهة الحقائق مهما كانت محرجة!..

لماذا قاتلنا القوات السورية، هل لانها سورية؟ ابدا. لقد كانت سوريا في معظم تاريخها الحديث سنداً للوطنيين الوجدانيين في لبنان، وفي العديد من فترات تاريخها الحديث كانت الى جانب الشعب اللبناني، ففي عام ١٩٥٨ وقف عبد الناصر في دمشق يدعم الانتفاضة ضد شمعون، ومنذ ظهور المقاومة الفلسطينية كانت سوريا الى جانبها. فنحن اذن، لم نجابه القوات السورية من منطلق ذاتي أو عاطفي، وانما كانت المجابهة تعبيراً عن تعارض المواقف والآراء بيننا وبينهم حول القضية القومية التي هي قضية مشتركة بيننا، وعند تدخلهم المسلح، اضافوا القضية الوطنية اللبنانية الى جدول التعارضات والاختلافات بيننا وبينهم.

ان رفاقنا الذين جابهوا القوات السورية، لم يذهبوا الى دمشق وانما جاءت هي اليهم، وشتان بين دخولها عام ١٩٧٦، وبين انسحابها عام ١٩٨٠، والضباط السوريون الذين امروا ونفذوا قرارات اعدام اعضاء حزب العمل الاشتراكي العربي لم يكونوا، في حقيقتهم غير مقولات تعكس قضايا الاختلاف بيننا وبينهم!..

لماذا نلتقي وياهم في هذه الظروف رغم ان الدماء ما تزال طرية بيننا؟

الا يدل وقوفنا وياهم في متراس واحد لمجابهة الفاشيين، على ان الخلافات موضوعية وليست شخصية؟

قبل سنتين، بادر رفاقنا في العديد من مناطق بيروت للوقوف الى جانب القوات السورية، بمجرد ان بدأت تشتبك مع الفاشيين، وقد تعرض حزبنا من جراء مبادرته تلك للاصطدام مع احزاب الحركة الوطنية. ومع اننا لم نبادر لدعم القوات السورية لانها سورية او عربية، وانما بادرنا لدعم الموقف السوري المناهض لاعداء القضية الوطنية اللبنانية من خلال اصطدامه مع اعداء الشعب اللبناني... مع ذلك فان عدم وقوفنا موقف المتفرج الصامت كما فعلت بعض الاحزاب الاخرى، ومبادرتنا لحمل السلاح رغم اعتراضهم هم علينا، تجسم دليلاً واضحاً امام الجميع على ان اعضاء حزب العمل الاشتراكي العربي ومنظماته قد تربوا على التزام القضية الوطنية والقومية التقدمية والاستعداد للتفاني في سبيلها، وليس هذا الامر غير عادي، فمن يلتزم بحزب على اساس الاستعداد للتضحية في سبيل تحقيق اهداف شعبنا في

التحرير والديمقراطية والاشتراكية الوحدة والتضامن البروليتاري الاممي ، بدون مقابل ، لا يعود محكوما في تفكيره للترعات الذاتية او العاطفية .

ولكن ليست مبادرة منظمات بيروت هي المبادرات الوحيدة ففي العام المنصرم كانت منظماتنا في بعلبك والبقاع ، المبادرة الوحيدة في دخول المعركة الى جانب القوات السورية ، دفاعا عن ابناء افقا ولاسا ، وغيرها من مدن جرود جبيل وقراها ، وضد الفاشيين . وما تزال منظمات الحزب في طرابلس وعكار على خطوط التماس مع الفاشيين في الكورة وقنات تشارك في المعارك التي خاضها السوريون .

هذا هو حزب العمل الاشتراكي العربي ، وهذه هي منظماته ، وهؤلاء هم اعضاؤه ، مبادرون متفانون ، بدون تردد ، في سبيل قضية شعبنا الكبرى ... قضية الثورة التي سنبقى نناضل من اجلها حتى نتحقق! ..

واذن ، فاننا مطالبون ، بأن ندقق في نظرتنا وموقفنا وممارساتنا ونظهرها على حقيقتها بغض النظر عن ارتياح السوريين او عدم ارتياحهم ، اقتناعهم بها او رفضهم لها ، اعترافهم باخطائهم او تسترهم عليها ، ليس لاننا لا نهتم بالكيفية التي يعالجون بها اخطاءهم ، وانما لاننا مسؤولون عن ممارساتنا ومطالبون بالكشف عن حقيقتنا .

ج- انطلاقا من الموضوعية التي حكمت وما تزال وستبقى تحكم نظرة حزب العمل الاشتراكي العربي ومواقفه ، فاننا مطالبون بان ندقق في رؤيتنا السابقة للاوضاع العربية . ونلاحظ الجوانب المغالية وبالتالي الخاطئة فيها مثلما نلاحظ الجوانب الصائبة . لأن نظرتنا الى النظام السوري ومجاهنتنا مع قواته هي في حقيقتها وجوهرها تعبير عن رؤيتنا للاوضاع العربية عامة ، ولاوضاع مصر وسوريا على وجه الخصوص ، قبل وقوع الحرب الرابعة وقبل دخول القوات السورية الى لبنان .

وعندما ندقق في خلفية رؤيتنا ودوافع موقفنا ، نلاحظ ان تحديدنا لطابع الحرب الرابعة ، واعتبارنا لها حربا غير وطنية ، ليس مفصولا عن قناعتنا السابقة للحرب ، والمعارضة للأنظمة القابلة بالتسوية السياسية . وبما اننا نرفض الاعتراف باسرائيل ونعتبرها مغتصبة للوطن الفلسطيني ، وندعو الى مقاتلتها باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الوجود الامبريالي في منطقتنا ، فمن الطبيعي ان نعتبر السياسة الداعية الى التنازل عن فلسطين وبالتالي الاعتراف باسرائيل ، سياسة غير وطنية .

ولكن عندما اتضحت حقائق جديدة لم نتردد عن تمييز موقف سوريا عن موقف مصر بمجرد اتضاح الفارق بين الموقفين . ان السوفيات والسوريين قد خدعوا من قبل المصريين . انما الحقائق التي توضح فيما بعد لم تلغ المقياس الذي اعتمدناه لتحديد طابع الحرب الرابعة واعتبارها حربا غير وطنية .

ان التسوية السياسية مع اسرائيل كما هي مطروحة حاليا ، لا يمكن ان تتحقق الا على حساب الحق العربي ، والا على اساس الارتقاء باحضان الامبريالية والصهيونية ، ولذلك فان اية حرب تستهدف تحقيق التسوية لن تكون حربا وطنية على الاطلاق . ولكن ما معنى هذه الحقيقة؟

انها تعني ، ان سورية كانت سائرة مع مصر في طريق تسوية لن تؤدي لغير الخيانة القومية . وليس امام الرئيس الأسد وقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكمة في سورية سوى الاعتراف بانها خدعت

من قبل القيادة المصرية، وتوهمت بانها تتضامن مع السادات باعتباره الخليفة الامين لنهج عبد الناصر، والحاكم العربي الجاد في خوض معركة مصيرية مع العدو الصهيوني، في حين انه (السادات) كان ينفذ مخططا اميركيا من اجل الخيانة القومية. مما يؤكد على ان سورية لم تكن هي القيادة القادرة على تقرير مصير الحرب. وان الاهداف التي حددت للحرب بالاتفاق مع القيادة المصرية لم تتحقق لهذا السبب الذي يؤكد على ان قيادة الحرب وتقرير مصيرها كانا بيد السادات وليس بيد الأسد شريكه في الحرب الرابعة!

لقد اتفقت القيادتان المصرية والسورية على خطة الحرب واهدافها وساعة صفر اعلانها ولكن القيادة المصرية، كانت لديها خطة اخرى غير الخطة المعروفة من قبل السوريين والسوفيات، وبموجب الخطة المصرية الاخرى، توقفت القوات المصرية بعد عبور القناة في حين ان الخطة المتفق عليها تقضي بمتابعة الحرب حتى تحرير الممرات والمضايق وليس عبور القناة فقط. وكان هذا اول خرق للخطة المتفق عليها. اما الخرق الثاني فيتمثل بقبول القيادة المصرية لايقاف اطلاق النار دون علم القيادة السورية، ثم تابعت القيادة المصرية استثمارها لنتائج الحرب وتقرير مصيرها دون الرجوع الى شركائها السوريين والسوفيات، متابعة جعلت الجانب السوري عاجزاً عن وضع حد لانفراد القيادة المصرية باستثمار نتائج الحرب وتغيير اهدافها.

إن هذه الوقائع تؤكد على أن القيادة المصرية هي التي قررت مصير الحرب، بسبب خطة الغدر والخداع التي اتبعتها مع شركائها السوريين، ولكن ليس بوسع احد ان يقلل من مشاركة القوات المسلحة السورية في الحرب، ولا تعني النتائج البائسة التي قادت اليها الحرب، ان النظام السوري لم يلعب دوراً هاماً في الحرب، وهو الذي خطط للحرب وقاد جبهة بكاملها.

ان هذه الحقائق لا يجوز اطلاقاً ان تقلل من دور القيادة السورية، ولكن هذا الدور قد استغل من قبل السادات مثلما استغل دور السوفيات وهو دور كبير ايضا.

لذلك، فان اعتبار طابع الحرب الرابعة، غير وطني يبقى اعتباراً صحيحاً، طالما ان مقياس تحديده يتمثل بطبيعة قيادة الحرب واهدافها ولا يتمثل بمن شاركوا في ادائها وساهموا بتحقيق الاهداف التي توختها!..

وتبقى كلمة حول انكشاف حقائق الحرب الرابعة بكاملها. معلوم ان الحقائق التي انكشفت حتى عام ١٩٧٦، كانت كافية للبرهنة على عدم وطنيتها (الحرب). ولكن حقيقة الموقف السوري بقيت غير معروفة تماماً لدينا حتى نشر مذكرات الفريق الشاذلي. فمع ان سوريا قد عارضت وقف اطلاق النار واعترضت على عقد اتفاق فك الارتباط ورفضت اتفاقية سيناء بقوة، بيد ان ذلك كله لم يكن كافياً للاقناع بان سوريا جديرة بالثقة، لانها اولاً، تلتزم بسياسة «السلام العادل والدائم» القائم على اساس الاعتراف باسرائيل، ولانها ثانياً، عارضت وقف النار ثم رضخت وعقدت اتفاقاً بفك الارتباط، ولانها ثالثاً، تهتم بعلاقتها بالسعودية اكثر من اهتمامها بالعلاقة مع الاتحاد السوفياتي رغم انه السند الاساسي والوحيد الداعم لاية حرب طويلة ضد اسرائيل.

د - لسنا بصدد الخوض بتفاصيل الموقف السوري ، ولكننا نقول بثقة ، ان قرارهم القاضي بالتدخل العسكري في لبنان قد اعتمد في الجزء الاكبر منه على الاوهام . ويكفي ان نذكر هنا بتصريحاتهم التي نوهت بأهمية كسب الطائفة المارونية الى جانب الموقف القومي العربي ، اولاً ، وبالخاصة بأنهم تدخلوا من اجل تأمين امن لبنان لانه جزء من امن سوريا ، ولكنهم وجدوا انفسهم في الفخ عاجزين عن الرد على اسرائيل وهي تحتل الجنوب ، وفق توقيت اظهر العدوان الاسرائيلي وكأنه متمم للتدخل السوري ، بحيث باتت المقاومة والحركة الوطنية بين فكي كماشة :

اسرائيل من جهة وسوريا من الجهة الاخرى ، ولم تستغل اسرائيل الموقف السوري فقط ، وانما استغله الفاشيون لتصفية النبعة وتل الزعر وكمل المواقع الوطنية في مناطقهم .

ان القوات السورية التي دخلت من اجل انهاء الحرب الاهلية في لبنان ، والحيلولة دون اسقاط النظام وعملت على ترميم اوصاله ومؤسسته ، وجدت نفسها مضطرة لاتخاذ قرار بالانسحاب دون ان تستطيع تحقيق هدفها هذا ، فكيف يكون القرار صحيحا بعد هذه النتائج كلها؟

هـ - ولكن اذا كانت هذه هي اخطاء القرار السوري والموقف القائم عليه فما هي اخطاء نظرتنا وموقفنا تجاه سوريا؟

ان تحديد الجوانب الخاطئة في نظرتنا وموقفنا يحتاج الى مقياس موضوعي لاكتشافها ولكي نوفر هذا المقياس ، لا بد من التحرر من الذات ، اولاً ، ولا بد من اعتماد مصلحة المعركة ضد اسرائيل والامبريالية ، ثانياً .

وانطلاقاً من هذه الاعتبارات ، علينا ان نتذكر اننا خطأنا الاطلاق بنظرتنا فيما يتعلق بحكمنا على البرجوازية العربية بالعجز ، يوم كنا نناهض التسوية بالطلق ، وكيف ان نظرتنا وموقفنا قد تغيرا بعد زيارة السادات لاسرائيل وعقده اتفاقات «معسكر داوود» . واليوم ايضا نلاحظ في موقف سوريا ما يشابه تلك الحالة . فقبلاً كانت سوريا في نظرتنا تقف في صف اعداء شعبنا ، ولذلك لم نوفر صفة يمكن ان تسيء اليها دون ان نطلقها عليها : الرجعية ، الفاشية ، العمالة ، الخ . واليوم تعود سوريا لمناهضة اعدائنا القوميين الامبرياليين والصهيونيين ، وتخوض حرباً داخلية ضد الاخوان المسلمين ، وتعلن عن ضرورة تسليح العمال والفلاحين وسائر فئات الشعب وتطلق سراح الوطنيين والتقدميين وتدعوهم للمشاركة في الاسهام في المعركة ومعلوم انها هي التي اتخذت قرارها بالتدخل ضدنا ، وهي التي تتخذ اليوم قرارها بدعم كفاحنا ، وبما اننا نلتزم القضية ، ولا ننطلق من نظرة ذاتية ، فلا بد من الاعتراف بخطأ نعت النظام السوري بالعمالة لان النظام الذي ينحدر الى درك العمالة لا يعود بوسعه التراجع كما يحدث اليوم في سوريا . صحيح ان هناك اعتبارات وعوامل متعددة لعبت دورها في الضغط على السوريين مثل وقوف الفاشيين في لبنان ضدهم ، واميركا والعراق وقيام «دويلة سعد الحداد» . ولكن هذه العوامل كلها ما كان يمكن ان تشكل ضغطاً على الموقف السوري لو لم يكن هناك حد معين من التناقض بين النظام السوري وبين الامبريالية والصهيونية والفاشية في لبنان .

لا ريب في ان وصم النظام السوري بالعمالة في ظل ظروف التدخل ، امر غير مستغرب ولا مفتعل

اطلاقاً، اذ ما حوكم بطبيعة ظروفه، وليس منطقياً ولا معقولاً ان تصدق المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية حجة القيادة السورية بانها تدخلت لصالح القضية الوطنية.

لقد كنا نرى توافقاً بين موقف النظام السوري وموقف الامبريالية واسرائيل. ألم تستغل اسرائيل التدخل السوري، لتحتل الجنوب، كما استغل الفاشيون تدخلها لاسقاط تل الزعتر وغيره من المواقع الوطنية!..

اننا لسنا بصدد محاكمة الموقف السوري، بقدر ما نحاول توضيح الظروف التي حددت موقفنا ودفعتنا لاتخاذ قرارنا بالمواجهة للقوات السورية التي وصفناها بالمتدخلة والغازية... الخ. وبما ان حزبنا يحاكم المواقف ووجهات النظر انطلاقاً من التزامه بالقضية الوطنية والقومية التقدمية فانه مطالب بان يعيد النظر بموقفه من النظام في سوريا ويتعامل معه على اساس موقفه (النظام) من القضية القومية ودوره في معركتنا ضد الامبريالية والصهيونية. صحيح ان كل الاجراءات التي اتخذها النظام السوري لحد الان ليست كافية لتمكين سوريا من ان تلعب الدور الذي تتطلبه المعركة القومية وان عدم اقدام سوريا على توطيد العلاقات مع الاتحاد السوفياتي وعقد معاهدة صداقة معه، يبقياها في موقع المراوحة في المكان، بيد ان الاجراءات التي اتخذت اذا ما نفذت وطبقت فانها ستقود النظام الى آفاق رحبة من التطور، قد لا يدرك العديد من اهل النظام نتائجها. لان تعبئة العمال والفلاحين في المعركة ستحفز حركة الصراع الطبقي بين الرأسماليين والملاك العقاريين والادارات البيروقراطية الرجعية من جهة، وبين العمال والفلاحين وسائر الكادحين من جهة اخرى.

الامر الذي سيقود اهل النظام الى حالة جديدة ستضعهم وجها لوجه امام خيارات مصيرية: اما متابعة الواجهة التي حددت سماتها القرارات المتخذة حالياً، واما النكوص والتراجع... اما مع الجماهير وقواها التقدمية والوطنية ومع البلدان الاشتراكية التي يتقدمها الاتحاد السوفياتي، واما مع الامبريالية والرجعية والصهيونية!..

ان التطورات التي تجري على الساحة السورية تمثل منعطفاً في مجرى الاحداث السورية، وبالتالي بالمعركة القومية، عامة وبالساحة اللبنانية، خاصة، بحكم علاقة سوريا بلبنان ودورها فيه، نظراً لهذه الاعتبارات كلها فان القوى التقدمية مطالبة بان تلعب دورها في الصراع وان لا تقف مكتوفة الايدي، يجب ان تؤازر حركة العمال والفلاحين وقواهم التقدمية والوطنية بكل ما تستطيع لكي تضمن التطورات متابعة وجهتها الوطنية والتقدمية.

ان السؤال الذي يواجهنا الان هو:

أين يجب ان يكون موقفنا الطبيعي؟ مع موقف النظام السوري الحالي، ام مع اعدائه؟

اذا نظرنا الى الامور من زاوية ذاتية وعاطفية فان جوابنا سيكون سلبياً على هذا السؤال، وبالتالي نرتضي الوقوف الى جانب الاخوان المسلمين وسائر الرجعيين. وساعتها سيسقط منطقنا الذي بررنا به مجابهتنا للقوات السورية بسبب توافق موقفها مع موقف الفاشية والامبريالية.

ان قوة منطقتنا، ودليل صدق التزامنا بالقضيتين الوطنية والقومية التقدميتين يتطلب ان ندعم بقوة توجهات النظام السوري في تصديه لـ«معسكر داوود» وان نقف الى جانب العمال والفلاحين وقواهم التقدمية والوطنية، وبالتالي نعزز الاتجاهات الوطنية والتقدمية في سوريا. اننا لسنا لبنانيين فقط، وانما نحن حزب شيوعي عربي، ويهمننا ان تكون سوريا موقعا وطنيا تقدميا، أولاً، كما يهمننا ان تتوطد علاقاتها مع البلدان الاشتراكية عامة والاتحاد السوفياتي خاصة. ثانياً. وهذان سببان كافيان لان يحتما علينا موقفاً ايجابياً يقاتل الى جانب جماهيرنا العربية في سوريا ويدعم كل اجراء وطني وتقدمي يتخذه النظام لتعزيز مجابهته للقوى الامبريالية والصهيونية والرجعية. اننا نطالب بتأميم التجارة الخارجية وزيادة اجور الكادحين، وبفرض تسعيرة حكومية لضمان الحد من الاستغلال لجماهيرنا العربية في سوريا ونطالب بمنح الجماهير وقواها الوطنية والتقدمية حرياتها الديمقراطية والنقابية ومشاركتها في المعركة وتسلحها كي تكون عنصراً فاعلاً في مواجهة الرجعية والامبريالية والصهيونية. ومطالبتنا هذه تلزمنا باتخاذ موقف ايجابي، رغم الاقتتال الذي جرى بيننا ورغم دماء الشهداء التي اريقت بسببه!

الفصل الثالث

الحزب خلال مرحلة الارتباك واضطراب الرؤية (منذ اواخر اب ١٩٧٦ حتى اوائل ١٩٧٧).

تميزت هذه المرحلة على قصرها، بظاهرتين: كثافة الممارسة العملية، وكثرة الاخطاء النظرية. وقد توافق حدوثهما (الظاهرتان)، في منعطف كانت تطورات الحرب الاهلية تجتازه، لتستتب السيطرة للقوات السورية على كافة مناطق لبنان ما قبل الليطاني.

كان حزبنا مبادرا في ميدان الممارسة العملية، اذ تميز بقراراته الجريئة التي عبرت عن عمق عدائه للاقطاعيين والملاك العقارين، وشديد ارتباطه بالجمهير الشعبية. وعلى النقيض من ذلك كانت رؤيته النظرية، فقيرة، سطحية، طفولية يسارية!..

في هذا الفصل سنتناول الاخطاء النظرية، اما ممارساتنا العملية فستترك للفصل الخامس ان يهتم بها ويقوم بغربلتها وتطهيرها من الزؤان العالق بها واطهار نقاوتها والدروس المستخلصة منها:

اولا- منطقتان متناقضتان ورؤية مضطربة.

١- عند مراجعة وثائق ارشيفنا، نطالع تعميما لمكتب حزبنا السياسي الوطني، صدر في اواخر آب ١٩٧٦، وتضمن تحليلا مفصلا للوضع اللبناني استغرق ما يقرب من ثلاث عشرة صفحة لم يترك قضية الا وتناولها:

احتمالات الوضع الذي كان سائداً وآفاق تطوره. الحركة الوطنية وبرنامجهما الاصلاحية المرحلي، الادارة المحلية والاحتمالات التي تتجاذبها، السلطة الوطنية الديمقراطية وسعي الحزب لتحقيقها، العلاقة بين المقاومة والحركة الوطنية، نظرة الحزب لجيش لبنان العربي، وجيش التحرير الشعبي، البرنامج السياسي وكيفية اعداده، الشروط التي تبرر انتظام الحزب باطار المجلس السياسي المركزي، النظام الداخلي وتعبئة الجماهير... الخ.

امور كثيرة وهامة تناولها تعميم اواخر آب، سيحاول تقريرنا السياسي التعرض لها بالقدر الذي تسمح به صفحاته.

٢- أ- يقول التعميم:

ان ميزان القوى كان «يميل لمصلحة الحركة الوطنية والمقاومة ومفتوح امام للاحتمالات الثورية الغنية

لتغيير النظام الرجعي المنهار وتوجيه الضربة القاضية لاركانه وتركيبه المتعفن . . « بيد ان تدخل القوات السورية قد اخل بهذا الميزان وقلبه «لمصلحة القوى الفاشية»^(٦٦).

ب- هذه الصورة التي يرسمها التعميم امام انظار العضو بغية تسليحه بوجهة نظر الحزب، تبدو ذات شقين اولهما يتعلق بميزان القوى الذي كان يميل لصالح الحركة الوطنية والمقاومة، ويفتح احتمالات الثورة واسقاط النظام، والذي اختلف وانعكس ميله بعد التدخل السوري، وثانيهما يتعلق بتصوير الواقع الذي كان قائما وقت صدور التعميم.

لقد كان ميزان القوى مختلا فعلا لصالح المقاومة والحركة الوطنية، وكان هناك ظرف ثوري بحكم نشوب الحرب الاهلية، يمثل امكانية لتحقيق تغيير ثوري، بيد ان ذينك الاختلال والظرف، وبالتالي تلك الامكانية لم تكن قابلة للتحويل الى واقع اي ثورة، بحكم غياب العامل الذاتي، ان المكتب السياسي الوطني يتحدث عن الواقع الموضوعي بمعزل عن العامل الذاتي، مع ان توفر شروط الثورة الموضوعية ليس كافيا لتحقيقها، اذ بدون توفر الشرط الذاتي، يستحيل تحقيق الثورة وبالتالي فان احتمال تحقيق الثورة لا يعود احتمالا ممكنا او مفتوحا على حد تعبير التعميم! . .

ان احتمالات قيام الثورة لا تتوفر ما لم يتوفر الحزب او الاداة الثورية القائدة للثورة. وبما ان قضية الاطاحة بالنظام لم تكن مطروحة لا من قبل الحركة الوطنية ولا من قبل المقاومة الفلسطينية. فضلا عن ان حزبنا لم يكن، آنذاك، بمستوى احداث الثورة. لذلك فان الاحتمالات لم تكن مفتوحة امام الثورة رغم توفر الوضع الثوري، ورغم الاختلال الواضح في ميزان القوى لصالح المقاومة والحركة الوطنية قبل التدخل السوري! . .

ان ثورية الوضع، كانت تكمن في الواقع الموضوعي، وفي درجة التوازن التي بلغها الصراع، بحيث اصبح الحاكمون عاجزين عن فرض سلطانهم ويات المحكومون متمردين على سلطة الحاكمين، وفي ظل ذلك التوازن، كان يتجلى عجز الانعزالية- الفاشية عن تحقيق اهدافها التي يتقدمها هدف تصفية المقاومة والحركة الوطنية، من جهة، مثلما كان يتجلى رفض المقاومة والحركة الوطنية وعدم رغبتها في اسقاط النظام واحداث الثورة، من الجهة الاخرى. ولذلك تفشت الازمة بين طرفي الصراع، تفسيا فتح الباب على مصراعيه امام العوامل الخارجية لتلعب دورا اكبر مما يمكن ان تلعبه فيما لو توفرت المبادرة الثورية لدى الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية! . .

ان تصوير التعميم للوضع اللبناني قبل تدخل القوات السورية، ينطوي على نفي تفسى الازمة في الطرف الوطني، مما يظهر الاصلاحية التي تقود الحركة الوطنية، بمظهر ثوري، في حين انها هي التي ضيقت فرصة اسقاط النظام وليس التدخل السوري. ولولا رفضها (الاصلاحية) استغلال الازمة واحداث الثورة لاستحال تفسى الازمة في الطرف الوطني ولعجزت سوريا عن التدخل لانقاذ النظام من السقوط بعد ان يصبح في خبر كان! . .

(٦٦) راجع التقرير العام لمطالعة نص تعميم اواخر آب ١٩٧٦ .

ان تصوير الوضع الذي كان قائما، آنذاك، بهذا الشكل يحمل على الوهم براءة ذمة الاصلاحية . وهذا هو الأمر الذي لم يتبته له مكتبنا السياسي الوطني! . .

ان كشف هذه الملاحظات امر مفيد، ولكن الافيد منه، ان يتعلم حزبنا درسا لا يجب ان ينساه في كل الظروف ومختلف الاحوال . وهذا الدرس يتجلى في وعي خطورة انعدام الوضوح امام قاعدة الحزب وكوادره، خاصة في ظروف المنعطفات التاريخية . .

اننا نلاحظ جهدا مبذولا في صياغة التعميم . ولاول وهلة يتبادر الى ذهننا ان الغرض منه هو تحميل «السوريين» مسؤولية منع الحركة الوطنية والمقاومة من اسقاط النظام واحداث الثورة . ولكننا نفاجأ بالتعميم يقول لنا:

«في خضم الصراع المسلح الذي تخوضه جماهيرنا اللبنانية والفلسطينية منذ عام ونصف تقريبا ، افرزت المعركة واقعا جديداً يتلخص بانحسار سلطة النظام الرجعي عن ٨٠٪ من الاراضي اللبنانية (. . .) دون ان يعقبه قيام سلطة الحركة الوطنية على هذه المناطق .

«ان الحركة الوطنية الاصلاحية التي واجهت ازمة النظام قبل الحرب الاهلية بنهج اصلاحي اعتمد على صيغة النضال الديمقراطي العام والبرلمان كوسيلة واطار للنضالات الجماهيرية، وكان لهذا النهج اثره الفعال في تفتيت النضال الطبقي المتصاعد الذي كانت تخوضه الحركة الشعبية ولجمه وتجييره في نهاية المطاف للمعارضة البرلمانية المتعاقبة لاحد اطراف النظام في محاولة للارتكاز عليه ليدعم طموح الحركة الوطنية الاصلاحية للمشاركة في النظام .

ثم يتابع عرضه لموقف الحركة الوطنية وتأكيديه على نهجها الديمقراطي المسالم ودعوتها لاصلاح النظام ورفضها لاسقاطه وتجاهلها لازمته المتفاقمة التي بلغت «اوجها لدرجة اصبح معها اي تفكير باصلاح النظام من داخله او خارجه كمن يحاول انقاذ مريض ينازع سكرات الموت بالمسكنات» .

ثم يستطرد قائلاً:

«ان الحركة الوطنية لم تكن مستعدة للوضع الجديد وبالتالي جابهت الاحداث بمنطق ظرفي آني ومرحلي منذ انفجار الحرب الاهلية وحتى الان وهذا النهج المتذبذب القائم على ردة الفعل والانفعال والارتجال والتجريبية مسؤول عن غياب شعارات واضحة للمعركة تتمسك بها الجماهير ولا تتراجع عنها الا بالانتصار»^(٦٧) .

ان هذه الحقائق تسقط ادعاء التعميم بأن الوضع مفتوح امام الثورة! . .

ثانيا- الهروب الى امام في مواجهة تطورات الاحداث .

أ- ان واحدا من الدروس الهامة التي يمكن استخلاصها من تجربة الحزب خلال هذه المرحلة والتي يجب ان نستوعبها . . . ان هذا الدرس يتجلى في كون «التطرف اليساري» عندما يواجه المنعطفات الحادة في تطورات الاحداث يهرب الى امام في وقت يهرب فيه اليمين الاصلاحية الى الوراء مما يترك

المجال فسيحا امام مرور العدو.

ان المكتب السياسي الوطني يعترف في تعميمه بحقيقتين ملموستين مناقضتين تماما لشعاراتنا التي كنا نبني موقفنا على اساسها، انه يعترف بسيطرة القوات السورية على الشمال والبقاع وقسم من الجنوب والجبل اولا، ويعترف باصلاحية الحركة الوطنية وعجزها بل ورفضها التام لاستلام السلطة واسقاط النظام، ثانيا، ومع ذلك فانه يسمح لنفسه باستمرار رفع شعار الثورة الوطنية الديمقراطية ويطالب الحركة الوطنية بان تقوم بمهمة التوحيد الوطني للبنان وان تطرح الحلول الجذرية التاريخية^(٦٨).

ب- ونلاحظ خطأ نظرة الحزب الى طبيعة الادارة المحلية اذ وضعها امام احتمالين: اولهما «ان تكون مهيأة لعودة النظام الرجعي» وثانيهما «ان تكون نواة للسلطة الجديدة الوطنية الديمقراطية»^(٦٩).

واضح تماما خطأ وضع الادارة المحلية امام الاحتمال الثاني بعد ان وصلت القوات السورية الى رويسات صوفر وبيات دخولها الى بيروت شبه مؤكد. ان الحزب بدلا من ان يقتنع باستحالة تحقيق شعاره «السلطة الوطنية الديمقراطية» في اواخر آب ١٩٧٦، راح يلهث وراء وهم تحويل الادارة المحلية الى «سلطة وطنية ديمقراطية» رغم انه لاحظ تراجعاً ملموساً من قبل الحركة الوطنية عن مضمون الادارة المحلية وطريقة عملها^(٧٠).

لقد كان الحزب يصرخ وهو على حق بوجه الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية «لا يستطيع اي مواطن الا ان يتساءل: ما الذي يمنع الحركة الوطنية من السيطرة على البنك المركزي والاذاعة والبريد والهاتف والماء والكهرباء وتجريد مومياءات ووثغابين النظام الفاسد من قوتهم المستندة الى شرعية وجودهم ليقعوا صرف رواتب الموظفين والعاملين في هذه المؤسسات وغيرها»^(٧١).

فعلا ان عدم حسم مسألة السلطة واستلامها كان هو السبب الرئيسي الكامن وراء اضعاف الصمود الجماهيري. ولكن هل تبرر صرخة الحق هذه تحديد مهمة للحزب هي اقرب للاوهام منها الى الحقائق ان لم نقل هي الاوهام بعينها؟

وبناء على هذا الاحتمال الثاني الذي يتوقع الحزب تطور الادارة المحلية وفقه، حدد المكتب السياسي الوطني ست مهام لمنظّماته تقدمتها المهمة التالية:

«النضال النظري والسياسي والعملي لترسيخ القناعة المشتركة لدى اطراف الحركة الوطنية بضرورة حسم مسألة السلطة السياسية ومباشرة التصدي لمهام الثورة الوطنية الديمقراطية لبناء لبنان الوطني الديمقراطي»^(٧٢).

واضح ان هذه المهمة ليست اكثر من امنية ورغبة مستحيلة التحقيق في آب - ايلول ١٩٧٦، وكان يمكن ان يكون منطق المكتب السياسي الوطني مقبولا لو اقتصر توجيهاً على المهام الخمس الباقية. لان النضال النظري والسياسي والعملي من اجل ترسيخ القناعة بضرورة المباشرة بتحقيق مهام الثورة الوطنية

(٦٧-٦٨) المرجع السابق نفسه.

(٦٩-٧٠، ٧١، ٧٢) المرجع السابق نفسه.

الديمقراطية لبناء لبنان الوطني الديمقراطي يجعل العضوية عيش وهم امكانية تحقيق الثورة عيشا يقيه عاجزا عن رؤية حقائق الوضع التي تتقدمها حقيقة الهيمنة السورية وعزمها على دخول بيروت، الامر الذي يخلق لديه ردة فعل مربكة بسبب مفاجاته وعدم اعداده وتهيئته لاحتمال دخول السوريين ولكيفية مواجهتهم. وعلاوة على ذلك فان هذا النمط من التثقيف قد يترك انطبعا لدى العضو مشوشا عن «الاشتراكية» فيتوهم ان ما تقوم به الادارة المحلية هو التطبيق المباشر لمهام الثورة الوطنية الديمقراطية التي يقودها الحزب! ..

ج- انا حزب طليعي ومعلوم ان الطليعة تتكون ببطء ولذلك فان عامل الزمن في عملية نخوين الحزب الثوري عامل مهم ولا مفر من اخذه بالحسبان. فلكي تنخرط العناصر التي تمثل طاقات شعبية كامنة في اطار العمل الثوري فانها بحاجة الى دوافع عديدة يتقدمها دافع نضج الواقع الموضوعي، ووضوح مفهوم العمل الثوري. وبما ان العاملين مرتبطين ببعضهما بحكم ارتباط الموضوعي والذاتي، فان الحرث بصبر وطول نفس صفة يجب ان تتحلى بها قيادة الحزب الثوري. علينا ان نطرح الشعار ونبلور المفهوم ونحدد اساليب الكفاح الملائمة لطبيعة الواقع الموضوعي ونترك للجماهير حرية الاختيار وان نحترم اختيارها اذا اردنا فعلا ان نكون طليعتها لان الجماهير تتعلم اكثر مما تتعلم من تجربتها الخاصة.

وانطلاقا من هذه البدهيات، فقد طرح الحزب امام الشعب اللبناني طيلة عام ١٩٧٥ واوائل عام ١٩٧٦ وعلى وجه التحديد بعد تشكيل جيش لبنان العربي وحركة الاحدب، شعارات السلطة الوطنية الديمقراطية، اذ لم يبق آنذاك امام الشعب بعد انهيار الجيش غير الميليشيات الفاشية والحرب الاهلية اي ليس امامه سوى خيار وحيد ان اراد التخلص من الحرب الاهلية ومن احتمال تكرارها كل عشر سنوات على حد تعبير بعض اقطاب النظام. . . ليس امامه ان اراد ان يتحرر من الحرب سوى القضاء عليها. فحين يلجأ الفاشيون الى شن حربهم الفاشية على الشعب لا يبقى حل غير شن الحرب الثورية ضد الحرب الفاشية بغية القضاء عليها والتحرر من شرورها. ولكن هل يمكن لشعبنا ان يقضي على حرب الانعزاليين الفاشيين دون ان يقضي على سلطتهم وهل بوسعنا ان يقضي على سلطتهم بدون اسقاط النظام الرجعي بثورة وطنية ديمقراطية.

لذا، كانت الضرورة تدفعنا لرفع شعار السلطة الوطنية الديمقراطية في مناطق الحركة الوطنية كخطوة اولى على طريق الثورة يوم لحظنا انهيار الجيش في اذار ١٩٧٦. ولكن الظروف تغيرت بعد دخول السوريين ووصولهم الى رويسات صوفر في آب ١٩٧٦ والفرق كبير بين الوضعين.

اننا نزعم القيام بصياغة مفهوم استراتيجية الثورة اللبنانية ومعلوم ان زعمنا هذا لا يستند الى اساس غير رغبتنا الشخصية في ان ننجز هذه المهمة اولا، ويستند الى مراجعة تجربتنا ودراستها واستخلاص اهم دروسها كبرهان ودليل على صدق رغبتنا وجدية محاولتنا، ثانيا، وهذان الامران يستندان للوضع الناشيء بفضل الحرب الاهلية، اذ بدون نضج الظرف الموضوعي تبقى الرغبة تخلق باجواء الخيال والنزعات الذاتية، ثالثاً.

وفي ضوء هذه البدهيات، فان استمرار الحزب برفع شعار السلطة الوطنية الديمقراطية حتى آب

أيلول- تشرين ١٩٧٦ ، كان خطأ ، ذلك ان التغيير الذي طرأ على الظروف كان يحتم على الحزب انزال شعاره ، لان التغيير كان كبيراً بين آذار وآب .

ان مطالعتنا للفصل الثاني من هذا القسم توضح ان بيان الحزب الذي صدر في الثالث عشر من آذار ١٩٧٦ ، كان خطوة اولى غير شاملة ولكنها وضعت لهداية اية سلطة وطنية ديمقراطية قد تقوم بناء على دعوة الحزب ، بيد ان ما طرحه البيان لم يكن اكثر من شعار وقد كان الحزب واعياً لهذه الحقيقة وكان الغرض من طرحه القاء المسؤولية على عاتق الاحزاب الاصلاحية اولاً ، والضغط عليها ثانياً . ولكن ظروف اوائل آذار ١٩٧٦ غير ظروف اواخر آب ١٩٧٦ فقبلاً كانت الحركة الوطنية والمقاومة تسيطران على ما يزيد على ٨٠ بالمئة من الوطن اللبناني وقبل انهار الجيش وتمزق الى جيوش التحقت باطراف الصراع . في حين ان الوضع في آب ١٩٧٦ قد تغير ، اذ انحسرت سيطرة الحركة الوطنية والمقاومة عن كل الشمال والبقاع وبعض الجنوب والجبل باعتراف التعميم نفسه وحل الجيش السوري محل الجيش اللبناني المنهار وهو جيش يشكل ضعف الجيش اللبناني من حيث العدد . ويفوقه بدرجات من حيث الكفاءة وجدية القتال فضلاً عن ان بعض جيش لبنان العربي وبعض المقاومة والحركة الوطنية قد انحاز الى الطرف الاخر .

فاذا اضفنا هذه المتغيرات الى عدم وجود استراتيجية للثورة تحدد بدقة المطلوب من الحركة الوطنية فكيف يصح ان نستمر برفع الشعار رغم تغير الظروف ونعتبر ذلك كله خطأ ثورياً .

ان شعار السلطة الوطنية الديمقراطية في المناطق الوطنية شعار تكتيكي طرحه الحزب على الحركة الوطنية والجماهير انطلاقاً من رؤيته لملاءمة الظروف بعد انقسام الجيش وانقلاب الاحدب وكان غرض الحزب ان يجرى الجماهير للضغط على الحركة الوطنية كي تخطو خطوة الى امام . ولكن حتى في حال تبني الاصلاحية له فانه يبقى شعاراً تكتيكياً طرحه الحركة الوطنية بغية الضغط على اهل النظام واجبارهم على تشكيل حكومة تشترك فيها هي على اساس معالجة الازمة المتفاقمة ووضع حد للحرب الاهلية . ومعلوم ان اقامة السلطة الوطنية الديمقراطية في المناطق الوطنية هو الوسيلة الوحيدة التي تؤكد جدية التزام الحركة الوطنية ببرامجها المرحلي وتصميمها على وضع حد للحرب الاهلية وبدون ان تبرهن على هذه الجدية والتصميم فانها تبقى عاجزة عن لعب دور ضاغط في الساحة . ومعلوم ايضا ان تشكيل مثل هذه الحكومة التي تكتسب صفتها الوطنية والديمقراطية من مشاركة الحركة الوطنية وما تحققه من مكاسب اجتماعية اقتصادية سياسية للجماهير ومن كونها (الحكومة) خطوة تكتيكية نحو الثورة . . . ان تشكيل هذه الحكومة هدف تكتيكي يخدم هدفاً استراتيجياً آخر مرتبطاً به ، هو هدف الثورة واسقاط النظام في مرحلة لاحقة تتبلور بعد فترة زمنية تنشب خلالها الازمة من جديد ، بسبب الاختلافات التي سيثيرها برنامج الحركة الوطنية الاقتصادي- الاجتماعي السياسي الذي يستهدف احداث التغيير الجذري والذي يجب ان طرحه بعد تهيئة ظروف ملائمة واعداد الجماهير وتنظيمها في اطار تعبئة عامة حول مطالب شاملة تمس مختلف نواحي حياتها . وبدون هذه الخطة التكتيكية التي تتخذ من شعار السلطة او الحكومة الوطنية الديمقراطية ستارا لاجبار الرجعية المحلية وتهدة ردود الفعل الخارجية المضادة وتجنيد القوى التقدمية العالمية لصالح مسألة التغيير الجذري . . . بدون هذه الخطة التكتيكية يكون هذا الشعار استراتيجياً اي هدفاً نهائياً من شأنه ان يفرغ كفاح الجماهير من مضمونه ومحتواه اذ لا يبقى منه غير مشاركة بضعة افراد وتحقيق مكاسب مؤقتة

يتخذ منها اهل النظام ستارا لعبور تفاقم ازمتهم وتهديتها كي ينقضوا بعد فترة على الحركة الوطنية ويسقطوا الحكومة ويغدروا بالجماهير! . .

المهم ان الحزب طرحه في اوائل اذار ١٩٧٦ بغية القاء مزيد من الضؤ على تقاعس الاصلاحية عن المبادرة الثورية الضرورية ورفضها استغلال محنة اهل النظام وتفجر ازمة نظامهم وامتناعها عن الاستجابة لانقاذ الجماهير من المحنة التي تعانيها من جراء اشتداد وتيرة الحرب الاهلية وتراكم الابعاء على عاتقها (الجماهير).

يقول لينين: «ان الحرب تضع في جدول الاعمال شعار الثورة الاشتراكية، الشعار الذي تشتد ضرورته بقدر ما تضغط اعباء الحرب بمزيد من الثقل على اكتاف البروليتاريا ويزداد دور البروليتاريا فعالية في اعادة بناء اوروبا بعد فظائع البربرية الوطنية الحالية. .» (٧٣).

واضح ان الاحزاب التي كان يطالبها لينين برفع شعار الثورة الاشتراكية هي احزاب الامة الثانية التي اعلنت عام ١٩١٤ اي وقت طرح الشعار تخليها التام عن بيان بال وانحيازها الى صف البرجوازية الامبريالية وخيانتها للطبقة العاملة. ولم يكن لينين مخطئا بطرحه لشعار الثورة الاشتراكية وانما كان شيوعيا مبادرا يستغل ظرفا ثوريا لي طرح شعارا ملائما وقادرا على تحريض الجماهير على الامبريالية والاصلاحية العمالية في آن معاً ودفعها (الجماهير) لتخوض غمار الحرب الاهلية دفعا لا يمكن أن يتحقق ما لم تر الجماهير امامها هدفاً واضحاً وجديراً بالتضحية ومعلوم ان لينين هو القائل باستحالة حدوث الثورة بدون نشوب وضع ثوري. وقد نشأ هذا الوضع في لبنان منذ اوائل عام ١٩٧٥ وبلغ ذروة نضوجه في تفكك الجيش وانقسامه وانهار النظام في اذار ١٩٧٦ وكان افضل شعار لتلك المرحلة هو اقامة سلطة وطنية ديمقراطية في المناطق الوطنية تتخذ منها الحركة الوطنية قاعدة لمتابعة الحرب وموقفا للمساومة ودعوة اهل النظام للتفاهم على حل مؤقت لتفاقم الازمة. وسيكون بكل تأكيد حلا وسطيا وهم يقبلونه على مضض سعيا منهم للتنازل عن الجزء على امل الحفاظ على نظامهم واسترداد ما تنازلوا عنه مجبرين بعد فترة. بيد ان مجرد تنازلهم سيجعلهم في قبضة القوى الثورية لدرجة يفقدون معها قدرتهم ليس على استرداد الجزء وانما سيعجزون عن الحفاظ حتى على مشاركتهم في السلطة.

يتضح مما تقدم ان شعار الحكومة الوطنية الديمقراطية في المناطق الوطنية شعار تكتيكي طرحه الحزب في ظروف ملائمة ويهدف تعرية الاصلاحية وتحريض الجماهير عليها ولم تكن نعيش وهما بخصوص موقف الحركة الوطنية ورفضها لدعوة الحزب ولكننا كنا محقين في المبادرة واستغلال الظرف دون المراهنة على الاصلاحية.

كان علينا ان ننزل شعار السلطة الوطنية الديمقراطية والثورة الوطنية الديمقراطية ونكتفي بالضغط من اجل تحسين اوضاع الادارة المحلية ونعد القواعد الحزبية اعدادا محكما للانتقال للعمل السري جزئيا مستفيدين من تجربة منظماتنا في كل من الشمال والبقاع وهي تجربة مزدوجة تحتوي الاربك والمواجهة.

(٧٣) الحرب والاشتراكية الديمقراطية الروسية م^١ ج^٢ ص ٢٢٧ .

ففي الشمال ارتبكوا ثم تلافوا ارتباكهم ونظموا المقاومة الشعبية بشكل جيد ومفيد. وفي البقاع واجهوا وقاتلوا ثم ارتبكوا لدرجة كادت تنهار معها المنظمة. وبما اننا امتلكننا هاتين التجربتين، كان علينا ان نعد رفاقنا وننظم اوضاعنا خلال فترة آب وايلول ونرسم خطا نضاليا يجعل من منظمة بيروت منسجمة مع الخط القتالي الذي مارسته منظمات الحزب في كل من الشمال والبقاع بدلا من خط الثورة اللفظية والموافقة على وقف النار بمجرد دخول السوريين الى بيروت الامر الذي فاجأ بقية المنظمات واربكها.

ان خطة كفاحية ما، تتطلب لكي تكون ناجحة، ان تقوم على اساس فهم القانون الاساسي الذي يحكم المعركة اي فهم العلاقة الجدلية التي تربطنا بالعدو. ومعلوم ان فهم هذا القانون العلاقة امر لا ييسر للمقاتلين ذوي الثقافة العلمية المحدودة. فهؤلاء قد يتحمسون للقتال ولكن القيادة تتحمل مسؤولية توظيف حماسهم بشكل سليم ولذلك تحتم الضرورة افهامهم متى يتوجب عليهم ان يصمدوا حتى الاستشهاد ومتى يتحتم عليهم ان يتجنبوا المواجهة مع العدو. لذلك فان رفع شعار السلطة الوطنية الديمقراطية بعد اختلال القانون الاساسي الذي يحكم اطراف الصراع نتيجة انهيار وحدة المؤسسة العسكرية في اوائل اذار ١٩٧٦ لصالح الطرف الوطني كان صحيحا. ولكن بعد ان دخل الجيش السوري وسيطر على اغلب المناطق اللبنانية واختلت العلاقة لصالح الفاشيين- الانعزاليين، فان الموقف الصائب كان يحتم انزال شعار السلطة الوطنية الديمقراطية واقفال باب الحديث عن الثورة الوطنية الديمقراطية لان استمرار التزامه من قبل الحزب يعني استخفافا بالاختلال السلبي- بالنسبة لنا- الحاصل في القانون الاساسي الذي يحكم الحرب بيننا وبين العدو وبالتالي فهو استخفاف بقوة العدو تحذر من مغبته الاستراتيجية العسكرية العلمية وتصم دعائه بالطفولية اليسارية اي الانتهازية التي تقلل من قوة العدو وحجمه.

ثالثا- الشعارات والقواعد التي اساء الحزب فهمها.

١- مما تقدم لحظنا مدى الاساءة التي الحقناها بشعار «السلطة الوطنية الديمقراطية» وشعار «الثورة الوطنية الديمقراطية» وفيما يلي سنقف امام شعار آخر اسأنا استعماله ايضا، عينا شعار «جيش التحرير الشعبي»:

تناول التعميم موضوع المراجعة والنقد جيش التحرير الشعبي تناولا خرج عن الموضوعية ليتحدث عن انجاز مهمات نعرف مسبقا عدم قدرتنا على ادائها اذ سمحنا لانفسنا بالقول «يهمنا من منطلق المسؤولية أن لا يصبح شعار «جيش التحرير الشعبي» للاستهلاك اللفظي ونحن نتحمل مسؤولية كبيرة في السعي الجاد لتحويل هذا الشعار إلى عمل ملموس حقيقي شكلاً ومضموناً نظراً لفهمنا العميق العلمي» (٧٤).

ان السؤال الذي يواجهنا ونحن نراجع كلامنا الذي سطرناه قبل ما يقرب من اربع سنوات هو: هل ان سعينا الجاد قد حول فعلا «هذا الشعار الى عمل ملموس حقيقي شكلا ومضمونا» وهل كان فهمنا فعلا عميقا وعلمياً للمعركة الدائرة آنذاك؟

(٧٤) راجع تعميم اواخر آب ١٩٧٦ في الهامش ٣١٦ من تقرير الوثائق العام.

لقد ادركت قيادة الحزب تناقض شعار جيش التحرير الشعبي مع البرنامج المرحلي، بيد ان ادراكها هذا لم يدفعها لادراك ان القضية سياسية اولا، وفي الاساس قبل ان تكون عسكرية او تنظيمية وبالتالي فان واجب قيادة الحزب ان تشرح للحركة الوطنية والجماهير الشعبية ظروف نشأة هذا الجيش وشروط تكوينه لا ان تقفز على هذا الموضوع لتتحدث عن الشروط التنظيمية والعسكرية المطلوب توفرها لضبط حركة هذا الجيش الذي لم يكن سوى شعار من شعارات سوق عكاظ «الاصلاحية».

كان على قيادة حزبنا ان تشرح ظروف نشأة الجيش الشعبي وشروط تكوينه وتخرج من هذا الشرح بنتيجة تؤكد فيها للعضو والصديق وعبرهما للجماهير ان الاصلاحية تعبت بالقواعد الثورية والشعارات السياسية المعبرة عنها. ولدى المقارنة بين توضيح صورة الجيش الشعبي وبين واقع الحركة الوطنية سيخرج العضو والصديق والمواطن بزيف منطوق الاصلاحية وبديماغوجيتها. في حين ان تثقيف الاعضاء بشروط انضباط حركة جيش شعبي لم يقم بعد، قد اوحى للعضو بجدية تطبيق شعار لم يطرح للتطبيق وانما طرح للاستهلاك المحلي باعتراف التعميم نفسه!

كان على الحزب ان يقول للاعضاء ان جيشا شعبيا يرتبط بنهج اصلاحي لا يمكنه ان يحرر لبنان وليس بوسعه ان يحقق الثورة بدلا من ان يبني قصورا شاهخة على رمال متحركة.

ان القضية الهامة التي التقطها المكتب السياسي، تتمثل في ربط الجيش الشعبي بالخط السياسي قد ضاعت في ركاب الاوهام التي حلمت قيادة الحزب بتحقيقها. لقد اصاب المكتب السياسي الوطني حين قال ان «مهمة جيش التحرير الشعبي هي جزء رئيسي من مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية». . . ولكنه كشف عن انه لم يكن يطبق قاعدة هامة من قواعد حرب التحرير الشعبية وشروطا اساسيا من شروطها وانما كان يكرر كلاما قرأه في الكتب دون ان يراعي ظروف لبنان وشروط تطبيق هذا الشعار.

وبتعبير آخر ان المكتب السياسي الوطني قرأ كلاماً عسكرياً دون أن يدرك طابعه السياسي الخاص الذي يستمد من ظروفنا ولذلك جاء فهمه غير عميق وغير علمي.

لقد تحدث التعميم في الصفحة (٥) منه عن ضرورة ان يكون جيش لبنان العربي هو الجيش النظامي للحركة الوطنية وفي نفس الوقت راح يتحدث للاعضاء عن ضرورة تطوير صيغ العمل العسكري المشترك وتوحيد ميليشيات احزاب الحركة الوطنية في جيش تحرير شعبي. هنا نلاحظ تناقضا انطوى عليه اقتراحنا بوجود جيشين للحركة الوطنية: جيش لبنان العربي وجيش التحرير الشعبي.

ان درسا مهما يجب على حزبنا ان يتعلمه اذا ما اراد لكفاح شعبنا ان يبلغ النصر وهذا الدرس يقول ان الرؤية السياسية الصائبة هي اساس نجاح الانتفاضة المسلحة وعليها تستند قوانا العسكرية ومنها يستمد جيشنا الشعبي قوته المعنوية والمادية التي تمكنه من دحر العدو.

رابعا- رغم الفشل فان المبادرة رائدة!

لا ريب في ان قيادة حزبنا كانت جريئة جدا عندما اتخذت قراراتها بمصادرة املاك وبيساتين كبار ملاك الارض بيد ان خطأ هذه الجراءة يكمن في جانبيين يجب ان يتجنبهما الحزب في المستقبل، اولا انفراد

الحزب بهذا العمل الكبير والخطير مما جعله يتحمل لوحده تبعات عمله وكان طابعها (التبعات) الغالب سلبيا بحيث تحولت المشاريع الى عبء على كاهل الحزب وساعدت على افساد بعض اعضائه وكوادره اذ انغمسوا في الصرف والقبض لدرجة وقعوا معها بما حذر منه القول المأثور: المال السايب يعلم الناس الحرام. اما الجانب الثاني الخاطيء في جراءة الحزب فيتمثل في انها جاءت متأخرة جدا واتخذت في ظل ظروف غير مناسبة ومع ذلك فالقيادة بدلا من ان تتحدث بتواضع وتجعل من الضرورة الملحة مبررا لاقدامها على مثل القرارات كي تتجنب نشر الاوهام بين الجماهير راحت تراهن على التجربة قبل ان تلمس نتائجها. ان الفشل الذي انتهت اليه تجربة المصادرة لا يجوز ان يشكل رادعا للحزب يمنعه من تكرارها (التجربة) لانها من اهم وسائل تعبئة الجماهير اذا ما تحققت في ظروف ملائمة. وحزبنا كان على حق في اجراءاته من حيث المبدأ لولا خطاه في تقدير ملاءمة الظروف ولولا الارتجال وانعدام التحضير المسبق ولولا تحميل التجربة اكثر مما تحتمل اذ اعتبرناها ثورة وحلقنا مع اوهاهما حين قدرنا انها (الاجراءات) ستجر الحركة الوطنية لاقامة سلطتها الوطنية على مناطقها. (سنعود الى هذا الموضوع في الفصل الخامس من هذا القسم).

خامسا- عودة الى المنطق والرؤية الموضوعية.

لم يمض وقت طويل على صدور التعميم الذي يمكن تسميته بدون مبالغة بتعميم التخبط واللفظة الثورية حتى اجتمعت قيادة الحزب في السادس من ايلول واصدرت تعميما من وقفها امام تطورات الاوضاع نطالع فيه كلاما منطقيا ورؤية موضوعية دون تنازل عن معارضة الحزب للتسويات والمساومات الرخيصة. فالثالث والعشرون من ايلول ليس اكثر من امتداد لتطورات الاحداث وانتخاب سركيس لن يوفر حلا سحريا للازمة ثم اهتم في عرض صورة التناقضات الثانوية امام القاعدة الحزبية كي تلحظ جانب الضعف في ثورة الخصوم الذين راحوا يهولون بقضية الحسم العسكري بغية ارباب الجماهير وترويضها واحتوائها! . .

هكذا بدأ منطق الحزب يعتدل بعد اسبوع من تعميمه السيء: «اننا ونحن نضع امامكم كما تعودنا الحقائق بكل جراءة ثورية لنضع بالمقابل الاجراءات والمخططات الكفيلة بمواجهتها ضمن امكاناتنا وطاقاتنا. .»

«ونحن نطرح امامكم احتمالات تطورات الاسابيع القليلة القادمة ينبغي ان نستعد ايضا الى احتمالات حدوث ظروف نضالية صعبة، ان ذلك امر وارد ينبغي ان ننتبه له ونتخذ جانب الحذر والتحسب الذي لا يعني بشكل من الاشكال الجبن والتردد. انما يعني التفكير جديا بتحويل تنظيمنا الى تنظيم سري مسلح تحت الارض على ضوء تأزم الاوضاع وزيادة الضغط الرجعي» . .

ونلاحظ في وقفة قيادة الحزب هذه، وتعميمها الصادر في السادس من ايلول اهتماما متزايدا بالجنوب يلمس العضو بوضوح انتقال جهد الحزب الى الساحة الجنوبية بغية مواجهة اسرائيل والعصابات الفاشية.

«اننا ازاء الوضع في الجنوب نتحمل مسؤولية خاصة تاريخية كبرى لمعالجة هذه الظاهرة الخطيرة. اننا في الوقت الذي نتوجه فيه لدعم صمود المواطنين وتقديم ما نستطيع من خدمات لهم فاننا نتوجه كذلك

لابعاد هذه المنطقة عن دائرة الصراع الانعزالي الطائفي الرجعي .» (٧٥).

ولكن لا بأس فهنا وعد يحاول الحزب تحقيقه . والفرق كبير جدا بين طرح الآمال والسعي لتحقيقها، وبين طرح الشعارات واعتبارها حقائق ثابتة .

سادساً- كونفرانس ايلول يكرس الارتباك واضطراب الرؤية .

١- كان مفروضا ان يشكل تعميم السادس من ايلول نقطة انطلاق لفهم الواقع ووضع حد لنهج المغامرة اليسارية الذي رسمه تعميم آب، بيد ان خط المغامرة سرعان ما عاد للهيمنة على عقل الحزب ورسم سياسته .

٢- كنا نلهث وراء شعار الثورة وتثوير الاصلاحية . وفي اجواء هذا اللهث وتفاقم حالة التراجع والانحسار انعقد بناء على قرار المكتب السياسي الوطني وبشكل مخالف لنصوص النظام الداخلي المجلس الحزبي العام (الكونفرانس الثاني) خلال يومي ٢٠-٢١ ايلول ١٩٧٦ لكوادر الحزب في منظمات بيروت والشوف والجنوب وبغياض كوادر منظمات البقاع بعلبك وعكار وطرابلس وصدر عنه تعميم في الموضوعات التي بحث فيها (الكونفرانس) والتوصيات التي اتخذها والتي تصدرتها توصية «بالموافقة على موقف الحزب السياسي المتجسد في التعاميم الصادرة مؤخرا عن المكتب السياسي الوطني» (٧٦) .

٣- يقول التعميم: «ان المسألة الاساسية هي مسألة الخط السياسي اما متطلبات الكفاح فتأتي في الدرجة الثانية: لتوفرت لدى اية حركة تحرر كل ما تحتاج من متطلبات ولها خط سياسي مغامر لا بد لها من ان تفشل لان تجارب الشعوب التي انتصرت قد استندت الى مرتكزين اساسيين هما: الخط السياسي السليم والخط العسكري السليم» .

هنا نجابه بسؤال بخصوص معنى المغامرة والخط السياسي المغامر .

باختصار شديد ان الخط السياسي المغامر هو الذي يرفع شعار الثورة في مرحلة التراجع والانحسار واستسلام اكثر واهم القوى المحركة للثورة لواقع الهزيمة .

وحزبنا كان غاطسا في المغامرة حتى اذنيه فكيف، تكون المغامرة، وهل كان صحيحا اطلاق صفة «محررة» على المناطق الوطنية التي لم تمس الرجعية فيها . وبأي منظار رأى ان رفع شعار الثورة في اواخر ايلول وبعد هزيمة القوات المشتركة امام القوات السورية في معركة الجبل يمثل خطأ سياسيا سليما وليس مغامرا؟

ألم يوص (الكونفرانس)؟ :

- «التوجه نحو الحسم والحل الجذري للوضع» .

- «تحويل المناطق الوطنية الى ستالغراد تكون المنطلق الفعلي والقاعدة المتينة للانطلاق نحو تحرير

كامل الارض اللبنانية» .

(٧٥) راجع تقرير الوثائق العام لمطالعة نفس التعميم- هامش ٢٣٦ .

- «ضرورة حسم قضية السلطة الوطنية الان» (اواخر ايلول ١٩٧٦).

- «وصف الوضع الثوري الذي كان دائما بـ «ثورتنا اللبنانية» ووضعها رديفا لثورتنا الفلسطينية...»!

- «اقامة السلطة الوطنية الديمقراطية في المناطق المحررة»!!

- «دحر الغزاة واليمين الفاشي وبناء لبنان وطني ديمقراطي موحد»^(٧٧).

هذا غيظ من فيض ان كان له اول فليس له آخر فكيف تكون المغامرة يا ترى؟

كان يمكن لحزبنا ان يبرر منطقته وتطرفه الواضح لو انه فعلا تابع مواجته للسوريين حتى النهاية. اما ان يوافق على وقف النار بعد اقل من خمسين يوما فذلك منطق متناقض وعاجز عن اشاعة الثورية وتربية العضو وتمكينه من ان يكون ثوريا. ان خط الحزب السياسي الثقيفي كان خطأ مغامرا لم ينجح في شيء مثل نجاحه في اشاعة نزعة المغامرة في اوساط الحزب الامر الذي انعكس سلبا على منظمات الحزب.

٣- ونلاحظ تناقضا واضحا في الحديث عن الخط السياسي وعلاقته بالبرنامج السياسي فنحن نطالع في الخطوط الرئيسية التي رسمها (كونفرانس) ايلول كلاما يناقض الادعاء الذي تحدثت عنه قراراته ووقائعه. لتأمل العبارات المتناقضة التالية:

«ايها الرفيقات والرفاق.

إن امتلاك وضوح الرؤية اي سلامة الخط السياسي لدى حزب ناشيء ليست قضية بسيطة اطلاقاً وهي تدل على صحة المنطق والتوجه لدى حزبنا وبالتالي فهي تدفعنا الى الثقة اكثر بأنفسنا وكذلك الى الحماس لتوفير ما يتطلبه هذا الخط لتحقيق توجهاته...» وبعد ثلاث صفحات ونصف نطالع ايجازاً لهذا الكلام يؤكد على أن امتلاكنا للخط السياسي السليم ووضوح الرؤية هو احد اهم الشروط للانتصار.

ولكننا نفاجأ اذ نطالع في الفقرة التالية كلاماً نقيضاً لهذا الادعاء:

«ان توفير البرنامج السياسي يعتبر بحق الخطوة الاولى نحو بلورة خط الحزب وتطلعاته وبرامجه فيما يتعلق بأزمة النظام اللبناني من اجل تجنيد اوسع القطاعات الجماهيرية للانقضاء على نظام السمسرة ونهب الجماهير ولا نريد ان يستتج الرفاق ان المطلوب منا هو تقديم برنامج موسع ومفصل على غرار برنامج الحزب الشيوعي، انما المطلوب تقديم وجهة نظر للحزب تتناول الخط العام لاوضاع لبنان واحتمالات التغيير التقدمي فيه»^(٧٨).

اذا كان البرنامج هو الخطوة الاولى لبلورة خط الحزب السياسي فكيف يصح ادعاءنا بامتلاك وضوح الرؤية وسلامة الخط السياسي طالما اننا لم نخطو الخطوة الاولى التي هي البرنامج السياسي بعد؟

(٧٦، ٧٧، ٧٨) راجع تقرير الوثائق العام لمطالعة نصر التعميم.

ثم «اذا كان البرنامج هو الخطوة الاولى لبلورة خط الحزب السياسي وان قيادة الحزب لا ترى انها مطالبة بتقديم برنامج وانما وجهة نظر عامة فكيف تسمح لنفسها أن تدعي امتلاك الوضوح النظري طالما انها عاجزة حتى عن مناظرة الحزب الشيوعي اللبناني الذي تعتبره حزباً اصلاًحياً؟»

ثم من قال ان وجهة النظر هي برنامج ومن قال بوجود برامج موسعة ومفصلة واخرى موجزة ومختصرة؟

واذا كانت القيادة لا تستطيع ان تقدم غير وجهة نظر فلماذا لا نسمي الاشياء باسمائها دون زيادة او نقصان ولماذا الادعاء؟ .

ان «كونفرانس ايلول» قد كرس الارتباك واضطراب الرؤية عندما اعتمد مضمون التعاميم الصادرة خلال هذه المرحلة .

ان البرامج لا تصاغ على اساس القضايا المتفق عليها والاستعانة بمن نراه مفيداً من الرفاق وانما هي تصاغ لتعكس واقع التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية القائمة وترسم صورة التشكيلة البديلة التي يجب ان تقوم، عكسا ورسماً يتحدد معها الخط البياني لكفاح الحزب خلال المرحلة الطويلة الممتدة بين الحاضر الذي عكس البرنامج حقيقته وبين المستقبل الذي تبلورت صورته عبر برنامج الحزب السياسي وبهذا الشكل فان البرامج تتضمن الخاص والعام . . اللبناني والعربي والعالمي .

لقد كنا نتحدث عن البرامج حديث الجهلة بتراث الحزب والمدعين بمعرفة الواقع اللبناني متناسين ان للحزب تراثاً (التقرير التنظيمي) يتضمن تفصيلاً واضحاً عن البرنامج السياسي ومضمونه وان المسافة التي كانت تفصلنا عن (كونفرانس كانون الثاني ١٩٧٥) ليست بعيدة للدرجة التي تبرر نسيانه (التراث) .

سابعاً- وعند المنعطفات التاريخية يمتحن منطق القيادات الثورية .

تنفيذا لقرارنا القاضي بوضع خطة- لائحة للعمل السري موضع التنفيذ اصدرنا تعميماً داخلياً في ١٨/١١/١٩٧٦ ضمناه تعليماتنا لمنظمات الحزب بخصوص الالتزام بالخطة وتطبيقها، ورغم تلك التعليمات فقد كانت النتائج سلبية، الامر الذي يدعونا للوقوف امام اسباب الفشل وعدم النجاح في تطبيق خطتنا .

كان يمكن ان يكون تقييم تلك التعليمات ايجابياً لولا فقدانها، لاساسين هامين . وان فقدانها قد افقد هذه التعليمات اساسها العقائدي وحولها الى كلام عاطفي قد يشحن العواطف ولكنه لا يقوى على ترسيخ العقيدة . وهذان الاساسان هما:

١- اول هذين الاساسيين يتمثل في كون المكتب السياسي الوطني قد اقر الخطة- اللائحة في ١١/١٠/١٩٧٦ وكان ذلك يعني انه قد ادرك حتمية وقوع الهزيمة ومع ذلك بقي متمسكاً بخطة السياسي السابق ان على صعيد الاعلام الجماهيري وان على صعيد الثقيف الداخلي:

«تحقيق الانتصار والثورة الان او السير نحو الاستشهاد بضمائر حية مطمئنة . . .»، في حين ان المفروض فيه اعادة النظر بهذا الخط وتغييره لصالح عملية الانتقال للعمل السري ومهمته المحددة بمواصلة مقاومة المتدخلين والانعزاليين- الفاشيين وهي مهمة لا تعني ثورة بأي شكل من الاشكال.

واذن، فان قيادة الحزب كانت مطالبة باصدار تحليل مسهب للازمة اللبنانية وأسباب تفاقمها ودوافع التدخل السوري واهدافه وطبيعة المرحلة التي اتسمت بالتراجع والانحسار بسبب تدخل القوات السورية وكيفية المواجهة المفروضة على القوى الثورية. . . الخ.

كان الحزب وقواعده بحاجة للكلمة المكتوبة الصريحة الواضحة الموضوعية الهادئة لكي يضع الاعضاء امام مسؤولياتهم وضعا من شأنه ان يساعد القيادة على كشف العناصر المهزوزة والجبانة والانتهازية قبل تنفيذ الخطة لكي تتم فيما بعد عملية الفرز على اساس نتائج الاختبارات الاولى التي تعكسها ردود فعل الرفاق وكيفية فهمهم لطبيعة التطورات المحتملة.

كان العضو بحاجة الى تحليل واذا به يتلقى نشيدا عن الانعطاف في مجرى الثورة. . . التي لا يعرف العضو عنها شيئا. اين رأى العضو الثورة التي تتحدث عنها قيادة الحزب: في الادارة المحلية. . . ، في الانسحابات بدون قتال امام السوريين. . . في مسلكية «قيادة طوارئ» الحزب في بيروت. . . في التصرف باموال الحزب وممتلكاته في افراغ مضامين مبادرات الحزب الثورية التي هدفت جعل عملية المصادرات خطوات اولى على طريق خلق سوفيات لبنانية. . . اين؟

ان الدرس الذي يجب ان نتعلمه يتمثل في ضرورة اخذ العامل النفسي وبلورة وعي الاعضاء لطبيعة الظروف التي تحيط بهم والمستقبل الذي ينتظرهم. كانت منظمات الحزب في الشمال والبقاع تشكو من عدم وضعها في صورة الوضع السياسي رغم انقطاعها عن وسائل الاعلام. في وقت كانت فيه منظمات الحزب في بيروت والشوف والجنوب تعيش حالة تعبئة عاطفية عن الثورة والمناطق المحررة والجيش الشعبي والحق التاريخي لفلاحينا في الارض والتحذير من ان يتحول الحزب الى رب عمل جديد وتوزيع عائدات المشاريع المصادرة الى منافع عامة تعود على الجماهير بالنعيم الجزيل! . .

واذن فان الاساس الموضوعي الاول الذي افتقدته التعليمات كان يتمثل بتوفر تحليل مفصل للقاعدة قبل صدورها (التعليمات) بوقت كاف كي تجيء تعبيرا عن قناعة. . . يقين. . . عقيدة متبلورة لدى الاعضاء لا تشوبها شائبة اما القاء اتهام القاعدة الحزبية بعبارات من نوع:

«الرعب البرجوازي لدى بعض الرفاق وخوفهم على حياتهم الخاصة. . .»

صحيح ان حياتنا الخاصة ليست اغلى من حياة جماهيرنا ومستقبلها ولكن متى تصبح هذه النظرة لدى المناضل عقيدة راسخة؟

لقد علمنا ماركس ان الافكار تتحول الى قوة مادية عندما تمتلك الجماهير وتستحوذ على قناعاتها ومعلوم ان القناعة بعقيدة ما تتطلب شرحا وتفصيلا وبرهانا عمليا من لدن الحياة يؤكد صحتها وقدرتها على تحقيق مصالح معتنقيها. والانسان المناضل مهما كان التزامه متينا يبقى انسانا يتعرض لانعكاس

واقعه الموضوعي عليه . وما تقوله القيادة لن يتحول الى عقيدة ما لم يتلمس العضو صوابه من خلال تطورات الواقع الموضوعي . ولذلك نلاحظ ان احزابا عديدة تتلاشى من الوجود عندما يفقد منطقها مضمونه بعدما تتجاوزه تطورات الاحداث .

لقد اخطأنا عندما اهملنا اعداد القاعدة الحزبية لخطتنا السرية وعندما فاجأنا الاعضاء كان الاوان قد فات وتفشت روح الانهزامية والثرثرة بين اوساط بعض منظمات الحزب وibat العديد من كوادر الحزب لا يثق بقاتته لذلك كان بعضهم يطالب بمعرفة نوايا قيادته مسبقا وقبل تنفيذ تعليماتها .

٢- اما الاساس الموضوعي الثاني الذي افتقدته تعليمات قيادة الحزب فيتمثل في اصرارنا على التخاطب مع منظمات الحزب بنفس لهجة «كونفرانس ايلول» ومنطق الاوامر الصادرة من فوق . فالتطورات ليست اكثر من انعطاف في مجرى الثورة وان هذا الانعطاف سيؤثر على جماهيرنا واعضائنا ومع ذلك يجب ان يحافظوا على رباطة جأشهم! . . .

تطالب قيادة الحزب أعضاءها ان يثقوا باجراءاتها ويتجاوبوا معها وان يكفوا عن الثرثرة دون ان تسأل نفسها: كيف يمكن لقواعد حزبية ان تكف عن الثرثرة في وقت هزيمة وتعليمات مفاجئة بالانضباط، أليس من حق القاعدة الحزبية ان تعرف ملابسات ما يحدث:

قوات معادية مسيطرة . . . ملاحقات . . . رفاق حزبيون معروفون يتظاهرون بترك الحزب لكي يبعدوا الانظار عنهم حسب التعليمات . . . رفاق جدد اصبحوا حزبا وقيادة فجأة ودون اعداد مسبق . . . كيف يمكن ان يصمت العضو- الانسان في ظل جو كله اثاره وتحفيز للثرثرة؟

وعندما نتحدث القيادة للقاعدة بقولها: «هناك بعض الرفاق الذين لم يخوضوا تجربة نضالية قاسية في السابق سيرتبكون امام طبيعة المرحلة وقساوتها . . .» عندما نتحدث القيادة بمثل هذه اللهجة مع الاعضاء، ماذا ستكون ردة الفعل لدى القاعدة؟

بدهي ان كل عضو يطالع هذا الكلام يجد نفسه امام سؤال هام يلح عليه: وهذا السؤال هو: وما هي التجربة النضالية القاسية التي خاضتها قيادة الحزب في السابق، يا ترى؟

ألسنا من دعاة المنطق العلمي والموضوعي، فعلينا ان نجابه هذا السؤال بجرأة ثورية، اما ان نقول كلمتنا بشكل اعتباطي، متسلحين بحقنا التنظيمي، في فرض تعليماتنا وتوجيهاتنا، فان قولنا لن يلعب دور النظرية الثورية التي يجب ان تقود حركة حزبنا وتوجه كفاح جماهيرنا؟

ثامنا- تطورات الاحداث تحتوي موقف الحزب وتتجاوز شعاراته السياسية .

١- كان تعميم الثامن عشر من تشرين الثاني آخر تعميم صدر عن المكتب السياسي الوطني، اذ انقطع بعدها عن الكلمة المكتوبة تاركاً للثوري^١ التعبير عن موقف الحزب وسياسته، وفي خضم تطورات الاحداث تخلى الحزب عن موقفه الراض لوقف النار، ونسي قرارات «كونفرانس ايلول»، ومذكرته للحركة الوطنية وشعار السلطة الوطنية الديمقراطية، وشغلته تطورات الاحداث عن العنف المسلح ضد القوات السورية وراح يرفع شعار الحريات الديمقراطية، ويعارض نزع سلاح الجماهير. ولدى

اجتماعها في الثالث والعشرين من شباط ١٩٧٧، انهمكت اللجنة المركزية الوطنية في مسألة تحليل ظاهرة الحرب الاهلية وضرورة استخلاص اهم دروسها، وبعد مناقشات مطولة اتخذت قراراً، بدعوة المؤتمر الوطني للانعقاد خلال ستة شهور، وكلفت المكتب السياسي الوطني باعداد جدول اعماله. ومنذ ذلك التاريخ غرقت قيادة الحزب في مجادلات حادة حول الاجراءات والمواقف التي اتخذت خلال هذه الفترة وخاصة موقف قيادة الحزب من قضية وقف النار والموافقة عليها. وكانت حصيلة ذلك كله انتقال الحزب من مرحلة الارتباك واضطراب الرؤية الى مرحلة الاعداد للمؤتمر الوطني الثاني تنفيذاً لقرار اللجنة المركزية الوطنية المومي اليه آنفاً.

٢- لقد انشغل الحزب باوضاعه الداخلية حتى اوائل نيسان ١٩٧٧، حين تمكن المكتب السياسي الوطني بعدها من معاودة اعتماد الكلمة المكتوبة وبدأ باصدار التعاميم الداخلية.

تاسعا- ليس تبريراً للخطأ، بل توضيحاً للحقيقة !

لقد نعتنا هذه المرحلة بـ «الارتباك واضطراب الرؤية»، ولدى مراجعة الوثائق التي عبرت عن سياسة الحزب وعكست خطه السياسي، خلالها، اتضح صواب هذا النعت. وعلينا ان نعترف بشعور المرارة الذي يخالنا من جراء مطالعة هذه الصفحة من تاريخنا. بيد ان الشعور بالمرارة لا يرجع الى الاخطاء التي اقترفناها، فقط، وانما يمت بصلة اوثق من صلته باخطائنا، لموقف القيادات الاصلاحية في المقاومة والحركة الوطنية!..

إن شعورنا بالمرارة منبعت من سببين اساسيين: اولهما يتجلى بكوننا نلحظ فرصة نادرة، وفرتها الحرب الاهلية، تمثلت بانهار مؤسسات النظام القمعية، وحصول امكانية حدوث ثورة وطنية ديمقراطية في لبنان، غير ان موقف القيادات الاصلاحية، قد فوتها، بحكم كون هذه القيادات كانت تمتلك زمام المبادرة والقدرة على الترجمة العملية، ومع ذلك فانها لم تكتف بعدم المبادرة وانما كانت تستخدم امكانياتها الهائلة وقدراتها الكبيرة للحيلولة دون حدوث مثل هذه الثورة، مما حرم جماهيرنا الكادحة من اغتنام هذه الفرصة، وتحقيق تحررها، والتمتع بحريتها.

اما السبب الهام الثاني الذي يولد الشعور بالمرارة لدينا، ونحن نطالع صحائف هذه المرحلة من تاريخنا فيتعلق بنزعة الاستخفاف في استخدام المفاهيم العلمية وصياغتها، وبالاصول التنظيمية، التي طغت (النزعة) على نهج الحزب وشوهدت سياسته ومواقفه، لدرجة افقدته توازنه وجعلته عاجزاً عن الحفاظ على عقلانيته وطموحه الثوري، ولم يكن لذلك مبرر اطلاقاً، غير انعدام معرفة حدود الصلاحية والمسؤولية، لدى الاغلبية التي احتشدت في اطار مكتبه السياسي من خارج لجنته المركزية، حشداً بقدر ما فرضته طبيعة الظروف الصعبة فانه مكنها (العناصر) من امتلاك القدرة على اتخاذ القرار وتقرير سياسة الحزب وتحديد مواقفه والتصرف بنهجه الثوري.

٤٥ ان الحزب لم يكن مضطراً لمثل ذلك الارتجال والتسرع، وكان لديه متسعاً من الوقت للتفكير والاعداد والتحضير قبل التطبيق والتنفيذ. ونتيجة لذلك كله، كنا نوزع الوعود على القاعدة الحزبية بدون حدود، «سنسحب من الحركة الوطنية اذا لم تلتزم ببرنامجنا... لن نسمح لتحالف التقدمي-

الشيوعي- المنظمة، باحتواء ظاهرة الجيش الشعبي . . . على المقاومة ان تساند الحركة الوطنية وتدعم التيار «الجذري» . . . سنسير نحو الاستشهاد بضمائر حية مطمئنة . . . سنحرز النصر ونوحد لبنان ونحقق الثورة وندحر الغزاة والفاشيين . . . الخ» .

لقد ارهقنا انفسنا وارهقنا منظمات الحزب معنا. ففي وقت كانت فيه المنظمات تقود المقاومة الشعبية المسلحة، دون توجيه سياسي مركزي، سارعنا لابلاغ المنظمات بموافقتنا على وقف النار. وان الشيء الطبيعي ان تحصل ردود فعل سلبية.

ان الدرس الذي ينبغي استخلاصه من كل هذه المحنة يتجلى في ضرورة التنبيه الى ان منظمات الحزب وقواعده وجماهيره، هم قوة الحزب ومحتواه والقيادة الناجحة هي التي ترفع الحواجز بينها وبين قواعدها وتلتحم معهم وتتقيد بارادتهم. ان قرارات القيادة الناجحة، يجب ان تنبعث من اعماق مشاعر ووعي قواعدها، انبعاثا يجسد ارادة هذه القواعد وجماهيرها. ان التصرف بعقلية اصدار الاوامر من فوق واجبار منظمات الحزب وكوادره على التزام خط سياسي معين، لن يخلق حزبا شيوعيا يتفانى اعضاؤه في سبيل مبادئه. ان القيادة الناجحة هي التي تعرض قناعاتها وآرائها امام قاعدتها، وعلى اساس هذا الوضوح تترك للقاعدة الخيار بين تجديد الثقة بقيادتها وبين انتخاب قيادة جديدة. هذا هو النهج اللينيني. اننا لسنا متعجلين وقضية الثورة ليست مزحة، انها قضية كبرى وصعبة ومن يعتقد ان تحقيقها بمثل سهولة القاء خطاب او الحماس لشعار، فانه ابعد ما يكون عن فهمها. انها (الثورة) تحتاج الى اقتناع الجماهير، واعضاء الحزب اولى بالقناعة، ولذلك فاننا مطالبون باستيعاب هذا الدرس جيدا! . . .

اننا نرغب في تحقيق الثورة بقوة ونعمل من اجلها بكل ما نستطيع من مثابرة وتضحية، ومع تلك الرغبة القوية والعمل الثوري الدؤوب، فاننا لسنا متعجلين، نسير باطمئنان وبدون تسرع. والامر الوحيد الذي يجب ان يستحوذ على وعينا يتمثل في ضرورة ان نكون مع الجماهير باستمرار ونسعى لكسب ثقتها في تقدم صفوفها للذود عن مصالحها والتضحية في سبيل تحقيق ارادتها. وما عدا ذلك فكل الشعارات والمفاهيم، التي تخرج عن اطار هذا النهج ليست مجدية ولا مثمرة!

لقد قدم الحزب توضيحات جلية من خلال مساهمته في الحرب الاهلية. وكان المفروض ان يخرج منها وكله ثقة بالنفس والنهج والممارسة والمستقبل كان المفترض ان يخرج من الحرب معززا لانها كانت البرهان على صحة تحليله وصواب رؤيته لآفاق التطور في لبنان وقد حدثنا وثائق الحزب التي طالعناها في الفصل الثاني عن صحة تحليلنا وصواب رؤيتنا. ومع ان مساهمتنا خلال العام الاول للحرب كانت متواضعة ومحدودة بحكم كونها كانت الخطوة الاولى . . . التمهيد التجريبي لممارسة العنف المسلح . . .» مع ذلك فاننا خرجنا من حرب عام ١٩٧٥ بحصيلة جيدة عكسها «نهجان» وكان المفترض، ان تكون حصيلة مساهمتنا في حرب ١٩٧٦، اكبر وافضل واغنى، بحكم كون الحزب دخلها وهو مسلح بتجربته الخاصة عام ١٩٧٥، وبحكم الدعم الكبير الذي حظي به من لدن رفاقنا في الجبهة الشعبية وحزب الشعب الثوري الاردني على مختلف الصعد والمجالات، فلماذا كانت المحصلة

سلبية، ولماذا خرج الحزب من الحرب منهكا، خائر القوى، حائرا مرتبكا، رغم تعاظم دوره، واتساع نفوذه؟

إننا لم نكن الحزب الوحيد في الساحة، فضلاً عن اننا لسنا الحزب الوحيد المسؤول عن مصير المرحلة وكان بوسعنا، بل من واجبنا ان نتعامل مع الاحداث وتطوراتها من واقعنا لا اكثر ولا اقل. رفعنا شعار السلطة الوطنية الديمقراطية في ظروف انهيار النظام ومؤسسته، وعندما دخلت القوات السورية بغية انقاذ النظام واتضح اختلال ميزان القوى لصالح عودة النظام، كان علينا ان ننزل هذا الشعار ونرمي بثقلنا كله الى جانب شعار المقاومة الشعبية ضد المتدخلين والانعزاليين- والفاشيين والفرق كبير جدا بين الشعارين.

ان وقوعنا في متاهات التخطيط النظري^{٧٩} يرجع إلى أن حزبنا قام على اساس نظرية التحول، ومعلوم ان للتجريبية نصيب كبير في هذه النشأة. فاذا اضفنا إلى ذلك كون الساحة خاضعة لسياسة ونهج اصلاحيين، فاننا سندرك كم هي المصاعب التي تواجه العمل الشيوعي الثوري في لبنان. ولكن ذلك لا يجب ان يعفينا من الاعتراف باننا لم نكن لينينيين محقا. فلينين تحدث عام ١٨٩٤ بتواضع يوم كان حزبا ضعيفا، ولكنه تحدث باعتباره مسؤولاً عن تحقيق الثورة عام ١٩١٧ حينما اصبح قويا. . عام ١٨٩٤-١٩٠٢ كان لينين يتحدث عن «خطوة الى الامام خطوتان الى الوراء»، وكان يردد تعاليم ماركس:

«نحن لا نقول للعالم . . . كف عن النضال، فكل نضالك باطل . . . انما نعطيه الشعار الحقيقي للنضال، انما نبين له فقط في سبيل اي غرض، بالذات يناضل، والحال ان الوعي لأمر يجب ان يكسبه العالم سواء شاء ام أبى»^(٧٩).

اما في عام ١٩١٧، فقد هدد اللجنة المركزية بالاستقالة والنزول لقاعدة الحزب بغية تحريضها من اجل الثورة، ما لم توافق على اقتراحه باعلان الثورة التي رأى انها ستهلك ما لم يبادر البلاشفة لانقاذها! . .

فهل كانت الثورة اللبنانية ستهلك لو لم يرفع الحزب شعارها؟

ابدا. لسبب هام جدا لانها لم تكن موجودة الا في رؤوسنا، ولذلك كنا نردد مفهوم الثورة اللبنانية باعتباره، رديفا للثورة الفلسطينية دون وعي الى ان الوضع اللبناني لم يتجاوز حدود الحرب الاهلية اي حدود الوضع الثوري، ومعلوم لدى كل اللينينيين ان الثورة لا يمكن ان تتحقق بدون وضع ثوري، ولكن ليس كل وضع ثوري يؤدي بالضرورة الى ثورة. لان الثورة تحتاج لكي تتحقق الى اداة. . الى حزب ثوري قادر على تحقيقها. وحزبنا رغم نهجه الثوري ما يزال دون المستوى الذي يمكنه من فرض الحل الثوري للامانة اللبنانية على القوى الاخرى. اذا كانت المنظمات الفلسطينية اليسارية (اربع منظمات) غير قادرة على تجاوز قيادة فتح، فكيف يطلب من حزب العمل الاشتراكي العربي، ان يتجاوز كل المقاومة وكل الحركة الوطنية لكي يصنع الثورة؟

لعله، مفيد ان نتذكر ان احد احزاب جبهة الرفض اللبنانية- الفلسطينية، التي كنا نعول عليها لتحقيق «الثورة» قد صوت بعد بضعة شهور من دخول القوات السورية الى بيروت بالموافقة على ابعاد

(٧٩) لينين: من هم اصدقاء الشعب وكيف يجارون الاشتراكية الديمقراطية ص ٧٧.

حزب العمل الاشتراكي العربي من المجلس السياسي المركزي .

لقد ارتكبنا كل هذه الاخطاء، وعلينا عدم نسيانها وتذكرها باستمرار بغية تحصين وعينا وحركة حزبنا من الوقوع بها.

ولكن بعد تسجيل هذه الحقائق والمسلمات، السنا بحاجة ملحة لان نقف امام امرين هاميين يتعلقان بدوافع اقترافنا لهذه الاخطاء وبالنتائج التي ترتبت عليها!؟

لقد كان خط الحزب متطرفا جدا، خاصة في الشهور الثلاثة: آب، ايلول، وتشرين الاول. ولكن التدقيق في دوافع ذلك التطرف يكشف نمطا من انماط التبرير، نلاحظه- اذا ما دققنا بحقيقة الدوافع، في ذلك الحماس الوطني، والاخلاص للجماهير، اننا جزء من جماهيرنا وقد عشنا معها معاناتها من وطأة الاضطهاد والقمع والاستغلال والحرب التي تحملت اوزارها وحملنا نتيجة ذلك كله حقدا طبقيًا مشروعًا ومبررا ضد الطبقات الرجعية. وعندما شهدنا انهيار نظامها وتلاشي سلطتها لفترة طويلة وصمود جماهيرنا وبسالة مقاومتها للفاشية، كان طبيعيا ان نبادر ونتحمس للضغط على كل القوى من اجل تحقيق الثورة وتحرير الجماهير من نير الرجعية والفاشية والعمالة. وفي ظل المجازر البشرية وسحق وابداء تجمعات سكنية بأكملها (النبعة، الكرنيتينا، المسلخ، حي الفوارنة، تل الزعتر، جسر الباشا... الخ) من قبل الفاشية، وفي جو معاناة جماهيرنا في المناطق الوطنية من انعدام الخدمات العامة وتنظيم وتصاعد نشاط عناصر التخريب والقوى الرجعية في السر والعلن... في ظل ذلك كله كان من الممكن ان نفقد زمام السيطرة على عواطفنا ونطلق عنان الاحلام بالنصر دون ادراك لعدم امكانية تحقيقها.

ان اخلاصنا واضح، ومبادرتنا دليل بين عليه. ذلك ان مبادرة الحزب ودعوته للحركة الوطنية لفرض سلطتها على مناطقها، لن تعود على الحزب، اذا ما فطرنا الى الموضوع من الناحية الذاتية الضيقة، بحصة مرموقة لأن السلطة والثورة ستكونان للحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية ولكنها مع ذلك جديرة بحماسنا وتأييدنا ومساهمتنا وتضحياتنا، طالما انها ستحرر جماهيرنا وتحقق اهدافها.

كنا مخلصين، بيد ان موقف الحركة الوطنية وعدم تحركها في هذا المجال، والتفاف عدد من الاحزاب والمنظمات الانتهازية، حول قيادة الحزب، وتظاهرها بالثورية والحماس لخط الحزب، قد قادنا الى التطرف والى بناء قصور على رمال المحور الجذري وجبهة الرفض اللبنانية- الفلسطينية المتحركة!... ان الحاحنا على الحركة الوطنية لان تقيم سلطتها الوطنية في مناطقها، كان وجيها جدا. كما ان مبادرتنا بطرح شعار السلطة الوطنية الديمقراطية، بعد انهيار الجيش، وجيها جدا. ألم يعلمنا ماركس ان مهمتنا هي طرح الشعار الصحيح، وتوضيح ضرورته ومضمونه؟

كان هذا التوضيح عن الدوافع، ضروريا، كي نتمكن من فهم ظروف ارتكابنا للخطأ. اما معرفتنا للنتائج التي ترتبت على وقوعنا به فستقلل من حجم اخطائنا.

ان حزبنا لم يتكبد نتائج بالغة الخطورة من جراء هذه الاخطاء. ولكي تتضح هذه الحقيقة لا بد من الرجوع الى بعض تجارب الشعوب، وطبيعة الظروف التي ارتكبت فيها مثل هذه الاخطاء. وعلى سبيل المثال وليس الحصر، فان الحزب الشيوعي الصيني قد تكبد خسائر فادحة اضطرته الى القيام بما عرف

بالمسيرات الكبرى، من جراء سياسة الضرب بالقبضتين التي اتبعتها قيادة لي لي سان اكبر قادة الحزب الشيوعي طيلة اربعة شهور. الامر الذي اضطرت معه اللجنة المركزية الى اعفائه واسقاط عضويته منها، بعد اعترافه بكونه زج الحزب بمغامرة كبيرة.

اما حزبنا فلم يتكبد خسائر فادحة ولم يضطر لقطع الاف الاميال هربا من العدو. ولكن لا بد من معرفة الاسباب التي جعلت الحزب لا يتكبد خسائر كبيرة من جراء التطرف والمغامرة، لكي لا تبقى الازمات عالقة باذهاننا بأن المغامرة اليسارية لا تلحق اضرارا فادحة بالحزب..

وهذه الاسباب هي:

١- كانت منظمات الحزب في الشمال والبقاع قد كيفت اوضاعها مع ظروف السيطرة السريية، وبذلك كانت الدعوة للثورة والمقاومة الشعبية تنسجم مع اوضاعها الجديدة والامر نفسه يمكن أن يقال ولم بشكل اقل عن منظماتنا في الجنوب..

٢- حزبنا لم يكن هو الحزب القائد، وليس هو الحزب المسؤول عن الهزيمة والتراجع، ولانه دون هذا المستوى بذهن اعضائه وجماهيره، فان حجم النتائج السلبية لتطرفه كانت محدودة بحدود دوره..

٣- دخول القوات السورية على اساس الاتفاق والالتزام بوقف النار وفر على الحزب معركة من المقرر خوضها..

٤- موافقتنا على وقف النار، وعدم تنفيذنا لخطة المقاومة السرية.

هنا، نجابه بسؤال، ما دمنا لم نتكبد خسائر فادحة فلماذا ننشر غسيلنا؟

والجواب، كما بتنا نحفظه عن ظهر قلب هو: لكي نتعلم ونحصن وعينا ونرفعه الى مستوى القدرة على تجنب الوقوع بخطأ التطرف والمغامرة القاتلة. قد نتطرف، وقد نغامر، ولكن احترام نظامنا الداخلي والتقييد به والمحافظة على نهج الحزب وعدم تغييره بدون العودة الى الهيئات المركزية الشرعية، ضمن هذا الاطار التنظيمي والتقاليد الحزبية الصارمة تتكفل الدراسة والتمحيص والرؤية الهادئة، بوقاية حزبنا من الشطط قولاً وممارسة!

هذا هو الدرس الذي يجب ان نضيفه للدروس العديدة التي اخترنتها تجربتنا الخاصة واغتني بها كفاحنا الثوري في سبيل التحرير والديمقراطية والاشتراكية والوحدة والتضامن البروليتاري الاعمى.

الفصل الرابع

الحزب في مرحلة الاعداد للمؤتمر الوطني الثاني (منذ اوائل ١٩٧٧ حتى الثاني من ايلول ١٩٨٠).

منذ دخلت القوات السورية الى الأرض اللبنانية بدأ موقف المقاومة والحركة الوطنية يتراجع وينحسر. ففي خلال ثلاثة شهور تمكنت هذه القوات من فرض سيطرتها العسكرية على مناطق الشمال والبقاع وبعض الجنوب والجبل وخلال شهر ايلول، اي الشهر الرابع تمكنت من حسم معركة الجبل لصالحها واجبرت قوات المقاومة والحركة الوطنية على التراجع الى بيروت وكانت معركة بحدود آخر معارك المواجهة بينها وبين قوات القيادة المشتركة، اذ بعد ذلك بدأ الموقف يتخذ شكل التدخل العربي تطبيقا لقرارات مؤتمر الرياض والقاهرة ودخول القوات السورية تحت اسم «قوات الردع العربية» الى بيروت على اساس التزام المقاومة والحركة الوطنية بوقف النار.

ومنذ اوائل تشرين الثاني ١٩٧٦ اصبحت بيروت وبقية المحافظات اللبنانية باستثناء جنوب لبنان ما بعد الليطاني تحت هيمنة قوات الردع العربية العسكرية. ورغم الاجراءات التنظيمية والامنية التي اتخذها الحزب بغية مقاتلة هذه القوات بعد دخولها الى بيروت فانه «الحزب» انغمس بهموم الجماهير وقضايا الدفاع عن الحريات الديمقراطية ومعارضة نزع السلاح. وبعد ما يقرب من اربعة شهور وجد نفسه منهمكا باوضاعه الداخلية. ومنذ اجتماع اللجنة المركزية الوطنية في شباط حتى حزيران ١٩٧٧ عاش حزبا مناقشات فكرية وسياسية حيوية وجدية كانت تدور حول مستقبله ومدى قدرته على الثبات امام المنعطف التاريخي الذي كان يواجهه، والذي مثل تحديا لتمسك حزبا بنهجه الثوري ومتابعته طريق العنف المسلح الذي رسمه (كونفرانس كانون الثاني ١٩٧٥) وكرسته ممارسات الحزب وسواعد مقاتليه طيلة عامي الحرب الاهلية وكان طبيعيا ان تثمر تلك الجدوية التي عاجلت فيها قيادة الحزب اوضاعنا القيادية وقضية عقد المؤتمر الثاني وتحقق ما كنا نتوق لبلوغه ونطمح لتحقيقه.

ان النجاح الذي حالفنا في الاستمرار باداء مهامنا الحزبية اليومية وفي الوقت نفسه متابعة قضية الاعداد لعقد المؤتمر... ان هذا النجاح يعود الى تماسك صفوف الحزب وصلابة وحدة قيادته وايقاظها مصلحة الحزب وتفانيها في سبيل تمكين كوادر الحزب وقواعده من الاطلاع التام والشامل على كافة ممارساتها واعمالها خلال فترة ما بين المؤتمرات ودعوتها لكادر الحزب لمعاونتها في عملية المراجعة الجريئة والجدوية والشاملة وصياغة تقارير المؤتمر وجدول اعماله وتصميمها على متابعة عقد المجالس الحزبية

(الكونغرسات) حتى بلغت اربعة وعشرين مجلسا حزبيا على امتداد ما يزيد على عام ونصف العام ونجاحها في عقد مؤتمرات الروابط تمهيدا لعقد مؤتمرنا الوطني الثاني!

اولا- محاولة لاجراج الحزب من مأزق ازمته .

ان الخط السياسي المغامر، قد بدأ يتراجع منذ اواخر عام ١٩٧٦، وقد ظهرت الحاجة ملحة الى مراجعة المرحلة السابقة، الامر الذي دعا لضرورة عقد المؤتمر الوطني الثاني كي يعالج الازمة التي اخذت بخناق الحزب، ووضعته على مفترق طريقتين: اما التراجع عن نهجه الثوري، واما المتابعة على اساس من وضوح الرؤية وتصحيح الخط السياسي والتنظيمي للحزب. ولدى العودة الى تقرير الوثائق العام، نطالع اشارة واضحة في مقدمة تعميم نيسان ١٩٧٧، الى ان اللجنة المركزية الوطنية في اجتماعها الموسع في شباط، قد وقفت امام المرحلة، فوجدت انها «تتطلب دراسة تحليلية تفصيلية، لما حدث وما يمكن ان يحدث...»، وقد «كلفت مكتبها السياسي باعادة صياغة التقرير العام لها، على ضوء المناقشات التي جرت وتوجيهاتها المحددة بهذا الشأن وتعميمه على الحزب...» بيد ان الوعد الذي حملته هذه الاشارة لكوادر الحزب وقواعده، بوجود تقرير للجنة الحزب المركزية الوطنية، وان المكتب السياسي الوطني سيعيد صياغته ويعممه عليها، بقي مجرد وعد على الورق بسبب عجز المكتب السياسي الوطني عن الايفاء بوعدده، مما ضاعف من ضغط الحاجة لوقفه جدياً تنتشل الحزب من ازمته وتحرره من حالة العجز التي كان يعانيها والتي نجمت عن التناقض بين افلاس خط المغامرة السياسية، وبين العجز عن بلورة خط سياسي موضوعي وعلمي بديل!..

هنا لا بد من الاشارة الى ان قيادة الحزب كانت مجمعة على ضرورة معالجة وضع الحزب، بيد ان الرؤى كانت تعبر عن نفسها باتجاهين: اولهما، كان امتداداً لاتجاه «كونفرانس ايلول ١٩٧٦» الذي كان يرى الحل بكتابة برنامج سياسي للحزب خلال فترة وجيزة (شهر)، وعقد المؤتمر الوطني الثاني خلال ستة شهور، ونظراً لاستحالة تحقيق مثل هذا التصور السطحي للبرنامج ولموضوعات المؤتمر الوطني الثاني، فقد بدأ الاجماع يميل الى الرأي الآخر الذي عبرت عنه الوثيقة المقدمة الى اعضاء اللجنة المركزية الوطنية خلال فترة المداولات والمناقشات حول ايجاد مخرج لانتشال الحزب من مأزق ازمته والتي اكدت على أن مدخل الحل لازمة حزبنا يتمثل بعملية مراجعة جذرية وشاملة تعبر عن النهج اللينيني في كيفية التعامل مع الاخطاء وكشفها والتي خاطبت اعضاء الاجتماع الموسع للجنة حزبنا المركزية الوطنية بصراحة متناهية:

«اذا اردنا ان نكون بناء لحزب ثوري حقا، يحمل رايات النضال من اجل اقامة سلطة الطبقة العاملة وحلفائها الفلاحين، فعلينا ان لا نقصر اهتمامنا على المحافظة على هذا الشيء الموجود حالياً والذي نسميه حزب العمل الاشتراكي العربي. وانما ينبغي ان ينصب اهتمامنا، اولاً، وفي الاساس، على امكانية التطور التي يحملها حزبنا. ذلك ان الحزب بوضعه الحالي، قابل لان يمثل مصالح شعبنا ويعبر عن طموح جماهيرنا ورغبتها في ان تخلق الحياة اللائقة بالانسان اللبناني.

لقد كان مجرد وجود تنظيم باسم الحزب في المرحلة السابقة يمثل خطوة متقدمة، ولكن هذا التنظيم

بات اليوم يكتسب اهميته وقيمه وجوهه من مضمونه الفكري والسياسي والنضال الطبقي والقومي والامي . ان الوجود التنظيمي للحزب القائم سيفقد اهميته ما لم يقترن بمضمون تقدمي ثوري ، ولكي يقترن وجود حزبنا التنظيمي بمثل هذا المضمون ، لا بد أن يتمسك بقوة بالنهج اللينيني ، النهج المادي-الديالكتيكي النقدي .

إن الظاهرة التي يمثلها حزب العمل الاشتراكي العربي ، تتعرض اليوم لامتحان سوف يقرر مصيرها ويحدد جوهرها ومضمونها . فإما أن تكون تجسيدا لما كنا نحلم به ، واما أن ترتد على عقبها لتضيف إسماً جديداً الى الاحزاب الاصلاحية وتفرض رقماً جديداً يحتل كرسيه بين كراسي الحركة الوطنية . والامر برمته منوط بارادتنا وموكلوا لاختيارنا ، فإما أن تكون المصاعب الجزئية التي واجهناها ، قد ارهقت قدراتنا وجعلتنا نعاني الكلال ونميل الى اتباع نهج غير النهج الذي التزمنا به امام رفاقنا منظمات واعضاء حزبنا وامام جماهيرنا . . . نهج اصلاحي لا يكلف كثيراً ولكنه ربما يعود على قيادة الحزب بالكثير من المنافع الذاتية والوجاهة الشخصية .

واما ان تكون آلام شعبنا اقوى من المنافع الذاتية ، ودماء شهدائنا اكثر تأثيراً على مشاعرنا واشد هيمنة على قناعاتنا ، واصلب ترسيخاً لالتزامنا الايديولوجي والطبقي البروليتاري الثوري ، بحيث تضعنا امام مسؤولياتنا التاريخية التي تتقدمها مهمة التنظير واستخلاص الدروس من تجربتنا الخاصة وممارساتنا النضالية على امتداد السنوات الخمس الماضية ، ومن تجربة الحركة الوطنية والحرب الاهلية .

ان فرصة ملائمة جدا وقرتبا احداث ووقائع الحرب الاهلية لحزبنا وعلينا اغتنامها من اجل ارساء عملية بناء الحزب وترسيخ وجوده بمضمون نظري ثوري يعطي لشهدائنا مبرر الاستشهاد ، ويقنع رفاقنا منظمات واعضاء باهمية لقب العضوية الذي يحملونه وبضرورة التفاني في سبيل الحزب والطبقات الكادحة التي يناضل من اجل تحقيق مصالحها . . .

«لقد آن الاوان لكي نترجم فهمنا لمبدأ التطهير الذي يقوى به حزبنا ، والذي لا يعني اتخاذ الاجراءات والتدابير القاضية بتطهير الحزب من غير الجديرين بعضويته الذين يسيئون بسلوكهم الى شرف العضوية واللقب السامي للشيعوي ، فقط ، انما يعني ايضا تحرير الحزب من المفاهيم والاراء والممارسات الخاطئة ، وبتعبير موجز ان عملية التطهير ينبغي ان تحرر الحزب من العناصر السيئة ومن الاخطاء المقترفة في آن سوية .

لقد آن الاوان لكي نقوم بأوسع واعمق عملية مراجعة نقدية جريئة وجذرية ، ذلك ان (احد اكثر الشروط اهمية لنجاح الحزب هو النقد الجريء لنواقصه الخاصة ومكامن ضعفه واخطائه . ولا يستطيع الحزب ان يضطلع بدوره القيادي للطبقة العاملة وكل الشغيلة اذا ما خشي ان يعترف بصراحة وشرف باخطائه ، واذا لم يستطع ان يصلحها في الوقت المناسب)^(٨٠) .

ان «مهمة المرحلة الراهنة ومهمة المؤتمر ، كما نفهمها تلخص في تقييم التجربة العملية بهدف تجاوز

(٨٠) لينين : القواعد اللينينية لحياة الحزب الداخلية ، ص ١٠٣ ، ١٠٧ .

ما هو ضار فيها وتجميع كل ما هو ثمين من اجل اتخاذ التدابير العملية، دون الاحجام امام اية توضيحية»^(٨١).

«ان قيادة حزبنا مطالبة بان تنطلق من هذا المعيار اللينيني لتحديد الحلقة المركزية التي ينبغي لحزبنا مسكها بكل قواه لكي يكون قادرا على تحريك سلسلة نضال النهج الثوري كله . . ولكي يستطيع حزبنا تحديد الحلقة الرئيسية لسلسلة الكفاح الثوري في هذه المرحلة، فانه مطالب بان يحدد الحلقة المركزية في سلسلة حياته الداخلية، الحلقة التي تجعل منه على صعيد الواقع، اكفاً فصيل ثوري على الساحة اللبنانية، وبدون ان نسهب في اهمية هذا الشرط، فاننا نؤكد على ان الحلقة المركزية في سلسلة حياة حزبنا تتمثل اليوم اكثر من اي وقت مضى، في قدرته على التمسك بالتزام النهج اللينيني وبت ترجمة هذا الالتزام عمليا بكشف اخطائه ونقد ممارساته؟! . .»

يقول لينين: «ان يعترف المرء علنا بخطئه، وان يكتشف اسبابه، وان يحلل الموقف الذي قاده الى الخطأ وان يدرس بانتباه وسائل تصحيح هذا الخطأ: تلكم هي سمة الحزب الجدي، ذلكم هو ما يسمى، بالنسبة اليه اداء التزاماته وتربية وتصليح الطبقة، ومن ثم الجماهير»^(٨٢).

«وانطلاقاً من كوننا حزباً ماركسياً- لينينياً، يلتزم بالمادية الديالكتيكية والشيوعية العلمية، ويتخذ من المنهج المادي الديالكتيكي، اسلوباً للتعامل مع الوقائع والاحداث، ودليلاً لفهمها واستيعابها، وطريقة لاستخراج دلائلها ومعطياتها . . . انطلاقاً من التزامنا هذا فاننا مطالبون بان نسلم بالصراع الدائم بين الوراثة والتكيف ضمن صفوف حزبنا! . .»

«ان قدرة حزبنا على التكيف مع معطيات الاحداث لا تتطلب منه ان يرفض ماضيه ويتنكر لتراثه . بيد ان التزام هذه النظرة والتمسك بهذه القاعدة النظرية من شأنه ان يتحول الى قيد يثقل حركة حزبنا ويرهق انطلاقته، لدرجة لا تجعله عاجزاً عن استباق الوقائع والتنبؤ باحتمال وقوعها، فحسب، وانما تجعله عاجزاً حتى عن اللحاق بحركة الاحداث وسير تطوراتها، الامر الذي يقيه يدور في حلقة التخلف بعد ان يصاب بالعمى الذهني وبالاضمحلال في القدرة على رؤية المستقبل.

«لذا، فان شرط دوام تطور الحزب، ان يكون حريصاً باستمرار على الحفاظ بما هو مفيد من تراثه فقط، وفي الوقت نفسه ان يكون قادراً ليس على نبذ كل ما اصبح متخلفاً ورجعياً، فحسب، وانما ينبغي ان يكون نبذه للجوانب المتخلفة والرجعية في تراثه مبني على اساس امتلاكه للبديل المستمد والمستخلص من تجربة الحزب الذاتية، ومن تجربة مجموع حركة التطور بمختلف وجوهها الموضوعية والذاتية، لكي يكون تكيف الحزب مع المستجدات عاملاً خلاقاً وفاعلاً ايجابياً في حياته وتطوره.

ان اسلوب المراجعة الذي يجب اتباعه، يستهدف «استخلاص الدروس والعبر لكي يساعد الحزب ككل، على معرفة ما هو ايجابي وما هو سلبي . ما اصبح متخلفاً وما لا يزال متقدماً، وما يمكن التمسك به، وما يجب نبذه والتحرر منه . .»

(٨١) لينين: القواعد اللينينية لحياة الحزب الداخلية ص ١٠٣، ١٠٧

(٨٢) لينين: في التنظيم الثوري ص ١٠٦ .

ان وجهة النظر هذه قد شكلت الاساس الذي انطلقت منه مسيرتنا نحو المؤتمر الوطني الثاني والتي انعقد خلالها اربعة وعشرين مجلساً حزبياً عاماً (كونفرانس)، لدراسة التقارير واعدادها لمؤتمرنا الوطني الثاني.

هكذا بدأت الانطلاقة نحو مؤتمرنا الوطني الثاني لتكون اخصب مراحل تطور حزبنا واغناها، تمهيداً لجعل مؤتمرنا الوطني الثاني نقطة تحول جذرية في حياة حزبنا. فما حققناه لا يعدو عن كونه خطوة اولى على طريق طويل سيبدأ من زمن مؤتمرنا الوطني الثاني ويمتد على طول المسافة التي تفصلنا عن زمن التحرير والديمقراطية والاشتراكية والوحدة والتضامن البروليتاري الاممي.

لقد استغرقت قضية الاعداد للمؤتمر الوطني الثاني اكثر من ثلاث سنوات كان الحزب خلالها يلعب دوره المشهود في كفاح شعبنا ويؤدي اسهامه في مواجهة اعدائنا القوميين والطبقيين. فكيف تعاطى الحزب مع مهماته الكفاحية اليومية الى جانب انجاز موضوعات مؤتمرنا الوطني الثاني؟

ثانياً- رصد تطورات الوضع اللبناني.

منذ اواخر اذار ١٩٧٧ بدأ الوضع الداخلي لحزبنا يتبلور نحو تصحيح الخط السياسي الذي ساد خلال المرحلة السابقة. وقد شكل التعميم الصادر في اوائل نيسان ١٩٧٧ اولى الخطوات على طريق معاودة قيادة الحزب لرصد تطورات الاوضاع من خلال ترابطها الجدلي: عالمياً وعربياً ولبنانياً، بعد ان غاب الوضعان العالمي والعربي عن اهتمام الحزب طيلة مرحلة الارتباك واضطراب الرؤية.

ان الوقوف امام رؤيتنا لتطورات الاوضاع اللبنانية بغية مراجعتها والتدقيق فيها بعد ان راجعنا ودققنا في رؤيتنا لاوضاع الصعيدين العالمي والعربي، امر ضروري، فما هو حكم وقائع السنوات الثلاث الماضية على رؤيتنا تلك؟:

١- عندما نراجع التقدير المحدد الوارد في التعميم بخصوص موقف سركيس ودوره الذي يطمح /لادائه ومهمته التي يريد تحقيقها، ونحاكم الرؤية التي سجلناها منذ اكثر من ثلاث سنوات فيماذا نخرج يا ترى؟

اذا غصنا في التفاصيل، فسنلاحظ مبالغة واضحة في تصوير كفاءة سركيس، واظهاره بمظهر الداهية الذي يفعل المعجزات ويمسك بخيوط اللعبة السياسية في لبنان، ويحسن استخدام الممكنات المتوفرة لديه.

ولكن هذه المبالغة في تصوير سركيس تكشف تناقضاً واضحاً مع النتيجة التي توصل اليها التحليل والتي تسجل بوضوح انه «... لن يستطيع ان يحل تفاقم ازمة النظام العامة، وان استطاع ان يخفف من حدته، فان ذلك لن يكون اكثر من حالة مؤقتة ستعود بعدها الازمة الى التفاقم والانفجار من جديد...».

انها لرؤية صائبة هذه النتيجة التي توصلنا اليها منذ اكثر من ثلاث سنوات. ولكن لا بد من

الاعتراف بان تطورات الاحداث قد اكدت على ان المسألة ليست فرد عبقرى اوداهية، بقدر ما هي مسألة مصالح طبقية تخلق نوعاً من التوازن بين التعارضات والتناقضات لا يستطيع اى حاكم تجاوزها والتغلب عليها ما لم يمتلك حلاً ينسفها من الاساس، وبما ان التوازنات التي يقف عليها سر كيس لا تسمح له بالذهاب ابعده من نقطة التقاء المصالح التي تعبر عنها، فكان حري بنا أن نقلل من دور سر كيس الفرد كي ننسجم مع النتيجة التي توصلنا اليها. غير أن هذه الملاحظة تتضاءل كثيراً أمام الشرط الصائب الذي وضعناه لنجاح سر كيس بمهمته واشغال مركز الزعامة للطائفة المارونية، عيننا شرط تصفية المقاومة الفلسطينية.

ان عجز سر كيس عن تحقيق هذا الهدف هو الذي جعله يعجز عن بناء دولته القمعية، عجزاً كان اهم عوامل فتور استقبال الفرنسيين له وضالة الاهتمام بدوره من قبل زعماء الطائفة المارونية والبلدان الامبريالية. هنا نصل الى استنتاج فحواه ان عجز سر كيس عن تصفية المقاومة، حريّ بان يقنعنا بالصعوبة البالغة التي تواجه اهل النظام اللبناني، في محاولاتهم القضاء على وجود المقاومة بدون الاستعانة باسرائيل، الامر الذي يقتضي وقتاً ليس بالقصير، ذلك ان تخلي المقاومة عن وجودها في لبنان قد بات شرطاً مطروحاً على العالم اجمع، من شروط التسوية السياسية بينها وبين اسرئيل، وما لم تتحقق هذه التسوية- المساومة السياسية فان لبنان سيبقى مسرحاً لوجود المقاومة وعمقاً جغرافياً لنشاطها في مواجهة اسرئيل! . .

انا مطالبون بإدراك ان سر كيس او اى زعيم ماروني، لا يمكن ان يفرض نفسه على الرجعية المارونية ما لم ينجح فعلاً في تصفية المقاومة الفلسطينية وفي هذه النقطة يكمن عجز سر كيس ودولته، فما دامت الفاشية مصرة على موقفها وما دامت المقاومة الفلسطينية موجودة فان التفاقم وعودة الحرب الاهلية سوف تبقى احتمالات واردة. وبناء على هذه الحقيقة التي اكدتها وقائع السنوات الاثني عشر الماضية، فاننا نرى ان التطورات اللاحقة منذ صدور التعميم حتى الان تشير الى ان ممارسة «العنف الثوري» في لبنان لم تفقد ظروفها وان حدود التراجع والانحسار لا يمكن ان تبلغ ما بلغته في الاردن، اى الهزيمة الكلية والانتصار التام للفاشية، طالما بقيت البندقية الفلسطينية صامدة في المواقع الفلسطينية، مما يضع القوى الثورية امام ضرورة استغلال وجود البندقية الفلسطينية وصمودها، في سبيل نقل تجربة المخيمات الى المواقع اللبنانية وايجاد مواقع لبنانية محررة تركز ازدواجية السلطة وتبقي الوضع الثوري قائماً لا طول فترة ممكنة على امل ان تتمكن القوى الثورية من تحويله الى ثورة وطنية ديمقراطية شعبية.

٢- اما بخصوص الموقف السوري، فلم يكن تقديرنا لهدفه السياسي دقيقاً، ومعلوم ان الرؤية التي كانت مهيمنة على كامل تفكيرنا منبعثة من تصور فحواه ان سوريا تنفذ مخططاً اميركياً، ولم تكن قادرين على تصديق ما كانت القيادة السورية تبرر به تدخلها، فهدفها الاول، كما كنا نراه هو احتواء المقاومة ولبنان بكامله ليكون ورقة ضغط بيدها في سبيل التسوية الاستسلامية التي هي بنظرنا خيانة. اما اليوم فسوريا تقف في مركز الصمود وتشكل القطب الاساسي للجبهة القومية للصمود والتصدي.

ولكن رؤيتنا للتناقضات بين السوريين والانعزاليين- الفاشيين، كانت صحيحة، وكنا على حق حين قدرنا ان القيادة السورية تجد صعوبة في استمرار سكوتها على علاقة الفاشيين باسرائيل والهجمة التي

يقودانها في الجنوب ..

اننا نلاحظ، هنا، كما لحظنا لدى عودتنا لتقديرنا لموقف سركيس ونظرتنا لدوره، عدم دقة في التفاصيل من جهة. والتقاط صائب للامر الجوهري من جهة اخرى، وهو هنا يتمثل في جانبين: اولهما، يتعلق بمستقبل العلاقة مع الانعزاليين- الفاشيين، وثانيهما، يتعلق بعلاقة الوجود السوري في لبنان، مع المقاومة الفلسطينية المسلحة والحركة الوطنية اللبنانية. ففيما يخص الامر الاول، فان التناقض قد بلغ التفاقم وانفجر كأقوى ما يكون الانفجار وقد حاول الحزب استغلاله كي يلعب دوره في مواجهة الفاشيين بيد ان الضغط الذي تعرضنا له عام ١٩٧٨، من قبل الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية كان كبيرا، فاضطررنا، لان نتراجع. وها هي تطورات الاحداث منذ عام ١٩٧٨ جاءت تؤكد صواب مبادرة الحزب للدخول طرفا في الصراع المسلح بين السوريين والفاشيين. غير ان الموضوعية تدعونا للاعتراف بان نظرنا للتناقضات بين القيادة السورية والقوى الانعزالية- الفاشية، كانت عاجزة عن الخروج عن حدود وصف ظاهرة كانت مرئية وان بحدود ضيقة، لذلك لم تتحول الى موقف وخطة عمل تستهدف تنظيم العلاقات مع القيادة السورية، بغية مقاتلة عدونا المشترك. الامر الذي يشير الى ان عملية تحرر الحزب من فكرة مناهضة النظام السوري لم تكن سهلة.

اما بخصوص الامر الثاني المتعلق بتعارض موقف سوريا مع المقاومة، فاننا لا نستطيع تخبطته بالكامل لان الوجود كان موجها موضوعيا ضد المقاومة والحركة الوطنية اللبنانية. ومن الصعب علينا رؤية التطورات الاخيرة، التي تشكل انقلابا شبه كامل في الموقف السوري.

ان الموقف السوري يكتسب اليوم اهمية كبرى بالنسبة لنا، ولكافة القوى التقدمية والوطنية اللبنانية والفلسطينية والعربية.

ان درسا هاما يجب استخلاصه من عجزنا عن تحويل رؤيتنا للتناقضات بين النظام السوري والقوى الانعزالية- الفاشية، وخلاصته، ان قيادة حزبنا مطالبة برسم الخطط الملائمة والكفيلة لترجمة تحليلاتنا ورؤيتها السياسية للاوضاع العالمية والعربية واللبنانية، وان نناضل من اجل تحقيقها.

٣- اذا تجاوزنا بعض الهفوات غير المهمة فان التبرؤ بالصعوبات التي ستواجهها «الجبهة اللبنانية» قد تحققت وان ارتباطها باسرائيل قد تعزز. بيد ان اهم تطور حدث على هذا الصعيد يتمثل في انفصال فرنجية عن «الجبهة» وتوتر العلاقة بينه وبين الكتائب. ان القوى الثورية مطالبة بالاهتمام بالمناطق المسيحية، وفي فتح جبهة الشمال للقتال. وعلى حزبنا ان يزيد من فعاليته ويوسع دائرة نشاطه ليس على صعيد مواقع التماس، فحسب، وانما في تحريك الصراع الطبقي وتعبئة الجماهير في المناطق الخلفية ايضا وفي الاساس.

٤- ان تطورات احداث السنوات الثلاث الماضية لا تدعونا الى التركيز على التناقضات الثانوية بين الرجعية الاسلامية والانعزالية الفاشية، لان التجمع الاسلامي عجز عن لعب دور فاعل في الاحداث، واكتفى بما يقوم به الحصر من نشاط واولاه ثقته، في حين ان «الجبهة» رغم كل الصراعات بين اطرافها فإنها حافظت على موقفها وتمكنت من الحاق رئيس الجمهورية بها.

ثالثاً- القرار الذي عجز المكتب السياسي عن تنفيذه .

١- منذ النصف الثاني من عام ١٩٧٧ بدأت العلاقات بين المقاومة الفلسطينية وسوريا تأخذ طابعا جديداً، اذ بدأت منظمة التحرير تسعى للتفاهم مع القيادة السورية التي سعت هي الاخرى للتفاهم مع المقاومة بجميع فصائلها، وخلال شهر آب بدأت سوريا باطلاق سراح عناصر قوى الرفض المعتقلة وبدأت القوى تتحدث عن حوار بين سوريا والقوى الوطنية والتقدمية الفلسطينية واللبنانية، وفي ظل تلك الاجواء كان الحزب ما يزال اسير شكوكه في مواقف كل من القيادتين السورية والفلسطينية، بيد ان تلك الشكوك لم تعبر عن نفسها بمواقف او ممارسات مناهضة، وانما بقيت موقفاً داخليا، كان في حقيقته امتداد لموقفه السابق .

كانت القيادة السورية، تتحدث عن عدوان اسرائيلي، حديثاً بدا وكأنه ذريعة لتنفيذ طلب سوريا بتطبيق اتفاقية القاهرة. وقد زاد من ميوعة الموقف السياسي، ان عملية تسليم الاسلحة الثقيلة كانت بالفعل مسألة شكلية، مما عزز وجهة نظر العناصر القيادية الفلسطينية واللبنانية التي كانت تدعو الى التفاهم بغية وضع حد للخلافات معها، وارساء اسر للتعاون والعمل المشترك. وبما أن الحزب لم يكن طرفاً بكل تلك المحاولات والمداولات وكان يعارضها، ونظراً لتصاعد وتيرة القتال في الجنوب، فقد وجد الحزب أن الضرورة الكفاحية وطبيعة الظرف السياسي تفرضان عليه تركيز ثقله في منطقة الجنوب ودعوة كافة منظمات الحزب للمشاركة في المعركة التي كانت دائرة هناك بين الميليشيات الفاشية واسرائيل من جهة، وبين المقاومة والحركة الوطنية من جهة أخرى .

٢- لقد ترجم الحزب نظرتة هذه للوضع بقرار اتخذه المكتب السياسي الوطني يقضي بتصعيد دوره القتالي في الجنوب . واصدر تعميماً داخليا في ١٢/١/١٩٧٧، تضمن عرضاً لمختلف الآراء المطروحة حول المعركة في الجنوب، ثم انتهى الى التأكيد على ضرورة ان يلعب اعضاء الحزب دور المناضل الثوري الذي «يتخذ من قضية البحث عن المشاكل مهمة نضالية يومية، لكي يسهم بتفاهم ازمة النظام وتفجير تناقضاته، بينما يسعى الاصلاحى الى التخفيف من تفاهم المتناقضات وتمييع احتدام صراعها . .»

وانطلاقاً من كون الجنوب موقعا ملتهدا فإن اسهام الحزب في المعركة الدائرة فيه لا يعني اداء لواجب وطني، فحسب، وانما يمكننا من اكتساب مزيد من التربية الكفاحية واغناء خبرتنا القتالية . . انطلاقاً من هذه الاعتبارات، وسعياً من قيادة الحزب لتصعيد دورنا القتالي، قررت تشكيل قيادة طوارئ مركزية للمنطقة الجنوبية، تتولى قيادة الوضع الى جانب منظمنا في الجنوب طيلة فترة استمرار القتال هناك، بيد ان لجنة منطقة الجنوب عارضت القرار، وتراجع المكتب السياسي الوطني عن قراره، الامر الذي حال دون اتخاذ الاجراءات المطلوبة لتأهيل منظمنا في الجنوب والارتفاع بمستوياتها الفكرية والسياسية والتنظيمية والقتالية .

لقد اخطأ المكتب السياسي الوطني في التراجع عن قراره كما اخطأ عندما ترك منظمة الجنوب تخوض المعركة ضد اسرائيل دون اشراف مباشر منه طيلة الايام الاولى للمعركة، بحيث جاء تدخله متأخراً رغم اهميته .

رابعاً- الحزب يتصدى لاسرائيل ويقاوم احتلالها للجنوب .

١- في مواجهة الاجتياح الاسرائيلي للجنوب .

أ- كان دور الحزب في مواجهة القوى الفاشية المدعومة من قبل اسرائيل ، مشهوداً رغم المشكلات التنظيمية التي عانتها منظمته في الجنوب لفترة . وكانت منظمتنا تشارك برفد المعركة برفاق مقاتلين ، وكان يمكن ان ينظم اسهام الحزب بالقتال بشكل افضل ، وان يكون وضع المنظمة اقدر على مواجهة المعركة لو نفذ قرار المكتب السياسي الوطني القاضي باشرافه المباشر على المنطقة ، ومع ذلك فان منظمة الحزب قد اسهمت في مواجهة العدوان الاسرائيلي والتصدي له ، وتميز الحزب عن بقية القوى التقدمية والوطنية اللبنانية كافة ، بصمود مقاتليه الى جانب مقاتلي الجبهة الشعبية وثباتهم في صور في وقت انسحبت فيه القوى الاخرى منذ يوم الجمعة الموافق ١٧/٣/١٩٧٨ ، اي بعد بدء القتال بأربعة ايام ، ونتيجة لوقفه الصمود الشجاع تلك ، وظروف تراجع القوى الوطنية امام اسرائيل فقد وجد الحزب الظرف مناسباً لاتخاذ قرار بتشكيل المقاومة الشعبية لتحرير الجنوب من الاحتلال والفاشية ، وبعد اعداد وتحضير ومداولات صدر بيان تأسيسي يعلن قيام جبهة المقاومة الشعبية في الثاني والعشرين من اذار اي بعد بدء العدوان بشمانية ايام وكان له صدى ايجابياً ملحوظاً ، ومنذ ذلك التاريخ انفرد الحزب برفع راية المقاومة الشعبية ضد الاحتلال والفاشية .

ب- في تقريرها الى مؤتمر الرابطة تقول لجنة رابطة صور والريف عن ظروف الاجتياح الاسرائيلي لجنوبنا المناضل ، كلاماً هاماً اكد على ان كسب معركة موقع «مارون الراس» من قبل القوات المشتركة ، كان واحداً من العوامل التي دفعت اسرائيل للتعجيل بتنفيذ خطة اجتياحها للجنوب ، ليس لكون تلك المعركة قد اكدت باللموس فشل الاداة الانعزالية الفاشية التي تتستر اسرائيل وراءها ، في مواجهة القوات المشتركة ، فحسب ، وانما لكون «مارون الرأس» موقع مرتفع من المواقع الحدودية ومشرف على منطقة هامة جداً من الاراضي الفلسطينية المحتلة ، مما يجعل بعض مستعمرات ومواقع العدو الصهيوني عرضة لنيران القوات المشتركة . كما اعاد التقرير التأكيد على تميز موقف حزبنا عن بقية الاحزاب اللبنانية ، في رفضه لقرار الانسحاب الذي اتخذته ونفذته المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية باستثناء الجبهة الشعبية وحزب العمل الاشتراكي العربي . ثم يسجل التقرير اعتزازه بمبادرة الحزب لرفع شعار المقاومة الشعبية ، وترجمته على ارض الجنوب ، لمجابهة العدو الصهيوني ولشق طريق لبناني للعنف المسلح ضد اعداء شعبنا القوميون والطبقيين! (٨٣) .

(٨٣) فيما يلي نص تقرير لجنة رابطة صور والريف المشار الى مضامينها : « لقد سبق الاجتياح فشل ذريع للاداة الانعزالية التي تتستر خلفها اسرائيل ، عندما حاولت السيطرة على موقع مارون الراس ، وقد استعادته القوات المشتركة خلال اقل من اثني عشر ساعة . وادت هذه المعركة الى سيطرة القوات المشتركة على مرتفع يشرف على منطقة هامة جداً من الاراضي الفلسطينية المحتلة . وهذا لا يهدد حدود اسرائيل الشمالية فقط بل وايضاً بعضاً من عمق الاراضي المحتلة . ولم يكد يمضي اسبوع حتى بدأت اكبر حملة عسكرية اسرائيلية على منطقة الجنوب مستهدفة تصفية الوجود المسلح الفلسطيني اولاً ، وحليفه اللبناني ، وخلق مشاكل اجتماعية وبشرية وايقاع اكبر قدر من الخسائر في صفوف الجماهير . . .

ج- ان موقف الحزب ومشاركته في معركتنا الوطنية ضد الاحتلال والفاشية، معروفة لدى رفاقنا وجاهيرنا. اما اولئك الذين يعترضون على صيغة «المقاومة الشعبية»، فجدير بنا ان نجلب انتباههم الى اننا لا ندعي حرصا اكثر من غيرنا على هذه الصيغة التي هي مفهوم لم يصغه حزب العمل الاشتراكي العربي، وانما صاغه نضال شعبنا اللبناني البطل، وقد تردد كثيراً شعار المقاومة الشعبية منذ الحرب الاهلية عام ١٩٥٨ حتى اليوم، ولكننا نتساءل عن ماهية اعتراض المعترضين، ولماذا يعترضون؟

بغية بث الذعر واليأس من جدوى المقاومة لديها . .

« إذا اردنا ان ننظر بعين الموضوعية الى ما حصل خلال فترة الثمانية ايام الممتدة من ١٥ اذار ١٩٧٨ وحتى الثاني والعشرين منه ، فإننا لا نستطيع ان ننكر القتال الباسل والشجاع الذي خاضته القوات المشتركة ، وبالرغم من ضخامة الحملة العسكرية الاسرائيلية والتي جندت لها حسب اعترافاتها ما يزيد على ٥٠ الف جندي ، واستخدمت احدث الاسلحة الجوية والبحرية والبرية والتي تستعمل لأول مرة ، فإن صمود المقاتلين بوجه الحشد العسكري الاسرائيلي الذي لم تتكافأ حياله قوة بضعة الاف لا اكثر من مقاتلي القوات المشتركة والذين تقصمهم القيادة الموحدة والتنسيق . . . ان ذلك الصمود قد فاق حتى قدرة الجيوش العربية على الوقوف بوجه اسرائيل . . . »

«إن المقارنة بين موقف حزبنا وموقف بقية اطراف الحركة الوطنية التي شاركت والتزمت بالقرار المشترك للحركة الوطنية والمقاومة بالانسحاب من صور الى شمال الليطاني بتاريخ الجمعة ١٧ / ٣ / ١٩٧٨ ، تبين أن حزبنا كان القوة اللبنانية الوحيدة التي بقيت صامدة في صور ويومها ارسلنا مندوباً ابلغ المجتمعين رفضنا لحضور وعقد هذا الاجتماع في صيدا ودعوناهم لتحمل مسؤولياتهم في صور ، ورفضنا ايضاً مثل هذا القرار .

ان ظاهرة الانسحابات غير المنظمة هي التي سادت معظم قوات حركة المقاومة والحركة الوطنية . ولم يتم وضع خطة او توجيهات لتوجيه ضربات عصابية لقوات العدو المتقدمة والمتمركزة» .

منذ الاحتلال الاسرائيلي للجنوب « اصبح امام الحزب فرصة جديدة ومجالاً جديداً للتميز بطرح شعار سياسي مناسب مع الظروف الجديد الذي اوجده الاحتلال والذي ما يزال قائماً ، هو شعار « المقاومة الشعبية » . .

وبالرغم من اعتراض الكثيرين من اطراف المقاومة والحركة الوطنية ، وحتى بعض كوادر الجبهة الشعبية في الجنوب ، على طرح هذا الشعار ، فإن ضرورة ابراز دور المقاومة الشعبية اللبنانية ضد الاحتلال والفاشية ، تبقى فإرضة نفسها . .

ولا نبالغ اذا قلنا ان حزبنا هو الوحيد من بين اطراف الحركة الوطنية اللبنانية الذي يتعاطى مع المعركة في الجنوب على اساس انها محك المواجهة الاولى مع اطراف « معسكر داوود » وترجمة مقرراته السرية والعلنية . .

وفي هذه المرحلة الدقيقة فعلاً والمليئة بالالغام والتي تتطلب اعلى درجات العطاء والتضحية والنضال على الساحة اللبنانية ، عامة وعلى الساحة الجنوبية خاصة ، فإننا ننظر باعتزاز للموقف العام الذي يقفه حزبنا ازاء المعركة الدائرة في

الجنوب . هذا الموقف الذي مرده الشعور بالمسؤولية تجاه الجنوب ، والذي تجسد في تطبيق قرارات الالزام بالخدمة الثورية على جميع اعضائه ، باعتبارها شرطاً رابعاً من شروط العضوية . . . »

اذا كان الاعتراض منصبا على ارتباط صيغة المقاومة الشعبية، بحزب العمل الاشتراكي العربي فان اطار جبهة المقاومة الشعبية يتسع للقوى الراجعة في شق طريق جدي لجعل ازدواجية السلطة القائمة بين المقاومة الفلسطينية والرجعية، ازدواجية سلطة بين الحركة الوطنية اللبنانية والرجعية في لبنان، ومن موقع هذه الازدواجية تستطيع القوى التقدمية والوطنية ممارسة لعبة المساومة السياسية وفرض مطالبها وشروطها.

ان حزبنا، اعترض وما يزال يعترض على صيغة «القوات المشتركة»، لأنها تمثل هروبا معيبا من تحمل المسؤولية الوطنية ومواجهة المعركة التي يفرضها العميل سعد الحداد في الجنوب، وتفرضها الجبهة اللبنانية الفاشية في «الغيتو» الانعزالي.

ان القوى التي ترفض العمل تحت صيغة المقاومة الشعبية اللبنانية، وتفضل العمل تحت صيغة «القوات المشتركة»، انما تعبر بذلك الرفض والتفضيل، عن رفضها لخلق ازدواجية سلطة لبنانية-لبنانية، وستبقى ترواح مكانها مهما قدمت من شهداء ومهما بذلت من تضحيات. اما حزبنا فسيبقى يكرر محاولاته في هذا المجال مهما تكرر الفشل، حتى يبلغ غايته ويتمكن من مساعدة الجماهير اللبنانية على اقامة سلطتها الوطنية الديمقراطية على انقاص السلطة الرجعية.

٢- الحزب يتابع ضغطه على الحركة الوطنية كي تلعب دورها القتالي الطبيعي.

منذ قرار الانسحاب، وفي ظروف مجابهة العدوان الاسرائيلي، شن الحزب حملة شعواء على قيادات الحركة الوطنية في المجلس السياسي المركزي وفي مختلف وسائل الاعلام المتوفرة لديه، وكانت معركة عنيفة وقاسية، اراد الحزب من ورائها، ممارسة ضغط يدفع قيادات الحركة الوطنية لمراجعة موقفها (. . .) والعودة الى ساحة القتال ضد الاحتلال والفاشية؛ وكان من نتيجة الضغط الذي مارسه الحزب ان انحنت الرؤوس الكبيرة ودعتنا لحضور اجتماع لجنة الطوارئ التي كانت تلعب دور القيادة الخلفية، والتي لم يكن الحزب مشاركاً بها ولا يحضر اجتماعاتها وحضر رفاقنا من الجنوب وشنوا معركة كلامية قاسية على كبار قادة الحركة الوطنية، وقد افلحت تلك المعركة بفضل الظروف الموضوعية الضاغطة، ونجحت في عودة العديد من احزاب الحركة الوطنية لمقاتلة العدوان الصهيوني.

وبعد عودة القوات المشتركة، تابع الحزب دعوته لتصعيد القتال ضد الاحتلال والفاشية، وعندما نراجع «الثوري» وما صدر من بيانات خلال تلك الفترة نلمس بوضوح اثار حملة الحزب تلك، وقد لعبت «الثوري» دوراً ملموساً في تصعيد الحملة وتكثيفها، فتحت عنوان: «لتكن التعبئة بوجه الاحتلال والفاشية، وليكن الفعل بمستوى الكلام عنه» كتبت مقالاً افتتاحياً حيث فيه قرار التعبئة العامة الذي اتخذته الحركة الوطنية ثم شرحت اهداف التعبئة وشروط نجاحها.

٣- ويكلف من قبل المجلس السياسي المركزي بوضع «خطة قتالية لقوات

الحركة الوطنية في الجنوب».

لقد كانت الظروف السياسية مؤاتية تماما للحملة السياسية التي شنها الحزب، الامر الذي دفع اقطاب الحركة الوطنية الى تكليفنا بوضع «خطة قتالية لقوات الحركة الوطنية في الجنوب» بغية خوض قتال عصابي

ضد قوات الاحتلال الاسرائيلي والعصابات الفاشية، وقد قبلنا التكليف، وانطلاقاً من وعينا لكون الحرب هي امتداد للسياسة، فقد كان طبيعياً ان نرفق الخطة القتالية بمقدمة سياسية. تطالب الحركة الوطنية باعادة النظر في نهجها السياسي الاصلاحى واستبداله بنهج ثوري يستند اليه القتال ويعتمد عليه. وبدلاً من ان تهتم قيادات حركتنا الوطنية بوجهة نظرنا وخطتنا التي كلفنا باعدادها، فقد انسأقت وراء انزعاجها من الكلمة الصريحة والرفاقية التي سجلناها واتخذت منها ذريعة لاهمال الخطة رغم انها وضعت بناء على قرارها، وامتنعت حتى عن احياء ذكرى شهدائنا الذين قدموا دمائهم في سبيل الوطن والوطنية..

اننا لسنا آسفين على الجهد الذي ضاع في مستنقع الاصلاحية وتطيرها من سماع الكلمة الثورية، فقد كلفنا بموجب قرار من المجلس السياسي المركزي اقترحه رفاق «شيوعيون» ونفذناه ولكن المجلس الذي كلفنا لم يحترم قراره ولم يكلف نفسه مجرد طرح الخطة للمناقشة لانه كان يخشى من الانجرار وراء نهج القتال والعنف الثوري المسلح..

لقد اصبحت خطتنا ومقدمتها السياسية جزءاً من تاريخنا الوطني ونهجنا الثوري، وعلينا ان نراجع مقدمتها السياسية بغية تدقيقها وتقييمها.. (٨٤)

لقد قدمنا هذه الخطة مع حيثياتها في التاسع والعشرين من ايار ١٩٧٨، اي منذ اكثر من ستين، ورغم كثافة الاحداث وتطوراتها النوعية، فان مضمونها ما يزال فارضاً نفسه على كل التقدميين والوطنيين، داعياً اياهم لتحويله من حيز النظرية الى حيز التطبيق العملي والترجمة الثورية..

ان هذه الحيثيات سوف تبقى حية تتحدى الزمن حتى تندلع الثورة وينقلب الواقع الفاسد على رأس اهله الرجعيين. ألم تؤكد الاحداث ووقائع الستين صحة قولنا ودقته:

«اننا نعتقد ان وضع اية خطة للقتال لن تكون لها قيمة فعلية ما لم تقترن بنهج نضالي ثوري لا يقوى على مجابهة ردود الفعل السياسية لجدية القتال وفعاليتيه، فحسب، وانما يكون قادراً ايضاً على استثمار ردود الفعل هذه واستخدامها في حملته السياسية. وصراعه مع نهج اهل النظام وسياستهم الفاشية..

ان امتلاكنا لبرنامج قادر على قيادة معركتنا بكل ابعادها وميادينها وتلاوينها، لا يقوم على عملية مراجعة نهج الحركة الوطنية وخططها النضالية ونقدها، ولا يقوم على اساس التشخيص القديم لازمة النظام العامة، فحسب، وانما ينبغي ان يقوم ايضاً على الاقتناع بأن عجز الادارة السركيسية عن النهوض بهياكل الدولة ومؤسساتها، رغم مضي اكثر من سنة ونصف السنة، لا بد ان يمثل مؤشراً جديداً واضحاً لعمق ازمة النظام اللبناني وتفاقمها، وليس مهماً ابدأ البحث عن الجهة المسؤولة عن سقوط محاولة اعادة بناء النظام من جديد تحت شعار «لبنان الجديد» الذي بات مستهلكاً ومثيراً للسخرية والضحك، ولدى الجميع وفي مقدمة من يتخذون من الدولة السركيسية مادة للسخرية وموضوعاً للهزاء، هي القوى الفاشية الممثلة في «الجهة اللبنانية»، ومن يطالع صحفهم ويستمع لاداعتهم يلمس هذا الامر بوضوح..

(٨٤) راجع تقرير الوثائق العام لمطالعة نص الخطة ومقدمتها السياسية.

«اننا في حزب العمل الاشتراكي العربي، نعتقد ان كل الجهود المبذولة في سبيل اعادة بناء الدولة وانتشالها من انقاض الحرب الاهلية المتراكمة، سوف تنتهي في آخر المطاف، الى السقوط في مستنقع ازمة النظام العامة. وبما ان القوى الفاشية (المسيحية والاسلامية)، تشكل عائقا في وجه تطور المجتمع اللبناني، فان احتمال تجدد الحرب الاهلية يبقى امرا واردا باستمرار.

فاذا كانت هذه الرؤية لطبيعة ازمة النظام العامة وأفاق تطورها، صحيحة، فان حركتنا الوطنية محكومة بخيارين لا ثالث لهما اطلاقا: اما المراوحة في المكان، واما اختيار العنف الثوري ردا على العنف الرجعي. ووضع اهل النظام امام خيارين: اما القبول بفسح المجال لها لكي تتمتع بحقها في ممارسة نشاطها بحرية والتسليم بكون وجودها هو الشرط الوحيد لاتسام النظام بسنة الديمقراطية والحرية. . . . واما استمرار الحرب حتى نهايتها الحاسمة التي تهدد الرجعيين وسلطتهم السركيسية بالسقوط! . . . مما تقدم يتضح ان امكانية سيادة الديمقراطية وتوفر الحرية للحركة الوطنية والجماهير الشعبية عملية مفروضة بالارادة الوطنية، وليست تعبيرا عن ليبرالية برجوازية كما هو حاصل في بلدان الديمقراطية البرجوازية».

هكذا خاطبنا رفاقنا في المجلس السياسي المركزي، ولكن على من تقرأ فزاميرك يا داوود؟! .

خامسا- نظرة نقدية تراجع الماضي وترصد آفاق التطور.

١- ان التقليد الذي دأبت عليه قيادة الحزب، والذي يتمثل في التزامها باسلوب المراجعة النقدية، والذي يحاكم الرؤية النظرية: الفكرية والسياسية، بمقياس الممارسة العملية ومعطيات تطورات الاحداث اللاحقة، والذي يقوم بناء على ذلك بتصحيح الاخطاء المقترفة وتصويب الاراء والمفاهيم والتصورات، كي تتحرر مما يشوبها من اخطاء وتتقوم باذهان الرفاق والجماهير. . ان هذا التقليد الذي كرسناه اسلوبا ثابتا وطريقة معتمدة ينتهجها الحزب بجرأة وتصميم. . ان هذا التقليد جدير باعتزازنا، وخلق بتوطيد ثقتنا بأنفسنا وبدرجة ايماننا بالنهج اللينيني الثوري.

ايها الرفاق اعضاء المؤتمر الوطني الثاني.

لقد سبق الحديث عن موضوعات تعميم اوائل نيسان ١٩٧٧، وها هو المكتب السياسي الوطني، يعود في اوائل حزيران ١٩٧٨ للوقوف امام تطورات احداث ما يزيد على سنة، عودة راجعت موضوعات تعميم نيسان ونقدتها، بحيث اكدت ما هو صائب منها وجلبت انتباه الرفاق للجوانب الخاطئة فيها. فخلال هذه الفترة حدثت تطورات هامة جدا، اذ قامت اسرائيل باجتياح الجنوب، لتتخذ البلدان الامبريالية عامة والولايات المتحدة خاصة، من ذلك العدوان ذريعة لتدويل قضية الجنوب، بارسال قوات الطوارئ الدولية كي تكون حارساً يحمي حاجز الخيانة الذي اقامته اسرائيل لضمان امن حدودها.

لقد كان مطلوباً من الامم المتحدة، ادانة العدوان الصهيوني واجبار اسرائيل على الانسحاب بدلا من ان تسمح بتحويل العدوان الى ذريعة لارسال قوات دولية لحراسة الخيانة الوطنية المتمثلة بسعد الحداد وقواته الفاشية. . .

اننا نعلم ان القوات المشتركة تمكنت من تحقيق انتصارات ملموسة والحقت هزائم ملحوظة بقوات الخائن سعد الحداد، ولولا الاجتياح الاسرائيلي للجنوب، لتمكن الشريط الحدودي من دنس الخيانة الوطنية. ويكفي للتدليل على ما نقول، ان نشير الى كسب معركة مارون الرأس من قبل القوات المشتركة، التي كان لمقاتلي حزبنا دور بارز فيها.

ان سيطرة القوات المشتركة على موقع مارون الرأس، واستعادته من هيمنة العصابات الفاشية خلال اقل من اثني عشرة ساعة، قد جعلنا نقف على مرتفع يشرف على منطقة هامة جدا من الاراضي اللبنانية الجنوبية والاراضي الفلسطينية المحتلة. الامر الذي اطار صواب اسرائيل ودفعها لتنفيذ خطة الاجتياح المعدة سلفا بمشاركة زعماء الامبريالية العالمية وخاصة اميركا وبلدان السوق الاوروبية المشتركة.

وقد تطورت الاحداث بعد الاجتياح الاسرائيلي للجنوب، ودخول القوات الدولية اليه، باتجاه تعزيز مواقع الانعزاليين، فراحوا يتحرشون بالقوات السورية ويستفزونها ويفتعلون اثارها بغية تفجير التناقض معها، وقد تحقق لهم ما ارادوا واشتعل فتيل المعارك الطاحنة بين القوات الانعزالية وقوات الجيش العربي السوري.

لقد رصد تعميم حزيران، هذه التطورات وخرج بتقدير للوضع السياسي ولسمة الصراع في الساحة اللبنانية، رسدا لم يكن كله صائبا، فرغم ان الطابع السياسي كان هو الغالب على الصراع. بيد ان القتال لم يتوقف في الجنوب وفي بيروت ومناطق كسروان. بيد ان نظرة التعميم للجهة اللبنانية كانت صائبة، اذ حافظت، رغم كل الضغط على مواقعها وقدراتها ومع انها خسرت عسكريا وسياسيا بيد انها صمدت وما تزال تمتلك ما يجعلها قادرة على البقاء في مواقع القوى الفاعلة عسكرياً وكذلك سوريا. اما التطور الجديد من الناحية العسكرية خلال هذه الفترة، فيتجلى في قيام «دويلة العميل الصهيوني سعد حداد» وفي اطار المقاومة الفلسطينية. ونسبيا في اطار الحركة الوطنية. بيد ان هذه القوى العسكرية بما فيها الدور الاسرائيلي، قد بقيت ضمن دائرة الضغوط بغية المحافظة على الوجود والنفوذ والمكاسب، اي بقيت كل الاطراف اسيرة الفعل وردده. الامر الذي جعل التوصل لوفاق ينهي حالة التوتر والتفاقم، قضية يتجاوزها تناقض مصالح الاطراف وتنافرها لدرجة جعلت الوفاق عسير التحقيق وحولته الى شعار سياسي يعوم في بحيرة تفاقم الصراع وتنافر مصالح القوى المتناقضة!..

اما بخصوص تقييم نظرنا لدور سر كيس والسركيسيين فان التصويب للرؤية السابقة ما زال يحتفظ بسلامته لولا عجزنا عن رؤية التناقض الذي يحكم العلاقة بين سر كيس والقيادة السورية. فقولنا: ان القوات السورية ستكون «جيش سر كيس ويده الضاربة...»، الخ، قول خاطيء وهو امتداد لنظرنا السابقة، وقد جاءت الوقائع لتؤكد ان سر كيس لا يستطيع الخروج من ارادة اقطاب الطائفية المارونية بحكم كونه مرشح هذه الطائفة وممثلها في السلطة. وكان حري بقيادة الحزب ان تلحظ ان التناقض بين القيادة السورية وبين «الجهة اللبنانية» سيجعل من تفاهمها (القيادة السورية) مع سر كيس امرا عسيرا.

ولكن الصواب كله يتأكد بالقول ان دور سر كيس الدولة والنظام سيكبر، ليخدم الاحتكار والاستغلال والتبعية والاضطهاد.

اما التأكيد على « ان تفاقم الازمة العامة الذي يأخذ بخناق المجتمع لن يجده حلا على يد سر كيس » . . .
اما هذا التأكيد فسلیم ، رغم ان عهده (سر كيس) ما يزال يحتفظ بهامش زمني يزيد على الستين . ان محافظة
الاضاع على رتابتها الحالية ستجعل من سر كيس عاجزا عن تحقيق اي حل لتفاقم الازمة العامة .

ان الوقت الذي اختارته القيادة السورية لسحب قواتها من الساحل وصيدا ، جاء في وقت تصاعد فيه
ضغط الاطراف العربية واللبنانية لتنفيذ قرارات قمة تونس الهادفة ادخال الجيش للجنوب اللبناني ، الامر الذي
يؤكد صحة تقديرنا بخصوص المأزق الذي دخلت فيه علاقة اهل النظام اللبناني مع سوريا ، والذي جعل
الانسحاب الجزئي خطوة ناجحة وضربة اربكت الاطراف في لبنان .

امارؤ يتناقضات الموقف السوري في لبنان ، فكانت رؤية صحيحة ، بيد ان صحة هذه الرؤية تكشف
تقصيرا واضحا من لدن قيادة الحزب ، عن التحرك على اساس هذه الرؤية لنسج علاقات تعاون مع القيادة
السورية لدعم موقف الحزب وتمكينه من لعب دوره في مقاتلة الفاشيين . ان رصد الحزب للتناقض القائم بين
السوريين والجهة اللبنانية كان صحيحاً بيد ان الحزب لم يتصرف على اساسه الامر الذي فوت فرصة وحرمة
الحزب من ان يلعب دورا قتاليا ملموسا في مواجهة قوات الجهة اللبنانية في مناطق «الغيتو» الفاشي . اننا بحاجة
لجرأة اكثر ليس في التعبير عن ارائنا ، فحسب ، وانما في ترجمة هذه الاراء وجعلها حقائق ملموسة كي نقصر
الطريق لبلوغ التحرير والديمقراطية والاشتراكية والوحدة والتضامن البروليتاري الاممي .

سادسا- رغم التبسيط الشديد تبقى الرؤية سليمة!

وقف المكتب السياسي الوطني في اواخر تشرين الاول ١٩٧٨ ، امام تطورات الاوضاع العربية ،
وانعكاسها على « مجريات الامور في لبنان . . . » ، واصدر تعميما سياسيا في اوائل تشرين الثاني كان نصيب الوضع
اللبناني فيه ضئيلا ، ذلك ان حجم التعميم بلغ تسع صفحات لم يحظ الوضع في لبنان منها ، بغير مساحة قصيرة .
اننا نلمس تبسيطا شديدا للوضع في غاية التعقيد خاصة ابان فترة عقد اتفاقات «معسكر داوود» . ثم نلاحظ هنا
عودة لشعارات الـ «أما . . . واما . . . » التي شهدناها في الفصل الثالث . فهنا يعود المكتب السياسي للتقرير من
جديد : « . . . انه قد اصبح واضحا ان الحل في لبنان من الصعب ان يكون الا ضمن شعارين رئيسيين :

واما لبنان فاشي واما لبنان ديمقراطي »

ان احداث السنوات الاثنتي عشرة اكدت خطأ هذا التعلق بأفاق التطور الاستراتيجي ، صحيح ان لبنان
محكوم بأفق هذه الـ «أما . . . واما . . . » . اما اسود واما ابيض ، ولكن هذه الحالة ما تزال بعيدة ولا يصح ان
نكتفي بهذا الكلام- الشفرة خاصة عندما تطول الفترات بين صدور التعميم .

ان منظماتنا ورفاقنا وجاهيرنا بحاجة لتحليل وايضاح ، ليس للمستقبل البعيد ، فقط ، وانما للحاضر
والمستقبل القريب كي يشعر العضو بطمأنينة نفسية وتتعزيز معنوياته ، لان معرفة الواقع وكشف
ملاساته واجلاء غموضه خير عون ومساعد ومنجد للمنظمة والعضو .

وبعد هذه الملاحظة التي نريدها منبها للحزب كي يبتعد عن التبسيط لقضايا بتطلب تحليلا اعمق
واشمل ، علينا ان نسجل سلامة الرؤية وصحتها بنسبة كبيرة . فقول التعميم باستبعاد تسوية او وفاق لبناني-

لبناني بمعزل عن تسوية القضية الفلسطينية، قد أكدته الأحداث الفترة منذ صدور التعميم حتى الان . لا ريب في ان محاولات اهل النظام والقوى الاصلاحية ومعهم بعض الاطراف العربية والدولية، من اجل تسوية الازمة اللبنانية . . . ان هذه المحاولات سوف تستمر بيد ان نجاحها امامه عقبات كبرى من الصعب تجاوزها .

ان تعقيدات الوضع اللبناني، تزداد يوماً بعد يوم، لدرجة قد تدفعه لان يشكل حالة مماثلة لتلك الحالات التي عاشتها وتعيشها بعض بلدان اوروبا او افريقيا واسيا . مما يرجح طول عمر الازمة ويتيح فرصة مناسبة للقوى الثورية لان تعد نفسها لحل جذري يطيح بالنظام ويسقط اهله!

سابعاً- أحل سياسي، أم وهم سياسي؟

مثلما اهتم اجتماع اللجنة المركزية الوطنية المنعقد في اواسط كانون الاول ١٩٧٨ بقضية الاعداد لعقد المؤتمر الوطني الثاني، فانه اولى الاوضاع السياسية العالمية والعربية واللبنانية، اهتماماً ماثلاً . وبخصوص الوضع اللبناني تضمن التعميم^(٨٥) رؤية خاطئة وتصوراً كان اقرب الى الاوهام منه الى آفاق تطورات الوضع اللبناني . . .

ان التدقيق في الرؤية السياسية، المصاغة في هذا التعميم يكشف خطأها . ومرد ذلك على ما يبدو، الى اننا كنا نعتبر الاصلاحية في الحركة الوطنية اللبنانية هي القطب الاساسي في التناقض الرئيسي الامر الذي دفعنا الى ارتكاب اخطاء نظرية فادحة لا يصح ان تقترف من قبلنا، فرغم بلوغ تفاقم التناقضات درجة الحرب الاهلية، فاننا كنا نشكو من «الميوعة التي يعانيتها التناقض الرئيسي» . . . وقد قادنا هذا الخطأ الى اقتراح خطأ فادح آخر، يتجلى بقولنا: « . . . ان التناقضات الثانوية كانت وما تزال تلعب دوراً كبيراً في تفاقم التناقض الرئيسي او هدوئه»! . . .

لا ريب في ان للتناقضات الثانوية دوراً في التأثير على حركة التناقض الرئيسي، بحكم العلاقة الجدلية التي تربطها به، بيد ان دورها (التناقضات الثانوية) مرتبط بحركة التناقض الرئيسي وتطوره، ولا يمكن ان يكون رئيسياً، ومعلوم ان التفاقم حالة تنجم اول ما تنجم عن احتدام حركة التناقض الرئيسي اساساً، اما التناقضات الثانوية فدورها يعكس مضمونها ومكانتها في وحدة المتصارعات اي ثانوي! . . .

هذه بدهية نعرفها وقد تحدثنا عنها مراراً وتكراراً، فلماذا نخطئ عند تطبيقها على الوضع اللبناني؟ ان التناقض بين الانعزالية- الفاشية، وبين المقاومة الفلسطينية، لا يمكن ان يكون تناقضاً ثانوياً اطلاقاً، وفي الوقت نفسه فانه تناقض طبقي بحكم وجود الشعب الفلسطيني وحيروته جزءاً من التشكيلة الاجتماعية-الاقتصادية اللبنانية، من الناحية الموضوعية، رغم ارتباطه الشديد والواضح، بقضيته الفلسطينية الوطنية .

ان الحركة الوطنية تشكل مع المقاومة، الطرف الوطني في التناقض الرئيسي، بيد ان المقاومة في القطب السياسي الاساسي في الطرف الوطني في لبنان .

(٨٥) راجع تقرير الوثائق العام لمطالعة نص التعميم المومي اليه .

وفي مقابل ذلك نلاحظ أن الرجعية اللبنانية بمجموع فصائلها تمثل الطرف الرجعي في التناقض الرئيسي . بيد ان الجبهة اللبنانية وكل القوى والعناصر التي تقف موقفها ، تمثل القطب السياسي الاساسي في الطرف الرجعي في لبنان .

ان عرض التناقضات في هذا التعميم سيء جدا ويجب على كل رفيق اعادة مطالعته وتصحيح ما علق بذهنه من جراء هذا الهراء النظري والسفسطة التي قلبت الحقائق وموهت الزيف لتجعل منه حقيقة! . . . ان التناقضات الثانوية قد تلعب دورا كبيرا فعلا ، بيد ان دورها يبقى مرتبطا بالتناقض الرئيسي ، اذ ليس ممكنا ان تبلغ الخلافات بين فئات اهل النظام درجة تفجير الحرب الاهلية . ان نشاط التناقض الرئيسي وتسارع حركته ، هو الذي يدفع بفئات المجتمع على اختلافها ، وتباين مواقعها وطبيعة مصالحها للتحرك والصراع . وعلى سبيل المثال فان اضرابا عماليا عاما يقوم من اجل مطالب اساسية ، قد يحرك كل طبقات وفئات المجتمع اللبناني للتأييد او المعارضة . وعندما يدخل السلاح الى ميدان الصراع ، لدعم العمال اولقمةهم فان المجتمع بمجموعه وبكل فئاته سيضطر للتصارع والقتال الذي تحدد درجته ومستواه ومدى حدته وتفاقمه موازين القوى الطبقة المتصارعة .

اذا غضضنا النظر عن الفقرة (٧) المتعلقة بالجنوب والتي سيتناولها تعميم آخر ، فسنلاحظ ان التقدير المطروح هنا للوضع اللبناني خاطيء وغير سليم . وان تقدير المكتب السياسي الذي سجله تعميم اوائل تشرين الثاني ، كان اكثر صوابا ولا بد من اعتماده . ان اهل النظام اللبناني بوسعهم الحفاظ على نظامهم ضمن الحدود الواسطة التي تسمح بها توازنات القوى المتصارعة في الساحة اللبنانية ، بيد ان عجزهم عن استخدام الجيش لحسم الموقف عسكرياً ، من شأنه أن يبقيهم يدورون في دوامة الازمة المتفاقمة .

كيف يصح التوفيق بين الاعتراف بعجز القوى الرجعية عن فهم جوهر ازمته وبالتالي عجزها عن معالجتها (الازمة) بالطرق الناجعة الامر الذي كشف عمق الازمة العامة وتفاقمها واستحالة حلها جذريا بغير الاطاحة بهذه القوى واسقاط سلطتها ونظامها . . . كيف يصح التوفيق بين الاعتراف بهذه الحقائق التي يسميها التعميم بدهيات وبين ادعائنا بان الاتجاه العام الذي يهيمن على تطورات الموقف في لبنان يتمثل في الحل السياسي للازمة المستحكمة التي تواجه اهل النظام؟

انه لا مرشير للدهشة حقا ، ان يتمكن كامل الاسعد والدمي التي يطلقون عليها اسم «نواب الشعب» ومن هم على شاكلتهم ، من حسم تفاقم الازمة ، على حساب القوى الفاشية والقوى التقدمية بما فيها المقاومة الفلسطينية طبعاً!!!

ان الاعتراف بكون الداعين للوفاق وعودة النظام الى سابق عهده ، يعملون ضد «القوات اللبنانية الفاشية» وضد المقاومة الفلسطينية ، كاف لجعل الحل السياسي لتفاقم الازمة عقيما . فكيف غابت هذه الحقيقة عن ذهننا يوم اصدارنا تعميمنا؟

ثم اذا كانت الدولة اللبنانية التقليدية قد انهارت تحت ضغط صمود المقاومة الفلسطينية في وجه هجمة القوى الفاشية عليها ، فكيف يمكن ان تعود الدولة المنهارة ذاتها الى كامل عافيتها وسابق وضعها في ظل وجود

العوامل عينها التي ادت الى انهيارها؟

ان الحل السياسي لتفاهم الازمة وبالتالي عودة الدولة اللبنانية التقليدية بتركيبها الطائفية ، امر لا يمكن تصوره في ظل وجود النقيضين : المقاومة والفاشية . لذلك فان الحل العسكري هو الحل المرجح ، وبالتالي فان الدولة التي تقوم بموجب هذا الحل ستكون دولة الفاشية وسلطتها الحديدية وهكذا دولة لن تقوم الا على انقاض وجود المقاومة الفلسطينية والقوات السورية والحركة الوطنية! . .

ان مصدر كل هذه الاخطاء ، يكمن في تغليب دور التناقضات الثانوية على التناقض الرئيسي . ان نظرنا كانت سطحية جدا ، لذلك سمحنا لانفسنا بوضع المقاومة والسوريين في نفس موقف «المسلمين وغالبية المسيحيين» والحركة الوطنية . اذا جاز القول ان سوريا كانت مع الوفاق وان تطورات وضعها الداخلي وتطورات الوضع في افغانستان وفشل تحالفها مع العراق ، قد جعلتها تعيد النظر بسياستها ، فان المقاومة ترتكب حماقة كبرى ان هي رمت بثقلها الى جانب اعادة النظام وهيمنة الجيش اللبناني .

ثامنا- وتبددت الاوهام ، امام الرؤية الثورية!

اثار تعميم اللجنة المركزية ردود فعل واسعة ، دفعت قيادة الحزب الى مراجعة نظرتها التي حملها تعميمها ، فاصدرت تعميما بعد اسبوعين (اوائل كانون الثاني ١٩٧٩) (٨٦) ، حمل اعترافا صريحا بان تعميم اواسط كانون الاول «لم يتطرق بما يكفي من التحليل والاستنتاج والتقدير لموضوعين اساسيين ، هما : آفاق تطورات الوضع في الجنوب وطبيعة الحل المطروح من قبل القوى الفاشية له اولاً ، وعلاقة الحل السياسي الذي تسعى الاغلبية لتحقيقه لوضع لبنان ما قبل الليطاني ، ثانياً . الامر الذي ظهر معه دور اسرائيل وكأنه دور هامشي ، مع انه دور اساسي وفاعل في الجنوب مما يطرح علاقة ما يدبر للجنوب مع ما يدبر للبنان ما قبل الليطاني من جهة ، ويطرح ايضا ضرورة تحديد الموقف النضالي الذي يحتم على الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية اتباعه من جهة اخرى» .

مما يؤكده على ان نظرة قيادة الحزب كانت «جزئية لا تشمل كل الوضع اللبناني بما فيه الجنوب . ان التركيز على ان الحل المنظور سيكون حلا سياسيا وان القتال ضد الميليشيات الانعزالية-الفاشية لو حدث لن يخرج عن هدف الضغط على «الجبهة اللبنانية» لكي تقبل بالوفاق السياسي . . . ان هذا التركيز يفقد مضمونه وقيمه السياسية حين يفترض حلا سياسيا للبنان ما قبل الليطاني معزولا عن حل الوضع في الجنوب مهما كان طول الفاصل الزمني بين الحلين» .

هكذا سارعت قيادة الحزب الى تبديد الاوهام التي اعترت تفكيرها ، تبديدا اعاد الحزب الى رؤيته الثورية ، التي نطالعتها تحت عنوان : «المخطط الفاشي والتكتيك الوطني الخاطيء . . .» .

«ان أعداءنا يحلمون ويخططون . خططوا لتصفية ثورة اكتوبر ففشلوا ، وخططوا لسحق الثورة الفيتنامية ففشلوا ، وخططوا لاكتساح كوبا ففشلوا ، وخططوا وما زالوا يخططون لتصفية المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية تخطيطا بقدر ما يعبر عن نفسه بحركتهم الدائمة وبحثهم المستمر عن القدرة التي تمكنهم من جعل

(٨٦) راجع تقرير الوثائق العام لمطالعة نص التعميم المومي اليه .

حلمهم حقيقة وواقعا ملموسا بقدر ما يحاولون جعل احلامهم وقائع ملموسة وامرا واقعا يفرض نفسه على الجميع ، فانهم وبالقدر نفسه يكشفون عن عجزهم عن استيعاب تجارب الماضي ودروسه التي ما تزال حاضرة! ...

ان محاولتهم الجديدة هذه قديمة قدم مخططاتهم الهادفة تسوية اوضاع المنطقة وفرض هيمنتهم التامة بدون منازع.

«اننا لسنا متطيرين من احلامهم وخططهم وانما نحن مشدودون الى ضرورة رؤية حقائق الوضع وآفاق تطوره ورسم خططنا وبناء قواتنا على اساس مجابته ، وبعدها ليبينوا ما شاء لهم البناء وليخططوا ما شاء لهم التخطيط . اما نحن فلن نلقي السلاح وما دام سلاحنا بأيدينا فان خططهم لن تجد طريقها للتنفيذ لأن حركة التطور مع بناذقنا واردة شعبنا في حين ان خططهم وترتيباتهم واجراءاتهم تسير كلها في الاتجاه المعاكس لارادة الشعب والتطور . . انهم يمثلون التخلف والحركة المضادة للتطور ونحن نعبر عن التقدم والحركة المتوافقة مع التطور.

اننا لا نهرف بما لا نعرف ، ولا نطلق العنان لعواطف غير مبررة ، وإنما نعكس ارادة التاريخ والتطور . لتأمل مليا ولنسأل انفسنا هذا السؤال : ان اعداءنا مشغولون باعداد الخطط من اجل ماذا؟ أليس من اجل اعادة نظامهم ودولتهم المنهارة؟ على ماذا يدل انهيار الدولة ومحاولة اعادتها ، الا يدل على عمق الازمة؟ صحيح ان الطرف الوطني هو الاخر يعيش ازمة تمنعه من تحقيق الثورة ، ولكن الفرق بيننا وبين اعدائنا واضح : انهم يحاولون اعادة بناء دولتهم ، ونحن نحاول استكمال قوتنا من اجل الثورة نحن نتعلم كل يوم ومن كل تجربة ولكنهم لا يتعلمون بحكم عجزهم واذا ما تعلموا فلن يتعلموا غير السطحي والقليل . انهم يعانون من انحطاط قواهم ونحن نسعى لتصليب عود شبابنا . . . ثم انهم يعدون لمعركة معنا ، وهذا برهان ليس على وجودنا فحسب ، وانما على قوة هذا الوجود ، لانهم قبل سنوات لم يكونوا معنيين بمثل هذا الاعداد .

ولكن اذا سئلنا عماذا يعني هذا كله . فسيكون جوابنا أنه يعني اننا مطالبون بالاعداد للمعركة التي يعدون لها ليس من أجل الصمود وانما من أجل اقامة لبنان الوطني الديمقراطي رغم أن رؤية صورة لبنان المنشود لا تلوح بالافق الحاضر بسبب احتجاجها بضباب الاصلاحية والانتهازية ، ولكن عنف الفاشية كفيل بازاحة الضباب وانقشاع الظلال الحاجة .

يقول ماركس : «سارت الثورة الى الامام وشقت الطريق لنفسها لا بمكاسبها المضحكة المبكية المباشرة ، بل بالعكس بكونها ادت الى نشؤ ثورة مضادة متراصة وقوية ، ادت الى ظهور عدو كان حزب الاستقلال يتحول في سياق النضال ضده بالذات الى حزب ثوري حقا»^(٨٧) .

تأملوا ايها الرفاق بكلام معلمنا ، وتصوروا كيف سيلعب الفاشيون دورهم في خلق حزب الثورة رغم انف الاصلاحية والانتهازية .

(٨٧) كارل ماركس : النضال الطبقي في فرنسا .

إن المرحلة التي نعيشها، مرحلة نضال ضار، وتتطلب نفساً طويلاً واملأً يكبر، يقترب الى زمن تحقيق الثورة كلما كبرت مؤامرات اعدائنا واقتربوا من ساعة ارتكاب المجزرة! ..

ان وقائع الزمن الذي تصرم على رؤيتنا هذه، تؤكد على سلامة الرؤية التي تضمنها تعميمنا آنف الذكر، فمطريقي اسرائيل والفاشية اللبنانية التي اشار اليها التعميم، تصعدان ضرباتهما بتناسق اوضح من ذي قبل، مما يدل على دقة الرؤية ونفاذها الى اعماق الزمن. ان المقاومة الفلسطينية، مطالبة باعادة النظر بخططها وتكتيكاتها وسياستها ليس تجاه اهل النظام فقط، وانما تجاه مواقف وسياسة ونهج الحركة الوطنية، القاضي بالحفاظ على النظام واهمال المناطق الوطنية، الامر الذي خلق حالة تدمير بين اوساط الجماهير الشعبية، نتيجة شعورها باليأس من جدوى المنطق الاصلاحى الذي يعدها بالدولة والوفاق وانتهاء حالة الحرب واعادة الصراع الى دائرته السياسية. .

ان تنظيم اوضاع المناطق الوطنية وتطهيرها من القوى والعناصر الرجعية امر بات ملحاً وضرورياً لصمودها في وجه الهجمة الفاشية- الصهيونية! ..

تاسعا- الحزب يحذر من مغبة الانجرار وراء دعوة الوفاق السركيسية.

منذ تعميمه الصادر في كانون الاول ١٩٧٨، انشغل المكتب السياسي الوطني عن الكلمة المكتوبة باصدار التعاميم الخاصة بقضايا المؤتمر الوطني الثاني، وتوجيه المنظمات وارشادها الى اعداد تقاريرها، وباستثناء مذكرته السياسية الى المجلس المركزي حول رؤية الحزب للاوضاع السائدة خلال عام ١٩٧٩، واقتراحاته بصدد اعادة تنظيم الحركة الوطنية، فانه (المكتب السياسي الوطني) اكتفى بالتعاميم الشفهية وما تكتبه الثورى عن الاحداث اللبنانية. .

لقد جرت تطورات هامة خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٠. فمنذ شباط العام الماضي، بدأت محاولات مكثفة ساهمت فيها جهات دولية وعربية ولبنانية عديدة، من اجل ادخال الجيش الى الجنوب، بغية انتشاره هناك، وقد عارضنا بقوة تلك المحاولات وحذرنا من مغبة السماح بتحقيقها، ليقيننا بأن الجيش بتركيبته الحالية، لا يمكنه ان يقاتل اسرائيل او حداد، وقد رأينا كيف انه رفض وما يزال يرفض فرض سلطة الدولة على الكتائب وعصاباتنا، الامر الذي جعله عاجزاً عن تأمين طريق بيروت- طرابلس، ونحن مقتنعين ان حالة العجز التي يعانيها لا ترجع الى قدراته العسكرية وانما السبب الاساسى الذي يكمن وراء عجز الجيش يتمثل في السياسة المرسومة له من قبل رئيس الجمهورية نفسه. .

ان دعوة الوفاق التي يطلقها سركيس بين الحين والآخر، محاولاً تحقيق حلمه بفصل الازمة اللبنانية عن ازمة الصراع العربي- الصهيونى، وانهاء وجود المقاومة الفلسطينية كانت وستبقى مؤشراً لاصرار القوى الرجعية- الانعزالية- الفاشية على متابعة موقفها المناهض لوجود الثورة الفلسطينية. .

وكان قرار الحكومة السعودية في اذار ١٩٧٩، بسحب قواتها العاملة ضمن قوات الردع العربية، حدثاً، من تلك الاحداث الدالة على انسجام الموقف السعودى مع سركيس «والجبهة اللبنانية» في سياستها القائمة على اطلاق عنان الاستغلال تحت ذريعة «الامن قبل الرغبة»، والمعبرة عن اصرار الانعزالية-

الفاشية على متابعة حربها الفاشية ضد الجماهير وقواها التقدمية والوطنية . .

وبينما كانت اطراف النظام تملأ الاجواء بالدعوة للوفاق، اعلن الخائن سعد الحداد «دويلة لبنان الحر» كاشفاً بذلك بعدا جديداً من ابعاد تفاقم ازمة النظام العامة، وملقياً ضوءاً جديداً على عمق المصاعب وضخامة العقبات التي تحول دون حل تفاقم الازمة . .

وخلال منتصف ايار ١٩٧٩، ذهب سر كيس الى دمشق، وبعد عودته، استقالت حكومة الحص الاولى، فاتحة ازمة وزارية، دامت قرابة شهرين، اعلن سر كيس بعدها عجزه عن تشكيل حكومة «اتحاد وطني» تحقق له حلمه بفرض سيطرة اجهزته على كل المناطق اللبنانية، وعاد ادراجه الى حكومة تصريف الاعمال، فتشكلت حكومة الحص الثانية في العهد السركيسي . .

وبعد شهرين عاد الحديث مجدداً عن الوفاق وادخال الجيش الى الجنوب بغية تمركزه في صور والنبطية، بيد ان قوات «الجبهة اللبنانية» اقدمت على تفجير الموقف، بوضعها حواجز على طريق بيروت- طرابلس، وخطفها لعشرات المارة من ابناء الشمال، واحتجازهم، وبذلك اوجدت قضية لعهد سر كيس اسمها «اطلاق المخطوفين»، فتحول اهتمام العهد ورئيسه اليها! . .

ولدى انعقاد قمة تونس، في تشرين الثاني الماضي، نشطت اوساط سر كيس، وتحرك وزير خارجيته، حركة جاءت منسجمة مع موقف وقناعات الرجعية العربية، فاتخذت من الموقف اللبناني الرسمي ذريعة لاصدار قرارها القاضي بدعم السلطة الرجعية في لبنان والداعي الى احياء قضية ادخال الجيش الى الجنوب، وبعد قمة تونس، دعا سر كيس لجنة المتابعة العربية للبحث في كيفية وضع قراراتها (القمة) موضع التنفيذ، الامر الذي اضطرنا لتجديد معارضتنا واعلان رفضنا لدخول الجيش الى المناطق الوطنية بما فيها الجنوب. وقد هاجمت «الثوري» قرارات القمة واعتبرتها محاولة عربية رجعية لتنفيذ مخطط الامبريالية والصهيونية والانعزالية- الفاشية في لبنان! . .

وامام الاصرار على تنفيذ المخطط المشبوه، اتخذت القيادة السورية قرارها بسحب قواتها المتواجدة في صيدا والساحل، معلنة عدم استعدادها لتحمل مسؤولية ادخال الجيش الى الجنوب بعد عجزه عن تأمين المرور على طريق بيروت- طرابلس وبعد امتناع القطعات اللبنانية المتواجدة في الجنوب عن الرد على قوات سعد الحداد والقوات الاسرائيلية الداعمة له . .

لقد رسم قرار القيادة السورية، الذي تم تنفيذه في شباط الماضي، بسحب قواتها، منعطفاً جديداً في مسار الاحداث اللبنانية، وبدلاً من أن تبادر الحركة الوطنية الى ملء الفراغ بقواتها الوطنية، راحت تتحدث عن الوفاق ودعوة الجيش للدخول الى المناطق الوطنية مقابل شروط هاشمية. وشكلية، مما جعل موقفها متوافقاً مع موقف السلطة الرجعية التي اصدرت اوامرها الى الجيش، ليحل محل القوات السورية المنسحبة، وبدأت المنشورات والاضرابات الرجعية تطالب بانزال الجيش وفرض سلطة الدولة الرجعية، الامر الذي اضطر حزبنا الى اصدار بيان في العشرين من اذار الماضي، حذر فيه المقاومة والحركة الوطنية والجماهير الشعبية، من مغبة الانجرار وراء دعوة الوفاق السركيسية . .

وعندما نشب الاقتتال في الساحل بين حركة «امل» والحركة الوطنية، حاول سركييس استغلاله لانزال الجيش، بيد ان المعارضة الوطنية حالت دون ذلك، مما دعا الى دخول القوات السورية الى المنطقة من جديد، الامر الذي اقلق القوى الانعزالية- الفاشية وكان احد العوامل التي دفعت الكتائب الى فرض هيمنتها العسكرية على منطقة «الغيتو» الانعزالية، بعد مجازر التصفية التي تمت في منطقة «صفر» ضد «الاحرار». خلال اواخر حزيران واوائل تموز الماضيين . وبدلاً من ان يسارع رئيس الجمهورية الى انزال الجيش لايقاف المذابح في مناطق (الغيتو) كما سارع وقت نشوب الاشتباكات في منطقة الساحل . . . بدلاً من ذلك راح يتستر على جرائم الكتائب ويكافؤها على وحشيتها ، باعلانه قبول استقالة حكومة الحص الثانية وتكليف تقي الدين الصلح بتشكيل حكومة « اتحاد وطني » تشترك فيها الكتائب بحجة انها اقوى الفعاليات العسكرية ! . .

ان احداث المنطقة الشرقية، وتحركات اسرائيل في الجنوب، تشير الى تطور خطير في الساحة اللبنانية، وما لم تستعد المقاومة والحركة الوطنية وسوريا، لمواجهة التطورات المحتملة فان اسرائيل والقوى الفاشية العميلة قد تنجح في تحقيق مآربها العدوانية! . .

لقد حذرنا، من مغبة التسمر عند سياسة المراوحة في المكان، ونبهنا الى ضرورة كسر المطرقة الفاشية كي تنصرف قوانا لمواجهة المطرقة الاسرائيلية، ورغم مضي ما يقرب من السنتين على تحذيراتنا، وتنبهاتنا، فان اللعاب ما يزال يسيل لمراى كراسي الوفاق السركيسي، لدرجة ان بعض قياداتنا الوطنية كاد ينزلق الى المشاركة مع الكتائب بحكومة خيانة وطنية! . .

الفصل الخامس

الحزب في ميادين التطبيق والممارسة العملية.

لاحظنا ان الفصول الاربعة السابقة قد اهتمت بمواقف الحزب ورؤيته النظرية للاوضاع اللبنانية. وكما نعرف جميعا باننا لسنا جمعية ثقافية او هيئة فكرية تحصر جل اهتمامها بالممارسة النظرية: الفكرية والسياسية، وانما نحن حزب سياسي له دور معروف ومشهود في ميادين الممارسة العملية والتطبيق لمبادئه واهدافه في التحرير والديمقراطية والاشتراكية والوحدة والتضامن البروليتاري الاممي.

لذا، فان هذا الفصل سيهتم اكثر ما يهتم بموقف الحزب في ميادين التطبيق والممارسة العملية لافكاره وخطه السياسي.

ولسنا بحاجة لجلب الانتباه الى ان الاحاطة بكل نشاط الحزب العملي خلال السنوات الثماني المنصرمة، مسألة مستحيلة، اذ ان صفحات هذا الفصل مهما اتسعت، فانها تعجز عن استيعابه (النشاط). لذا، فاننا سنكتفي بعرض بعض الامثلة التي تساعد على رسم صورة واضحة لنشاط الحزب ومحاولاته المستمرة من اجل ترجمة افكاره وخطه السياسي، بحيث نتمكن من تطبيق مبدأ المراجعة النقدية واسلوبها على نشاطنا العملي مثلما طبقناه على نشاطنا الفكري والسياسي.

اولا- الحزب يدعم كفاح العمال النقابي ويتنزع مطالبهم بقوة السلاح.

١- الحزب يدعم كفاح عمال غندور المطلبي.

أ- منذ صدورها بذلت «الثوري» اهتماما مميزا لعمال غندور. ففي عددها الاول نطالع تحت عنوان: «ماذا تعرف عن عمال غندور؟» عرضا للواقع المرير الذي يعيشه العمال والعاملات:

«... ولو سألت احد العاملين في المصنع كم ستتقاضى في نهاية الشهر؟ لأجابك: بأنه لا يعلم! ولو تحررت عن السبب، لعلمت بان كثرة الاستقطاعات الكيفية التي يقوم بها اصحاب المصنع، تجعل من العاملين، لا يدرون ولا يستطيعون ان يعلموا كم هو المبلغ الذي سيتقاضونه في نهاية الشهر!..»

وهكذا يكون مقدار راتب العامل واجره الشهري سرا لا يعلمه غير الاخوة غندور ورجال الدرل

الحراس الذين تعينهم حكومة «الشباب» وعهد «الحرية والازدهار!» لحماية اصحاب المعامل والمصانع والمتاجر! «(٨٨)» .

ثم تستطرد الثوري شارحة مقدار التعسف والغبن والاجحاف الذي يتعرض له العمال، فاضحة المخالفات لقانون العمل والاستبداد الذي يمارس ضد العمال وتقاعس الحركة الوطنية وتواطؤ النقابات الانتهازية مع ارباب العمل والدولة .

وقد تابعت الثوري اهتمامها بقضية عمال وعاملات مصانع ومعامل غندور بحيث اصبحت معاناتهم احدى القضايا الاساسية التي اولها الحزب اهتماما مميّزا في اعداد «الثوري» وفي البيانات الجماهيرية والتعاميم الحزبية الداخلية التي كانت توجه المنظمات نحو هؤلاء العمال لدعم كفاحهم المطليبي، ولدى مراجعتنا لتقرير الوثائق العام نطالع العديد من المقالات والبيانات والتعاميم الداخلية تأييداً لعمال غندور ودعماً لنضالهم .

ب- لقد كان موقفنا مميّزا في دعمه لاضراب عمال غندور الشهير الذي تحول الى مجزرة على يد حكومة صائب سلام اواخر عام ١٩٧٢ كما كان حزبنا يولي معاناتهم والمظالم التي يتعرضون لها جهداً مميّزا بيد ان طيلة الفترة السابقة لعام ١٩٧٦ كان موقفنا محصوراً ضمن اطار شرح مقدار التعسف والاجحاف الذي يعانیه العمال وفي حدود التشهير بارباب العمل وتحريض العمال والجماهير ضدهم .

اما موقف الحزب في عام ١٩٧٦، فقد كان حازماً لدرجة تدعونا للاعتزاز به والعمل على استغلال الظروف لتكراره . ففي الاول من آذار دعم الحزب بقوة السلاح الانذار بالاضراب الذي وجهه العمال الى غندور، فبمجرد تحرك العمال وتوجيههم انذاراً لاصحاب معامل غندور بادر الحزب الى اصدار بيان جماهيري تحريضي، تناول اوضاع العمال المعيشية الصعبة من جراء الحرب الاهلية ونشر ارقاماً اوضحت ان زيادة اسعار منتجات معامل غندور قد ارتفعت لاكثر من مئة بالمئة، في وقت ان اجور العمال حافظت على مستواها السابق للحرب . وقد تضمن البيان مطالب العمال والعاملات المحددة بانذارهم .

ولدى توزيع البيان وتداوله من قبل العمال ثارت تائرة الغندور وجمع العمال وتحدث اليهم وخطب فيهم طالباً منهم استنكاراً «للتدخل الخارجي» وخاصة تدخل حزب العمل الاشتراكي العربي في شؤون العمل والعمال بيد ان العمال لم يعيروه اذناً صاغية وقابلوا تحريضه بلا مبالاة فلجأ الى دفع صنائعه من بينهم ليصدروا بياناً ضد تدخل حزبنا في العلاقة بين العمال والرأسماليين وقد كان ردنا عليهم واضحاً في تحديه ومطلقاً في مناصرته للعمال :

«ان حزبنا حزب العمل الاشتراكي العربي سوف يواصل دعمه لنضال العمال وتأييده المطلق لهم وسيجد العمال كل الدعم وكل العون والمساعدة التي يتطلبها نضالهم العادل» (٨٩) .

وبفضل موقف حزبنا تمكن العمال من تحقيق مطالبهم .

(٨٨) راجع الثوري العدد «١» في اواخر تشرين الاول ١٩٧١ لمطالعة نص المقال .

(٨٩) راجع تقرير الوثائق العام لمطالعة هذه البيانات .

ج- بيد ان الحدث الاهم في هذا المجال تجلّى في مبادرة منظمة الحزب في طرابلس اذ ساعدت العمال على تشكيل رابطة تقود كفاحهم ، ومن ثم شجعتهم على حمل السلاح والتدرب عليه الامر الذي مكّنهم من القيام باضراب عن العمل تحت حماية البنادق مما جعل آل الغندور يركعون صاغرين امام وحدة العمال وصلابة ارادتهم المدعومة بالسلاح .

اننا لنفخر بتلك المبادرة ونسجلها لتكون مشعلا يهدي منظمات الحزب ويوجهها نحو دعم العمال ومؤازرة حركتهم المطالبة .

لقد مضى على تلك الواقعة اكثر من اربع سنوات وحين نطالع محضر ذلك الاتفاق الذي وقعه ممثل حزبنا الى جانب العمال وصاحب العمل ، فاننا نشعر بالغبطة تملأ جوارحنا والرغبة الجانحة تخرسنا على تكرار هذه المبادرة الرائدة^(٩) .

معلوم ان الاتفاق قد وقع في ظل الاضراب والاقسام المسحوبة واصوات الرصاص دعماً للعمال وتأييداً لمطالبهم العادلة .

ان الدرس الهام الذي يجب ان يستخلص من هذه الواقعة ، لا يتجلى في المكاسب الهامة التي حققها العمال بفضل موقف حزبهم ، الى جانبهم ، فحسب ، وانما هو يتجلى اكثر ما يتجلى في وجود ممثل لحزب العمل الاشتراكي العربي في لجنة بحثت مطالب العمال واقترتها ، الى جانب رب العمل الذي حضر اجتماع اللجنة مجبراً ووقع المحضر صاغراً! ..

ان هذه الحادثة ، هي الاولى من نوعها في لبنان ، اذ لم يسبق ان تمكن الشيوعيون من تحقيق مطالب العمال بقوة السلاح وسلطانه! ..

لقد اصبت ، الصواب كله يا معلم الطبقة العاملة ، فها هي الطبقة العاملة اللبنانية ترغم الغندور على التسليم بمطالبها بفضل حملها للسلاح واشهاره بوجه اعدائهم اللبنانيين واكثر الاستغلاليين امعانا في اضطهاد العمال ونهب جهودهم! ..

فعلا ان الطبقة المظلومة التي لا تمتلك السلاح ولا تتعلم عليه ولا تستخدمه بوجه اعدائها لا

(٩) فيما يلي نص محضر الاتفاق :

« بتاريخ ١٠ / ٥ / ١٩٧٦ وبعد اعلان الاضراب من قبل عمال معمل غندور للخشب المضغوط للمساكن الشعبية اجتمعت رابطة عمال المعمل المذكور وممثلين عن حزب العمل الاشتراكي العربي وهاشم الغندور وقد تداول البحث في تحقيق مطالب العمال المحقة والمشروعة وقد انتهى الاجتماع بالتعهد من قبل السيد هاشم الغندور بالآتي نصه :

- ١- دفع المعاش العائلي للعمال دفعة واحدة وذلك بدلاً من الضمان الذي بات عاجزاً عن الدفع شرط استمرارية العلاقة مع الضمان بعد عودته للدفع .

٢- زيادة الرواتب بنسبة قدرها ١٧٪ مع مفعول رجعي ابتداء من ١ / ١ / ١٩٧٦ .

٣- دفع ايام التعطيل الاجباري كاملة واحتساب الاسبوع ٦ ايام مهما كانت الاسباب .

٤- دفع الفواتير المرضية مع اعطاء الحق الكامل للعامل باختيار الطبيب الذي يلائمه » .

لمطالعة التفاصيل الكاملة حول الموضوع راجع عدد الثوري الرقم ٣٤ في ٢٩ / ٥ / ١٩٧٦ .

تستحق ان تكون الا طبقة عبيد! ..

لله درك، ايها السلاح! كم هي قوية الارادة التي تستند اليك، وكم هي جذيرة بالحياة الطليعة التي تمكن جماهيرها من امتلاكك والتعلم على استعمالك! ..

فعلا: ان السلطة تنبع من فوهة البندقية! ..

٢- الارتجال والعفوية... افشلا مبادرة المصادر الثورية! ..

أ- بناء على قرار المكتب السياسي الوطني المتخذ في ايلول ١٩٧٦ تم تخصيص مبالغ طائلة لسبعة مشاريع زراعية، على اساس انها مشاريع جماهيرية هدفها دعم صمود الجماهير. وقد خصصت المبالغ بناء على اقتراحات قدمتها منظمات الحزب بتوجيه من المكتب السياسي الوطني وبعد شهرين على اتخاذ القرار اكتشفت اللجنة المالية:

«هناك مشاريع ليس من السهل البدء بتنفيذها حاليا، بعضها لا اعتبارات امنية وبعضها لا اعتبارات عملية وقد ارتؤي عدم تجميد المبالغ المخصصة لهذه المشاريع واجراء عملية مناقلة الى مشاريع اخرى»^(٩١).

هذه اولى نتائج قرارات المكتب السياسي الوطني وهي تدل على الارتجال والعفوية التي طبعت قرارات المصادر وتوجه الحزب الاقتصادي، ومع ذلك فقد تابع المكتب السياسي الوطني السياسة التي رسمتها قرارات المصادر، واعتبر البساتين والمزارع التي صادرها، جمعيات تعاونية فلاحية وشرع لها نظاما داخليا^(٩٢) في ١٧/٢٦/١٩٧٦ ثم شكل لجنة اسماها لجنة العمل الجماهيري والنقابي! ..^(٩٣)

ب- لدى مطالعة مقدمة «النظام الداخلي للتعاونيات الفلاحية»، التي اقرها المكتب السياسي الوطني في ١٧/٢٩/١٩٧٦ وعممها على منظمات الحزب والتعاونيات، نلاحظ فكرا مثاليا ونزعة اصلاحية لا تمت للنهج الاشتراكي العلمي بصلة. ان المبالغة لوضحة في قول المقدمة:

«ان ضرورة المصادر لا تكتسب شرعيتها من الحاجة الجماهيرية الملحة، فحسب، بل تعيد حقا تاريخيا لشعبنا في ارضه...»

ان قرارات المصادر اكتسبت شرعيتها من الحاجة فقط، اما ادعاء الحزب بان قراراته او مشاريعه قد «اعادت حقا تاريخيا لشعبنا في ارضه» فكلام يدل على رغبة المكتب السياسي الوطني في تضخيم حجم مبادرته واضفاء طابع مثالي مغال عليها بدون مبرر، فلا حجم الاراضي المصادرة ولا عدد المنتفعين منها يسمحان بمثل هذا الادعاء. ان المكتب السياسي الوطني قد اخطأ بربطه للمبادرة بحق شعبنا في ارضه. وكان عليه ان يكون متواضعا على الاقل حتى تتبين له نتائج مبادرته.

(٩١) راجع الهامش (٣٨٦) من تقرير الوثائق العام لمطالعة «الملحق المالي حول المشاريع».

(٩٢) راجع تقرير الوثائق العام لمطالعة نص النظام الداخلي.

(٩٣) راجع الهامش (٣٨٧) في تقرير الوثائق العام للاطلاع على توصية «كونفرانس ايلول» بخصوص تشكيل اللجنة.

ان المبالغة في تقييم خطوة المكتب السياسي الوطني الثورية قد افقدتها موضوعيتها، فبدلا من ان تكون خطوة حذرة في ظل مرحلة انحسار وظرف سياسي غير ملائم انساق المكتب السياسي الوطني وراء اوهامه فراح يوزع العائدات على المجتمع، معتبرا العمل التعاوني اشتراكية وما علم ان مبادرته هذه لا تمت للاشتراكية بصلة.

ج- وفي ١١/١٢/١٩٧٦، صدر عن «لجنة العمل الجماهيري والنقابي» اول تقرير^(٩٤) قدمته الى المكتب السياسي ولدى مطالعته نلاحظ لاية درجة تتعامل اللجنة بمثالية مع المشروع اذ يبدو ان اللجنة تفهم الاشتراكية على انها توزيع للفقر وليس اعطاء المثل عن الحياة الافضل!..

ان مصدر هذا الخلط الفكري وربط خطوتنا المتواضعة بحق شعبنا التاريخي في ارضه وعن علاقة ذلك كله بالاشتراكية، يتجلى اكثر فاكثر عندما ندقق في مدى علمية فكر اللجنة والمكتب السياسي الوطني!..

ان الحديث عن التعاونية انطلاقا من امكانية اقامة علاقات اشتراكية في ظل مجتمع رأسمالي يتعارض مع الفكر الاشتراكي العلمي ويكشف عن برودونية بائسة. فالتعاونية وسيلة قابلة لخدمة الرأسمالية والاشتراكية معا وفقا لاختلاف طبيعة الظروف.

يقول لينين عن التعاونية ودورها في نسج العلاقات الاقتصادية:

«ان التعاونية التي كنا ننقدها في ظروف التشكيلة الرأسمالية تتحول في ظروف دكتاتورية البروليتاريا الى شكل اساسي لا بد منه لنقل جماهير البرجوازية الصغيرة الى الاشتراكية.

فهل توفر شرط دكتاتورية البروليتاريا بصدور قرارات المصادرة؟

ان هذا الاندفاع في المبالغة بتقدير الخطوة، يرتد على عقبه بعد شهر ونصف، بحيث تعود اللجنة الى صوابها بعد ان اصيبت بخيبة امل مريرة من جراء الاخفاق الذي منيت به، والذي تحول الحزب معه الى رب عمل رأسمالي ولم يكن ذلك الاخفاق في حقيقته وجوهره، اخفاقا للتجربة من حيث طبيعة معطياتها الاقتصادية بقدر ما كان اخفاقا للفكر المثالي الذي كان يتصور التجربة تصورا ذاتيا غير مدرك لطبيعة القوانين الموضوعية التي تحكم تجربة من هذا النوع!

ان اللجنة تعترف بان التجربة قامت على اساس عفوي وغامض. بيد ان تقريرها يطرح قضية عامة وجديرة باهتمام الحزب وسعيه للاستفادة منها، نعني اقتراحها باعتماد «العمل التعاوني الذي يقوم على تجميع الملكيات الصغيرة، وربط اكثر من قرية بتعاونية واحدة تزود بمكننة متقدمة وتعمل حتى في ظل عودة السلطة وقمعها...»

ان حزبنا اذا احسن ترجمة هذا الاقتراح وتجنب مثالية اللجنة وطبقه (الاقتراح) على اساس رأسمالي تعاوني، سيتمكن من جعل التعاونيات الزراعية تجمعات اقتصادية شبيهة بالسوفيتات في ظل القيصرية

(٩٤) راجع الهامش (٣٨٨) في تقرير الوثائق العام لمطالعة تقارير اللجنة.

وقابلة للوقوف بوجه او في مقابل تجمعات الاقطاعيين والملاك العقاريين في العديد من المناطق اللبنانية . .

د- بعد مرور اقل من شهرين على صدور «النظام الداخلي للتعاونيات الفلاحية» اصدرت «تقييماً ونقداً» لمبادرة المصادرات وقد وقف المكتب السياسي امامه وقيمه ايجابياً ولدى التدقيق نلحظ جوانب صائبة واخرى خاطئة في «تقييم ونقد» اللجنة للمبادرة ولمعطياتها العملية .

ان التقييم يجانب الحقيقة عندما يدعى أن «افرازات الوضع الجديد» كانت «متوقعة» اذ كيف تكون التجربة عفوية ومرتبلة وفي الوقت نفسه تكون نتائجها متوقعة؟

بدون شك ان حزبنا كان رائداً في هذا المجال . والخطوة رغم فشلها كانت تعبيراً واضحاً عن مدى مصداقية الحزب في ادعاءاته ومفاهيمه ، فالحزب الثوري يستغل كل ظرف من اجل ترجمة افكاره ومفاهيمه ولا بد من التفريق بين صحة المبادرة باعتبارها خطوة لترجمة قناعة الحزب بحق الشعب وعقيدته المعادية للاقطاع والرأسمالية الاحتكارية . وبين قدرة الحزب على التقدير السليم للظرف ولطبيعة التعاونية . فما دام الحزب قد قرر ان الظرف ملائم فعليه أن يبادر الى المصادرة . وأي تردد يشكل ارتداداً عن العقيدة الملتزمة . لذلك فإن اقدام المكتب السياسي الوطني على المبادرة يمثل برهاناً على ايمانه بقضية شعبنا وبحقه في الحياة الحرة الكريمة .

بعد الاعتراف بحق المكتب السياسي الوطني في اتخاذ الخطوة، لا بد من جلب الانتباه الى التناقض في تقرير اللجنة: ان «افرازات الوضع الجديد القاسية والمتوقعة، قد قللت الى حد كبير من اهمية هذه الخطوة وابعادها . . .»

تناقض واضح بين الادعاء والاعتراف . فلو كانت هذه الافرازات متوقعة، لكانت نظرة الحزب لهذه الخطوة متواضعة، وبالتالي فلن تقلل تطورات الاحداث من اهميتها الى حد كبير . إن تطورات الاحداث لم تكن متوقعة بهذا الشكل ، ولذلك اضطرت اللجنة لان تندب حظ الحزب وتنعي التجربة الى المكتب السياسي الوطني في ١٩٧٧/١/١٠ اي بعد شهر ونصف الشهر على صدور النظام الداخلي للتعاونيات ومقدمته المثالية فلو كانت اللجنة تدرك وتتوقع طبيعة افرازات الوضع الجديد، اي معطيات التطور، لما اصدرت نظاماً داخلياً، ولا اقترحت على المكتب السياسي الوطني التريث ودراسة التجربة او على الاقل لما اعتبرت هذه المشاريع اعادة لحق شعبنا التاريخي في ارضه، اما المكتب السياسي الوطني فقد وقف في ١٩٧٧/١/١٩، ليشارك اللجنة تأييدها . وكان الاثنان على خطأ: اللجنة والمكتب السياسي الوطني، فالتجربة انتهت الى طبيعتها المنطقية التي قررتها القوانين الموضوعية باعتبارها تجربة رأسمالية تعاونية، وانه لا امر طبيعي ، ان تكون الجهة التي تتولاها رب عمل رأسمالي . لذلك فان خطأ اللجنة والمكتب السياسي الوطني يكمن في نظرتهما المثالية التي لعبت دوراً مزدوجاً . فهي (النظرة) من جهة صورت الخطوة بشكل مبالغ حين اعتبرتها استرداداً لحق الشعب المسلوب ومن جهة اخرى حرمت الحزب من القبض على التجربة بيد حديدية حين سمحت بتوزيع العائدات على المجتمع الامر الذي جعل العاملين يتصرفون بالعائدات على انهم احق من غيرهم بها، فهم العاملون المنتجون في حين ان الحزب يريد توزيع عائدات جهودهم الى المجتمع الذي لم يشاركهم العمل والمسؤولية! . .

ان الحزب لم يظهر باعتباره رب عمل جديد، لانه راغب في ذلك، وانما طبيعة التجربة هي التي فرضت نفسها، لان العمل التعاوني هو بحد ذاته عمل وسيط بين الرأسمالية والاشتراكية ان تحويل الريف اشتراكيا يتم عن طريق مزارع الدولة في حين ان التعاونيات الزراعية خطوة وسيطة تنقل الفلاحين من وضع الملكيات الصغيرة المفتتة الى الملكيات التعاونية المجمععة. والجمعيات التي انشأها الحزب ليست تعاونية وانما هي مزارع للحزب لان الارض مصادرة بقرار منه وان المنتجين عمال زراعيون يتقاضون اجورهم مثلهم مثل عمال السوفخوزات اي مزارع الدولة في البلدان الاشتراكية. فلو كان المنتجون يملكون الارض لجاز اعتبارهم تعاونية، اما وانهم اجراء عند الحزب، فان اللجنة والمكتب السياسي الوطني كانوا يهرفون بما لا يعرفون، ونتيجة جهلهم صدمتهم النتيجة ففغروا فاها من شدة دهشتهم لظهور الحزب «وكأنه المالك الجديد للارض»! ..

ومن هو، اذن، مالك الارض، ان لم يكن الحزب الذي صادرها؟ مسكينة البرجوازية الصغيرة مثالية في نظرتها، اخلاقية اكثر من اللزوم في انسياقها مع خيالها! .. ان الفقرة الاولى من التقييم المعنونة «التطور نحو العمل التعاوني» لا تمت للموضوعية بصلة. لذلك يتحتم على مؤتمرنا الوطني الثاني اهمالها وعدم الاخذ بها لانها لا تصلح ولا تخدم نشاطه في مجال العمل الزراعي. فالتعاونيات اما ان تكون للحزب والمنتجون فيها عمال زراعيون مأجورون، واما ان تكون لملاك زراعيين صغار. كما ان الحزب مضطر لان يتصرف كما يتصرف المالك وما يميزه عن الرأسماليين انه يعطي للعمال حقوقهم القانونية ويحاول مساعدتهم اذا وجد مجالا في العائدات، واي تصرف آخر فهو تصرف مثالي يتناقض مع الواقع وحركته الموضوعية. وسيكرر فشل التجربة اذا ما تعاملنا معها بعقلية مثالية وسيخسر امواله واعضائه لان الخطأ لا ينتج غير الخطأ! ..

اما الفقرة الثانية المعنونة: «الخلفية الذهنية المثالية للعمل»، فهي الاخرى بحاجة لتدقيق. ان هذه الفقرة تتحدث عن سلبيتين في التجربة. اما حديثها عن السلبية الاولى فحديث ليس علميا، رغم ادعائه العلمية لان المصادر لا تشبه من بعيد او قريب تجربة اليمن واسلوبها في انتزاع الارض من الفلاحين، لان الذي تحقق في اليمن غير الذي حققه الحزب. فهناك الخصمان موجودان: الاقطاعيون والفلاحون وما قام به رئيس الجمهورية السابق سالم ربيع علي، من تحريض للفلاحين لا يمت بصلة للأسلوب العلمي وانما هو اسلوب ديماغوجي. إذ ما معنى تحريض الفلاحين من قبل سلطة ثورية مطالبة ليس بمصادرة الارض وانما بتمكين الفلاحين من زراعتها واستثمارها بتعاونيات ومزارع حكومية. اما تحريضهم فمن شأنه ان يعزز نزوع الفلاحين وميلهم الموضوعي للملكية وبالتالي فهو تحريض يصب في طاحونة الرأسمالية وليس الاشتراكية، في نهاية المطاف. لان امتلاك الفلاحين للارض يعقد عملية انتزاعها من جديد ويحول دون تحويلهم الى تعاونيين وقد تعرضت المجر الى مصاعب جمة كادت تعرضها لحرب اهلية من جراء تمسك الفلاحين بالارض ورفضهم التخلي عنها. اما بولندا فيما تزال تعاني من انتشار الملكية الصغيرة بما فيها الملكية الزراعية. والامر المضحك، ان اللجنة والمكتب السياسي الوطني قد وقعوا بنفس برودونية سالم ربيع علي! ..

لو قام الحزب بتحريض الفلاحين وهجموا على الارض فماذا يفعلون فيها، ما دامت المساحات

المصادرة لا تسمح بتشغيل سوى عدد قليل من العمال وما دامت تتطلب اموالا لا يمتلكها الفلاحون؟ ثم على فرض ان مجموعة من الفلاحين هاجمت الارض فمن سيقف في وجهها، ما دام الاقطاعيون هاربين باعتراف مقدمة «النظام الداخلي للتعاونيات». ان عملية التحريض لن تجدي ولن تكون اكثر من عملية دون كيشوتية اي مقاتلة طواحين الهواء. ان لينين والحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي، لم يجرؤوا الفلاحين، وانما اصدروا قرارا بامتلاك الدولة للارض ورفضوا تمليك الارض للفلاحين واكتفوا بدعوة الفلاحين لاستثمارها فقط، ريثما تتمكن الدولة من تنظيم التعاونيات.

ان اللجنة والمكتب السياسي الوطني يحاكيان التجربة من نظرة غير واقعية. اذ ان ما يحاكيانه ليس تجربة محدودة بعدد البساتين والمزارع التي تركها اصحابها، وانما يحاكيان التجربة بمقياس ثورة وطنية ديمقراطية. انهما يريدانها «انطلاقة لتحريض جماهيري واسع للاطار الفلاحي المحيط... الخ»، دون ان يسألوا انفسهم عن مصلحة الفلاحين في المشاركة بالهجوم ومصادرة اراض وبساتين لصالح نفر قليل من بينهم؟ كما ان اعتبار المصادرات فرصة تاريخية، فيه مبالغة كبيرة لانها (المصادرات) تمت في ظل ظروف تراجع وانحسار غير محفزة لتحريض الفلاحين، ولم يكن صعبا على الجماهير ان تلاحظ طبيعة المرحلة.

اما السلبية الثانية، فهي سليمة وان اللجنة والمكتب السياسي الوطني، على حق في رفض هذا النمط من الخدمات. وحسنا فعلت اللجنة بايقاف هذا النمط من العمل.

اما الفقرة الثالثة «عفوية العمل»، فبقدر ما تمثل اعترافا بطبيعة الخطوة الارتجالية والعفوية، فانها تمثل ايضا هروبا، من مواجهة المسؤولية وتبعية الخطوة. ذلك ان ادعاء اللجنة الذي صادق عليه المكتب السياسي الوطني، بان الفشل «يعود الى عدم وجود الكوادر الطليعية الواعية القادرة على عدم الوقوع في مطب التجريبية...»، هو تبرير لفشل قيادة الحزب، وعدم وعيها لطبيعة عملها، ذلك ان المصادرات كانت خاضعة لتوجيهات وموافقة المكتب السياسي الوطني. وقد اتخذت المبادرة على اساس شعار «نبي صمودنا بأيدينا».

يجب ان نعترف باننا لم نكن بمستوى خطوة ثورية كبيرة مثل خطوة المصادرات، ليس لعدم وجود كوادر طليعية واعية وقادرة، وانما لانعدام الوعي لطبيعة هذه التجربة لدى قيادة الحزب. انها خطوة رأسمالية تعاونية استغل الحزب هروب اصحاب الاملاك كي يقوم مقامهم باستثمار الارض، بغية تمكين بعض فئات الكادحين من العيش والصمود بدلا من الهجرة والهروب، اولا، ومحاولة منه لاعطاء مثال ملموس على الفائدة المادية التي تدرها التعاونيات على العاملين فيها، بغية تحريض فئات الفلاحين على الانخراط في العمل التعاوني، ثانيا.

ان الاعتراف بعفوية التجربة، لا يمكن ان يستقيم ما لم يستند الى اعتراف المكتب السياسي الوطني هو وليس اي كادر غيره من كان عفويا. ان هذا الاسلوب في «التقييم والنقد»، يجانب العلمية والموضوعية. والقيادة البروليتارية لا يجب ان تخاف من الاعتراف بخطئها اذا كانت فعلا قيادة بروليتارية. اما قذف المسؤولية على عاتق مجهول «انعدام الكوادر» فهو افراغ لعملية التقييم والنقد من مضمونها، لقد قيمت اللجنة ونقدت، وقد تحمس لتقييمها المكتب السياسي الوطني وصادق على نقدها. ولكن ما هي

الفائدة التي خرج بها الحزب؟! ..

ألم يكن بوسع المكتب السياسي الوطني، ان يوقف التجربة منذ بدايتها لو كان واعيا لطبيعتها ونتائجها. وعلى اي اساس قرر اخضاع المصادرات لموافقته؟

لو كان تقييم اللجنة ونقدها علميين وموضوعيين لوضع المكتب السياسي الوطني امام مسؤوليته ولدعاه، اما الى الاشراف المباشر وتحمل مسؤولية التجربة برمتها، واما ايقاف المبادرة وتصفيتها بغية التقليل من سلبياتها! ..

يكفي ان نطالع السطور الاخيرة من هذه الفقرة لنلاحظ ان العلة في قيادة الحزب وليس في قاعدته. والا فمن اين يأتي الحزب بالكوادر الفلاحية، ولماذا لم ينتبه المكتب السياسي الوطني الى هذا الشرط قبل هذا التاريخ؟ اليس لانه لم يكن قادرا على رؤيتها بحكم كونها ما تزال في حيز الصيرورة؟ اقرأوا تاريخ صدور بيان منظمة الشوف (١٩٧٦/١٠/٢٣) وقارنوه مع تقييم اللجنة ونقدها، وستدركون ان المنظمة اصدرت بيانها على اساس ان التجربة ستكون ناجحة وليس على اساس انها تفتقر للكوادر الطليعية الواعية القادرة.. الخ! ..

ان العلة في اي عمل مركزي، تكمن في رأس الحزب وليس في قواعده. ولذلك جاء نقد اللجنة فارغا من مضمونه! ..

اما الفقرة الرابعة «التصرف الكيفي في الانتاج»، فتقع بنفس الخطأ السابق. فهي بقدر ما تنقد التصرف الخاطيء في الانتاج نقدا صحيحا، تعود الى مثالياتها فتنتقد قيادة المنظمة لتوزيع الخطب. الامر الذي اوقعها بتناقض مع مطالبتها (في الفقرة السابقة) لمنظمات الحزب بالاشراف على الاملاك المصادرة. ان المسلكية كي تكون شريفة يجب ان تنضبط بنظام، وبدون وجود نظام ووعي مسبق لهذا العمل فان الحديث عن «سلوكية الحزب الشريفة» يبقى كلاما فارغا.

ان اهم الدروس التي يجب ان نخرج بها من هذه التجربة الضخمة، درسان:

اولهما، يتجلى في اهمية المبادرة وضرورة تكرارها اذا ما توفر ظرف مناسب اذ انها تنطوي على امكانية كبيرة لخدمة الجماهير وخلق نماذج زراعية تحفز جماهير الفلاحين والعمال الزراعيين لتصعيد صراعمهم مع الاقطاعيين والملاك العقارين.

اما الدرس الثاني، فيتجلى في ضرورة الوعي المسبق والتحديد الواضح لطبيعة هذا العمل وضبطه انظمة صارمة بعيدة عن كل الثرثرة الاخلاقية التي تحدث عنها تقرير اللجنة.

ان التعاونيات تقوم على اساس نمطين من الملكية، اما ملكية فردية واما ملكية اجتماعية تملكها الدولة او الحزب في تجربتنا. اما طبيعة العمل واسلوب التعامل فيختلف. اذ هو في الجمعيات التعاونية الفلاحية القائمة على اساس الملكية الفردية، يخص اصحاب الملكيات ولا دخل للجنة العمل فيه اذ ان كل مالك ارض حر في تصرفه بأرضه ولا دخل للجمعية في العمل واقصى ما يمكن ان تقدمه قيادة الجمعية هنا يتمثل في النصيحة والدعم في حدود الممكن. اما الجمعيات التي يملكها الحزب فهي مزارع وليست

تعاونيات خاضعة لقيادة الحزب والفلاحون هنا هم عمال زراعيون يتقاضون اجورا عينية ام نقدية لا فرق. طبعاً ان هذه السياسة نابعة من كون هذه الجمعيات والتعاونيات والمزارع تنشأ في ظل نظام رأسمالي، اما في ظل السلطة الوطنية الديمقراطية اي سلطة العمال والفلاحين الديمقراطية الثورية، فالامر مختلف تماماً من حيث طبيعته واسلوبه، هنا عمل اختياري تعاوني وهناك ثورة تهدف تحويل الريف اشتراكيا عن طريق المثال والعنف الثوري معا.

٣- الحزب يدعم كفاح العمال الزراعيين من اجل انتزاع حقهم في التنظيم النقابي.

أ- بدأ الحزب بتشكيل لجان للعمال الزراعيين، منذ عام ١٩٧١، وقد نجحت تلك اللجان في انشاء فروع لنقابة عمال البساتنة في بعض قرى الجنوب. وانطلاقاً من تواجده بين العمال الزراعيين تمكن الحزب من فرض مشاركته في المؤتمر التأسيسي للعمال الزراعيين الذي انعقد لأول مرة عام ١٩٧٣، وبنتيجة الانتخابات فاز مرشحنا الى اللجنة الوطنية على صعيد لبنان، وكنا مشاركين بنسبة الثلث في لجنة العمال الزراعيين على صعيد الجنوب كله. . . .

ومنذ ذلك التاريخ تابعنا دعمنا لنشاط العمال الزراعيين وكفاحهم. وتمكنا من المساهمة الفعالة في انشاء التجمع العمالي في المنطقة الجنوبية، والذي ضم نقابات عمال البناء وصيادي الاسماك والبساتنة وتجمع عمال الحفريات. وكان لتجمع النقابات هذا دور بارز في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية ودعم كفاح الطلاب والحركة الوطنية في الجنوب، وساند بقوة الاضراب العمالي العام سنة ١٩٧٣. كما لعب دوراً مسانداً بارزاً في دعم نضال صيادي الاسماك ضد شركة بروتين. ويشهد ابناء المنطقة بنشاط التجمع اثناء الازمة التموينية وفقدان المواد الغذائية والمحروقات، ومشاركته في ضرب الاحتكاريين وتمكين الجماهير من الحصول على تلك المواد. وكان لرفاقنا في نقابة البساتنة دور مشهود في مهرجان مزارعي التبغ في صور عام ١٩٧٤، ودعمنا بقوة نضال عمال مصالح الجيش المدنيين في البياضة في العام نفسه، ومكناهم من تحقيق بعض مطالبهم في تخفيض ساعات العمل وقبض المعاشات المتأخرة وزيادة بدل غلاء المعيشة.

ان أهم المنجزات التي شاركنا بفعالية في تحقيقها، يمكن اجمالها بما يلي:

- ١- انتزاع مطلب الضمان الصحي والاجتماعي للعمال الزراعيين الدائمين في العام ١٩٧٤ رغم عدم اعتراف قانون العمل اللبناني بهم.
- ٢- الزام مؤسسات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالاعتراف باللجنة الوطنية للعمال الزراعيين في المحافظات الاربع لملاحقة قضايا العمال سواء على صعيد نهاية الخدمة او الحالات المرضية او الصرف الكيفي وغيرها.
- ٣- الزام الضمان الاجتماعي بالعمل مع اللجنة الوطنية للعمال الزراعيين لمعالجة قضايا عمالية عديدة على صعيد منطقة الجنوب.
- ٤- اما على صعيد ارباب العمل والعمال فلقد ساهم الحزب بتدعيم وتصليب مواقف العمال في رفض

الطاعة العمياء من قبل العمال لارباب العمل وفضح اكاذبيهم والاعيبهم وحل مشاكلهم الاقتصادية والمطلبية وانتزاع حقوقهم سواء عن طريق التفاوض او عن طريق فرضها بالاضراب .

٥- حصلت عدة اضرابات خلال اعوام ١٩٧٣ و ١٩٧٤ و ١٩٧٥ و ١٩٧٦ و ١٩٧٧ وكذلك خلال العام ١٩٧٩ حيث انتزع العمال في هذه الاضرابات زيادات في الاجور بدأت بـ ٨ ليرات في العام ١٩٧٣ الى ٢٥ ليرة في العام ١٩٧٩ للعمال الزراعيين في النكش ومن ١٥ ليرة ١٩٧٣ الى ٦٠ ليرة ١٩٧٩ لعمال الرش وتخفيض ساعات العمل من ٧ ساعات ١٩٧٣ الى ٥ ساعات ١٩٧٩ لعمال النكش والسقاية ومن ٩ ساعات في العام ١٩٧٣ الى ٧ ١/٢ ساعات في العام ١٩٧٩ لعمال الرش ودفع ايام الاضراب لهم .

٦- الزام ارباب العمل بدفع نهاية الخدمة للعمال الزراعيين وهذا لم يعرفه ارباب العمل سابقا . وكذلك تمت معالجة مئات القضايا ما بين العمال وارباب العمل لصالح العمال بجهد متواصل من الحزب وهذا ما ساعد على تدعيم وتعزيز موقع الحزب بين صفوف العمال .

ولقد استطعنا من خلال اطار التجمع النقابي العمالي في منطقة صور تحقيق عدد من المكتسبات واهمها:

١- على صعيد عمال الحفريات : دفع اجرة ايام الاحاد والاعياد وتحقيق الضمان الاجتماعي من العام ١٩٧٣ حتى العام ١٩٧٦ .

٢- ملاحقة الضمان الاجتماعي وادارة الحفريات وتحقيق مطلب زيادة بدل غلاء المعيشة ودفع العطلة السنوية ودفع المعاشات المتأخرة ايام الاحداث بعد ملاحقة وفضح السماسرة امام العمال وقد استطاع العمال تحقيق مطلب فتح مركز للضمان الاجتماعي وفي كل هذه التحركات كان للحزب سمعة طيبة وموقع حسن

اما على صعيد صيادي الاسماك فقد كان لحزبنا في التجمع النقابي والعمالي دور بارز وهام في مواجهة العناصر الرجعية التي كانت على رأس النقابة من ازلام الخليل وذلك عبر الندوات والاجتماعات مع صيادي الاسماك وبمساعدة رفاقنا واصدقائنا داخل العمال وكان اهم هذه المكاسب:

١- اسقاط مجلس النقابة الرجعي واستبداله بمجلس آخر من الصف الوطني والعناصر المعروفة بعوائها للرجعية .

٢- التضامن مع الصيادين ومشاركتهم في كفاحهم ومطالبتهم التعويض عن زوارقهم التي نسفت عام ١٩٧٤ . وتمكينهم من تحقيق مطالبهم . وكان دور الحزب في هذه الواقعة النضالية فاعل رئيسي .

كما كنا فاعلين في مؤتمر لجان العمال الزراعيين الذي انعقد عام ١٩٧٧ ، ونتيجة لذلك انتخب احد رفاقنا البارزين مندوبا عن المؤتمر وكان دورنا رئيسيا في احياء اللجنة الوطنية للعمال الزراعيين بعد ان عطلت نشاطها الحرب الاهلية . وكنا وراء طرح فكرة انشاء مركز للعمال في مدينة صور . ودعمها ماديا والمباشرة في ترجمتها وشن حملة تبرع شعبية لانجاز المشروع .

ان استمرار وثبات التجمع العمالي النقابي. قد اديا الى حث العمال والمستخدمين لطلب الانتساب. وقد تجلّى هذا الامر بطلب انتساب عمال ومستخدمي الكهرباء ومصّلحة المياه والخياطة والافران والبلدية، لذا فان المحافظة على هذا التجمع تعني استمرارنا في خدمة ما يزيد ٣٣ ألف عامل . . .

وما دمنا نتحدث عن نشاطنا بين العمال الزراعيين، فلا بد من الإشارة الى إننا نشغل مركز أمين سر اتحاد العمال الزراعيين على صعيد لبنان ومن خلال مشاركتنا هذه نسهم في خدمة العمال الزراعيين وفي دعم الاتحاد الوطني للنقابات.

إن حزبنا يدعم كفاح العمال الزراعيين ويساند مطالبهم التي يتقدمها مطلبي الترخيص النقابي والتنسيب للضمان الاجتماعي. وسنسعى لتعزيز فاعلية رفاقنا في هذا المجال بكل الوسائل والأساليب الممكنة وسنؤمّن لرفقانا دورات نقابية وتمكنهم من اداء دورهم في خدمة الطبقة العاملة وامتدادها في الريف اللبناني.

ب- إننا ندرك أهمية التوجيه الحزبي في هذا المجال، لذلك اولينا اهتماما بالعمال الزراعيين، وسعينا لتدعيم كفاحهم من اجل انتزاع حقهم في التنظيم النقابي وتشكيل نقابة رسمية لهم اسوة باخوانهم العمال الصناعيين وبقية فئات الشعب كالطلاب والمعلمين والصيادين الخ . . .

وانطلاقاً من ادراكنا هذا، فقد اصدر المكتب السياسي الوطني تعميماً داخلياً لمنظّماته يحثها على دعم نضال العمال الزراعيين. وبما أن التعميم قد وزع على المنظمات واطلعت عليه القاعدة الحزبية فاننا مطالبون الان ان نولي موضوعه الاهتمام الذي يستحقه، ونقرر موقفاً منه . . .

ج- اننا نعتقد ان تمكين العمال الزراعيين من انتزاع حق العمل النقابي الرسمي لهم يمثل حلاً منطقياً لمساعدتهم على التخفيف من التعسف وضنك الحياة الذي يعانونه. بيد ان الثغرة من رؤيتنا تتمثل في الاسلوب المطروح لمعالجة معضلة العمال الزراعيين، ذلك ان ربط الحل بالاحزاب التي يعترف التعميم بأن اسلوبها «العشائري الفوقي الذي تعاملت به» مع مشكلة هؤلاء العمال، قد جعل «التشكيل النقابي . . . بعيداً عن تمثيل العمال الزراعيين، عاجزاً عن استقطابهم وتأطيرهم في مجرى النضال الديمقراطي العام» . . . ان ربط الحل باستفادة هذه الاحزاب «من التجربة السابقة» وتجاوزها لـ «ثغراتها الكبيرة». واخضاع مسلكيتها لتوجه جديد «علمي ونضالي ثوري في سبيل جعل الهيكليّة النقابية سليمة ومعبرة عن طموحات وآمال هذا القطاع الواسع من العمال، بعيداً عن العصبية التنظيمية والمكاسب الضيقة لاي حزب من الاحزاب» . . . ان هذا الربط، لا يمثل اكثر من هروب، وعجز عن ايجاد حل للمشكلة التي يعانيها هذا القطاع الواسع، وبدلاً من ان يتجه حزبنا للبحث عن اساليب تثير نوازع الصراع الطبقي، وتدمج حركة هؤلاء العمال بحركة جماهير الفلاحين، بحيث يتمكن العمال الزراعيون من انتزاع حقهم بالتنظيم النقابي بالاستناد الى حركة القوى العاملة في الريف، راح يدعو الى دمج حركة الحزب بحركة الاحزاب الاصلاحية التي هي بحد ذاتها عامل من عوامل تكريس العجز عن حل معضلة هؤلاء العمال . . .

إذا افترضنا ان حزبنا سيستفيد من التجربة السابقة، ولكن كيف نضمن استفادة الاحزاب الاخرى من تجربتها السابقة؟

إن الجواب المنطقي، على هذا السؤال، يتمثل في ان حل المغضلة يكمن في اثاره حركة الصراع الطبقي في الريف وتنشيطها، وعندئذ، يستطيع حزبنا ان يجعل من مثاليته وعدم استثاره بالهيمنة على حركة العمال الزراعيين، وسيلة لاجبار الاحزاب الاخرى او دفعها الى الاستفادة من تجربتها السابقة. وبدون انهاض حركة الصراع الطبقي في الريف فان دمج حركة العمال الزراعيين بحركة الطبقة العاملة الصناعية النقابية الانتهازية، لن يمثل طريقاً مجدية ولن يكون نضالهم ثورياً، ان الحل الاجدى يتمثل في تحرير حركة هؤلاء العمال من هيمنة الاحزاب الاصلاحية وشق طريق طبقي ثوري لكفاحهم، يجعلهم قادرين ليس على ربط حركتهم بحركة العمال الصناعيين، فحسب، وانما يجعلهم قادرين ايضاً، على لعب دور طبقي طليعي في اطار حركة الطبقة العاملة العامة..

٤- الحزب . . . وقضايا الطبقة العاملة.

سبقت الإشارة الى ان الحزب قد اولى شؤون الطبقة العاملة واطواعهم اهتماماً خاصاً وسخر لها كل امكانياته ووسائل اعلامه. اننا لسنا بصدد احصاء شامل لجهود الحزب في هذا المجال وان الامثلة التي اوردناها تكفي لرسم صورة عن طبيعة هذا الاهتمام ونمط تفكير الحزب وجدية توجهه الى الطبقة العاملة..

ان العودة الى تقرير الوثائق العام، تدلنا على ان حزب العمل الاشتراكي العربي، قد اهتم بعمال مصانع العسيلي للغزل والنسيج، واسهم بالنضال ضد تسريح العمال الفنيين بعد ان احلوا مكائن جديدة محلهم، الامر الذي هدد عشرات الالاف بالصرف التعسفي من اعمالهم بحجة انعدام الحاجة اليهم، واستنكرت «الثوري» مدامات رجال الدرك للمعامل واجبار العمال المضربين على العمل بقوة السلاح، وساندنا اضراب عمال مستخدمي المصالح المستقلة بقوة. وشتت «الثوري» هجوماً عنيفاً على اصحاب فندق فينيسيا، في معرض دفاعها عن عماله ومساندتها لمطالبهم العادلة، كما دافعنا عن عمال بلدية طرابلس. واستنكرنا التعسف بحقهم ودافعت «الثوري» ايضاً عن عمال معمل الالمنيوم «انيكو»، وفضحت الحالة المزرية التي يعيشها العمال حيث انتصار عمال مصنع الزجاج «ماليان»، على اصحاب المصنع مؤكدة:

أن «العنف ضد المستغلين هو الحل الوحيد للحفاظ على حقوق العمال وان القوة هي الطريق الوحيد للوصول الى ما تصبو اليه الحركة العمالية من تأمين مستقبل افضل...»..

وتحت عنوان: «كيف يربح رب العمل في يوم ما يدفعه للعمال في شهر»، فضحت «الثوري» الحالة البائسة التي يعيشها عمال معمل القصدير. كما فضحت الظلم الذي يتعرض له عمال الزجاج في طرابلس.. ووقفت الى جانب عمال مطعم يلدزلار وعمال بلدية بعلبك، وعمال بلدية برج حمود وعمال شركة باتا، وعمال الدواجن وعمال مدريكو، وعمال المرفأ، وعمال مستشفى الجامعة الاميركية،

والعمال الزراعيين في الجنوب، وتابعنا باهتمام مؤتمر العمال الزراعيين الثاني وعمال بلدية بيروت وعمال الحمضيات... الخ..

ان صفحات هذا التقرير لا تتسع لعرض كل نشاط الحزب في هذا المجال، لذا، نكتفي بهذا القدر من الامثلة، كي نتقل الى مجال آخر من مجالات نشاط الحزب في ميادين التطبيق والممارسة العملية، ولترك لرفاقنا في تجمع العمال الوطنيين، اعطاءنا صورة عن نشاطهم النقابي، ودعمهم لكفاح العمال المطلي..

ثانيا- الحزب... وقضايا التعليم والمعلمين.

١- اهتم الحزب بقضايا الطبقات والفئات الشعبية الكادحة، منذ نشأته، ولدى العودة لارشيف الحزب، نلاحظ اننا كنا نعمم كل حركة جماهيرية على منظمات الحزب بواسطة الكلمة المكتوبة بغية تمكينها من لعب دورها في الدفاع عن قضايا شعبنا ومطالبه العادلة. وفي تعميمه الصادر في ١٩٧٢/١٢/٢٣، تعرض الحزب لقضايا مختلف فئات الشعب وعجز السلطة عن تحقيقها مستخلصا دليلا على استفحال ازمة النظام العامة. ومن القضايا التي استشهد بها التعميم كانت قضية التعليم والمعلمين:

«ومنذ عام ١٩٦٤، تعاقب على وزارة التربية ستة عشر وزيرا، كانت بياناتهم الوزارية تطفح بالوعود والامال التي سرعان ما تجف قبل ان يجف مداد البيانات»...

وقد ايدنا اضراب المعلمين عام ١٩٧٢، ورمى حزبنا بثقله الى جانبهم. وكان اعضاء الحزب واصدقاؤه من المعلمين نشيطين اثناء فترة الاضراب وتابع مكتبنا السياسي الوطني حركة الاضراب من خلال عضوين من اعضائه، كانا يشاركان بهيئة الاضراب العليا. وكان العديد من رفاقنا قد شملهم قرار الفصل الذي انهى خدمة ٣٠٩ معلمين، والذي اصدرته حكومة الجزائر صائب سلام!..

اما اضراب المعلمين لهذه السنة فقد تركت قيادة الحزب امر دعمه ومساندته لرفاقنا. في منظمات الحزب وجبهة الطلاب الديمقراطيين نظرا لانشغالها في قضية الاعداد للمؤتمر الوطني الثاني. الامر الذي يشكل تهاونا وتقصيرا غير مقبولين من لدن قيادة حزبنا!..

ثالثا- الحزب... والحركة الطلابية.

١- في ارشيف الحزب ووسائل اعلامه، نطالع العديد من الصحائف مشغولة بقضايا التعليم والمعلمين والطلاب...

لقد برز دور الحزب في الوسط الطلابي منذ نشوئه، بيد ان الانشقاق (١٩٧٢) اضعف مركزنا وضاعف دورنا، مما الحق ضررا بالغا بمكانتنا في الوسط الطلابي، ولكننا تمكنا من اعادة تشكيل جبهة الطلاب الديمقراطيين، التي لعبت دورا ملحوظا على هذا الصعيد واسهمت بكفاح الطلاب ونضالهم المشهود..

٢- ان وجهة نظر الحزب بمضمون الحركة الطلابية، تتلخص بضرورة ربط نضالها المطلي بمجمل كفاح شعبنا، وبدون عملية الربط هذه فان الحركة الطلابية ستبقى تدور حول نفسها، عازلة كفاحها عن

كفاح الشعب، وبذلك تفقد الضمانة التي تحصنها من الانحراف عن اهدافها العامة ودورها الوطني في نضال شعبنا وكفاحه التقدمي . .

٣- تقرير الوثائق العام يعطينا صورة واضحة عن اهتمام الحزب بالحركة الطلابية، ولكن هذا الاهتمام يعبر عن نفسه كأفضل ما يكون التعبير بقيام «جبهة الطلاب الديمقراطيين» التي تمثل افضل اطار لاستقطاب الاتجاه الثوري في اوساط الحركة الطلابية. فقيامها مثل خطوة هامة على طريق الاسهام بكفاح الطلاب وخدمة قضاياهم النقابية وربطها في الاتجاه السياسي الوطني التقدمي العام . .

ان عرض نشاط «الجبهة» مهمة يتوجب على رفاقنا الطلاب، القيام بها. ولكننا نرى من المفيد ان نجلب انتباههم الى ان الدور الهام الذي لعبته وما تزال تلعبه جبهتهم، لا يعفيهم من مراجعة برنامجهم (برنامج الجبهة) ورؤيته بمنظار التطورات التي تعاقبت على صدوره. فرغم ان معظم نقاطه ما تزال تنتظر التنفيذ، فاننا نلاحظ ان ما تحقق منها، قد فرضته وقائع الحرب الاهلية، وجاء تحقيقه، باعتباره احدى معطيات الحرب وليس نتيجة كفاح الطلاب، الامر الذي خلق حقائق جديدة من شأنها تهديد وحدة الوطن اللبناني. وعلى سبيل المثال، فان مطلب «انشاء فروع الجامعة اللبنانية في كافة المحافظات . . .» قد تحقق ولكن تحقيقه قد يلعب دورا في تدعيم نزعة التقسيم في الاوساط الانعزالية . .

ان رفاقنا في جبهة الطلاب الديمقراطيين قد طوروا منظمتهم باصدار نشرتهم الطلابية «صوت الطالب الديمقراطي» بيد انهم مطالبون بان يعيدوا النظر ببرنامجهم وينقحوه كي يجعلوا حركتهم الطلابية معبرة عن المستجدات في الحركة الطلابية، واننا لنأمل بان يلتزم الرفاق باداء هذه المهمة وان توضع تحت تصرفهم كل الوثائق المتعلقة بنشاطهم وبدور الحزب في الوسط الطلابي . .

لا ريب في ان رفاقنا الطلاب قد خرجوا على اطار الاصلاحية في العمل الطلابي وعبروا باستمرار عن الخط الثوري في ربط الحركة الطلابية بالحركة السياسية الوطنية العامة. بيد ان دورنا في هذا المجال ما يزال محدودا، مما يلقي على عاتق رفاقنا مهمة شق طريق اكثر فاعلية واكثر قدرة على الاستقطاب. وانه ليصعب تحقيق هذا الهدف ما لم تقف جبهة الطلاب الديمقراطيين امام مسيرتها الماضية، وقفة تدقق فيما تحقق وما كان بالامكان تحقيقه، وما هي الاسباب والمعوقات التي حالت دونه، كي تستخلص اهم دروس تجربتها الكفاحية على امتداد السنوات السبع المنصرمة على قيامها . .

اننا، اذ نكتفي بهذه الاشارة، انما نترك لتقرير رفاقنا الطلاب عرض تاريخهم النضالي واستكمال صور هذا الجانب في تاريخ حزبنا، حزب العمل الاشتراكي العربي الذي دعم بقوة كفاح جماهير الطلبة وسانده بكل امكانياته . .

رابعاً- الحزب . . وحركة الجماهير المطالبة.

بدهي ان يهتم حزبنا، بقضايا الجماهير المطالبة، لانها تعكس واقعها (الجماهير) ومعاناتها من صنك العيش، بسبب ارتفاع الاسعار والايجارات، مقابل استمرار انخفاض معدل الاجور، مما يجعلها (الجماهير) تحت وطأة العوز والفقر بصورة دائمة . .

ان اهتمام حزبنا، يتجلى عبر موقف الحزب المركزي وتوجيهاته لمنظماتنا، كما يتجسد في نشاط منظماتنا الحزبية وممارساتها العملية في المناطق اللبنانية. لذا، سنتوقف قليلا امام هذين المجالين، للاطلاع على بعض الامثلة:

١- اهتمام الحزب بالقضايا المطلوبة .

أ- اذارجنا الى عام ١٩٧٢، فنسألحظ ضجة ماثرة بسبب ارتفاع اسعار الدواء، واستقالة وزير الصحة وكشفه التزوير الذي يقوم به تجار الادوية الاحتكاريون، بحيث يقدمون اسعار خيالية على اساس انها اسعار المنشأ كي يضيفوا عليها ارباحهم فتكون النتيجة مضاعفة الارباح على حساب صحة ابناء الشعب . .

وقد اسهم حزبنا في حملة الدفاع عن صحة ابناء الشعب وهاجم المتاجرين من التجار واصحاب المستشفيات الذين يتخذون من مستشفياتهم وسائل للاستغلال والاثراء الفاحش! . .

ب- واسهمنا ايضا في الدفاع عن الكادحين من ابناء شعبنا ضد ارتفاع الاسعار وما جاء في بيانات الحزب عام ١٩٧٣:

«أن نار الغلاء الفاحش التي نكتوي بها جميعا تدعوننا لأن نشدد حملة الاستنكار والتنديد والعمل بكل الوسائل لتعبئة الجماهير ليس ضد المحتكرين فقط، بل ضد السلطة التي تتعاس عن ردع المحتكرين وحماية الجماهير من وباء الغلاء. ان اسعار المنشأ الذي تستورد منه المواد باعتراف الحكومة يزيد ثلاثة الى خمسة اضعاف عن اسعار المواد المستوردة من البلدان الاشتراكية، فلماذا لا تستورد السلع الضرورية من هذه البلدان؟»

ان التلكؤ والمماطلة والتواطؤ واضح في موقف الحكومة وليس في هذا الامر ما يثير الاستغراب فهي تعرف انها حكومة نظام الـ ٤٪ ومهمتها الاولى رعاية مصالح ارباب نظامها. لذلك فاننا مطالبون جميعا بان نشدد حملتنا ونضعف نشاطنا لكي نستطيع وضع حد للاستغلال الذي تعاني منه جماهير شعبنا الكادحة.

لتتساعد حملتنا ضد الاحتكار والاحتكارين ولترتفع اصواتنا بوجه الحكام المتواطئين . . .»

ج- ومثلما اسهمنا بالدفاع عن مصالح الجماهير وحملتها المناهضة للغلاء فقد اسهمنا أيضاً بفضح ملاك العقارات وارتفاع الایجارات الجنوني . .

د- واثناء الحرب الاهلية، وظهر اللجان الشعبية، اصدر المكتب السياسي الوطني تعميماً توجيهياً يحث فيه منظماته على المشاركة فيها ودعم نشاطها بغية تمكينها من تذليل المشكلات والمصاعب التي تواجه الجماهير:

«انطلاقاً من فهمنا لعمل هذه اللجان على صعيد المعركة والجماهير اساساً، فان جميع منظماتنا ورفاقنا مطالبون بالمساهمة في اعمال اللجان الموجودة في مواقعهم، والمبادرة بتأسيس اللجان في حال

عدم وجودها، وذلك بالتعاون مع التنظيمات الاخرى. واي نظرة عصبوية وحزبية ضيقة تجاه هذه اللجان مرفوضة ومدانة. اذ لا يمكن ان ننظر الى اي نشاط من خلال مكاسبنا الحزبية الخاصة فقط، اكانت هذه المكاسب سياسية او تنظيمية او اعلامية بل ويجب ان ننظر من خلال مكاسب الجماهير الكادحة بشكل عام» . .

٢- دور منظمات الحزب في كفاح الجماهير المطلبي .

نطالع في تقارير منظماتنا الحزبية، وقائع تعيد الى ذاكرتنا صورة تفاقم الازمة خلال فترة النصف الاول من السبعينيات، وعلى سبيل المثال وليس الحصر نطالع في تقرير منظمة صور والريف الجنوبي، قوله:

«شهدت بدايات العام ١٩٧٣ على صعيد منطقة الجنوب تصاعدا ملموسا في نمو الحركة المطلبية الجماهيرية وفي مواجهة الغلاء المتفاقمة . .

ولقد كان لحزبنا دور فاعل في التحضير الشعبي والقطاعي للتحركات التي حصلت . وكانت مساهمتنا مشهودة في التحضير لاضراب المعلمين وكذلك بالنسبة لتظاهرة مزارعي التبغ . .

اما دور حزبنا فكان فاعلا جدا في التحضير والتحريض لكافة التحركات الجماهيرية العامة للمطالبة بوضع حد لموجة الغلاء، وكانت قمة تلك التحركات الجماهيرية التظاهرة الشعبية الضخمة التي جرت في مدينة صور وضمت قطاعات واسعة من جماهير صور والمنطقة وسبقها تحضير واسع وندوات في الاحياء وكانت تلك التظاهرة- شباط ١٩٧٣- وقد ضمت اكثر من عشرة الاف مواطن وقال يومها كثيرون انها تذكر بتظاهرات العام ١٩٥٨، وما رافقها من احداث» . .

ثم يستطرد التقرير مشيرا الى احداث ايار وردة الفعل الجماهيرية المضادة للدولة ابانها، ودور منظماتنا هناك في مواجهة قوات القمع:

«ان تلك الفترة تميزت بسيطرة كاملة لقوات الجيش على منطقة صور بسبب فرض حالة الطوارئ وحيث كانت آليات الجيش تجوب الشوارع وعناصر الشرطة العسكرية تفتش عن عناصر الحركة الوطنية وسادت في البداية اجواء العمل السياسي السري . ولكن عندما استطاعت المقاومة كسر شوكة الهجمة الرجعية، بدأت ظاهرة حمل السلاح ويمكن القول بان حزبنا هو الوحيد من بين اطراف الحركة الوطنية الذي بادر لحمل السلاح والتجول به . .

ومنذ ذلك التاريخ بدأ ينمو الشعور والرغبة بحمل السلاح والتدرب عليه ومع حرب تشرين- التحريكية اللاوطنية- كان الجو العام مهيئا للمشاركة مع العديد من اطراف الحركة الوطنية وميليشيا المقاومة الفلسطينية بالاستنفار على شواطئ صور اثناء فترة الحرب وقد شكل ذلك بداية ظاهرة ايجابية . . «

«واذا ما اردنا ان نبرز بعض المساهمات الفاعلة للحزب في تحريك بعض التحركات المطلبية فلا يسعنا الا ان نتذكر ما حصل في دعم مطالب الصيادين الذين نسفت زوارقهم . .

ففي ليل السابع من تموز ١٩٧٤ قامت الضفادع البشرية الاسرائيلية بلغم ٧ زوارق صيد في ميناء صور بتهمة التعامل مع المقاومة وتسهيل تنقلاتها البحرية.

وكانت هذه مناسبة لمنظمة الحزب في صور للتحريض والفعالية ضمن صفوف الصيادين، فالى جانب ابراز القضية على الصعيد الاعلامي عبر اصدار بيان قمنا نحن بكتابته وطباعته لمطالبة السلطة بالتعويض..

«وشكل ذلك تحديا للسلطة ممثلة بالجيش الذي حاول التهويل بتوجيه انذار بضرورة فتح الطريق والا فانه سيلجأ لفتحها بالقوة. ولكن رغم ذلك التهديد، فان موقفنا كان صلبا، واستمر مدخل صور مقفلا حتى المساء، بالزوارق المنسوفة والقساطل والحجارة، وكان ذلك تحديا لآل الخليل حيث اقلت الطريق قرب دار رئيس البلدية..»

«ومنذ بدء تحرك الصيادين في مناطق صيدا وصور وبيروت كان لمنظمة حزبنا دور بارز ورئيسي من خلال العديد من العناصر الملتزمة والصديقة للحزب في دفع عجلة تحريك الصيادين، وكان الحزب يتابع تفصيلا كل التحركات التي شاركت فيها نقابة الصيادين في صور بعد ان تمت ازاحة الرأس الرجعي التابع لآل الخليل الذي كان يهيمن عليها!..»

لقد كان لحزبنا دور بارز ومتميز في التحرك ضمن اطار الصيادين بالاضافة الى المشاركة في المتابعة السياسية مع اطراف الحركة الوطنية..»

ولقد شهدت منطقة الريف بداية اندلاع حوادث عين الرمانة وامتداداتها، حركة عودة واسعة لابناء الجنوب الذين كانوا قد تهجروا طلبا للرزق وبحثا عن العمل في حزام البؤس حول بيروت.. ومعلوم ان منظمنا في الجنوب قد مكنت العمال الزراعيين من فرض سيطرتهم على العديد من البساتين وساعدتهم على موصلة استثمارها بعد ان تركها اصحابها الاقطاعيون والملاك العقاريون. كما كان لها دور فاعل في الادارة المدنية وتشغيل المرفأ وتأمين المحروقات والامن الشعبي والطحين واستمرار الدراسة وحماية الاقليات..

اما منظمة صيدا فدورها مشهود وتتعرف به كافة القوى التقدمية والوطنية اللبنانية والفلسطينية. اذ وقفت بوجه عسيران وازلامه ودعمت موقف الفلاحين في «القنطرة» وتكرر الموقف نفسه ضد الاسعد واعوانه في «النبطية»، وكان موقفها حازما الى جانب الفلاحين في قضية توزيع الاراضي المشاع عليهم في بلدة «بريقع»، وكان رفاقنا في طليعة منظمي وقادة معركة الصيادين في السادس والعشرين من شباط ١٩٧٥، كما كان دورهم في تنظيم وانجاح الاضراب الطلابي من اجل انشاء ثانوية اخرى، مؤكدا بانفرادهم في التصدي للدرك عندما حاول استفزاز الطلاب وارهابهم..

ودور منظمة الشوف في دعم كفاح الجماهير، معروف، ايضا، وتكفي الاشارة الى قضية مصادرة بستان فرعون في الورهانية وتشغيل العديد من العمال الزراعيين فيه، للتدليل على اهميته، فضلا عن مساهمتها في اللجنة الشعبية التي شكلت لدعم صمود مهجري الاجتياح الاسرائيلي

للجنوب وتقديم المساعدات الغذائية والطبية للعائلات المهجرة . .

وقد كان دور منظمة الحزب في برج البراجنة متميزا عن بقية القوى في الاهتمام بقضية المهجرين الجنوبيين وتأمين المساكن لعائلاتهم والمدارس لاولادهم وتمكينهم من العيش رغم عدم اهتمام القوى الاخرى ولا مبالاتها واهمال الدولة لقضية المهجرين . .

وشاركت منظمات الحزب منطقة البقاع بدعم اضراب عمال غندور والمعلمين، ولعبت دورا رئيسيا في مساندة الاضرابات العمالية في المعامل والمسالخ الموجودة في المنطقة، اضافة الى دورها الرئيسي في قيادة الحركة الطلابية في دار المعلمين في زحلة ونجاحها في تحقيق اللامركزية في امتحانات البكالوريا كما ان دورها في جعل نوادي القرى في خدمة الجماهير والقضايا الوطنية، معروف ومشهود له . .

ولدى الحديث عن المبادرة الكفاحية، تبرز امام الانظار مبادرة منظمة الحزب في بعلبك في الهجوم على مراكز القوى المعادية العسكرية والاستيلاء على سلاحها . .

وتشهد الحركة الطلابية في عكار عامة وفي ثانوية حلبا خاصة، بدور منظمة الحزب في المنطقة، فالتحركات الطلابية الداعمة لانفاضة مزارعي التبغ وعمال غندور والتصدي للدرك والشعبة الثانية . . . كل هذه المعارك النضالية تشهد لرفاقنا ولدورهم المميز في عكار . .

اما منظمة طرابلس فليست بحاجة الى بيعة للتدليل على دورها. ويكفي ان نلقي نظرة سريعة على ضخامة ملفها لدى مراكز الدولة واجهزتها القمعية، لنعلم خاصية المبادرة النضالية التي يتحلى بها رفاقنا في طرابلس. ان اول بندقية وصلت الى ايدي مقاتلينا انتزعتها منظمة طرابلس من القوى، المعادية، فضلا عن العديد من قطع السلاح الخفيف والمتوسط والثقيل وصناديق الذخيرة التي صادرتها المنظمة ووضعتها في ايدي مقاتلي الحزب . . . وكان رفاقنا سابقين في تنظيم المظاهرات والمؤتمرات والمهرجانات لدعم عمال غندور في بيروت ومساندة تحرك الصيادين واستنكار المجزرة التي تعرضوا لها، وتأييد اضراب المعلمين وقيادة نضال الطلاب وعمال البلدية، اما عمال معامل غندور في طرابلس، فيحتفظون لحزب العمل الاشتراكي العربي، بدوره الطليعي واستماتته في الكفاح من اجل اعلاء شأنهم وتوحيد ارادتهم وتمكينهم من انتزاع حقوقهم بقوة الاضراب المدعوم بالسلاح وبصلابة موقف رفاقنا في طرابلس . .

هذه اشارات سريعة تكفي للتدليل على انخراط منظمات الحزب في كفاح الجماهير المطليبي ورغم اقتضاها فانها كافية للبرهنة على ان حزبنا المؤمن بالكفاح المسلح لا يقلل من شأن اساليب الكفاح الاخرى، ولا يجهل اهميتها في عكس ازمة الطبقات الرجعية ودفع تناقضاتها للتأزم والتفاقم والانفجار، اننا نؤمن بدور العنف المسلح، وبكون السلاح هو الوسيلة الوحيدة القادرة على حسم الصراع مع الرجعية لصالح الجماهير وتحقيق ثورتها الوطنية الديمقراطية، بيد ان الكفاح المسلح يتطلب ظروفا موضوعية ناضجة، وبدون توفرها فانه (السلاح) يتحول الى نوع من انواع المغامرة، ومعلوم ان

اساليب النضال الاخرى، المتمثلة في الاضرابات والبيانات والمظاهرات والمهرجانات والندوات والملصقات والشعارات ومختلف وسائل التحريض والتحرك والاثارة كقطع الطرقات واحتلال مراكز الدولة والاعتصام بها. . . ان هذه الاساليب هي التي تعبىء الجماهير وتحشدتها في ميادين الصراع الطبقي لانها (الاساليب) توفر البيئة الملائمة لتنشيط حركة القوانين الموضوعية وتأزيم التناقضات وتفاقمها، للدرجة التي تجعل استخدام السلاح وسيلة ضرورية وملحة لدعم كفاح الجماهير وتصليب موقفها وتمكينها من الانتصار على اعدائها الطبقيين والقوميين، لان الجماهير تمتلك تجربتها الخاصة في ميادين الكفاح المطلي، امتلاكا يعلمها اهمية السلاح في مواجهة القوى الرجعية. اما سبب ذلك، فيعود الى ان القمع الذي تتعرض له الجماهير، يجعلها تدرك ان قوة اعدائها تتمثل في سلاحهم، ادراكا يهيئوها (الجماهير) لفهم فكرة العنف المسلح والانخراط في صفوف دعائها. . .

خامسا- معضلة المرأة في الحزب والمجتمع .

١- لقد بقيت قضية المرأة دون مستوى الاهتمام الذي تستحقه، ان لم نقل بقيت مهملة . فحتى عام ١٩٧٦، لم يتجاوز اهتمامنا بقضية المرأة حدود بعض المقالات على صفحات «الثوري» وما عدا ذلك فان المرأة شأنها شأن الرجل عضوة في الحزب، تشارك في اجتماعات هيئاته الحزبية ابتداء من حلقات المرشحين حتى اللجنة المركزية الوطنية دون ان نوليها اهتماما متميزا باعتبارها إحدى القضايا الاجتماعية التي تتطلب نضالا يتجاوز افكار الحزب ويشمل المجتمع باوسع طبقاته وفئاته. . .

٢- منذ عام ١٩٧٦، بدأت محاولتان تنظيميتان بغية اشراك المرأة في الحياة النضالية عبر تحزيبها. وقد شكلت لجنة نسائية من عدد من الرفيقات وقامت بنشاط اجتماعي- صحي . ولكن المحاولة فشلت وكان الرجل من اهم عوامل الفشل بدون قصد منه طبعاً .

٣- وفي ايلول ١٩٧٦، قامت محاولة ثانية بيد ان الاسس والشروط التي وضعت لنشاطها قد حملت منذ البداية عوامل فشلها (المحاولة) لان الشرط الغريب الذي وضعه (كونفرانس ايلول) يكشف عن عقلية الرجل وفهمه المثالي لمعنى الاساءة الى السمعة . فهؤلاء الرجال الذين قرروا دعوة «مجموعة من الرفيقات اللواتي حسمن قضية الالتزام في العمل الثوري تاريخيا ويتمتعن بكفاءات جيدة وبحرية التحرك نسبيا وليس هناك ما يسيء الى سمعتهن» . . . ان هؤلاء الرجال يهرفون بما لا يعرفون ومالا يعرفونه ان قضية المرأة في الحزب تعاني من عدم كفاية الاهتمام بها وان النسب يرجع الى ندرة الكفاءات النسائية في حزبنا في حين ان صيغة البند الاول من «قرار» «الكونفرانس» مبنيه كما يفترض على وجود فائض في الكادر النسوي بحيث ينتقي الحزب منهن: «اللواتي حسمن قضية الالتزام في العمل الثوري التاريخي. . . واللواتي يتمتعن بكفاءات جيدة. . . واللواتي لا غبار على سمعتهن». وبما ان «الغبار» كثير فقد فشلت المحاولة .

ولدى التدقيق في اسباب فشلها نتبين ان النظرة التي قامت المحاولة على اساسها كانت نظرة مثالية غير واقعية . ذلك ان المحاولة قد انتهت الى تشكيل نواة حزبية في مدينة صور، واذا بالمواصفات والشروط التي اشترطتها توصية «الكونفرانس» التي تحولت عفويا الى قرار غير متوفرة الا في مدينة صور. . . واذا بالاطار

الديمقراطي النسائي للحزب غير موجود الا في مدينة صور . . . واذا بمهمات هذا الاطار «حركة تحرر المرأة»، لا تخرج عن اطار الخدمة الاجتماعية- الصحية- الثقافية العامة التي انتهت بمحاولة منظمة بيروت من قبل الى الفشل ، ليس لان تحديد اطار العمل لم يكن سليما ، وانما العلة في عجز الحزب عن الخروج عن اطار عقل الرجل وتفكير الرجل . فالنواة الحزبية ، قادها الرجل وخطب فيها رجل ووجهها الى المجالات الاربعة رجل ، اما النواة الحزبية التي تشكل عصب كل الجهد والتي عليها يتوقف النجاح ، فعددها محدود ومهمتها معقدة و«السيد» الرجل الذي هو هنا الحزب ، مع الاسف الشديد ، لم يذلل لهذه النواة الضحية العقد والعقبات التي تعترض عملها وتشل نشاطها ، فكل ما قدمه لها خطب عتيقة اجترها كما يجتر معممو الجوامع خطب المناسبات من بطون كتب «التراث» .

٤- ان معضلة المرأة في الحزب لا يمكن حلها ما لم يرم الحزب بكل ثقله الى جانب رابطة العمل النسوي الديمقراطي ، ويدعم محاولات رقيقاتنا عن طريق تحزيب نساتنا ودفعهن الى الانخراط في اطار الرابطة . ان التفكير بتحزيب نساء الاخرين قبل تحزيب نساء الرفاق الحزبيين ، تفكير خاطيء ويكشف عن عقلية مثالية متخلفة . ذلك ان التفكير بتحويل نصف المجتمع قبل التفكير بتحويل نصف الحزب خطأ . والقفز على واقعنا باستعارة الامثال من البلدان الاشتراكية ، للتدليل على سلامة تجربة المرأة وفاعلية دورها في بناء المجتمع قبل البحث في اسباب اخفاق محاولتنا المتعددة ، خطأ ، لانه هروب من الخاص الى العام . وعلينا ان نتأكد من ان الرجال الحزبيين الذين لا يسمحون لنساتهم بالتحزب خوفا من وعيهم ، لن يستطيعوا حتى لو استلموا السلطة ان يحرروا ليس نصف المجتمع بل سيعجزون عن تحرير المجتمع نفسه! . . .

ان السؤال الذي يتحتم على قيادة الحزب وكوادره واعضائه الاجابة عليه ، هو:

هل انتم مؤمنون بحزبكم وبضرورة التحزب له؟

فاذن ، لماذا لا تحزبون نساءكم ؟ .

ان قيادة الحزب مطالبة بان تدعو الرفيقات كل الرفيقات العضوات ، للعمل والنشاط بغية ملء النقص في هذا المجال . ان توصية «كونفرانس ايلول» التي تحولت الى قرار ، كانت فضيحة ، ذلك ان سمعة اية رقيقة في الحزب لا بد ان تكون جيدة . اليس انخراطها في الحزب دليل على وعيها وادراكها لضرورة التضحية في سبيل شعبها؟ انها اذن تتمتع بسمعة المناضلة . اتقبلون اعضاء بالحزب لا يتمتعون بسمعة جيدة؟ فلماذا ، اذن ، تفترضون مسبقا ، وجود رقيقات ذوات سمعة سيئة؟! . . .

كفوا عن التفكير بقضية المرأة ودورها في المجتمع بعقلية الرجل ، واتركوا للرفيقات يقررن طريقة عملهن واسلوبهن وفكرهن فقط في دعمهن وضبط اتجاه حركتهن الفكري والسياسي . وستجدون النجاح حليف محاولتنا في هذا المجال . لان تفكيرنا نحن الرجال بقضية تحرر المرأة يبقى يعاني من رواسب السيادة ، والاستعلاء بشئنا ام ايينا! . . .

٥- ان مؤتمرنا الوطني الثاني مطالب بايلاء قضية المرأة ما تستحق من اهتمام ، وان يقرر تنظيم كل نساتنا : «زوجات الرفاق واخواتهم وبناتهم وحتى امهاتهم» وان تتولى الرابطة مهمة تنظيمهن وتهيئتهن وان يساعد

الرفاق اعضاء الحزب عامة وكوادره خاصة على تسهيل هذه المهمة وبدون تطبيق مثل هذا القرار فسوف يبقى الحزب حزب رجال فقط ، اي حزب منقسم على نفسه : رجاله حزبيون ونساؤه غير متحزبات كالعربة التي يقودها حصانان في اتجاهين مختلفين! . . .

ان كل عضو مطالب باقناع عائلته بالانخراط بصفوف الحزب . وعلى الحزب ان يضع خطة لاستيعاب كل النساء دون ان يكلفهن فوق طاقتهن ، فالتى تتمكن من التحرك تتحرك نحو التي لا تستطيع الحركة بحيث تتلقى كل امرأة قسطاً من التوجيه والتثقيف والتعبئة في اطار الحزب ونطاق حركته . امامعضلة الكفاءات الجيدة او الحسم لقضية الالتزام للعمل الحزبي الثوري التاريخي . . . اما هذه القضية فسيحلها الزمن وسيكون الحل نتيجة من نتائج تجنيد نساء الرفاق وتخزيهن . . .

إننا بحاجة فقط الى انخراط كل نساءنا بعمل نسائي منظم . ومعلوم أن كل نساءنا يمتلكن وقتاً للتثقيف ، غير انهن يفتقرن لخطة عمل ولأسلوب مناسب لا يثقل عليهن ولا يجعل من قضية التزامهن الحزبي على حساب مهماتهن الاساسية كربات بيوت وامهات ومرضعات . ان الايمان بقضية تحرر المرأة يتجلى أكثر ما يتجلى باطلاق حرية العمل الحزبي لنساء الحزبيين واي حزبي يعارض ذلك بحاجة الى اعادة نظر في ايمانه بالشيوعية . حرروا نساءكم من القيود وساعدوهن على الانخراط في صفوف الحزب تجسداً لايمانكم بقضية تحرر المرأة وضماناً لأنكم وامن الحزب وسنداً لكفاحكم الثوري . إن الحزبي الذي لا يحزب نساءه كالمقاتل الذي يهاجم العدو بدون اسناد وحماية ! . . .

سادساً- الحزب والعنف الثوري المسلح .

ان صحائف تاريخ النضال الوطني التقدمي في لبنان المخصصة للعنف الثوري المسلح ستسجل لحزب العمل الاشتراكي العربي بأنه الحزب الرائد والطليعي بين الاحزاب اللبنانية الثورية التي حملت راية العنف الثوري المنظم رداً على العنف الرجعي! . . .

إذا قلنا إن فكرة العنف الثوري كانت وراء قيام الحزب وانبعائه باعتبارها احدى حوافز قيامه ومبررات وجوده فإننا لا نبالغ وتكفي نظرة سريعة على صفحة تاريخ حزب العمل الاشتراكي العربي بين صحائف العمل الوطني اللبناني لتأكيد هذه الحقيقة . . .

ومثلما كانت فكرة العنف الثوري ، احدى عوامل نشؤ الحزب وصيرورته ، فقد كانت احدى الدوافع المحفزة الكامنة وراء تطوره واشغاله لمركزه الراهن . وقد كرسها مؤتمره الوطني الاول وتضمنها تقريره السياسي ونظامه الداخلي :-

« . . . إن الحزب يعتقد بأن كل اساليب النضال سوف تبقى عاجزة عن الاطاحة بنظام الطبقات الرجعية ما لم تعمل القوى الثورية على تسليح الجماهير وتمكينها من الرد على العنف الرجعي بعنف ثوري منظم تستطيع معه الجماهير من حسم الموقف لصالحها في الوقت المناسب .

ان خصوصية الوضع اللبناني هي التي فرضت نمط نظامه ولكن هذه الخصوصية لم تغير طبيعة الطبقات الرجعية الحاكمة التي تضع الحراب على جدول التعامل مع القوى التقدمية والوطنية وسائر الجماهير الشعبية

والتي تعلن باستمرار بان اليد التي تمتد لنظامها سوف تقطع .

وما لم تمتلك الجماهير السلاح الذي تقطع فيه ايدي ارباب النظام فانها لن تستطيع الوصول الى هدفها

الاساسي» .

هكذا عبرنا عن فكرة العنف الثوري المسلح دون اهمال لاهمية الاساليب الكفاحية الاخرى . وقد طالعنا من الامثلة التي احتوتها صفحات هذا الفصل ما يكفي للتدليل على اهتمامنا بكافة اساليب النضال ، وكان شرطنا الوحيد على ممارستها يتمثل في اعتبارها روافد تصب في النهاية في تيار العنف الثوري الذي يتمثل اول ما يتمثل في الكفاح المسلح . وقد اعتبرنا وما زلنا نعتبر ان كل الاساليب سوف تبقى عاجزة عن تحقيق هدفنا الاستراتيجي (اسقاط النظام) ما لم ترتبط بالكفاح المسلح وتوفر الظروف الملائمة لممارسته .

ان القاء نظرة على تقرير الوثائق العام تكفي للاقتناع بكون فكرة العنف الثوري كانت وما تزال تملأ ذهن الحزب وتوجه سياسته . وقد بذلت جهود مفضية لترجمة هذه الفكرة وتحويلها الى صعيد الواقع مما جعل فترة الحرب الاهلية بيئة خصبة لنمو دور الحزب واغناء تجربته الكفاحية .

ولا نبالغ اذا ما قلنا اننا الحزب المستفيد الاول من دروس الحرب الاهلية . وليس صدفة ان نكون اول حزب سمي الحرب باسمها الحقيقي وبرهن بدراسته التي كانت اول دراسة علمية تحدد طابع الحرب وتبرهن باللموس على انها حرب اهلية وليست كما يدعي الفاشيون حربا قومية بين «اللبنانيين» والفلسطينيين .

ان دور الحزب في ميدان القتال اكبر من ان تستوعبه هذه الصفحات ومن المستحيل ان نقوم باحصاء العمليات العسكرية ، لذلك فسنتكفي بابرز الامثال التي تفيد في استخلاص الدروس لخدمة عملنا العسكري . فلبنان كما وصفناه بلد الحروب الاهلية وعلينا ان نعد انفسنا وجماهيرنا لخوضها على اساس هدف واضح ومحدد وليس للحرب الشعبية العادلة غير هدف اسقاط سلطة الطبقات الرجعية وتدمير نظامها كي نقيم على انقاضه نظامها الوطني الديمقراطي - الاشتراكي . .

ان تقريرنا العسكري سيهتم بقضية القتال ويرسم استراتيجيتها وتكتيكها ، بالاستناد الى العلم العسكري وما تحتزنه المقاومة الفلسطينية وتجربة الحزب الخاصة . لذلك فاننا سنكتفي بالوقوف امام بعض الوقائع والاجراءات للتدليل على نهج العنف المسلح الذي يلتزمه حزبنا:

١- اول الوقائع التي يجدر بنا عدم نسيانها واستيعابها هي وقائع الهجوم على مواقع العدو العسكرية والتسلح

من سلاحه . .

لقد كنا اول حزب وربما الحزب الوحيد الذي بادر الى الاستيلاء على سلاح العدو الطبقي! . .

ان قضية رصد مواقع العدو العسكرية والهجوم عليها والاستيلاء على السلاح الموجود فيها يجب ان تكون احدي مشاغل منظمات الحزب وهمومها الاساسية في زمن الحروب الاهلية لذلك فان فقدان بعض السلاح المصادر لا يقلل من اهمية مبادرة الحزب في هذا المجال . لان الحزب لم يسبق له ان مارس مثل هذه العملية وفي ظل انعدام التجربة فان الوقوع بمثل هذه الاخطاء امر ممكن لذلك فان جوهر العملية ، يتجلى في المبادرة وليس بكمية السلاح المصادر ، فلولا المبادرة لما وقعنا بخطأ عدم الحفاظ على السلاح الذي تكدرس في مكتب منظمة الحزب

وترك دون احصاء ودون حفظ . لذلك يجب أن نفصل بين المبادرة وبين كيفية التصرف بالسلاح كي
نتمكن من استخلاص الدروس المفيدة في اغناء المبادرة وضبط كيفية التصرف بالسلاح . .

لا ريب في ان الخطأ الذي وقعت به منظمتنا ، كان فادحاً ولا يجوز السماح بتكراره بأي شكل من الاشكال
والا فقدت المبادرة مضمونها! . .

ولكن ، هذا الخطأ لم يكن هو السمة الاساسية التي طبعت مبادرات منظمات الحزب ، وانما وقع في منظمة
واحدة . اما بقية منظمات الحزب فقد تمكن العديد منها من مصادرة اسلحة خفيفة ومتوسطة وثقيلة من العدو
دون ان تفرط بها . لذلك فان الحزب مطالب باستيعاب اهمية قضية التسليح من العدو ووضعها على جدول
اهتمامه وابقاء دروسها حية في ذاكرته كي تخضع هذه العملية لبرمجة مركزية شاملة تتولى تنفيذها قيادة الحزب
المركزية . .

٢- ومثلما كانت منظمات الحزب ، مبادرة في مصادرة السلاح من العدو فانها كانت ايضا مبادرة في القتال ،
لدرجة لم تتخلف معها منظمة من منظمات الحزب عن تسجيل مثل هذه المبادرة بشهادة كل القوى السياسية .
فقد خاض الحزب القتال باسم الحركة الوطنية والمقاومة الشعبية في جميع انحاء لبنان تقريبا ، ولعل دور منظمات
الحزب في طرابلس وعكار وفي بيروت وفي الجنوب وفي البقاع وبعلمك ضد القوى الفاشية مشهود ومعترف به . وما
المعركة الموسومة بمعركة «الثغرة» في منطقة الشياح حيث شنت قوات الحزب هجوما شجاعا مكنها من الحاق
الهزيمة بالقوات الفاشية وتحرير المنطقة التي عرفت بالثغرة منها والصمود فيها حتى نهاية الحرب الاهلية . . . وما
دور الحزب المبادر والقيادي في تحرير شارع الارز من الفاشيين . . . وما دوره الطليعي في معركة مارون
الرأس . . . وما صموده في وجه الاجتياح الاسرائيلي للجنوب . . . ما هذه المعارك سوى امثلة معدودة من
عشرات الامثال البارزة التي تجعلنا نعز بدورنا القتالي وتجربتنا الغنية بالدروس في هذا المجال والتي سيتناولها
تقريرنا العسكري بالتفصيل . .

ان تجربة الحرب الاهلية كانت ظرفا مناسباً كي يقوم الحزب بتطبيق مفاهيمه الفكرية والسياسية في
ممارسة العنف المسلح . ويجدر بنا ان نتذكر التقييم الصادر عن اجتماع الكادر العسكري الذي انعقد في
٦ / ١٢ / ١٩٧٦ والذي استعرض 'الحرب وقيم دور الحزب فيها بشكل مقبول ومنطقي . يقول
التقييم: (٩٥) .

« ان قرارات الحزب حول الوضع العسكري وبتجاه تثوير اوضاعه هي قرارات على مستوى
المسؤولية والمرحلة . وهي تضع الحزب فعلا امام قواه الفعلية الجيدة النوعية . . . »

٣- لقد سجل الحزب في مبادراته القتالية دورا مميّزا عن جميع الاحزاب والقوى اللبنانية رغم
تواضع امكانياته ومحدودية المتطلبات القتالية لديه . وعندما نراجع سجلنا النضالي فس نجد عشرات
المبادرات الهامة .

(٩٥) راجع تقرير الوثائق العام للاطلاع على النص الكامل لهذا التقرير .

وعلى سبيل المثال وليس الحصر ، فان قيادة الحزب قد بادرت الى اتخاذ قرار بتشكيل قيادة طوارئ ء للاشراف على دور الحزب في الجنوب قبل الاجتياح الاسرائيلي ، بغية تعزيز فاعليته . ورغم عدم تنفيذ القرار ، لاعتبارات تنظيمية ، فان قيمة تلك المبادرة تتجلى في كونها احدى البيئات على ان فكرة العنف المسلح تملأ عقل الحزب وتستحوذ على قناعاته ولولا ذلك لما بادر المكتب السياسي الوطني لتحمل اعباء مهمة هي من واجبات منظمته في الجنوب كما هو الحال بالنسبة لبقية الاحزاب اللبنانية . انها (المبادرة) تمت بصلة وثيقة لخط الحزب السياسي الذي يقول اجتماع الكادر العسكري « ان الاحداث قد اتت عبر تطوراتها لتؤكد صحته » .

ولكن المبادرة التي تفوق كل المبادرات في اهميتها تتجلى في صمود الحزب بوجه الاجتياح الاسرائيلي للجنوب وثباته الى جانب الجبهة الشعبية في منطقة صور وجوارها في وقت انسحبت فيه كافة القوى اللبنانية والفلسطينية الاخرى بعد وقوع الاجتياح باربعة ايام وتركت المنطقة نهائيا يوم ١٩ / ٣ / ١٩٧٨ . وقد مكنا صمودنا من تنظيم مقاومة الاحتلال الاسرائيلي بمبادرة طليعية تمثلت بتشكيل جبهة المقاومة الشعبية وتأكيدها على خطأ قرار الانسحاب الذي اتخذ في اجتماع قيادة القوات المشتركة في صيدا بغياب حزب العمل الاشتراكي العربي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ورفضنا له . لقد باتت هذه المبادرة جزء من تاريخنا النضالي وعندما نتأمل بعض عبارات البيان الصادر في اذار ١٩٧٨ عن جبهة المقاومة الشعبية نشعر بانها ما تزال تنبض بالحياة رغم مرور سنتين ونصف السنة على صدوره .

ان تشكيل المقاومة الشعبية اللبنانية مبادرة تاريخية سوف تبقى موضع اهتمامنا حتى يتم تحويلها الى سلطة وطنية ديمقراطية في ظروف ملائمة . وسنبقى نتمسك بها رغم كل الضغوط التي تعرضنا لها حتى من قبل اقرب المناضلين اليها ، ورغم كل العقبات التي زرعت في طريقنا . .

٤ - تقول لجنة رابطة الميدان في تقريرها العسكري :

« وفي اليوم الخامس للهجوم الاسرائيلي صدر قرار القوات المشتركة بالانسحاب الى ما بعد الليطاني فرفضت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحزب العمل الاشتراكي العربي الالتزام به وقد اعلن حزبنا حالة الطوارئ ء في بيروت والجنوب وابتدأ بفرز الرفاق لدعم الصمود في صور . . بعدها تشكلت جبهة المقاومة الشعبية من الرفاق الصامدين والوافدين من كل المناطق اللبنانية . .

« . . . ابتداء عملنا العسكري ، بداية كانت دورياتنا القتالية ، تتعامل خلالها مع العدو الاسرائيلي مباشرة ، حيث كنا نرسل دورية بين استطلاعية وقتالية ، بصورة يومية ومستمرة . وبعد صدور قرار القوات المشتركة الذي يمنع التعاطي العسكري مع القشرة (اي مواقع المواجهة) بحجة القصف العشوائي الذي يخلق حالة جماهيرية صعبة فقد اتخذت (ج . م . ش .) قرارا بمتابعة عملياتها في عمق الاحتلال وقد تم تنفيذ عدة عمليات كان لها الصدى العسكري والسياسي الجيد مع العلم بانها تجربتنا الاولى بالعمل ضد العدو الاسرائيلي . .

إن التزامنا بالعنف الثوري وفهمنا لطبيعة اعدائنا واعلان (ج . م . ش .) بقيادة العمل العسكري ضد العدو الاسرائيلي كان لهذا اثر ايجابي على صقل العنف الثوري في قواعدها العسكرية واختراق

الاسطورة العسكرية الاسرائيلية من خلال توجيه الضربات التي كانت تقوم بها مجموعاتنا القتالية وكانت ارادة الرفاق في التعامل العسكري نابعة من القرار السياسي لحزبنا القاضي بقيام مجموعاتنا باختراق الحشد الامامي لقوات الاحتلال والقيام بضرب اهدافها المحددة من مسافات قريبة .

٥ - ان ايماننا بالعنف المسلح لم يكن مجرد تعلق بشعار او لفظة ثورية عابرة . وانما كان وما يزال مرتبطا بقضية الثورة ومعبرا عن قناعتنا باستحالة تحقيقها بدون نهج العنف الثوري واسلوب الكفاح المسلح . ان وقفة المكتب السياسي الوطني واللجنة المركزية الوطنية امام قضية الخدمة الثورية والزام الاعضاء بادائها باعتبارها شرطا رابعا من شروط العضوية . . . ان تلك الوقفة بينة على مدى رسوخ ايماننا بقضية الثورة وباسلوب تحقيقها . ان حزبا من الاحزاب والمنظمات اللبنانية لم يربط عضويته بشرط الخدمة الثورية ، كما فعل حزب العمل الاشتراكي العربي! . . .

ايها الرفاق اعضاء المؤتمر الوطني الثاني

« اننا لا نقاتل لكي نبرر وجودنا ، او لكي نتخذ من ممارسة القتال وسيلة للمزايدة او مادة اعلامية لكي نتمكن من كسب بعض الاصوات لمرشحي الحزب لمقاعد البرلمان ، وانما نحن نسعى من وراء الخوض في ميدان المعركة ضد اعدائنا القوميين والطبقيين ، لان نتعلم كيفية ترجمة افكارنا ومفاهيمنا بالعنف الثوري الى عمل ملموس ، وكيف نكتسب احسن الوسائل وافضل الاساليب لجعل كلمتنا مدعومة بالفعل الجدي ، ولتصويب آرائنا بمعيار الممارسة العملية ، لكي تنجح في جعل راية الشيوعية الثورية تحفق على صعيد لبنان كله . . .

ان المشاركة في القتال والخدمة الثورية ، عمل يساعدنا على تصليب ارادتنا ويؤكد ايماننا بعقيدتنا الشيوعية وبحزبنا حامل رايات التحرير والديمقراطية والاشتراكية والوحدة والتضامن البروليتاري الاممي . . .

لقد قلنا هذا الكلام ونكرره اليوم امام اعلی هيئة في حزبنا ، كي يكون الالتزام به نهجا ثابتا لممارسات الحزب وخطاً من خطوط نضالنا الثوري في الساحة اللبنانية ! . . .

اما صورة حزبنا في ميادين التطبيق والممارسة العملية ، التي ترسمها فعاليات منظماته المنتشرة في مناطق واسعة من وطننا الصغير لبنان . . . اما هذه الصورة ، فقد كبرت وشمخت وتبلورت ملامحها ، بعد ان انغرست في واقع وطننا الحبيب ، وارتوت بدماء شهداءنا الابطال الذين مهدوا الطريق امام كفاحنا الشاق والطويل ، والذين يحثوننا على متابعة الخطى نحو هدفنا الذي لن نحيد عنه اطلاقا مهما كان حجم العوائق ومهما كانت ضغوط الاعداء :

« اننا هنا وان لبنان لا يتسع لنا ولكم ايها العملاء الرجعيون » . . . اننا حتفكم الذي يلاحقكم بالكلمة والشعار والمظاهرة والرصاص حتى تزهب ارواحكم وتذهبوا الى بئس المصير! . . .

ان صورة حزب العمل الاشتراكي العربي التي ترسمها ممارسات منظماته العملية ، وكما هي مدونة في سجلات الوقائع اليومية . . . ان هذه الصورة قد تبدو متواضعة ولكن التأمل فيها باعتبارها محصلة

التجربة الاولى ، في ميادين التطبيق والممارسة العملية لا بد ان يخرج بتقدير متفائل للمستقبل ، اذا ما نظرنا اليها من منظار الديالكتيك وتراكمه الكمي . فهذه هي البذرة . . . بذرة العمل الثوري ، وعلينا ان نمكنها من متابعة نموها كي نحصد الثمر الذي من اجله غرسنا بذرتنا التي نعقد مؤتمرنا الثاني بغية انمائها والاسراع بانضاج ثمارها !

ان حزب العمل الاشتراكي العربي لم يعد الفرد الذي يكتب النشرة ويطبعتها ويشرف على توزيعها ، ولم يعد مجموعة اولئك الاعضاء الذين لا يمتلكون غير الفكرة التي تعاني من بعض الغموض والذين مهدوا لنا طريق العنف وخلقوا اداته الثورية وانما اصبح الحزب مفهوما مغروسا بأرض الواقع اللبناني وتناقضه المتفاقم الذي لن يجد حلا له بغير الثورة والاطاحة بالنظام الفاسد . .

ان حزينا اليوم غيره بالامس ، ودورنا في الحرب الاهلية القادمة سيختلف عن دورنا في الحرب الاهلية التي يحاولون اطفاء فتيلها ، بدون جدوى فيعمدون الى دفنه (الفتيل) في اكوام رماد تفاقم الازمة ، وبقونه يثير دخان الحرب ، هنا وهناك ويهدد باعادتها من جديد لتلتهم ما تبقى من النظام الرجعي العميل واهله ! . .

ان الظاهرة التي يمثلها حزب العمل الاشتراكي العربي ، قد باتت منطلقا للتطور الجديد الذي ينشده الشعب . . . تطلعوا حولكم ، وطالعوا الشعارات والمفاهيم فماذا تجدون ؟

اناس . . . قوى . . . احزاب تعمل على اساس شعار « الأمن قبل الرغبة » وان اختلفت احيانا على تقديم الرغبة على الامن تعبيرا عن استسلامها للامر الواقع المفروض بقوة حديدية ! . .

ومقابل المراوحة في المكان التي يمثلها شعار الأمن قبل الرغبة او الرغبة قبل الامن لا فرق كبير بينهما ، . . . مقابل ذلك تتابع الازمة خطى تفاقمها لتأكل قوى الشعارات التافهة متابعة تجد في شعار الثورة ومفهومها لدى القوى الثورية ، متنفسها وعلاجها الجذري ! . .

فيا ايها الازمة تحركي وتجركي ، كي تبغني حلك الجذري الذي تنشدينه ، بلوغا يتنفس معه شعبنا الصعداء وينطلق لبناء حياته . . . حياة التحرير والديمقراطية والاشتراكية والوحدة والتضامن البروليتاري الاممي ! . .

سابعا - الحزب . . . والممارسات الطائفية .

انا ضد الطائفية على طول الخط ، لانها جزء من الايديولوجية الرجعية البغيضة ، تقوم على اساس تفريق ابناء شعبنا ، وتقسيمهم الى طوائف دينية متناحرة ، مما يخدم الرأسماليين والملاك العقارين ، وسائر الفئات الرجعية . .

ان الطائفية تقسم المجتمع بشكل عمودي ، مما يعيق عملية الفرز الطبقي ، ويميع حدة الصراع الطبقي ، تمييعا يحول دون تماسك الوحدة الطبقية ، بين ابناء الطبقات الكادحة لدرجة تحل معها الروابط الطائفية محل الروابط الطبقية ، فيتجزأ ابناء الطبقات الشعبية ، ويتوزعون على الطوائف الدينية ، توزعا يجعل فئات منهم تلتحق في صفوف الرجعية وتنخرط مع الفاشية لمقاتلة الجماهير الشعبية وقواها التقدمية

والوطنية ، دفاعا عن الطائفية وذودا عن حياض الرجعية ! ..
ان التحاق بعض فئات الكادحين في صفوف الانعزالية - الفاشية ، يشكل احدى خصائص الحرب
الاهلية اللبنانية ، الامر الذي جعل حزبنا يبادر الى تحديد موقف واضح ومحدد ومناهض لأولئك
« الكادحين » الذين يلتحقون بالفاشية ، وفي الوقت الذي كنا فيه نتجاوز مسألة التمييز بين الرجعيين
والكادحين المضللين اثناء المعارك ، فقد كنا نبدي تساهلاً وتفهماً لهؤلاء الكادحين
المضللين في المناطق والمواقع والقرى التي يتم تحريرها من السيطرة الفاشية ، وكنا نميز بينهم وبين الرجعيين
في المعاملة والغقاب بعد انتهاء المعارك وفرض سيطرتنا ..
اما القوى والتجمعات المسيحية في المناطق الوطنية التي تعرضت ، تحت المؤثرات الطائفية ، الى
تجاوزات واعتداءات طائفية بغيضة ، فقد كنا نبادر الى حمايتها ومنع حدوثها ، او وضع حد لها ..

معلوم ان المجازر الطائفية التي ارتكبتها الانعزالية - الفاشية ضد التجمعات الاسلامية في مناطق
النبعة وبرج حمود والدكوانة وتل الزعتر وحي الغوارنة وسبنيه ، وغيرها ، كانت تثير ردود فعل عفوية ضد
التجمعات المسيحية في المناطق الوطنية ، مما كان يلقي على عاتق الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية مهمة
منع الاعتداءات وردع فاعليها ..

وقد لعب حزبنا دورا بارزا في حماية التجمعات المسيحية ، وسير هذه الغاية دوريات مسلحة ،
وعقد ندوات عديدة لتطمين المسيحيين وتشجيعهم على حمل السلاح ، والمشاركة في الدفاع عن المناطق
الوطنية . وفي هذا المجال تبرز منظمات الحزب في صور والبقاع وعكار ، اذ يشهد حي المسيحيين في صور
لدور حزب العمل الاشتراكي العربي في حماية الحي وتوفير الامن والسلامة لابنائهم ، كما يشهد سكان طليا
وكفرزبد في البقاع لحزبنا في حمايتهم من الهجمات الطائفية البغيضة ، وفي عكار يسجل المسيحيون في
حلبا وبزينا ومنيارة وكرم عصفور والقنطرة ، لحزبنا مواقفه ودوره في الدفاع عنهم ..

وعلى سبيل المثال وليس الحصر ، فاننا نطالع في تقارير منظمة صور والريف الجنوبي كلاما يشير الى
مستوى اهتمام منظماتنا لهذه الفئات من ابناء شعبنا ، التي لا جريرة لها سوى ان ابناها ولدوا مسيحيين في
حين ان غيرهم ، كانوا مسلمين ! ..

يقول التقرير :

«ولقد تميز سلوك حزبنا في التعامل مع المواطنين المسيحيين بشكل ملحوظ وبارز في منطقة صور .
وكان لحزبنا مبادرات كثيرة للتعامل والحوار مع الاهالي في القرى المسيحية القريبة من صور وكانت
تلعب هذا الدور منظمة حزبنا في الناقورة وطير حرقا ايضا ، وكان لنا دور بارز وهام ايضا باستنكار
الحوادث الطائفية التي كان يرتكبها بعض العناصر والاطراف مما يسيء للجانب الوطني ويكرس مفاهيم
الانقسام الطائفي . ولقد شكلت منظمة حزبنا في صور ومنذ بداية الاحداث دوريات خاصة لحماية
الشواطىء المحاذية للحي المسيحي بالاضافة لحراسة سكان الحي ..

وكان حزبنا رائدا في مشاركة المسيحيين في حماية احيائهم وبيوتهم من خلال تشجيعهم على حمل
السلاح الوطني ..

وكان لنا من خلال ذلك مدخلا لاقامة حوار مع المواطنين ولم يكن يخل يوم من زيارة او سهرة في بيت من الحي المسيحي . ودفعنا لبلورة الظاهرة الوطنية المسيحية باتجاه تشكيل التجمع الوطني المسيحي في ذلك الحي وكان لنا فيه عدد كبير من الاصدقاء والانصار . ولا نبالغ اذا قلنا بان مبادرتنا هذه كانت بارزة ومتميزة في التعامل مع المسيحيين وهي ما زالت الى الان تحتفظ لنا بآثار ايجابية كثيرة ..

وانتقل تطور هذا الانجاز الى بلورة تيار وطني من الشباب تصدى معتمدا على نفسه ودعمنا خاصة ، ودعم الحركة الوطنية بشكل عام لمعالجة كافة القضايا الامنية والصحية والتموينية لسكان الحي ..

وتحدث تقارير منظمات عكار وطرابلس والبقاع ، بلهجة مماثلة لهذه اللهجة عن كيفية تعاملها ومجابهاتها للممارسات الطائفية البغيضة ! ..

ثامنا - الحزب . . . والعلاقة مع الحركة الوطنية .

لقد رافق الحزب نشوء الشكل الراهن للقاء الاحزاب والقوى التقدمية والوطنية ، منذ بدايته وشارك في تكوينه وفي جميع مراحل تطوراته . لذلك فان الموقع الذي يشغله حزبنا اليوم في المجلس السياسي المركزي وفي التجمعات او المجالس المنبثقة عنه ، لا يمثل تطورا في علاقتنا الوطنية وانما هو محصلة لوجود الحزب التاريخي السابق للتشكيلة التي يمثلها المجلس السياسي المركزي ، واللجنة التنفيذية ..

لا ريب في ان فاعلية منظمات الحزب هي التي فرضت مكانتها المرموقة في مجالس المحافظات وبعض الاقضية . بيد ان مكانة الحزب على الصعيد المركزي ما زالت دون فاعلية . فحزبنا يعتبر من الاحزاب التي يملى عليها القرار ، من قبل قلة من الاحزاب ذات النفوذ من الحركة الوطنية اما سبب ذلك فيرجع الى التعارض بين خط الحزب السياسي وبين الخط الاصلاحي الذي تجتمع حوله الاحزاب المتنفذة في الحركة الوطنية ..

ان خط الحزب السياسي الداعي الى العنف الثوري والتحضير لقلب النظام ، يعتبر من الاسباب الثابتة والدائمة التي تحول دون تحالف الاحزاب والمنظمات الاصلاحية مع الحزب ..

ان حزبنا مطالب بان يلعب دورا في هذا المجال يتناسب ومستوى فاعليته في مختلف ساحات العمل الوطني ..

ولا بد من التنبه ، الى ان تباين الخط السياسي ليس كافيا لتفسير الحالة التي يعانها الحزب في هذا المجال . فضعف لجنة الاتصالات السياسية لعب وما زال يلعب دورا سلبيا قاتلا . ويكفي ان نعلم بان المكتب السياسي الوطني قرر اجراء سلسلة اتصالات مع اطراف الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية ، اثر اعلان قرار انسحاب القوات السورية من صيدا والساحل وبيروت ، بيد انه عجز عن تنفيذ قراره على الصعيد المركزي لدرجة لم يتمكن معها من انجاز ما انجزته بعض لجان الروابط في طرابلس وعكار وبعبك والبقاع والجنوب ..

ان مصلحة الحزب تدعونا لتكوين لجنة اتصالات سياسية بمستوى هذه المهمة التي تعتبر عنصرا اساسيا من العناصر المساعدة للحزب والداعمة لمكانته بين الاوساط الوطنية والتقدمية . . .
ان حجم دائرة الاتصالات التي يتحرك فيها حزبنا لا تتناسب مع دوره اطلاقا ولا تعكس مكانته وفاعليته في الساحة اللبنانية . . .

تاسعا - الحزب . . . والمقاومة الفلسطينية .

١ - ان تاريخنا لم يشهد تهاونا او عدم اهتمام من قبل الحزب ، تجاه المقاومة الفلسطينية ، فالحزب عربي في نظره للشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة . فقد ايدها وساندها بكل ما يملك على صعيد الكلمة والممارسة العملية ، ولم يحدث ان تعامل معها (المقاومة) معاملة تكتيكية كما تفعل القوى الاخرى . . .
ان حزبنا ينظر الى المقاومة الفلسطينية باعتبارها عاملا داخليا من عوامل الحرب الاهلية في لبنان نظرة كلها تقدير واحترام نابعين من وعيه لدورها الثوري ليس بالنسبة للقضية الفلسطينية التي هي في نظر الحزب قضية عادلة ، وانما بالنسبة لدورها في تثوير الوضع اللبناني ، فبفضل المقاومة الفلسطينية عاش المجتمع اللبناني ، ظاهرة ازدواجية السلطة ، وبفعل المقاومة تعرضت الاصلاحية في الحركة الشيوعية اللبنانية لفشل ذريع ، جعلها تتخبط خبط عشواء رغم تحالفها مع المقاومة ، الامر الذي خلق ظرفا ثوريا ووفر امكانية لقيام حزب العمل الاشتراكي العربي وتطوره .

لهذه الاعتبارات كلها ، فان حزبنا يربط مصيره ومصير العمل الثوري في هذه المرحلة بوجود المقاومة الفلسطينية . مما يحتم على حزبنا القيام بمهمتين مترابطتين : اولاهما ، تتعلق بالدفاع عن وجود المقاومة وحققها في الحفاظ على سلطتها الثورية في المخيمات الفلسطينية وثانيتهما تتعلق بقضية الثورة اللبنانية ، وضرورة استغلال وجود البندقية الفلسطينية ، في سبيل غرس البندقية اللبنانية في ارض الوطن وتحويلها (البندقية) من وجودها الشكلي الراهن ، الى وجود فعلي يجعل من فوهتها مصدراً لسلطة وطنية ديمقراطية ، ونقل ازدواجية السلطة اللبنانية - الفلسطينية القائمة حالياً ، الى ازدواجية سلطة لبنانية - لبنانية تمهيداً للاطاحة بنظام الـ ٤٪ الرجعي واقامة سلطة الجماهير الشعبية الوطنية الديمقراطية الثورية على انقاض سلطة الطبقات الرجعية . . .

٢ - ان نظرة الحزب هذه الى المقاومة ، تفترض بدهيا ، ان تكون علاقات الحزب ، افضل علاقة مع المقاومة الفلسطينية ومعلوم ان المقاومة ليست فصيلا واحدا وانما هي مجموعة فصائل ، يجب على حزبنا ان يوطد علاقاته معها جميعا ، فلماذا نبقي متفوقين على علاقتنا الثنائية مع الجبهة الشعبية ، فقط ؟
سؤال ليس لدينا جواب عليه ، سوى عجز قيادة الحزب عن الحركة ونسج شبكة علاقات واسعة مع مختلف فصائل المقاومة الفلسطينية . . .

انه ، لامر ملفت للنظر فعلا ، ان تكون الاحزاب الاصلاحية ، على علاقة اقوى واشمل من علاقة حزب العمل الاشتراكي العربي ، مع مختلف فصائل المقاومة الفلسطينية ، حتى علاقتنا مع الجبهة

الشعبية ، تعتبر علاقة ثانوية بالقياس لعلاقة الجبهة مع الاحزاب اللبنانية الاخرى ! ..
ان حزبنا مطالب بان يضع قضية العلاقة مع مختلف فصائل المقاومة ، موضع اهتمام يتناسب
ونظرتة اليها ..

ان كنا نفسر ضعف علاقاتنا مع الاحزاب والمنظمات اللبنانية ، باختلاف الخط السياسي ، فبأي
مبرر نفسر انعدام علاقاتنا مع مختلف فصائل المقاومة الفلسطينية وحصرها مع الجبهة الشعبية ، فقط ؟
اننا سنناضل من أجل ابقاء علاقتنا مع الجبهة الشعبية مميزة عن غيرها ، بيد ان الامر لا يتعلق
بالحزب وحده ، وانما هو يتعلق اكثر ما يتعلق بقيادة الجبهة التي اتخذت قرارها بتعطيل العلاقة الحزبية التي
كانت قائمة بيننا ..

ان حزبنا مطالب باقامة علاقة مع كافة منظمات المقاومة الفلسطينية وان يتجاوز حدود علاقته
الوحدانية مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ! ..

البَاب الرَّابِع

آفاق تطوّر الأوضاع العالمية والعربية واللبنانية
والمهام الكفاحية للقوى الثورية

القسم الاول : آفاق التطور على الصعد العالمية والعربية واللبنانية .

القسم الثاني : المهام الكفاحية للقوى الثورية .

ان هذا الباب جزء لا يتجزأ من الابواب الثلاثة السابقة ، وموضوعاته تشكل امتدادا طبيعيا لموضوعاتها . وما يميزها (موضوعاته) عن محتويات الابواب السابقة ، انها تحدد رؤية الحزب في اطار المستقبل المنظور الذي يفصلنا عن المؤتمر الثالث ، فصلاً ، نريده ان يشكل دليلا نظريا لممارساتنا اللاحقة .

لذا، فإننا، سنحدد تقديراتنا لأفاق التطور على الصعد الثلاث، بالاستناد الى اهم المنعطقات التاريخية في مسار الساحات الثلاث: العالمية والعربية واللبنانية.

القِسْمُ الْأَوَّلُ

آفَاقُ تَطَوُّرِ الْأَوْضَاعِ
العالمية والعربية واللبنانية

أولاً - على الصعيد العالمي .

ثانياً - على الصعيد العربي .

ثالثاً - على الصعيد اللبناني .

اولا

على الصعيد العالمي .

١- لا ريب في ان اهم منعطف تاريخي على صعيد العالم ، يتمثل في قيام ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى وانتصار الاشتراكية وظهور التشكيلة الاجتماعية- الاقتصادية الشيوعية واتساع مساحتها بقيام المعسكر الاشتراكي وضرورة التناقض بين الاشتراكية والرأسمالية تناقضا أساسياً يحكم حركة الصراع والتطور على الصعيد العالمي .

٢- ومنذ ذلك التاريخ بدأت حركة الثورة العالمية تستند الى قوى سياسية جمعتها مهام كفاحها المشترك ضد الامبريالية وعميلتها الرجعية رغم تباين خصائصها الطبقية .

ان قيام معسكر الثورة العالمية : البلدان الاشتراكية وطليعتها الاتحاد السوفياتي وحركات التحرر الوطني في القارات الثلاث وحركة الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية المتطورة . ان قيام هذا المعسكر يستند الى قيام المعسكر الاشتراكي الذي لعب وما زال وسيبقى يلعب دور الطليعة الداعمة لكفاح القوى الثورية على صعيد العالم بأسره .

٣- عندما نلقي نظرة على اوضاع الساحة العالمية منذ الحرب العالمية الثانية حتى الان نلاحظ اختلافا هائلا بين ما كانت عليه وبين ما هي عليه في وقتنا الراهن .

أ- قبلا كانت البلدان الاشتراكية ما تزال في بداية تكونها وحتى الاتحاد السوفياتي قد خرج من الحرب وهو يعاني دمارا يكاد يكون شاملا . اما اليوم فان اوضاع هذه البلدان قد اختلفت كلية عما كانت عليه . اذ انتقلت من واقع التخلف الى واقع متقدم يتمثل في بلوغها مرحلة الاشتراكية المتطورة وسعيها المتواصل من اجل استكمال بناء القاعدة المادية- التكنيكية التي يتطلبها الانتقال الى المرحلة العليا من مراحل تطور التشكيلة الشيوعية وبطبيعة الحال فان التقدم الهائل الذي حققته البلدان الاشتراكية قد زاد من نفوذها على الصعيد العالمي وساعد على انتشار ايدولوجيتها الشيوعية العلمية .

ان نظرة فاحصة لاوضاع البلدان الاشتراكية وخططها الاقتصادية تؤكد على ان الفترة الزمنية المتبقية من قرننا الراهن ستشهد اطراد تقدم هذه البلدان وتطورها لدرجة ستشهد البشرية معها نموذج حياة

المجتمع الشيوعي بعد ان شهدت وعاشت نموذج حياة المجتمع الاشتراكي اي المرحلة الادنى للشيوعية! . .

ب- والبلدان الرأسمالية هي الاخرى قد شهدت تطورا كبيرا على امتداد هذه الفترة اذ اعادت تعمير ما هدمته الحرب العالمية الثانية، وقطعت خطوات جديدة على مختلف صعد التطور الاجتماعية الاقتصادية والتكنيكية. بيد ان ما حققته من تقدم قد زاد من تفاقم تناقضاتها الداخلية وهذا ما يفسر تحول دول مثل بريطانيا وفرنسا وايطاليا والمانيا واليابان الى دول من الدرجة الثانية بالقياس للاتحاد السوفياتي مثلا، من جهة، كما ان تقدمها لم يحل دون هزائمها امام حركات التحرر الوطني وانحسار مناطق نفوذها الاستعماري في بلدان القارات الثلاث من جهة اخرى.

ان تصاعد وتائر التضخم النقدي وتفاقم الازمة الاقتصادية وتفاقم حركة الاضرابات العمالية وبروز الاتجاهات اليمينية والفاشية. . . ان هذه الظواهر مؤشرات ليس لعجز الانظمة الرأسمالية في هذه البلدان عن حل المعضلات الاجتماعية- الاقتصادية والفكرية والسياسية التي تواجهها فحسب، وانما هي دلائل تؤكد ايضا على عجزها الدائم عن مباراة وتائر التطور في البلدان الاشتراكية الامر الذي تترتب عليه نتائج هامة. ليصبح معها نموذج المجتمع الذي تبنيه الاشتراكية، مثلا يجتذب شعوب كرتنا الارضية بما فيها شعوب البلدان الرأسمالية المتطورة نفسها.

ان الازمات ستتفاقم في هذه البلدان وكل يوم يمر يزيد من تعقيدات مشكلاتها ويكفي لتأكيد هذه الحقيقة ان نراجع مسلسل تطورات الاحداث وخطها البياني على امتداد السنوات الماضية، فقد خسرت الامبريالية العديد من مواقعها، خسرانا ضاءل من دورها الذي كان يتحكم بتقرير مصير الشعوب ومستقبلها .

ج- واذا ما نظرنا الى بلدان القارات الثلاث فسنلاحظ تغييرا كبيرا ايضا. فالعديد العديد من هذه البلدان قد نال استقلاله وقطع اشواط على طريق تطوره وقد تحقق ذلك كله على حساب السيطرة المباشرة للبلدان الرأسمالية الامبريالية.

لا ريب في ان عددا كبيرا من بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ما يزال يعاني من التخلف والتبعية للامبريالية. بيد ان ما تحقق من تقدم لم يكن لصالح المستعمرين. كما ان اهداف كفاح شعوب بلدان هذه القارات قد تغيرت فقبلا كان كفاحها من اجل التحرير من الاستعمار القديم اي السيطرة العسكرية المباشرة وكانت فقيرة في معارفها وخبراتها فاصبحت اليوم تواجه الاستعمار الجديد واشكال التبعية التي خلقها، وقد ازدادت معارفها واغتنت تجاربها وباتت تعرف نمط الحياة الاشتراكية واسلوب انتاجها وتدرك ان الاستقلال السياسي ما لم يقترن باستقلال اقتصادي عن الرأسمالية العالمية وما لم يعتمد على تعاون وثيق مع البلدان الاشتراكية عامة والاتحاد السوفياتي على وجه الخصوص، فانه (الاستقلال) سوف يبقى بدون مضمون اقتصادي اجتماعي تقدمي، الامر الذي يتيح للمستعمرين العودة من جديد وفرض هيمنتهم الاقتصادية والسياسية.

ان طابع الثورة الوطنية الديمقراطية في بلدان قاراتنا يتغير باستمرار. فقبلا كانت البرجوازية هي

الطبقة المهيمنة على الثورة تقريبا ولذلك شهدت بلداننا نفوذا واسعا لحركة الحياض وشعاراتها اما اليوم فقارات آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية تشهد صراعا بين القوى البرجوازية العاجزة عن الاستمرار بقيادة ثورتها وبين القوى الراديكالية التي يلعب الشيوعيون الثوريون دورا بارزا فيها. وعلى سبيل المثال وليس الحصر فاننا نلاحظ تغييرا جذريا في طابع ثورات القارات الثلاث التي باتت مرتبطة في الثورة الاشتراكية.

معلوم ان هذا التحول النوعي ما كان يمكن ان يتحقق بمثل هذه السرعة لولا اطراد تطور البلدان الاشتراكية للدرجة التي رسمت صورة المستقبل الافضل لهذه البلدان من جهة، ولولا عجز ابرجوازية بلداننا عن قيادة تطور مجتمعاتنا من جهة اخرى

إن الحل الذي اضطرت لقبوله عصابات الاستعمار الاستيطاني البيضاء في الزيمبابوي (روديسيا) رغم عدم جذريته فإنه دليل على حالة العجز التي يعانيها المستعمرون وبرهان على تصاعد حركة كفاح الشعوب.

انها لمقارنة بالغة الدلالة بين الحل الذي وضع للزيمبابوي من قبل الامبريالية وبين الحل الذي تصنعه الثورة في افغانستان بدعم الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية. ففي الاولى امراوحة في المكان، وعجز عن تطبيق برامج التحول التي يتقدمها برنامج الاصلاح الزراعي وتحرير الاقتصاد من التبعية للرأسمالية العالمية، وفي الثانية ثورة وطنية ديمقراطية تشق طريقها رغم كل التخريب والتشويش الذي تقوم به الامبريالية وعملاؤها. ان المرحلة الراهنة تشهد نمطا جديدا من ثورة القارات الثلاث وقد بات التناقض واضحا بين نمط الثورة الوطنية الديمقراطية المرتبطة والمتصلة والمتداخلة مع الثورة الاشتراكية وبين نمط الثورة الوطنية الديمقراطية العاجزة عن تحقيق أهدافها. وعن هذا التناقض تنبعث تناقضات الصراع المحتدم بين القوى الثورية الجذرية وبين القوى الاصلاحية الوسطية. وسيكون التفوق لصالح القوى الاولى وستطرد الثورة ويتسع نطاقها في القارات الثلاث خلال المرحلة المقبلة.

لقد انجبت السنوات الثماني الماضية حقائق، اضافت تأكيدا على ان الاتجاه الاساسي الذي يحكم حركة التطور في العالم، هو اتجاه الطبقة العاملة وثورتها الاشتراكية العالمية. فمنذ انعقاد مؤتمرنا الوطني الاول حتى الان حققت الثورة العالمية نجاحات هامة تمثلت في انتصار الثورة في الفيتنام واللاوس وكمبوديا وافغانستان وايران، في القارة الاسيوية، كما انتصرت الثورة في انغولا وموزمبيق وغينيا بيساو وجزر الرأس الاخضر واثيوبيا والزيمبابوي (روديسيا) في افريقيا اما اميركا اللاتينية، فقد جاء انتصار الثورة في نيكارغوا وانفجار الثورات في السلفادور والعديد من بلدان اميركا اللاتينية، ردا موضوعيا على انتصار الفاشية في التشيلي وبعض بلدان قارة اميركا الجنوبية.

أليست هذه تغييرات هامة لصالح الثورة العالمية؟

٤- ونلاحظ على الصعيد العالمي ايضا حلفا عدوانيا جديدا يتشكل من اميركا والصين واليابان وسيعمل هذا الحلف العدواني على تأجيج الصراع في منطقة الهند الصينية وشن اعتداءات جديدة على بلدان الفيتنام واللاوس وكمبوديا الامر الذي يدعو قوى الثورة العالمية وخاصة البلدان الاشتراكية وفي

طليعتها الاتحاد السوفياتي الى دعم الثورة وقواها التقدمية هناك بغية تمكينها من مجابهة هذا الحلف الامبريالي الجديد، واحباط مخططاته .

٥- ولكننا نلاحظ في مقابل ذلك ايضا ترددا اوروبيا عن السير بركاب مخططات اميركا الهادفة الى اعادة اجواء الحرب الباردة الى العلاقات الدولية من جديد الامر الذي يشير الى بروز التناقضات الثانوية بين البلدان الامبريالية بشكل اوضح من ذي قبل .

٦- ولدى استعراض اهم احداث السنة الماضية فلا بد من الوقوف عند الثورة الايرانية التي اطاحت بأكبر واطهر قلاع الامبريالية في منطقتنا والتي وجهت ضربة موجعة لاميركا واعوانها ولا يقلل من اهمية هذا الانجاز الذي حققته الثورة انها تتخبط في متاهات مسيرتها وتتعثر في شق طريقها لدرجة فقدت معها الكثير من الامل التي كانت معقودة عليها! . . .

٧- وفي ضوء هذه الرؤية للاوضاع العالمية وآفاق تطوراتها المحتملة يمكننا ان نستنتج ما يلي :

أ- ان الامبريالية ما تزال قوية وما انفكت تفكر باشعال فتيل الحرب العالمية بهدف القضاء على خصمها الشيوعي بيد ان امر تقرير الحرب والسلم لم يعد مقصورا عليها، وقد باتت قدرات الاتحاد السوفياتي الرادعة على درجة كافية لحماية البلدان الاشتراكية وضمان سلامتها من مخاطر الحرب النووية . ومع ان اختلال موازين القوى لصالح البلدان الاشتراكية لا يعنى استبعاد خطر الحرب العالمية نهائيا، ولكن امتلاك الاتحاد السوفياتي لمثل هذه القوة النووية الرادعة، يحدث لأول مرة في التاريخ الامر الذي يسمح باستنتاج يؤكد على ان تفوق البلدان الاشتراكية في تقرير امر الحرب والسلام كفيلا باستبعاد احتمال تعرض البشرية للفناء .

ان صدور الدستور السوفياتي الجديد في اواخر عام ١٩٧٧ واعتباره القانون الاساسي الذي ينظم الحياة ويوجه التطور نحو الشيوعية ويقرر كون السلام العالمي هو الاتجاه الاساسي الذي يحكم علاقات البلدان الاشتراكية مع بقية البلدان في العالم . . . ان صدور هذا الدستور دليل يؤكد تفوق الاتحاد السوفياتي وقدرته على ضمان السلم العالمي . فاذا اخذنا بعين الاعتبار كون اختلال موازين القوى سوف يستمر لصالح البلدان الاشتراكية، فان ضمانات السلم ستأكد اكثر فأكثر على مرور الزمن وتطور هذه البلدان بيد ان ذلك كله لا يعنى ولن يعنى الحيلولة دون وقوع حروب محدودة تلجأ اليها الامبريالية بغية الحفاظ على مواقع سيطرتها الاستعمارية ولدعم عملائها واذنابها .

ب- ان الدعم المتنامي الذي تقدمه البلدان الاشتراكية عامة والاتحاد السوفياتي وكوبا على وجه الخصوص، والذي يتجسد اهم انماطه في دعم الثورة الافغانية . . . ان هذا الدعم سوف يتعاضد بتعاضد دور الشيوعيين في كفاح الشعوب عامة وفي حركات التحرير الوطني الديمقراطي في القارات الثلاث خاصة، وستجد قوى الثورة العالمية في البلدان الاشتراكية وطليعتها الاتحاد السوفياتي حليفا قويا يجعلها اقدر من ذي قبل على مواجهة اعدائها القوميين والطبقيين .

ان الضعف المستمر الذي تعانيه الامبريالية والدعم الحازم الذي تقدمه البلدان الاشتراكية ان

هذين العاملين سوف يلعبان دورهما في تصاعد وتيرة الثورة في القارات الثلاث : اميركا اللاتينية وافريقيا وآسيا . . .

ج- ان الصراع على الصعيد العالمي سيشهد توترا خلال الفترة القادمة وسيستمر هذا التوتر حتى تجد الدوائر الامبريالية نفسها عاجزة عن وضع افكارها ورغباتها في اشعال الحرب موضع تنفيذ وترجمة عملية . ولكي يتحقق هذا الامر فان واجبا اميا يفرض نفسه على كافة قوى الثورة العالمية، ويدعوها لتوحيد موقفها وتكتيل قواها في مواجهة عدوها الامبريالي المشترك .

ان الخروج على وحدة النضال المشترك يضعف قوى الثورة العالمية ويضائل من قدراتها على مواجهة اعداء الشعوب ومستغلي جهودها . لذا، فان الضرورة تدعو كافة القوى التقدمية والوطنية التي لها مصلحة في احباط مخططات الامبريالية والحاق الهزيمة بها الى توحيد قواها وتكتيل قدراتها وتعزيز وحدة نضالها المشترك . هنا لا بد من التأكيد على ان وحدة الحركة الشيوعية العالمية ستلعب دورا ايجابيا بارزا في هذا الاتجاه .

د- لقد عرف حزبنا بمناصرته لكفاح الشعب الايراني ومساندته لثورته وتقديره لقائدها الامام الخميني . وكنا ننطلق من قناعة فحواها ان الانتصار الذي تحقق على الشاه وطبقة عملاء الامبريالية في ايران يمثل في احدي جوانبه انتصارا لقضية كفاح شعبنا العربي في عمان والخليج والجزيرة وفي فلسطين لدرجة اننا شجبنا ونددنا بالمواقف التي تناهض الثورة الايرانية . لقد سبق التأكيد على ان الثورة الايرانية قد وجهت ضربة موجعة للامبريالية . بيد ان هذه الثورة بقدر ما اكدت على ان استعداد الشعب للكفاح والتضحية وتوفر قيادة صلبة وثابتة لنضاله كفيلا بتحقيق الانتصار على الامبريالية وعملائها . فانها (الثورة) قد اعادت التأكيد من جديد على ان الغموض والعفوية وانعدام البرنامج الاقتصادي السياسي واضطهاد الاقليات القومية وقمع الاتجاهات الفكرية التقدمية وانقسام قوى الثورة على نفسها واثارة الاقتتال بين قوى الطبقات الشعبية وعدم التفريق بين الصديق الاشتراكي وبين العدو الامبريالي . . . ان هذه المواقف والنزعات كفيلة بجر الثورة نحو التخبط والعجز عن تحقيق اهداف الشعب في الحرية والتقدم والحياة السعيدة، وجعلها (الثورة) دون مستوى مواجهة اعداء الشعب وتجريدها من عوامل الصمود وتعريضها للسقوط فريسة سهلة امام الامبريالية والرجعية .

ان المعضلة الالهة التي تواجه شعوب بلدان القارات الثلاث، تتمثل في تحديد القوى الثورية التي لها مصلحة في مناهضة الامبريالية وعملائها وفي نجاح الثورة، اولا، واشاعة الديمقراطية الشعبية وحرية الرأي والتعبير والكتابة والصحافة وحق الاجتماع والتظاهر والاضراب والتنظيم السياسي والنقابي للقوى صاحبة المصلحة في تقدم الثورة واطراد نجاحها، ثانيا، وتوفير برنامج اقتصادي- سياسي يحدد طبيعة المرحلة والثورة وقواها المحركة ومهامها المرحلية ويساعد الطبقات التقدمية وتعبيراتها السياسية على تعيين مواقفها واعلان مطالبها وامانيها التي تريد تحقيقها، ثالثا، وان يتضمن برنامج الثورة حلا عادلا للمعضلة القومية، يتيح للاقليات مجال التعبير عن حقائقها التاريخية ويساعدها على تقرير مصائرهم القومية، رابعا، وان يحدد البرنامج بوضوح موقفا ايجابيا حيال قوى معسكر الثورة العالمية عامة والبلدان الاشتراكية

وظليعتها الاتحاد السوفياتي خاصة في مقابل العداء السافر للامبريالية واعوانها الرجعيين خامسا .
إن قضية الديمقراطية للطبقات الوطنية والاقليات القومية من اهم القضايا المركزية التي لا يمكن
ايجاد الحلول الاقتصادية - الاجتماعية الناجعة بدون توفرها .

ان استخدام سلاح القمع بهذا الشكل العشوائي يضر الثورة اكثر مما يخدمها . ويكفي دلالة على
صحة هذه الحقيقة ان نتذكر القمع الوحشي الذي تعرض له الشعب الايراني المناضل على يد الشاه
واعوانه والذي كان احد ابرز عوامل سقوط نظامه الرجعي العميل .

ان الشروط التي يحددها قادة الثورة الايرانية من خلال ممارساتهم ليست كافية لبلورة شخصية
المجتمع الذي ينشدونه فالاستغلال لا يمكن القضاء عليه بمجرد اعدام بضع مئات من رجال العهد السابق
وكذلك التحرر والتقدم قضايا لا يمكن تحقيقها بالصلوات وتلاوة الايات الكريمة من المنابر والمآذن العالية .
فبوسع اكبر الرجعيين والعملاء ان يربي ذقنا ويلبس عمامة ويتلو آية كريمة بغية اخفاء حقيقته وممارسة دوره
في تخريب الثورة من الداخل .

اننا من موقع الحرص على سلامة الثورة الايرانية ونجاحها ندعو الى ضرورة تحديد موقف ايجابي
واضح حيال البلدان الاشتراكية والتميز بينها وبين البلدان الامبريالية ، اولا ، والى ضرورة الكف عن
اضطهاد الشعب الكردي ومنحه حق تقرير المصير ، ثانيا . وضمان حق تشكيل النقابات والاحزاب
السياسية والصحافة واطاحة الحريات الديمقراطية للطبقات الشعبية ، ثالثا ، وأن توحد قوى الثورة صفوفها
وتتجاوز خلافاتها الثانوية بغية تعبئة القوى وتجنيدتها في وجه الامبريالية رابعا .

ان استمرار الثورة الايرانية على نهجها الراهن سوف يعرضها لأكبر المخاطر وافدح الاضرار وقد
يتيح فرصة الانقراض عليها .

ثانيا

على الصعيد العربي .

١- لقد مثلت الثورة الوطنية الديمقراطية التي قادها الضباط الاحرار بزعامة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، اهم منعطفات التطور التاريخي في وطننا العربي . ليس فيما حققته من انجازات اقتصادية- اجتماعية وسياسية فحسب، وانما في كونها تكررت في العديد من البلدان العربية الاخرى باعتبارها نهجا وطنيا ديمقراطيا يستهدف احداث الثورة في اوضاع البلدان العربية تنقلها من التخلف الزراعي الى التقدم الصناعي ولكن النهاية التي بلغتها ثورة الثالث والعشرين من تموز (يوليو) ١٩٥٢ تؤكد على عجز الحركة القومية العربية عن قيادة ثورة الامة العربية . وتكفي الاشارة الى وجود العلم الاسرائيلي في سماء القاهرة للتدليل على ملامح نهاية كل الثورات المشابهة للثورة المصرية .

٢- ان الهجمة الامبريالية الصهيونية الرجعية التي يشهدها الوطن العربي تمثل واحدا من وجوه حالة الارتداد الناجمة عن عجز البرجوازية وفشلها في تحقيق اهداف الثورة العربية . وقد بات هذا العجز ظاهرة ملموسة من قبل الجماهير الشعبية . ولعل ابرزها يتمثل في ارتداء النظام المصري باحضان الامبريالية والصهيونية ، وفي ضيق الافق الذي يتجلى اكثر ما يتجلى في عجز الانظمة البرجوازية عن توفير الحد الادنى من الديمقراطية للجماهير الشعبية وقواها التقدمية والوطنية . فحتى الجبهات الوطنية التي اقامتها هذه الانظمة قد تعرضت لضغوط شديدة افقدتها مبرر وجودها وحولتها الى اشكال خاوية لا حول لها ولا قوة . وعلى سبيل المثال ، فان اطراف «الجبهة القومية والتقدمية» التي اقامها حكام العراق ، لم يتمكنوا من ضمان سلامة اعضائهم من التصفيات والملاحقات والاعتقالات والاعدامات بالجملة ، لدرجة اضطرت معها قيادات القوى التي تورطت بدخول الجبهة الى الخروج منها ومناهضة النظام ، بدلا من ان تكون الجبهة اطارا لتجميع قوى الشعب وتعبئة طاقاته المعادية للامبريالية والصهيونية والرجعية .

٣-أ- ولكننا نلاحظ في مقابل هذه الهجمة ظواهر جديدة بالتأمل وعلى سبيل المثال ، فان انتفاضات المسجد الحرام في السعودية ، وقفصة في تونس ، وتخبط النظام المغربي في مواجهة ثورة البوليزاريو وحالة القلق الملحوظ التي تعيشها انظمة السلاطين والامارات والمشايخ في الخليج العربي . . . ان هذه الظواهر بينات واضحة على ضعف الانظمة الرجعية .

ب- ان الدور النضالي البارز لشعبنا العربي في فلسطين المحتلة والمغتصبة ، قوة اساسية من قوى الصدام

المباشر ضد اطراف «معسكر داوود»: اميركا واسرائيل ونظام السادات . فالسواعد التي ترتفع بوجه قوات الاحتلال والاعتصام قد اكسبت الحجارة و«المولوتوف» مضمونا نضاليا ندر مثاله في تاريخ كفاحنا العربي . . .
ولسنا نبالغ اذا ما قلنا أن مأزق اطراف «معسكر داوود» قد خلقتة جماهير شعبنا العربي في الضفة والقدس والقطاع . . .

ان شعبا يتحلى بمثل هذه الخصائص النضالية لا يمكن ان ينهزم . إن اضطرار اسرائيل الى اتباع اساليب الارهاب الفردي المعروفة عن الصهيونية ، دليل واضح على عجز قواتها الرسمية عن قمع انتفاضة شعبنا العربي في فلسطين . ان اسرائيل وكل الدعم الامبريالي لها اعجز من مواجهة شعب مصمم على مواصلة الكفاح وهو مسلح بعدالة قضيته وبالاستعداد للتضحية في سبيل تحقيقها

ج- ان الرؤية لا وضاع الوطن العربي لا بد ان تتوقف عند ظاهرة الجبهة القومية للصمود والتصدي التي تعبر عن الاتجاه القومي العربي الوطني في مواجهة الاتجاه الرجعي والتي لعبت دورها في مواجهة اطراف «معسكر داوود» والتي تستند اليها سوريا والمقاومة الفلسطينية في صمودها بوجه اسرائيل ومخططاتها الحربية .

أن الجبهة القومية للصمود والتصدي قد صاغت نمطا جديدا للتضامن العربي يتميز عن ذلك النمط الذي جسده مؤتمرات القمة العربية انها (الجبهة) رغم تعثرها تمثل ظاهرة جديدة وجديرة بتأييد كل التقدميين والوطنيين في وطننا العربي الكبير .

د- اما عزم القطرين العربيين : ليبيا وسوريا ، على تحقيق الوحدة بينهما ، فانه سوف يعزز مركز جبهة الصمود والتصدي ويدعم نهج المجابهة العربية ل- (معسكر داوود) ومخططات اطرافه الخبيثة .

٤- لقد فقدت الرجعية العربية مبرر وجودها منذ زمن بعيد . بيد ان استمرارها في البقاء حتى هذه الساعة يرجع الى عجز البرجوازية وارتدادها عن الثورة من جهة وضعف القوى الثورية من الجهة الثانية ، والحماية التي تقدمها الامبريالية لهذه الانظمة سواء عن طريق قواعدها العسكرية او عن طريق الاساطيل المنتشرة في مياه المنطقة لتهديد الجماهير وقواها التقدمية والوطنية ، من جهة ثالثة ، بيد ان اهم عوامل بقاء هذه الانظمة يتمثل بعائدات النفط الهائلة التي مكنت هذه الانظمة من التخفيف من تفاقم ازمتها من جهة رابعة .

٥- ان فشل الثورة المصرية عن تحقيق اهدافها الوطنية والديمقراطية القومية والطبقية وارتدادها على نفسها خاصة بعد وفاة قائدها وانتقال النظام الذي اقامته الى صف اعداء الشعب العربي . . . ان هذا الفشل يمثل معيارا لمحاكمة كل الثورات المشابهة والتنبؤ بفشلها عن تحقيق اهدافها . وبما ان الطبقة البرجوازية هي المسؤولة عن فشل الثورة الوطنية الديمقراطية في بلداننا نتيجة عجزها عن قيادة التطور في مجتمعاتنا فان الضرورة الموضوعية تحتم تولى الطبقة العاملة مهمة انتشال الثورة العربية من مأزق الفشل الذي قادتها اليه البرجوازية .

٦- لقد سبق لحزبنا ان طرح رأيه في الشوط الذي قطعتة التسوية السياسية ، والذي يتلخص في ان التسوية على الصعيد العربي من حيث هي وسيلة الامبريالية لفرض هيمنتها على الوطن العربي تكاد تكون متحققة ، رغم المأزق الذي يعيشه اطراف «معسكر داوود» . . .

٧- وفي ضوء ما تقدم، يمكننا ان نرصد الاتجاهات الاساسية المتصارعة في الساحة العربية.

أ- اذا تجاوزنا هذه المراثيات التي تتحكم في رسم الاتجاهات العامة في الوطن العربي فلا بد من الاشارة الى ان اتجاهات ثلاثة اساسية تبدو واضحة على صعيد واقع الصراع الطبقي والسياسي في الوطن العربي بمجموعه:

الاتجاه الاول: هو اتجاه رجعي- امبريالي- صهيوني، يتمثل في الامبريالية والصهيونية والرجعية بصورة عامة وفي مصر (السادات) واسرائيل واميركا على وجه الخصوص وهدفه فرض الهيمنة التامة على الوطن العربي.

الاتجاه الثاني: هو اتجاه وطني عام، يتمثل في الحكومات والاحزاب وكل القوى المعارضة للاتجاه الاول، ابتداء بجبهة الصمود والتصدي وانتهاء بالاحزاب التقدمية والوطنية في المنطقة العربية بما فيها الجماهير الشعبية في البلدان الرجعية العربية ويرتبط على الصعيد العالمي بعلاقة الكفاح المشترك ضد الامبريالية، مع قوى الثورة العالمية، بما فيها البلدان الاشتراكية.

الاتجاه الثالث: هو اتجاه تقدمي، يتمثل في الجماهير الشعبية العربية وقواها التقدمية الجذرية والاحزاب الشيوعية العربية وحلفائها البلدان الاشتراكية وقوى التحرر الوطني في العالم على مختلف مناهجها السياسية. اي انه اتجاه يتمثل اساسا في جماهير العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين وسائر فئات الشعب الكادحة التي تتجسد مصلحتها في الثورة على الاوضاع الرجعية وحلفائها على الصعيد العالمي.

ان رؤية هذا الاتجاه خارج اطار الاتجاه الثاني غير ممكنة بحكم طبيعة المرحلة الراهنة وتطوراتها الاقتصادية والطبقية والسياسية. ذلك ان وضعه خارج اطار حركة القوى الرسمية المعارضة لاطراف المظهر الرئيسي المتمثل بالامبريالية والصهيونية والرجعية العربية. صعبة جدا بحكم كون هذه القوى البرجوازية الحاكمة تقف في مركز الاستقطاب المناهض للطرف الرجعي في التناقض الرئيسي! ..

ولكن، هذه الوضعية التي يعيشها الاتجاه الثالث، لا تعني ولا يجوز ان تعني انه لا قدرة له على العمل خارج نطاق الاتجاه الثاني، كيف؟

ان التسليم بوجود اتجاه طبقي وفكري وسياسي ثالث، تندمج حركته في حركة ونشاط الاتجاه الثاني، ويمكن، في الوقت نفسه ان تنفصل عنها اي تعمل بشكل مستقل! ..

ان التسليم بهذا الاتجاه يستند الى طبيعة التناقض الذي يعيشه الاتجاه الثاني مع الاتجاه الاول، والذي هو تناقض ثانوي يتخذ شكل التناقض الاساسي بصورة مؤقتة، اتخاذا جعله يحتوي حركة ونشاط الاتجاه الثالث. وستبقى هذه الحالة سائدة حتى يتمكن الشيوعيون من لعب دورهم الطليعي التاريخي وينتشلون الثورة العربية من مأزقها.

لذا، فان قوى الاتجاه الثالث، عامة والشيوعيين على وجه الخصوص، مطالبون بأن يعوا هذا الواقع وينبوا نضالهم على اساس ان العلاقة التي تربطهم بالقوى البرجوازية الرسمية التي تمثل القطب الطبقي الاساسي المستقطب لحركة الطرف الوطني في الصراع ضد الطرف الرجعي في تناقضها الاساسي في المرحلة الراهنة. . . ان هذه العلاقة هي علاقة تكتيكية مرحلية تفرضها طبيعة الظروف الراهنة من جهة، ولكنها (العلاقة) معرضة للانهار بحكم قابلية القوى اليمينية في الاتجاه الوطني الثاني واستعدادها للانتقال

الى قوى الطرف الرجعي، الامر الذي يحتم على القوى التقدمية الجذرية عامة والشيوعيين خاصة ان يقوموا بعمل مستقل هادف توحيد حركتهم وتوجيه نشاطهم على اساس انهم والقوى الوطنية التقدمية التي تلتقي معهم يمثلون البديل الطبقي التاريخي المعبر عن طبيعة المرحلة القادمة والممثل لقواها الشعبية من جهة ثانية! ..

ان الصراع بين هذه الاتجاهات الثلاثة امر تحتمه طبيعة قواها الطبقيّة المتنافرة، ولكن لا بد من الانتباه الى ان حتمية الصراع بينها (الاتجاهات) تفرض بالضرورة تغييرا في المواقف ودرجات الصراع وطبيعته فرضا من شأنه ان يعدد هوامش دائرة الصراع الاساسية ويفتح مسارب ومخارج عديدة للمتغيرات المحتملة والمنتظرة، ذلك ان كل طرف هذه الاطراف له مصالح ومطامح محددة ومعروفة، وانطلاقا من الحفاظ على هذه المصالح او سعيا لتحقيق المطامح، فان عملية الصراع تتصاعد او تنخفض بين حين وآخر، وهنا يلعب الزمن ومستويات الصراع، ادوارهما في احداث المتغيرات في المواقف، وعلى سبيل المثال وليس الحصر، فان القوى البرجوازية القائدة للاتجاه الثاني والقابلة بالتسوية، قد تجدد في المساومات او في الحرب حافزا للحفاظ على مصالحها كما حدث وما يزال يحدث في مصر التي اتخذت حكامها من الحرب الرابعة منطلقا لتضليل الجماهير والارتقاء باحضان الامبريالية والصهيونية كلية. كما يمكن ان يحدث التغيير في مواقف هذه القوى نتيجة ادراكها لخطر يهدد مصالحها او تقع فريسة لعدوان اسرائيلي يرغمها على تغيير مواقفها ويضعها امام خيار وحيد يتمثل في الحفاظ على مراكزها في السلطة مقابل اداء مهمة تصفية القوى الجذرية والانخراط في معسكر الامبريالية والصهيونية والرجعية! ..

ولكن المثل الاوضح يتجلى في موقف القوى التقدمية عامة والشيوعيين على وجه الخصوص، نقصد القوى الممثلة للطبقات الثورية والمعبرة عن مصالحها، التي تندرج في اطار الاتجاه الثالث. فهذه القوى، اذا ما تصدت لمسؤولياتها التاريخية ونهضت بحركاتها الشعبية نهوضا ينطلق من ايمانها بحقها في قيادة المرحلة الجديدة واستلام السلطة بحيثية كونها البديل الطبقي التاريخي لكل ما هو قائم في اقطار الوطن العربي... اذا ما نهضت هذه القوى بمهامها فانها ستحدث تغييرات اساسية في مواقف مختلف القوى المتصارعة في المنطقة! ..

هكذا، اذن، نستطيع تقدير احتمالات تغيير المواقف، ولكن قيمة هذا التقدير تتجسد في اغتنام الوقت الذي يفصلنا عن زمن حدوث المتغيرات في المواقف، واستثماره لتنمية قوانا ورسم خططنا وانضاج وعينا لمهامنا ولأساليب تحقيقها ولعل ابرز والح مهمة تنتظر الشيوعيين الان تتجلى في انجاز وحدتهم ومركزة نشاطهم بحيث يتعدى حدوده القطرية والاقليمية ويواجه اعداء شعبنا الطبقيين والقوميين بعمل شيوعي ثوري عربي موحد، جاد ومصمم على احداث الثورة واستلام السلطة! ..

ان وحدة الحركة الشيوعية العربية يمكن ان تعبر عن نفسها بصيغتين تكمل كل منها الاخرى. اما اولاهما (الصيغتين) فتتمثل في تعاون القوى الشيوعية في مختلف اقطار الوطن العربي على اساس تنسيق جهودها وتقريب وجهات نظرها بغية تذليل الاختلافات التي تحول دون وحدتها الفكرية والسياسية

والتنظيمية وتعيق قيام حزب الطبقة العاملة العربية الشيوعي الموحد على اساس الصيغة الثانية اي
المركزية الديمقراطية الملائمة لاوضاع الوطن العربي.

ان تطور اوضاع الوطن العربي سوف يدفع بهذا الاتجاه اما الفترة الزمنية التي يستغرقها تحقيق هذه
العملية فتتوقف على الجهد الذي تبذله القوى الشيوعية الثورية في سبيل نهوض حركة الطبقة العاملة
العربية السياسية في مهماتها الطبقية والقومية والاممية.

ثالثاً

على الصعيد اللبناني :

- أ- لا ريب ان في السمة العامة التي تطبع المرحلة الراهنة هي التراجع بالنسبة لحركة التحرر الوطني العربية، فميزان القوى ما زال مائلاً لصالح القوى المضادة للثورة... ولكن تسجيل هذه الحقيقة والتسليم بكونها الظاهرة الاساسية العامة لا يصح ان يغيب الظواهر الأخرى التالية :
 - أ- ان الانظمة الرجعية العربية : الاثوقراطية (حكم الاستبداد الفردي المعلن او المقنع) والبرجوازية على . سواء تمثل اضعف اطراف المعسكر المضاد للثورة. وبما ان هذه الانظمة هي القوة الذاتية التي يفترض ان يستند اليها معسكر الاعداء، فان ضعفها يؤثر سلبا على عملية تنفيذ مخططات الامبريالية والصهيونية تأثيراً لا يساعد على اطراد مسيرة الهجمة المضادة كما تحب الامبريالية وتشتهي! ..
 - ب- ان قوى حركة التحرر الوطني العربية عامة والمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية خاصة ما تزال تقاوم ولديها هامشا رغم ضيقه، فانه يسمح بمتابعة الدفاع عن الوجود لفترة اخرى! ..
 - ج- ان اوضاع الامبريالية عامة والاميركية خاصة ليست على ما يرام، فالازمة الداخلية تتصاعد تصاعداً اصبح عاملاً من العوامل المعيقة لاستخدام قواها العسكرية في مواجهة نهوض حركات الشعوب وقمعها، كما كان شأنها قبل عشر سنوات، مثلاً. ويكفي لتأكيد هذا الواقع ان نتذكر ان ما يزيد على مئة قطر قد انتزع استقلاله منذ الحرب العالمية الثانية حتى الان! ..
 - د- وعلى العكس من ذلك نشهد ان اوضاع البلدان الاشتراكية تتطور الى امام وخططها الخمسية تنفذ بنجاح يسمح لها بتقديم الدعم المادي والمعنوي- العسكري والاقتصادي والسياسي لشعوب افريقيا واسيا واميركا اللاتينية، ولكافة الشعوب المناضلة ضد الامبريالية. اما الضربة الموجهة التي تلقتها الامبريالية والرجعية بسقوط نظام «محمد داوود» الرجعي في افغانستان على يد القوى الديمقراطية والشيوعية وبالدعم الكامل والحازم من قبل الاتحاد السوفياتي... اما هذه الضربة فقد كان تأثيرها كبيراً على اطراف المعسكر الامبريالي الرجعي المناهض للثورة.
- ان العوامل المشار اليها آنفاً تنعكس على الواقع اللبناني انعكاساً يجعل من لبنان احدي حلقات الازمة المتحركة في المنطقة لدرجة باتت معها ازمتها العامة دائمة التفاقم واصبح اهل النظام بسبب ذلك

عاجزين عن فصل ازمة نظامهم عن ازمة المنطقة .

ان استفحال الازمة اللبنانية لا يرجع الى العوامل الخارجية رغم اهمية دورها وانما يعود اساسا لتفاقم العوامل الداخلية التي ساعدت العوامل الخارجية على لعب هذا الدور الفاعل والمؤثر لدرجة امسى معها اهل النظام اسرى فاعليته وتأثيره وباتت الازمة اللبنانية مشدودة اليه (دور العوامل الخارجية) كانشداد العرب الى الحصان الذي يقودها! . .

٢ - ان الازمة اللبنانية معروفة وقد تحدثنا عنها مطولا . ولعله من باب التكرار ان نعود الى الوقائع الدالة عليها:

أ- لا يستطيع احد ان يجادل في كون الحرب الاهلية التي نشبت عام ١٩٥٨ قد مثلت ازمة تاريخية حادة واطهرت تناقضات النظام الى السطح لدرجة تؤكد على ان مقدمات هذه الازمة كانت تتفاعل وتنضج ابان المرحلة السابقة للجرب التي لم تكن اكثر من نتيجة محتومة لاشتداد التناقضات الداخلية والخارجية وتفاقمها! . .

ب- ولكن التسليم بهذه الحقائق ينبغي ان يقود الى الوقوف امام النتيجة التي انتهت اليها الحرب الاهلية «لا غالب ولا مغلوب» كيف يمكن ان تقوم الحرب وتنتهي بدون غالب ومغلوب، لو لم يكن البديل الطبقي التاريخي غائبا عن مسرح الاحداث ودائرة الحسم الثوري! . . ان ظهور الازمة العامة وتفجرها عام ١٩٥٨ ونجاح اهل النظام في انهاء الحرب الاهلية الناجمة عن تفاقم الازمة . . . ان ذلك كله قد كشف غياب الحزب الشيوعي الثوري عن مسرح الفعل المقرر لمصير الحرب الامر الذي انتهى بانتفاضة الجماهير الى الفشل .

ج- ان الاعتراف بوجود ازمة عامة للنظام، يحتم الاعتراف باستحالة امكانية اصلاح النظام وتحديثه بحيث يستطيع مسايرة العصر ويضع نفسه في صف الانظمة الرأسمالية العصرية المتقدمة، ذلك ان الازمة العامة، ليست ظاهرة عابرة، تمكن معالجتها كما يحدث احيانا حين يتحقق بعض النجاح في معالجة الازمات الاقتصادية الناجمة عن الركود مثلا . وانما هي (الازمة العامة) ظاهرة تاريخية مزمنة بحكم استحالة القضاء على عوامل نشوئها الداخلية بغير الثورة، وهي عوامل تشمل جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية وهي (الازمة العامة) لا يمكن ان تظهر ما لم تنضج مقدماتها الموضوعية والذاتية، واذا ما ظهرت فانها تستمر بالتطور والظهور الى السطح بين فترة واخرى، كلما تفاقمت التناقضات وتفجرت الصراعات الطبقيّة والوطنية، لذا، فان دعوة الحركة الوطنية في برنامجها المرحلي الى اصلاح الديمقراطية، خاطئة وغير علمية وغير موضوعية لان مقومات تحديث النظام الرأسمالي اللبناني غير متوفرة، بحكم تخلفه وضعف اساسه الاقتصادي . ولا يصح الخلط هنا بين الازمة العامة لنظام ما، وبين الازمة العامة للنظام الرأسمالي العالمي: فالاولى تقوده (النظام) الى الحرب الاهلية في حين ان الثانية تقود الى حرب كونية .

ان الحرب الاهلية، تمثل اهم سمة من سمات الازمة العامة . ففي ابانها يبدو للعيان عجز الطبقات الرجعية عن فرض سلطتها بالوسائل الاعتيادية، فتلجأ الى استخدام السلاح لقمع الجماهير واعادتها

للخضوع من جديد . وفي مقابل عجز الطبقات الحاكمة عن فرض سلطانها، تظهر الطبقات التقدمية وقد تمردت على السلطات الرجعية، تمردا يحررها من القيود التي تكبلها ويجعلها تتصرف بحرية في تقرير موقفها وطبيعة تعاملها مع خصومها الطبقيين، ويفضل هذه الحرية ينتشر وجود السلاح بين الجماهير الشعبية ويكتسب وجوده مضمونا ثوريا، تصبح معه الظروف الموضوعية والذاتية مهيئة للثورة واقامة سلطة الجماهير الوطنية الديمقراطية! . .

٣- أ- ان اهل النظام ما كان بوسعهم حل تفاقم ازمة نظامهم العامة وانهاء حالة الحرب الاهلية عام ١٩٥٨ لولا الجهود التي بذلتها القاهرة آنذاك من اجل مساعدتهم على انهاء الحرب اولا، ولولا وفاقهم على اساس الوعود التي قطعها فؤاد شهاب بتحقيق الاصلاحات المطلوبة آنذاك ثانيا، ولولا غياب النهج الثوري، ثالثا.

ب- ولكن كل محاولات وانجازات العهد الشهابي قد سقطت في مستنقع الازمة العامة التي عادت من جديد للتفاقم في اواخر الستينيات ثم تفجرت عام ١٩٧٥ عودة ارتبطت بوجود المقاومة الفلسطينية وسلطتها الثورية على المخيمات . . . ولذا يمكننا القول: مثلما كان تيار الناصرية التحرري الوطني احد عوامل تفاقم الازمة العامة وانفجارها عام ١٩٥٨، فان وجود المقاومة الفلسطينية كان عاملا داخليا من عوامل تفاقم الازمة وتفجيرها خلال السنوات الماضية.

ج- استنادا الى ما تقدم يمكننا القول ان اية محاولة لانهاء الحالة المتفاقمه الراهنة لن يحالفها النجاح ما لم تقم على اساس التفاهم مع المقاومة الفلسطينية وسوريا وتحقيق وفاق بين اهل النظام انفسهم . وما لم يتحقق هذا الحل فان الحالة الراهنة ستستمر حتى يتمكن الفاشيون من تصفية المقاومة الفلسطينية واجبار سوريا على سحب قواتها نهائياً من لبنان او تتمكن القوى الثورية من اسقاط النظام واحداث الثورة! . .

٤- أ- اذا نظرنا لظروفنا الراهنة من منظار هذه الاعتبارات، واذا القينا نظرة عميقة على تطورات الاحداث خلال السنوات العشر الماضية، فاننا سنلاحظ امكانية صمود المقاومة الفلسطينية وثباتها لفترة قادمة وبما ان لبنان هو مركز تواجدها وموقع صمودها وثباتها الذي يعني فقدانه نهاية وجودها العلني، فاننا سنلاحظ معركة شرسة يتحتم عليها (المقاومة) خوضها بكل الاسلحة والامكانيات العسكرية والسياسية- المادية والمعنوية المتوفرة لديها.

ب- اذا نظرنا الى الوضع اللبناني من هذه الزاوية فاننا سنلاحظ ايضا ان المجال يتسع ربما بشكل اكثر ملائمة من ذي قبل لأي قوة لبنانية وطنية ترغب في شق طريقها لممارسة الكفاح المسلح ضد اعداء شعبنا القوميين والطبقيين وحمل راية العنف الثوري المنظم ردا على العنف الرجعي الفاشي .

ج- بناء على كل ما تقدم فان خططنا الكفاحية التكتيكية لا يصح ان تقوم على اساس التراجع الذي تتسم به طبيعة المرحلة العربية وانما على اساس بذل الجهود وتوظيف الامكانيات المتاحة في سبيل الصمود والثبات بوجه القوى الانعزالية- الفاشية ليس من اجل الحفاظ على وجود ظاهرة العنف المسلح فحسب

وانما من اجل الاسهام بخلق الظروف المناسبة لأخذ زمام المبادرة في الهجوم الثوري وحسم الموقف لصالح الجماهير الشعبية وقواها التقدمية والوطنية .

٥- ان امكانية اتباع تكتيك الهجوم في الساحة اللبنانية تتجلى بوضوح اكثر اذا ما القينا نظرة سريعة على ابرز ظواهر الوضع الراهن الشاخصة امام انظارنا:

أ- لقد نشبت الحرب الاهلية نتيجة تفاقم الازمة العامة للنظام اللبناني وكانت النتيجة بعد سنة ونصف السنة بان اضطرت القوى الانعزالية- الفاشية التي فجرت الحرب الاهلية الى التقهقر مقابل التقدم للقوات التقدمية والوطنية : الفلسطينية اللبنانية المشتركة وبدأ واضحا للعيان عجزها (الفاشية) عن تحقيق اهدافها التي شنت الحرب من اجلها! .

ب- تدخلت القوات السورية ومن ثم قوات الردع العربية بغية انهاء حالة الحرب الاهلية وقد اقتضى هذا الامر الحاق هزيمة بالطرف الوطني اي المقاومة والحركة الوطنية ولكنها (القوات السورية) سرعان ما وجدت نفسها اسيرة تفاقم الازمة العامة فاضطرت الى الانتقال من موقف الهجوم على الطرف الوطني الى موقف الدفاع عن نفسها في مواجهة الطرف الفاشي الامر الذي جعلها عاجزة عن المساعدة على اعادة النظام والدولة المنهارة الى سابق عهدها .

ج- اثر سيطرة قوات الردع العربية على لبنان ما قبل الليطاني تحرك الوضع الدولي كي ينهي الاحتلال الاسرائيلي للجنوب ويكمل السيطرة على الوضع اللبناني . فدخلت قوات الطوارئ الدولية الى الجنوب ولكنها سرعان ما وجدت نفسها هي الاخرى متزحلقة على رمال الازمة اللبنانية المتحركة ، فسقطت في قبضة تفاقم الازمة كما سقطت قوات الردع العربية التي سبقتها! . . .

٦- ان وجود دويلة سعد الحداد في الجنوب ودولة الكتائب في كسروان وبيروت الشرقية قد جعل المشروع الفاشي يتجذر اكثر فاكثر الامر الذي يعكس نفسه بالضرورة على الطرف الوطني فيستنهضه للدفاع عن نفسه ويرغمه على تطوير امكانياته .

٧- نلاحظ ان الطوائف الاساسية التي تشكلت تركيبة النظام الفوقية الطائفية باتت مسلحة واصبحت لكل منها قواتها الخاصة بها . بيد ان وجود هذه القوات بقدر ما يشكل ضمانا لمصالح الطوائف ويكرس تناقضاتها فانه قد اوجد تناقضات جديدة بين صفوفها (الطوائف) اذ خلق قيادات جديدة تتناقض مع القيادات التقليدية المعروفة ، الامر الذي جعل محاولات تحقيق الوفاق على الاسس القديمة تواجه صعوبات جمة لا تتوفر امكانية في المدى المنظور لتذليلها! . . .

٨- وفي ظل هذه الظروف المتفاقمة فان الدولة اللبنانية التي يمثلها سر كيس ورئيس وزرائه وحكومتها وبرلمانها الطائفي والقوات العسكرية التابعة لها . . . ان هذه الدولة تقف عاجزة عن فرض نفسها على الاطراف المتصارعة مما يبقيها (الدولة) هي الاخرى اسيرة قبضة تفاقم الازمة العامة الحديدية .

٩- ان الظرف الراهن وآفاق تطوره المنظورة يتيح فرصة جديدة للنهج الثوري كي يتابع نشاطه ويوسع حركته ودائرة نفوذه .

القِسْمُ الثَّانِي

المهام الكفاحية للقوى الثورية

اولا - على الصعيد العالمي :

ثانيا - على الصعيد العربي :

ثالثا - على الصعيد اللبناني .



لقد ناقشنا وراجعنا المفاهيم والمقولات النظرية التي صغناها خلال المرحلة السابقة مناقشة ومراجعة، شكلت بحد ذاتها صياغة جديدة لتلك المفاهيم والمقولات، فسواء كرست المراجعة الصياغة القديمة او اعادت صياغتها. فان الامر الجوهري يتجلى في كون مجمل اعمالنا في الابواب الثلاثة السابقة، قد حاولت بلورة دليل نظري تستند اليه حركة حزب العمل الاشتراكي العربي وتتهدي به خلال المرحلة القادمة.

لقد علمنا ماركس ان نستمد من النشاط العملي، والممارسة الفعلية، ما يؤكد حقيقة افكارنا وواقعيتها ويثبت وجودها في واقع الحياة وحركتها الموضوعية. لذلك فاننا في هذا القسم سنوجز الحديث عن مهام المرحلة القادمة التي ينبغي على حزبنا الاسهام بها، والتي يجب ان تكون هدفا لكفاح الطبقة العاملة وحلفائها الفلاحين والمثقفين الثوريين وكل الذين لهم مصلحة في النضال ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية ومن اجل تحرير فلسطين وتحقيق وحدة الامة العربية وانجاز مهام ثورتها الوطنية الديمقراطية بغية الانتقال الى الاشتراكية، وترسيخ روابط كفاحنا الاعمى المشترك مع قوى الثورة العالمية عامة والبلدان الاشتراكية خاصة.

ان ابرز مهام المرحلة القادمة التي يتحتم على نضال الطبقة العاملة وطلبتها الحركة الشيوعية التركيز عليها يمكن ايجازها على الوجه التالي:

اولا

على الصعيد العالمي

ان دور حزبنا على الصعيد العالمي ، ما يزال محدودا ، وان نطاق علاقاته ما يزال ضيقا ، الامر الذي يضائل اسهامه في الكفاح الثوري المناهض للامبريالية والرجعية والرادع لثزعة الحروب ضد الشعوب وحقها في تقرير مصيرها ونمط الحياة التي تريدها . بيد ان الوضع الراهن الذي يعيشه حزبنا ، لا يعفينا من تحديد موقفنا ونظرتنا الى الساحة العالمية بوضوح . ان حزبنا ، حليف مخلص لقوى معسكر الثورة العالمية : البلدان الاشتراكية وطليعتها الاتحاد السوفياتي ، وحركات التحرر الوطني في القارات الثلاث ، وحركة الطبقة العاملة الشيوعية والنقابية في البلدان الرأسمالية المتطورة .

انطلاقا من موقف حزبنا الطبيعي ، ومن التزامنا البروليتاري الاممي ، فاننا سنوظف امكانياتنا وقدراتنا في سبيل :

١- متابعة النضال ضد الامبريالية بدون هوادة

ان نضالنا ضد الامبريالية عامة والامبريالية الامريكية خاصة وعملائها يجب ان يتصاعد باستمرار ويجب ان يكون جزءاً من كفاح قوى الثورة العالمية المناهضة للامبريالية والذي يشمل العالم كله . فبقدر ما نركز هجماتنا المباشرة على مصالحها الموجودة في بلداننا ، علينا ان ندعم كل النضال المناهض للامبريالية ، بدون هوادة او كلل .

ان النضال ضد الامبريالية لا ينحصر مرحلة معينة ولا يعني طبقة واحدة ، وانما هو نضال دائم وبهم كل الطبقات التقدمية والوطنية ، ولكن الطبقة العاملة هي التي يجب ان تتصدر هذا النضال وتقوده نظرا لكونه يخدم اهدافها ويحقق مصالحها ، اولا ، ولكون الطبقات الوطنية الاخرى غير قادرة على متابعة النضال ضد الامبريالية الى نهاياته الحاسمة بسبب طبيعتها الطبقية البرجوازية التي تجعلها عاجزة عن تحمل اعباء الكفاح الثوري بدون هوادة وحتى تحرر البشرية من الامبريالية ونظامها الرأسمالي الامبريالي المشعل لفتيل الحرب ، ثانياً .

ان للطبقة العاملة مصلحة كبرى في متابعة النضال ضد الامبريالية وتصعيده ، ليس لاسها (الامبريالية) عدوها القومي الرئيسي فقط بل ولان هذا النضال خير وسيلة لتعبئة الجماهير واستقطاب

مشاعرها القومية، فضلا عن انه وسيلتها (الطبقة العاملة) للتعبير عن وعيها الاممي المناهض لعدوها الطبقي العالمي، والضامن للسلام العالمي وحمية الشعوب من مخاطر الحرب النووية.

٢- النضال في سبيل تعزيز التضامن البروليتاري الاممي .

أ- ان كفاحنا الوطني والطبقي والقومي العربي، يبقى يدور في افق مسدود، وسينتهي الى العجز لا محالة ما لم يرتبط بافقه الاممي البروليتاري الشيوعي .

ان عصرنا الراهن، يتسم بسمة اساسية، تؤكدها وقائع التطور باستمرار، وهذه السمة هي انتقال البشرية من عصر الرأسمالية الى عصر الاشتراكية والشيوعية ومعنى هذه السمة او الظاهرة الشاخصة امام انظارنا، ان التناقض الأساسي على الصعيد العالمي يتجلى يوما بعد يوم، في العلاقة الجدلية بين الاشتراكية والرأسمالية، تجليا ينقسم معه العالم الى معسكرين: معسكر الثورة العالمية، بفصائله الثلاث، يقابله في الموقف النقيض معسكر الامبريالية وعملائها الرجعيين في العالم. وامام هذا الوضع العالمي والتناقض الرئيسي الذي يحكمه، فان الشيوعيين، بل كل الثوريين في العالم لا مندوحة لهم غير تعزيز قوى معسكرهم وتأكيد دورهم . وبما اننا شيوعيون ملتزمون بمبدأ التضامن البروليتاري الاممي، فاننا مطالبون بالعمل المثابر في سبيل تعزيز تضامننا البروليتاري الاخوي الاممي مع اطراف الحركة الشيوعية في العالم ومع البلدان الاشتراكية وطليعتها الاتحاد السوفياتي .

ب- كما يتوجب على حزبنا دعم نشاط الاحزاب الشيوعية الرامي لتعزيز وحدة الحركة الشيوعية الاممية، وحرص صفوفها كي تتمكن من اداء دورها الكفاحي الاممي على الصعيد العالمي من اجل دعم كفاح الشعوب المناهض للامبريالية والرجعية، وفي سبيل ردع دعاة الحرب وتعزيز دعائم السلم العالمي القائم (على اساس حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها ونيل استقلالها وتحررها من الاستعمار والرجعية وبناء حياتها اللائقة بها. . .)

٣- التضامن مع الشعوب ودعم كفاحها .

أ- ان حزبنا يتضامن مع شعوب العالم ويقف الى جانب كفاحها ويناصر بقوة حركات التحرر الوطني في القارات الثلاث، ويدعم ثورتها ضد الاستعمار والرجعية .

ب- وانطلاقا من تضامننا مع الشعوب، فاننا ندعم كفاح الطبقة العاملة واحزابها الشيوعية في البلدان الرأسمالية المتطورة .

ثانيا

على الصعيد العربي .

١- متابعة النضال من اجل تحرير فلسطين

ان الزخم النضالي الذي تحتزنه قضية تحرير فلسطين، يجب ان تستثمره الطبقة العاملة وحركتها الشيوعية في مناهضة الصهيونية والامبريالية والرجعية .

ليس هناك بين اوساط سائر القوى التقدمية والوطنية من يعارض كون الصهيونية من اكثر فئات الامبريالية رجعية وعدوانية . ويكفي للتدليل على هذه الحقيقة ان نوجه انظار هذه القوى الى فلسطين حيث يقوم الكيان الصهيوني على الاغتصاب في حين ان الشعب الفلسطيني يعيش لاجئا منذ اثنين وثلاثين سنة، اما الجريمة التي ترتكب في جنوب لبنان حيث تتجلى فاشية الصهيونية بأوضح مظاهرها البشعة، فدليل جديد على طبيعة اسرائيل العدوانية .

لذا، فان مناهضة اطراف «معسكر داوود» يجب ان تكون مناهضة حقيقية وفاعلة، ولكي تكون كذلك فانها «المناهضة» مطالبة بان تكون ضد التسوية السياسية وضد تجزئة النضال الى مراحل كما يفعل دعاة شعار «ازالة اثار العدوان» ان الضمانة الاكيدة لانتصار نضالنا ضد الصهيونية واسرائيل تتمثل في استمراره (النضال) حتى تحرير كامل التراب الفلسطيني .

ان النضال ضد التسوية السياسية يجب ان يكون احدي وسائل الطبقة العاملة وحركتها الشيوعية التي تساعدنا على كشف عجز البرجوازية وفضحها امام الجماهير العربية .

ان قضية تحرير فلسطين، اهم قضايانا القومية التي يسمح النضال في سبيلها للشيوعيين بحمل السلاح وامتلاكه والتعلم عليه واستعماله . فاي نمط من الشيوعيين هذا الذي يدير ظهره للقضية الفلسطينية، وهي القضية القومية التي تفتح امامه ابواب ممارسة العنف الثوري المسلح على مصراعيها .

٢- النضال من اجل الوحدة العربية

اذا كانت مواصلة الكفاح ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية ومناهضة التسوية السياسية الاستسلامية من اجل استمرار النضال الهادف تحرير فلسطين العربية، مهمات قومية وواجبات وطنية

وطبقية في آن معا . . . واذا كان الكفاح من اجل هذه المهمات يفتح للشيوخيين الثوريين ابواب العنف المسلح ويوفر لهم الاسلوب الثوري في مجابهة العنف الامبريالي- الصهيوني- الرجعي . . . اذا كان الكفاح ضد اعداء شعبنا القوميون والطبقيين يتيح لنا فرص تاهيل حركتنا الشيوعية كي تصبح طليعة ثورية لكفاح شعبنا العربي فان ربط هذا النضال بقضية وحدة الامة العربية القومية، من شأنه ان يكسب حركة الطبقة العاملة العربية الشيوعية بعدا قوميا يتسع لتوحيد كفاح شعوب اقطار وطننا العربي باسرها! . . .

ان الكفاح في سبيل وحدة الامة العربية، بقدر ما هو كفاح قومي فهو كفاح طبقي في الوقت نفسه . وبما ان قضية الوحدة العربية قضية قومية، وبما ان القضايا القومية من وجهة نظر الماركسية- اللينينية، هي قضايا طبقية ايضا، فان مضامينها (القضايا القومية) وبالتالي حلولها تختلف من طبقة لأخرى .

«لذا، فان النضال من اجل الوحدة العربية، لا يستطيع ان يبلغ نهايته المنطقية ويتكامل بالانتصار ما لم يستند الى الجماهير ويجسد ارادتها ويعبر عن مشاعرهم ويحقق امانيهم، لان قضية الوحدة هي قضية الجماهير الشعبية العربية الواسعة . . .

«يعتبر البعض من الشيوعيين، قضية الوحدة العربية من قضايا المستقبل ولا يصح العمل من اجلها في الحاضر، ويعتبرون الاهتمام بقضية الوحدة من شأن القوميون ويحددون موقف الشيوعيين بالتأييد للخطوات وحدوية لان (الوحدة لا يمكن ان تكون هدفا بذاتها) للشيوعيين، على حد تعبير بعضهم، بحجة امكانية ان يكون للوحدة محتوى غير اشتراكي، وهو امر يتعارض مع الاشتراكية التي هي هدف الشيوعيين .

ان القول بانه من الممكن ان يكون للوحدة محتوى برجوازي، هو قول صحيح لان امكانية واردة وقد تحققت في السابق والبرجوازية ما تزال تحاول ان تحقق الوحدة التي تضمن مصالحها وامتيازاتها، كما ان القول بأن الهدف الرئيسي للشيوعيين هو الاشتراكية، هو الاخر قول صحيح ايضا . ولكن الخروج من هذه المقدمات بالنتيجة التي تقول بان (الوحدة العربية، وكل خطوة وحدوية بوجه عام ينبغي ان تساعد على تقوية وتوسيع وتعميق النضال ضد الاستعمار والامبريالية وفي سبيل التقدم الاجتماعي والاشتراكي) . . . ان هذه النتيجة التي يستخرجها البعض تنطوي على تناقض مع مقدماتها . فليس كل خطوة وحدوية يمكنها ان تحقق هذا الغرض، وقد كانت هناك خطوات وحدوية كان الهدف منها تثبيت الوجود الاستعماري والرجعي كالاتحاد العربي (الهامشي) مثلا، كما ان الشكل الوحدوي الذي تحقق بقيام اتحاد الجمهوريات العربية وكذلك خطوة الميثاق التي خطاها البعثيون في كل من العراق وسوريا لم تكن خطوات لتحقيق النتيجة التي توصل اليها بعض الشيوعيين؟» (٩٦) .

ان هذه الحجة، تكشف عن عقلية شيوعية اوروبية لا تمت بصلة لواقع بلداننا، ذلك ان اعتبار المهمات الوطنية الديمقراطية من شأن القوميون، يعني ان الشيوعيين لا يتحملون مسؤولية تحقيق مهام الثورة الوطنية الديمقراطية، وليسوا مسؤولين عن ربطها (الثورة الديمقراطية) بالثورة الاشتراكية! . . .

(٩٦) راجع وثيقة العمل الشيوعي الثوري العربي الموحد، الصادرة عن (ل. م. و) والموجهة الى فروع حزب العمل الاشتراكي العربي في ٢٠ / ١ / ١٩٨٠ .

«فاذا كنا مؤمنين بما ينبغي ان تكون عليه الوحدة العربية واية خطوة وحدوية، فعندئذ سنكون ملزمين بان نحدد محتوى الوحدة التي نريدها، وان نناضل في سبيل وحدتنا لتكون مثالا وقرينة نعارض بها وحدة البرجوازيين، اذا كنا نؤمن بالفعل بان ثورتنا الوطنية الديمقراطية لن تصل الى نهايتها الحاسمة بدون توفر قيادة الطبقة العاملة لها، والا فكيف يمكن ان نجعل من الوحدة العربية وكل خطوة وحدوية عملا يساعد على تقوية وتوسيع وتعميق النضال ضد الاستعمار والامبريالية وفي سبيل التقدم الاجتماعي والاشتراكية» .

ان ايجاد تعارض بين الاشتراكية والوحدة امر خاطيء، كما ان اعتبار الوحدة ليست هدفا للشيوخيين، هو الاخر امر خاطيء لانه تبرير لابقاء الاحزاب الشيوعية في مواقع الذيلية للاحزاب البرجوازية، وهو امر يناقض اللينينية التي تقول بقيادة الطبقة العاملة للثورة الوطنية الديمقراطية التي تعتبر الوحدة هدفا من اهدافها. ان قيادتنا للثورة الوطنية الديمقراطية هي التي تمكننا من تحقيق الاشتراكية والعكس غير صحيح.

انا نؤيد ونعارض في آن معا كل خطوة وحدوية تحققها البرجوازية: نؤيد الجوانب الايجابية فيها ونعارض مواقفها السلبية الخاطئة.

كل خطوة وحدوية تقوم بها البرجوازية لا تخلو اطلاقا من السلبيات، لذلك فاننا نؤيد جوانبها الايجابية ونعارض السلبية بقرينة الوحدة التي نريدها نحن، لكي نجعل من العمل الوحدوي عملا يساعد على تقوية وتوسيع وتعميق النضال ضد الاستعمار والامبريالية والصهيونية والرجعية! . . .

فاذا كانت هذه هي الوحدة التي نريدها من اجل تحقيق مصالح العمال والفلاحين، فكيف لا تكون هدفا من اهدافنا نحن الشيوعيين؟ انها هدف مباشر يحتم علينا النضال في سبيل تحقيقه. والحزب الشيوعي العربي الموحد هو الاداة العربية القادرة على تحقيق هدف الوحدة التي نريدها. (٩٧)

ان كل تحرر من السيطرة الاستعمارية، يحققه قطر عربي هو جزء من العمل الوحدوي، لان الوحدة العربية في جوهرها تقدمية وثورية لانها ابرز واهم مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية مثلما هي مهمة للثورة الاشتراكية ايضا. الوحدة العربية، باعتبارها هدفا لا يتجاوزها النضال ابدا، مهما بلغ التطور، فهي هدف الكفاح حتى تتحقق، فان حققتها الثورة الوطنية الديمقراطية رعتها وطورتها الاشتراكية، وان عجزت الاولى عن تحقيقها انجزتها الثانية! . . .

٣- دعم نضال الاقليات في الوطن العربي من اجل حقوقها القومية.

ان اهتمام الشيوعيين بقضية وحدة الامة العربية، يرتبط باهتمامهم في حقوق الاقليات القومية الاخرى ارتباطا يحتم عليهم (الشيوعيين)، صياغة برنامج بروليتاري وحدوي، ترى فيه «الاقليات القومية» بوضوح ان وحدة العرب القومية لن تكون على حساب وجودها وحقوقها او حرمتها في تقرير

(٩٧) راجع وثيقة العمل الشيوعي الثوري العربي الموحد، الصادرة عن (ل. م. و) والموجهة الى فروع حزب العمل الاشتراكي العربي في ٢٠ / ١ / ١٩٨٠.

مصيرها، وانما هي (الوحدة) ستكون سندا اكيدا لكادحي هذه الاقليات القومية وضمانة لحرية جماهيرها الشعبية، وتتأكد ساعتها ان المساواة التي توفرها قيادة الطبقة العاملة هي المساواة الحقيقية وان الحرية لكل ابناء الشعب على اختلاف طبقاتهم وقومياتهم الوطنية مضمونة ومكفولة لكل الملتزمين ببرنامج الطبقة العاملة الوطني الديمقراطي الوحدوي».

ان الارتباط، لوثيق جدا، بين كل القضايا القومية. ومن يهمل او يتعسف بحق الاقليات القومية، لن يكون قادرا في ايامنا هذه على ضمان حقوق قوميته وتحقيق اهداف امته، اما سبب ذلك، فيتعلق بالنظرة الى الجماهير الشعبية والموقف من دورها في تحقيق اهداف الامة القومية، لذلك فان عدم الاعتراف بالحقوق القومية للاقليات لا يمكن تفسيره بغير الاستعلاء على المستضعفين، والتعسف بحقهم. وهذه هي النزعة الضيقة التي تنطوي على عدم الايمان بحق الشعوب في تقرير مصيرها وعلى عدم احترام شعبها ايضا، لان الامرين سيان إذ لا يمكن لمن يحترم شعبه ان يتعسف بحقوق الشعوب الاخرى. وقد برهنت الحياة على أن شعباً يستعبد شعباً آخر لا يمكن أن يكون حراً.

ان حقوق الاقليات القومية في وطننا العربي، يجب ان تكون مضمونة في ظل دولة الوحدة العربية التي يحققها الشيوعيون، ولهذا الاقليات القومية، ان تختار بين الحكم الذاتي وبين الاستقلال التام الذي يتضمن حقها في الانفصال، فنحن نؤمن بان الحديث عن «حرية تقرير المصير» مع رفض الحق في الانفصال، يفرغ حق تقرير المصير من مضمونه.

يقول لينين: «ان جميع البيانات والاعلانات والتصاريح حول التخلي عن الالحاقات ليست سوى اكاذيب بورجوازية، القصد منها خداع الشعب، او انما هي تمنيات ساذجة بورجوازية صغيرة، اذا لم يرافقها في الواقع تطبيق حرية الانفصال».

ان حزب البروليتاريا يطمح الى انشاء دولة واسعة قدر الامكان لان تلك مصلحة الشغيلة، وهو يطمح الى تقريب الامم، والى دمجها فيما بعد، ولكنه لا يريد بلوغ هذا الهدف عن طريق العنف، بل فقط عن طريق اتحاد جماهير العمال والشغيلة من جميع الامم اتحادا حرا اخويا.

حرية الانفصال التامة، الاستقلال الذاتي (القومي) الاوسع، الضمانات لحقوق الاقليات القومية

مع تعيين هذه الضمانات بدقة، ذلك هو برنامج البروليتاريا الثوري^(٩٨) لذا، فاننا مع الحقوق الكاملة للاقليات القومية في وطننا العربي، ولكننا في الوقت نفسه نحبذ ان يقوم نمط من انماط الاتحاد مع هذه الاقليات لان حقهم في الانفصال لا يعني بالضرورة وجوب الانفصال، فقد كانت روسيا القيصرية تضطهد قوميات وامم مختلفة وكانت تأبي عليهم حقهم في تقرير مصيرهم وكان لينين ورفاقه مع حق الجورجيين والارمن وغيرهم من شعوب وامم روسيا القيصرية، وعندما قامت ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى، لم ينفصل الجورجيون والارمن، لان الامم المتعددة التي كانت خاضعة للرجعية القيصرية، قد وجدت في المساواة الاشتراكية والحرية ما يحقق مصالحها ويخدمها اكثر من انفصالها ولذلك قام الاتحاد السوفياتي على اساس الاخوة والمساواة بين الامم والشعوب المختلفة ونحن ابناء الامة العربية ندعورفاقنا واخوتنا القوميات الاخرى التي تعيش في وطننا العربي ان يجعلوا من نضالهم هادفا

(٩٨) الياس مرقص الماركسية والمسألة القومية ص ٢٤ - ٣٤ .

تحقيق اهدافنا ومصالحنا المشتركة. وان نجعل مصالحنا الطبقية الموحدة اساسا موضوعيا لاتحادنا الاخوي الحر. وعلى كل فانهم هم اصحاب الخيار الاول ونحن نساعدهم ونمكنهم من تحقيق خيارهم الوطني التقدمي الذي يخدم جماهيرهم الكادحة عامة والعمال على وجه الخصوص- اننا منحازون الى صف التقدميين عامة والشيوعيين خاصة، ولذلك فان كل دعمنا لهم، واذا ما خيرنا بين الرجعيين والتقدميين عامة فاننا سنختار التقدميين والوطنيين بكل تأكيد، لاننا ضد الرجعيين على طول الخط.

٤- العمل من اجل قيام جبهة عربية وطنية ديمقراطية.

ان الكفاح ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية ومن اجل تحرير فلسطين واقامة الوحدة العربية، يتطلب حضور قوى الامة العربية التقدمية والوطنية: العمال، الفلاحون، البرجوازيون الوطنيون وكافة الفئات التي لها مصلحة في تصعيد هذا النضال وانتصاره، الذي يستدعي جشد كل الطاقات وتعبئتها في ميادين الكفاح على اختلافها: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقتالية.

ان العمل من اجل قيام جبهة عربية وطنية ديمقراطية تقبل في صفوفها الاحزاب والمنظمات والنقابات والعناصر وكل من يبدي رغبة في دعم الجبهة ومؤازرة كفاحها. . . ان العمل من اجل قيام مثل هذه الجبهة يستهدف ايجاد الاطار القادر على جمع طاقات قوى الامة العربية المختلفة التقدمية والوطنية وحشدها في ميدان معركتنا القومية، لذلك فان الطبقة العاملة العربية وحركتها الشيوعية مطالبة ببذل اقصى جهودها من اجل قيام مثل هذه الجبهة الوطنية الديمقراطية العربية.

وبدهي ان تحقيق قيام الجبهة العربية، يمكن ان يقوم بالتقاء عدد من الاحزاب والمنظمات في اقطار الوطن العربي، ولكن جبهة كهذه قد تستطيع القيام بالتبشير بمفاهيم الكفاح العربي وبرنامجها الوحدوي، ولكنها سوف تبقى عاجزة عن تغطية كل ساحة من ساحات الوطن العربي. لذلك يتحتم على كل طرف من اطراف الجبهة العربية ان يعمل على اساس اقامة جبهة قطرية تغطي القطر كله بضم كافة القوى والعناصر الوطنية الديمقراطية على مختلف انتماءاتها الطبقية وتباين التزاماتها الفكرية.

ان الضرورة التي تدعو الى قيام الجبهة العربية تتجسم أكثر على صعيد قطري، ولذلك فان بوسع اية قوة من قوى الكفاح العربي الوحدوي وخصوصا قوى الطبقة العاملة الشيوعية ان تبادر الى العمل من اجل قيام الجبهة على الصعيدين العربي والقطري في آن معا. اذ لا تعارض بين قيام الجبهة العربية والجبهات القطرية، طالما ان الاهداف واحدة.

٥- وحدة الحركة الشيوعية العربية، وقضية الحزب الشيوعي العربي الموحد.

منذ قيامه وحزبنا، يولي قضية وحدة الحزب الشيوعي العربي الموحد اهتماما يدل على وعيه بالضرورة هذه القضية واهميتها. ولكنه لم يفصل في يوم من الايام، قضية الحزب الشيوعي العربي الموحد عن قضية الحركة الشيوعية العربية. ويكفي للتأكيد على اهتمام حزبنا بهذه القضية، ان نعود الى التقرير السياسي الصادر عن مؤتمره التأسيسي الاول، لنطلع على رأيه (الحزب) بقضية الحزب الشيوعي الثوري العربي الموحد، وارتباطها بقضية وحدة الحركة الشيوعية العربية، واذا نعيد التأكيد من جديد على ضرورة

العمل من اجل تحقيق قضيتنا هذه، فانما ننطلق من قناعة فحواها، ان كفاح الطبقة العاملة العربية ضد اعداء امتنا العربية القوميين والطبقيين، وفي سبيل تحرير فلسطين وتحقيق الوحدة العربية وقيام الجبهة العربية الوطنية الديمقراطية العريضة... ان هذا الكفاح كي يحقق اهدافه يتطلب وجود حزب شيوعي ثوري عربي موحد. وبدهي القول، ان القناعة بالحزب الشيوعي العربي الموحد وبوحدة الحركة الشيوعية العربية، لا بد ان تنطلق من الايمان بوجود الامة العربية وبوحدتها القومية وبوحدة ثورتها العربية، وبكون هذه الوحدة تجد في وحدة الطبقة العاملة العربية اساسا موضوعيا يشكل امتن ضمانا لتحقيقها (الوحدة) واستمرارها واطراد تقدمها.

ان مسألة قيام الحزب الشيوعي العربي الموحد، تحتاج الى زمن ربما يكون طويلا، وبما ان هذا الحزب لا يمكن ان يقوم من الصفر، ولا يؤسس وفق الاسلوب الاعتيادي المعروف في تأسيس الاحزاب الشيوعية، وانما هو يقوم على اساس التقاء الاحزاب والمنظمات الشيوعية القائمة حاليا او التي ستقوم في المستقبل، واتفاقها على برنامج للعمل الشيوعي الثوري العربي الموحد... بما ان مسألة قيام الحزب الشيوعي الثوري العربي الموحد قد تحتاج الى زمن يتجاوز المرحلة الراهنة، فان الحاجة تدعو اليوم الى قيام نوع من التنسيق بين الاحزاب والمنظمات الشيوعية في مختلف اقطار الوطن العربي والحوار حول قضايا الثورة العربية ومهامها القومية والطبقية. بيد ان شرط عدم انتهازية هذا التنسيق ان يرتبط بهدف الوصول الى وحدة الحركة الشيوعية العربية!..

ان الحرص على وحدة الحركة الشيوعية الثورية العربية لا يجوز ان يقيم حاجزا دون تعدد صيغ العمل الشيوعي الثوري العربي اذ يمكن ان تسبق قيام الحزب الشيوعي الثوري العربي الموحد، عدة صيغ، ولكن اهمها صيغتان: صيغة التنسيق الذي يمهد للوحدة بين الاحزاب والمنظمات الشيوعية القائمة او التي ستقوم، وصيغة العمل الحزبي الملتزم بمبادئ المركزية الديمقراطية التي تحدد اسسها ومبادئها التنظيمية واصولها كي تلائم ظروف الوطن العربي وواقع التجزئة القائمة ويمكن تطبيق هاتين الصيغتين (التنسيق من اجل التوحيد والمركزية الديمقراطية)، باشكال مختلفة قد يشمل بعضها الوطن كله وقد يقتصر بعضها الآخر على بعض اقطار الوطن العربي ولكن الشرط الذي يتحتم وعيه من قبل جميع المعنيين والعاملين من اجل تحقيق وحدة الشيوعيين العرب ان يكون كل جهد او مبادرة على هذا الطريق هدفها تحقيق الوحدة في النهاية وليس تكريس التجزئة القائمة او توسيعها. ان كل عمل يخدم وحدة الحركة الشيوعية العربية، هو ايجابي وكل عمل يعيق هذه الوحدة او يسعى لتكريس التجزئة هو عمل ذاتي انتهازي سلبي. ان الاختلافات المبررة بين الشيوعيين، يجب ان تتمحور حول برنامج العمل الثوري، وعندما يحصل الاتفاق على هذا البرنامج فإن كل حزب او منظمة شيوعية تفقد مبرر وجودها وتصبح منظمة انتهازية ان هي تمسكت بوجودها الذاتي المستقل عن وحدة الحركة الشيوعية الثورية العربية!

٦- قضية السلطة، واسلوب تحقيقها.

ان النضال ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية وفي سبيل تحرير فلسطين وتحقيق الوحدة وقيام الجبهة العربية، وانجاز وحدة الحركة الشيوعية العربية... ان هذا النضال يجب ان يستهدف استلام

السلطة، والا فانه سوف يبقى يدور في متاهات الاصلاحية والانتهازية والذيلية للبرجوازية وحركتها القومية.

ولم نكن على خطأ عندما اكدنا على: «ان القوة اليسارية التي تعلن عن التزامها بالنظرية الماركسية-اللينينية وتعتبر نفسها طليعة للطبقة العاملة وحلفائها الفلاحين وسائر الكادحين، مطالبة بان تدرك اهمية قول لينين: (ان القضية الاساسية في كل ثورة هي قضية السلطة)

لقد تأخر الشيوعيون عشرات السنين عن الاهتمام بموضوع استلام السلطة وابدوا تقاعساً ليس له ما يبرره في قواعد النظرية الشيوعية وفي واقع وطننا العربي الموضوعي، لذلك فان الشيوعيين باتوامطالبيين اكثر من ذي قبل بارساء كفاحهم على اساس قضية استلام السلطة، وفقاً لظروف كل قطر عربي. يقول لينين: «لا يمكن حذف مسألة السلطة ولا وضعها في المؤخرة، اذ انها المسألة الاساسية، المسألة التي تحدد كل تطور الثورة وسياستها الخارجية والداخلية..»

«الانتقال من سلطة طبقة الى اخرى هو الطابع الاول، الرئيسي، الاساسي لكل ثورة، سواء في المعنى العلمي المحض للكلمة ام في معناها السياسي والعملي.»

«ان القضية الاساسية في كل ثورة هي قضية السلطة. وطالما ان هذه القضية لم توضح، فلا يمكن ان تلعب بادراك دورها في الثورة، ناهيك عن قيادتها» (٩٩).

ان الحديث عن قضية السلطة واستلامها ترتبط باسلوب الكفاح الرئيسي القادر على تحقيقها، لانها (قضية السلطة) لن تحسم بدون استخدام القوة واسلوب العنف الثوري المسلح.

(٩٩) لينين : في الثورة البروليتارية ودكتاتورية البروليتاريا .

ثالثا

على الصعيد اللبناني .

ان تحديد المهام ، التي يتوجب على حزبنا الاسهام بادائها ، امر لا يصدر عن الرغبات والاماني الذاتية ، وانما تفرضه طبيعة المرحلة التي نعيشها ، والتي تتسم بخطر التهديد الفاشي للبنان والاحتلال الصهيوني للجنوب ، اتساما يصبح معه العنف ابرز سماتها (المرحلة) ، والسلاح اهم ادوات التعامل بين اطراف الصراع فيها .

صحيح ان النظر للمخطط الصهيوني- الانعزالي- الفاشي ، وخطر عودة الحرب الاهلية من جديد ، لا يجب ان يحجب عن انظارنا مهمة الدفاع عن الجماهير والتخفيف من وطأة الحرب الاقتصادية التي يشنها الاحتكاريون الجشعون الذين تجاوزوا كل حدود التمادي في الاستغلال ومصادرة جهود العمال والفلاحين وسائر فئات شعبنا الكادحة ، والاستيلاء على عائدات كدحهم وعرقهم ، برفعهم للامجاد والاسعار بشكل جنوني لم يسبق له مثيل ، اذ بات يهدد حياة الانسان اللبناني واستمرار وجوده . . . صحيح هذا كله ، بيد ان مواجهة المخطط الامبريالي- الصهيوني- الانعزالي- الفاشي الهادف تصفية المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية وفرض الهيمنة الفاشية على لبنان كله ، تبرز في ايامنا هذه وخلال المدى المنظور باعتبارها ، اولي المهام التي ينبغي ان تستقطب اهتمامنا وتستحوذ على جل جهودنا وتسترعى انتباهنا وتوقظ وعينا ، كي نعد قوانا للتصدي لها ليس من اجل الحيلولة دون الفاشية واهدافها ، فحسب ، وانما من اجل تحرير شعبنا وانقاذه من حياة الحروب الاهلية والاستغلال والبؤس التي يعانيتها ، وتمكينه من اقامة نظام وطني ديمقراطي يعيش في ظله الانسان اللبناني ، حياة تليق بانسانيته وتتلاءم مع مستوى وعيه ورغبته في تطوير اوضاعه والارتقاء بها كي تسير طبيعة عصرنا الراهن .

وفي ضوء طبيعة المرحلة الراهنة ، فان ابرز المهام التي تواجهنا يمكن ادراجها تحت العناوين التالية :

١- معارضة «الوفاق» لانه دعوة تخدم المخطط الامبريالي- الصهيوني- الانعزالي-

الفاشي .

أ- لا ريب في أن وجود «دويلة» الخيانة الوطنية التي تمثل واجهة لتمويه الاحتلال الاسرائيلي للشريط الحدودي ، والتي ينطق باسمها الخائن سعد حداد ، كما أن انفراد الكتائب بالهيمنة العسكرية على مناطق

«الغيتو» الانعزالي- الفاشي ، وعجز الدولة عن فرض سيادتها على الوطن اللبناني . . . لا ريب في أن هذه الظواهر، تجسم امام الانظار شكلاً من اشكال التقسيم، الامر الذي يثير الغيرة على وحدة الوطن، ويجعل الخشية من تكريس حالة التقسيم الراهنة، ستاراً يستغله دعاة الوفاق والتفاهم مع عملاء اسرائيل واسترضائهم، في وقت أن المطلوب رفض التعامل معهم وردعهم بقوة الارادة والفعل القتالي واحباط مخططهم بسحق قواهم التي يعتمدون عليها، والتي يعدونها من اجل تصفية كل ما هو تقدمي ووطني في لبنان .

ب - انه لوهم قاتل، ان نتصور ان الانعزاليين يسعون للتقسيم والانكفاء على الذات . ان تاريخ الرجعية المارونية وارتباطاتها الوثيقة مع الامبريالية والصهيونية، يؤكدان على ان الظواهر التقسيمية المتمثلة بـ «دويلة» سعد حداد وبهيمنة الكتائب على منطقة «الغيتو» الفاشي، لا تمثل في المخطط الامبريالي- الصهيوني- الانعزالي- الفاشي، سوى خطوات على طريق الهدف الاكبر الذي يسعى الانعزاليون الفاشيون لتحقيقه، عيننا هدف فرض هيمنتهم التامة على كل لبنان وليس على جزء منه .

انهم يعملون على تكريس هيمنتهم على هذه المواقع بغية استخدامها للانطلاق نحو المناطق الاخرى، وليس من اجل محاصرة انفسهم فيها. بيد انهم يتعمدون الايحاء بأنهم يسعون للتقسيم كي يضللوا الانظار ويبعدوها عن رؤية هدفهم الاكبر. وبهذه الطريقة يتركوا القوى التقدمية والوطنية تتجنب استفزازهم وتنشغل باسترضائهم .

إن الجهد الذي تبذله اسرائيل من اجل تثبيت ظاهرة سعد حداد ودعمها للكتائب ، يستهدف اقتطاع الجنوب وتمكين الانعزاليين- الفاشيين من فرض سلطانهم على لبنان وتحويله الى موقع من مواقع الامبريالية والصهيونية في المنطقة .

ج- انهم مهتمون بتجذير مخططاتهم وبتكريس سياستهم وجعلها قوة مادية تمتلك السكان في مناطقهم وتضع الجماهير اللبنانية تدريجياً امام امر واقع يفرضونه عليها، بوساطة الأسلوب الذي يتبعونه: ابقاء التوتر مستمراً كي لا يتركوا متسعاً للتفكير بعودة الحياة الاعتيادية. ويملاؤن الأذهان بكون الحل الوحيد الممكن لن يكون غير حل فاشي : سعد حداد يستكمل هيمنته على الجنوب بالاستناد الى اسرائيل . اما الكتائب فتكتسح المناطق الوطنية بغية «تحرير» لبنان من الوجود التقدمي والوطني والمقاومة الفلسطينية . اما متى يحققون امانهم الفاشية هذه، فبعد اخراج القوات السورية وربما قوات الطوارئ الدولية .

ولاخراج هذه السياسة بشكل مقبول منطقياً، نلاحظهم يتقاسمون الادوار فيظهر بشير قائداً للصقور الفاشية، في حين ان امين يحاول التحلي بالمرونة ويلبس رداء الحمائم الكتائبية . علماً بأن احداً من الحمائم أو «المرنين» لم يخرج عن دوره المقرر في تكتيك التفجير المستمر بغية ابقاء التوتر قائماً في ظل التغطية السياسية التي توفرها دعوتهم الدائمة للوفاق والتفاهم بين اللبنانيين! . . .

ان الانجرار وراء دعوات الوفاق، لن يقودنا لغير الترهل والتراخي والضياع، والبقاء في موقع خط الاعتراض والتبعية للأحداث والأمر الواقع الذي يفرضه الصهاينة والفاشيين علينا! . . .

اننا بقبولنا للوفاق، نخدم من حيث لا نعي مخطط الانعزالية- الفاشية المعد لضربنا وتصفيتنا.

ان الذين يفهمون مجزرة اهدن، وذبح طوني فرنجية وعائلته واحداث السابع من تموز الماضي التي جرت ضد الأحرار مؤخراً والتي انتهت الى سيطرة الكتائب العسكرية. ان الذين يفهمون هذه الوقائع الهامة والخطيرة، على انها مجرد صراع على «المغانم» و«المكاسب» الفئوية. انما يبتعدون عن هدف الكتائب ويعجزون عن ادراك الدوافع الحقيقية التي تضطر حزباً فاشياً مثل حزب الكتائب الى الاقدام على اقتراف جرائم من هذا النوع. ان فهماً كهذا لا يعدو عن كونه تكراراً للتفسير الخاطيء لحملة الكتائب التي بدأها رئيس الكتائب في مستهل عام ١٩٧٥، يومها قالوا ان بيار الجميل يسعى لرئاسة الجمهورية في حين انه كان يمهد لتفجير الحرب الأهلية!..

لقد باشرت الكتائب تنفيذ مخططها المرسوم بأعمال صغيرة: استفزازات في الدكوانة والكحالة وغيرها من المناطق، ثم انتقلت الى ادخال السلاح الى المدارس والجامعات والتظاهرات وكانت خلال تلك المرحلة تقوم بالتعبئة ضد المقاومة الفلسطينية، ثم انتقلت الى طرح سؤالها الشهير عن دور الدولة اللبنانية والجهة التي تقرر اعلان الحرب على اسرائيل، وقد مثلت مذكرات الجميل وبياناته في كانون الثاني ١٩٧٥، ذروة التحرك الاعلامي والتغطية السياسية لاشعال فتيل الحرب الأهلية وتفجير بركانها، آنذاك كان أمين الجميل، شيخ حثام الكتائب اليوم، ابرز صقور حزب الانعزالية والفاشية في لبنان.

ومثلما سكتت الكتائب على مضض، وغضت الطرف، عن عقد اتفاقية القاهرة، كي تتجنب الخوض بحرب اهلية لم تكن مستعدة لها آنذاك، فانها قبلت بدخول القوات السورية لانقاذها، بيد انها مثلما كانت تعد لتفجير الحرب رغم سكوتها على عقد اتفاقية القاهرة، فانها كانت تريد من قوات الجيش السوري العربية ان تقوم بمهمة تصفية المقاومة والحركة الوطنية بالنيابة عنها، ولما ايقنت بأن هذه القوات لا تقوم بما تريده، باشرت الاعداد والتحضير الاعلامي والنفسي وصولاً للمواجهة العسكرية رغم ان سوريا كانت تؤكد على ان قواتها تدخلت من اجل انهاء الحرب الأهلية واعادة النظام المنهار وتحقيق الوفاق اللبناني.

ان الكتائب قامت بمجزرة اهدن وإخضاع الأحرار بقوة السلاح، كي تتابع تنفيذ المخطط الامبريالي- الصهيوني- الانعزالي- الفاشي، الهادف فرض الفاشية على لبنان والاحتلال الاسرائيلي على الجنوب، بقوة السلاح. وهي مستعدة لاقتراف كل ما يتطلبه تنفيذ هذا المخطط من مجازر وتدمير وتخريب ومعارك!..

فهل يبقى بعد هذه الوقائع كلها، مجال للحديث عن محاصرة «المشروع الصهيوني- الانعزالي» وافشاله بوسائل الضغط السياسية والدعوة للوفاق الرجعي؟

ان الذين يريدون تلافي خطر دكتاتورية عسكرية، بوفاق مع عملاء اسرائيل انما يديرون الظهر لحقائق الوضع اللبناني، ويساعدون على تعزيز مواقع الفاشية والجيش الذي عجز عن تأمين السير في الشوارع العامة!..

٢- مقاومة الدولة اللبنانية لأنها واجهة ووسيلة لاختراق المناطق الوطنية .

أ- لقد توفرت كل الامكانيات لعودة الدولة وفرض سلطتها على كامل التراب اللبناني : قوات ردع عربية ، وقوات طوارئ دولية ، قارب عددها الخمسين الف جندي نظامي ، مدعومة بقوة مادية ومعنوية عربية ودولية هائلة . . . توفرت امام سركيس ورجال عهده كل هذه الامكانيات المادية والمعنوية والعسكرية ، ومع ذلك بقيت الدولة عاجزة عن فرض سلطتها ووضع حد لتفاقم الازمة العامة التي يعانيها نظامها . فجيئها الذي تجاوز العشرين الف مجند وامكانياتها تدور في دوامة تفاقم الازمة ، وتفجرها هنا ، وهناك ، دون تدخل مباشر وحاسم من قبل جيش الدولة ودون قرار سياسي يخول قوات الردع العربية وقوات الطوارئ الدولية ، حق فرض سلطة الدولة! . . .

أليس امر دولتنا عجبياً وسر موقفها مثيراً للدهشة والاستغراب؟

ب- ان حالة العجز التي تعانيها الدولة لا ترجع لضعف الامكانيات المتوفرة لديها ، وإنما تعود الى كون رئيس الجمهورية وقيادة جيشه طرف من الأطراف المعنية بتنفيذ المخطط الامبريالي- الصهيوني- الانعزالي- الفاشي . لذلك فهو (سركيس) ، بقدر ما يحاول حماية الكتائب وتوفير التغطية السياسية لها ، فإنه يحاول في مقابل ذلك ، اختراق المناطق الوطنية بغية محاصرة الأطراف التقدمية والوطنية بين كماشة الكتائب ودولته ، تمهيداً لضربها وتمكيناً للقوى الانعزالية- الفاشية من فرض سلطتها على لبنان بأسره .

ج- ان الدولة اللبنانية لا يمكن أن تكون اداة لتنظيم حياة المجتمع في ظل الظروف الراهنة ، وإنما هي بحكم هيمنة القوى الانعزالية- الفاشية عليها ، ستكون اداة قمع في خدمة الفاشية والصهيونية ، لذلك فإن الموقف الوطني السليم يجب ان يقوم على اساس الحيلولة دون السماح لهيمنتها على المناطق الوطنية .

لذا ، فإن الدعوة للوفاق من اجل عودة الدولة وفرض هيمنتها ، لن تكون بأي حال من الأحوال ، اكثر من غطاء مفضل لاختراق المناطق الوطنية ، لذلك فان الواجب الوطني . يحتم محاربة هذه الدعوة وفضح مخاطرها على الجماهير في كونها وسيلة الرجعية لتحقيق اهدافها .

٣- مقاومة اطراف «معسكر داوود» في الساحة اللبنانية .

أ- لا شك في ان كل الامبريالية والرجعية والصهيونية مهتمة بتصفية المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية . ويكفي للتدليل على هذه الحقيقة ، ان نتذكر الحرص الفائق الحد الذي تجلى في مؤتمري الرياض والقاهرة عام ١٩٧٦ ، وارسال القوات العربية بغية المشاركة في اعادة النظام والدولة اللبنانية ومنح القوات السورية تعطية عربية ، غير أن ذلك الحرص سرعان ما تبدد بمجرد ظهور تعارض بين القوات السورية والقوى الانعزالية- الفاشية . اذ رأينا كيف ان السعودية والسودان والامارات قد سحبت قواتها كي تسحب الغطاء الذي اصفته على القوات السورية وتبقيها وحيدة في مواجهة اسرائيل وعملائها الفاشيين ، وكذلك الحال بالنسبة للقوات الدولية التي وقفت عاجزة امام سعة الخدود وشكلت حاجزاً لحمايته .

ان اهتمام الامبريالية والرجعية والصهيونية، في تصفية وجود المقاومة وضرب الحركة الوطنية، يتجلى في نظرة اطراف «معسكر داوود» المتميزة للساحة اللبنانية. فاميركا تتظاهر بالعجز حيال عدوان اسرائيل واجتياحها للجنوب كله واحباطها مهمة القوات الدولية وتوفيرها الحماية التامة والكاملة لسعد حداد وجعله واجهة «لبنانية» لفرض احتلالها للجنوب اللبناني. اما موقف السادات ودوره فيما جرى ويجري بلبنان، فمعروف، ويكفي للتدليل عليه ان نشير الى الدعم العسكري ومشاركة ضباطه في تأهيل جيش الكتائب والأحرار وتطوير امكانياتهم ومعارفهم العسكرية! . .

ب- ان الساحة اللبنانية تكتسب اهميتها لدى اطراف «معسكر داوود»، من كونها الساحة الأساسية لتواجد المقاومة الفلسطينية، التي تمثل اكبر العقبات امام عربية «التسوية الاستسلامية»، لذلك فان اميركا واسرائيل والسادات، يولون ساحتنا اهتماماً متميزاً ويركزون عليها جهوداً هائلة بغية ازالة عقبة المقاومة الفلسطينية من طريقهم، وتحويل لبنان الى قاعدة انطلاق نحو المنطقة واخضاعها للهيمنة الكاملة للامبريالية والصهيونية، بغية محاصرة سوريا بكماشة اسرائيل والأنظمة الرجعية المحيطة بها.

ج- ان وجود الجيش العربي السوري، في لبنان يزيد من اهتمام اطراف «معسكر داوود» في بلدنا الصغير، ويدعوهم الى مواجهة سوريا في لبنان، وتوجيه ضربة للقطر العربي السوري في اضعف مواقعه من الناحية العسكرية.

د- ومعلوم ان صمود جماهيرنا وحركتها الوطنية، يثير قلق اطراف «معسكر داوود» لما يمثله من تحد للامبريالية والصهيونية والرجعية، وتحريض مستمر ضد مصالحها في المنطقة الأمر الذي يدفعهم لضرب هذا الصمود والدور التحريضي الذي يلعبه.

٤- في مواجهة المخطط الامبريالي- الصهيوني- الانعزالي- الفاشي.

أ- ان الحديث عن مواجهة المخطط الامبريالي- الصهيوني- الانعزالي، في لبنان، سوف يبقى يدور في حلقة مفرغة، ما لم تتجاوز القوى التقدمية والوطنية الفلسطينية والسورية واللبنانية، خلافاتها الثانوية، وتنظم قواها وامكانياتها وتوظفها في خدمة موقفها وتعزيز صمودها.

ان تحالفاً بين المقاومة الفلسطينية وسوريا والحركة الوطنية اللبنانية، قد بات ضرورة ملحة، وواجباً وطنياً وقومياً يحتم علينا جميعاً انجازته وتحقيقه! . .

ب- ولكن مثل هذا التحالف يتطلب كي يتحقق، ويتمكن من اداء مهماته ومواجهة اعدائه أساساً سياسياً، ونظرة موحدة ليس لما يدور في لبنان، فحسب، وإنما يتطلب نظرة موحدة لتطورات الأوضاع العالمية والعربية واللبنانية، وبدون هذه النظرة، فان مثل هذا التحالف سوف يبقى عاجزاً عن مواجهة المخطط المعادي والتصدي لاطرافه.

ج- ان القيادة السورية مطالبة بأن تؤكد على ان مفهومها لعلاقة امن سوريا بأمن لبنان، له مضمون تقدمي ووطني، تلتزم به، الأمر الذي يجعل العلاقة الرسمية بين النظامين السوري واللبناني خارج اطار مضمون العلاقة بين الأمنين، فأمن سوريا الوطنية ليس امتداداً لأمن لبنان الرجعي، وإنما هو امتداد لأمن

الجماهير اللبنانية والفلسطينية وقواها التقدمية والوطنية كي تشكل سوريا، كما كانت على مر التاريخ سنداً داعماً لكفاح شعبنا، من جهة، وكي يتشكل تبعاً لذلك وسطاً جماهيرياً شعبياً لبنانياً- فلسطينياً، للقوات السورية المتواجدة في لبنان، من جهة ثانية، وكي تمثل هذه القوات مع المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية نهج الصمود والتصدي لأطراف «معسكر داوود» في لبنان، من جهة ثالثة! . .

د- وفي مقابل ذلك فإن المقاومة الفلسطينية مطالبة أيضاً بأن تجعل من موقفها النضالي ونشاطها السياسي وعلاقاتها العربية والدولية، منسجمة مع نهج الصمود والتصدي العربي، وان تحدد بوضوح موقفها من الامبريالية الاوروبية ومبادئها التي هي امتداد لـ«معسكر داوود»، وان تكون الى جانب الشعب الافغاني وثورته الوطنية الديمقراطية، وان تعبر عن تأييدها للموقف السوفياتي الداعم لهذه الثورة، وان تشجب التآمر الامبريالي- الرجعي، على الثورة الافغانية.

ان المقاومة الفلسطينية، عضو أساسي في الجبهة القومية للصمود والتصدي، وعليها ان تلتزم موقف هذه الجبهة في مواجهة اطراف «معسكر داوود» العلنيين والمستترين كي تساعد على تعزيز تحالفنا الثلاثي وتؤكد قدراتنا على مواجهة اعدائنا.

هـ - اما الحركة الوطنية اللبنانية، فانها مطالبة أيضاً، بان تكف عن سياستها الوسطية وتحدد نهجاً مجابهاً للقوى الانعزالية- الفاشية، وان ترتقي بامكانياتها القتالية الى المستوى الذي يجعلها قادرة على القيام بواجباتها الوطنية باعتبارها القوة اللبنانية التي يفترض فيها ان تقود الطرف الوطني في مواجهة القوى الانعزالية، واحباط محاولات الدولة الهادفة اختراق مناطقنا الوطنية والعبث بأمننا الوطني .

و- اذا كنا نعترف بأن المخطط الامبريالي- الصهيوني- الانعزالي- الفاشي، يستهدف فرض السلطة الفاشية وتحويل لبنان الى قلعة وقاعدة انطلاق للهيمنة الامبريالية- الصهيونية على المنطقة بأسرها.

واذا كنا نعترف بأن العنف هو الوسيلة الاساسية التي يواجهنا بها اطراف «معسكر داوود» .
واذا كنا متفقين على ان القوى الانعزالية عامة والكتائب خاصة، هي اداة تنفيذ المخطط المعادي .

وإذا كنا نعترف بذلك كله، فان واجبنا يدعوننا الى مواجهة العنف الامبريالي- الصهيوني- الفاشي، بعنف ثوري مسلح ومنظم، وفهم لاهداف المخطط الذي نواجهه، والذي يريد اخضاع لبنان لسيطرة الانعزالية- الفاشية، كي تكون واجهة لاختضاع الجنوب للاحتلال الاسرائيلي الدائم وربط النظام برمته بعجلة الحركة الصهيونية، ليكون موقفاً تنطلق منه لتوسيع الاغتصاب والاستعمار.

ز- ان الحديث عن العنف الثوري المسلح، وفهم المخطط الامبريالي- الصهيوني- الانعزالي- الفاشي على حقيقته، سوف يبقى يدور في فراغ، ما لم يستند الى نهج هجومي، وقرار سياسي بضمان أمن المناطق الوطنية من قبل قوى التحالف التقدمي الوطني: اللبناني- الفلسطيني- السوري، بحيث تشكل مناطقنا، مواقع وطنية- ديمقراطية وقواعد ثورية محررة، في مواجهة القواعد الصهيونية- الانعزالية- الفاشية.

ح- ان الحركة الوطنية سوف تبقى تدور في فلك «الآخرين» ما لم تجسم قضية السلطة الوطنية- الديمقراطية في مناطقها، وتشكل مقاومتها الشعبية اللبنانية لتكون ذراعها العسكري في مواجهة القوات

٥- في مواجهة حرب التجار الاحتكاريين والملاك العقاريين، الاقتصادية- الاجتماعية .

أ- ان جماهيرنا الشعبية تواجه عدوين وتخوض معركتين في آن معاً، ففي وقت تواجه فيه اسرائيل وعملاءها الانعزاليين- الفاشيين، في حربها الوطنية، فانها تواجه، في الوقت نفسه، حرباً اقتصادية- اجتماعية شرسة يشنها التجار الاحتكاريون والملاك العقاريون، برفعهم الايجارات والأسعار وتعسفهم بحقوق العمال والفلاحين وسائر فئات شعبنا الكادحة، لذلك يتحتم علينا بلورة تدمير جماهيرنا وصياغة شكواها لتكون اساساً لتنظيم حركتها المطلوبة، ودعمها بقوة السلاح، بغية تمكينها (الجماهير) من انتزاع حقوقها وضمان مصالحها، ووضع حد لثمادي التجار وأرباب المصانع والمعامل والمزارع في نهب عائدات جهودها وانهاكها في حرب اقتصادية - اجتماعية اشد وطأة من حرب الرصاص والسياسة الفاشية .

ب- ان الحركة الوطنية مطالبة، بتدعيم حركة طبقات وفئات شعبنا المطلوبة ليس بالكلمة، فقط، وانما بالتنظيم والمبادرة وقيادة الكفاح المطلي وضمان نجاحه بكل ما لديها من امكانيات مادية ومعنوية . ان الحركة الوطنية لم تول بما يكفي من الاهتمام، التحرك الجماهيري ضد الغلاء، وهي التي تتحمل مسؤولية إجهاض إضراب المعلمين في تموز الماضي ! . . .

ان تعبئة الجماهير في المعركة لا يمكن ان تتحقق بدون تحريك الصراع الطبقي في المصانع والمعامل والمزارع والحقول والمتاجر، اولاً، وبدون ان تلمس الجماهير دعمنا القوي لها في معاركها ثانياً .

٦- تأييد الحركة النسوية ودعم كفاح المرأة الكادحة .

ان حزب العمل الاشتراكي العربي، يؤيد الحركة النسوية ويدعم كفاح المرأة الكادحة ومشاركتها في كافة مجالات نضال شعبنا، الاقتصادية- الاجتماعية والثقافية والسياسية .

ان حزبنا يقف، بدون حدود، الى جانب المرأة وقضيتها العادلة، ويدعو كافة القوى التقدمية والوطنية للتصدي للايديولوجية الرجعية والمفاهيم التي تقلل من شأن المرأة وتحول دون اطلاق حريتها، والتي تركز سياسة التمييز بينها وبين اخيها الرجل . ان مجتمعاً يضطهد المرأة لا يمكن ان يتحرر من قيود تخلفه! . . .

ايها الرفاق اعضاء المؤتمر الوطني الثاني .

هذه هي رؤيتنا لماضينا وحاضرنا ومستقبلنا، وهذه هي تقديراتنا لأفاق تطورات الأحداث على الصعد الثلاث، وانطلاقاً من رؤيتنا هذه، فاننا سنعزز علاقاتنا مع المقاومة الفلسطينية والقوى التقدمية والوطنية اللبنانية التي نلتقي واياها على الحد الادنى من هذه الرؤية .

ان حزبنا يبدي اهتماماً بالعلاقة مع القيادة السورية، انطلاقاً من تقديرنا لأهمية دور القطر العربي السوري، في معركة الصمود امام هجمة «معسكر داوود»، والتصدي لاسرائيل وعملائها في لبنان .

وعندما نعلن تأييدنا للوحدة بين ليبيا وسوريا ووقفنا الى جانب الجبهة القومية للصمود والتصدي
وننوه بدور سوريا في هذه المرحلة فلا بد ان نسجل لثورة الفاتح من ايلول، دعمها الملموس للقوى
التقدمية والوطنية، وللعقيد القذافي دوره القومي العربي الذي يلعبه في مواجهة الخيانة القومية .
ان حزبنا منحاز الى جانب الطبقة العاملة وبلدانها الاشتراكية التي يتقدمها الاتحاد السوفياتي
الصديق الوفي للشعوب ولكفاحها العادل .

عاش مؤتمرنا الوطني الثاني .

عاش حزب العمل الاشتراكي العربي، حزب التحرير والديمقراطية والاشتراكية والوحدة
والتضامن البروليتاري الاممي! . .

ليتكلل كفاح شعبنا بالنجاح ولتتضر ارادته وتحقق امانه ومطامحه! . .

الخيبة لاعداء شعبنا القوميين والطبقيين والاخفاق التام لمخططاتهم ومؤامراتهم! . .

اللجنة المركزية الوطنية
لحزب العمل الاشتراكي العربي
في لبنان

الفهرس

- ٥ □ التمهيد - الشعارات والمفاهيم التي حكمت
عملية التحضير للمؤتمر
- ١٣ □ الباب الاول - الوضع العالمي
- ١٧ ● القسم الاول : في الوضع العالمي
- ١٩ - الفصل الاول : الاتجاهات الرئيسية في عصرنا الراهن
- ٢٣ - الفصل الثاني : التناقضات في صفوف الحركة الشيوعية
- ٢٩ - الفصل الثالث : تقدم الاشتراكية وتفوقها على الرأسمالية
- ٣٣ - الفصل الرابع : تدهور الرأسمالية وتفاقم ازمتها العامة
- ٣٧ - الفصل الخامس : شروط نجاح الثورة الوطنية
الديمقراطية في بلدان القارات الثلاث
- ٤٣ ● القسم الثاني : في رؤية حزب العمل
الاشتراكي العربي للوضع العالمي
- ٤٧ - الفصل الاول : نظرة الحزب للبلدان الاشتراكية
- ٥٥ - الفصل الثاني : نظرة الحزب لاوضاع البلدان الرأسمالية
الامبريالية
- ٥٧ - الفصل الثالث : نظرة الحزب لسياسة الصين وموقفها
اللائمي
- ٦١ - الفصل الرابع : موقف الحزب من الثورة الافغانية
- ٦٥ - الفصل الخامس : نظرة الحزب للثورة في بلدان القارات
الثلاث

□ الباب الثاني - الوضع العربي

٧٣

٧٥

● القسم الاول : في الوضع العربي

٧٧

- الفصل الاول : الامة العربية ووحدتها القومية

٨٢

- الفصل الثاني : حركة الطبقة البرجوازية العربية القومية

٩١

- الفصل الثالث : حركة الطبقة العاملة العربية الشيوعية وحركة الامة العربية القومية

١٠٣

● القسم الثاني : في رؤية حزب العمل الاشتراكي العربي للاوضاع العربية

١٠٧

- الفصل الاول : رأي التقرير السياسي في قضايا الثورة العربية الفكرية والسياسية

١١٢

- الفصل الثاني : رؤية الحزب لتطورات الاوضاع في الاقطار العربية

١٢٣

- الفصل الثالث : اتفاقات « معسكر داوود » منعطف هاسم في تاريخ المنطقة

١٢٧

- الفصل الرابع : الحزب يدعم كفاح الشعب العربي في الصراع الغربية

١٢٩

● القسم الثالث : المقدمات الموضوعية والذاتية للخيانة القومية ودور الطبقة العاملة في مواجهة المرحلة الجديدة

١٣١

- الفصل الاول : في الصراع العربي - الصهيوني

١٣٥

- الفصل الثاني : عوامل انهيار الموقف العربي الرسمي وسقوط البرنامج الاصلاحي

١٤١

- الفصل الثالث : طابع الحرب الرابعة والخيانة القومية

١٤٥

- الفصل الرابع : النهاية المنطقية لـ « التسوية السياسية » والخيانة القومية

١٤٧

- انفصل الخامس : ابرز سمات المرحلة الراهنة وملامح المرحلة الجديدة

١٤٩

□ الباب الثالث - الوضع اللبناني

١٥١

● القسم الاول : في الوضع اللبناني

١٥٣

- الفصل الاول : موقف الرجعية من تفاقم ازمتها العامة

- ١٧٢ - الفصل الثاني : موقف الحركة الوطنية وكيفية تعاملها مع ازمة القوى الرجعية
- ١٨٥ - الفصل الثالث : موقف المقاومة الفلسطينية ودورها في تفاقم ازمة الطبقات الرجعية
- ١٩٧ ● القسم الثاني : في رؤية حزب العمل الاشتراكي العربي للاوضاع اللبنانية
- ١٩٩ - المقدمة . في صلب الموضوع
- ٢٠٣ - الفصل الاول : الحزب خلال مرحلة الخروج من الازمة (منذ المؤتمر الوطني الاول حتى اواخر ١٩٧٦)
- ٢١٣ - الفصل الثاني : الحزب خلال مرحلة الانتقال الى العنف المسلح (منذ اوائل ١٩٧٥ حتى آب ١٩٧٦)
- ٢٥١ - الفصل الثالث : الحزب خلال مرحلة الارتباك واضطراب الرؤية (منذ اواخر آب ١٩٧٦ حتى اوائل ١٩٧٧)
- ٢٧١ - الفصل الرابع : الحزب في مرحلة الاعداد للمؤتمر الوطني الثاني (منذ اوائل ١٩٧٧ حتى الثاني من ايلول ١٩٨٠)
- ٢٩٣ - الفصل الخامس : الحزب في ميادين التطبيق والممارسة العملية

٣٢٥ □ الباب الرابع - افاق تطور الاوضاع العالمية والعربية واللبنانية والمهام الكفاحية للقوى الثورية

- ٣٢٩ ● القسم الاول : افاق تطور الاوضاع العالمية والعربية واللبنانية
- ٣٣١ - اولا : على الصعيد العالمي
- ٣٣٧ - ثانيا : على الصعيد العربي
- ٣٤٣ - ثالثا : على الصعيد اللبناني
- ٣٤٧ ● القسم الثاني : المهام الكفاحية للقوى الثورية
- ٣٥١ - اولا : على الصعيد العالمي
- ٣٥٣ - ثانيا . على الصعيد العربي
- ٣٦١ - ثالثا : على الصعيد اللبناني

WWW.ABOU-ADNAN.ORG

هذا التقرير

نعتقد ان تقريرنا السياسي سيضيف جديدا
لمكتبة العمل الشيوعي الثوري العربي ، ومهما كان
حجم الجديد الذي سيضيفه ، فان امرين نعتقد انهما
جديدان وهامان ، قد انطوى عليهما تقريرنا هذا ، اما
اولهما ، فيتمثل في اسلوب المراجعة النقدية الجذرية
الذي طبقناه ، واما ثانيهما ، فيتجلى في النتائج
والدروس التي توصلت اليها عملية المراجعة والتي
شكلت مساهمة متواضعة في الاجابة على السؤال الهام
التالي :

ما هي مهمة الشيوعيين في لبنان والوطن العربي ؟؟
ولعل الامر الذي يهم المعنيين في تقويم الاعوجاج
وتصويب الخطأ يتمثل في مدى استعدادنا لتقبل النقد
لآرائنا ومفاهيمنا ، مهما كان هذا النقد عنيفا في شكله
ومضمونه ، اننا لا نستطيع ان نحدد مدى الاسهام
الذي قدمناه ، فهذا الامر حق للجماهير ولقواها التقدمية
والوطنية ، بيد ان ما نستطيع ان نعد به ، هو امتناننا
المسبق لكل مبادر في نقدنا وتوجيهنا ، فهل من مبادر
نتعلم منه وهل من ناقد يساعدنا على اكتشاف
اخطائنا ؟؟